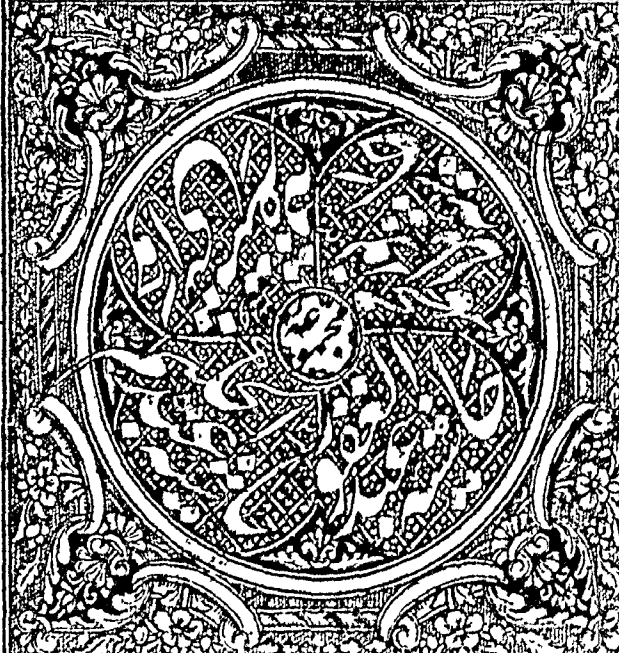


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

فرمان از جناب الامیر عبدالغفار خان خلعت الامیر میر خان تاجران خان مہتاب کتابت فیست



ایمانی حضرت امیر عبدالغفار خان خلعت الامیر میر خان تاجران خان مہتاب کتابت فیست

مطبع الامیر عبدالغفار خان خلعت الامیر میر خان تاجران خان مہتاب کتابت فیست
دری نظام آباد کابو مطبوع

قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...
 قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...
 قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...

قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...
 قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...
 قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...
 قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...

قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...
 قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...
 قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...

قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...
 قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...
 قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...

قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...
 قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...
 قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...

قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...
 قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...
 قوله لا تلتزموا بالصلوة الا على وجهها...

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله الحمد لله الذي لا يعلم إلا ما يشاء من العلم والقدرة على كل شيء
الذي لا يدرك من أي شيء كان ولا يمكن أن يكون مصداق الجبروت أو القدر المشترك بين

وَيَحْتَثِلُ أَنْ يَكُونَ الْكَاسِلَ بِالْمَصْدَرِ يَعْنِي سَبَاسٍ وَنَسَائِشَ فَوَلَّاهُ لِيُفِيدَ أَيُّ الْفَرْجِ

تغني وان الوهم لا يدعي الى ان الحدوث بالحدوث غير في تعالى وتعليق الجهر صريحاً بما
 شتم بالعلية ونحوه ان المطلوب ان يخرج الال من الاله كونه الاله

قوله والصلاة أي الرقة وإقامة العزيم تذكير من علو حجاب الحق سبحانه
لأن الرقة من غير رقة العزيم أي العزيم من غير رقة العزيم
قوله على نبيه من الشؤة بمعنى الرقة وهو في الفرع عامة عن إنسان بعينه

منه تعالى على عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرنا في الفقر السابقة وجوب ترك التصريح
بسمه صلى الله عليه وسلم على من فيه حسن المواظفة عليه وعلى آله وأهل
بیته من غير أن يذكر اسم الله تعالى

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

مولانا عجب الدخان

[illegible]

[illegible][illegible]

مما خرج الى احد الامرين المالك كون لادم الحارة موضوعه للبرج وعلقان التحقيق ولما الى التبريد والاذاب حيث لم يشل العنابة بالاعتبار ووجدت

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in a cursive script.

Main body of handwritten text, organized into several columns. The script is dense and characteristic of early modern Arabic or Persian manuscripts.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, continuing the text or providing commentary.

Handwritten text at the top of the page, likely a title or introductory section, written in a cursive script.

Handwritten text line separating the top section from the main body of the document.

Main body of handwritten text, organized into several columns. The script is dense and cursive, typical of historical Persian or Arabic manuscripts.

Handwritten text line separating the main body from the bottom section.

Handwritten text at the bottom of the page, possibly a conclusion or a separate section.

Handwritten text in Arabic script, organized into columns and rows. The text appears to be a manuscript or a collection of notes, possibly related to the title "الاصول" (The Principles) mentioned in the header. The script is dense and fills most of the page.

[illegible][illegible][illegible]

Handwritten text at the top of the page, likely a title or introductory section, written in a cursive script.

Main body of handwritten text, organized into several columns. The script is dense and cursive, typical of historical Persian or Arabic manuscripts. The text appears to be a detailed treatise or a collection of letters.

Handwritten text at the bottom of the page, possibly a conclusion or a separate section, continuing the cursive script.

من المتجر يد المد اليه قصد بالضافة للفرق اليه سبحانه اذ كان لا يحل ان يضاف اليه شي غير الله تعالى
 قوله وانكم تجدوا جناتكم بعينكم تجري من تحتها الانهار في الجنة والى الله مرجعكم واني اخبركم ان الله
 وحده من كل شيء وسطه وخيار انتم يعني جعل الله خيارا من كل شيء قوله انتم تجدون في الجنة
 رشت كثيرين جواهر استعيرت اللف لاسطر كرام القربة للعالم المتعاسب الذي لا
 علم له بقضية سلامة الظاهر في هذه الاستعارة اشارة الى ان بعض الناس كادوا في هذه
 الاشياء انما قال ذلك ترغيبا لمطالعين قوله في سلك القبر السالك رشتا والتعظيم
 قوله انكم تجدون في الجنة جواهر استعيرت اللف لاسطر كرام القربة للعالم المتعاسب الذي لا
 العلم له بقضية سلامة الظاهر في هذه الاستعارة اشارة الى ان بعض الناس كادوا في هذه
 الاشياء انما قال ذلك ترغيبا لمطالعين قوله في سلك القبر السالك رشتا والتعظيم

من المتجر يد المد اليه قصد بالضافة للفرق اليه سبحانه اذ كان لا يحل ان يضاف اليه شي غير الله تعالى
 قوله وانكم تجدوا جناتكم بعينكم تجري من تحتها الانهار في الجنة والى الله مرجعكم واني اخبركم ان الله
 وحده من كل شيء وسطه وخيار انتم يعني جعل الله خيارا من كل شيء قوله انتم تجدون في الجنة
 رشت كثيرين جواهر استعيرت اللف لاسطر كرام القربة للعالم المتعاسب الذي لا
 علم له بقضية سلامة الظاهر في هذه الاستعارة اشارة الى ان بعض الناس كادوا في هذه
 الاشياء انما قال ذلك ترغيبا لمطالعين قوله في سلك القبر السالك رشتا والتعظيم
 قوله انكم تجدون في الجنة جواهر استعيرت اللف لاسطر كرام القربة للعالم المتعاسب الذي لا
 العلم له بقضية سلامة الظاهر في هذه الاستعارة اشارة الى ان بعض الناس كادوا في هذه
 الاشياء انما قال ذلك ترغيبا لمطالعين قوله في سلك القبر السالك رشتا والتعظيم

قوله انكم تجدون في الجنة جواهر استعيرت اللف لاسطر كرام القربة للعالم المتعاسب الذي لا
 العلم له بقضية سلامة الظاهر في هذه الاستعارة اشارة الى ان بعض الناس كادوا في هذه
 الاشياء انما قال ذلك ترغيبا لمطالعين قوله في سلك القبر السالك رشتا والتعظيم
 قوله انكم تجدون في الجنة جواهر استعيرت اللف لاسطر كرام القربة للعالم المتعاسب الذي لا
 العلم له بقضية سلامة الظاهر في هذه الاستعارة اشارة الى ان بعض الناس كادوا في هذه
 الاشياء انما قال ذلك ترغيبا لمطالعين قوله في سلك القبر السالك رشتا والتعظيم
 قوله انكم تجدون في الجنة جواهر استعيرت اللف لاسطر كرام القربة للعالم المتعاسب الذي لا
 العلم له بقضية سلامة الظاهر في هذه الاستعارة اشارة الى ان بعض الناس كادوا في هذه
 الاشياء انما قال ذلك ترغيبا لمطالعين قوله في سلك القبر السالك رشتا والتعظيم

قوله انكم تجدون في الجنة جواهر استعيرت اللف لاسطر كرام القربة للعالم المتعاسب الذي لا
 العلم له بقضية سلامة الظاهر في هذه الاستعارة اشارة الى ان بعض الناس كادوا في هذه
 الاشياء انما قال ذلك ترغيبا لمطالعين قوله في سلك القبر السالك رشتا والتعظيم
 قوله انكم تجدون في الجنة جواهر استعيرت اللف لاسطر كرام القربة للعالم المتعاسب الذي لا
 العلم له بقضية سلامة الظاهر في هذه الاستعارة اشارة الى ان بعض الناس كادوا في هذه
 الاشياء انما قال ذلك ترغيبا لمطالعين قوله في سلك القبر السالك رشتا والتعظيم

[illegible]

لا يلزم بحاصل ان المأمور به هو التلفظ سواء كان معه الكتابة او لا ولا يلزم من ترك
الاول ترك الثاني **قول** وبدا بتعريف الكلمة والكلام وبدا بتقسيمهما ايضا
لانه من تمام تعريفهما والتحصيل لاقسام المبحوث عنها **قول** لانه يبحث في هذا
الكتاب عن احوال اليهما أي عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة
اليهما سواء اثبتت لنفسهما او لاقسامهما من حيث انها اقسامهما وفيه إشارة
الى انها موضوعا للنحو **قوله** ادخل في من قال موضوعه الكلمة والكلام لعدم اختصاص
البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى الآخر تكلف **قوله**
فتنقح لم يعرف اياي لم يتصور اليه يصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث
انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما عرفنا التحصيل ما هو الواجب
ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شيء على تصوره اجيب بان
ذلك التوقف بالقياس الى العلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا علم بالمفكر
قبل تعريفه لان لام التعريف تشير الى ما يعلم الخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم الخاطب
لزوم علم المتعلم نحو ان يكون المتعلم سماعا غير مخاطب فاذا ان التعريف بالقياس اليه
يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى مخاطب زيادة المعرفة **قول** وقدم الكلية لكون افرادها
جزءا من افراد الكلام اي سواء نظر الى افرادها او الى مفهومها وجل جهة المتقدم
في جناب الكلية ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجى اذا قدم في الكتابة
توافقت في التقدم الوجودات الاربع لغنى المكتبي واللفظي والذهني

[illegible][illegible]

قوله المستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى قوله
اي الواصلة ١٢٢

قوله المستعمل اي قبل ان يطلق فغير ادمنه المعنى فالمستعمل في غير اتم

المشهوره بمعنى ما يصح استعماله او من قيل تسمية العام باسم الخاص

قوله امر كبا قيل انما صرح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف

في الاصل مصدر قوله واللفظ الحقيقي أي الملفوظ الحقيقي قوله

اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم من الحرف

لا ادري انه من اي مقولة هو قال المصنف ولا يوضح ان المستتر هو

المحذوف لكن عكس عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر واللسان

عن حذف الفاعل قوله ولم يوضع له لفظ خاص بنفسه كما لا يكون مذكورا

بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو

انت كناية عنه فهو عبارة قوله واجبر عليه آه عطف على قوله ليس

المراد باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه تأكيد ولا بد له منه حال في غير

ذلك قوله والمحذوف لفظ حقيقة ادخل تقدير وجوبه في الحاجة يتلفظ بكلا

ص بالفاعل كما يوجد ويحتمل في حكم الملفوظ لانه افضل عليه عند تقدم المرجح فهو مستتر في الكلام ان الفاعل هو

قوله المستعمل اي قبل ان يطلق فغير ادمنه المعنى فالمستعمل في غير اتم

المشهوره بمعنى ما يصح استعماله او من قيل تسمية العام باسم الخاص

قوله امر كبا قيل انما صرح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف

في الاصل مصدر قوله واللفظ الحقيقي أي الملفوظ الحقيقي قوله

اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم من الحرف

لا ادري انه من اي مقولة هو قال المصنف ولا يوضح ان المستتر هو

المحذوف لكن عكس عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر واللسان

قوله المستعمل اي قبل ان يطلق فغير ادمنه المعنى فالمستعمل في غير اتم
المشهوره بمعنى ما يصح استعماله او من قيل تسمية العام باسم الخاص
قوله امر كبا قيل انما صرح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف
في الاصل مصدر قوله واللفظ الحقيقي أي الملفوظ الحقيقي قوله
اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم من الحرف
لا ادري انه من اي مقولة هو قال المصنف ولا يوضح ان المستتر هو
المحذوف لكن عكس عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر واللسان
عن حذف الفاعل قوله ولم يوضع له لفظ خاص بنفسه كما لا يكون مذكورا
بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو
انت كناية عنه فهو عبارة قوله واجبر عليه آه عطف على قوله ليس
المراد باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه تأكيد ولا بد له منه حال في غير
ذلك قوله والمحذوف لفظ حقيقة ادخل تقدير وجوبه في الحاجة يتلفظ بكلا
ص بالفاعل كما يوجد ويحتمل في حكم الملفوظ لانه افضل عليه عند تقدم المرجح فهو مستتر في الكلام ان الفاعل هو

قوله كلمات الله تعالى حاصل فيه اي ان المظهر مقتضى هذا التعريف لانها
ما يتلطف به الانسان في بعض الاحيان وان كانت القياس اليه سهوا كما يصدق
عليه ان كان من شأنها ان يتلطف به الانسان او انها مما يتلطف به احكاما
كالسويات وعلى هذا القياس كلمات الملا تكثر والجن لا يقال على الوجودين
او ليس ان ما يتلطف به الانسان مغاير للتحصن بل يتكلم به الحق سبحانه وكيف
يضم صدق ما ذكر عليه لا نقول هذا طريق فلسفي غير مستند لا بد من اكداء
ان اختلاف المخرج عند حركه اختلاف الكمال كذا يعني ان هذا الاعتقاد انما
يحتاج اليه ان الكلمات لكلمات الله سبحانه تعالى قيا ما هو غير مخالف ما عليه
لحققوب او نقص تباي عليه من الكلمات او ما يطهر في غير الانسان
والصحة صحت وهي ما نصب لتعيين مساهمة وطريق قوله خبره اخذت
في النقط الذي هو اول خبر من اجراء التعريف ولما لم تدل عليه لم تحجب في تيمم الشر
الاعتدال اربعة فغير شقي لم علم عليها ان كتاب قسم كائن واحد وان القسم
والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه حاد لا حاد بالحقس لحوار يستمر الفصل
حسا والحقس صلا قوله لانه يقصد الوحدة فكأن مثل عبد الله عليا
داخل في الكلمة عند حاد حاد من قبل لفظة وانما الماساني قوله لعدم
الاقتناع مطابقة الحقس للبند اشترطت متعلقة متروكة لا تقتضي او ما في حكمه
ولا سادى الصير الى البند او عدم تساوي التذكير والبايت كبره وقد
استقتضت هذه الثلاثة بانها قوله الوصفي اللمعة جعل الشيء في حيز وكان الواضع
تعيينه بمجعل المعنى غير النقط قوله تخصيص سمي ملحوظة مخصوصه او عموم كنه
للمرجاب والركبات قوله تباي سواء كان ملحوظة مخصوصه او عموم ولا بد من العمل بالوصف
الركبات الحيز الاول ان يقصد جعله في حيز بل صلا الصير به فهو حاد لم جعله في حيز

قوله كلمات الله تعالى حاصل فيه اي ان المظهر مقتضى هذا التعريف لانها ما يتلطف به الانسان في بعض الاحيان وان كانت القياس اليه سهوا كما يصدق عليه ان كان من شأنها ان يتلطف به الانسان او انها مما يتلطف به احكاما كالسويات وعلى هذا القياس كلمات الملا تكثر والجن لا يقال على الوجودين او ليس ان ما يتلطف به الانسان مغاير للتحصن بل يتكلم به الحق سبحانه وكيف يضم صدق ما ذكر عليه لا نقول هذا طريق فلسفي غير مستند لا بد من اكداء ان اختلاف المخرج عند حركه اختلاف الكمال كذا يعني ان هذا الاعتقاد انما يحتاج اليه ان الكلمات لكلمات الله سبحانه تعالى قيا ما هو غير مخالف ما عليه لحققوب او نقص تباي عليه من الكلمات او ما يطهر في غير الانسان والصحة صحت وهي ما نصب لتعيين مساهمة وطريق قوله خبره اخذت في النقط الذي هو اول خبر من اجراء التعريف ولما لم تدل عليه لم تحجب في تيمم الشر الاعتدال اربعة فغير شقي لم علم عليها ان كتاب قسم كائن واحد وان القسم والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه حاد لا حاد بالحقس لحوار يستمر الفصل حسا والحقس صلا قوله لانه يقصد الوحدة فكأن مثل عبد الله عليا داخل في الكلمة عند حاد حاد من قبل لفظة وانما الماساني قوله لعدم الاقتناع مطابقة الحقس للبند اشترطت متعلقة متروكة لا تقتضي او ما في حكمه ولا سادى الصير الى البند او عدم تساوي التذكير والبايت كبره وقد استقتضت هذه الثلاثة بانها قوله الوصفي اللمعة جعل الشيء في حيز وكان الواضع تعيينه بمجعل المعنى غير النقط قوله تخصيص سمي ملحوظة مخصوصه او عموم كنه للمرجاب والركبات قوله تباي سواء كان ملحوظة مخصوصه او عموم ولا بد من العمل بالوصف الركبات الحيز الاول ان يقصد جعله في حيز بل صلا الصير به فهو حاد لم جعله في حيز

قوله خبره اخذت في النقط الذي هو اول خبر من اجراء التعريف ولما لم تدل عليه لم تحجب في تيمم الشر الاعتدال اربعة فغير شقي لم علم عليها ان كتاب قسم كائن واحد وان القسم والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه حاد لا حاد بالحقس لحوار يستمر الفصل حسا والحقس صلا قوله لانه يقصد الوحدة فكأن مثل عبد الله عليا داخل في الكلمة عند حاد حاد من قبل لفظة وانما الماساني قوله لعدم الاقتناع مطابقة الحقس للبند اشترطت متعلقة متروكة لا تقتضي او ما في حكمه ولا سادى الصير الى البند او عدم تساوي التذكير والبايت كبره وقد استقتضت هذه الثلاثة بانها قوله الوصفي اللمعة جعل الشيء في حيز وكان الواضع تعيينه بمجعل المعنى غير النقط قوله تخصيص سمي ملحوظة مخصوصه او عموم كنه للمرجاب والركبات قوله تباي سواء كان ملحوظة مخصوصه او عموم ولا بد من العمل بالوصف الركبات الحيز الاول ان يقصد جعله في حيز بل صلا الصير به فهو حاد لم جعله في حيز

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الرجل السوطي وهو من جنس البشر
الذي له سوط من الجلد يغطي
الرجل من الكعب إلى الركبة
ويسمى السوط السوطي
والذي له سوط من الجلد يغطي
الرجل من الكعب إلى الركبة
ويسمى السوط السوطي

الرجل السوطي وهو من جنس البشر
الذي له سوط من الجلد يغطي
الرجل من الكعب إلى الركبة
ويسمى السوط السوطي
والذي له سوط من الجلد يغطي
الرجل من الكعب إلى الركبة
ويسمى السوط السوطي

الرجل السوطي وهو من جنس البشر
الذي له سوط من الجلد يغطي
الرجل من الكعب إلى الركبة
ويسمى السوط السوطي
والذي له سوط من الجلد يغطي
الرجل من الكعب إلى الركبة
ويسمى السوط السوطي

هذا هو السوط السوطي وهو من جنس البشر
الذي له سوط من الجلد يغطي
الرجل من الكعب إلى الركبة
ويسمى السوط السوطي

الرجل السوطي وهو من جنس البشر
الذي له سوط من الجلد يغطي
الرجل من الكعب إلى الركبة
ويسمى السوط السوطي
والذي له سوط من الجلد يغطي
الرجل من الكعب إلى الركبة
ويسمى السوط السوطي

Handwritten text at the top of the page, likely a header or introductory section, written in a cursive script.

Handwritten text in the middle-left column, continuing the narrative or discussion.

Handwritten text in the middle-right column, continuing the narrative or discussion.

Handwritten text in the middle-right column, continuing the narrative or discussion.

Handwritten text at the bottom of the page, likely a footer or concluding section.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

بطلان تكملة الملامم والوجوب عنه ان التحقيق ان جزو مفهوم الفعل النسبته الى فاعل معين كنسبة الملامم الى فاعلها

[illegible]

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

في الاصل من ذلك ما ذكره من ان
الشيء لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في غيره
فان قيل ان الشيء له وجود مستقل
فان قيل ان الشيء له وجود مستقل
فان قيل ان الشيء له وجود مستقل

قال الحق ذلك المعنى كاشف الى ان قوله الصفح هو ان كان الحال بمعنى زمان الكلام غير ان يكون

في الاصل من ذلك ما ذكره من ان
الشيء لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في غيره
فان قيل ان الشيء له وجود مستقل
فان قيل ان الشيء له وجود مستقل
فان قيل ان الشيء له وجود مستقل

في الاصل من ذلك ما ذكره من ان
الشيء لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في غيره
فان قيل ان الشيء له وجود مستقل
فان قيل ان الشيء له وجود مستقل
فان قيل ان الشيء له وجود مستقل

في الاصل من ذلك ما ذكره من ان
الشيء لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في غيره
فان قيل ان الشيء له وجود مستقل
فان قيل ان الشيء له وجود مستقل
فان قيل ان الشيء له وجود مستقل

في الاصل من ذلك ما ذكره من ان
الشيء لا يكون له وجود مستقل
بل هو موجود في غيره
فان قيل ان الشيء له وجود مستقل
فان قيل ان الشيء له وجود مستقل
فان قيل ان الشيء له وجود مستقل

[illegible]

... و ...

[illegible][illegible][illegible][illegible]

دارالازمة الطائفة على حرفة والنسب جزير النصف انذرو مباداة عن عبد الحرف من مجموع الحركات والكلمات

[illegible][illegible][illegible]

بأنه ليس ههنا أي في مقام نقض تعريف الكلمة بالألفاظ والكلمات المفردة
قوله إلى اللفاظ مخصوصة أي شخصية من حيث أنها شخصية
سواء كانت في نفسها مفردة أو مركبة وذلك لأن النقض الأول إنما يقبه على تلك
الشخصية ولا يدخل في التركيب فيه ولهذا لم يقل إلى اللفاظ مفردة بخلاف النقض
الثاني فإنه إنما يقبه على تركيبها ولذلك قال أو مركبة **قوله** فليس هناك أي في مقام
لجمع الضمير إلى اللفاظ مخصوصة أو المركبة **قوله** ما لا يدل جزو لفظه من
حيث أنه جزء لفظه فمعنى حيوان ناطق حال كونه على الشخص لسانی مفردة لا ليس
اسم لذلك المعنى لا باعتبار وضعه العلمي جزؤه بهن الاعتبار لا يدل على جزء ذلك
المعنى **قوله** وفيه أنه يؤهم أن اللفاظ موضوع أو ذلك لأنك إذا عبرت عن شيء
بما فيه معنى لوصفية وعلقية بمعنى مصداقها أي صيغة فعل أو غيرهما فيعرف اللغة أن
ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال فعله تلك الصفة لا بسببه وإنما قال يؤهم أن اللفاظ
تقتضيه اقتضاء ثبوت الظهور المراد ههنا **قوله** كأي تكلف في مثل من قبل قتيلا وهو محال
بطريق المشافهة كذلك في المفرد **قوله** ومعناه ما لا يدل جزؤه من حيث أنه جزء على جزء
معناه المفهوم من كلام الخبير الرضي أن الألفاظ صفة اللفظ عند المتكلمين وصفة المعنى عند
السماعين لكن المشهور أن الألفاظ في عرف الخاصة صفة اللفظ بالذات وبالعرض **قوله** كالشك
فيه التسمية وكان الشك أيضا فتنوع الموضوع على الأفراد وكأنه لا حسر اعتبارا أكثر من اعتبار
الأفراد يستلزم ما هو الوضع **قوله** حيث أنه بصيغة المضاف أو بصيغة السؤال أو بالسبب أو
قوله فقل أن السعال من الممكن في وضع الزل لو كان كلاما لكانت كأي ظهرت تأني
بإدراكه لا تسلم لزوم ذلك عند الكل فإن يفهمهم يرتبون رتبة الحال وهي لتأخر عن الفاعل
والمفعول به فليس سماع ذلك إذ لم يكن ثمة رتبة إلا على تعيين ذوي الحال وقد تتحقق ههنا
لأن الألفاظ صفة اللفظ بالذات أو بالخبر الخبير على تقدير جعله ملاحا أي إليه ولا انخفاض
بشأنه لأن الألفاظ هو والملازمة والاعتماد قائما بالمتكلمين أو بالسماعين على السواء

قوله ليس ههنا أي في مقام نقض تعريف الكلمة بالألفاظ والكلمات المفردة
قوله إلى اللفاظ مخصوصة أي شخصية من حيث أنها شخصية
سواء كانت في نفسها مفردة أو مركبة وذلك لأن النقض الأول إنما يقبه على تلك
الشخصية ولا يدخل في التركيب فيه ولهذا لم يقل إلى اللفاظ مفردة بخلاف النقض
الثاني فإنه إنما يقبه على تركيبها ولذلك قال أو مركبة **قوله** فليس هناك أي في مقام
لجمع الضمير إلى اللفاظ مخصوصة أو المركبة **قوله** ما لا يدل جزو لفظه من
حيث أنه جزء لفظه فمعنى حيوان ناطق حال كونه على الشخص لسانی مفردة لا ليس
اسم لذلك المعنى لا باعتبار وضعه العلمي جزؤه بهن الاعتبار لا يدل على جزء ذلك
المعنى **قوله** وفيه أنه يؤهم أن اللفاظ موضوع أو ذلك لأنك إذا عبرت عن شيء
بما فيه معنى لوصفية وعلقية بمعنى مصداقها أي صيغة فعل أو غيرهما فيعرف اللغة أن
ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال فعله تلك الصفة لا بسببه وإنما قال يؤهم أن اللفاظ
تقتضيه اقتضاء ثبوت الظهور المراد ههنا **قوله** كأي تكلف في مثل من قبل قتيلا وهو محال
بطريق المشافهة كذلك في المفرد **قوله** ومعناه ما لا يدل جزؤه من حيث أنه جزء على جزء
معناه المفهوم من كلام الخبير الرضي أن الألفاظ صفة اللفظ عند المتكلمين وصفة المعنى عند
السماعين لكن المشهور أن الألفاظ في عرف الخاصة صفة اللفظ بالذات وبالعرض **قوله** كالشك
فيه التسمية وكان الشك أيضا فتنوع الموضوع على الأفراد وكأنه لا حسر اعتبارا أكثر من اعتبار
الأفراد يستلزم ما هو الوضع **قوله** حيث أنه بصيغة المضاف أو بصيغة السؤال أو بالسبب أو
قوله فقل أن السعال من الممكن في وضع الزل لو كان كلاما لكانت كأي ظهرت تأني
بإدراكه لا تسلم لزوم ذلك عند الكل فإن يفهمهم يرتبون رتبة الحال وهي لتأخر عن الفاعل
والمفعول به فليس سماع ذلك إذ لم يكن ثمة رتبة إلا على تعيين ذوي الحال وقد تتحقق ههنا
لأن الألفاظ صفة اللفظ بالذات أو بالخبر الخبير على تقدير جعله ملاحا أي إليه ولا انخفاض
بشأنه لأن الألفاظ هو والملازمة والاعتماد قائما بالمتكلمين أو بالسماعين على السواء

[illegible][illegible]

ما ينبغي وظنه لك منه ان قوله وما يكون بينه آء عطف على مدخول الكاف الاسمي بالقياس الى ١٥٥ قوله محكم

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

الاول بالانكليز وجميع قسطنطينية والسياسة والتمال العلم انور محمد مرقي الشافعي حيدر ابي بوجهر صاحب الطبع في ايام

[illegible][illegible][illegible]

و اما در این کتاب که در بیان احوال و عیال و اولاد و غیره است

[illegible]

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

كل من علم خطه الكلام هو الجرح محمد بن زيد في قرينة الكلام ثم ذكروا ميسين او ميسين السمرقاني

[illegible]

واما في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** فاعلم ان هذا هو المقام الثاني في بيان احوال المؤمنين في الدنيا. واما في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** فاعلم ان هذا هو المقام الثاني في بيان احوال المؤمنين في الدنيا.

مسألة في خبر كذا وكذا

لأن في نفسه جملة صفة معني سواء لجمعه ضميره ال ما والى معنى ولم يحل
ظرفا لظن لول هو حال من ضمير معني يكون معناه على كالأول ما دل بنفسه
في سدد اتوصل الشاوي لول كونه معتبرا في سدد ذلك كان في جعل في معنى
الهاء خلقت المذهب الخزار وجمعا غير مشهور في تعريف ذات الدلالة
الوصفية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضوح
ان صحة تلك المعاني بنية على تصور في حلاله الحرف ولا يصح بكافي حقيقه
احتياجه تصور او الثبات الى الغير وذلك لاحتياجه قبل الوضوح التبع على الدلالة
وبالوضوح لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك تصور في الدلالة فان كثيرا
من المعاني لاصحية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج الى تفهيمها الى
ضميمة كقدم لمرحفي ضمير الغلب والخطاب والتكفي في ضميري الخطاب والتكفي
ولا اشار في اسم لاشارة وغير ذلك ولا يلزم توقف فهم للمعنى على شرط الخطاب كان
او غيره ولا يستلزم تصور في الدلالة كما لا يستلزم ذلك التصور توقفه على المقابل لظن
قوله يادل على معنى باعتبار في نفسه اي يملك في حد ذاته كافي ضمن شيه كان
مقابل **قوله** كقول الدار في نفسها اي الدار الملحوظة في حد ذاتها ملحوظة في
ذاتها وليس بها ليعا هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار اخر خاصية لم تكن في وسطها
او ترجمت بيت فلان اعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف
على معنى في غيره نقض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلته في قيمة

قوله في حد ذاته كافي ضمن شيه كان
قوله كقول الدار في نفسها اي الدار الملحوظة في حد ذاتها ملحوظة في ذاتها وليس بها ليعا هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار اخر خاصية لم تكن في وسطها او ترجمت بيت فلان اعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلته في قيمة

قوله في حد ذاته كافي ضمن شيه كان
قوله كقول الدار في نفسها اي الدار الملحوظة في حد ذاتها ملحوظة في ذاتها وليس بها ليعا هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار اخر خاصية لم تكن في وسطها او ترجمت بيت فلان اعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلته في قيمة

والمعنى ان كل واحد من هذه الاشياء لا يكون له وجوده في نفسه بل هو موجود في غيره
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

قوله الدار في نفسها كذا القيمة الدار في غيرها كذا ابل يقال كذا في نفسه او يمكن ان
 يحاب عنه بانه ليس مقصودا ان هو في في الموضوعين واحدا بل لا يتصور
 ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار
 فانها غير قابلة لان تنسب الى غير بقي مع كونه منشأ حكمها وكذا حكمها بل
 المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارجية تامة وعدم اعتباره اخرى وان
 امتان **اقوله** كما ان في الخارج موجود آه اي كما ان الموجود الخارجي

قد يكون وصفا لاهم تابعه له وقد لا يكون كذلك الموجود الذي قد يكون تابعه لاهم
 في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه وجه
 اشهر لاستعمال لفظه في وهو انه لما شابه المعنى اسرى التابع لاهم العرض القائم
 بالجوهر التابع له صرح ان ينسب الى ذلك لاهم بلفظة في كما ينسب العرض الى محله
 بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صرح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى
 انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم
 بغيره **قوله** والتلا للاحظته غير به في المعنى والمراد بالغير هو المتعلق
 به لا يصلح لكونه محكوما عليه وان لا يبرهن كغيره لاجل فهم متناه كذا الامور اطلاقا منبهة عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي انه

قوله ان يكون تابعا للدار في غيرها كذا ابل يقال كذا في نفسه او يمكن ان
 يحاب عنه بانه ليس مقصودا ان هو في في الموضوعين واحدا بل لا يتصور
 ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار
 فانها غير قابلة لان تنسب الى غير بقي مع كونه منشأ حكمها وكذا حكمها بل
 المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارجية تامة وعدم اعتباره اخرى وان
 امتان **اقوله** كما ان في الخارج موجود آه اي كما ان الموجود الخارجي

قوله الدار في نفسها كذا القيمة الدار في غيرها كذا ابل يقال كذا في نفسه او يمكن ان
 يحاب عنه بانه ليس مقصودا ان هو في في الموضوعين واحدا بل لا يتصور
 ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار
 فانها غير قابلة لان تنسب الى غير بقي مع كونه منشأ حكمها وكذا حكمها بل
 المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارجية تامة وعدم اعتباره اخرى وان
 امتان **اقوله** كما ان في الخارج موجود آه اي كما ان الموجود الخارجي

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script.

والاخبار بها سم انما لان معنى الظرفية لا نأقول المعلوم المتشغل
ينبغي صحة الحكم عليه اذ اخذ في حد ذاته ولا يفتتح في
استقلاله امتناع الحكم عليه اذ به ما يعم منه سواء كان ذلك
الغرض من جهة الاول ما يدل عليه كمنه في قوله جاعبه كالظرف
الذكر كونه فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني
ففي له لكن لما جرت العادة باستعمالها الخ يعني بان العادة جرت بان
يستعمل تلك الالفاظ في مفهومها الكلية وان يستفاد الخصوص
منها لثبوتها بخلاف الخوف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا
في مطلق وان يستفاد الخصوصية من صحة مع الضمنية
الا لعم الاخبار عنه كما يعم الاخبار عن ابتداء استعماله
وبه يامل فيقول له باعتبار معناه الضمني يعني انه انما بالمعنى
ما يشمل المعنى الضمني فيدخل في ثبوت الفعل وخصائصه الخ وجته
بقوله غير معتد ولو ان ادال المعنى المطابق لم يدخل فيه لانه

Handwritten marginal notes on the right side of the page, written in Arabic script.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, written in Arabic script.

Handwritten text at the top of the page, likely a title or introductory section, written in a cursive script.

Main body of handwritten text, organized into several columns. The script is dense and characteristic of historical Arabic or Persian manuscripts.

Handwritten text at the bottom of the page, possibly a conclusion or a separate section.

المعنى المطابق للفعل باعتبار اشتداله على النسبة غير مستقل فلم يجز المنان
 يجز به بقوله غير مقترن قال باحد الازمنة الثلاثة يعني زمانا انت فيه
 وزمانا قبله بعده وشهرا امرها كفت مؤنة التفسير قوله فهو صفة بعد صفة لا تحذف
 او حال عنه وهو بعيد قوله المراد بعدم الاقتران أي المراد بعدم اقتران المعنى
 المستقل ان يكون ذلك لعدم بحسب الوضع الاول أي الوضع الغير المبني
 سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب اضائي قد دخل فيه يريد ان يشكر
 عليين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنهما
 بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان
 معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد
 الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي
 اوجار وجور كما سيظهر وخبر عنه الافعال المنسجمة عن الزمان لان
 معانيها وهي منسجمة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول
 وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ الشائعة وتلك المعاني الانشائية غير
 مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدخل فيها المالحا لما كان
 عدم اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك
 الافعال ليس الا انقارنه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن وذلك انقول المالحا
 بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الاول مقترن وذلك انقول المالحا
 لم يمتنع من وجود انشاءه من غير انشاء قوله لان معانيها لا يمتنع ان الافعال المنسجمة موزونة بالوضع الثاني

المعنى المطابق للفعل باعتبار اشتداله على النسبة غير مستقل فلم يجز المنان
 يجز به بقوله غير مقترن قال باحد الازمنة الثلاثة يعني زمانا انت فيه
 وزمانا قبله بعده وشهرا امرها كفت مؤنة التفسير قوله فهو صفة بعد صفة لا تحذف
 او حال عنه وهو بعيد قوله المراد بعدم الاقتران أي المراد بعدم اقتران المعنى
 المستقل ان يكون ذلك لعدم بحسب الوضع الاول أي الوضع الغير المبني
 سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب اضائي قد دخل فيه يريد ان يشكر
 عليين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنهما
 بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان
 معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد
 الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي
 اوجار وجور كما سيظهر وخبر عنه الافعال المنسجمة عن الزمان لان
 معانيها وهي منسجمة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول
 وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ الشائعة وتلك المعاني الانشائية غير
 مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدخل فيها المالحا لما كان
 عدم اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك
 الافعال ليس الا انقارنه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن وذلك انقول المالحا
 بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الاول مقترن وذلك انقول المالحا
 لم يمتنع من وجود انشاءه من غير انشاء قوله لان معانيها لا يمتنع ان الافعال المنسجمة موزونة بالوضع الثاني

المعنى المطابق للفعل باعتبار اشتداله على النسبة غير مستقل فلم يجز المنان
 يجز به بقوله غير مقترن قال باحد الازمنة الثلاثة يعني زمانا انت فيه
 وزمانا قبله بعده وشهرا امرها كفت مؤنة التفسير قوله فهو صفة بعد صفة لا تحذف
 او حال عنه وهو بعيد قوله المراد بعدم الاقتران أي المراد بعدم اقتران المعنى
 المستقل ان يكون ذلك لعدم بحسب الوضع الاول أي الوضع الغير المبني
 سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب اضائي قد دخل فيه يريد ان يشكر
 عليين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنهما
 بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان
 معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد
 الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي
 اوجار وجور كما سيظهر وخبر عنه الافعال المنسجمة عن الزمان لان
 معانيها وهي منسجمة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول
 وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ الشائعة وتلك المعاني الانشائية غير
 مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدخل فيها المالحا لما كان
 عدم اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك
 الافعال ليس الا انقارنه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن وذلك انقول المالحا
 بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الاول مقترن وذلك انقول المالحا
 لم يمتنع من وجود انشاءه من غير انشاء قوله لان معانيها لا يمتنع ان الافعال المنسجمة موزونة بالوضع الثاني

الشيخ الفاضل...
الشيخ الفاضل...
الشيخ الفاضل...

الشيخ الفاضل...
الشيخ الفاضل...
الشيخ الفاضل...

الشيخ الفاضل...
الشيخ الفاضل...
الشيخ الفاضل...

الشيخ الفاضل...
الشيخ الفاضل...
الشيخ الفاضل...

الشيخ الفاضل...
الشيخ الفاضل...
الشيخ الفاضل...

الشيخ الفاضل...
الشيخ الفاضل...
الشيخ الفاضل...

44

والله اعلم بالصواب فان الحق مع الصادقين
 من جملتهم ومن جملتهم من جملتهم
 قال الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه
 في معرفة ما لا يخفى من حقائق الدين
 قال الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه
 في معرفة ما لا يخفى من حقائق الدين
 قال الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه
 في معرفة ما لا يخفى من حقائق الدين

والتحقيق في هذه المسألة هو الذي ينبغي أن يكون

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

سید الشہداء علی بن ابی طالب (ع) کے ہاتھوں سے لکھی ہوئی ہے۔

[illegible]

[illegible][illegible]

في آخره اذ لا يشبه في ان بين طرفي غلافه شكلا معاكسا الى سبعة اجزاء حروف ابراهيمية وعقيدية تارة الى اى طيلة تارة

[illegible][illegible][illegible]

فان تفتش في اسم الوفا او تعيدوا
في اسم الوفا او تعيدوا
في اسم الوفا او تعيدوا

في اسم الوفا او تعيدوا

فان تفتش في اسم الوفا او تعيدوا
في اسم الوفا او تعيدوا
في اسم الوفا او تعيدوا

فان تفتش في اسم الوفا او تعيدوا
في اسم الوفا او تعيدوا
في اسم الوفا او تعيدوا

فان تفتش في اسم الوفا او تعيدوا
في اسم الوفا او تعيدوا
في اسم الوفا او تعيدوا

فان تفتش في اسم الوفا او تعيدوا
في اسم الوفا او تعيدوا
في اسم الوفا او تعيدوا

فان تفتش في اسم الوفا او تعيدوا
في اسم الوفا او تعيدوا
في اسم الوفا او تعيدوا

فان تفتش في اسم الوفا او تعيدوا
في اسم الوفا او تعيدوا
في اسم الوفا او تعيدوا

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Arabic, covering the majority of the page. The text is dense and fills the space between the margins and the central table.

[illegible]

وذلك بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في أخويه وأما المحسن
الوجه فتعول عليه طرد الباب **قوله** إنما نسره لأضافة تكون الشيء مضافاً إلى معنى
شأن المضاف والمضاف إليه جميعاً وإنما لم يجعله في مقابلة كون الشيء مضافاً
إليه إذ لا دليل على تقدير إليه والعطف على الأسناد بعيد ولقوله
قدس سره فلاضافة بتقدير يحزن البحر مطلقاً لأن المصنف سرحد عباد
المفضل بين هذين الاعتبارين حيث قال ولاضافة كذلك يعني من الخواص
ألا أنه لم يرد بها الأضافة مطلقاً فإن أسماء الزمان تضاف إلى الفعل وإنما إذا
للمضاف أو إذا الجميع من الأضافة لأنه إنما يضاف إلى الفعل بتأويل
المصدر انتهى **أما** قلت كيف يصح إرادة الجميع من الأضافة فكذلك لا شبهة
في أن المصدرين المضافين حالة مقبستان إلى طرف وتارة إلى آخر فلهذا يدعى
أنهما يجوز أن يتصور مجردة عن خصوصية الطرفين **وإن** لفظة الأضافة مضمومة
لها **أو** يدعى أن إطلاق الأضافة على قد مشترك هي مجازية وسجل الجميع على إرادتهما
على سبيل البدل بعيد **قوله** لأن الفعل أو الجملة إشارة إلى اختلاف القولين ذهب المصنف
إلى الأول كما نقلناه وذهب بعضهم إلى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر المضاف
إليه لفظاً في نحو أتيتك يوم قد مر زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما أن الاستمعية
تؤيد أن أتيتك من الجملة أي بها المضاف إليه أو ما مر حيث المعنى المصدر هو المضاف إليه لأن
في الجملة **قوله** وقد يقال هذا بتأويل المصدر ينبغي أن يكون هذا القول

[illegible][illegible]

قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان الاسم لا دلالة له على قيد القسم للبعد والاشارة الى
القسم الذي هو الاسم للعرب وذلك لان ذلك احوال الاسم واقسامه **قوله** اي الاسم بقرينة
الانعام ويندفع به ما قيل من ان التعريف غير مطرد لانه يصدر على مبني الاصل انه
مركب لم يشبه مبني الاصل وذلك لان الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع
فيه ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق مع العالم اذ لا عامل للمبني الاصل فذكر
الاسم للتحقيق وقيل في فقه ان الاسم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان له اقساماً
ثلاثة يشبه بعضها بعضاً وفيه بحث نحو ان يقال ان المشابهة المنفية هي المشابهة المقتضية
للبناء وهذا المشابهة منفية عنه ولا يتم الدور ولزم ان يكون بناءه بعدا عن المشابهة
لا ينفق **قوله** الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويستعمل
بمع ومضموم المضمومين ويستعمل بمن والمركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد والمعنى الثاني
موجود قائم زيد كما يقرب لحد الخفين زوسر وجوهرها زوسر واعتراض عليه بان المتبادر من
المركب هو المعنى الثاني والالفاظ التي هي في مقتضى معولها في المتبادر في الظاهر صدق التعريف
عالم بل **قوله** تركيبا يتحقق مع عالم ولم يقل تركيبا مع العالم لانه يخرج به ما عامل
معنوي ويستلزم ان ياد بتركيبه مع العالم انضمامه معه بمعنى يتحقق انما عامل **قوله** الذي
لم يشبه اي لم يناسب فسر الاشياء الذي هو المشاركة في الكيفية بالنسبة التي هي اعم منه لان
المصغرة بذلك وذلك لان عالم الاخر هو الثاني كالمصغرة الاولى ولذا قال المصغرة واناس
قوله مناسبة متوسطة في منع الاعراب هي بنية في بحث المبني في اليزم في التعريف بها ذلك
يلزم فيه اذ انفس المناسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واسعا
ليس بجمومه مراد **قوله** اي المبني الذي هو الاصل في البناء لم يقصر عما اصر اليه البناء
لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلاثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب
فيها ابعاد المشابهة بالاسم لان فيه صرنا لاجزاء الظاهر لان المتبادر من
م الافعال البناء الصريحين خلافا للفرق بين فاعلم ان الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه

قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان الاسم لا دلالة له على قيد القسم للبعد والاشارة الى
القسم الذي هو الاسم للعرب وذلك لان ذلك احوال الاسم واقسامه **قوله** اي الاسم بقرينة
الانعام ويندفع به ما قيل من ان التعريف غير مطرد لانه يصدر على مبني الاصل انه
مركب لم يشبه مبني الاصل وذلك لان الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع
فيه ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق مع العالم اذ لا عامل للمبني الاصل فذكر
الاسم للتحقيق وقيل في فقه ان الاسم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان له اقساماً
ثلاثة يشبه بعضها بعضاً وفيه بحث نحو ان يقال ان المشابهة المنفية هي المشابهة المقتضية
للبناء وهذا المشابهة منفية عنه ولا يتم الدور ولزم ان يكون بناءه بعدا عن المشابهة
لا ينفق **قوله** الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويستعمل
بمع ومضموم المضمومين ويستعمل بمن والمركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد والمعنى الثاني
موجود قائم زيد كما يقرب لحد الخفين زوسر وجوهرها زوسر واعتراض عليه بان المتبادر من
المركب هو المعنى الثاني والالفاظ التي هي في مقتضى معولها في المتبادر في الظاهر صدق التعريف
عالم بل **قوله** تركيبا يتحقق مع عالم ولم يقل تركيبا مع العالم لانه يخرج به ما عامل
معنوي ويستلزم ان ياد بتركيبه مع العالم انضمامه معه بمعنى يتحقق انما عامل **قوله** الذي
لم يشبه اي لم يناسب فسر الاشياء الذي هو المشاركة في الكيفية بالنسبة التي هي اعم منه لان
المصغرة بذلك وذلك لان عالم الاخر هو الثاني كالمصغرة الاولى ولذا قال المصغرة واناس
قوله مناسبة متوسطة في منع الاعراب هي بنية في بحث المبني في اليزم في التعريف بها ذلك
يلزم فيه اذ انفس المناسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واسعا
ليس بجمومه مراد **قوله** اي المبني الذي هو الاصل في البناء لم يقصر عما اصر اليه البناء
لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلاثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب
فيها ابعاد المشابهة بالاسم لان فيه صرنا لاجزاء الظاهر لان المتبادر من
م الافعال البناء الصريحين خلافا للفرق بين فاعلم ان الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه

معني الاصل ان معني ذلك بحسب الامالة دون العروض والتبادر مما
اصل البناء ان اصل ان يني سواء يني كما هو اصل او عرض له الاعراب قوله
وهو لما نسي او كان في المصردا بعضهم الجاهل من حيث هي حاله قوله فاعتبر
العلائقه يعني ان العلائقه الكشي في تحقق العرب يكون قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه
سواء وجد تركيد في قامر بدا ولم يوجد تركيد وللصالح يكفيه بل ان اصح القول ان
الاسباب التي بها يصفق الامم لان لفظ الاعراب وهي التركيب تحتقن العامل معه عدم
المشابهة لغير اصل قوله عند الجمهور كانهم وقعوا في ذلك من لفظ العرب
ووجود الاعراب في افرادة فهو هو ان حقيقة العرفية ذلك ولم يعرفوا
انه من عوارضه للفارقة قوله فان العارت باحكامها كذلك اي معرفة
القيم والسام منهم مستغن عن تعلم واجعة المدون ورتبه بخلاف من
لم يتقن اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون
وذلك التعلم ان كان مع الاكليل وذلك التعلم علم الفهم اتفاقا وان لم يكن
معه فهو علم الفهم وحكاية عن على اختلاف في قوله فالصحيح معرفة الاعراب

في قولهم ان معني ذلك بحسب الامالة دون العروض والتبادر مما اصل البناء ان اصل ان يني سواء يني كما هو اصل او عرض له الاعراب قوله وهو لما نسي او كان في المصردا بعضهم الجاهل من حيث هي حاله قوله فاعتبر العلائقه يعني ان العلائقه الكشي في تحقق العرب يكون قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجد تركيد في قامر بدا ولم يوجد تركيد وللصالح يكفيه بل ان اصح القول ان الاسباب التي بها يصفق الامم لان لفظ الاعراب وهي التركيب تحتقن العامل معه عدم المشابهة لغير اصل قوله عند الجمهور كانهم وقعوا في ذلك من لفظ العرب ووجود الاعراب في افرادة فهو هو ان حقيقة العرفية ذلك ولم يعرفوا انه من عوارضه للفارقة قوله فان العارت باحكامها كذلك اي معرفة القيم والسام منهم مستغن عن تعلم واجعة المدون ورتبه بخلاف من لم يتقن اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون وذلك التعلم ان كان مع الاكليل وذلك التعلم علم الفهم اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم الفهم وحكاية عن على اختلاف في قوله فالصحيح معرفة الاعراب

في قولهم ان معني ذلك بحسب الامالة دون العروض والتبادر مما اصل البناء ان اصل ان يني سواء يني كما هو اصل او عرض له الاعراب قوله وهو لما نسي او كان في المصردا بعضهم الجاهل من حيث هي حاله قوله فاعتبر العلائقه يعني ان العلائقه الكشي في تحقق العرب يكون قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجد تركيد في قامر بدا ولم يوجد تركيد وللصالح يكفيه بل ان اصح القول ان الاسباب التي بها يصفق الامم لان لفظ الاعراب وهي التركيب تحتقن العامل معه عدم المشابهة لغير اصل قوله عند الجمهور كانهم وقعوا في ذلك من لفظ العرب ووجود الاعراب في افرادة فهو هو ان حقيقة العرفية ذلك ولم يعرفوا انه من عوارضه للفارقة قوله فان العارت باحكامها كذلك اي معرفة القيم والسام منهم مستغن عن تعلم واجعة المدون ورتبه بخلاف من لم يتقن اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون وذلك التعلم ان كان مع الاكليل وذلك التعلم علم الفهم اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم الفهم وحكاية عن على اختلاف في قوله فالصحيح معرفة الاعراب

الحكمة في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
المراد بالمراد في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
المراد بالمراد في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
المراد بالمراد في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

اشارة الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من التعريف وبما انه
ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صلي لان يكون وسطا للكل وان
هذا اول ذلك مما يختلف اخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما
يختلف اخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف اخره باختلاف العوامل ولا شبهة
في حصول الوجه الصالح من تعريف المعرب ان يقر زيد في قام زيد معرب اي
لم يشبه مبني الاصل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف اخره
بمختلف العوامل بخلاف تعريف المعرب فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون
وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدار ولا في ضمنه وذلك لانك اذا
قلت زيد في المثال المذكور معرب اي مما يختلف اخره باختلاف العوامل وكل معرب مما
يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل لانه ان يكون
الصغرى عين النقيض والصغرى مستقلة والنقيض متاخرة عنها ابتداء او
بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله
من معرفة المعرب اي من معرفته ان هذا هو ذلك معرب وال النقيض بقوله ان يعرف انه

المراد بالمراد في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
المراد بالمراد في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
المراد بالمراد في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
المراد بالمراد في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

المراد بالمراد في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
المراد بالمراد في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
المراد بالمراد في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
المراد بالمراد في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

نخصصنا اختلافها بكونه في العمل كما ينبغي عنه العنوان **قوله** أي يختلف لفظ
آخره أي صورة أخرى أو تقديره أي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان
بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في مسلمي أو تقديره وتقدير صفته كما في عصا
وقاض أو بحسب تقديره بالصفة فقط كما في جبل مغلبي فإن آخرهما لا يجتمع
عن قبول الأعراب بحسب الفرض والحكم وإن كان يستتم عن قبوله بحسب
الخامس **قوله** أي يختلف اختلاف لفظ أو تقدير أو اختلافاً مشوباً إلى الصورة أو إلى
التقدير على ما مر وإنما لم يقل اختلاف اللفظ أو مقدار الجوزف الموصوف لأن
الاشتراك موصوف ملفوظ بمازاً باعتبار سبيل وسببه لوجهات الحركة لفظاً
ولم يجعل **قوله** لفظاً أو تقديرًا تفصيلاً للعوامل أي سواء كان العوامل ملفوظة
أو مقدرة لأن العامل لا يخصص في اللفظ والمقدرة لأنه قد يكون معنويًا ولا نه
لا يلازم قوله الآتي التقدير واللفظي في بيان ضبط أعراب الأسماء وذلك لأن
الظاهر أنه إشارة إلى ما يشير إليه قوله لفظاً أو تقديرًا **قوله** رأيت أسوداً مررت
بأسود ورأيت جبل ومررت بجبل ووقفت رأيت مسلمين ومررت

حيث لم يورد المثال للاختلاف التقديرى كما مع انه تعالى انتهى البيان ١٢

[illegible]

[illegible]

المجموع قولهم علامة النصب أي علامة هي النصب الذي دل على

المفعولية وقس عليه علامة الجرح **الحر** فان قلت لا يتحقق

الاختلاف لا في آخر العرب ولا في العوامل اذا كسب الى قوله

ممر عامل ابتدا آن قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان

العامل لفضلياً يجوز أن يكون التركيب مع العامل ابتداءً مسبقاً

التركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق به اختلاف
في معنى التركيب فلا بد أن يكون التركيب في ذاته معنويًا

في آخر المعرب وفي العوامل انجيب بان المراد باختلاف العوامل في
 المعرب الذي جعل مادة التفتيح في اعين

ما احسنها في العمل واداءه ان يوجد بينك وبين الله عمل بالعلم والعمل

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ لَكَنُزٌّ مَّا بَيْنَ يَدَيْهِ

الحمد للہ العزیز والجلیل

التقدير: بالنظر في لازماله قلنا فيه صحت الرفع عن الظاهر

وہی ہے جو کہ اس کے لئے ہے

فمنهم من لم يزلوا يذكرون الله تعالى في كل وقت وهم في كل حال يذكرون الله تعالى في كل وقت وهم في كل حال يذكرون الله تعالى في كل وقت

[illegible]

بلا ظهوره مع انه بعد ذلك التقيد ايضا غير لازم يجوز ان يتحقق معرب
لم يتحقق معه عوامل في شيء من الازمنة ^{لعموم} قلبية الاختلاف بالعوامل من
لوازمه ^و ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف
الاول معنى يشمل الاختلاف الذي مبدؤه حاله البناي وبالاختلاف الثاني الوجود
وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الدخلة على
الجزم قد يبطل معنى الجمعية ولا يثبتي بعد ذلك كله **قوله** غاية الامر ان
هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة اي من خواصه الاضافية بالقياس
الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذا قال ههنا حكمه ولم يقل
خاصته ولا يثبتي ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا يتحقق
في الصيغة المفروضة عوامل في شيء من الازمنة او لوجوده في عوامل في
الازمنة ^{كان} خاصته شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت
قوله اي حركة او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بالتحركة او
حرف او ما سيزكره في ضبط اعراب كاسماء ولا يثبتي **قوله** ^{ان} يختلف آخره به اعتبر
عليه بان التعريف غير جامع لان تعدي صلا او مسلم ليس في الآخر ^{ان} آخره هو النون
واجابوا عنه بان النون فيها كالتنوين في المفرد ولعلهم ارادوا به ان هذه الجمعية
لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الجمعية
في حكم الآخر وان كان بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس في

[illegible][illegible][illegible]

۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳

حكمة الآخر واما دلالتنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين
ذات في المتن وللمجوع العرفين باللام لا تمنع اجتماع اللام والتنوين
قوله ذاتا او صفة اما لاختلاف الاخر في قوله ذاتا كما يقول واوابواك
الى الف لاشوا ما تحوله صفة ف كما يقول صفة زيد الى تحت **قوله** لا يد
العمل والمقتضي وكذا اوصف كونه معربا قال قدس سره في الحاشية لكنه
يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالياء الى لانه قال اولي ان يسند اخرها
الى السببية القريبة المفهومة من الباء الى لانه وابقاء ما الموصولة عاموما
انهم لما قالوا قال اول لم يقل فالصواب يجوز ان يجعل الباء لانه فيسند اخرها
اليها ما اخرج العامل فلان النسخة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموها **علا**
وليس علة مؤثرة بالحقبة لان التاثير لا تكلم هو علامة لتاثيره واما اخرج المقصود
لانه انما سبب قبيح والمقتضي ليس كذلك ويحتمل ان قوله لي دل الى اخره لوجعل من
فام المحر حتى يخرج الكا لخصه لكن المصنف لم يجعله **قوله** اخرها بالبيت الم
فان نقص التعريف بالعلل التامة للاختلاف فانها سبب ليدل على العلة التامة بسبب لا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

أجزاءها أو اجزاءها متركبة من قريب ولجيد تحوّلون ثبت سبب قريب سوى الاعراب
يعم النقض به لا يقال لو كان المراح السبب القريب الزمان لا يتحقق لاعراب الاسم
الذي ركب ابتداءً لا نقول السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة العلية
بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى أنه لا يقتضي استلزام السبب
لا يقال فالعبارة الصحيحة أن يقول ما يختلف بدل ما اختلف لا نقول لم يرد
بصيغة الفعل كما في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين أن قيل
يمكن أن يحتاج أيضاً بأن الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة أو
الحرف ينحصر وصفه فيه بل أهم منه وهو التحول من الشكوك إلى الحركة وما التحول من عدم
الدلالة إلى الدلالة كما في الأسماء الستة ومن كونه علامة لآخر لكونه علامة لآخر يكافئ
للتحويل والجمع فأنهما قبل التركيب علامة للتنبيه والجمع وبعد التركيب علامة لهما أو للعلانية
ومن العلامة إلى العلامة أي للتنبيه والجمع فلنا هذا الجواب غير مرضي عند المصنف وغير
ظاهر من العبارة لأن المتبادر من وجه ضمير قوله آخره إلى المعرب أن الاختلاف يطال ويظهر
فيه بعد كونه ما قولهم خرج من مكة نحو فلا هي وإن تحول آخره من الاعراب إلى الكسرة

من مذهب بل من دينه انه باقبل ايها ملكه كان نوره الكسوف قبل ان يركب جوداني تنسبه ان القول بقوله بان النبي آواشاة الى خلق
 من مذهب بل من دينه انه باقبل ايها ملكه كان نوره الكسوف قبل ان يركب جوداني تنسبه ان القول بقوله بان النبي آواشاة الى خلق
 من مذهب بل من دينه انه باقبل ايها ملكه كان نوره الكسوف قبل ان يركب جوداني تنسبه ان القول بقوله بان النبي آواشاة الى خلق

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

وَكُنَّا نَحْمِلُ حِمْلَهُمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَأَنْزِلْ لَكَ الْبُكْرَةَ الْأُولَى
وَأَمَّا مَعْرُكَاتُ مَا قَبْلَ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ مِنْ تَاءِ التَّائِيثِ وَيَاءِ النِّسْبَةِ وَ
عَلَامَتِي التَّنْذِيهِ وَالْمَعْرِفَةِ فَخَارِجَةٌ بِرَجْعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْعَرَبِ لِأَنَّ مَا لَهَا حَقُّهُ
تِلْكَ الْأَدَوَاتُ لَيْسَتْ مَعْرُوبَةً وَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ فَخَرَجَتْ بِقَيْدِ
الْحِشْيَةِ قَوْلَ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ مَعْرُوبَ لَوْ مَجْعُودَةٌ قَبْلَ عَامِلِ الْجَرِّ بَلْ قَبْلَ
مُطْلَقِ الْعَامِلِ وَكَذَا الْحَالُ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ قَالَ لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعَانِي
فَكَرَّرَ الْحَالُ عَلَى الصُّورَةِ الْأُولَى مِنْ بَيِّنَاتٍ مُبِينَةٍ مَا مَعْدُودٌ
يُجْمَعُ مَعْنَى عَصَى مَا يَقُومُ بِالشَّيْءِ وَيُقَالُ لَهُ الْعَيْنُ قَوْلُهُ وَاللَّامُ فِي لِيَدُلَّ عَلَى
مَقْطُوفِ حَالِ اسْمٍ وَخَبَرٍ قَوْلَ لَيْسَ وَضَعُ الْأَعْرَابِ وَضَعُ الْأَعْرَابِ وَالْأَسَاءُ
لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعَانِي وَيُخْبِرُ بِهِ الْمَعَانِي فِي نَفْسِ الْأَسْمَاءِ مُتَّخِذَةً لِمَعْنَاهَا
الْقَرِينَةَ وَتِلْكَ الْأَعْتِنَاءُ بِشَأْنِهَا قَوْلُهُ فَلَنَّهُ لِيَعِيدَ لَنَا نَظْرًا إِلَى وَضْعِهِ لَا تَقْصِدُ
وَلَا تَعْنِي قَوْلَ لِيَدُلَّ عَلَى الْخِلَافِ فِي هَذَا الْخِلَافِ لَوْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي
لَكَانَ الْأَعْرَابُ حَوْلَ الْخِلَافِ كَمَا هُوَ لِلَّهِ بِغَضِّ الْمُنَافِرِينَ لَا بِأَبَالَةِ الْخِلَافِ كَمَا هُوَ
فَعَدِ الْكُتُبُ غَيْرُ الْعِلْمِ لِأَنَّ يَفْقَرُ نِسْبَةُ الْأَوَّلِ إِلَى الْخِلَافِ بِضَرْبٍ مِنَ السَّامِعَةِ

[illegible][illegible]

عن الاعراب لا مسبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له وانما

لاستيفاء ذكر العلة لا ربع التي هي مقاصد هذا الفن كما قاله في المخر

مادة ولا عراب صودة والدلالة على المعاني غاية والعامل فاعل و

تاخير عن المادة والصورة ظاهرا وانما تاخير عن الغاية فلا

مذكورة تبعا لانساق بيان الصودة اليها اولانها مقصودة بالذات

والمراد بيان عامل الاسم اذا كان المعاني المعتودة فمختصة بالاسم كس

ذهب اليه البصرية وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عند هذا

ما واجب كون آخر الكلمة فضلا واسما على وجه مخصوص وانقضا لما يقتض

والشبه التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تاثير في المعنى

لا يريد النقص الباقى بحسب ما زيد قال ما به يقوم تقديم الجار والمجرور والاضا

للتصوير لا يدخل في التعريف انما التعريف يقع صفة على كل من الاستناد وما قام

للمعنى المقصود المركب منها وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة

قلنا الباء لا لاقي ما عدا آله لتاثير ذلك كسر واعتقدوا انه آله

عن الاعراب لا مسبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له وانما
لاستيفاء ذكر العلة لا ربع التي هي مقاصد هذا الفن كما قاله في المخر
مادة ولا عراب صودة والدلالة على المعاني غاية والعامل فاعل و
تاخير عن المادة والصورة ظاهرا وانما تاخير عن الغاية فلا
مذكورة تبعا لانساق بيان الصودة اليها اولانها مقصودة بالذات
والمراد بيان عامل الاسم اذا كان المعاني المعتودة فمختصة بالاسم كس
ذهب اليه البصرية وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عند هذا
ما واجب كون آخر الكلمة فضلا واسما على وجه مخصوص وانقضا لما يقتض
والشبه التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تاثير في المعنى
لا يريد النقص الباقى بحسب ما زيد قال ما به يقوم تقديم الجار والمجرور والاضا
للتصوير لا يدخل في التعريف انما التعريف يقع صفة على كل من الاستناد وما قام
للمعنى المقصود المركب منها وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة
قلنا الباء لا لاقي ما عدا آله لتاثير ذلك كسر واعتقدوا انه آله

والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه مؤلفو الاصول في تعريف التعريف للتعريف ليعلم ما يعدونه الة فيقولون ان
 من تدوين النحو وبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجوهري للمعرب كان العامل
 ما خوذ في تعريفه لا يقال قد كفي ضبط المدون وحصره والعوامل مؤنة التعريف ولا
 يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقصود للاعراب لكان سائلا عن الاعتراض الاول
 لانه نص في الة اعلم ان العامل قد يقال الة وقد يقر بانها علامة لما يعم به الشكل في
 اللفظ ويظهر عليه ما هو الة من ان رتبة العامل في التقدير اما على الاول فلان الة تنقل
 بالذات على ما هو الة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظ الياواق الوضعية
 واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تقدم على ما هي علامة
 له لتعرف او لا تعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال
 من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو الة او علامة للاعراب فحقه التقدير عليه
 لا على المعرب لا يقال تقدمه عليه لا يصح بدون تقدمه على المعرب ولما
 ثبت ذلك لم ان يتبع انعقاد علامة العاملة والمعولية بين الشياطين بمعنى ان
 كلاهما عامل في الآخر ولا لم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر لا يجوهرتين
 مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلاهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى اياما
 تدعو له الا سماء الحسنى فان اياما من حيث تضمنه معنى ان واثادته مع التعليق
 في الفعل صادر عما فيه من حيث وقوع الفعل عليه صلا مع الة فله تقدمه وتأخر
 بجوهرتين مختلفتين **قوله** اي يحصل في التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه
 اصل اللغة لا اشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بحمله وذلك لان المعنى
 المقصود ليس قائما بالعامل **قوله** اي معنى من المعاني المعنى كالتفايد المعنى
 به لان اقتضاه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعنوية
 كما ذكرناه **قوله** اذ به حصل معنى الفاعلية لان الة استدل به لا سناد اليه **قوله** اذ به

والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه مؤلفو الاصول في تعريف التعريف للتعريف ليعلم ما يعدونه الة فيقولون ان
 من تدوين النحو وبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجوهري للمعرب كان العامل
 ما خوذ في تعريفه لا يقال قد كفي ضبط المدون وحصره والعوامل مؤنة التعريف ولا
 يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقصود للاعراب لكان سائلا عن الاعتراض الاول
 لانه نص في الة اعلم ان العامل قد يقال الة وقد يقر بانها علامة لما يعم به الشكل في
 اللفظ ويظهر عليه ما هو الة من ان رتبة العامل في التقدير اما على الاول فلان الة تنقل
 بالذات على ما هو الة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظ الياواق الوضعية
 واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تقدم على ما هي علامة
 له لتعرف او لا تعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال
 من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو الة او علامة للاعراب فحقه التقدير عليه
 لا على المعرب لا يقال تقدمه عليه لا يصح بدون تقدمه على المعرب ولما
 ثبت ذلك لم ان يتبع انعقاد علامة العاملة والمعولية بين الشياطين بمعنى ان
 كلاهما عامل في الآخر ولا لم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر لا يجوهرتين
 مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلاهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى اياما
 تدعو له الا سماء الحسنى فان اياما من حيث تضمنه معنى ان واثادته مع التعليق
 في الفعل صادر عما فيه من حيث وقوع الفعل عليه صلا مع الة فله تقدمه وتأخر
 بجوهرتين مختلفتين **قوله** اي يحصل في التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه
 اصل اللغة لا اشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بحمله وذلك لان المعنى
 المقصود ليس قائما بالعامل **قوله** اي معنى من المعاني المعنى كالتفايد المعنى
 به لان اقتضاه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعنوية
 كما ذكرناه **قوله** اذ به حصل معنى الفاعلية لان الة استدل به لا سناد اليه **قوله** اذ به

والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه مؤلفو الاصول في تعريف التعريف للتعريف ليعلم ما يعدونه الة فيقولون ان
 من تدوين النحو وبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجوهري للمعرب كان العامل
 ما خوذ في تعريفه لا يقال قد كفي ضبط المدون وحصره والعوامل مؤنة التعريف ولا
 يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقصود للاعراب لكان سائلا عن الاعتراض الاول
 لانه نص في الة اعلم ان العامل قد يقال الة وقد يقر بانها علامة لما يعم به الشكل في
 اللفظ ويظهر عليه ما هو الة من ان رتبة العامل في التقدير اما على الاول فلان الة تنقل
 بالذات على ما هو الة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظ الياواق الوضعية
 واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تقدم على ما هي علامة
 له لتعرف او لا تعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال
 من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو الة او علامة للاعراب فحقه التقدير عليه
 لا على المعرب لا يقال تقدمه عليه لا يصح بدون تقدمه على المعرب ولما
 ثبت ذلك لم ان يتبع انعقاد علامة العاملة والمعولية بين الشياطين بمعنى ان
 كلاهما عامل في الآخر ولا لم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر لا يجوهرتين
 مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلاهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى اياما
 تدعو له الا سماء الحسنى فان اياما من حيث تضمنه معنى ان واثادته مع التعليق
 في الفعل صادر عما فيه من حيث وقوع الفعل عليه صلا مع الة فله تقدمه وتأخر
 بجوهرتين مختلفتين **قوله** اي يحصل في التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه
 اصل اللغة لا اشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بحمله وذلك لان المعنى
 المقصود ليس قائما بالعامل **قوله** اي معنى من المعاني المعنى كالتفايد المعنى
 به لان اقتضاه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعنوية
 كما ذكرناه **قوله** اذ به حصل معنى الفاعلية لان الة استدل به لا سناد اليه **قوله** اذ به

حصل معنى للقولية أي بالفعل الذي في رأيك لأنك استدعاه للقول
لأنك في مجموع الفعل والفاعل حاصل في الفعل لأنه مشاركة لغيره في
وفي مرتبة زيد البناء حاصل أي في نقطة وأما في محله فالعامل هو الفعل
عمل التعجب هذا إذا كان حرف مجزوء كقولهم أول ما إذا لم يكن مذكورا كقولهم زيد منهم
من قال إن القدر عامل ومجازا لعمال حرف الجزاء القدر ولو وقع الضافات بوقوعه
ومنهون قال إن الضافات عامل لأن حرف صا ليسيا منسيا وإذا أليكتسب للضافات
التعريف والتخصيص من الضافات إليه واليه مال إليه الذي قال فالقول ما ذكر
الأعراب وانواعه وكان لكل من أنواعه أقسام وله تلك الأقسام بالادان يد أو تبي
تلك الأقسام ومعالها قال بالبناء لبيانها قول الذي لا يمكن ثلثي ولا نحو والمفرد في
المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل الضافات وعلى ما
يقابل الثلثي والجمع والمذكر منه الأخذ بقرينة التقابل أن قيل لا بد من تقييد ويكون
غير الأسماء الستة وما نحن بالمتنى والجمع لأنها داخلية في المفرد خارجة عن الحكم
فلا يجاب بانها غير داخلية فيما حكم عليه بناء على أن القضية معاملة أو أن
الأسماء الستة وبعض المتنى بالمتنى غير خارجة لأن شمل الحكم يستدعي شموله
بحكم الأفراد لا شموله لجميع الأفراد في جميع الأحوال لأن مقام الضطربا با ومعدن
ذكر للنص حاشية لاخراج غير النص الذي لم يصف وأمر يعرف
بالأمر أصلا لا لأخراج غير النص مطلقا كما هو الظاهر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text at the top of the page, likely a header or preface, written in a cursive script.

Handwritten text line separating the header from the main body of the document.

Handwritten text in the left column of the main body, continuing the narrative or list.

Handwritten text in the right column of the main body, continuing the narrative or list.

Handwritten text in the right margin, likely a commentary or continuation of the main text.

Handwritten text line separating the main body from the bottom section.

Handwritten text at the bottom of the page, possibly a conclusion or a separate section.

[illegible]

لغرض التحقير كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتي التثنية والجمع
ليست من حروف المباني بل من حروف المعاني **قوله** وهو كما روه وليس بشئ
لانه لم يثبت كمال في المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه فقولك كلا الزميلين
جاء قال الله تعالى **يَكُنْ أَجْنَتَيْنِ أَنْتَ كُفَّيَا وَلَزِمِ الْإِكْفَالِ** في الاحوال
الثلاث حال اضافته الى المظهر فليجوز ازالته فان المثنى لا يصل والغف
بدل من الواو لا يدل التاء منها في المؤنث ولم يبدل التاء من الباء الا في
اثنتين وقال السيراق بدل من الباء لسماع الامهات ولا يعملون اسما فلا يتيا على غير
التثنية خلا كما كان في وات الباء **قوله** وكذا اكلنا على وزن فعلا والالف للتاثير
جعل اعرابا كاللام في كذا لانهما جئ بالفاء التاثير بعد التاء لان التاء تنحصر التثنية
فلذا اجاز توسيطها بين الفاء والحاء مذكونا كذا لاسم اللام وهذا الخفية ما قبلها ولم
يتقلب تاء اخت وبنت هاء في الوقف ولا في الالف ليست لمحض التاثير وكذا الالف
لانها متغير الاعراب جاز الجمع بينهما والحاء التاء بجملة امضا في الامون في
قوله فلان اجاز توسيطها بعد المصنف حيث قال انه ليست التثنية لانها ليست التاثير لا يكون وسطا او

لغرض التحقير كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتي التثنية والجمع
ليست من حروف المباني بل من حروف المعاني **قوله** وهو كما روه وليس بشئ
لانه لم يثبت كمال في المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه فقولك كلا الزميلين
جاء قال الله تعالى **يَكُنْ أَجْنَتَيْنِ أَنْتَ كُفَّيَا وَلَزِمِ الْإِكْفَالِ** في الاحوال
الثلاث حال اضافته الى المظهر فليجوز ازالته فان المثنى لا يصل والغف
بدل من الواو لا يدل التاء منها في المؤنث ولم يبدل التاء من الباء الا في
اثنتين وقال السيراق بدل من الباء لسماع الامهات ولا يعملون اسما فلا يتيا على غير
التثنية خلا كما كان في وات الباء **قوله** وكذا اكلنا على وزن فعلا والالف للتاثير
جعل اعرابا كاللام في كذا لانهما جئ بالفاء التاثير بعد التاء لان التاء تنحصر التثنية
فلذا اجاز توسيطها بين الفاء والحاء مذكونا كذا لاسم اللام وهذا الخفية ما قبلها ولم
يتقلب تاء اخت وبنت هاء في الوقف ولا في الالف ليست لمحض التاثير وكذا الالف
لانها متغير الاعراب جاز الجمع بينهما والحاء التاء بجملة امضا في الامون في
قوله فلان اجاز توسيطها بعد المصنف حيث قال انه ليست التثنية لانها ليست التاثير لا يكون وسطا او

لغرض التحقير كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتي التثنية والجمع
ليست من حروف المباني بل من حروف المعاني **قوله** وهو كما روه وليس بشئ
لانه لم يثبت كمال في المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه فقولك كلا الزميلين
جاء قال الله تعالى **يَكُنْ أَجْنَتَيْنِ أَنْتَ كُفَّيَا وَلَزِمِ الْإِكْفَالِ** في الاحوال
الثلاث حال اضافته الى المظهر فليجوز ازالته فان المثنى لا يصل والغف
بدل من الواو لا يدل التاء منها في المؤنث ولم يبدل التاء من الباء الا في
اثنتين وقال السيراق بدل من الباء لسماع الامهات ولا يعملون اسما فلا يتيا على غير
التثنية خلا كما كان في وات الباء **قوله** وكذا اكلنا على وزن فعلا والالف للتاثير
جعل اعرابا كاللام في كذا لانهما جئ بالفاء التاثير بعد التاء لان التاء تنحصر التثنية
فلذا اجاز توسيطها بين الفاء والحاء مذكونا كذا لاسم اللام وهذا الخفية ما قبلها ولم
يتقلب تاء اخت وبنت هاء في الوقف ولا في الالف ليست لمحض التاثير وكذا الالف
لانها متغير الاعراب جاز الجمع بينهما والحاء التاء بجملة امضا في الامون في
قوله فلان اجاز توسيطها بعد المصنف حيث قال انه ليست التثنية لانها ليست التاثير لا يكون وسطا او

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

چون انکے مشنرہ الامتعال ہوا یا اس وقت سب سے پہلے ان کے لئے ایک خاص مقام

[illegible]

الشيخ الرئيس الفيلسوف ابو علي بن سينا

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

مقامه اعني الضمير فصار مفعولاً في الفعل قوله الذي آخره
 أي في موضع آخره ولا يلزم اتحاد الظرف والمفعول وذلك ان يقول ان آخر
 الاسم عام ولا انت خاص فالذي لا انت اذ قوله لا انت مقصور في معنى حيث
 لا تقتضي المدد و قد اولاها فممنوع عن الحركة مطلقاً والقسم للنوع ولا دلالة
 يدل على مقابلة بالمدد و قد وعدم اختصاص المنع بالانت لاختصاصه في معنى
 قوله لا محمد وفيه وجه في حكم التثنية ولهذا لم يرب ما قبل الانت وخفاء امر
 هذا القسم وظهور مقابله مثل الاول وترك الثاني قال كصا وخا
 خرو صبتل محذوف والتقدير يهوى ما تغفل عنه صا واما مثاله وخا هو واما مثاله
 او صفة مصدر محذوف أي تغفل عنه كعصا وخا هي وان جعلت الكان
 اسمية جاز ان يكون كصا وخا هي بدل من قوله ما تغفل عنه انما لا تغفل مطلقاً
 على التقدير الاول من من تغفل الكان والعامل فيه ما يتغفل الكان من معنى التثنية
 او كونه من الكان من التغفل لا تغفل الا حراب على التقدير الثاني من الضعيف اليه
 التعذر المحذوف وظرف له مصدر لئلا لا تغفل عن الشيء كعصا في زمان مطلق أو
 تغفل مطلقاً على التقدير الثالث محل من قوله كصا وخا هي على ما فيه ما هو عامل
 في ظرف المستقر أو على ذلك العالم قوله فان لا انت فام التثنية في كانه المفعول في الحركة
 القليلة كما انهم المفعول في اليتيمية الجمع المذكور جمع المذوت فام قوله في الحركة لفظاً
 لكن اول الجرح مثل عصا في كانه لا عراب في كانه لا عرافة أعلم ان اكثر النحاة

في قوله لا انت فام التثنية في كانه المفعول في الحركة القليلة كما انهم المفعول في اليتيمية الجمع المذكور جمع المذوت فام قوله في الحركة لفظاً لكن اول الجرح مثل عصا في كانه لا عراب في كانه لا عرافة أعلم ان اكثر النحاة

في قوله لا انت فام التثنية في كانه المفعول في الحركة القليلة كما انهم المفعول في اليتيمية الجمع المذكور جمع المذوت فام قوله في الحركة لفظاً لكن اول الجرح مثل عصا في كانه لا عراب في كانه لا عرافة أعلم ان اكثر النحاة

في قوله لا انت فام التثنية في كانه المفعول في الحركة القليلة كما انهم المفعول في اليتيمية الجمع المذكور جمع المذوت فام قوله في الحركة لفظاً لكن اول الجرح مثل عصا في كانه لا عراب في كانه لا عرافة أعلم ان اكثر النحاة

[illegible]

ذهبوا الى ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبني وخالفهم المصيرح لان غلاما
معرب ولا ن الاضافة الى المبني لا يوجب البناء الا بشرط سند ذكر ان شاء الله تعالى
قوله فانه لما استعمل الى قوله قبل دخول العامل لان العامل اخيرا دخل الاسم
بعد ثبوته في نفسه وهو هو متضمنات الى الياء فالاضافة اليها متقدمة على
العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها **قوله** فما ذهب اليه تفريع على القصة
الاستثنائية التي تفهم من قوله لا على الشرطية وتوضيح ان كسرة للملازمة متقدمة
على كسرة الاعراب براتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقصود المتقدم
على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز والاولا يعرف عن الثانية
قلت لا وجه لزوالها البقاء سلبها مع ان الاحاقق الشئ على ما كان ان العناية بكسرة
المالكية اكثر خصوصاً اذا لم يفتر جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز
ان تجعلها على اربعة ايضا بعد تحقق العامل كما في عارضتي التنبيه والجمع فتدحجيب عنبته
يلزمهم نواد الموزنين المستقلين اصطلاحا على اربعة كما يستعمل نواد الموزنين المستقلين
حقيقة على اربعة يستعمل عند نواد الموزنين المستقلين اصطلاحا على اربعة لا يخفى تحققهما
فيما نحن فيه كون صورتي التنبيه والجمع لان حمل اربعة على الاعراب مستند الى العامل
وهو موثر اصطلاحا كما حمل على معنى التنبيه والجمع مستند الى قصص المتكلم وهو موثر
حقيق **قوله** اي في حالت الرفع والمجرى ان قوله فاعوا وظرف للاستقلال المقدّر
المعنى كما استقل الفاعل وقت مر فوعية ومجرى رية او وقت رقة العاقل بعونه ^{الله} وان تجل

[illegible][illegible]

[illegible]

ذهبوا الى ان ياب غلامه مبنى لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف لان شاكرا
معرب وكان الاضافة الى المبني لا يوجب لبناء الا بشرط سذكركه ان شاء الله تعالى
قوله فانه لما استغل الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم
بعنه ثبوته في نفسه وهو هو ثم مضى الى المياء فالاضافة اليها مقدمة على
العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها قوله فماذا ذهب اليه فغيره على القصة
الاستثنائية التي تفهم من قوله لا على الشرطية وتوضيحه ان كسرة اللامية متقدمة
على كسرة الاعراب بمراتب التقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقضى المتقدم
على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز والاولى بعروض الثانية
قلت لا وجه لزومها اليها سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان ثم ان العناية بكسرة
اللامية اكثر خصوصاً اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان كان ولم لا يجوز
ان يجعلها على ان لا يضاف بعد تحقق العامل كما في عارضة التثنية والجمع فتدل بحجب عناية
بإلزام نواردين المستقلين اصطلاحاً على ان واحد كما يستحيل نواردين المستقلين
حقيقة على ان لا يستحيل عند نواردين المستقلين اصطلاحاً على ان واحد كما يستحيل نواردين المستقلين
في الحق فيه دون صورتي التثنية والجمع لان حمل ايمتها على الاعراب مستند الى العامل
وهو وثرا اصطلاحاً وحملها على معنى التثنية والجمع مستند الى قصدها المتكلم وهو وثرا
حقيقة قوله اي في حال الرفع والجر يعني ان قوله فعا وجواظوف للاستيقال للمقدّر
المعنى كاستقلال الفاعل وقت مرفوعيته وجو ربيته او وقت رفعه العا كالمعنى لا وانما
فان الحكم قصده ما يراه الدلالة على المعنى المذكور **قوله** وقت مرفوعيته وجو ربيته على ان يكون رفعاً وجو مصدر

الاستثنائية التي تفهم من قوله لا على الشرطية وتوضيحه ان كسرة اللامية متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب التقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقضى المتقدم على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز والاولى بعروض الثانية قلت لا وجه لزومها اليها سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان ثم ان العناية بكسرة اللامية اكثر خصوصاً اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان كان ولم لا يجوز ان يجعلها على ان لا يضاف بعد تحقق العامل كما في عارضة التثنية والجمع فتدل بحجب عناية بإلزام نواردين المستقلين اصطلاحاً على ان واحد كما يستحيل نواردين المستقلين حقيقة على ان لا يستحيل عند نواردين المستقلين اصطلاحاً على ان واحد كما يستحيل نواردين المستقلين في الحق فيه دون صورتي التثنية والجمع لان حمل ايمتها على الاعراب مستند الى العامل وهو وثرا اصطلاحاً وحملها على معنى التثنية والجمع مستند الى قصدها المتكلم وهو وثرا حقيقة قوله اي في حال الرفع والجر يعني ان قوله فعا وجواظوف للاستيقال للمقدّر المعنى كاستقلال الفاعل وقت مرفوعيته وجو ربيته او وقت رفعه العا كالمعنى لا وانما فان الحكم قصده ما يراه الدلالة على المعنى المذكور **قوله** وقت مرفوعيته وجو ربيته على ان يكون رفعاً وجو مصدر

قوله وقت مرفوعيته وجو ربيته على ان يكون رفعاً وجو مصدر

مصدر الاستقلال فهو وجوبها كما اضعفت اليد بالاستقلال القدر الى حال الكثرة فربما
ويحتمل في غير ذلك من الاحتمالات ان ذكرنا في قولنا مطلقا قولنا بالاستقلال الضمنية
الكمية على اية الماكور ما قبلها قال الشيخ الضمير في ذلك وهو ان الضمنية ثلثا وثلث
الحركتين مع تحريك ما قبلها كتحريك ثقله فان سمي ما قبلها بالثقل الحركتان كطريقين قال
وهو مسلم على ذلك على قوله كذا في قوله كذا او مضمونا بالاول في قوله كذا او مضمونا بلطفه في قوله
لقد يراد بالاعراب بان مسئلة كذا لا فائدة في كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
والنون مضاف الى ما في الكلام كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
لذلك كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
مسلم في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
متعلق كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
ما قبلها من الاستقلال ان اعلم بالاول وقله يجب تقديرها بانها في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
بالسكون وقله بانها في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
في حالة الرفع تقديرها بانها في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدل العن الفتحة لان الزايل في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
حكمه ثابت فلو حمل الياء بدل العن لكانت كلمة واحدة اعرابا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
وتقديره بخلاف فتحة الجمع فانها في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
المدغم ايضا ياء ياقية على سكونها في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
تقديرها في الاحوال الثلث او بعضها في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
لا في مدة اخرى ساكنها بعد حاسوا كان مع هذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
قوله تع والمقبى الصلوة على قراءة النصب وانما لم يقبل ولا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
اخره لانه لا ينقض القاعدة بمصنفه على الصلوة

ولعله انما المرعيل ^{المرعيل} لا نه بصدد بيان الاعراب اللفظي والتقدير
الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض ^{وكان} الياء في مثل غلاهي ومسلمي
لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة ^{قلت} فلم المرعيل في مع ان اعرابني
ان يكون بالوقت قد يراى حال الرفع كما في مسلمي ^{فلم} المرعيل من التقدير بطل قوله
واللفظي فيما عدا ^{اجيب} عنه بانه جعل اخلا في باب غلاهي نظرا الى اخواته ^{والى}
اللغة الاخرى فيه وهي فمى ان كانت قليلة ^{بعض} بقى الاشكال في الاحاد التي تحكى
في لغة الحج انهم من زيد ومن زيد ^{ومن} زيد ^{فانه} مغرب تعد اعرابه وجوه لا شتبا
على محركة الحكاية ^{وكذا في المنع المحكى} اذا جوز للحكاية في قوله واكتفى بتعريفه
انما صحر الاكتفاء به لا انحصار العرب عند في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم
غير المنصرف بانه ما فيه علتان الى آخره علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك
ولهذا او مثل ما سبق في تعريف العرب عدل عن تعريف النحاة للمنصرف
بانه الذي يدخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف بانه الذي
يسلب عنه الجبر والتنوين لشبهه الفعل ^{ويحرك} بالحركة وذلك
لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف ^{وعلم}
انحصار العرب فيهم بالخروج ما عراب بالحروف مثلا عنهما قال غير المنصرف
المنصرف ما خوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة ^{وانما} سمي المنصرف
به لاشتماله على زيادة على الاعراب اعني علامته وهي التنوين او

١٠ انظر الى من يطلب حرف الحديث مني قبل ان يرد جواب الناس اليه راو بعض من الحديث ايتكلم في الانسان من الزيادة في علمي قدر الى ايتيه وانما كذا وكذا

[illegible][illegible]

لا تضاده بزيادة تمكن فلا يقال له الاكبر ولما عرقل مقابلة عن تلك الزيادة سمي بغير
 التصرف **قوله** اي اسم معرب جعل له معرفة لا موصولة لان حق الخبر ان يكون
 مذكورة ولما لا يلزم تعريف الخبر بتكرار المبتدأ لان غير ذلك يكتب التعريف من المضاف اليه
 وبقية ان الماد خبر التصرف معناه العرفي وهو مفعول محصل المبالغة في الغاية
 ولما يقول انه بهذا المعنى ايضا مذكورة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس كانه مذكور
 ولا ضرورة هيئنا القول لانه خبر قدوم في السالو كالمشقة من تقديم العرف وجعل
 موضوعا وعلقا على المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشئ يستدعي جعله موضوعا
 وقد سبق العلم بغير التصرف قال حافيه علما فان قلت او مبتدأ قدوم خبره و
 الجملة صفة ما العلة في اللغة عارضة غير طبعي يستدعي حالة خبر طبيعية وفي اصطلاح
 النحاة ليست بمعنى الموصولة بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المشكك عند حصوله لاعتباره
 وذلك لانه لما نسب معنى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجزا لكن
 صريح كلهم المتصريح في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة
 وتبين ذلك على ان صاحب المفصل اتى السبب في تعريف غير التصرف حيث قال ان فيه
 سببان ولم يقل حافيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جار في العلتين ايضا فيكون
 اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عند قول **قوله** واستبحر شرائطهما وانما قال
 ذلك لئلا يظن ان غاية التعريف بنوع وهذا منصرفين بناء على صدق التعريف
 عليهما او بما دخل اللام او اضيف اليه لا محذور او كونه منصرفين مع صدق التعريف عليه
 وانما يندفع التقيض به لان من شرائط اذير العلتين انتفاء باعارسهما
 وقد وجد المعارض فيما ذكرهما في الاولين فلا بد من سكوت الى وسط
 يعارض احد السببين فاما في الآخرين فلان دخول اللام او الاضافة
 يعارض السببين او احد هما الزيادة الاختصاص لما لا لاسان قلت

[illegible]

قال نعمت الله وادركه فلا بد
ان ينجى نفسه من النار
فانما هو الذي ينجي نفسه من النار
فانما هو الذي ينجي نفسه من النار
فانما هو الذي ينجي نفسه من النار

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

الطلب في حق من يتقرب الى الله
فانما هو الذي ينجي نفسه من النار
فانما هو الذي ينجي نفسه من النار
فانما هو الذي ينجي نفسه من النار
فانما هو الذي ينجي نفسه من النار
فانما هو الذي ينجي نفسه من النار

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

فانما هو الذي ينجي نفسه من النار
فانما هو الذي ينجي نفسه من النار
فانما هو الذي ينجي نفسه من النار
فانما هو الذي ينجي نفسه من النار
فانما هو الذي ينجي نفسه من النار

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

القول في الجواب

[illegible]

في كلام الناظم ذكر العلة من الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسعة حقيقة
عند المصنف رحمه الله تعالى على ما ذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان لعله ارادهم النشر
والاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم فقول
الفعل مع الوصف كما علم اومع العلمية كيشكو علما ولا يخفى انها لا تتناول نحو
افعل علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي قد تحرفت في اعتبار التركيب هنا
تكملة الامعة فلا فائدة في ايراد قوله قال بعضهم احد عشر هذه التسعة مع انها
الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وشبهه المثلثاينث المقصودة وهو كل الف
ليست المثلثاينث زيد في آخر الاسم وجعل لك الاسم علما سواء كانت للاشياء والحي
او لا كقبحه ولا لافعال العلمية تنفع من المثلثاينث واما الف الحاق المثلثاينث فم
مع العلمية بالمثلثاينث المثلثاينث وان كانت متعتمدا على البناء ولعل المصنف رحمه الله تعالى لم يعتبرهما
لان مراعاة الاصل من حيث اعتبار الوصف لا اصل وصنعهم في المثلثاينث حيث عنده
وان كان القياس يقتضيه كذا شبهة المثلثاينث من الالف والواو اثنان في قوله المثلثاينث
الى قسمي المثلثاينث يعني ان المثلثاينث اللفظ معتبر وان كان مع المثلثاينث كبر الحقيقة
لا المقابلة عن علامة المثلثاينث اي الف المثلثاينث المثلثاينث قوله المثلثاينث المثلثاينث المثلثاينث

في كلام الناظم ذكر العلة من الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسعة حقيقة
عند المصنف رحمه الله تعالى على ما ذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان لعله ارادهم النشر
والاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم فقول
الفعل مع الوصف كما علم اومع العلمية كيشكو علما ولا يخفى انها لا تتناول نحو
افعل علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي قد تحرفت في اعتبار التركيب هنا
تكملة الامعة فلا فائدة في ايراد قوله قال بعضهم احد عشر هذه التسعة مع انها
الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وشبهه المثلثاينث المقصودة وهو كل الف
ليست المثلثاينث زيد في آخر الاسم وجعل لك الاسم علما سواء كانت للاشياء والحي
او لا كقبحه ولا لافعال العلمية تنفع من المثلثاينث واما الف الحاق المثلثاينث فم
مع العلمية بالمثلثاينث المثلثاينث وان كانت متعتمدا على البناء ولعل المصنف رحمه الله تعالى لم يعتبرهما
لان مراعاة الاصل من حيث اعتبار الوصف لا اصل وصنعهم في المثلثاينث حيث عنده
وان كان القياس يقتضيه كذا شبهة المثلثاينث من الالف والواو اثنان في قوله المثلثاينث
الى قسمي المثلثاينث يعني ان المثلثاينث اللفظ معتبر وان كان مع المثلثاينث كبر الحقيقة
لا المقابلة عن علامة المثلثاينث اي الف المثلثاينث المثلثاينث قوله المثلثاينث المثلثاينث المثلثاينث

في كلام الناظم

في كلام الناظم

في كلام الناظم

[illegible][illegible]

من الامور التي لا بد من معرفتها في علم الفقه
فان الامور التي لا بد من معرفتها في علم الفقه
فان الامور التي لا بد من معرفتها في علم الفقه
فان الامور التي لا بد من معرفتها في علم الفقه

الشيء المشهور لا شك ان المبرور نعم يرد على تعريف العلم للعدل في الفقه
الشيء المشهور لا شك ان المبرور نعم يرد على تعريف العلم للعدل في الفقه
الشيء المشهور لا شك ان المبرور نعم يرد على تعريف العلم للعدل في الفقه
الشيء المشهور لا شك ان المبرور نعم يرد على تعريف العلم للعدل في الفقه

الشيء المشهور لا شك ان المبرور نعم يرد على تعريف العلم للعدل في الفقه
الشيء المشهور لا شك ان المبرور نعم يرد على تعريف العلم للعدل في الفقه
الشيء المشهور لا شك ان المبرور نعم يرد على تعريف العلم للعدل في الفقه
الشيء المشهور لا شك ان المبرور نعم يرد على تعريف العلم للعدل في الفقه

[illegible]

كما في قوله تعالى **الْفُطُورُ** أعلم ان غير **الفصير** في نفسه قد ينضم اليه ام **فصير** فصيحاً
فان سلاسله في نفسه **فصير** غير **فصير** واغلا احسنه وجعله فصيحاً وكذا يبدى
الخلق بحسنه قوله تعالى **يُغَيِّرُ** والاولى اللغة الفاشية تبدل اوى ان بعض البلغاء
قال لكاتبه اكتب يا حارون الراكب قد حاروا بعضهم الرام في يا حار فقال الكاتب يا سيدي
يا حاربا الكسر **فصير** فامره بامره اولا واراد به ان التناسب يحسنه **قوله** مثال
لمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف آه والالكان الانسب لاكتفاء بسلاسل
قال وما يقوم مقامهما الا ان تقديمه على الحكمة لانه بيان لما اجمعه في حد غير
المنصرف **قوله** احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اى الجمع الذى يجمع الى
ان ينتهى الى وزن يتبع عن جمع التكسير اعلم ان الحاجة اختلفوا في سبب قوته
فمنهم من ذهب الى ان قوة قيام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير و
المصنف رحمه ذهب الى انها لكونها الجمعية حقيقة او حكما ثم اذكرة قدس سره والاكثر
ذهبوا الى انها لكونه لا نظيره في الاتحاد العربية واما عوثران فشاذا واما نحو الزام
فالاهل فيه ضم ما قبل المياء واما نحو هوازن لقبيلة من قبس فنقول عن الجمع واما
نحو عيان وشام في المنسوب الى اليمن والشام فالألف فيها عوض عن احدى يائ النسبة
فهذا الوزن عارض لم يقدر به لانه بسبب احدى يائ النسبة والالف الذى هو بدل
عن الاخرى وباء النسبة عارضة لا يبتدئ بها في الوزن وكذا التهام بفهم التام والمنسوب
الىهم بمعنى زمانة وهى بلدة قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذفنا احدى يائ النسبة
واما ما يعرباء النسبة عارضة في نحو عوارى بجمع حارية منسوب الى الداركة لانه ثابت في واحدة
صغر هذا الجمع على اعتبار تلك الباء في الواحدة قيل ان ثانيا مثل بيان لانه منسوب الى جز
الذى هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة المعدود الى المعد
فان ثمانية في الاصل عدد والثمانى هو المعدود وليس الا فاذن **الالف**

[illegible][illegible]

چهارم و پنجمه فی مارتو نام عبد الحکیم رحمہ اللہ تعالیٰ

التي فيها غير الالف للنسب اليه لغيره الكونه بدلا من احدى يائى النسبة وكذلك
الياء غير اليا، واما سر اويل فاجمعي وعربي مفرغ شاذ اوجهم تقدير او اما نحو
الكلب واجمال وان لم يأت لتفسير نظير في الاحاد فالاعتذار فيهما انهما جمعان فلهذا
حكمهم القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على القلة كما يصغر الاحاد فصلا
كما فيهما باقيا ن على افرادهما ولا يصح الاعتذار بمجيء الفعل في الواحد نحو اذ
اسم موضع لم كونه منقولاً عن الجهم كمدائن ولا يا جزموا ذلك لانهما اسمان
ولان اناك محتمل ان يكون فاعلا ولا باشك لانهم شدة على غير القياس او
جمع ولا واحد بدليل قانيث الفعل المنسوب اليه قال قدس سره في الحاشية
كالكلب جمع الكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة وهي جمع سور وانا غير جمع
نعام وهي جمع نعما انتهى السوار يارة دست وقد يلحق التاء باساور وطية قوله قد
قرأه كلوه الف على اساور ثمة ذهب تم جازا ياء واكثر ما يقع هذا الاسم على
الزبل والارادوا الجهم جمع التمسك شير فقط لان جمع الجمع اما ان يزداد التشكيك والغروب
للمختلفة كذا في المرح قول او حكمه كالجزم الاخرى فاعجل لمحقا بالجمع السابق لان شرايين
يكون ثلثة احد حانته على زروثاين لانه جمع مثله في التاء لا يجر قدس سره وثالثا انه جتمع
من الجهم مرة اخرى قوله المدة المدة في المدة منقلبة عن الالف وهي
ثلاثاين دون الالف التي قبلها واحا المرفاق احد هو الآخرى نسبتا الى التانيث
نفسيا قوله فانها ليست لانه لا كساية اي لبناها وانما اتفق في بعض الاسماء لرواها

[illegible]

كجاءة وتجارة قال فالعدل الفاء لتفسير العدل واخواته اى بيان نفس
مفهوم السبب او شرطاً وتأثيره وعلية وهو فى اللغة الصرف يقال اسم معلول
اى مصروف عن معنى قوله مصدر وجبة للمفعول فيصح تفسيره بالخروج
لان مفهومه اعم من ان يكون مسنداً الى الاخبار او لا وان كان المتبادر الخروج
بنفسه وانما يفسر المصنف رحمه بالمصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للغير
الاختلاف لا السبب باقام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو هذا المعدول لتلافاً قام
بالتشكك قوله اى خروج الاسم اى خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئ
قال عن صيغته كان اراد بها ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج شجر
معيناً من الشجر ليس خروجاً عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لو اذخلى
صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينهما وبين ما خولها
ومع هذا يبقى الاشكال انهما غير متماثلين لانهما ليسا من ذات الاصل وهذا لا يغير
بانه خروج عما هو حقيقة الصيغة واستلزام كلمة اخرى معقولة فيزعم ان يكون اللفظ معناه
عن صيغة يكون اللفظ معناه ليس هو الاصل ولا يترتب على تفسير اللفظ اذ ليس له معنى الحكمية بخلاف

من الشمس فكذلك الجبين المعصاف والمعصاف اليد بالنظر ونحوه في الشعر

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

ان اثبات الاصل قصد اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منصرف الى اصل
ثالث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث ثلث فليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار العدول عنه
فتثبت العدل بدليل غير منصرف الى اصل فكيف يصح قوله الاثني فالدليل
عليه الا منصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل في نظر النخبة
واعتبارهم ليس الا منصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة
فيه كما سيجي فبالعرض قوله فعلى هذا قوله تحقيقا لخر وصف بحال المتعلق واما
على المشهور فمعناه خروج تحقيق اى خروجنا عن حقيقة كحل سواء بمعنى رجل مسيء
فيكون وصفا لتحقيق وصفا بحال نفسه وكذلك معنى قوله تقديرا قال كذا مثلك
صفة بعد صفة لخروجنا وخبر مبتدأ محذوف اى ذلك الخروج كخروج ثلث قوله
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا لخر ليوافق الدال المدلول هذا اخصر ما قاله
الشيخ الرضى وهوان الدليل على ذلك اننا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى فاذ قلنا
تقسيم امرى اجزاء على هذا العدول المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد
في كلام العرب مكرر نحو قرأت الكتابين اجزاء فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك
عملا بلا استقرار وانحاء للفرع المتنازع فيه بلا علم الا غلب فلما وجدنا ثلث غير مكرر لفظا
حكم بان اصله لفظ مكرر لم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة تقبيل انه اصله
قوله الى رابع اراد بالى تعيين النسخ الا فلا يظهر الواو يدل الى قوله وفيما وراءها
الى عشر ومغشتر خلاف والصواب صحيح ما قال الشيخ الرضى جاء فعال من عشرة في
قول الكبييت والمبرد والكوفون يقيسون عليها الى التسعة نحو خمس وخمسة
سداس وسدس والسباع مفعول بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى
عشرة مع زيادة النسبة نحو الخماس والسداس والسباع والتماس والتساع قوله
والسبب الى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة الى ان السبب

قوله تعالى ان كل جنس اطلاق وايد به فرد معين من افراد فلان من كم العجا
سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو قصص فرعون الرسول وامام معني فلا
لو كان معنى الالام محفوظا فيه لم يمتضمينه معنى الحرف مع انه معرب وغير
منصرف والمشهور وذلك بالعمال والعلمية المقدسة كما مشحالة الزعم عند
بن تميم فانه معادل عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدسة والعدل
اما حاله النصب في خبره عندهم وكفى اذ اردت به خبري يومك عند الجوهري
والقياس يقتضي ان يكون صبا ورساء معينين كما مسوسهم مع انهما
منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معادل عما ذكره من يؤيد الاشيع
توافق المعادل والمعاول عند في التعريف التذكير لكن يؤيدونهم المطابقة
للموصوف من المستعملين لا يطابقة الموصوف عند ظهور المنة والجمع المؤنث عن ظاهر
الواحد المذكور يخرج عن بعد على هذا فيحقق العدل في جميع التصاريف الاخر لا يباير
من يوجب العدل على تفسير المصنف كلما ذكرنا على النفاذ ولا يتحقق العدل في جميع النفاذ
لان الالام خلاف العلمية وعكس النفاذ لا يظفر بالعمال الا في اخر جزم اخر لعدم

قوله تعالى ان كل جنس اطلاق وايد به فرد معين من افراد فلان من كم العجا
سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو قصص فرعون الرسول وامام معني فلا
لو كان معنى الالام محفوظا فيه لم يمتضمينه معنى الحرف مع انه معرب وغير
منصرف والمشهور وذلك بالعمال والعلمية المقدسة كما مشحالة الزعم عند
بن تميم فانه معادل عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدسة والعدل
اما حاله النصب في خبره عندهم وكفى اذ اردت به خبري يومك عند الجوهري
والقياس يقتضي ان يكون صبا ورساء معينين كما مسوسهم مع انهما
منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معادل عما ذكره من يؤيد الاشيع
توافق المعادل والمعاول عند في التعريف التذكير لكن يؤيدونهم المطابقة
للموصوف من المستعملين لا يطابقة الموصوف عند ظهور المنة والجمع المؤنث عن ظاهر
الواحد المذكور يخرج عن بعد على هذا فيحقق العدل في جميع التصاريف الاخر لا يباير
من يوجب العدل على تفسير المصنف كلما ذكرنا على النفاذ ولا يتحقق العدل في جميع النفاذ
لان الالام خلاف العلمية وعكس النفاذ لا يظفر بالعمال الا في اخر جزم اخر لعدم

قوله تعالى ان كل جنس اطلاق وايد به فرد معين من افراد فلان من كم العجا
سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو قصص فرعون الرسول وامام معني فلا
لو كان معنى الالام محفوظا فيه لم يمتضمينه معنى الحرف مع انه معرب وغير
منصرف والمشهور وذلك بالعمال والعلمية المقدسة كما مشحالة الزعم عند
بن تميم فانه معادل عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدسة والعدل
اما حاله النصب في خبره عندهم وكفى اذ اردت به خبري يومك عند الجوهري
والقياس يقتضي ان يكون صبا ورساء معينين كما مسوسهم مع انهما
منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معادل عما ذكره من يؤيد الاشيع
توافق المعادل والمعاول عند في التعريف التذكير لكن يؤيدونهم المطابقة
للموصوف من المستعملين لا يطابقة الموصوف عند ظهور المنة والجمع المؤنث عن ظاهر
الواحد المذكور يخرج عن بعد على هذا فيحقق العدل في جميع التصاريف الاخر لا يباير
من يوجب العدل على تفسير المصنف كلما ذكرنا على النفاذ ولا يتحقق العدل في جميع النفاذ
لان الالام خلاف العلمية وعكس النفاذ لا يظفر بالعمال الا في اخر جزم اخر لعدم

قوله تعالى ان كل جنس اطلاق وايد به فرد معين من افراد فلان من كم العجا
سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو قصص فرعون الرسول وامام معني فلا
لو كان معنى الالام محفوظا فيه لم يمتضمينه معنى الحرف مع انه معرب وغير
منصرف والمشهور وذلك بالعمال والعلمية المقدسة كما مشحالة الزعم عند
بن تميم فانه معادل عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدسة والعدل
اما حاله النصب في خبره عندهم وكفى اذ اردت به خبري يومك عند الجوهري
والقياس يقتضي ان يكون صبا ورساء معينين كما مسوسهم مع انهما
منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معادل عما ذكره من يؤيد الاشيع
توافق المعادل والمعاول عند في التعريف التذكير لكن يؤيدونهم المطابقة
للموصوف من المستعملين لا يطابقة الموصوف عند ظهور المنة والجمع المؤنث عن ظاهر
الواحد المذكور يخرج عن بعد على هذا فيحقق العدل في جميع التصاريف الاخر لا يباير
من يوجب العدل على تفسير المصنف كلما ذكرنا على النفاذ ولا يتحقق العدل في جميع النفاذ
لان الالام خلاف العلمية وعكس النفاذ لا يظفر بالعمال الا في اخر جزم اخر لعدم

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الحاشية على قوله لا بد من البصيرة في الشاذة اي لا يقتضيه التفسير بها قول في كيف لو احتجوا بحجتها

يعني ان اقواسا وانديا لوكا لا مغير في اقواس وانديا ليصح نسبة الشذوذ اليهما
اذ نسبة الشذوذ اليهما ما من جهة انها مجموعا ان للواحد على خلاف قاعدة
المجموعا ومن جهة انها معدولان على خلاف قاعدة للعدل لاسبيل الى الاول
اذ المجموع ليس لا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس المعدول قاعدة ليلزم
من مخالفتها الشذوذ قال او تغديرا كقول الشيخ الرضي ما حاصله راجع الى ان
فعل ثلاثة اقسام اسم موصوف ومفعول وعلم الاول فلا عدل فيه مفعولا
او جمعا لهما وهو عرفا اما الثاني فان كان جمعا فعلى اعدل فيه الاخر جمعا وان كان
صيغة مبالغة فاعل ما ان لا يختص بالنداء كتحته في مبالغة خالعة في ذهاب
الارض فلا عدل فيها واما ان يختص به فهو يفسق وهي في المذكور كفعال في التو
ضوفا فاساق في غيرهما العدل عند الحاجة حتى لو سمي بهما مذكرا متنعض فهو متساو
بان الاصل فيهما مساو اتصفا لما هما الملبا للفتى عدم الاختصاص بباب فيه
منه اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشائئ واما الثالث
فان جمعه شرطين ثبوت فاعل وعدل فعل قبل العلمية ففيه العدل على فاعل
الا اذا ثبت استعماله منصوبا كادوي ابي قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة
كون فعل الجماع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل
فيه كقوله لانه ثبت قائم وعدم قلم قبل العلمية فهو معدول عن قائم
ممكن ان يكون في قوله لا بد من البصيرة في الشاذة اي لا يقتضيه التفسير بها قول في كيف لو احتجوا بحجتها

الحاشية على قوله لا بد من البصيرة في الشاذة اي لا يقتضيه التفسير بها قول في كيف لو احتجوا بحجتها
يعني ان اقواسا وانديا لوكا لا مغير في اقواس وانديا ليصح نسبة الشذوذ اليهما
اذ نسبة الشذوذ اليهما ما من جهة انها مجموعا ان للواحد على خلاف قاعدة
المجموعا ومن جهة انها معدولان على خلاف قاعدة للعدل لاسبيل الى الاول
اذ المجموع ليس لا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس المعدول قاعدة ليلزم
من مخالفتها الشذوذ قال او تغديرا كقول الشيخ الرضي ما حاصله راجع الى ان
فعل ثلاثة اقسام اسم موصوف ومفعول وعلم الاول فلا عدل فيه مفعولا
او جمعا لهما وهو عرفا اما الثاني فان كان جمعا فعلى اعدل فيه الاخر جمعا وان كان
صيغة مبالغة فاعل ما ان لا يختص بالنداء كتحته في مبالغة خالعة في ذهاب
الارض فلا عدل فيها واما ان يختص به فهو يفسق وهي في المذكور كفعال في التو
ضوفا فاساق في غيرهما العدل عند الحاجة حتى لو سمي بهما مذكرا متنعض فهو متساو
بان الاصل فيهما مساو اتصفا لما هما الملبا للفتى عدم الاختصاص بباب فيه
منه اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشائئ واما الثالث
فان جمعه شرطين ثبوت فاعل وعدل فعل قبل العلمية ففيه العدل على فاعل
الا اذا ثبت استعماله منصوبا كادوي ابي قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة
كون فعل الجماع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل
فيه كقوله لانه ثبت قائم وعدم قلم قبل العلمية فهو معدول عن قائم
ممكن ان يكون في قوله لا بد من البصيرة في الشاذة اي لا يقتضيه التفسير بها قول في كيف لو احتجوا بحجتها

الحاشية على قوله لا بد من البصيرة في الشاذة اي لا يقتضيه التفسير بها قول في كيف لو احتجوا بحجتها
يعني ان اقواسا وانديا لوكا لا مغير في اقواس وانديا ليصح نسبة الشذوذ اليهما
اذ نسبة الشذوذ اليهما ما من جهة انها مجموعا ان للواحد على خلاف قاعدة
المجموعا ومن جهة انها معدولان على خلاف قاعدة للعدل لاسبيل الى الاول
اذ المجموع ليس لا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس المعدول قاعدة ليلزم
من مخالفتها الشذوذ قال او تغديرا كقول الشيخ الرضي ما حاصله راجع الى ان
فعل ثلاثة اقسام اسم موصوف ومفعول وعلم الاول فلا عدل فيه مفعولا
او جمعا لهما وهو عرفا اما الثاني فان كان جمعا فعلى اعدل فيه الاخر جمعا وان كان
صيغة مبالغة فاعل ما ان لا يختص بالنداء كتحته في مبالغة خالعة في ذهاب
الارض فلا عدل فيها واما ان يختص به فهو يفسق وهي في المذكور كفعال في التو
ضوفا فاساق في غيرهما العدل عند الحاجة حتى لو سمي بهما مذكرا متنعض فهو متساو
بان الاصل فيهما مساو اتصفا لما هما الملبا للفتى عدم الاختصاص بباب فيه
منه اذ لا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشائئ واما الثالث
فان جمعه شرطين ثبوت فاعل وعدل فعل قبل العلمية ففيه العدل على فاعل
الا اذا ثبت استعماله منصوبا كادوي ابي قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة
كون فعل الجماع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل
فيه كقوله لانه ثبت قائم وعدم قلم قبل العلمية فهو معدول عن قائم
ممكن ان يكون في قوله لا بد من البصيرة في الشاذة اي لا يقتضيه التفسير بها قول في كيف لو احتجوا بحجتها

قولهم اربعين نصف ثمانية والاصحج الماء المقطرة على الدخالة قياسا وانما في اربعة
ليست كذلك قال سوطه ان يكون الادلان يقول ايضا وان لا ينم منه اعتبار
المتضادين كخامه وانه تركه في علم في بعد قال قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع
اصلا لتفرع الذوات المعبرة عليه وانما هي تنفر عن الذوات الثلاث المعبرة في بابها
ولا استفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل اربعين على شيء واذا كان الوضع اصلا
والذالة فذالك هو نسبة الذالة اليه بقى توهم ان اشتغال الاصل على الفرع كاشتغال النظر
على النظر وفذلك انتم مضادا والتقدير في زمان الاصل قال فانه في العلم للشيء
قوله ومعنى الغلبة اي معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفية بعض
اي بمعنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى بعض افرادة الخ ذهب الشيخ الرضي
الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفية فاذن لا يغير
اللفظ الدال على المعنى الوصفية سيما محضاد وان خرج عن كونه وصفيا لفظ العدم
صحة اجرائه على غير ذلك لفظ وهي ظاهرة لا غلبة لا اعتبار في المنفرد قول السيد
قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد المحية و
التقييد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصريح المراسم
ما يبرز كسياه وادقراد بيسق الوان ادله اسم للقييد من الحد بل ما في من
قال الاول ان يقال له بعد تعيين الذات ولا دخل في ذلك تشييدها بصفة قال الثاني
العلم للنتيجة فيلزم على ترتيب العلم والادام للتعليل فقييد ترتيب العلوم فلا ينبغي احدهما
عن الآخر ولا اشارة الى ما ذكر من مجموع الامساكين المترتب احدهما على الآخر لا الى
الاصل الاول الصحيح عطف ائتمن على من ووجه ذلك ان مجمل مجموع المعطو
والمعطو عليه مفرع على مجموع الامساكين ويحال على فرع العلم على ضمن المتعلم لانه و
نصفه فهو عطف على من وقال من نسب اليه في العلم كانه منسوب لغيره قال ائتمن

فكان الثلاثي ليس منه قوله وهذا اختيار المصنف من حيث هو خبرا عن خبري الى
ان قوله كنهه كانه قاسر الجسمية على التانيث المعنوي او غيره تحكم منه ما هو
ولا يخفى ان ذمها بما ذكره الشارح من سره قال الشيخ رضي ما ذهب اليه الشيخ
اذ لم يسمه نحو لو طع غير مصروف في شئ من كلامه قوله لا اله الا الله
عامة لفظية قوله وشتر قيل يجوز ان يقال فتدفع صرفها لتأويلها بالبقعة
وفيها انه لا يستعمل الا في ذلك ولا يجرى اليه ضمير المثنى ولما اقيست فيه بحال قول
بلمك اسم في يوم النبي عليه السلام لكان اسلم قوله لان غرضه التنبيه على ما هو
الحق عنه فيكون ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنه فيكون ان يقال
من يومه وشتره وتقدم انصراف يومه على التثنية صرف شتره لان انصراف يومه
مخالفة لاصل هذا الكتاب اعني الفصل دون عدم انصراف شتره لان انصراف يومه
جلي ما لا ينبغي ان يتبادر فيه بخلاف افتداع صرف شتره فانه ليس بهذا المثابة قال
الجمهور في الجسمية او جسمية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام
في الجمع للمعنى اي جمع بقوم مقام السببين ليظهر تفسير الضمير في قوله شرطه
بما ذكره قدس سره قال صيغة فتنه في الجموع فتنه في مصدر رعي مضاف الى
الفاعل او صيغة فتنه في جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها
هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقص برجال بناء على انه مخصوص به غير قابل
للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا يجمع جماع على خبر قوله وبعد انصرافه
اولها مكسورا وثلاثة اولها مكسورا فلا يرد النقص بصحارى وكالات قوله لانها
جتمعت في بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع وهم وهي تعليل للعلية المستفادة
من قوله لهذا قوله ليكون صيغته مصونة عن قبول التفسير فتصده لان فيه
ان توفهم اصابه هو الصرف قوله بتدويرها الياء للالاستدرا لغيره يعني النفي والمعنى اياه

بصيرته شتى في جموع وهو انما لا يرد على ما ذكره في قوله فتنه في جموع فتنه في مصدر رعي مضاف الى
الفاعل او صيغة فتنه في جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها
هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقص برجال بناء على انه مخصوص به غير قابل
للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا يجمع جماع على خبر قوله وبعد انصرافه
اولها مكسورا وثلاثة اولها مكسورا فلا يرد النقص بصحارى وكالات قوله لانها
جتمعت في بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع وهم وهي تعليل للعلية المستفادة
من قوله لهذا قوله ليكون صيغته مصونة عن قبول التفسير فتصده لان فيه
ان توفهم اصابه هو الصرف قوله بتدويرها الياء للالاستدرا لغيره يعني النفي والمعنى اياه

الجموع من حيث هو خبرا عن خبري الى ان قوله كنهه كانه قاسر الجسمية على التانيث المعنوي او غيره تحكم منه ما هو
ولا يخفى ان ذمها بما ذكره الشارح من سره قال الشيخ رضي ما ذهب اليه الشيخ اذ لم يسمه نحو لو طع غير مصروف في شئ من كلامه قوله لا اله الا الله
عامة لفظية قوله وشتر قيل يجوز ان يقال فتدفع صرفها لتأويلها بالبقعة وفيها انه لا يستعمل الا في ذلك ولا يجرى اليه ضمير المثنى
ولما اقيست فيه بحال قول بلمك اسم في يوم النبي عليه السلام لكان اسلم قوله لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنه فيكون ان يقال
لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنه فيكون ان يقال من يومه وشتره وتقدم انصراف يومه على التثنية صرف شتره لان انصراف يومه
مخالفة لاصل هذا الكتاب اعني الفصل دون عدم انصراف شتره لان انصراف يومه جلي ما لا ينبغي ان يتبادر فيه بخلاف افتداع صرف شتره
فانه ليس بهذا المثابة قال الجمهور في الجسمية او جسمية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للمعنى
اي جمع بقوم مقام السببين ليظهر تفسير الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره قال صيغة فتنه في الجموع فتنه في مصدر رعي
مضاف الى الفاعل او صيغة فتنه في جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقص برجال
بناء على انه مخصوص به غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا يجمع جماع على خبر قوله وبعد انصرافه اولها مكسورا
وثلاثة اولها مكسورا فلا يرد النقص بصحارى وكالات قوله لانها جتمعت في بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع وهم وهي
تعليل للعلية المستفادة من قوله لهذا قوله ليكون صيغته مصونة عن قبول التفسير فتصده لان فيه ان توفهم اصابه هو الصرف
قوله بتدويرها الياء للالاستدرا لغيره يعني النفي والمعنى اياه

لأن المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته أو أن المراد نحو فإذنه أو أن المراد
اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعل هذا يكون غير منصرف بالعلية والثالث
فكيف يصير تنوينه لا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى مع أنه يجوز
أن يكون منونا قال في حضا جزم على الضبع ليس منصوبا بأخى كذا المنصوب به
قما لا يخرج منه أو دم أو ترجم ولا يستقيم هنا شيء من تلك المعاني بل هو منصوب
على أنه حال من المستند في غير المنصرف وحازان يتقدم معون لاضيف إليه
غير إذا كان بمعنى النفي فانه في قوة لا حاز فيه مجاز في من تقديم معمول كذا
وريادة لا في عطف على المدخول لتأكيد النفي ولا يخفى ما فيه من إتمام أن متنا
صرفه مخصوص بحال العلية وليس كذلك لاقتناء صرفه حال التنكير أيضا وفي
بعض النسخ علم بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وينبغي أن يكون الجملة اعتراضية
لأحالية ليجلو الكلام عن ذلك الإيهام قوله بل للجمعية الأصلية أجمعية وأزكانت
مناوية للعلية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلية حتى يلزم اعتبار
المتضادين في حكم واحد من قال أجمعية غير مناوية للعلية يجوز التسمية
برجال فلما يشبه لأن نوع الإيهام منات للعلية لازم لمع الجمعية كما أن الإيهام للناني
للعلية لازم لمع الوصفية نعم يجوز أن يبقى شأبه من معنى الجمعية في العلم كما
يجوز أن يبقى شأبه من معنى الوصفية في حكمه إذا سميت شخصا ذا حمة بالأختر
قدس سره في الحاشية الضبع هل لأن في الضبعان هو الذكر والجمع
ضبا عين كسر جان وسراجين انتهى قال في الصراح حضا جزمنا ووضع
كفتنا ووضعنا بالكسر كفتنا رضعنا مادة وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا
ان دفع السؤال قوله والألكان بعد التنكير منصرفا المأذنة ممنوعة لجواز أن
يكون مثل اسمها إذا ذكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله

سؤال قوله في حضا جزم على الضبع ليس منصوبا بأخى كذا المنصوب به

سؤال قوله في حضا جزم على الضبع ليس منصوبا بأخى كذا المنصوب به

سؤال قوله في حضا جزم على الضبع ليس منصوبا بأخى كذا المنصوب به

[illegible]

هم نهاس بل اقول ان سز بل معنی انه تعلیق علی ما ذکره بناست ان المفرد است

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

۱۹۲

وہو شرفا عیسیٰ علیہ السلام قتل التسمیۃ و لیس الخضر ہنا انا محصل یا قہ بالترکیب شتی میں لشدکام

[illegible][illegible][illegible]

الحق لا في مطلق الجهر وبأن المفرد الاشتغال على الاقطاع جاز اطلاق اسم
تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شردفة وهي القطعة وفيه ان تلك
من باب اجراء الجهر على الواحد كما من باب اطلاق الجهر عليه اللهم الا ان يقال
اذ انصرف الاجراء جمع الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا
والصرف مغلوبا كان لفظ اذ في الاول واقعا وموقعه وفي الثاني واقعا وموقعه ان
لشكك كذا قال غلا اشكاله الى النقص في على علة الجهر لا يخفى ان نفى جنس
الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من جهة كونه هو ان سر اويل اذ صرف
كان يلبغ ان يصرف مصايجه لانه يوازن مقفدا كما يصرف غرازة لانه يوازن
كراهية ويمكن ان يدعى ان السراويل مفردا جمعي لا اعتبار الموازنة الا جمعي وباللغة
او بتقدير الجهر في سر اويل مطلقا صرفا وليس صرف وذلك لاختصاص هذا
الوزن بالجهر فمن نظر الى التقدير منته من الصرف ومن نظره الى
وقوعه على الواحد صرفه **قوله** اي كل جمع منقوص وكذا
كل مفرد غير منصرف منقوص كقاص اذا كان اسم امر او فعل
مصغرا على المقصود كما على فان الالف فيه ثابتة تحققتها **قوله**
في حالتي الرفع والحز إشارة الى انهما منصوبان على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكان **قوله** لان
الاعلال المتعلقة بجوهر الكلمة او لان الاعلال سببه قوى
وهو الاستتقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف
وهو مشابهة غير محسوسة **قوله** على وزن سلام
فصار مثل فوازنة المشبهة بكراهية **قوله** وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصوب يفهم منه

الحق لا في مطلق الجهر وبأن المفرد الاشتغال على الاقطاع جاز اطلاق اسم
تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شردفة وهي القطعة وفيه ان تلك
من باب اجراء الجهر على الواحد كما من باب اطلاق الجهر عليه اللهم الا ان يقال
اذ انصرف الاجراء جمع الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا
والصرف مغلوبا كان لفظ اذ في الاول واقعا وموقعه وفي الثاني واقعا وموقعه ان
لشكك كذا قال غلا اشكاله الى النقص في على علة الجهر لا يخفى ان نفى جنس
الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من جهة كونه هو ان سر اويل اذ صرف
كان يلبغ ان يصرف مصايجه لانه يوازن مقفدا كما يصرف غرازة لانه يوازن
كراهية ويمكن ان يدعى ان السراويل مفردا جمعي لا اعتبار الموازنة الا جمعي وباللغة
او بتقدير الجهر في سر اويل مطلقا صرفا وليس صرف وذلك لاختصاص هذا
الوزن بالجهر فمن نظر الى التقدير منته من الصرف ومن نظره الى
وقوعه على الواحد صرفه **قوله** اي كل جمع منقوص وكذا
كل مفرد غير منصرف منقوص كقاص اذا كان اسم امر او فعل
مصغرا على المقصود كما على فان الالف فيه ثابتة تحققتها **قوله**
في حالتي الرفع والحز إشارة الى انهما منصوبان على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكان **قوله** لان
الاعلال المتعلقة بجوهر الكلمة او لان الاعلال سببه قوى
وهو الاستتقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف
وهو مشابهة غير محسوسة **قوله** على وزن سلام
فصار مثل فوازنة المشبهة بكراهية **قوله** وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصوب يفهم منه

الحق لا في مطلق الجهر وبأن المفرد الاشتغال على الاقطاع جاز اطلاق اسم
تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شردفة وهي القطعة وفيه ان تلك
من باب اجراء الجهر على الواحد كما من باب اطلاق الجهر عليه اللهم الا ان يقال
اذ انصرف الاجراء جمع الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا
والصرف مغلوبا كان لفظ اذ في الاول واقعا وموقعه وفي الثاني واقعا وموقعه ان
لشكك كذا قال غلا اشكاله الى النقص في على علة الجهر لا يخفى ان نفى جنس
الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من جهة كونه هو ان سر اويل اذ صرف
كان يلبغ ان يصرف مصايجه لانه يوازن مقفدا كما يصرف غرازة لانه يوازن
كراهية ويمكن ان يدعى ان السراويل مفردا جمعي لا اعتبار الموازنة الا جمعي وباللغة
او بتقدير الجهر في سر اويل مطلقا صرفا وليس صرف وذلك لاختصاص هذا
الوزن بالجهر فمن نظر الى التقدير منته من الصرف ومن نظره الى
وقوعه على الواحد صرفه **قوله** اي كل جمع منقوص وكذا
كل مفرد غير منصرف منقوص كقاص اذا كان اسم امر او فعل
مصغرا على المقصود كما على فان الالف فيه ثابتة تحققتها **قوله**
في حالتي الرفع والحز إشارة الى انهما منصوبان على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكان **قوله** لان
الاعلال المتعلقة بجوهر الكلمة او لان الاعلال سببه قوى
وهو الاستتقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف
وهو مشابهة غير محسوسة **قوله** على وزن سلام
فصار مثل فوازنة المشبهة بكراهية **قوله** وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصوب يفهم منه

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الى نفيه بوجه قوله ليا من من الزوال والاخلال وليستحق سبب
اخر حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة اي اللزوم قال
وان لا يكون باضافة ولا اسناد الياء لللاية اي ان لا يكون
ذلك التوكيد والاسيا لهياة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة
نقلت عن مركب اعربها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار
المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لا متناع
اعتبار حكمه قوله لان الاضافة آة اولان تاذرها اما في الجزء
الاول وهو باطل لما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك
وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب المحكائي قوله
فكيف يوشق المضاعف اليه اي اذا كان في طباعه شيء اقتضاء
امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يصاده سيما في مادة
واحدة حكمه فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله
من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف رحمه ومن قبيل المعربات

بعد العلية وفي المثل المركب المتضمن للزوم نحو خمسة عشر بغير قول ويحكي بوضوح قبول الامر بغير ضرورة وكذا في الايضاح والاقطاع

المراد من قوله ليا من من الزوال والاخلال وليستحق سبب اخر حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة اي اللزوم قال وان لا يكون باضافة ولا اسناد الياء لللاية اي ان لا يكون ذلك التوكيد والاسيا لهياة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب اعربها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لا متناع اعتبار حكمه قوله لان الاضافة آة اولان تاذرها اما في الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب المحكائي قوله فكيف يوشق المضاعف اليه اي اذا كان في طباعه شيء اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يصاده سيما في مادة واحدة حكمه فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف رحمه ومن قبيل المعربات بعد العلية وفي المثل المركب المتضمن للزوم نحو خمسة عشر بغير قول ويحكي بوضوح قبول الامر بغير ضرورة وكذا في الايضاح والاقطاع

المحكىة عند جمع ولا يلزم ان يحكم بغير انضواءه وان لم يظهر
انه لفظ قوله كانه اكتفى انفا لان المذكور بعد مبداء حكم
لما تضمن حرك العطف بالفعال لما يتقنه بحسب كماله من الجواز الخاف
ولذا ذهب بعضهم الى ان خمسة عشر علما معرب غير منصوب ومن
ههنا يقدم جواب آخر هو ان المصنف رحمه الله في منصرف قوله
من غير ان يقصد بل من غير نقل عن مركب يستعمل في معنى فيكون علما
على الرجال قال الالف والنون قيل الواو بمعنى مع وراك اعتبار العطف
اولا لان الحكم عليه بقوله ان كان الخ قوله لانها من الحروف الزائدة الفعل
فلو احتل لفظونه لاصالة جاز صفة كحسان يجوز ان يكون من المحسوس
كما جاز ان يكون من المحسوس يعني قوله انضواءه الف التاني
منه دخول تاء التانيث لما كان منصرفا فمادرا عليه جودا ووجه
جعلها وجه التشبيه واحتمل غيره من الوجوه وجه التشبيه لان
تساوي الوجودين صدادا لشكران وجرءا وكون الزائدتين في شكران
كما ان الزائدتين في نحو لم يخصصا بالمؤنث وكون المؤنث في نحو
مخالفة لذكر كما ان المذكور كذلك ولا يشر عليه كانه
مع حقيقة تاء الوجوه ومنه عز وجل
البيد عليه السلام على هذا النقد وجه اشترا

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه المصنف رحمه الله في قوله ان كان الخ قوله لانها من الحروف الزائدة الفعل
فلو احتل لفظونه لاصالة جاز صفة كحسان يجوز ان يكون من المحسوس كما جاز ان يكون من المحسوس
يعني قوله انضواءه الف التاني منه دخول تاء التانيث لما كان منصرفا فمادرا عليه جودا ووجه
جعلها وجه التشبيه واحتمل غيره من الوجوه وجه التشبيه لان تساوي الوجودين صدادا لشكران وجرءا
وكون الزائدتين في شكران كما ان الزائدتين في نحو لم يخصصا بالمؤنث وكون المؤنث في نحو مخالفة لذكر
كما ان المذكور كذلك ولا يشر عليه كانه مع حقيقة تاء الوجوه ومنه عز وجل البيد عليه السلام على هذا
النقد وجه اشترا

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه المصنف رحمه الله في قوله ان كان الخ قوله لانها من الحروف الزائدة الفعل
فلو احتل لفظونه لاصالة جاز صفة كحسان يجوز ان يكون من المحسوس كما جاز ان يكون من المحسوس
يعني قوله انضواءه الف التاني منه دخول تاء التانيث لما كان منصرفا فمادرا عليه جودا ووجه
جعلها وجه التشبيه واحتمل غيره من الوجوه وجه التشبيه لان تساوي الوجودين صدادا لشكران وجرءا
وكون الزائدتين في شكران كما ان الزائدتين في نحو لم يخصصا بالمؤنث وكون المؤنث في نحو مخالفة لذكر
كما ان المذكور كذلك ولا يشر عليه كانه مع حقيقة تاء الوجوه ومنه عز وجل البيد عليه السلام على هذا
النقد وجه اشترا

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه المصنف رحمه الله في قوله ان كان الخ قوله لانها من الحروف الزائدة الفعل
فلو احتل لفظونه لاصالة جاز صفة كحسان يجوز ان يكون من المحسوس كما جاز ان يكون من المحسوس
يعني قوله انضواءه الف التاني منه دخول تاء التانيث لما كان منصرفا فمادرا عليه جودا ووجه
جعلها وجه التشبيه واحتمل غيره من الوجوه وجه التشبيه لان تساوي الوجودين صدادا لشكران وجرءا
وكون الزائدتين في شكران كما ان الزائدتين في نحو لم يخصصا بالمؤنث وكون المؤنث في نحو مخالفة لذكر
كما ان المذكور كذلك ولا يشر عليه كانه مع حقيقة تاء الوجوه ومنه عز وجل البيد عليه السلام على هذا
النقد وجه اشترا

ان المجرع من التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية التي توفران
 بسببها قوله واما تشابههما لالف التانيث اي في منع دخول تاء التانيث اقبلت
 لا بد في السبب من فرعية ولا نوعية على هذا المذهب قلنا السبب اما
 المشابهة او المشابهة فان كان الاولى فهو فرع للطوفين وهو ظاهر وان كان
 الثاني فهو فرع لما زيدنا عليه لكنه سبب غير اصل لتوقفه على المشابهة
 مع ان المشبه من علاد المشبه به فالحاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة
 لفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة
 الاولى انتفاء التاء غير ظاهر قوله لا الاسم الشامل ولا الاسم المقابل للقلب
 والكنية والمقابل للهمل المقابل للظرف واللام الظرفية قوله وافراده الضمير
 باعتبار انها سبب احدا وجموع وتنبيه الضمير في قوله ان كتابا اعتبارا تعدا
 في نفسها قوله واشترط ذلك الاسم في انه يقع على ما لا يشترط السابق لئلا يكون
 تناويفين اعتباري لوحدة والتعدد كما في التوجيه الاولى قال فشرط العلية فيهم قال
 انها شرط وسبب منهم من قال انها شرط لتحقيق المشابهة لا سبب لهما كما في التانيث فيكون
 مقام عليين قوله وليتفرغ ليحقق سبب جزاء وفوت والتركيب قال كمران وسلمان عثمان
 فقد جاء في اسم حركات الفاء وفي الصفة ليجي كسر الفاء وجاء فتحها وضما ايضا
 لكن لم يوثق مع التاء قال في الصفة في انه عطف با على عاملين مختلفين وليس على
 شرطه قبل الصواب والاولى لا لالف والنون توجد في الاسم الصفة واجيب بان

ان المجرع من التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية التي توفران بسببها قوله واما تشابههما لالف التانيث اي في منع دخول تاء التانيث اقبلت لا بد في السبب من فرعية ولا نوعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابهة فان كان الاولى فهو فرع للطوفين وهو ظاهر وان كان الثاني فهو فرع لما زيدنا عليه لكنه سبب غير اصل لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه من علاد المشبه به فالحاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر قوله لا الاسم الشامل ولا الاسم المقابل للقلب والكنية والمقابل للهمل المقابل للظرف واللام الظرفية قوله وافراده الضمير باعتبار انها سبب احدا وجموع وتنبيه الضمير في قوله ان كتابا اعتبارا تعدا في نفسها قوله واشترط ذلك الاسم في انه يقع على ما لا يشترط السابق لئلا يكون تناويفين اعتباري لوحدة والتعدد كما في التوجيه الاولى قال فشرط العلية فيهم قال انها شرط وسبب منهم من قال انها شرط لتحقيق المشابهة لا سبب لهما كما في التانيث فيكون مقام عليين قوله وليتفرغ ليحقق سبب جزاء وفوت والتركيب قال كمران وسلمان عثمان فقد جاء في اسم حركات الفاء وفي الصفة ليجي كسر الفاء وجاء فتحها وضما ايضا لكن لم يوثق مع التاء قال في الصفة في انه عطف با على عاملين مختلفين وليس على شرطه قبل الصواب والاولى لا لالف والنون توجد في الاسم الصفة واجيب بان

المفتوح فان فتحه ياتي ان كنهه ان يرد كما ان الهمزة قوله في عطفها وانه فاعلمت في صفة على معول كان عطف فاعلم

ان المجرع من التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية التي توفران بسببها قوله واما تشابههما لالف التانيث اي في منع دخول تاء التانيث اقبلت لا بد في السبب من فرعية ولا نوعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابهة فان كان الاولى فهو فرع للطوفين وهو ظاهر وان كان الثاني فهو فرع لما زيدنا عليه لكنه سبب غير اصل لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه من علاد المشبه به فالحاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر قوله لا الاسم الشامل ولا الاسم المقابل للقلب والكنية والمقابل للهمل المقابل للظرف واللام الظرفية قوله وافراده الضمير باعتبار انها سبب احدا وجموع وتنبيه الضمير في قوله ان كتابا اعتبارا تعدا في نفسها قوله واشترط ذلك الاسم في انه يقع على ما لا يشترط السابق لئلا يكون تناويفين اعتباري لوحدة والتعدد كما في التوجيه الاولى قال فشرط العلية فيهم قال انها شرط وسبب منهم من قال انها شرط لتحقيق المشابهة لا سبب لهما كما في التانيث فيكون مقام عليين قوله وليتفرغ ليحقق سبب جزاء وفوت والتركيب قال كمران وسلمان عثمان فقد جاء في اسم حركات الفاء وفي الصفة ليجي كسر الفاء وجاء فتحها وضما ايضا لكن لم يوثق مع التاء قال في الصفة في انه عطف با على عاملين مختلفين وليس على شرطه قبل الصواب والاولى لا لالف والنون توجد في الاسم الصفة واجيب بان

هذا هو اللفظ الذي هو في قوله اول وزن الفعل قوله اي اول وزن الفعل اما ما
المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل هو جمع الضمير الى الوزن
والله الموزون كما هو المقصود قوله زيادة حروف او حروف زائدة على الاول هو لفظه
في لان الصفة تنسب الى موصوفها في حوشكم وكذا على الثاني لان النسبة
بين قوله اوله وبين الحرف الزائد المعجم من وجهه وتقرر نسبة العام الى
الخاص في وبالعكس لان المراد في موضع اوله قوله من حروف ايتين لو
غيدوا للحروف لم يبق كقولك وهو حرف من ارف ما ضيا وارق امزوجة لولا تصرف
والوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيكسر والقلب على اوباد غام كما شد
او بالرد الى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين واللام لاجل الجزم او الوقت فانك
تد الحذف وان كان السقوط للجزم والوقت لجاري مجزاه ليكون في الاسماء فنقول
في قل من امر قتل واخيش اسمين جاء بقول واخيش قال غدا قاتل اي ما كان
الى آخره حال من صير اوله وان لم يجعله مشركا للشيء الاول لانه لا يختص باللفظ
لا يقبل التثنية اصلا قوله ولوقال غير قابل للتثنية والاد غير قابل للتثنية بحسب النوع
فالرود النقص بسوا خفا س مؤنثة ان يكن على فاعدا قال فمن ثم اختص حروف انصر
يعمل قيل في جعل وجود الشرط علامة للشرط ونظر لما تقر من ان الشرط
ينبت بالسبب لا بالشرط وقد يدغم بانه جعل اشراط هذا الشرط علامة

واعتماهما في مخيريك وانشكروا واستخرج معلونا ومجربولا واحدا واستخرج
اعجمي وتباعد وتباعد وانعل وانعل قوله اي اول وزن الفعل اما ما
المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل هو جمع الضمير الى الوزن
والله الموزون كما هو المقصود قوله زيادة حروف او حروف زائدة على الاول هو لفظه
في لان الصفة تنسب الى موصوفها في حوشكم وكذا على الثاني لان النسبة
بين قوله اوله وبين الحرف الزائد المعجم من وجهه وتقرر نسبة العام الى
الخاص في وبالعكس لان المراد في موضع اوله قوله من حروف ايتين لو
غيدوا للحروف لم يبق كقولك وهو حرف من ارف ما ضيا وارق امزوجة لولا تصرف
والوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيكسر والقلب على اوباد غام كما شد
او بالرد الى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين واللام لاجل الجزم او الوقت فانك
تد الحذف وان كان السقوط للجزم والوقت لجاري مجزاه ليكون في الاسماء فنقول
في قل من امر قتل واخيش اسمين جاء بقول واخيش قال غدا قاتل اي ما كان
الى آخره حال من صير اوله وان لم يجعله مشركا للشيء الاول لانه لا يختص باللفظ
لا يقبل التثنية اصلا قوله ولوقال غير قابل للتثنية والاد غير قابل للتثنية بحسب النوع
فالرود النقص بسوا خفا س مؤنثة ان يكن على فاعدا قال فمن ثم اختص حروف انصر
يعمل قيل في جعل وجود الشرط علامة للشرط ونظر لما تقر من ان الشرط
ينبت بالسبب لا بالشرط وقد يدغم بانه جعل اشراط هذا الشرط علامة

هذا هو اللفظ الذي هو في قوله اول وزن الفعل قوله اي اول وزن الفعل اما ما
المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل هو جمع الضمير الى الوزن
والله الموزون كما هو المقصود قوله زيادة حروف او حروف زائدة على الاول هو لفظه
في لان الصفة تنسب الى موصوفها في حوشكم وكذا على الثاني لان النسبة
بين قوله اوله وبين الحرف الزائد المعجم من وجهه وتقرر نسبة العام الى
الخاص في وبالعكس لان المراد في موضع اوله قوله من حروف ايتين لو
غيدوا للحروف لم يبق كقولك وهو حرف من ارف ما ضيا وارق امزوجة لولا تصرف
والوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيكسر والقلب على اوباد غام كما شد
او بالرد الى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين واللام لاجل الجزم او الوقت فانك
تد الحذف وان كان السقوط للجزم والوقت لجاري مجزاه ليكون في الاسماء فنقول
في قل من امر قتل واخيش اسمين جاء بقول واخيش قال غدا قاتل اي ما كان
الى آخره حال من صير اوله وان لم يجعله مشركا للشيء الاول لانه لا يختص باللفظ
لا يقبل التثنية اصلا قوله ولوقال غير قابل للتثنية والاد غير قابل للتثنية بحسب النوع
فالرود النقص بسوا خفا س مؤنثة ان يكن على فاعدا قال فمن ثم اختص حروف انصر
يعمل قيل في جعل وجود الشرط علامة للشرط ونظر لما تقر من ان الشرط
ينبت بالسبب لا بالشرط وقد يدغم بانه جعل اشراط هذا الشرط علامة

[illegible]

عاشم كان ذلك الاسم فيزغفون بعد التفسير ليعلم السجين المستغفر من العلية المؤثرة التي قل

[illegible][illegible]

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الحكم بما منع اجمروا انصرفوا عما لا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم
المذكور قوله بالسببية المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند
الاجمور خلافا للجماعة حيث قالوا تأثير علمية الاسم الذي فيه الالف والثون
ليس لا تحقق السبب فيه وهو المشابهة بالالف الثانية للمادة قوله بوجه
من الجماعة اي بمقتضى صالحة لان يراجه واحد من الجماعة قوله فانه اريد
به المسمى بغيره الا الصحيح توصيفه بان لا يذكرة قال لما تبين اى دل لكيل
ظهر بالالف قوله استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اى استثناء بعد
تقديم الاستثناء منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء امر واحد بالخطف
لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد فنظير ذلك ما يقا
في توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد لا طعن في جعل
المصنف رحمه قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرطية لكان
اظهره كالة واخصر عبارة ولعل السكتة في الفصل اختلاف تأثير العلمية المعطوف
والمعطوف عليه غير ان السلو قوله كذا في غير واحد من النسخة على ان العلمية مفعول مفعلة
في اسم لم يوضع احدا ثم ومعنى الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كما حمل
كما صرح بربيه اختلافه في تأثير هامة العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كتلافه فمثلت
قوله كذا في النسخة ان النصرة لان العدل تابع للموصوف قد نال العلمية في جملة الاعمال النصرة
احتياكا للعدل الاصل واللب بالشيء الذي نال ان العدل لم يلفظ هو في واحد اخر وجمع
وغيره بعد الاتفاق على ان العدل بالعلمية لكان لا امر ذكر في السلك قوله والآخر جميع وهو ان نصرا على العدل

الحكم بما منع اجمروا انصرفوا عما لا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله بالسببية المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الاجمور خلافا للجماعة حيث قالوا تأثير علمية الاسم الذي فيه الالف والثون ليس لا تحقق السبب فيه وهو المشابهة بالالف الثانية للمادة قوله بوجه من الجماعة اي بمقتضى صالحة لان يراجه واحد من الجماعة قوله فانه اريد به المسمى بغيره الا الصحيح توصيفه بان لا يذكرة قال لما تبين اى دل لكيل ظهر بالالف قوله استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اى استثناء بعد تقديم الاستثناء منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء امر واحد بالخطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد فنظير ذلك ما يقا في توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد لا طعن في جعل المصنف رحمه قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرطية لكان اظهره كالة واخصر عبارة ولعل السكتة في الفصل اختلاف تأثير العلمية المعطوف والمعطوف عليه غير ان السلو قوله كذا في غير واحد من النسخة على ان العلمية مفعول مفعلة في اسم لم يوضع احدا ثم ومعنى الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كما حمل كما صرح بربيه اختلافه في تأثير هامة العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كتلافه فمثلت قوله كذا في النسخة ان النصرة لان العدل تابع للموصوف قد نال العلمية في جملة الاعمال النصرة احتياكا للعدل الاصل واللب بالشيء الذي نال ان العدل لم يلفظ هو في واحد اخر وجمع وغيره بعد الاتفاق على ان العدل بالعلمية لكان لا امر ذكر في السلك قوله والآخر جميع وهو ان نصرا على العدل

الحكم بما منع اجمروا انصرفوا عما لا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله بالسببية المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الاجمور خلافا للجماعة حيث قالوا تأثير علمية الاسم الذي فيه الالف والثون ليس لا تحقق السبب فيه وهو المشابهة بالالف الثانية للمادة قوله بوجه من الجماعة اي بمقتضى صالحة لان يراجه واحد من الجماعة قوله فانه اريد به المسمى بغيره الا الصحيح توصيفه بان لا يذكرة قال لما تبين اى دل لكيل ظهر بالالف قوله استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اى استثناء بعد تقديم الاستثناء منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء امر واحد بالخطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد فنظير ذلك ما يقا في توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد لا طعن في جعل المصنف رحمه قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرطية لكان اظهره كالة واخصر عبارة ولعل السكتة في الفصل اختلاف تأثير العلمية المعطوف والمعطوف عليه غير ان السلو قوله كذا في غير واحد من النسخة على ان العلمية مفعول مفعلة في اسم لم يوضع احدا ثم ومعنى الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كما حمل كما صرح بربيه اختلافه في تأثير هامة العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كتلافه فمثلت قوله كذا في النسخة ان النصرة لان العدل تابع للموصوف قد نال العلمية في جملة الاعمال النصرة احتياكا للعدل الاصل واللب بالشيء الذي نال ان العدل لم يلفظ هو في واحد اخر وجمع وغيره بعد الاتفاق على ان العدل بالعلمية لكان لا امر ذكر في السلك قوله والآخر جميع وهو ان نصرا على العدل

واخوانه اعدا في غير مصر في عند سبويه اعتبار العدل لا الصلي ومصر في
عند الكوفيين قال وهما متضادان دفع لما يتوهم من ان القاعة المذكورة
منقوضة بكمية جامعة للعدل والوزن والعلية فان العلية مؤثرة في اعم انشأ
غير مصر وقبعة التنكير وقد يقدح ايضا بان العلية غير مؤثرة مع الاستقامة
بغير الصر في قبل ورودها قوله على وزن ان خصوصية على وزن ثلث مثلك
واخره نحو واخر عند بن قديم وقطام ايضا عند هم قوله في يوجب ديتي من
الامر الذي يعني ان المستثنى منه ليس سببا المنع مطلقا لعدم صحة انحر
ولا السبب الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء من نفسه بل محققا
مردا بين مجموع السببين واحدهما لو محققا ومساواة له اعني انهما على العلية
مؤثرة وليكن مشروطا باحد المعنيين ان كان فنصر في احدهما لكنه اعم منه
التصور هذا القدر كما في صحة الاستثناء ليقال في كل التوحيد قوله في يوجب
سببان كانا لا يجمع بينهما في اذيجان قوله وايضا عرفت يشهد في
النقض ما عرل وزن افعل حيث قيل ان معارفا كان مع الامر والاضافة او من
ولما كان قول التلميذ اظهر من الخ بغير ان يجعل الا خفش فعلا فيلزم جعل قول
سبويه لصلام انه مناف للقاعدة الحققة مثلا وامتناع نصب اعتبارا
بتقدير الامر والقول بانه منصوب على النظرية او المحال او كونه بدل الاستعمال بعيد
قال في مثل العمل محال من اجل انه مقبول للامانة فهو كذلك افعل التخصيص في كل الاشياء

في قوله لا يجمع بينهما في اذيجان قوله وايضا عرفت يشهد في
النقض ما عرل وزن افعل حيث قيل ان معارفا كان مع الامر والاضافة او من
ولما كان قول التلميذ اظهر من الخ بغير ان يجعل الا خفش فعلا فيلزم جعل قول
سبويه لصلام انه مناف للقاعدة الحققة مثلا وامتناع نصب اعتبارا
بتقدير الامر والقول بانه منصوب على النظرية او المحال او كونه بدل الاستعمال بعيد
قال في مثل العمل محال من اجل انه مقبول للامانة فهو كذلك افعل التخصيص في كل الاشياء

في قوله لا يجمع بينهما في اذيجان قوله وايضا عرفت يشهد في
النقض ما عرل وزن افعل حيث قيل ان معارفا كان مع الامر والاضافة او من
ولما كان قول التلميذ اظهر من الخ بغير ان يجعل الا خفش فعلا فيلزم جعل قول
سبويه لصلام انه مناف للقاعدة الحققة مثلا وامتناع نصب اعتبارا
بتقدير الامر والقول بانه منصوب على النظرية او المحال او كونه بدل الاستعمال بعيد
قال في مثل العمل محال من اجل انه مقبول للامانة فهو كذلك افعل التخصيص في كل الاشياء

ثلاث قول له نصحت معنى الوصفية فيه بخلاف اقل فعلا ولد ا
لا يعل اقل التفضيل في الظاهر دون اقل فعلا قوله حتى صار اقل اسماء
صار لخصايه كافحل قال اعتبار يجوز ان يكون مصدا لخالفت لان ذلك
الاعتبار زوج مخالفة قوله لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بمعنى ان المعلوم يجعله
كالنات قول له وفيه بحث انه ان قيل جاز اعتبار اشتية من الوصفية في العلم اذا سميت
باجرم من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاظم في وضع الاحكام المنقولة غير ما وضع له لغو
لذلك تراه مجردة عن المعنى الاصل كزيد قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضوي قال لا
في كتاب لا وسطان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منه
المرص قول له وهذا القول اظهر لان المعلوم من كلامه لا يوثق قال الميزان علة
لا ينبغي قوله فان العلم للخصوص الوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل
بالمرض ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والمخصوص من صفات معاني الاعلام
وكلا وصفان بالتقابل بينهما بالمرض قال في حكم واحد في شأن التفرقة في تحصيله
قوله وهو متصرف لفظ واحد متصرفا لاجز اعتبار المتضادين في منصرف
الفاظ وهو واحد بالضرورة ولا وجه منصرف في حالة الوصفية والعلية لتعدد
المتصرف قوله ثم انما اتقد بر احد الضدين الخربل يقول ليس في هذا المقام الا توهم
اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا بد من بين الدلالة على العموم والدلالة على
المخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والمخصوص لاشتراك محلهما وهو

الاشارة الى ان قول له نصحت معنى الوصفية فيه بخلاف اقل فعلا ولد ا
لا يعل اقل التفضيل في الظاهر دون اقل فعلا قوله حتى صار اقل اسماء
صار لخصايه كافحل قال اعتبار يجوز ان يكون مصدا لخالفت لان ذلك
الاعتبار زوج مخالفة قوله لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بمعنى ان المعلوم يجعله
كالنات قول له وفيه بحث انه ان قيل جاز اعتبار اشتية من الوصفية في العلم اذا سميت
باجرم من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاظم في وضع الاحكام المنقولة غير ما وضع له لغو
لذلك تراه مجردة عن المعنى الاصل كزيد قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضوي قال لا
في كتاب لا وسطان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منه
المرص قول له وهذا القول اظهر لان المعلوم من كلامه لا يوثق قال الميزان علة
لا ينبغي قوله فان العلم للخصوص الوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل
بالمرض ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والمخصوص من صفات معاني الاعلام
وكلا وصفان بالتقابل بينهما بالمرض قال في حكم واحد في شأن التفرقة في تحصيله
قوله وهو متصرف لفظ واحد متصرفا لاجز اعتبار المتضادين في منصرف
الفاظ وهو واحد بالضرورة ولا وجه منصرف في حالة الوصفية والعلية لتعدد
المتصرف قوله ثم انما اتقد بر احد الضدين الخربل يقول ليس في هذا المقام الا توهم
اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا بد من بين الدلالة على العموم والدلالة على
المخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والمخصوص لاشتراك محلهما وهو

والاشارة الى ان قول له نصحت معنى الوصفية فيه بخلاف اقل فعلا ولد ا
لا يعل اقل التفضيل في الظاهر دون اقل فعلا قوله حتى صار اقل اسماء
صار لخصايه كافحل قال اعتبار يجوز ان يكون مصدا لخالفت لان ذلك
الاعتبار زوج مخالفة قوله لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بمعنى ان المعلوم يجعله
كالنات قول له وفيه بحث انه ان قيل جاز اعتبار اشتية من الوصفية في العلم اذا سميت
باجرم من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاظم في وضع الاحكام المنقولة غير ما وضع له لغو
لذلك تراه مجردة عن المعنى الاصل كزيد قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضوي قال لا
في كتاب لا وسطان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منه
المرص قول له وهذا القول اظهر لان المعلوم من كلامه لا يوثق قال الميزان علة
لا ينبغي قوله فان العلم للخصوص الوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل
بالمرض ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والمخصوص من صفات معاني الاعلام
وكلا وصفان بالتقابل بينهما بالمرض قال في حكم واحد في شأن التفرقة في تحصيله
قوله وهو متصرف لفظ واحد متصرفا لاجز اعتبار المتضادين في منصرف
الفاظ وهو واحد بالضرورة ولا وجه منصرف في حالة الوصفية والعلية لتعدد
المتصرف قوله ثم انما اتقد بر احد الضدين الخربل يقول ليس في هذا المقام الا توهم
اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا بد من بين الدلالة على العموم والدلالة على
المخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والمخصوص لاشتراك محلهما وهو

[illegible]

المداول ولا يثبت لزادة العموم والخصوص التي يجوز استعمال المشتركة في المعنيين
وان لم يجوز ذلك ليس المتقابل وانما ان تقهر ذلك كالم على وجهه لاجمال الشبهة
فيه وهو ان الوجود اللفظي يازال الوجود العيني فكذا هو ان يكون في عالم اللفظ
ما يند في عالم العيني ولا يكون فيه في بادي النظر وهو تأخير الضدين في امر مشترك
واحد بالشخص سواء كان الضدان محتملين او لا وانما قلنا في بادي النظر لان
الضدين قد يوزن في امر واحد كالسيفيات للمتقابلة المؤثرة في امر واحد ذلك
تدقيق فلسفي **قوله** لكنه شبهة بمقتضى اجتماعهما في التصور حالة تأخيرهما
في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق **قوله** اي باب غير المنصرت يعني
اللام للبعد **قوله** اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق
الاستعارة لان الكسر بلا ثاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحركات
الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسر لعدم اختصاصها بالبناء **قوله**
اعني اللام والاضافة دون سائر النواص كالقاعلية والمفعولية لثقل جهة ذلك انهم يميزون
لله لول الاسم بخلاف الباق **قوله** موحيث ضمنت الخ في توجيه عدم سقوط الكسر
ان التنوين بالثابت لو هو مختلف وهو اللام والاضافة **قوله** وكذا كالمعنى قابل
للاضافة واللام وفيه اهم من حوان الاضافة في حوا حيث انه معاقبة التنوين المقدور
ان العلية تزيل اللام والاضافة في اللام تجامع العلية اذا كان العلم في الاصل مضافا الى
كالفضل الحسن **قوله** كالصانقات قال قدس سره في الحاشية الصانق من الخليل

واما في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** فاعلم ان هذا هو المقام الثاني في بيان ما يجب على المؤمن من العمل الصالحات. واما في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** فاعلم ان هذا هو المقام الثاني في بيان ما يجب على المؤمن من العمل الصالحات.

[illegible]

[illegible]

٢٠٠

[illegible][illegible]

[A large rectangular box containing dense handwritten Persian or Urdu script.]

(Vertical Arabic script from left margin)

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

117

[illegible]

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ श्रीकृष्णाय नमः ॥

فمنه ما لا يخلو من ان يكون

المصدر وقيل احتمل ان يكون ما لا بد حال ولا يخلو من ان الفعل لا يكون

على طريقة تعميم بل لا بد من ان يكون كذلك قوله من طريق تعليم الفعل تعليم

يقال علمت هذا فعل على وجه علمت على وجهه اي على كل من هو وطريقه وشكوه

قوله وطريقة قديمة به ان يكون على صيغة المعلوم ان ذلك ملائم لما

لو لم يرد وذلك لان تعميم ثبوت موجود لا يرد انساب في ذلك الامم وتعبير

ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدره ان يكون لا يوجد عملا ومصدر المعلوم قد

يوجد لكن قد فعل في المراد بالاسناد الذي هو على طريقة تعليم ثبوت شؤ لا يرد

ثبوت امثال القيام ويشكك في المعنى او في التعبير فتعبير تعليم القيام ان فاعله

غير الاسناد الذي هو نفس العلم فاعل القيام افراد بعضها بالانسان قوله

بهذا التعبير من مفعول بالاسم فاعله وان كان المصدر المجهول انه في قوله

الفعل المجهول قوله كصاحب الفصل والشيخ عبد القاهر انما لا ال

ما ذهب اليه اكثر المتأخرين من الصريح قوله وزيد فاعله قيل لمؤثر

لكن انما فيما تصد لان ابو يحنبل ان يكون مبتدأ وفيه انه لو كان

فمنه ما لا يخلو من ان يكون

فمنه ما لا يخلو من ان يكون

فمنه ما لا يخلو من ان يكون

فمنه ما لا يخلو من ان يكون

هذا هو المصدر في قوله تعالى فاعله انما لا يخلو من ان يكون

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[The page contains dense handwritten notes in Urdu script, which are mostly illegible due to extreme blurriness.]

[illegible][illegible][illegible]

حينئذ الواجب نقد به على قائله كما في زيد قام قال والاصل اخره هو في اللغة ما يشي عليه
شيء وفي العرف القاعدة والمراد ما سبيل كراهة قد سره ان قلت انما هذه العبارة
على قولك الاول ان يلى مع انه اوضح واحسن لمعااة الاشتقاق قلنا لان في
لفظ الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هذا
والله ليس يجوز اولوية بل يبتنى عليه بعض الاحكام كما بيناه بقوله فلذلك
جازاخر وفيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى قولك في الفاعل وكذا
الاصل في ما هو بصيغة ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمخناه كما في قول الاول
من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة
بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه كالحاصل
ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضى قربه من الفعل ويجازه لكن قد يزول ذلك
الاقتضاء بعارض يقتضى رجحان البعدا ووجوبه ونظير ذلك ما يقال ان الماء
بطبعه يقتضى البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض صحن قال ان يلى
لم يقل ان يلبه مع انه اخضر واشمل الشمولة شبه الفعل ايضا فوضم المظهر موضع
المضمير لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه
الفعل لمحي به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمذلول
الفعل و طرف النسبة الذي هو فاعل اخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم
فكما ان الحياة لا تلبس على النسبة كانت جزء الفعل لذلك الفاعل لانه على ما هو اخل في قوام النسبة

فان تشرع في هذا الموضع فاعلم ان هذا الموضع هو الموضع الذي هو في اللغة ما يشي عليه
شيء وفي العرف القاعدة والمراد ما سبيل كراهة قد سره ان قلت انما هذه العبارة
على قولك الاول ان يلى مع انه اوضح واحسن لمعااة الاشتقاق قلنا لان في
لفظ الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هذا
والله ليس يجوز اولوية بل يبتنى عليه بعض الاحكام كما بيناه بقوله فلذلك
جازاخر وفيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى قولك في الفاعل وكذا
الاصل في ما هو بصيغة ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمخناه كما في قول الاول
من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة
بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه كالحاصل
ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضى قربه من الفعل ويجازه لكن قد يزول ذلك
الاقتضاء بعارض يقتضى رجحان البعدا ووجوبه ونظير ذلك ما يقال ان الماء
بطبعه يقتضى البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض صحن قال ان يلى
لم يقل ان يلبه مع انه اخضر واشمل الشمولة شبه الفعل ايضا فوضم المظهر موضع
المضمير لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه
الفعل لمحي به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمذلول
الفعل و طرف النسبة الذي هو فاعل اخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم
فكما ان الحياة لا تلبس على النسبة كانت جزء الفعل لذلك الفاعل لانه على ما هو اخل في قوام النسبة

فان تشرع في هذا الموضع فاعلم ان هذا الموضع هو الموضع الذي هو في اللغة ما يشي عليه
شيء وفي العرف القاعدة والمراد ما سبيل كراهة قد سره ان قلت انما هذه العبارة
على قولك الاول ان يلى مع انه اوضح واحسن لمعااة الاشتقاق قلنا لان في
لفظ الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هذا
والله ليس يجوز اولوية بل يبتنى عليه بعض الاحكام كما بيناه بقوله فلذلك
جازاخر وفيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى قولك في الفاعل وكذا
الاصل في ما هو بصيغة ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمخناه كما في قول الاول
من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة
بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه كالحاصل
ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضى قربه من الفعل ويجازه لكن قد يزول ذلك
الاقتضاء بعارض يقتضى رجحان البعدا ووجوبه ونظير ذلك ما يقال ان الماء
بطبعه يقتضى البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض صحن قال ان يلى
لم يقل ان يلبه مع انه اخضر واشمل الشمولة شبه الفعل ايضا فوضم المظهر موضع
المضمير لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه
الفعل لمحي به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمذلول
الفعل و طرف النسبة الذي هو فاعل اخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم
فكما ان الحياة لا تلبس على النسبة كانت جزء الفعل لذلك الفاعل لانه على ما هو اخل في قوام النسبة

[illegible]

في الثاني من هذا الجواز قولهم سيدل على ذلك دلالة إن كما أن السابق حل عليه
 دلالة لا تريد بل أيضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضره بان في
 يضره بان ونضربين قال غدا ذلك اللام للتعليل فتقدير ان كون الولي اصلاحا
 مجاوزا للنال الاول وامتناع الثاني والقاء اما للتفريع فتقدير ان العلم بالمجوز الاول
 فيها على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالعلول
 على العلة فلا استدراك في المجزئين القاء واللام ولا يخفى ان امتناع النال المذكور
 وان كان يقترب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لشبهة على تقدير
 تساوي في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه قوله تقدم مرجع ^{التقدير}
 وهو زيد رتبة تقدم الشيء على مرتبة كون الشيء بحال مقتضية للتقدم سواء تقدم
 بالفعل او لم يتقدم وخرج في حكم التقدم لان شئ السبب في قوة شئ السبب فيكون
 من قبيل وضع السبب بوضع السبب قوله غدا لا لاخفش ابن جني يكون الياء
 ذاتها جواز الاتصال غير الفعل بان الفاعل تقدم الفاعل الشاء انتقله الفعل الفعل
 كاتقضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على

[illegible][illegible]

ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضائي يجوز ذلك وليس للبحرية المسمومة قولهم
في باب التنازع انتهى قيل يجوز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العدة والضمير
المضاف اليه غير عدة وقيل يجوز في الضرورة اذ لو لم يضم لزم اما حذف الفاعل
وهو غير جائز والتكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح احون من ارتكاب الممتنع مع
ان مثل ما ذكرنا ههنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واطرها في وجوب
التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر
كونه ملحق بقوله جزي رية انه الجملة دعائية والمراد بالكاء العاكبات اما
ضرب الناس او حقيقة ما قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب عوى يا صاح
وقد فعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التناول بان الداء قد اوجب قال
لفظا تميز اي اذ انتفى لفظ الاعراب قول في ضمن الامثلة فان احضار الفرد
متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذ الم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما
في التمثيلات قول والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل
الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين الى الاخر قول فلا يرد ههنا
التميز بعد التخصيص شائع قوله نحو حضرت موسى جلي فان القرينة فيه
اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرآن اللفظية الاعراب المظ في تابع احدها
واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله بعد الان يشرط
توسطها بينهما الخ اي بعد الواقعة بينهما في صورة التقليل الثابت في التأخير
الذي يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الايديهما اذ لو لم يتوسط
وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء
والمستثنى وذلك غير جائز والتأخير الممتنع ايضا مشروط
بتوسط الايديهما لما سيذكر قدس سره قوله قللت رزعا
توسط الايديهما مع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين الايدي

قوله في باب التنازع انتهى قيل يجوز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العدة والضمير المضاف اليه غير عدة وقيل يجوز في الضرورة اذ لو لم يضم لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز والتكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح احون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكرنا ههنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واطرها في وجوب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملحق بقوله جزي رية انه الجملة دعائية والمراد بالكاء العاكبات اما ضرب الناس او حقيقة ما قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب عوى يا صاح وقد فعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التناول بان الداء قد اوجب قال لفظا تميز اي اذ انتفى لفظ الاعراب قول في ضمن الامثلة فان احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذ الم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات قول والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين الى الاخر قول فلا يرد ههنا التميز بعد التخصيص شائع قوله نحو حضرت موسى جلي فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرآن اللفظية الاعراب المظ في تابع احدها واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله بعد الان يشرط توسطها بينهما الخ اي بعد الواقعة بينهما في صورة التقليل الثابت في التأخير الذي يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الايديهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتأخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الايديهما لما سيذكر قدس سره قوله قللت رزعا توسط الايديهما مع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين الايدي

قوله قللت رزعا توسط الايديهما مع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين الايدي

في قوله تعالى ان يقرضك الله فانك تعلم ان الله غني عن العالمين
 في قوله تعالى ان يقرضك الله فانك تعلم ان الله غني عن العالمين
 في قوله تعالى ان يقرضك الله فانك تعلم ان الله غني عن العالمين
 في قوله تعالى ان يقرضك الله فانك تعلم ان الله غني عن العالمين

قوله تعالى ان يقرضك الله فانك تعلم ان الله غني عن العالمين

الالتباس الخلل المقصود مع رعاية النظر الطبعي لئلا ينقل ان يقول التمر عن
 الالتباس الخلل يقضي امتناع تقدير المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى
 الالتباسه بلاسمية التي تخل بالمقصود **قوله** فلما فاذا الاتصال الاتصال بين
 الزوم خلاف المفروض **قوله** مع جواز ان يكون مفعولاً ومفعولاً المتخصص نحو هذا الظاهر
 في المثال المذكور فظائره ما كان الفاعل خاصاً ما اذا كان عاماً فلا تقولك واختر
 احد الانبياء وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مفعولاً **قوله** فاذا
 لو قدم المفعول على الفاعل معاً كما ذهب اليه السكاكي وجاءت من الضميرين
 اما عند اكثرهم فلا يجوز ان يكون لم يبق احد ان يفعل اقبل الا في ما بعد المستثنى بها الا
 ان يكون تابعاً له او مفعولاً لغيره عطفه او مستثنى منه فكانه قد سيرة حمل كلامه
 على ما هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة **قوله** لاحتمال ان يكون
 معناه ما ضرب احداً الامر ان زيد كما ذهب اليه الجماعة من الضميرين **قوله**
 عند اكثرهم فلا يجوز ان يستلزم شيئاً باذنه واحدة ولا عطفه ويجوز ان يستلزم
 بقوله تعالى وانما تركتكم لان الذين هم اعدائكم اعداءكم وانما تركتكم احداً

قوله تعالى ان يقرضك الله فانك تعلم ان الله غني عن العالمين
 قوله تعالى ان يقرضك الله فانك تعلم ان الله غني عن العالمين
 قوله تعالى ان يقرضك الله فانك تعلم ان الله غني عن العالمين
 قوله تعالى ان يقرضك الله فانك تعلم ان الله غني عن العالمين

قوله تعالى ان يقرضك الله فانك تعلم ان الله غني عن العالمين
 قوله تعالى ان يقرضك الله فانك تعلم ان الله غني عن العالمين
 قوله تعالى ان يقرضك الله فانك تعلم ان الله غني عن العالمين
 قوله تعالى ان يقرضك الله فانك تعلم ان الله غني عن العالمين

[illegible]

وہی ہے جس نے ان کو اپنا گھر بنا لیا ہے۔

[illegible][illegible]

[illegible]

في حالة من الاحوال لا الدين هم اراد لنا في بادي الرأي اي بلا روية قوية وقد
يرويان الطرف. يتعلق بفعل مقدر راي يتبعو في بادي الرأي اوبان الظروف
مايكفيه راي من الفعل قال واذا التصديق وكذا اذا اتصل بصلة او صفة ضمير
المفعول عند من امحى من الفصل بين الصفة والموصوف بالا جنبي نحو ضرب زيد
الذي ضرب ضامه واكرم هذا رجل ضرب غلامه قال وجب تأخيرها ليقول
وجب تقديم اي المفعول لانه ذكر احوال الفاعل قال لقيام قرينة مقام
الفعل في الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصرح
لأباعت قول لا لان تقدير الخبر اخر وان السائل عالم بصدد والفعل جاهل
بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فاجوابا لمنطبق على السؤال
الفاعل لاذ كان مبتدأ وحمل شيء عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية و
لان الفعل موضوع كاعرفت وعنده وقسم الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند وضع
المستلزم بالخبر وكان السائل غير ملزم في الحكم وزيد قام ببيان تقوى الحكم بترك
الاستناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضوان زيد في المثال المفروض مبتدأ
لأفاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية وكان السؤال عز الفاعل لاعتن الفعل
الاهم بتقديم المسؤول عنه قول لا زيد من فروع الاصل على زيد لان البكاء يتعدى بعلى
لكنه ما شئت لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد ما
يخلف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان
يدعى ان المضارع والمختط لما وقع في شدة ونفخة بسبب موتك يا زيد مناسب
ان يبكي عليه وما ذلك لانك في رخاء ونعمة قول لا بقرينة السؤال المقدر الذي
عليه يلفظ المبني للمفعول فانه منشأ للالتباس والتزدد وهو منشأ للسؤال ان السبب
عزلة المسبب قال لخصه الالام للاجل كما هو الظاهر ويراد بالخصم من خصه وخيره وخل
منشأ للالتباس الفاعل والتزددية المسألة قوله من السبب اي نزل سبب السؤال وهو لفظ المبني للمفعول

في حالة من الاحوال لا الدين هم اراد لنا في بادي الرأي اي بلا روية قوية وقد
يرويان الطرف. يتعلق بفعل مقدر راي يتبعو في بادي الرأي اوبان الظروف
مايكفيه راي من الفعل قال واذا التصديق وكذا اذا اتصل بصلة او صفة ضمير
المفعول عند من امحى من الفصل بين الصفة والموصوف بالا جنبي نحو ضرب زيد
الذي ضرب ضامه واكرم هذا رجل ضرب غلامه قال وجب تأخيرها ليقول
وجب تقديم اي المفعول لانه ذكر احوال الفاعل قال لقيام قرينة مقام
الفعل في الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصرح
لأباعت قول لا لان تقدير الخبر اخر وان السائل عالم بصدد والفعل جاهل
بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فاجوابا لمنطبق على السؤال
الفاعل لاذ كان مبتدأ وحمل شيء عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية و
لان الفعل موضوع كاعرفت وعنده وقسم الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند وضع
المستلزم بالخبر وكان السائل غير ملزم في الحكم وزيد قام ببيان تقوى الحكم بترك
الاستناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضوان زيد في المثال المفروض مبتدأ
لأفاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية وكان السؤال عز الفاعل لاعتن الفعل
الاهم بتقديم المسؤول عنه قول لا زيد من فروع الاصل على زيد لان البكاء يتعدى بعلى
لكنه ما شئت لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد ما
يخلف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان
يدعى ان المضارع والمختط لما وقع في شدة ونفخة بسبب موتك يا زيد مناسب
ان يبكي عليه وما ذلك لانك في رخاء ونعمة قول لا بقرينة السؤال المقدر الذي
عليه يلفظ المبني للمفعول فانه منشأ للالتباس والتزدد وهو منشأ للسؤال ان السبب
عزلة المسبب قال لخصه الالام للاجل كما هو الظاهر ويراد بالخصم من خصه وخيره وخل
منشأ للالتباس الفاعل والتزددية المسألة قوله من السبب اي نزل سبب السؤال وهو لفظ المبني للمفعول

في حالة من الاحوال لا الدين هم اراد لنا في بادي الرأي اي بلا روية قوية وقد
يرويان الطرف. يتعلق بفعل مقدر راي يتبعو في بادي الرأي اوبان الظروف
مايكفيه راي من الفعل قال واذا التصديق وكذا اذا اتصل بصلة او صفة ضمير
المفعول عند من امحى من الفصل بين الصفة والموصوف بالا جنبي نحو ضرب زيد
الذي ضرب ضامه واكرم هذا رجل ضرب غلامه قال وجب تأخيرها ليقول
وجب تقديم اي المفعول لانه ذكر احوال الفاعل قال لقيام قرينة مقام
الفعل في الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصرح
لأباعت قول لا لان تقدير الخبر اخر وان السائل عالم بصدد والفعل جاهل
بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فاجوابا لمنطبق على السؤال
الفاعل لاذ كان مبتدأ وحمل شيء عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية و
لان الفعل موضوع كاعرفت وعنده وقسم الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند وضع
المستلزم بالخبر وكان السائل غير ملزم في الحكم وزيد قام ببيان تقوى الحكم بترك
الاستناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضوان زيد في المثال المفروض مبتدأ
لأفاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية وكان السؤال عز الفاعل لاعتن الفعل
الاهم بتقديم المسؤول عنه قول لا زيد من فروع الاصل على زيد لان البكاء يتعدى بعلى
لكنه ما شئت لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد ما
يخلف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان
يدعى ان المضارع والمختط لما وقع في شدة ونفخة بسبب موتك يا زيد مناسب
ان يبكي عليه وما ذلك لانك في رخاء ونعمة قول لا بقرينة السؤال المقدر الذي
عليه يلفظ المبني للمفعول فانه منشأ للالتباس والتزدد وهو منشأ للسؤال ان السبب
عزلة المسبب قال لخصه الالام للاجل كما هو الظاهر ويراد بالخصم من خصه وخيره وخل
منشأ للالتباس الفاعل والتزددية المسألة قوله من السبب اي نزل سبب السؤال وهو لفظ المبني للمفعول

من قولك لا يكون لوقت محتمل خصوصيته وقوله متعلق بغيره وان
 لم يتم على تقي لان اليا يستحق راحة من الفعل لا يبيد المقام لان هذا البكاء بكاء
 قوته لا بكاء لخصوته فمع انه ليست سبب اقرب البكاء قولك وشعبه ما فيه حكاية
 حكاية ما فيه قربة للماء بصورة الحال اذا كان الامر حكاية لا تستمر في التحيز مع
 بقائه وقوله الخبط السائل من غير حسياسة اي بغير حكمة وسابقة حتى يرب
 احتشني فلان واصله من خبط الخنزير كما انه يربها بالمصايب مستطو ورتقا في
 الطواش جمع مطوحة على حرف الزاوية كيقال اغضب فربوا شرب ولا يقال امطحات
 على القياس ويجوز ان يكون جمع طاش للنسبة مثل كاهن ذوق قيل طاش يطوح وطاش
 بطوح اذهب قوله كقولهم ملقحة من الالف اخرجت كردن يقال رباها لولم
 اي السحاب ولا يقال ملقحات قوله وما مصدرية لانها امكن من اللوم رواية بعض
 اهلنا لثوابه من الاموال قوله وما يتعلق بحسب قوله قدس سره والاشعة
 وتعلقه بيسكه المقدار اياها بسبب الشمر لانه ما بين سبب الضراصة
 فاسباب اثنين سبب الاختطاط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء بما هو لا في الطوا
 يزيد مما لا لا لان حلة البكاء حكاية ما سبب كان وايضا الطواش جمع
 انجم ما لا يحسن ان يجعل سببا لولا كقوله اي في كل موضع حذف التعليل
 فسر لزم الابهام فاذلة ذلك ان التفسير بعد الايام اوقع في النفس هذا المش
 اما فعل صيرها وحرف يودي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون
 خبرها ما فيها ايقام خبرها يصير في قوة ثبت المقدار وذلك في اهل الوفاة
 شعور ولان ذات سوار الطمتم في فان لول الشرب وجرها لاشد وثق والتقدير
 لسيل على ويحتمل ان يكون التمني وهذا امثل يشرب لمن يتأذى ممن دونه
 واصله ان رجلا شربا الطمتم امة قوله لم تحتل في الجملة انه يقدر جملة

ان يكون لوقت محتمل خصوصيته وقوله متعلق بغيره وان
 لم يتم على تقي لان اليا يستحق راحة من الفعل لا يبيد المقام لان هذا البكاء بكاء
 قوته لا بكاء لخصوته فمع انه ليست سبب اقرب البكاء قولك وشعبه ما فيه حكاية
 حكاية ما فيه قربة للماء بصورة الحال اذا كان الامر حكاية لا تستمر في التحيز مع
 بقائه وقوله الخبط السائل من غير حسياسة اي بغير حكمة وسابقة حتى يرب
 احتشني فلان واصله من خبط الخنزير كما انه يربها بالمصايب مستطو ورتقا في
 الطواش جمع مطوحة على حرف الزاوية كيقال اغضب فربوا شرب ولا يقال امطحات
 على القياس ويجوز ان يكون جمع طاش للنسبة مثل كاهن ذوق قيل طاش يطوح وطاش
 بطوح اذهب قوله كقولهم ملقحة من الالف اخرجت كردن يقال رباها لولم
 اي السحاب ولا يقال ملقحات قوله وما مصدرية لانها امكن من اللوم رواية بعض
 اهلنا لثوابه من الاموال قوله وما يتعلق بحسب قوله قدس سره والاشعة
 وتعلقه بيسكه المقدار اياها بسبب الشمر لانه ما بين سبب الضراصة
 فاسباب اثنين سبب الاختطاط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء بما هو لا في الطوا
 يزيد مما لا لا لان حلة البكاء حكاية ما سبب كان وايضا الطواش جمع
 انجم ما لا يحسن ان يجعل سببا لولا كقوله اي في كل موضع حذف التعليل
 فسر لزم الابهام فاذلة ذلك ان التفسير بعد الايام اوقع في النفس هذا المش
 اما فعل صيرها وحرف يودي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون
 خبرها ما فيها ايقام خبرها يصير في قوة ثبت المقدار وذلك في اهل الوفاة
 شعور ولان ذات سوار الطمتم في فان لول الشرب وجرها لاشد وثق والتقدير
 لسيل على ويحتمل ان يكون التمني وهذا امثل يشرب لمن يتأذى ممن دونه
 واصله ان رجلا شربا الطمتم امة قوله لم تحتل في الجملة انه يقدر جملة

من قولك لا يكون لوقت محتمل خصوصيته وقوله متعلق بغيره وان
 لم يتم على تقي لان اليا يستحق راحة من الفعل لا يبيد المقام لان هذا البكاء بكاء
 قوته لا بكاء لخصوته فمع انه ليست سبب اقرب البكاء قولك وشعبه ما فيه حكاية
 حكاية ما فيه قربة للماء بصورة الحال اذا كان الامر حكاية لا تستمر في التحيز مع
 بقائه وقوله الخبط السائل من غير حسياسة اي بغير حكمة وسابقة حتى يرب
 احتشني فلان واصله من خبط الخنزير كما انه يربها بالمصايب مستطو ورتقا في
 الطواش جمع مطوحة على حرف الزاوية كيقال اغضب فربوا شرب ولا يقال امطحات
 على القياس ويجوز ان يكون جمع طاش للنسبة مثل كاهن ذوق قيل طاش يطوح وطاش
 بطوح اذهب قوله كقولهم ملقحة من الالف اخرجت كردن يقال رباها لولم
 اي السحاب ولا يقال ملقحات قوله وما مصدرية لانها امكن من اللوم رواية بعض
 اهلنا لثوابه من الاموال قوله وما يتعلق بحسب قوله قدس سره والاشعة
 وتعلقه بيسكه المقدار اياها بسبب الشمر لانه ما بين سبب الضراصة
 فاسباب اثنين سبب الاختطاط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء بما هو لا في الطوا
 يزيد مما لا لا لان حلة البكاء حكاية ما سبب كان وايضا الطواش جمع
 انجم ما لا يحسن ان يجعل سببا لولا كقوله اي في كل موضع حذف التعليل
 فسر لزم الابهام فاذلة ذلك ان التفسير بعد الايام اوقع في النفس هذا المش
 اما فعل صيرها وحرف يودي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون
 خبرها ما فيها ايقام خبرها يصير في قوة ثبت المقدار وذلك في اهل الوفاة
 شعور ولان ذات سوار الطمتم في فان لول الشرب وجرها لاشد وثق والتقدير
 لسيل على ويحتمل ان يكون التمني وهذا امثل يشرب لمن يتأذى ممن دونه
 واصله ان رجلا شربا الطمتم امة قوله لم تحتل في الجملة انه يقدر جملة

من قولك لا يكون لوقت محتمل خصوصيته وقوله متعلق بغيره وان
 لم يتم على تقي لان اليا يستحق راحة من الفعل لا يبيد المقام لان هذا البكاء بكاء
 قوته لا بكاء لخصوته فمع انه ليست سبب اقرب البكاء قولك وشعبه ما فيه حكاية
 حكاية ما فيه قربة للماء بصورة الحال اذا كان الامر حكاية لا تستمر في التحيز مع
 بقائه وقوله الخبط السائل من غير حسياسة اي بغير حكمة وسابقة حتى يرب
 احتشني فلان واصله من خبط الخنزير كما انه يربها بالمصايب مستطو ورتقا في
 الطواش جمع مطوحة على حرف الزاوية كيقال اغضب فربوا شرب ولا يقال امطحات
 على القياس ويجوز ان يكون جمع طاش للنسبة مثل كاهن ذوق قيل طاش يطوح وطاش
 بطوح اذهب قوله كقولهم ملقحة من الالف اخرجت كردن يقال رباها لولم
 اي السحاب ولا يقال ملقحات قوله وما مصدرية لانها امكن من اللوم رواية بعض
 اهلنا لثوابه من الاموال قوله وما يتعلق بحسب قوله قدس سره والاشعة
 وتعلقه بيسكه المقدار اياها بسبب الشمر لانه ما بين سبب الضراصة
 فاسباب اثنين سبب الاختطاط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء بما هو لا في الطوا
 يزيد مما لا لا لان حلة البكاء حكاية ما سبب كان وايضا الطواش جمع
 انجم ما لا يحسن ان يجعل سببا لولا كقوله اي في كل موضع حذف التعليل
 فسر لزم الابهام فاذلة ذلك ان التفسير بعد الايام اوقع في النفس هذا المش
 اما فعل صيرها وحرف يودي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون
 خبرها ما فيها ايقام خبرها يصير في قوة ثبت المقدار وذلك في اهل الوفاة
 شعور ولان ذات سوار الطمتم في فان لول الشرب وجرها لاشد وثق والتقدير
 لسيل على ويحتمل ان يكون التمني وهذا امثل يشرب لمن يتأذى ممن دونه
 واصله ان رجلا شربا الطمتم امة قوله لم تحتل في الجملة انه يقدر جملة

لأنهم نسبة تارة ونعم غير صالحة لافادتها من غير مستقر بالمفهومية
قال واذا تنازع الفعلان من قبيل تجازبنا الثوب تقول له واقنعهم على الفعلين
ان يراد بالفعلين التعاملان على طريقة تليب الأثر على الأقل والأصل على الفر
قول له في أكثر من فعلين فهو كما صليت وسبكت وباركت ورحمت وتوكلت
على ابراهيم ورحم بيون الأخير والثاني والوفاي كالاول عند البصريين والاول
كالاول والوفاي كالثاني عند الكوفيين قولهم اقضوا على اقل جانب التنازع
واولها قولهم معمول للفعل الاول اتفاقا لا يجزم فيه التنازع بين الفريقين
سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر قولهم اذ هو ليستحق
قبل الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والاسم مفقود او هو مرفوع والاسم قابل
والمانع من تقدم قولهم ومعنى تنازعه ما فيه انما يحسب المتغيرين الى ان يكونا متصين
او بهما طرف النسبة ما واما قلنا ابعث لي خذ فيه مثل حسنة وحسنة ما منطلقين الزيد
منطلقا لا ينبغي ان ذلك التوجه بحسب الاصل ان ابعث له وحسبوا السابق على التحقيق
بما يتبين اذ التنازع بالفعل حال التخصيص لوجود افعاله وهو لا حال التنازع لوجوده
على مقتضى الثاني سبب الكمال المقصور الثاني سبب الحكم من التنازع بين الفعلين الثاني انما هو في المقصود الاول العلم

لأنهم نسبة تارة ونعم غير صالحة لافادتها من غير مستقر بالمفهومية
قال واذا تنازع الفعلان من قبيل تجازبنا الثوب تقول له واقنعهم على الفعلين
ان يراد بالفعلين التعاملان على طريقة تليب الأثر على الأقل والأصل على الفر
قول له في أكثر من فعلين فهو كما صليت وسبكت وباركت ورحمت وتوكلت
على ابراهيم ورحم بيون الأخير والثاني والوفاي كالاول عند البصريين والاول
كالاول والوفاي كالثاني عند الكوفيين قولهم اقضوا على اقل جانب التنازع
واولها قولهم معمول للفعل الاول اتفاقا لا يجزم فيه التنازع بين الفريقين
سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر قولهم اذ هو ليستحق
قبل الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والاسم مفقود او هو مرفوع والاسم قابل
والمانع من تقدم قولهم ومعنى تنازعه ما فيه انما يحسب المتغيرين الى ان يكونا متصين
او بهما طرف النسبة ما واما قلنا ابعث لي خذ فيه مثل حسنة وحسنة ما منطلقين الزيد
منطلقا لا ينبغي ان ذلك التوجه بحسب الاصل ان ابعث له وحسبوا السابق على التحقيق
بما يتبين اذ التنازع بالفعل حال التخصيص لوجود افعاله وهو لا حال التنازع لوجوده
على مقتضى الثاني سبب الكمال المقصور الثاني سبب الحكم من التنازع بين الفعلين الثاني انما هو في المقصود الاول العلم
لأنهم نسبة تارة ونعم غير صالحة لافادتها من غير مستقر بالمفهومية
قال واذا تنازع الفعلان من قبيل تجازبنا الثوب تقول له واقنعهم على الفعلين
ان يراد بالفعلين التعاملان على طريقة تليب الأثر على الأقل والأصل على الفر
قول له في أكثر من فعلين فهو كما صليت وسبكت وباركت ورحمت وتوكلت
على ابراهيم ورحم بيون الأخير والثاني والوفاي كالاول عند البصريين والاول
كالاول والوفاي كالثاني عند الكوفيين قولهم اقضوا على اقل جانب التنازع
واولها قولهم معمول للفعل الاول اتفاقا لا يجزم فيه التنازع بين الفريقين
سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر قولهم اذ هو ليستحق
قبل الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والاسم مفقود او هو مرفوع والاسم قابل
والمانع من تقدم قولهم ومعنى تنازعه ما فيه انما يحسب المتغيرين الى ان يكونا متصين
او بهما طرف النسبة ما واما قلنا ابعث لي خذ فيه مثل حسنة وحسنة ما منطلقين الزيد
منطلقا لا ينبغي ان ذلك التوجه بحسب الاصل ان ابعث له وحسبوا السابق على التحقيق
بما يتبين اذ التنازع بالفعل حال التخصيص لوجود افعاله وهو لا حال التنازع لوجوده
على مقتضى الثاني سبب الكمال المقصور الثاني سبب الحكم من التنازع بين الفعلين الثاني انما هو في المقصود الاول العلم

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

چرا وای ای کون شش سفره فدا افتد آفتابستان منیر ایاهاست حق نیایدی وای ای ان کین راجعاً الی الزم

[illegible]

۱۲۰۰
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۹
 ۱۲۱۰
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴

[illegible]

ما ضرب الأنت وما كومت الأياك ولا يفتنى إن عدم صحة القطع في بعض صور
الضمير كافت في عدم صحة التفسير قوله و مراد المصنف رحمه بالتنازع المنة لانه المتنا
لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على رأى البصرية
فاحتمل الى الاستثناء ويوافق على رأى الكوفية فيكون من تقاريع الاصل السابق
واما ذكر اقتضاء المشغول فلتقدير البحث قوله فلمذا خصه بالاسم الظاهر ان
قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد احكام الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر
قلنا العمل المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف
كان ينبغي ان يحذف ولا يجاب بانا ندعى الجملة لا الكلية لصحة الجملة على
تقدير إطلاق الاسم قوله و اما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق
القسام عندهم الم قال الشيخ الرضى يلزم البصريين في هذا المقام اى في مقام
ما ضرب وما اكرم لان الا لا يزيد متابعة الكسائي في مذهبه لانه يوافقوهما
في انه من باب الحذف والاضمار لا يستعمل الا كذلك قال فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ
جواز وجهه ان يبيانا لا تناسل التنازع فيكون الجواز فان عملنا بالمقدار المذكور احوال

هذا هو المقام الذي عليه جازا على ما هو عليه في كتابه في بيان ما لا تناسل التنازع فيكون الجواز فان عملنا بالمقدار المذكور احوال

ما ضرب وما كومت الأياك ولا يفتنى إن عدم صحة القطع في بعض صور
الضمير كافت في عدم صحة التفسير قوله و مراد المصنف رحمه بالتنازع المنة لانه المتنا
لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على رأى البصرية
فاحتمل الى الاستثناء ويوافق على رأى الكوفية فيكون من تقاريع الاصل السابق
واما ذكر اقتضاء المشغول فلتقدير البحث قوله فلمذا خصه بالاسم الظاهر ان
قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد احكام الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر
قلنا العمل المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف
كان ينبغي ان يحذف ولا يجاب بانا ندعى الجملة لا الكلية لصحة الجملة على
تقدير إطلاق الاسم قوله و اما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق
القسام عندهم الم قال الشيخ الرضى يلزم البصريين في هذا المقام اى في مقام
ما ضرب وما اكرم لان الا لا يزيد متابعة الكسائي في مذهبه لانه يوافقوهما
في انه من باب الحذف والاضمار لا يستعمل الا كذلك قال فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ
جواز وجهه ان يبيانا لا تناسل التنازع فيكون الجواز فان عملنا بالمقدار المذكور احوال

هذا هو المقام الذي عليه جازا على ما هو عليه في كتابه في بيان ما لا تناسل التنازع فيكون الجواز فان عملنا بالمقدار المذكور احوال

[illegible]

في ضمير الشأن وضميرهم رجالا وربه رجلا فلا راء في عنوان الاختصاص قبل الذكر لانه لا ينقسم
نفس في كونه مرجعا وان لم يكن مخصصا فيه بل كان صدورا لكونه فاعلا او مفعولا
الى غير ذلك فمفهوم من متع وان كان في العدم لان المتقسم لا يتعين ان يكون
مرجعيا فلا ينزل الحقيقة به ومنهم من يجوز في العدم كما نحن فيه وقالوا
حذف الفاعل استنع من الاختصاص قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما ينقسم في
وان لم يكن نصا فيه قوله وللرؤم التكرار بل ذكر في ليس من باب التكرار بل
المعول في نحو حسبي وحسبتهما متطابقين الزيدان متطابقا لاختلاف النطق
او اما وتنتية قال دون الحذف ظرف لا ضمير قوله لانه لا يجوز حذف
الفاعل هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يجرد عن كمال
المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الانا وفي نحو اسمية يهيم وايقظ حيث
حذف عنهم وهو فاعل عند سيبويه في نحو اخذت زيدا واحكم موالاتهم

[illegible]

۱- من قلمم
 ۲- من قلمم
 ۳- من قلمم
 ۴- من قلمم
 ۵- من قلمم
 ۶- من قلمم
 ۷- من قلمم
 ۸- من قلمم
 ۹- من قلمم
 ۱۰- من قلمم

[illegible][illegible][illegible]

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script, likely providing commentary or additional rules related to the main text.

Handwritten marginal notes at the top of the page, continuing the commentary or providing additional context.

Main body of handwritten text in Arabic script, organized into several columns. The text appears to be a technical or legal treatise, possibly related to astronomy or mathematics, given the use of terms like "الشمس" (the sun) and "القمر" (the moon).

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, continuing the commentary or providing additional context.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, continuing the commentary or providing additional context.

الحزف لضرورة انكار الوجود قول لا ادنى معيشة المعيشة زور كان وانما بان
 زور كان كذا والمراد هو هذا **قال** قول امر القيس صرح باسمه تنبيهاً على الاستهزاء
 وضرورة الجواب عنه وقوله كذا بدل اوبمان نقول قول امرى قول على تقدير رفعه
 كل من كذا في الحرجان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفاً على كذا في اما اذا كان الجملة
 خالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول
 المروم تقدير الجراء بفيض الشرط ولا اخذنا للزوم حمل الكلام على التاكيد دون
 التأسيس مع ان واو العطف ولا اعتراضه بنوع ذلك وذلك لأن نفي السعي
 مستلزم لنفي الطلب ان قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب
 نفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي ههنا اطلب مطلقاً لأن الكفاية
 يحتاج الى اطلب لا الى الطلب البليغ **قول** الاستلزامه عدم السعي وجعل نقيض الشرط
 جزاء له **قول** وثبت طلبه المنافي لكل منهما اما صافاته لعدم السعي فلما
 صرح من ان المراد من السعي الطلب اما صافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه
 صريح الشرطية **قول** فعل هذا يلحق ان قلت يلزم صرح عدم صحته الاستدراك بقوله
 ولكن السعي ذلك لاخره معطوف على الجراء يجوز ان يكون الجملة خالية او معترضة
 او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي قلنا من
 المال ولا يجوز لكنه يطلب في الحال ولا رخصة الآتية الجور المؤقت لو سلم فنقول صح الاستدراك
 باعتبار وصيف الجور بالمؤقت باعتبار استمرار طلبه في الارضنة الآتية ويبان ذلك
 مستوهم ان سئل لم يرد في معيشة بل لرد اليه فاستدرك صاحب البيت والاعتراف ان يقال ان كسر الخاء وان كان كذا

الطلب في الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب
 نفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي ههنا اطلب مطلقاً لأن الكفاية
 يحتاج الى اطلب لا الى الطلب البليغ **قول** الاستلزامه عدم السعي وجعل نقيض الشرط
 جزاء له **قول** وثبت طلبه المنافي لكل منهما اما صافاته لعدم السعي فلما
 صرح من ان المراد من السعي الطلب اما صافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه
 صريح الشرطية **قول** فعل هذا يلحق ان قلت يلزم صرح عدم صحته الاستدراك بقوله
 ولكن السعي ذلك لاخره معطوف على الجراء يجوز ان يكون الجملة خالية او معترضة
 او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي قلنا من
 المال ولا يجوز لكنه يطلب في الحال ولا رخصة الآتية الجور المؤقت لو سلم فنقول صح الاستدراك
 باعتبار وصيف الجور بالمؤقت باعتبار استمرار طلبه في الارضنة الآتية ويبان ذلك
 مستوهم ان سئل لم يرد في معيشة بل لرد اليه فاستدرك صاحب البيت والاعتراف ان يقال ان كسر الخاء وان كان كذا

موقع الفاعل وادتماع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير رجوع المفعول به وانما الجهل بحالها على تقدير عدمه فالنشر بحالها على تقدير وجوده مستند مع انه اراد التصريح برود من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح برود من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال واذا وجدنا قول اي جسيم ماسوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينان لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صفة الجبر لما كانت منافية لكاملة الفاعل اعني الرفع منعته ان يكون في درجة المفعول بالواسطة قول له سواء في جواز وقوعها موقع المفعول لا يخفى ان هذا التقيد ما ينساق اليه الذهن بالاشبهاء يعني انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وادتماع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان يكون لتعريب الجوزاء على قوله وان لم يكن معنى قول له لان فيه صفة الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من بابا عليت اولى من ثانيا لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل العلم قول له اما عند عدمه اذ انزل في قوله لا التباس بل هو المفعول الثاني في مركبة قلنا نحو ذلك التباسا لان التاخير واجل على المفعول ثلثه لانه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اول وهو اول ان يقوم مقام الفاعل امكانه يقع المحبة ولا اشتبا ولا يكثر ما يحتمل وقوعه للبس قال له منها المبتدأ عطف على قوله فسنه الفاعل قول له من بجلة المربوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض ويجعل ان يراد المتعويض مقدار المضى اي من جلة افراد قول له هو الاصل فلهذا اي في باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون للمبتدأ مستد اليه دون ما اذا كان مستندا فانه مبتدأ ايضا كما اليه للضرورة ولهذا لم يكن قائم فاقا لغير ابوة زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبرا للزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ

من قوله ان البواقي قد علمت على تقدير رجوع المفعول به وانما الجهل بحالها على تقدير عدمه فالنشر بحالها على تقدير وجوده مستند مع انه اراد التصريح برود من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح برود من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال واذا وجدنا قول اي جسيم ماسوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينان لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صفة الجبر لما كانت منافية لكاملة الفاعل اعني الرفع منعته ان يكون في درجة المفعول بالواسطة قول له سواء في جواز وقوعها موقع المفعول لا يخفى ان هذا التقيد ما ينساق اليه الذهن بالاشبهاء يعني انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وادتماع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان يكون لتعريب الجوزاء على قوله وان لم يكن معنى قول له لان فيه صفة الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من بابا عليت اولى من ثانيا لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل العلم قول له اما عند عدمه اذ انزل في قوله لا التباس بل هو المفعول الثاني في مركبة قلنا نحو ذلك التباسا لان التاخير واجل على المفعول ثلثه لانه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اول وهو اول ان يقوم مقام الفاعل امكانه يقع المحبة ولا اشتبا ولا يكثر ما يحتمل وقوعه للبس قال له منها المبتدأ عطف على قوله فسنه الفاعل قول له من بجلة المربوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض ويجعل ان يراد المتعويض مقدار المضى اي من جلة افراد قول له هو الاصل فلهذا اي في باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون للمبتدأ مستد اليه دون ما اذا كان مستندا فانه مبتدأ ايضا كما اليه للضرورة ولهذا لم يكن قائم فاقا لغير ابوة زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبرا للزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ

قوله اي الاسم الذي لم يوجده فيه عامل لفظي صلاحي ان العبادة وان كان ظاهره في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان الالام بطلت مع الجمعية فساد الجنس منفيًا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبادة ان حملت على العدو لا فلا عموم السلب فغير ظر واما اكد النفي بقوله اصلا رد اعلى من نعمان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واخواته لا لا يقتصر التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ **قوله** وكما انه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثرا معناه وان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكما ان قلت ينبغي ان لا يعمد العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع للمحل لا بناء قلنا العلة هو ان ذلك مبنى على توهم ان اسمها كان مبتدأ او كخبر بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالمحروف الزائدة وفان قلتها التوكيد اما او فلهذا حول اسمها فحق المبتدأ واما انما لان لا غير حاسم لمادة الشبهة فجواز العطف على محل اسمها التي لا يحد مع انها غير لفظية الجملة ولا يعمد اليها بعمده بان العطف ليس على محل اسمها بل على المحل المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع **قوله** ونال قسم المبتدأ قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشترك مع مضمون لا مشترك لفظي كما ذهب

قوله اي الاسم الذي لم يوجده فيه عامل لفظي صلاحي ان العبادة وان كان ظاهره في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان الالام بطلت مع الجمعية فساد الجنس منفيًا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبادة ان حملت على العدو لا فلا عموم السلب فغير ظر واما اكد النفي بقوله اصلا رد اعلى من نعمان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واخواته لا لا يقتصر التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ قوله وكما انه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثرا معناه وان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكما ان قلت ينبغي ان لا يعمد العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع للمحل لا بناء قلنا العلة هو ان ذلك مبنى على توهم ان اسمها كان مبتدأ او كخبر بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالمحروف الزائدة وفان قلتها التوكيد اما او فلهذا حول اسمها فحق المبتدأ واما انما لان لا غير حاسم لمادة الشبهة فجواز العطف على محل اسمها التي لا يحد مع انها غير لفظية الجملة ولا يعمد اليها بعمده بان العطف ليس على محل اسمها بل على المحل المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع قوله ونال قسم المبتدأ قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشترك مع مضمون لا مشترك لفظي كما ذهب

قوله اي الاسم الذي لم يوجده فيه عامل لفظي صلاحي ان العبادة وان كان ظاهره في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان الالام بطلت مع الجمعية فساد الجنس منفيًا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبادة ان حملت على العدو لا فلا عموم السلب فغير ظر واما اكد النفي بقوله اصلا رد اعلى من نعمان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واخواته لا لا يقتصر التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ قوله وكما انه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثرا معناه وان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكما ان قلت ينبغي ان لا يعمد العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع للمحل لا بناء قلنا العلة هو ان ذلك مبنى على توهم ان اسمها كان مبتدأ او كخبر بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالمحروف الزائدة وفان قلتها التوكيد اما او فلهذا حول اسمها فحق المبتدأ واما انما لان لا غير حاسم لمادة الشبهة فجواز العطف على محل اسمها التي لا يحد مع انها غير لفظية الجملة ولا يعمد اليها بعمده بان العطف ليس على محل اسمها بل على المحل المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع قوله ونال قسم المبتدأ قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشترك مع مضمون لا مشترك لفظي كما ذهب

Handwritten text at the top of the page, likely a header or title, written in a cursive script. It includes the word "فان" (Fān) and "الاول" (Al-awwal).

Main body of handwritten text, organized into several columns. The script is dense and cursive, typical of historical Arabic manuscripts. The text appears to be a religious or philosophical treatise, discussing various concepts and providing detailed explanations.

Handwritten text at the bottom of the page, continuing the discourse from the main body. It includes phrases like "والله اعلم" (Allah knows best) and "والصلاة والسلام" (Peace and prayers).

وَالْأَيْدِي وَالْأَرْجُلُ وَالْأَفْئِدَةُ وَالْأَنْفُ وَالْأُذُنُ وَالْأُصْبُعُ وَالْأُصْبُعُ وَالْأُصْبُعُ

فقوله والخبر في يكون سماوة ولا لا يلزم فقد يروا يبتنى ببتنكم ما على المبتنى عليه

كما يظن عند النقص قوله والظاهر هو القول وانكسر على الطبيعة المستدلة

من الموت بالام الحزن وهو دونك عاين الامكانات مستفادة من الامكانات

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ أَمْثِلَ الْغُلَامِ لَا هُوَ يُكَلِّمُكَ عَنْهُ وَتَخْشَاهُ عَلَيْهِ

خبر حاضر حال کوچه و بازار و این امر را در کتابت حسن الشیخ محمد

بی امتثال لامتنایہ تدویر ادا نہ کی ہے یہاں کہیں کہیں اس کا ذکر نہیں کیا گیا۔

مؤمن الى اخره لان لفظ ما يشي عن عدم الاعتقاد قوله يقبل اشتراكها

وَسَيُؤْتِيهِمْ أَزْوَاجَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمْ طُفْلًا ذَكُورًا ثُمَّ ذَكَرَ عَبْدًا مَسْكُوتًا

الفردي بالصفة معجم وأما التخصيص الوعي بنا كما في المثال المذكور فمكونه

مصحف مناقته لآله لوكون مصحح الزم صحة الاجتهاد بان ان لعدة الاجتهاد بتفصيل

وودجوان ناطق وواعونه اعني بحملا زامسا كالمعولات في فرق وبقدر الشخص

الافعال الخمسة والافعال الخمسة هي: الفاعل، المفعول، المتعدي، الناقص، والمفعول به.

الملك

من باب انحصار الصفة عن اي باب فولدنا اخو من باب انحصار الصفة عن اي باب

از دعا عن هذا الحكر والعوم فيه اظهر من عموم حوتهم في خبر من جبر الاختال

خروج الله ودعاه ان قلت لولم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الاجتهاد

عدم صحة الحكم لثبوت الفرق بين صحة الحكم وصحة الاستدلال فان الحكم بان لا يثبت

فصفت الاثنین ستیزد و ابتداء بها صحیح نیکون نظیر کمال جبار و السار انک فوق

ثم انظر الى العمود: كالسجادة من قساك، وعبر الى الموضع الذي اوردنا فيه من قبل الصفحة ١٤

ਸ੍ਰੀ ਗੁਰੂ ਗ੍ਰੰਥ ਸਾਹਿਬ ਜੀ ਦੇ ਸ੍ਰੀ ਮੁਖ ਪੰਨੇ ਦੇ ਅੰਤ ਵਿਚ

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ

قوله المفعول ان قلت ان سكر البقرة لا يسكر الانسان

وَقَدْ كَانَ مِنْهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرٌ

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ لَهُ أَسْمَاءُ الْغَيْبِ لَا يَخْفَى عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ۚ

الموصوفة تعرف فلما الصفه جاءت لتحقيق المحقق لا للتحقيق **قوله** فان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احد هما في الالام والاختصاص المحقق هو الاختصاص عند الخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منفى مثل الرجل في الالام فينبغي ان يمنع الابتداء به مع انه صحيح **قوله** فتعينت تخصصت يعني ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليد لها فلا يرد ما قيل من ان التخصيص ههنا كالتخصيص ان يجعل البعض من الجملة شيئا ليس له امثاله **قوله** فانه لا تعد في جميع افراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا لم بالذكرة نفس الطبيعة فانه لا تعد فيها بل هي امر واحد **قوله** ونحوه خير من جردة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة القمية تقتضي التفضيل على الطبيعة الجردية فيعم الحكم كل فرد وان فردا من جنس اذا افضل على فرد اخر من جنس اخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الالام اسير في الجنس فيعم الكل لان العبارة لا تالم تدل على خصوص في مكان المناسب بل الالام الجسيم حذر اعن التزج بالامرهم كما قالوا في الام الاستغراق والمقام الخطابي **قوله** لتخصيصه بما يخصه الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما في تخصيصه خفاء **قوله** اذ يستعمل في موضع ما اخر اذ الالام لا يشرع ان الكلام محمول على التقدير والتاخير كما قالوا في الناحية **قوله** وما يخصه من الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقدير الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما لا يتفرع عن اصغاء الكلام اذ ان التوكيم عليه معرفة ولا يغوت الغرض من الكلام لك لا يتفرع عن الاصغاء اذ كان الحكم مقدما لا لتحل النكرة بالافهام **قوله** قد يكون خبرا بالنسبة الى الكل اما بالنسبة اليه فشر **قوله** فيقدر وصف فيجوز ان يكون من باب التخصيص بالصفة وان تقول ان اللون للتعظيم فالجاجة والتقدير

هذا الكلام محمول على التقدير والتاخير كما قالوا في الناحية **قوله** وما يخصه من الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقدير الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما لا يتفرع عن اصغاء الكلام اذ ان التوكيم عليه معرفة ولا يغوت الغرض من الكلام لك لا يتفرع عن الاصغاء اذ كان الحكم مقدما لا لتحل النكرة بالافهام **قوله** قد يكون خبرا بالنسبة الى الكل اما بالنسبة اليه فشر **قوله** فيقدر وصف فيجوز ان يكون من باب التخصيص بالصفة وان تقول ان اللون للتعظيم فالجاجة والتقدير

قوله لا يرد ما قيل من ان التخصيص ههنا كالتخصيص ان يجعل البعض من الجملة شيئا ليس له امثاله

الموصوفة تعرفنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح للتصحيح **قوله** فان المشكك بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المشكك لانه يعلم كون احد هاتين الدالين الاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص متفصل مثل السجل في الدال فينبغي ان يمتنع لا بد ادعاءه مع انه صحيح **قوله** فتعني وتخصصت يعني ان المراد بالتخصيص هنا التبعين بقسم لا تخفى كانت او تقبل لها فلا يريد ان يقول من ان لا تخصيص هو سلك التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس له امثاله **قوله** فانه لا تعدد في جميعه الا فراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالمشككة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد **قوله** ونحو مشككة خير من جراد فان فيه معنى العموم لان الطبيعة الثمرية تقتضي التفضيل على الطبيعة الجوارية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا افضل على فردا من جنس اخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار لاند اسر في الجنس فيعم الحكم الا ان العبارة لما لم تدل على خصوص فردا كان المناسب ان يراد بالجميع حذر عن الترجيح بالامر بوجه كالمواقي لا م الاستغراق للمقام الخطاب **قوله** التخصيص بما يخصصه الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما في تخصيصه خفاء **قوله** اذ يستعمل في موضع ما اخر اذ اناب لا يشير ليعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في انما عرفت **قوله** وما يخصصه الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقدير الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما لا يشترع اصغاء الكلام اذ كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام لك لا يشترع الاضغاء اذ كان الحكم مقدما فلا تخل المشككة بالافهام **قوله** قد يكون خيرا بالنسبة الى الحكم اما بالنسبة اليه فشر **قوله** فيقدر وصف فيكون سري **قوله** من باب التخصيص بالصفة وذلك ان تقول ان اللونين للتظهير فلا حاجة الى التظهير

قوله فان المشكك بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المشكك لانه يعلم كون احد هاتين الدالين الاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص متفصل مثل السجل في الدال فينبغي ان يمتنع لا بد ادعاءه مع انه صحيح قوله فتعني وتخصصت يعني ان المراد بالتخصيص هنا التبعين بقسم لا تخفى كانت او تقبل لها فلا يريد ان يقول من ان لا تخصيص هو سلك التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس له امثاله قوله فانه لا تعدد في جميعه الا فراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالمشككة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد قوله ونحو مشككة خير من جراد فان فيه معنى العموم لان الطبيعة الثمرية تقتضي التفضيل على الطبيعة الجوارية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا افضل على فردا من جنس اخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار لاند اسر في الجنس فيعم الحكم الا ان العبارة لما لم تدل على خصوص فردا كان المناسب ان يراد بالجميع حذر عن الترجيح بالامر بوجه كالمواقي لا م الاستغراق للمقام الخطاب قوله التخصيص بما يخصصه الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما في تخصيصه خفاء قوله اذ يستعمل في موضع ما اخر اذ اناب لا يشير ليعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في انما عرفت قوله وما يخصصه الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقدير الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما لا يشترع اصغاء الكلام اذ كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام لك لا يشترع الاضغاء اذ كان الحكم مقدما فلا تخل المشككة بالافهام قوله قد يكون خيرا بالنسبة الى الحكم اما بالنسبة اليه فشر قوله فيقدر وصف فيكون سري قوله من باب التخصيص بالصفة وذلك ان تقول ان اللونين للتظهير فلا حاجة الى التظهير

قوله فان المشكك بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المشكك لانه يعلم كون احد هاتين الدالين الاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص متفصل مثل السجل في الدال فينبغي ان يمتنع لا بد ادعاءه مع انه صحيح قوله فتعني وتخصصت يعني ان المراد بالتخصيص هنا التبعين بقسم لا تخفى كانت او تقبل لها فلا يريد ان يقول من ان لا تخصيص هو سلك التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس له امثاله قوله فانه لا تعدد في جميعه الا فراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالمشككة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد قوله ونحو مشككة خير من جراد فان فيه معنى العموم لان الطبيعة الثمرية تقتضي التفضيل على الطبيعة الجوارية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا افضل على فردا من جنس اخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار لاند اسر في الجنس فيعم الحكم الا ان العبارة لما لم تدل على خصوص فردا كان المناسب ان يراد بالجميع حذر عن الترجيح بالامر بوجه كالمواقي لا م الاستغراق للمقام الخطاب قوله التخصيص بما يخصصه الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما في تخصيصه خفاء قوله اذ يستعمل في موضع ما اخر اذ اناب لا يشير ليعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في انما عرفت قوله وما يخصصه الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقدير الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما لا يشترع اصغاء الكلام اذ كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام لك لا يشترع الاضغاء اذ كان الحكم مقدما فلا تخل المشككة بالافهام قوله قد يكون خيرا بالنسبة الى الحكم اما بالنسبة اليه فشر قوله فيقدر وصف فيكون سري قوله من باب التخصيص بالصفة وذلك ان تقول ان اللونين للتظهير فلا حاجة الى التظهير

صحة قائمة بالشكل ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب لا كونه
مقولا في حقه واستحقاقه ان يقر فيه ذلك **قوله** وليذكر الطرفية وفيه ذكر
الطرفية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للحوادث هو الشبه والجزء
السمية او فعلية وليذكر **قوله** ويجعل مستغلا لاشتهائها على الفائدة او
على اذنه للملك في بناء رابطة لم يكن للملك ان لا الفائدة اصل لو كان ذكره لغو ليجوز
ما اذا كان رابطة فلو لم يكن على الملك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي
تضمها الرابطة والحق في تصوره صناديقه يتجه بصفة ما ينصل به جواهر ما عرفت
قوله فلا بد في الجواب ان لا بد في المعراج ان كان مستقيا وحاما لمؤثر لا بتاويل
للمستحق نحو هذا القاع عرف في كماله لبقاء الملك المستوي والعرف في شريفة السهل و
لمس هذا الملك المستوي غلط انما لا تكيد الصبر قتال الكافي لا بد في الخبر
طلعا من عاينك واستدل بالاجماع على ان في خبر كان فيه يرعى قالوا معنى
ولم يترك ريد انما هو كان ريد انما هو لا فرق بين خبر للبدل او خبر كان
جيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لا لا لا كان على الزمان ودلا لا اخره على
معنى ثبت لا لا على معنى مختص برمان فضا نبغى الفعل فلم يكن يدوم الخبر
ال من عاين خبرك وليس متعلقا بالمراد ولا نصب الاسم لشبه بالضاف **قوله**
لا في خبر الرجل لا لمجرد **قوله** ووضع للظن موضع للظن ان كان في معنى التخييل
انما هو لا بعد سيبويه يجوز في الشعر برطان يكون بالظن اول وعين لا حشر
من مطلقا عليه قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لا انصهم اجر
احسن على لا يصبر اجرهم **قوله** ويكون الخبر بنفسه البدل انما لا حاجة الى العمل
الكل خبرين المتكاملين لا المذكور وقوله مقول زيد في **قوله** المذكور خبر في ان
انما في انما خبر ومن في انما ليس فيكون البدل انما ليس من البدل الا هو لا حشر

Handwritten text at the top of the page, likely a title or introductory section, written in a cursive script.

Main body of handwritten text, organized into several columns. The script is dense and characteristic of historical Persian or Arabic manuscripts.

Handwritten text at the bottom of the page, possibly a conclusion or a separate section, continuing the cursive script.

[illegible]

وَمِنْ حَيْثُ كَانَ الْإِسْلَامُ فِي الْمَدِينَةِ

تشرى الضمير فيجوز الجار والمجرور التثنية وهو صفة ان كان المبتدأ الثاني نكرة
كافي السن منوان بدلهم وكذا ان كان مفعولاً بالكم نحو البر الكريستين درهماً
لان التعريف غير مقصود كما في قوله « ولقد امر على التلخيص بسبني » ويجوز
ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر وسر ينفي ان يقدر
مؤخر التلخيص على القول بجواز تقدير الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفاً
وسمعي ان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور في الضمير
المرفوع قال قد سر في الحاشية الكرد واردة شتوا هذه يا نهم الكراشا عشر
وسقا والسوق ستون صاعاً والصباح اربعة امداد والمد المن قال وما وقع ظرفاً او
جائزاً مجزاً وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف
اسماً لكل من الظرف والجار والمجرور اصابوا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو
ظاهر الشرح قوله اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان ههنا فوائداً لها انهم قالوا
ان ظرف الزمان لا يقع جارياً على اسم العير اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنه بالجملة اي لا العين
لا تعلق لها بالزمان وفي ان الظرف مطلقاً متعلقاً بالحصول والاستقلال عندهم في المعنى وان المعنى
للقوله ان المعنى اما ان الظرف لا يربط بالزمان متباعدة بل اعتباراً بحدوده متقاربة اي هو متعلق بحال

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

اي ما يقوم به غير كماله البالي مان الكمال على معنى الحدوث فالوجه ان يتم كماله الاول
لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفلانة لان الادمية الجبرية تظرف
الحلوقات الكائنة معها كمالها لافالدة في تخصيص بعضها بها اختلاف الادمية فانها
ليست ظرفا لالبعصها كوفيهان كوالدمية ظرفا لكل الحلوقات لا يقتضي عدم الفلانة
محوها ان يكون السامح حالها لكونها معها مثالا لغير قوتك الزمان الحروف سامحا
لم يعرف كونه في الحروف ثانيا ما قاله الشيخ الرضي وهو ان طرقت الزمان ان كان خيرا
عن معنى باعتبار حاله فان استغرق ذلك المعنى جميع الادمية او اكثرها كان كمال
الزمان مذكورا وقد غلب السامح الصوم يوم والسرير شهرا كانه يستغرق اياما كانه هو لا شيئا
مع منكره للناس للعبودية ويجوز ان يبي خارا وانكروا في غلب في عندهم
التي يصرون كل من عرفه ليس الادم غلب الاول وان لم يستغرق كالا طلب نفسه او غيره
لا تهاون واما قولهم انهم اشتهر معلومات فلنا كذا ما راجع وادعاء الناس ان الاستعداد
له حتى كماله انهم مستغرقه كتحريم كاستبهم واثباتها ما قاله وهو ان ظرف المكان اذا
كل من اسم عن مكان كان غير متصرف في الاكراه في امتناع رفعه وان كاتصر في وهو مكره
ذائع راجع بمكانه من كاتصر في اي مكان من مكان قريب او انت من
ذو مكانين ومنه وان كاتصر في ذائع من جوار كاتصر في ما قاله وهو ان كل من
ظرف الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا في وقت واحد او غير واحد
عن كالاته تقدير المسافة القريبة والبعيدة نحو ان من في بيته ومن في بيته
على حذف مضافين اي ذات مسافة بينهما وذو مسافة سرى ليلة في بيته
متعلق بدلول الحرف اي بعيد او بعيد هذا القدر واما استصحاب نحو ادري
حلفك او من خلقك في بيته ومنه واما ما قيل جعله الذي عند الجوار
ن هو تمثيل عن النسبة اي بعدت عن بيته فان قلت عن بيته بعدت ان

[illegible]

لها كان الماء في امتلاء الماء مائي وقيل انتصابه على المحالية ويجوز انتصابه على
المصدر اي بعد في حين **قال** فلاكثر الفاء لمضمّن المبتدأ معنى الشرط فان مافي
ما وقع موصولة او موصوف **قال** على انه اي كاشون واقعون عليه **قال** مقدار اي
مؤول يجلي جعل التقدير بمعنى التاويل لتصحيح الكلام ادلوم يصرف عن ظاهره لم يصح
نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في جملة قيل في توجيهه ان الباء اذا دخلت على التمييز
تحوذير طيب باباي اباو المعنى ان الظرف مقدار من حيث ان له جملة او من حيث انه
جملة فاي مفرض انه جملة لئلا يثبت عن الجملة او ان الباء لا لصاق وانعني ان الظرف
مفرض ملتصق بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالتحاق ينكلا قدرت هذا
بذا ان اي الحقيقة به فالمعنى ان الظرف ملحق بجملة الالتحاق الجزئي بالكلّي واحسن
التوجيهات ما في التشرع **قول** يتقدير الفعل هو من الافعال الجامعة الشاملة
للافعال غالباً كالوصول والكوز لا لالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة
اذا السباق للذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهر ذلك العامل لقيام القرينة على
تعيينه وسد الظرف مسدرة واما قوله تعالى فلما رآه مستقراً عند شعاعه ساكناً
غير متحرك **قول** لا بد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه وجه لا يفي في مثل
زيد في اللام للظرفية وهي نسبة لا تقتضي الاظرفا ومظروفاً اما الظرف فمدخولها و
اما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتباره ام آخران قيل هذا انما يصح اذا
كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس لا بهو هو قلنا لان الحكم ليس
لا بهو هو ولا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو لا يتاويل
قول اهلها والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو الذي في الدار و
كل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في المتألمين للضرورة ولا ضرورة فيها
نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقيم معز واحد فاذا ثبت تقدير الجملة
الصلاة لا يكون الاجابة كذا المبررة أو النكرة لمصدره بكلا أو فعل الفاء في خبره لا يكون صفة الاجملة **قال** قوله

لها كان الماء في امتلاء الماء مائي وقيل انتصابه على المحالية ويجوز انتصابه على
المصدر اي بعد في حين **قال** فلاكثر الفاء لمضمّن المبتدأ معنى الشرط فان مافي
ما وقع موصولة او موصوف **قال** على انه اي كاشون واقعون عليه **قال** مقدار اي
مؤول يجلي جعل التقدير بمعنى التاويل لتصحيح الكلام ادلوم يصرف عن ظاهره لم يصح
نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في جملة قيل في توجيهه ان الباء اذا دخلت على التمييز
تحوذير طيب باباي اباو المعنى ان الظرف مقدار من حيث ان له جملة او من حيث انه
جملة فاي مفرض انه جملة لئلا يثبت عن الجملة او ان الباء لا لصاق وانعني ان الظرف
مفرض ملتصق بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالتحاق ينكلا قدرت هذا
بذا ان اي الحقيقة به فالمعنى ان الظرف ملحق بجملة الالتحاق الجزئي بالكلّي واحسن
التوجيهات ما في التشرع **قول** يتقدير الفعل هو من الافعال الجامعة الشاملة
للافعال غالباً كالوصول والكوز لا لالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة
اذا السباق للذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهر ذلك العامل لقيام القرينة على
تعيينه وسد الظرف مسدرة واما قوله تعالى فلما رآه مستقراً عند شعاعه ساكناً
غير متحرك **قول** لا بد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه وجه لا يفي في مثل
زيد في اللام للظرفية وهي نسبة لا تقتضي الاظرفا ومظروفاً اما الظرف فمدخولها و
اما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتباره ام آخران قيل هذا انما يصح اذا
كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس لا بهو هو قلنا لان الحكم ليس
لا بهو هو ولا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو لا يتاويل
قول اهلها والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو الذي في الدار و
كل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في المتألمين للضرورة ولا ضرورة فيها
نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقيم معز واحد فاذا ثبت تقدير الجملة
الصلاة لا يكون الاجابة كذا المبررة أو النكرة لمصدره بكلا أو فعل الفاء في خبره لا يكون صفة الاجملة **قال** قوله

لها كان الماء في امتلاء الماء مائي وقيل انتصابه على المحالية ويجوز انتصابه على
المصدر اي بعد في حين **قال** فلاكثر الفاء لمضمّن المبتدأ معنى الشرط فان مافي
ما وقع موصولة او موصوف **قال** على انه اي كاشون واقعون عليه **قال** مقدار اي
مؤول يجلي جعل التقدير بمعنى التاويل لتصحيح الكلام ادلوم يصرف عن ظاهره لم يصح
نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في جملة قيل في توجيهه ان الباء اذا دخلت على التمييز
تحوذير طيب باباي اباو المعنى ان الظرف مقدار من حيث ان له جملة او من حيث انه
جملة فاي مفرض انه جملة لئلا يثبت عن الجملة او ان الباء لا لصاق وانعني ان الظرف
مفرض ملتصق بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالتحاق ينكلا قدرت هذا
بذا ان اي الحقيقة به فالمعنى ان الظرف ملحق بجملة الالتحاق الجزئي بالكلّي واحسن
التوجيهات ما في التشرع **قول** يتقدير الفعل هو من الافعال الجامعة الشاملة
للافعال غالباً كالوصول والكوز لا لالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة
اذا السباق للذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهر ذلك العامل لقيام القرينة على
تعيينه وسد الظرف مسدرة واما قوله تعالى فلما رآه مستقراً عند شعاعه ساكناً
غير متحرك **قول** لا بد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه وجه لا يفي في مثل
زيد في اللام للظرفية وهي نسبة لا تقتضي الاظرفا ومظروفاً اما الظرف فمدخولها و
اما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتباره ام آخران قيل هذا انما يصح اذا
كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس لا بهو هو قلنا لان الحكم ليس
لا بهو هو ولا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو لا يتاويل
قول اهلها والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو الذي في الدار و
كل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في المتألمين للضرورة ولا ضرورة فيها
نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقيم معز واحد فاذا ثبت تقدير الجملة
الصلاة لا يكون الاجابة كذا المبررة أو النكرة لمصدره بكلا أو فعل الفاء في خبره لا يكون صفة الاجملة **قال** قوله

يطلب العلم بكونه وصفا لاخرى تجعل خبر قول ولا قرينة فالوجوب قرينة معيبة
للازم يجب التقدير مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا بقصود تشبيه الثاني بالاول
منه لعاب الاقناعي لقالات لعبه **قوله** او متساويين قيل لو اريد به التساوي في
التعريف والتخصيص كما نزع قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به للهاب الوهر
التساوي في درجة التعريف وفيه ثمان مثل هذا الوهر غير مصر وب عنه لثبوتها
في التخصيص فالاول ان يقال لم يكتف به لقوات التفصيل **قال** او كان الخبر فعلا
ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفعه بان
المريد فعل صورة كما حصل ان في ابن زيد مفرج باعتبار الصورة ثم قال فلا يدع خوفا ما الزيد
لا ان الخبر بجملة صورة وفيه ثمانه لا حاجة من الى لفظه للاحتراز عن نحو زيد قاما بغيرهم
انه اقرضها عنه في شرحه فالاول ان يقر سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية الكل باسم جز
المقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا وكان الخبر بعد الاو معناها نحو ما زيد لا قاصر
لوجوب تقدير المبتدأ ثم قلنا ذلك المبتدأ مشتقل على ماله صدر الكلام كاشته الى
النفي ومعلوم حاله بالمقايضة على ما سبق لتكرار العلم بحال ما بعد الاو معناها فاع
او بالبدل من لم يقل بوجوب التقدير في مثل الزيد ان قاما لم يكتف الى لا لتساوي البلب
او الفاعل بل على ان السامع لا يحل عليه الاستلزامه عوض الضمير قبل ذكر مرجعه او تحلا
الاصل **قال** واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقدير
متعلقه نحو علم ام زيد ذلك تقنن في العبادة حيث قال تضمن ولو قيل **قوله** لا استقام
قيل الوجوب لتعبد الخبر بخصر في الاستقام وفيه فطر لكان النفي نحو ما قام زيد
قوله لتعبد راي جملة اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفي ان يقع صدر
جملة من اجل بحيث لا يتقدم عليه شيء من دكني ثالث الجمللة ولا ما صان
من تمامها من الكسرة المغيرة لمعناها كان وسائر ما يجردت معنى من المعاني

منه لعاب الاقناعي لقالات لعبه قوله او متساويين قيل لو اريد به التساوي في التعريف والتخصيص كما نزع قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به للهاب الوهر التساوي في درجة التعريف وفيه ثمان مثل هذا الوهر غير مصر وب عنه لثبوتها في التخصيص فالاول ان يقال لم يكتف به لقوات التفصيل قال او كان الخبر فعلا ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفعه بان المريد فعل صورة كما حصل ان في ابن زيد مفرج باعتبار الصورة ثم قال فلا يدع خوفا ما الزيد لا ان الخبر بجملة صورة وفيه ثمانه لا حاجة من الى لفظه للاحتراز عن نحو زيد قاما بغيرهم انه اقرضها عنه في شرحه فالاول ان يقر سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية الكل باسم جزو المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا وكان الخبر بعد الاو معناها نحو ما زيد لا قاصر لوجوب تقدير المبتدأ ثم قلنا ذلك المبتدأ مشتقل على ماله صدر الكلام كاشته الى النفي ومعلوم حاله بالمقايضة على ما سبق لتكرار العلم بحال ما بعد الاو معناها فاع او بالبدل من لم يقل بوجوب التقدير في مثل الزيد ان قاما لم يكتف الى لا لتساوي البلب او الفاعل بل على ان السامع لا يحل عليه الاستلزامه عوض الضمير قبل ذكر مرجعه او تحلا الاصل قال واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقدير متعلقه نحو علم ام زيد ذلك تقنن في العبادة حيث قال تضمن ولو قيل قوله لا استقام قيل الوجوب لتعبد الخبر بخصر في الاستقام وفيه فطر لكان النفي نحو ما قام زيد قوله لتعبد راي جملة اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفي ان يقع صدر جملة من اجل بحيث لا يتقدم عليه شيء من دكني ثالث الجمللة ولا ما صان من تمامها من الكسرة المغيرة لمعناها كان وسائر ما يجردت معنى من المعاني

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

۲۸۸

[illegible][illegible][illegible]

استناد الصوق الى ايجاد الله فهو اعطائه اما استناده الى كونه صادرا
منه ومعلولا له فغير معلوم **قوله** في شبه المبتدأ الشرطا كان
المبتدأ ادخالا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك
الفاء في خبره وفي جواز كون الصلة او الصفة ماضية اريد بها الصلة قليل
وفي جواز كون الظرف صلة او صفة له **قال** وذلك لاسم الموصول قيل تعريف
البحرئين يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند وذلك لا يستقيم
لان المبتدأ اذا دخل عليه ادا والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب
ولا حد ان يناقش فيه بان التعريف بلام البحرين يكون للحصر لا التعريف
باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام البحرين اثم الشبهة لاسم البحرين فقول
انه لا يقتض الحصر مطلقا ولو سلم فقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالا
الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين
فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنى الشرط لا يكون ذلك التضمن
كلما كان الشرط كما يستخرج كما هو او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى
الشرط وقدره على التضمن صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقص ليست مندثرة
في ذلك **قال** يظهر **قال** بفعل امر او فوثة كاسم الفاعل المفعول الواقع صلة الكلام المحمول
قوله في حكم لاسم الموصول المذكور كاسم الموصوف به كانهما في حكم لفظ واحد كالحال في
المصا والمصا اليه **قال** الخ لئلا يلو هو فيمن يلو غير ان يقول لا العائد المصا والمصا للمعصية لئلا
المرتب من المصا ان **قال** قوله شقي ان يقول ان **قال** شقي لما في الرضى من ان لا يستكرهه ضمير الاثنين

قوله في شبه المبتدأ الشرطا كان المبتدأ ادخالا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز كون الصلة او الصفة ماضية اريد بها الصلة قليل وفي جواز كون الظرف صلة او صفة له قال وذلك لاسم الموصول قيل تعريف البحرئين يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدأ اذا دخل عليه ادا والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب ولا حد ان يناقش فيه بان التعريف بلام البحرين يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام البحرين اثم الشبهة لاسم البحرين فقول انه لا يقتض الحصر مطلقا ولو سلم فقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالا الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنى الشرط لا يكون ذلك التضمن كلما كان الشرط كما يستخرج كما هو او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وقدره على التضمن صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقص ليست مندثرة في ذلك قال يظهر قال بفعل امر او فوثة كاسم الفاعل المفعول الواقع صلة الكلام المحمول قوله في حكم لاسم الموصول المذكور كاسم الموصوف به كانهما في حكم لفظ واحد كالحال في المصا والمصا اليه قال الخ لئلا يلو هو فيمن يلو غير ان يقول لا العائد المصا والمصا للمعصية لئلا المرتب من المصا ان قال قوله شقي ان يقول ان قال شقي لما في الرضى من ان لا يستكرهه ضمير الاثنين

قال الذي ياتي في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الى الفاعل بمعنى
الاستقبال لا بضره وهو غير نادر قال اولى الالاء ليست لفظه او اللة دليل التحيز
بين العادتين قوله تقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملا فيكم
ان قيل الموصول ليس اما لا يدل ان كل موت تفرون منه بل كما ان ارب موت
فمنه الشخص فما اذا كان الموت بالقتل فالمراد بالجنس جهة دخول الفاعل في
على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط العموم ولا بهما فيكون الفاء او الالاء
ثالثة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول بل
كل اسماء الشرط اذا ذكرنا في وجه المخالفة لغيره لا على العموم قوله لان
جهة دخوله عليه وكان دخول الفاء بلا حطة مثابة المبتدأ بكان لا يندرج
ومقتضاها التصديق ومقتضاها اعتناء دخول المتواسم مطاقا عليه وانما جازاه
دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قبيل الاجزاء
مبنى على انعقاد الربط بالشرط والجزاء فلا رده اقبل من ان يكون قد يكون انشاء
قوله لانها لا تغير الكلام عن التحيرة لا بد ان يدعي ان ليس من انما لم يرد قوله
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيويه نقل عن المصنف انه قل لا يصح معنى
سيويه من دخول الفاء وخبر ان بعيد من جهة الفقه والنقل اه السفل فقل استشهد
سيويه في كل بعد قوله الذين ينفقون اموالهم ليقولوا قل ان الموت الذي ينفقون
منه وقوعه في مخالفة الواضحات قوله له قوته ما ذكرتم قال لا يمكن ان ينفقوا
دعوى من ضمن حاشي قال القيام قرينة الالاء الوقت لا لا اجل لانه مصرح لا مقصود
وذكره في غير ذلك قوله في علم البلاغة قوله لا يوجب حجة اصله لا ذكره في
اصول الكلام ونحوه بل به اهل الجدل يحمل على حذو التحيز في اهل المتكلمين
والقول بل المخصوص بالمدح والذم خير لا يستدبه قوله ليعلم حاصل الكلام

التي هي في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الى الفاعل بمعنى
الاستقبال لا بضره وهو غير نادر قال اولى الالاء ليست لفظه او اللة دليل التحيز
بين العادتين قوله تقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملا فيكم
ان قيل الموصول ليس اما لا يدل ان كل موت تفرون منه بل كما ان ارب موت
فمنه الشخص فما اذا كان الموت بالقتل فالمراد بالجنس جهة دخول الفاعل في
على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط العموم ولا بهما فيكون الفاء او الالاء
ثالثة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول بل
كل اسماء الشرط اذا ذكرنا في وجه المخالفة لغيره لا على العموم قوله لان
جهة دخوله عليه وكان دخول الفاء بلا حطة مثابة المبتدأ بكان لا يندرج
ومقتضاها التصديق ومقتضاها اعتناء دخول المتواسم مطاقا عليه وانما جازاه
دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قبيل الاجزاء
مبنى على انعقاد الربط بالشرط والجزاء فلا رده اقبل من ان يكون قد يكون انشاء
قوله لانها لا تغير الكلام عن التحيرة لا بد ان يدعي ان ليس من انما لم يرد قوله
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيويه نقل عن المصنف انه قل لا يصح معنى
سيويه من دخول الفاء وخبر ان بعيد من جهة الفقه والنقل اه السفل فقل استشهد
سيويه في كل بعد قوله الذين ينفقون اموالهم ليقولوا قل ان الموت الذي ينفقون
منه وقوعه في مخالفة الواضحات قوله له قوته ما ذكرتم قال لا يمكن ان ينفقوا
دعوى من ضمن حاشي قال القيام قرينة الالاء الوقت لا لا اجل لانه مصرح لا مقصود
وذكره في غير ذلك قوله في علم البلاغة قوله لا يوجب حجة اصله لا ذكره في
اصول الكلام ونحوه بل به اهل الجدل يحمل على حذو التحيز في اهل المتكلمين
والقول بل المخصوص بالمدح والذم خير لا يستدبه قوله ليعلم حاصل الكلام

التي هي في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الى الفاعل بمعنى
الاستقبال لا بضره وهو غير نادر قال اولى الالاء ليست لفظه او اللة دليل التحيز
بين العادتين قوله تقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملا فيكم
ان قيل الموصول ليس اما لا يدل ان كل موت تفرون منه بل كما ان ارب موت
فمنه الشخص فما اذا كان الموت بالقتل فالمراد بالجنس جهة دخول الفاعل في
على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط العموم ولا بهما فيكون الفاء او الالاء
ثالثة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول بل
كل اسماء الشرط اذا ذكرنا في وجه المخالفة لغيره لا على العموم قوله لان
جهة دخوله عليه وكان دخول الفاء بلا حطة مثابة المبتدأ بكان لا يندرج
ومقتضاها التصديق ومقتضاها اعتناء دخول المتواسم مطاقا عليه وانما جازاه
دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قبيل الاجزاء
مبنى على انعقاد الربط بالشرط والجزاء فلا رده اقبل من ان يكون قد يكون انشاء
قوله لانها لا تغير الكلام عن التحيرة لا بد ان يدعي ان ليس من انما لم يرد قوله
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيويه نقل عن المصنف انه قل لا يصح معنى
سيويه من دخول الفاء وخبر ان بعيد من جهة الفقه والنقل اه السفل فقل استشهد
سيويه في كل بعد قوله الذين ينفقون اموالهم ليقولوا قل ان الموت الذي ينفقون
منه وقوعه في مخالفة الواضحات قوله له قوته ما ذكرتم قال لا يمكن ان ينفقوا
دعوى من ضمن حاشي قال القيام قرينة الالاء الوقت لا لا اجل لانه مصرح لا مقصود
وذكره في غير ذلك قوله في علم البلاغة قوله لا يوجب حجة اصله لا ذكره في
اصول الكلام ونحوه بل به اهل الجدل يحمل على حذو التحيز في اهل المتكلمين
والقول بل المخصوص بالمدح والذم خير لا يستدبه قوله ليعلم حاصل الكلام

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

إلى صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل إعرابه نحو الفاعل عراب ما قبله لا في
 القولين وتبين في الوصف زيادة تنبيه وإيقاظ السامع للاصغاء إليه وذلك إنما يكون في
 الإعراب في شدة الاختصاص المذكورين من جهة بيان الاستثناء فكأنه أراد أنه امتنع عن الصفات
 بالدرج والدرج والترحول ولو ذكر المبتدأ لم يبق في صورة الوصف فلم يبين أنه في الأصل
 وصف ثم غير قولهم فقال المستعمل المبصر في قول الاستهلال ما هو نوديد وبذلك
 كره ذلك مستقيم قال الهلال ما هو نواسه شب وبعد القمر قوله لا مقصود
 المستعمل تعيين شيء لا تعيين الهلال بالإشارة قوله ولما لا يتوهم نصب الهلال
 برأيت أو أرى ذلك لأن الأصل في المفردات الوقف قال خرجت فإذا السبيل الفاء
 للعطف على المعنى أي خرجت ففاجأت كذا وقيل جواب الشرط ولعله أراد بهما الزوم
 ما بعد ما قبلها أي مفاجأة السبيل لازمة لخروجي قيل دأبته وفيه أنه لا يجوز
 حانها قوله على المذهب الصحيح إنما قال ذلك لأن فيه خلافا قيل إن إذا ظن مكان
 خبر السبيل وفيه أنه لا يطرد في مثل فإذا السبيل بالباب جعل بدله لتعسف قيل نظر
 فإن خبر عما بعده يتقدم مضاف أي وقت خروجي من السبيل وإنما قدر المضاف
 لأن المكان لا يقع خبرا عن المحنة وقيل ظن زمانا مضاف إلى ما بعده وعامله محزون
 أي ففاجأت وقت وجود السبيل وفيه أنه يلزم إخراج إذا عن الظرفية لأنه مفعول به
 لفاجأت اللهم لأن يقال ففاجأت تنزل عن الزام والظرف غير مضاف
 إلى المحل كقول الوجه الآخر والعامل فيه فاجأت لم يلزم إخراج إذا عن الظرفية بخلاف
 أن يقع متناها ففاجأت وجود السبيل فإن الخروج به قال في الزم بقوله من مت الشئ فانه
 أي قبل ولا رمتك قوله في تركيبه أظهر بحسب اللفظان يقال أي في خبر و
 لا يلزم خلوهما عن العاقل بحسب الظاهر لأن ضمير في موضع وضوء وغيره يرجع إلى
 الخبر وإنما قلنا بحسب الظاهر لأن من ينساق من الخبر إلى كونه واقعاً والتركيب في غير

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

منه لا يكون له خبر وهو واجب الحذف لا نأقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس إلا الظرف والتقدير ليس إلا راعية امر لفظي فليس هو من باب حذف الخبر والتزام غيره مسددة قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه ولودل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بالاجوب قوله ولولا الشعر الخ لا ذكره أو نحو أو مندى غودن قوله هذا على هذا ذهب البصريين فان لولا عند كلمة غير مركبة من كلمتين كأي شيء أو شيء ذهبا لكائي لان لولا لو كانت مركبة من لولا متناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا انعمت كسا هو شأن الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرارها لان لفظها لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم لا ذكره في الاغلب قوله وقيل المراد لولا هي الراجعة لاختصاصها بالاسماء كسا والحوال ولا يخفى ضعفه قوله ينسوي الفاعل او المفعول قال السمع الرضى يدل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول والفاعل والمفعول نحو تصار بنا قوله بعدة حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية ولا يسمي بجمعها الواء على الآخر قوله واكثر من السوية ملغاة السوية ليست قال قدس سره في الحاشية لت السوية لت اياه فصاحه قوله واخطب ما يكون الامير قائما او اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان الشايع تقدير الزمان مع النصرة لما قالوا امن ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه

الضمير قوله وذلك في اربعة ابواب لا يقال هنا ان قسم آخر وهو اذا كانت الخبر ظلوا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لا نأقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس إلا الظرف والتقدير ليس إلا راعية امر لفظي فليس هو من باب حذف الخبر والتزام غيره مسددة قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه ولودل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بالاجوب قوله ولولا الشعر الخ لا ذكره أو نحو أو مندى غودن قوله هذا على هذا ذهب البصريين فان لولا عند كلمة غير مركبة من كلمتين كأي شيء أو شيء ذهبا لكائي لان لولا لو كانت مركبة من لولا متناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا انعمت كسا هو شأن الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرارها لان لفظها لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم لا ذكره في الاغلب قوله وقيل المراد لولا هي الراجعة لاختصاصها بالاسماء كسا والحوال ولا يخفى ضعفه قوله ينسوي الفاعل او المفعول قال السمع الرضى يدل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول والفاعل والمفعول نحو تصار بنا قوله بعدة حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية ولا يسمي بجمعها الواء على الآخر قوله واكثر من السوية ملغاة السوية ليست قال قدس سره في الحاشية لت السوية لت اياه فصاحه قوله واخطب ما يكون الامير قائما او اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان الشايع تقدير الزمان مع النصرة لما قالوا امن ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه

منه لا يكون له خبر وهو واجب الحذف لا نأقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس إلا الظرف والتقدير ليس إلا راعية امر لفظي فليس هو من باب حذف الخبر والتزام غيره مسددة قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه ولودل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بالاجوب قوله ولولا الشعر الخ لا ذكره أو نحو أو مندى غودن قوله هذا على هذا ذهب البصريين فان لولا عند كلمة غير مركبة من كلمتين كأي شيء أو شيء ذهبا لكائي لان لولا لو كانت مركبة من لولا متناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا انعمت كسا هو شأن الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرارها لان لفظها لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم لا ذكره في الاغلب قوله وقيل المراد لولا هي الراجعة لاختصاصها بالاسماء كسا والحوال ولا يخفى ضعفه قوله ينسوي الفاعل او المفعول قال السمع الرضى يدل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول والفاعل والمفعول نحو تصار بنا قوله بعدة حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية ولا يسمي بجمعها الواء على الآخر قوله واكثر من السوية ملغاة السوية ليست قال قدس سره في الحاشية لت السوية لت اياه فصاحه قوله واخطب ما يكون الامير قائما او اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان الشايع تقدير الزمان مع النصرة لما قالوا امن ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه

منه لا يكون له خبر وهو واجب الحذف لا نأقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس إلا الظرف والتقدير ليس إلا راعية امر لفظي فليس هو من باب حذف الخبر والتزام غيره مسددة قوله فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه ولودل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بالاجوب قوله ولولا الشعر الخ لا ذكره أو نحو أو مندى غودن قوله هذا على هذا ذهب البصريين فان لولا عند كلمة غير مركبة من كلمتين كأي شيء أو شيء ذهبا لكائي لان لولا لو كانت مركبة من لولا متناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا انعمت كسا هو شأن الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرارها لان لفظها لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم لا ذكره في الاغلب قوله وقيل المراد لولا هي الراجعة لاختصاصها بالاسماء كسا والحوال ولا يخفى ضعفه قوله ينسوي الفاعل او المفعول قال السمع الرضى يدل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول والفاعل والمفعول نحو تصار بنا قوله بعدة حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية ولا يسمي بجمعها الواء على الآخر قوله واكثر من السوية ملغاة السوية ليست قال قدس سره في الحاشية لت السوية لت اياه فصاحه قوله واخطب ما يكون الامير قائما او اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان الشايع تقدير الزمان مع النصرة لما قالوا امن ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه

[illegible]

میر کرنا قفس ہے مگر الخیر و منفعت خیر و مصلحت لایمن استقامت اور انہوں نے وسیع ظرفیت اور قبولیت

ان الله قد جعل في كل شيء
 حكما لا يعلمه الا الله العليم
 الغني عن العالمين
 ان الله قد جعل في كل شيء
 حكما لا يعلمه الا الله العليم
 الغني عن العالمين
 ان الله قد جعل في كل شيء
 حكما لا يعلمه الا الله العليم
 الغني عن العالمين

[illegible][illegible]

[The page contains dense handwritten Persian script in Nasta'liq style. A rectangular box highlights a specific section of text at the top left.]

وضيعة قال قد مر في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض الخلى
والمنازع به ان اداة عن هي بمعنى انما اعني الصنعة انهي الصنعة كذا ويشه كذا
ان قلت لا يجوز وجه الضمير في ضيعة الى كل الظن فساد المعنوية الى اجل انه ليس
قلنا المقسم واضح فان المعنى ان كل رجل هم ضيعة ذلك الرجل قبل في توجهه التقدير
كل رجل مقرون فهو وضيعته على ان يكون ضيعة معطوفة على ضمير الخبر
فيجوز سرها مسند الخبر وفيه انه يلزم ثلاثة اقسام حذف المؤكدة بجواز الرفع والنصب
في ضيعة كما في جئت انا وريد وعدم كذا في اسرى القائل المذكورة لان
ضيعة ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يحذف اما عن الاول فبان حذف
المؤكد مع المؤكدة جازوا عن الثاني فبان المفعول صيغة لا بد له من فعل غير المذكور
عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد المعطوف على المبتدأ نظر الى الصيغة قوله
اي كل رجل مقرون مع ضيعة كما نقول زيد قائم وعمر واما لم يقل كل
رجل وضيعة مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر اذا كان متنى فيجوز ان يكون المعطوف
وليس ليدل المعطوف لفظ ليسر مسند الخبر ولا يجوز ان يتجمل المعطوف سادس
الخبر لانه منتهى المبتدأ قبل هذا الخبر حيث ان حيثية كونه خبرا عن زيد حيثية
كونه خبرا عن ضيعة فهو من حيث انه خبر عن زيد جان ان يقم ضيعة ساد
مسند وكفى في البداية حيثية واحدة قوله ولا يهاكل مبتدأ يكون مقبها ومتعينا
القسم فان ضيعة له يدل على تعيين الخبر فتشعر امانة الله لا فضل كذا لا يجب خلاف خبره

الان قوله لا يجب حذف خبره لان من كان في المثال المذكور وان يذكر يقال على انما اسد وعلى عبد الله وعلى
الان قوله لا يجب حذف خبره لان من كان في المثال المذكور وان يذكر يقال على انما اسد وعلى عبد الله وعلى
الان قوله لا يجب حذف خبره لان من كان في المثال المذكور وان يذكر يقال على انما اسد وعلى عبد الله وعلى

الان قوله لا يجب حذف خبره لان من كان في المثال المذكور وان يذكر يقال على انما اسد وعلى عبد الله وعلى
الان قوله لا يجب حذف خبره لان من كان في المثال المذكور وان يذكر يقال على انما اسد وعلى عبد الله وعلى
الان قوله لا يجب حذف خبره لان من كان في المثال المذكور وان يذكر يقال على انما اسد وعلى عبد الله وعلى

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مقاتل مع البطل والقاتل

قول غولمرك لا نعل كذا قد يستعمل المراد في شتم السؤال غولمرك لا نعلن فحق الذي من

فقوله هو السند لبدء الكلام في بحثه ان يكون السند خيرا وقوله هو صيغة الفصل

فإنكم قبل مني لانه في بعض اجزاء الميتة انه يقصل ما هو مشعر بكونه بابا على جزء قوله اي

شهداء المستعبر الاخوات الاشهاد والنظار لما ينظر امر القارب والتمائل الجليز

قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له

قوله يا ايها الذين آمنوا انفقوا من ثورتكم

[illegible]

هذه النصوص زائدة لفظاً لم يصدق التعريف على كل من أفراد المعرفة ان قلت المعرفة

ن کا مجموع اعتباراتک المحروون فلاخفاء فی عدم صدقه علیہا لانہا نیست بعد از حق

حدیثاً و ان کان کلام من خبرین و اخواتها فالاصدق علی جمیع النبا و اخواتها انما بعد رسول

حَدِّثْنَا عَنْ حَقِيقَةِ خَيْرِ هَذَا الْبَابِ وَذَلِكَ أَمَا بِتَقْدِيرِ الْمَضَافِ أَوْ

جواب بفتية السئال الثالث ١٧
 خبر ان ولدوها وبعوها فها ان وانما انها عراة. هذا المعنى وانما

عَا كَلَامًا عَاقِبَةً لَمْ يَخُصْ بِهِ نَبِيًّا وَلَا رَسُولًا وَهُوَ أَحَدُ الْأَنْبَاءِ وَالرُّسُلِ

الحمل كبر من حمل يوم يبعثون العريقات كل واحد واحد من القاد معام استمر

بن الحسن بن النعمان بن الحارث بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

فَقَطَّاهُ وَصَفَى لَهُمُ التَّظَايُفَ الْعَمَلِيَّ وَأَمَّا مَعْنَى فَلَا تُحِبُّوا مَعَانِيهَا أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّهَا

اِنَّ اَكْبَرَ اَحْکَمٍ مُّتَلَا بِسَبَبِ اِلِ لِحَاکُم بِهٖ وَعَلٰہِ عَلٰی کُلِّ فَعْدٍ

لا يفتقر التعريف قوله **بماثل** يقوم **و** **بماثل** المبتدأ الذي بعده ان المكشوفة

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجل أن يهدينا إلى صراط مستقيم

[illegible]

...التي كانت ...

مجلسه اول

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation from the previous page, located at the top of the document.

Main body of handwritten text, organized into several columns. The script is dense and characteristic of historical Arabic or Persian manuscripts.

Handwritten text at the bottom of the page, possibly a concluding section or a separate entry.

علمت يتعلمها ويصنع اجزا حكمها عليها اذ انقول الضمير اجماع التشبيه الموجه ليدل بقوله
 قليل او على خلاف القياس قوله علم على ما قالوا وهو الضمير قوله منصرفا في الدرس في الحاشية
 الصدفة الاعراض البراح الزوال الضمير في غير انما الضمير اي من اعراض غير البراح
 فالزوال عنها اعراض عنها قوله لا يبرح القائل ان يقول ان لا ينفك احد لا يجوز ان
 يبرح مبتدأ لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة لاسم لا الى تخصيص
 فانه كاسم ليس له ان يحرز ان يتخصص بتقدير الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدر
 او بالعموم شيئا واحد خديمتك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضى النكرة
 في سياق غير الوجوب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او اولى او مع الاستفهام او
 التهم في محتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا اذ لم
 ينصب اسم لا اذ انتصب لا وافتتح فانه ضمير في العموم فتقول لا رجل بل رجلان قوله
 ويجوز ان يكون لفظ الجند في الشرح الرضى الظاهر لا لعل على اليك شاذ ولا قياسا لم يوجد في كلامه
 خبر منصوب بالوجه فانه وان يفكر لا يبرح لفظ الجند ويجوز في بعض الارتفاع مع التكرار لكنه يشبه
 والتكرار انما يجمع الفصل بينهما ويجمع بينهما ومع المعرفة قوله والمراد بعلم المفعول عارضة كقولهم
 مفعول اي تحسنت انما عارضة لا لربط لفظ المعرفة بسملة في مرتبة بسملة قوله او حكما كما
 والتشبيه بالمفعول ان التشبيه بغيره من عارضة **قوله** لصيغة اطلاق صيغة المفعول على اي
 لصيغة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي على كماله لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة القائل ان يقول
 ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور انما انصغى ان الفعل اوله في ويجوز على
 ان الفعل ليس به الفاعل والمفعول ضرورة ان المعنى انما هو انصغى به الفاعل على الآلة الصادرة منه

قوله لا يبرح القائل ان يقول ان لا ينفك احد لا يجوز ان يبرح مبتدأ لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة لاسم لا الى تخصيص فانه كاسم ليس له ان يحرز ان يتخصص بتقدير الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدر او بالعموم شيئا واحد خديمتك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضى النكرة في سياق غير الوجوب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او اولى او مع الاستفهام او التهم في محتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا اذ لم ينصب اسم لا اذ انتصب لا وافتتح فانه ضمير في العموم فتقول لا رجل بل رجلان قوله ويجوز ان يكون لفظ الجند في الشرح الرضى الظاهر لا لعل على اليك شاذ ولا قياسا لم يوجد في كلامه خبر منصوب بالوجه فانه وان يفكر لا يبرح لفظ الجند ويجوز في بعض الارتفاع مع التكرار لكنه يشبه والتكرار انما يجمع الفصل بينهما ويجمع بينهما ومع المعرفة قوله والمراد بعلم المفعول عارضة كقولهم مفعول اي تحسنت انما عارضة لا لربط لفظ المعرفة بسملة في مرتبة بسملة قوله او حكما كما والتشبيه بالمفعول ان التشبيه بغيره من عارضة قوله لصيغة اطلاق صيغة المفعول على اي لصيغة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي على كماله لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة القائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور انما انصغى ان الفعل اوله في ويجوز على ان الفعل ليس به الفاعل والمفعول ضرورة ان المعنى انما هو انصغى به الفاعل على الآلة الصادرة منه

قوله لا يبرح القائل ان يقول ان لا ينفك احد لا يجوز ان يبرح مبتدأ لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة لاسم لا الى تخصيص فانه كاسم ليس له ان يحرز ان يتخصص بتقدير الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدر او بالعموم شيئا واحد خديمتك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضى النكرة في سياق غير الوجوب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او اولى او مع الاستفهام او التهم في محتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا اذ لم ينصب اسم لا اذ انتصب لا وافتتح فانه ضمير في العموم فتقول لا رجل بل رجلان قوله ويجوز ان يكون لفظ الجند في الشرح الرضى الظاهر لا لعل على اليك شاذ ولا قياسا لم يوجد في كلامه خبر منصوب بالوجه فانه وان يفكر لا يبرح لفظ الجند ويجوز في بعض الارتفاع مع التكرار لكنه يشبه والتكرار انما يجمع الفصل بينهما ويجمع بينهما ومع المعرفة قوله والمراد بعلم المفعول عارضة كقولهم مفعول اي تحسنت انما عارضة لا لربط لفظ المعرفة بسملة في مرتبة بسملة قوله او حكما كما والتشبيه بالمفعول ان التشبيه بغيره من عارضة قوله لصيغة اطلاق صيغة المفعول على اي لصيغة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي على كماله لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة القائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور انما انصغى ان الفعل اوله في ويجوز على ان الفعل ليس به الفاعل والمفعول ضرورة ان المعنى انما هو انصغى به الفاعل على الآلة الصادرة منه

[illegible]

۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹

[illegible]

قوله يا محمد بن عبد الله يا محمد بن عبد الله يا محمد بن عبد الله

12

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Arabic, filling the page. The text is dense and appears to be a continuous narrative or a list of items. The script is highly stylized and characteristic of the period.

[illegible]

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

او غير مفهوم من الصيغة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر كثيرة نحو ثلاث
حركات وعقولا ثمة فاحذر نحو ما بين جملته وبلدته نحو رايته الفاعل الفرضية
ونك ان تقول انه صفة مصدر محذوف اي رايته رؤية الفاعل قوله لانه قال انك
قل ولا تظهر في العبارة ان يقوله دال على الماهية الغير القائمة للبعده في نفسها
بما حذرت هذا شخصيا كان او نوعيا فانه قائل بل ذلك لو كان اجاز تشبيهه بنوعه و
جميعه لا رادة الفرد منهما قوله او العدد لا يكفي في قصد تعدد المصدر على ان
من صرح تحلل ما يقابل له ولو قام زيد اثم اوما لم يجلس في تلك الاوقات كان ذلك قايما
ولحد قال وقد يكون قد هبنا للتقليل لانه وان كان كثيرا في نفسه قليلا لاصرا
الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير محذوف في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك اقال
غير لفظه وشكر كان ابلغ واكد مما كان بلفظه قوله اي مغاير القطع به وهو
اما مصدره او غير مصدره وذلك مما مشكك ومنها الضمير الى اجرام من مضمون عامله او
غير عامله نحو قوله اي المدرس اعني الضرب الذي ضربته ومنها اسم كاستار
المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضرب فيضربته ذلك قال مثل
تعدت جلوسا وقد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للبقاء والجلوس
للتأخر قوله نحو ابنته انتة بانها فانه مصدر يثبت فتجعل منصوبا وان ثبت
اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعلها ذوات ثبت وانه مقارن له والوجه جعل
بمعنى الانبات وفيه تأمل وقيل انه بمعنى التثبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه
ليس من هذا الباب لانه معبر به ان قول وسيبويه يقدر له عاملا في ذلك الكامل
حد النقد والاعتقاد لا يجوز مثل قولهم لا يضرونه شيئا اي ضرا اقله لا اقل
نقولك لمن دله خير مقدم وشكر يكون خير اودعاء وكذا اذا قيل لمن
بعضي الى السفر فيكون دعاء قوله حكم ما اضيق اليه لما ذكرنا من انه بعض ما

[illegible]

في قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره
 في قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره
 في قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره
 في قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره

شرط آخر هو ان يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر له
 في قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره
 حركة المحركات بخلاف اشتراط كونها جازية ايضاً في قوله لا يجره
 اسماء انما اشتراط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باسمها على الاسم تدل
 على نفس الفعل واسمها عارضا تدل على كذا الفعل منه اعني الفاعل قال
 سيويه هذا لا يجره عند التقدير وحده الشيم الرضوان قيل لم يجره لانه
 المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب ان المصدر عند مراد يعلى الا اذا صرح بقدره
 بان وفعل منه وشيم ذلك في مررت به فاذا الصوت كانه قطع بوقوع الصوت
 وان الصوت ليس قطعاً بوقوعه قوله واحترز به عن محو مررت بالبدل فاذا
 به صوت صوت حار قال الشيم الرضوان في مثله الاتباع بان يكون صوتاً
 او بدلاً وضعف نصبه لان الجملة المقدره ليست اذن كالفعل نحو هوام لا يجره
 للفعل منه وقد اجاز والنصب فيه على الحال او المصدر كذا لا يجره حذف
 العاقل قال فاذا له صوت صوت حار جاز انصابه على كماله على احد الوجهين
 الوصف كمن ذكره وهذا الحال الصغير المستكن في له واجاز غير سيويه
 رفعه على البدل او عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف او على مثل
 صوت سموا كما ذهب اليه التحليل وتغيير التعريف بان يقال صوت الحمار كذا مثلاً
 لا يعرف بالاضافة ويرد عليه سيويه بانه لو كان هذا البيان هذا نصير الطويل
 اي مثل الطويل وما على له جازاً وهو ان المشقوب منكروا اذا عرفت كانه لا يجره
 سائر كانه في مرصاته او يعني ان صوت الجاء مصدر بمعنى الصوت يعني ما ذكره
 فارحاجة القول انه اسم بمعنى وانه استعمال المصدر كالعطلة بمعنى العطاء وان
 عاماً يصحون الصوت قال وصرفه ما ذكره في قوله هو اسم استعمال المصدر

في قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره
 في قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره
 في قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره
 في قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره

في قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره
 في قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره
 في قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره
 في قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره نحو قوله لا يجره

قال ما وقع مضمون جملة حال او خبر لوقم على ان يعنى كان وهذا الظاهر معنى قال لا يحتمل لها
 غيره اى كالاتصال بالجملة من المصادر بشرط ان يحتمل مصدر يعنى وغيره مفعول قال نحو
 له على لفتا در هر له خبر وعلى صلة به او على العكس في كل وجه لفظي او معنوي
 ومن هذا التقدير قول الجليل الله اكبر دعوة الحق اى دعاء الى الحق لانه دعاء
 الى الصلوة ومنه ايضا ان زيد القاتر قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل
 في الكلام السابق بسبب ان واللام في اى اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضائي في
 المتقدمة في هذا التفسير وما يقال عاملة لتأديتها معنى الفعل قال ريسى هذه
 التسمية من المتأخرين قوله لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في ضرب
 ضربا بنفسه الا ان المؤكد هنا مضمون المفرد اعنى الفعل في مسئلتنا تؤكد مضمون
 الجملة الاسمية قال ما وقع مضمون جملة لها محتمل لغيره احترق به عما اذا وقع مضمون
 مفرد له محتمل لغيره نحو القهر قهرى في جسم القهر قهرى فان الرجوع يحتمل القهر
 وغيره وهو مضمون مفرد قوله من حق يعنى اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر
 بمعنى تحققه وكان منه على تقديره بالخصوص اثبات كونه على تقديره دفع كونه على شك
 فانه من محتملات الجملة فان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون نصفا
 مصدر محذوف اى قوله لا حتم لما قاله الشيخ الرضائي من ان جسيم الامثلة المؤثرة
 للمؤكد لغيره اما صريح القول وما في معنى القول قال الله تعمد ذلك عيسى ابن مريم قوله
 الحق وشكوا فعلمته البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه
 تردد بحيث احرم به ثم يرد في الخبر به مرة اخرى فيكون قطعتا او اكثر بل هو قطعة
 واحدة لا يفتى فيها النظر كما قولهم فعله البتة اى جازمت بالفتل قطعت به قطعة واحدة
 بمعنى القول المقطوع به وكان الامر في الاصل للعهد اى القطعة المعلومة
 التي مزدهر بانقول التقدير لا يخلو ومن اجل هذا المصطلح ان محتمل الجملة المتقدمة مفعولها

الماضي في قوله ما وقع مضمون جملة حال او خبر لوقم على ان يعنى كان وهذا الظاهر معنى قال لا يحتمل لها

الماضي في قوله ما وقع مضمون جملة حال او خبر لوقم على ان يعنى كان وهذا الظاهر معنى قال لا يحتمل لها
 غيره اى كالاتصال بالجملة من المصادر بشرط ان يحتمل مصدر يعنى وغيره مفعول قال نحو
 له على لفتا در هر له خبر وعلى صلة به او على العكس في كل وجه لفظي او معنوي
 ومن هذا التقدير قول الجليل الله اكبر دعوة الحق اى دعاء الى الحق لانه دعاء
 الى الصلوة ومنه ايضا ان زيد القاتر قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل
 في الكلام السابق بسبب ان واللام في اى اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضائي في
 المتقدمة في هذا التفسير وما يقال عاملة لتأديتها معنى الفعل قال ريسى هذه
 التسمية من المتأخرين قوله لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في ضرب
 ضربا بنفسه الا ان المؤكد هنا مضمون المفرد اعنى الفعل في مسئلتنا تؤكد مضمون
 الجملة الاسمية قال ما وقع مضمون جملة لها محتمل لغيره احترق به عما اذا وقع مضمون
 مفرد له محتمل لغيره نحو القهر قهرى في جسم القهر قهرى فان الرجوع يحتمل القهر
 وغيره وهو مضمون مفرد قوله من حق يعنى اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر
 بمعنى تحققه وكان منه على تقديره بالخصوص اثبات كونه على تقديره دفع كونه على شك
 فانه من محتملات الجملة فان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون نصفا
 مصدر محذوف اى قوله لا حتم لما قاله الشيخ الرضائي من ان جسيم الامثلة المؤثرة
 للمؤكد لغيره اما صريح القول وما في معنى القول قال الله تعمد ذلك عيسى ابن مريم قوله
 الحق وشكوا فعلمته البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه
 تردد بحيث احرم به ثم يرد في الخبر به مرة اخرى فيكون قطعتا او اكثر بل هو قطعة
 واحدة لا يفتى فيها النظر كما قولهم فعله البتة اى جازمت بالفتل قطعت به قطعة واحدة
 بمعنى القول المقطوع به وكان الامر في الاصل للعهد اى القطعة المعلومة
 التي مزدهر بانقول التقدير لا يخلو ومن اجل هذا المصطلح ان محتمل الجملة المتقدمة مفعولها

الماضي في قوله ما وقع مضمون جملة حال او خبر لوقم على ان يعنى كان وهذا الظاهر معنى قال لا يحتمل لها
 غيره اى كالاتصال بالجملة من المصادر بشرط ان يحتمل مصدر يعنى وغيره مفعول قال نحو
 له على لفتا در هر له خبر وعلى صلة به او على العكس في كل وجه لفظي او معنوي
 ومن هذا التقدير قول الجليل الله اكبر دعوة الحق اى دعاء الى الحق لانه دعاء
 الى الصلوة ومنه ايضا ان زيد القاتر قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل
 في الكلام السابق بسبب ان واللام في اى اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضائي في
 المتقدمة في هذا التفسير وما يقال عاملة لتأديتها معنى الفعل قال ريسى هذه
 التسمية من المتأخرين قوله لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في ضرب
 ضربا بنفسه الا ان المؤكد هنا مضمون المفرد اعنى الفعل في مسئلتنا تؤكد مضمون
 الجملة الاسمية قال ما وقع مضمون جملة لها محتمل لغيره احترق به عما اذا وقع مضمون
 مفرد له محتمل لغيره نحو القهر قهرى في جسم القهر قهرى فان الرجوع يحتمل القهر
 وغيره وهو مضمون مفرد قوله من حق يعنى اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر
 بمعنى تحققه وكان منه على تقديره بالخصوص اثبات كونه على تقديره دفع كونه على شك
 فانه من محتملات الجملة فان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون نصفا
 مصدر محذوف اى قوله لا حتم لما قاله الشيخ الرضائي من ان جسيم الامثلة المؤثرة
 للمؤكد لغيره اما صريح القول وما في معنى القول قال الله تعمد ذلك عيسى ابن مريم قوله
 الحق وشكوا فعلمته البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه
 تردد بحيث احرم به ثم يرد في الخبر به مرة اخرى فيكون قطعتا او اكثر بل هو قطعة
 واحدة لا يفتى فيها النظر كما قولهم فعله البتة اى جازمت بالفتل قطعت به قطعة واحدة
 بمعنى القول المقطوع به وكان الامر في الاصل للعهد اى القطعة المعلومة
 التي مزدهر بانقول التقدير لا يخلو ومن اجل هذا المصطلح ان محتمل الجملة المتقدمة مفعولها

«...ویندوز و سیستم عامل های دیگر»

لقلت ومن المصلح مفعول مطلقا انقلبت ياء تلويح فالقول للناسيب لا يول

الجملة المتقدمة لأن الحكم إذا تم خرجاً فهو مقبول قال الرسي هذا لا يشهد بالمتأخرين

قوله يَحْيَى الذي ذهب المصنفون في نفقات حسن التقابل لأن الأدلة في تأكيد النفس منه

لَا تَرُحِلْ إِلَى الْبَحْرِ لَأَنْ يَصْرَفَ عَنِ الطَّرِيقِ وَيَجْعَلَ الرِّجْلُ كَمَا قَالَ تَدْرُسُ وَيَعْلَمُ هَذَا الْبَيْتُ

قوله أصله الذي البى من التلبية لأنها مأخوذة من تلبية قول فجزى الفعل كل ذلك

ليفرغ الجيب بسرعة من التلوية فيفرغ لئلا يتعثر المأمور به حتى يتأهب قوله ويخبط

اصله با و هو مفرد اضعاف الى المضمرة قلبت الفاء ككاري وليس شيء لثباتها

مضاف الى المظهر **قال** المفعول به **قال** الحاص **انما** اسمي به لانه **أوقع** الفعل به او تعلقه **والله**

ان تقول يضاهيه انك الفعل به او الصيغة وقيل لانه سلب لوجود الفعل في الحال

اسماء جود الحال قوله لمزيد كذا اي لاسم ولد وان تقول لاحاجة اليه كنتم محزون

صفات المدلولات المطابقة لمادة ١٠١ من قانون المرافعات المدنية

اسماء الاستمرام مثلا (ف) تكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها مضمنا

والتواضع المطابقة بل من صفات ولواتنا التسمية قوله المراد بوقوع فعل

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمَ يَافَثَ ۚ

والله اعلم بالصواب

لا ارجو ان اتمتع بغيره الا بعد ان اتمتع به

١٠٠

الفاعل عليه

تعلقه به تلياً أو ابتداءً والمراد تعلقه به أو لا يخرج من الحال والتبعية والاشتراك

قال المصميراد بوضع فعل الفاعل عليه تعلقه به بحيث لا يعقل إلا به ولا يخفى

أن خبره الثلاثة ظاهر كمال ينقض الخبرين في اشتراك زيد وعمر
أما نقل عنهم الخبرين من الثلاثة وإن كان قد تقدم في المتن

لأن نسبة الاشتراك إليهما السناد ولا سناد لا يسمى تعلقاً ولو سلم المراد التعلق

بغير الفاعل وعمر فاعل حقيقة وإن لم يسم فاعلاً لفظاً وأما قولك ضارب زيد

عمرًا فليس عمر في إقصاء جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته أعني تعلقه بالفعل

من حيث الوقوع **قوله** ولا يقولون في مرتب بزيد لا يسمي خبراً به لا مفعولاً

لأننا نقول لا نسلم أنه مفعول به مطلقاً أصلاً لهم بل هو مفعول به بواسطة

حرف البحر وكلامنا في المطلق وقد صرح به بل لك الشرح **قوله** فإن المفعول

المطلق عين فعله في المثال **قوله** فخرهم به مثل زيد فخرهم بزيد لا يخفى وجهه

بل لك القيد الذي في محبة اخراجها **قوله** فلا يراد فعل الموبد نظر إلى أنه مفعول به لكنه خبر

قال لا يتقدم المفعول على كسائر المفاعيل سوى المفعول معه مراعاة أصل الواو فإنها

في الأصل لا تعطى موضعاً شاملاً **قوله** وأما وجوب كونه أقصم وكذا فيما إذا كان

الأخر الألق لا يسمي مفعولاً وكيف ولو لم يكن مفعولاً لسمي فاعلاً وتعلقاً بالمفاعيل ليس

بأنه لا يسمي مفعولاً وكيف ولو لم يكن مفعولاً لسمي فاعلاً وتعلقاً بالمفاعيل ليس

بأنه لا يسمي مفعولاً وكيف ولو لم يكن مفعولاً لسمي فاعلاً وتعلقاً بالمفاعيل ليس

بأنه لا يسمي مفعولاً وكيف ولو لم يكن مفعولاً لسمي فاعلاً وتعلقاً بالمفاعيل ليس

بأنه لا يسمي مفعولاً وكيف ولو لم يكن مفعولاً لسمي فاعلاً وتعلقاً بالمفاعيل ليس

بأنه لا يسمي مفعولاً وكيف ولو لم يكن مفعولاً لسمي فاعلاً وتعلقاً بالمفاعيل ليس

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

في التشبيه ^{عليه} فيقولون ان النحل والحيوان ما غلط من الارض ^{عليه} قول به وجهه او قلبه
فيه انه يتحرك نحو ما الله قيل نذر انه شر جبار التشبيه ثم بين ان الصلوح النداء ولا يخفى
ان القول بانّه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاول
ان يقم المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسؤل الاجابة **قول** مثل يا سماء الخ
ان نقول ان نداء هؤلاء من باب التحويل تشبيهاً من له صلوح النداء **قول** فانه
من له صلاحية النداء لسرعة امتثال الامر **قول** فان الندوب ايضا كما قال الفضل
هو الجرح والى ويؤيد قوله في المراثي لا تتعداى لانه لا كانهم من ضمنهم بالميت
نصوه سيما ذكر هو اموته فقالوا لا تتعداى لا بعدت ولا هلك **قول** فالا دواخل
مع ان فيه ضم نشر **قال** صواب ادخلوا نشائي لان الجملة الندائية انشائية فالاول
تقدير يدعون او ناديت لان الاغلب في الاعمال الانشائية يحويها لفظ الماضي
قول لو استترده عن شمول قبل زيد لم يقل عن شمول اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم
لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوب الاقبال بل محذور اطلب اقباله **قول** اولنا
بان يكون حاله من ضمير اقباله **قول** وناسبه الفعل المقدر وهو ضمير نصب المصدر
انما نحو يا زيد عاء حقاً والكمال ايضا من المبرد نحو ازيد قائماً اذا نادته في حال القيام
قول وعند المبرد مجوف النداء لسد مسد الفعل فيه ان القول بانه ساد مسد
الفعل ليس مدعى بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه بغير ان الظاهر ان يندب به
هذا الجاز **قول** وقال ابو علي النداء بان العبرة من احوال الناس من هم الفعل لا يكون
ان من حروفه وان غير المتكلم به من تزيينهم من قولهم يا سماء يا سماء من فعل التوبيخ
النداء بكونه حجة واجبة **قول** بان ادوات النداء لا تستعملها الجوز فيها مالا
يكون في غير هذا كما ترى في الذي خبر عن الثاني بانّه قد يستعمل نحو افت
تخبرني عن ذلك بانّه قد يعرض للمعنى كما لا يستعمل به

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١

[illegible]

Handwritten manuscript page from the 'Mushaf al-Furqan' (Quran). The text is written in Arabic script, likely Thuluth or similar calligraphic style. It features dense, flowing lines of text across the page.

كلا ما لا يشك فيه والتربية قال سمرقاني في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا انكم كنتم اعداء ما كان
الغيا لافاقا ثم تفتقر الحكمة والعدل للوصف بان يضاف الى ملوك ان ذكره في ابد
يتميزه الاستثناء قول القائل يا اعتبارا لخل فان محلها اثنان مفرد معرفة و
استغاث بخلاف محل الصيغة المثلثة اول قلته يا محسن التحقيق والاستعمال و
ان محال غير المتصور يا محسنه لا غير المعرفة واستغاث باللام الموحدة المستغاث لانها

一

يا مظهر عليا واليس عليك يا مظهر اسلام قوله التي ترفع بها المناوي في غير صوة القند
يعني الذين قبل رضى هذه المرأة هذا الشاهد بقوله الفاعل مستند عطف

المعنى إذا قال الفعل مسند إلى ضمير المتكلم أو الفعل مسند إلى الجار والمجرور قوله (أجاء)

الضمير الاسمي له ليدل على لوقه الخ لا ان الهمزة مسوقة لبيان المناد لكنه خال عن الكلام
الذي ان جمع الضمير المنادى قول اي لا يكون مضانا ولا تعب مضانا يعني ان المناد

১৯৭২-৭৩ অর্থবছর

[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style.]

[illegible]

التعتيم بطرف ونحو قوله يا حليم ألا تعجب أن قوله كذا الخلة من ذات عرق وتماثل شرط
 ذلك المذكور أن التعتيم مفرد مجرد أو جماع مفرد معرفة مع جعل التعتيم المفرد وصفاً
 له نحو لم ير رجل الطريف مخلفاً والذات كسامة أو ظرفاً فلذلك يجوز أن يعمل المنادى مفرداً
 معرفة وبالجاء أو الظرف وصفاً له لأن الجاء والظرف لا يحددان صفة للمعرفة
 يجعلها خاصة بالذاتي بقوت الاحتصاص الذي هو المطلوب في النداء ألا ترى إلى ما يخرج
 للنداء في السعة وحذف صيغة النداء كما في ضم شرطه إلى جعل المنعوت بالجماع
 والظرف عند قصد التعريف مصداقاً للمضاف كقولهم لا تجعلوه في باب لا مضارعاً
 لتمامه فلا يقال لا ظرفي في الدار بل يقال لا ظرفي فيها ولا يجوز أن يجعل جمادى لا ظرفي
 على تقدير النداء **قوله** معرفة قبل النداء لا يقال بل من اجتمع التعريفين وهو ممتنع لا
 نقول الممتنع اجتمع التي للتعريف لا يقال بل من ذلك الاحتكاك في المنادى المضاف إلى
 المعرفة كما نقول صورة الأضائة ليست نصفاً للتعريف مع أن محل الاحتكاك مختلفان
قوله لوقوعه موقع الكناية الاسمية أعلم أن الاسم للظاهرة لا للاختصاص فيه إذ هو كلياً
 غير أنه لا يسمي بالاختصاص واسطة دون النداء لاجرى مجرى المضمر الذي وضع للنداء
 وصار في حكمه وانما عدلوا عن الأصل إلى الظاهر للاقتناع على أنهم كل واحد من الحاصل
 له هو المطلوب والمرد **قوله** وكونه معشياً الفراهق تعريفاً أما اعتبارها استقوى جهة
 الاتحاد ولا يلزم أن يكون المضاف في حكمه والتركبة الغير المعينة **قوله** إنما قلنا ذلك
 نحن قلنا تشابه الشئ للشيء لا يلزم أن يكون متشابهاً لذلك الشيء لجوان
 الاختلاف في وجود الشيء قلنا التشابه ههنا بمعنى المناسبة والميل إلى
 للمناسب الشيء مناسب لذلك الشيء قطعاً ولو بالواسطة ولو قيل
 أن التشابهة بمعنى أنها نقول المقصود بذلك التشبيه فيليب جية
 الاتحاد وتقليل مابهة أو امتياز وجعله ككأنه هو اليك أن

الاسمية واذا ثبت انه كانت اسمية حكما وهي مبتدئة بناؤه قال **الزيادة** وايراد وان قيل العلم اذا بني او جمع لم فيه اللام بدلا عن تعريفه الرائل بالتكديف يعبر هذا التلا كان اجيب بان لفظة يافا تامة مقام **اللام** قال ويخفض خص لفظة بال الاستثانة **قوله** وهي لام التخصيص معربة لا دخول المقدر لضعفه بالاضمار **قوله** دلالة على انه مخصوص هذه الدلالة لا بد ان تكون لام تعني به وذلك الامر المعنى به يجوز ان يكون اضافة او تفعيلا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلاثة **قوله** لتلا ليلبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له متعلقة بها تعالفا به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحويا لكنه من الفرق وهو متعلق بمادل عليه ما قبله من الكلام الى استغثت بالله من الفرق **قوله** لان علة بناءه ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبنى اجيب بان علة بناءه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مزال الشبهة وهو با و خا جاعا لا افرادية ان المبدل ينبي مع بعده وان الاخر ادهمنا في مقابلة الاضافة لان في مقابلة التركيب ولا يجعل ان يجاب عنه بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الثقلية اللام لقربها كما في تنازع الفعلين **قوله** واجيب بان الخ او بان قوله مثل يا عبد الله الخ من تمة القاصدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل **قال** ولا لام قال التحليل لان اللام بدل من الزيادة في اخبر بان لا يقتض ان يكون المعطوف اليه جواب عن الاخر غير المعطوف عليه بل المشاركة في اسهل الجواب **قوله** قال

الاسمية واذا ثبت انه كانت اسمية حكما وهي مبتدئة بناؤه قال **الزيادة** وايراد وان قيل العلم اذا بني او جمع لم فيه اللام بدلا عن تعريفه الرائل بالتكديف يعبر هذا التلا كان اجيب بان لفظة يافا تامة مقام **اللام** قال ويخفض خص لفظة بال الاستثانة **قوله** وهي لام التخصيص معربة لا دخول المقدر لضعفه بالاضمار **قوله** دلالة على انه مخصوص هذه الدلالة لا بد ان تكون لام تعني به وذلك الامر المعنى به يجوز ان يكون اضافة او تفعيلا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلاثة **قوله** لتلا ليلبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له متعلقة بها تعالفا به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحويا لكنه من الفرق وهو متعلق بمادل عليه ما قبله من الكلام الى استغثت بالله من الفرق **قوله** لان علة بناءه ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبنى اجيب بان علة بناءه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مزال الشبهة وهو با و خا جاعا لا افرادية ان المبدل ينبي مع بعده وان الاخر ادهمنا في مقابلة الاضافة لان في مقابلة التركيب ولا يجعل ان يجاب عنه بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الثقلية اللام لقربها كما في تنازع الفعلين **قوله** واجيب بان الخ او بان قوله مثل يا عبد الله الخ من تمة القاصدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل **قال** ولا لام قال التحليل لان اللام بدل من الزيادة في اخبر بان لا يقتض ان يكون المعطوف اليه جواب عن الاخر غير المعطوف عليه بل المشاركة في اسهل الجواب **قوله** قال

قول لان توابع المنادى العرب غير البدل والمعطوف لاني حكيم ^{الله} قوله تابعة للفظه
فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا زيد وعمر ولم يتجملوا على محله النسب كما
في عجمي ضرب زيد وعمر ^{الله} قوله وقيد بالمبنى بكونه على ما يرفع به هذا القيد
مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالكاف قيل وكره لا يتصور الرفع
في توابع العلم الموصوف بآين اذا كان مفتوحا واث ان تقول ان اللام في المبنى
للغير الى ما فهم من قوله وينبى على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد ^{الله} قوله
مشبهها بالمضاف الظاهره لا تحق ^{الله} قوله في المفرد الى هذا التعديل لانه مفرد متعدي
لانه ليس بمضاف لعدم في نواحيه عنه يحتاج الى تحل كما اشير اليه ^{الله} قوله فانها
لما انتفت فيها اذ اعتبر حكم المفرد ليتحقق العلم بالشبه بالمفرد كما تحقق العلم بالشبه
بالاضافة اذا كانتا منادى ^{الله} قوله ويانيد المحسن وجهه ويا هوكاء العشر ورجلا
^{الله} قوله المعنوي ^{الله} قوله التاكيد للفظه وذل لان الثاني غير الاول والفظا
ومعنى كاجز الشرا باشر كما اشر الاول ^{الله} قوله نحو يا زيد نص والتاكيد في جعل ان
ذلك بلا جعل سيلويه اياه عطف بيان نظر لهما في غير الاول ولا يغير الاول اذا وصفت

ان قوله واذا وصفت او عطوف من مقدس في ان اوله تصدق في ١٢

من قولك ان كان منادى العرب غير البدل والمعطوف لاني حكيم قوله تابعة للفظه فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا زيد وعمر ولم يتجملوا على محله النسب كما في عجمي ضرب زيد وعمر قوله وقيد بالمبنى بكونه على ما يرفع به هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالكاف قيل وكره لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بآين اذا كان مفتوحا واث ان تقول ان اللام في المبنى للغير الى ما فهم من قوله وينبى على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله مشبهها بالمضاف الظاهره لا تحق قوله في المفرد الى هذا التعديل لانه مفرد متعدي لانه ليس بمضاف لعدم في نواحيه عنه يحتاج الى تحل كما اشير اليه قوله فانها لما انتفت فيها اذ اعتبر حكم المفرد ليتحقق العلم بالشبه بالمفرد كما تحقق العلم بالشبه بالاضافة اذا كانتا منادى قوله ويانيد المحسن وجهه ويا هوكاء العشر ورجلا قوله المعنوي قوله التاكيد للفظه وذل لان الثاني غير الاول والفظا ومعنى كاجز الشرا باشر كما اشر الاول قوله نحو يا زيد نص والتاكيد في جعل ان ذلك بلا جعل سيلويه اياه عطف بيان نظر لهما في غير الاول ولا يغير الاول اذا وصفت

قوله لا يوصف به قال والصفة قال الاصمعي لا يوصف المندى المصوم
الشبيه بالضم وارتفاع العالم وانصبا به في مثل يا زيدا العالم على الاختصاص
فيه انه لا يلزم من الشبه التماز في جميع الاحكام قال وعطف البيان في الشبه
الارض الى انه بدل تحكي حكما ليدل عنده قال المعطوف يحذف للمتنوع دخول اعليه
ليرقى والمعطوف المعروف باللام معرته انحصار لشعره فانم لاستقلال هو واقدا
دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله تعين الرفع قال ترتفع ولا يتبع الصفة
كان في لا يجز ظريف لان التثنية توجه الى الصفة دون النداء والرافع هو حشر
النداء لشبهها بالرافع في كون اتركل عارضا مطردا ليرتفع اثر هذا الشبه في
المندى لكان البناء قول الظم والمقدر ميثاقا وبها كذا فان ضمته تقديرية
مقرضة كما ذهب اليه الشيخ الرضا لا ظهر ان يقان فهو ضم محلي لان معرطه
مع بالرفع وموقعه لضر كان له نصبا محليا كاضافا للرفع وموقعه كاضافا
قوله والمعطوف المتنوع دخول اعليه يعبر ان اللفظ للهد والجار والمجرور متعلقون
بمتحرك قوله ام تحو الصبك المراد بالاحتياط احكامه لا لونه قوله لان المعطوف
لم ينظر ابو عمر الى جانب اللفظ ونظر لخيال الى جانب المعنى واستقلاله
فجعل مرفوعا تنبيه على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان

قوله لا يوصف به قال والصفة قال الاصمعي لا يوصف المندى المصوم
الشبيه بالضم وارتفاع العالم وانصبا به في مثل يا زيدا العالم على الاختصاص
فيه انه لا يلزم من الشبه التماز في جميع الاحكام قال وعطف البيان في الشبه
الارض الى انه بدل تحكي حكما ليدل عنده قال المعطوف يحذف للمتنوع دخول اعليه
ليرقى والمعطوف المعروف باللام معرته انحصار لشعره فانم لاستقلال هو واقدا
دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله تعين الرفع قال ترتفع ولا يتبع الصفة
كان في لا يجز ظريف لان التثنية توجه الى الصفة دون النداء والرافع هو حشر
النداء لشبهها بالرافع في كون اتركل عارضا مطردا ليرتفع اثر هذا الشبه في
المندى لكان البناء قول الظم والمقدر ميثاقا وبها كذا فان ضمته تقديرية
مقرضة كما ذهب اليه الشيخ الرضا لا ظهر ان يقان فهو ضم محلي لان معرطه
مع بالرفع وموقعه لضر كان له نصبا محليا كاضافا للرفع وموقعه كاضافا
قوله والمعطوف المتنوع دخول اعليه يعبر ان اللفظ للهد والجار والمجرور متعلقون
بمتحرك قوله ام تحو الصبك المراد بالاحتياط احكامه لا لونه قوله لان المعطوف
لم ينظر ابو عمر الى جانب اللفظ ونظر لخيال الى جانب المعنى واستقلاله
فجعل مرفوعا تنبيه على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان

قوله لا يوصف به قال والصفة قال الاصمعي لا يوصف المندى المصوم
الشبيه بالضم وارتفاع العالم وانصبا به في مثل يا زيدا العالم على الاختصاص
فيه انه لا يلزم من الشبه التماز في جميع الاحكام قال وعطف البيان في الشبه
الارض الى انه بدل تحكي حكما ليدل عنده قال المعطوف يحذف للمتنوع دخول اعليه
ليرقى والمعطوف المعروف باللام معرته انحصار لشعره فانم لاستقلال هو واقدا
دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله تعين الرفع قال ترتفع ولا يتبع الصفة
كان في لا يجز ظريف لان التثنية توجه الى الصفة دون النداء والرافع هو حشر
النداء لشبهها بالرافع في كون اتركل عارضا مطردا ليرتفع اثر هذا الشبه في
المندى لكان البناء قول الظم والمقدر ميثاقا وبها كذا فان ضمته تقديرية
مقرضة كما ذهب اليه الشيخ الرضا لا ظهر ان يقان فهو ضم محلي لان معرطه
مع بالرفع وموقعه لضر كان له نصبا محليا كاضافا للرفع وموقعه كاضافا
قوله والمعطوف المتنوع دخول اعليه يعبر ان اللفظ للهد والجار والمجرور متعلقون
بمتحرك قوله ام تحو الصبك المراد بالاحتياط احكامه لا لونه قوله لان المعطوف
لم ينظر ابو عمر الى جانب اللفظ ونظر لخيال الى جانب المعنى واستقلاله
فجعل مرفوعا تنبيه على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان

قوله لا يوصف به قال والصفة قال الاصمعي لا يوصف المندى المصوم
الشبيه بالضم وارتفاع العالم وانصبا به في مثل يا زيدا العالم على الاختصاص
فيه انه لا يلزم من الشبه التماز في جميع الاحكام قال وعطف البيان في الشبه
الارض الى انه بدل تحكي حكما ليدل عنده قال المعطوف يحذف للمتنوع دخول اعليه
ليرقى والمعطوف المعروف باللام معرته انحصار لشعره فانم لاستقلال هو واقدا
دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله تعين الرفع قال ترتفع ولا يتبع الصفة
كان في لا يجز ظريف لان التثنية توجه الى الصفة دون النداء والرافع هو حشر
النداء لشبهها بالرافع في كون اتركل عارضا مطردا ليرتفع اثر هذا الشبه في
المندى لكان البناء قول الظم والمقدر ميثاقا وبها كذا فان ضمته تقديرية
مقرضة كما ذهب اليه الشيخ الرضا لا ظهر ان يقان فهو ضم محلي لان معرطه
مع بالرفع وموقعه لضر كان له نصبا محليا كاضافا للرفع وموقعه كاضافا
قوله والمعطوف المتنوع دخول اعليه يعبر ان اللفظ للهد والجار والمجرور متعلقون
بمتحرك قوله ام تحو الصبك المراد بالاحتياط احكامه لا لونه قوله لان المعطوف
لم ينظر ابو عمر الى جانب اللفظ ونظر لخيال الى جانب المعنى واستقلاله
فجعل مرفوعا تنبيه على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان

لا التعريف فيمن كان بقوله المعروف باللام قوله اي اذا اريد النداء كثير ما يطبق
الافعال الاختيارية ويراد مبدؤها اخذ الازادة قوله قبل مثلاً فانما مثلاً لان قصد
نداء المعروف باللام على طلاقة الاستئذان قول يا ايها الرجل واخويه بنحو صحتها
ولك ايضاً في تصحيح الاستئذان ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي
وسط فيه اي او هذا وايها كما قيل في الكل فترعون مؤسسان المراد لكل ظالم
عادل قوله بتوسط اي مؤصوفة قالوا لا يخفى هو موصولة حذف صدر صلتها
وجوب المناسبة للفظ لان الذي ويؤيد كثره وقوعها موصولة وندرة وقوعها
موصوفة وانما لم تنصب مع انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها
تبني على الضم قوله مع هاء التنبيهية المشاركة بحرف النداء في التنبيهية لان النداء
ايضاً تنبيهية فاجتزأ بقرنهااء التنبيهية فاقابت بعد حرف النداء قوله بتوسط هذا اي ايضاً
فالمصدر فانه قد يقصم نداءه بخلاف اي فانه يفسر فيه ما لو انك قد يقصم هذا اي ويؤيد ما
يؤيد بما لم يأت به من هذا الرجل وعبد الله معطوف على هذا ولا يجوز غطفه على الرجل لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه يتم تصريف باب هذا الا بذكر اللام ولا يجوز الاقتصاد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible][illegible]

وقد يتراد في قوله ما نحو اللهم وما ذكر يوصف اللهم عند سبويه كما لا يوصف الله أسماء
الخاصة بالنداء ^{عنه} ما نحو ما قالوا يا نوح اناي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان
نحو اللهم فاطر السموات محمولا عندنا على نداء مستأنف قوله وعوضت الام
عنها لهذا لا يجمع بينهما كما لا قيل ان نحو قوله معاذ لاله ان يكون كظبية قوله
فان يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غير ان نحو قوله ليسمع لاهه الكبار
بضم الكاف واللام ^{عنه} قال خاصة اي خص خصوصا قوله من اجل انه اخره وانت
يجوز ان يصل عن قوله في قوله في الغداة ان اللان فخر اخره ايا كان تبغي ان شر او في
رواية ان تكسبها لاه قال لاه خطاب لمن يصبر له هذا الخطاب قوله اي ^{عنه}
او في ما قصده ذكر المندى مضافا لذكر المضائق قبل ذكر المضائق اليه قوله صوة اما
ان الاول مفرد صوة فظاهر اما ان الثاني مفرد فلانه تكرر الاول بعينه واما ^{عنه}
فانه مجموع حسب الظاهر قوله الله لا اقبل نصيبا من حريس ^{عنه} انه تأكيد لانه يخرج عن العلية
لانها اذا وان القصص الى المضائق غير القصص الى المفرد وان المضائق انضموا للمفرد فلا يكون
غير الاول فلذا الاول توطئة كالمثاني بدل الاول اذا كان مراد ان الثاني عطفيان
قوله ويبرر الثاني تأكيد لفظي وانما سجي بتاكيده المضائق بينه وبين المضائق اليه
لئلا يمتنع كبرياء الثاني بلامضاف اليه ولا يتنوين معوض عنه ولا بناء
على الضم في ان الفصل به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحر كنه
ولا تغير صا الثاني كانه هو الاول فلو كانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان

قله قوله في السنة وان لم يجز الفصل بين المضاف والمضاف اليه لان في الضرورة وذلك في الظرف خاصة في الاعقاب

وذكر في آخره ما نحو اللهم ما وكه يوصف اللهم عند سيوفه كما يوصف السماء
لخصه بالنداء سما عا نحو ما قبله يانو ما اى باكثر النوم ولا يقال رجل نومان
نحو اللهم فاطر السموات محمولا عندنا على نداء مستأنف قوله وعوضت الام
عنها لانه لا يجمع بينهما ما لا قليلا نحو قوله معاذ لاله ان يكون كظبية قوله
ولا يقال في سعة الكرام لاه وقد يقال في غير ما فوقه ليعلم لاهه الكبار
بضم الكاف اى الكبير قال خاصة اى خصصه صا قوله من اجل انه لاه لاه وان
يجوز ان يصل عن قوله في قوله في الغلام لان اللان في اخره ايا كان تبغيا في شراف
رواية ان تكسبها اهل قال لك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اى
اوفى ما قصد ذكر المنادى مضافا ثم ذكر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله صوة اى
ان الاول مفرد صوة فظاهره اى ان الثاني مفرد فلانه تكرر الاول بعينه واما قوله
غالبه نحو الظن قوله المصنف لا قبل نصب الثاني ليس على انه تأكيد لانه يخرج عن العلية
بلا حذو وان القصة الى المضافين غير المقصود الى المفرد والمضاف او ضمير المفرد فلا يكون
غير الاول فلهذا الاول قوطية كان الثاني بدلا واذا كان مرادا كان الثاني عطفيان
قوله ويبر الثاني تأكيد لفظي وانما سيجى بتأكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه
لما ليس تنكير بقاء الثاني بالمضاف اليه ولا بتثوين معوض عنه ولا ببناء
على الضم في ان الفصل به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وكرثته
بلا تغيير صا الثاني كانه هو الاول فلو كان لا فصل الا ترى انك تقول ان ان
قوله قوله في آخره وان لم يفسر الفصل الى المضاف والمضاف الى الثاني ضرورة وذلك في الظن خاصة في الالفاظ

بغير الياء وصل الجار الاكبر للوقت فيه وجاء شقاق هاء السكت مع ابقاء الفتح **قول**
باب دل الياء بالياء لانها اعتدسا بان في انهما يراد ان في آخر كلامهما كانت التاء بدل لا
من الياء غير متحيزة للتانيث طولت التاء لكبرا توقف عليها بالياء لانها عوض عن
ان التاء تحذف بفتح الياء ما عوض عن اصل ان قلت كيف جاء الحاق تاء التانيث
بالمذكر الجيبان التاء في يابيت ويامت للتفخي كافي علامة فانهما مظهرتا للتفخي
وبان التاء في يابيت للجل على يامت مع ان التاء في المذكر غير عن من نحو جملة ذكر وشا
ذكر قول المناسبة للياء يعني ان الكسر تحركة مناسبة للتحول المبدل منه فيكون
في المبدل شائبة من المبدل منه **قول** وقد جاء الضرر عليه في يابيت بالضرر
قول لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في آخر تاء التانيث شويبة **قال** لانه
عطفت على مجزوف اي بغير لاف وبالف **قول** لانه غير جائز قد جمع الفراء فيهما
في قوله هما لثاني في من فموبهما **قول** اي واقم يعني ان الجواز وقوى **قول** في سعة الكلام
هذا القيد ينادي اليه الذهن ويؤيد مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا تقيد بمحمل
الجواز شاعرا للضرورة وانما وقع ترخيل المنادى في السعة لكون المقصود والنداء هو المنادى
فيقتصر سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع تدركه لا للناس لان الانسان في حالة
تدركه اكثر لثباتها كما كلفه منه في غير حالة النداء **قول** اي لضرورة شعيرة اشارة الى انه
مفعول له لكن فعله فعل الترخيل المفهوم من الكلام فعل الجواز لانه صفة الترخيل والضرورة
والاضطرار صفة الترخيل فلا يتغير فاء لهما وحذف الراء مشروطا باتحاد الفاعل والحل
على ما لا يشترط كما ذهب اليه بعضهم لانه يتحذف هذا المصطلح وان ترفع ضرورة
على التجربة اي الترخيل في غير اثر ضرورة نحو قوله ديار مية اذ هي
تساعتنا اذ اصل اذ مية **قال** وهو حذف لا يظهر ان يقدم لغزيت
الترخيل على حكمه لكن قد مره لانه المقصود **قول** اي ترخيل المنادى الرحلة
الساعة المارة والساعة **قول** اي لانه لم يسم على شيء بعد معرفته بالسمه المصطلح اول ١٢

من قولهم لا يابيت التاء في يابيت ويامت للتفخي كافي علامة فانهما مظهرتا للتفخي
وبان التاء في يابيت للجل على يامت مع ان التاء في المذكر غير عن من نحو جملة ذكر وشا
ذكر قول المناسبة للياء يعني ان الكسر تحركة مناسبة للتحول المبدل منه فيكون
في المبدل شائبة من المبدل منه **قول** وقد جاء الضرر عليه في يابيت بالضرر
قول لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في آخر تاء التانيث شويبة **قال** لانه
عطفت على مجزوف اي بغير لاف وبالف **قول** لانه غير جائز قد جمع الفراء فيهما
في قوله هما لثاني في من فموبهما **قول** اي واقم يعني ان الجواز وقوى **قول** في سعة الكلام
هذا القيد ينادي اليه الذهن ويؤيد مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا تقيد بمحمل
الجواز شاعرا للضرورة وانما وقع ترخيل المنادى في السعة لكون المقصود والنداء هو المنادى
فيقتصر سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع تدركه لا للناس لان الانسان في حالة
تدركه اكثر لثباتها كما كلفه منه في غير حالة النداء **قول** اي لضرورة شعيرة اشارة الى انه
مفعول له لكن فعله فعل الترخيل المفهوم من الكلام فعل الجواز لانه صفة الترخيل والضرورة
والاضطرار صفة الترخيل فلا يتغير فاء لهما وحذف الراء مشروطا باتحاد الفاعل والحل
على ما لا يشترط كما ذهب اليه بعضهم لانه يتحذف هذا المصطلح وان ترفع ضرورة
على التجربة اي الترخيل في غير اثر ضرورة نحو قوله ديار مية اذ هي
تساعتنا اذ اصل اذ مية **قال** وهو حذف لا يظهر ان يقدم لغزيت
الترخيل على حكمه لكن قد مره لانه المقصود **قول** اي ترخيل المنادى الرحلة
الساعة المارة والساعة **قول** اي لانه لم يسم على شيء بعد معرفته بالسمه المصطلح اول ١٢

من قولهم لا يابيت التاء في يابيت ويامت للتفخي كافي علامة فانهما مظهرتا للتفخي
وبان التاء في يابيت للجل على يامت مع ان التاء في المذكر غير عن من نحو جملة ذكر وشا
ذكر قول المناسبة للياء يعني ان الكسر تحركة مناسبة للتحول المبدل منه فيكون
في المبدل شائبة من المبدل منه **قول** وقد جاء الضرر عليه في يابيت بالضرر
قول لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في آخر تاء التانيث شويبة **قال** لانه
عطفت على مجزوف اي بغير لاف وبالف **قول** لانه غير جائز قد جمع الفراء فيهما
في قوله هما لثاني في من فموبهما **قول** اي واقم يعني ان الجواز وقوى **قول** في سعة الكلام
هذا القيد ينادي اليه الذهن ويؤيد مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا تقيد بمحمل
الجواز شاعرا للضرورة وانما وقع ترخيل المنادى في السعة لكون المقصود والنداء هو المنادى
فيقتصر سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع تدركه لا للناس لان الانسان في حالة
تدركه اكثر لثباتها كما كلفه منه في غير حالة النداء **قول** اي لضرورة شعيرة اشارة الى انه
مفعول له لكن فعله فعل الترخيل المفهوم من الكلام فعل الجواز لانه صفة الترخيل والضرورة
والاضطرار صفة الترخيل فلا يتغير فاء لهما وحذف الراء مشروطا باتحاد الفاعل والحل
على ما لا يشترط كما ذهب اليه بعضهم لانه يتحذف هذا المصطلح وان ترفع ضرورة
على التجربة اي الترخيل في غير اثر ضرورة نحو قوله ديار مية اذ هي
تساعتنا اذ اصل اذ مية **قال** وهو حذف لا يظهر ان يقدم لغزيت
الترخيل على حكمه لكن قد مره لانه المقصود **قول** اي ترخيل المنادى الرحلة
الساعة المارة والساعة **قول** اي لانه لم يسم على شيء بعد معرفته بالسمه المصطلح اول ١٢

الحمد لله الذي جعل في كتابه من كل شيء حكمة

الذي في حكم العرب انما قيد به لجوان النقص في مال ليس في حكم
العرب نحو ما ومن واما نحو يد فالخزف فيه شاذ والشاذ لا يعنابه
قول بلاعلة موجبة انما قيد به لجوان النقص بالعلة للموجبة كما
قال واما بناء التانيث قد كثر الترخيب فيه ولهذا عول الخريزمي المرخم منه
في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق
آخره هاء السكت فيقال في ياطلم ياطلمه وذلك لانهم يلحقون هاء السكت
بآخره ليست حركته حركة الحزائية ولا مشبهة فيها وقليل ما يوقف على التكو
وقد يعنى عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قفى قبل المتفرق يا ضيا عا **قال**
ن ياد ثان قيل لادن نكونا لمعنى فخره نحو عصب **قال** في حكم الواحد صفة
لر ياد ثان من قبيل فلان في السعادة **قول** في انهما كذا معا وان كان كل واحد
منهما المعنى غير معنى الآخر كذا في مسلم ومسلمين عليين وهاتان الزيادتان
سبعة اصناف لها ثا التشبيه كقوله زينا بجم المذكور السالم نحو مسلمون وسلمون عليين
وز ياد بجم المؤنث السالم نحو مسلمات وز ياد بضمهم وان وعثمان ونحو اسان و
ياء النسبة وشبهها نحو كوفي وكسبي الف التانيث وهمزة الحاق مع لالف التي
قبلها **قول** او كان واخره نحو صحيح اصله ليقيد الشيخ رضي بل قيل يكونه غير
التانيث شخيف **قال** كذا في ان يقول غير ثاء التانيث ليحجر نحو سحلا فقل هذا ليكون النسب
بينه وبين السليم ولعمري انما سوجه ان تصادق فيها في اسماء وافترق فيها في بضمهم
فراخيهم وكرامهم فاعرف ان الاخر كما يتوهم من تنجيل المصدر القسم الاول باسماء ورمضان **الحل** قوله في اسماء لان اخره

الذي في حكم العرب انما قيد به لجوان النقص في مال ليس في حكم
العرب نحو ما ومن واما نحو يد فالخزف فيه شاذ والشاذ لا يعنابه
قول بلاعلة موجبة انما قيد به لجوان النقص بالعلة للموجبة كما
قال واما بناء التانيث قد كثر الترخيب فيه ولهذا عول الخريزمي المرخم منه
في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق
آخره هاء السكت فيقال في ياطلم ياطلمه وذلك لانهم يلحقون هاء السكت
بآخره ليست حركته حركة الحزائية ولا مشبهة فيها وقليل ما يوقف على التكو
وقد يعنى عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قفى قبل المتفرق يا ضيا عا **قال**
ن ياد ثان قيل لادن نكونا لمعنى فخره نحو عصب **قال** في حكم الواحد صفة
لر ياد ثان من قبيل فلان في السعادة **قول** في انهما كذا معا وان كان كل واحد
منهما المعنى غير معنى الآخر كذا في مسلم ومسلمين عليين وهاتان الزيادتان
سبعة اصناف لها ثا التشبيه كقوله زينا بجم المذكور السالم نحو مسلمون وسلمون عليين
وز ياد بجم المؤنث السالم نحو مسلمات وز ياد بضمهم وان وعثمان ونحو اسان و
ياء النسبة وشبهها نحو كوفي وكسبي الف التانيث وهمزة الحاق مع لالف التي
قبلها **قول** او كان واخره نحو صحيح اصله ليقيد الشيخ رضي بل قيل يكونه غير
التانيث شخيف **قال** كذا في ان يقول غير ثاء التانيث ليحجر نحو سحلا فقل هذا ليكون النسب
بينه وبين السليم ولعمري انما سوجه ان تصادق فيها في اسماء وافترق فيها في بضمهم
فراخيهم وكرامهم فاعرف ان الاخر كما يتوهم من تنجيل المصدر القسم الاول باسماء ورمضان **الحل** قوله في اسماء لان اخره

الحمد لله الذي جعل في كتابه من كل شيء حكمة
الذي في حكم العرب انما قيد به لجوان النقص في مال ليس في حكم
العرب نحو ما ومن واما نحو يد فالخزف فيه شاذ والشاذ لا يعنابه
قول بلاعلة موجبة انما قيد به لجوان النقص بالعلة للموجبة كما
قال واما بناء التانيث قد كثر الترخيب فيه ولهذا عول الخريزمي المرخم منه
في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق
آخره هاء السكت فيقال في ياطلم ياطلمه وذلك لانهم يلحقون هاء السكت
بآخره ليست حركته حركة الحزائية ولا مشبهة فيها وقليل ما يوقف على التكو
وقد يعنى عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قفى قبل المتفرق يا ضيا عا **قال**
ن ياد ثان قيل لادن نكونا لمعنى فخره نحو عصب **قال** في حكم الواحد صفة
لر ياد ثان من قبيل فلان في السعادة **قول** في انهما كذا معا وان كان كل واحد
منهما المعنى غير معنى الآخر كذا في مسلم ومسلمين عليين وهاتان الزيادتان
سبعة اصناف لها ثا التشبيه كقوله زينا بجم المذكور السالم نحو مسلمون وسلمون عليين
وز ياد بجم المؤنث السالم نحو مسلمات وز ياد بضمهم وان وعثمان ونحو اسان و
ياء النسبة وشبهها نحو كوفي وكسبي الف التانيث وهمزة الحاق مع لالف التي
قبلها **قول** او كان واخره نحو صحيح اصله ليقيد الشيخ رضي بل قيل يكونه غير
التانيث شخيف **قال** كذا في ان يقول غير ثاء التانيث ليحجر نحو سحلا فقل هذا ليكون النسب
بينه وبين السليم ولعمري انما سوجه ان تصادق فيها في اسماء وافترق فيها في بضمهم
فراخيهم وكرامهم فاعرف ان الاخر كما يتوهم من تنجيل المصدر القسم الاول باسماء ورمضان **الحل** قوله في اسماء لان اخره

قوله وهو اعرفنا عمركم ترخيم مثل ودعوهم من يحذف الحروف الاخير والمدة الثانية
قوله في حكم الصحيح في الاصل ان في صحة الجواز الاخر ادب عليه بوافقه ما قيل من ان مثل
ذلولي ملحق بالاسم الصحيح الجواز الاخر ادب عليه قوله وادبوا بيا ساكنة احتراز
عن نحو كوريل وزن سفير بل عطية السحاب مشرف على وزن مدحرج اي مقلوع
شبرا وهو مرق الزرع اذا طال فكبح حتى كان فداك فيقطع قوله لا يحذف منه اولا
جنسها فخرجه نحو سنور ونية نبت يتعلق بالشعر قوله فانه لا يحذف منه اولا
الاختصاص فانه يحذف المدة ايضا قوله لان نحو شون لم يحذف رياء تابون بحرف
لانهما غير نائيه الواحد فكانا ليس جمع المذكر السالم لقوله اما في الاول اعملا
كانت فعلة الحذف والقسم الاول مغايرة فعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا
التفصيل ولو يقال يحذف حروف في ما قبل اخره مدة قوله فليأت عن التقدير في
الحاشية التقدير صغار الغنم لم يبق قال الصريح فقد يفتح في نوع اذا كوسفر كونا كونه
وياي رشت لوي نقدر ان يقال له كذا كذا قوله في خمسة عشر قالوا اذا خرجت اثناف
واثنا عشر واثنى عشر واثنى عشر حذفت عشر مع الالف والياء
لان عشر بمنزلة النون في اثنان قال المصنف رحمه
فيه نظر من جهة ان الثاني اسمراسه قوله يا خمسة وفي الوقتين
التاء هاء كالمك لوسميت رجلا بمسكتين ودرجت ووقفت قلت يا
سبله بالله قال تحرف واحد في الحذف وحذف واحد في هذا

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

قال باحار و يتو بيا كرو مثل شلثة امثلة لان التعدير في الاستعمال الاول بالمحرك
 فقط او بالحرف او بكليهما **قوله** وفي اكران قال قدس سره في الحاشية كروان طائر
 ضعيف طويل العنق انتهى فكل في الصراح هو طائر يقال الحياض و آخر اشواط كروية
 كرى نوى كروان جماعة كروان بالكر اي جماعة على غير القياس **قوله** فارجع قلبه
 بآء كانه لم يات في كلام العرب اسم تمكن اخوه وادبها فاضمة الا وقل الواولاء و
 الصفة كسرة نحو التعازي والادلى والمنادى وحكم المتن لم يرضنا **قال**
 قد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء معنى للدعاء و
 الاختصاص فقل السند طائفة من معنى الاختصاص كبر اصله من العرب بل اعمى باب آخر
 مع اختلافه في استعماله في امرهم ويكون امره على حسب ما كان عليه ومن
 هذا يظهر وجه استعمال المتخيم عليه ساوينا المتخيم عليه بوافر غير طائر لانه
 ليس من نادى عنده ولا مستقولا منه ولا منصوبا بفعل المتخيم عليه لانه يتعدى
 بالحرف اللهم لان يقام المندوب منصوبا بغيره او انحصر بغيره من ثبوت ضم
 خامس من مواضع حذف الناصب للفعول بمقتضى **قوله** يعني بالماكانت يا اشهر
 صيغ النداء صرنا مطلق صيغة النداء اليه وهذا التعبير اشعار بان اصل
 في هذا الباب **قال** المتخيم عليه التخمير من صدرت صلاته الارام فالظن المتخيم
 ولعل على معنى كرم الاجل كما يقرب في الجود عليه والتعظيم معنى البكاء وفيه ان المتخيم
 المتخيم عليه وجودا **قال** ساوينا او الباء للاصناف صفة للمتخيم عليه وليست للبيبة او
 لاستغلية **قوله** متنازلة اشار به زيار الماء متعلق باختصاص يتخذه مفعلا لقول
 ودخول الباء في المقصود اعرب من جنسها على المقصود عليه **قال** ويح
 التخمير موله كان معربا او ا قال لا ليس محمدا معربا اطلاقا لمتبعض الناديات التخمير الرضى
 الا وان يلزم ان دلل قربة حاله على الندوة كمت خيرا معربا انصرف ولا توجه له محمدا

في قوله وفي اكران قال قدس سره في الحاشية كروان طائر
 ضعيف طويل العنق انتهى فكل في الصراح هو طائر يقال الحياض و آخر اشواط كروية
 كرى نوى كروان جماعة كروان بالكر اي جماعة على غير القياس قوله فارجع قلبه
 بآء كانه لم يات في كلام العرب اسم تمكن اخوه وادبها فاضمة الا وقل الواولاء و
 الصفة كسرة نحو التعازي والادلى والمنادى وحكم المتن لم يرضنا قال
 قد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء معنى للدعاء و
 الاختصاص فقل السند طائفة من معنى الاختصاص كبر اصله من العرب بل اعمى باب آخر
 مع اختلافه في استعماله في امرهم ويكون امره على حسب ما كان عليه ومن
 هذا يظهر وجه استعمال المتخيم عليه ساوينا المتخيم عليه بوافر غير طائر لانه
 ليس من نادى عنده ولا مستقولا منه ولا منصوبا بفعل المتخيم عليه لانه يتعدى
 بالحرف اللهم لان يقام المندوب منصوبا بغيره او انحصر بغيره من ثبوت ضم
 خامس من مواضع حذف الناصب للفعول بمقتضى قوله يعني بالماكانت يا اشهر
 صيغ النداء صرنا مطلق صيغة النداء اليه وهذا التعبير اشعار بان اصل
 في هذا الباب قال المتخيم عليه التخمير من صدرت صلاته الارام فالظن المتخيم
 ولعل على معنى كرم الاجل كما يقرب في الجود عليه والتعظيم معنى البكاء وفيه ان المتخيم
 المتخيم عليه وجودا قال ساوينا او الباء للاصناف صفة للمتخيم عليه وليست للبيبة او
 لاستغلية قوله متنازلة اشار به زيار الماء متعلق باختصاص يتخذه مفعلا لقول
 ودخول الباء في المقصود اعرب من جنسها على المقصود عليه قال ويح
 التخمير موله كان معربا او ا قال لا ليس محمدا معربا اطلاقا لمتبعض الناديات التخمير الرضى
 الا وان يلزم ان دلل قربة حاله على الندوة كمت خيرا معربا انصرف ولا توجه له محمدا

قال باحار و يتو بيا كرو مثل شلثة امثلة لان التعدير في الاستعمال الاول بالمحرك
 فقط او بالحرف او بكليهما قوله وفي اكران قال قدس سره في الحاشية كروان طائر
 ضعيف طويل العنق انتهى فكل في الصراح هو طائر يقال الحياض و آخر اشواط كروية
 كرى نوى كروان جماعة كروان بالكر اي جماعة على غير القياس قوله فارجع قلبه
 بآء كانه لم يات في كلام العرب اسم تمكن اخوه وادبها فاضمة الا وقل الواولاء و
 الصفة كسرة نحو التعازي والادلى والمنادى وحكم المتن لم يرضنا قال
 قد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء معنى للدعاء و
 الاختصاص فقل السند طائفة من معنى الاختصاص كبر اصله من العرب بل اعمى باب آخر
 مع اختلافه في استعماله في امرهم ويكون امره على حسب ما كان عليه ومن
 هذا يظهر وجه استعمال المتخيم عليه ساوينا المتخيم عليه بوافر غير طائر لانه
 ليس من نادى عنده ولا مستقولا منه ولا منصوبا بفعل المتخيم عليه لانه يتعدى
 بالحرف اللهم لان يقام المندوب منصوبا بغيره او انحصر بغيره من ثبوت ضم
 خامس من مواضع حذف الناصب للفعول بمقتضى قوله يعني بالماكانت يا اشهر
 صيغ النداء صرنا مطلق صيغة النداء اليه وهذا التعبير اشعار بان اصل
 في هذا الباب قال المتخيم عليه التخمير من صدرت صلاته الارام فالظن المتخيم
 ولعل على معنى كرم الاجل كما يقرب في الجود عليه والتعظيم معنى البكاء وفيه ان المتخيم
 المتخيم عليه وجودا قال ساوينا او الباء للاصناف صفة للمتخيم عليه وليست للبيبة او
 لاستغلية قوله متنازلة اشار به زيار الماء متعلق باختصاص يتخذه مفعلا لقول
 ودخول الباء في المقصود اعرب من جنسها على المقصود عليه قال ويح
 التخمير موله كان معربا او ا قال لا ليس محمدا معربا اطلاقا لمتبعض الناديات التخمير الرضى
 الا وان يلزم ان دلل قربة حاله على الندوة كمت خيرا معربا انصرف ولا توجه له محمدا

[illegible]

بعد اذ انتان حجة في المحل الاستثنائي وتلك النادرة واما انما المراد بالقياس والادعاء
للمسألة ان غير هذه الاشياء فيفهم ويحتمل انفسه انما هي التي هي في المحل
والاشياء التي هي في غير هذا المحل اذا اجبت بعد هذا ما ساكنة تبينت كغيرها في المحل وهذه
الاشياء هي التي هي في المحل والاشياء التي هي في غير هذا المحل اذا اجبت بعد هذا ما ساكنة تبينت كغيرها في المحل وهذه
قال المصنف وجب ان يكون المراد بصرفه سواء كان في النادرة او بعد هذا وجب ان
يكون المقصود عليه متبوعا بذلك لا محذور او غير محذور وامر قلم اجيب او واما احكام
الكوثرين من قولنا وجب ان يكون المراد بصرفه سواء كان في النادرة او بعد هذا وجب ان
بالمضاد اليه ولهذا الجواب الفصل في الفرق بين الصفة والموصوف في السبعة عشر
والمضاد اليه وتكون الفرق بين الصفة والموصوف في السبعة عشر
الموصول بالصفة قولنا ان شاء الله تعالى ان هذا التعليق يقتضي اختصاص الحرف في العلم
وليس كذلك فيكون الحرف من الذوات لا من الصفات انما يستغنى عنه اذا كان
المناد مقبلا عليه فيسبغ ما تقول له ويكون هذا في المعرفة وفي المعرفة المتعريف
بحرف النداء اذ هو ان حرف تعريف في تعريف التعريف لا تعرف ما تعرف بها على ان
بقاؤه على اصل التفسير قوله لانه كاسم الجنس ولانه موضوع
في الاصل لما اشار اليه بالخطاب وبين كون الاسم مشار اليه وكونه
منادى اي مخاطبا تافظا فلهذا اخرج في النداء عن ذلك الاصل
اجتيم الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي

[illegible]

حرف النداء قوله سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف يحتمل ان يكون مع بدل
ولا لا بد من مقاله الشيرازي من ان المصدر لم يذكر لفظ الله فيه لا يجوز منه الحذف
منه لانه لا يجوز منه الامع ابدال اليمين منه في اخره قال نحو يوسف عري وقيل
عري واعترض عليه بانه لو كان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلية وقد يدغم بانه
يجوز ان يكون معدلا عن يوسف بكسر السين قوله لفظ اي اذ وصف بكلام
فانها وان كانت اسم جنس متعربا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما
تقدم وهو معرفة قبل النداء بانه معرفة قوله والمضام الى اي معرفة عطفا على
الفاظي قوله الى صريحا او ادخل في الصياح قوله قالته امرأته القيس فلما
اصبحت اخذت منه الطلاق هو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل استعماله في
قوله لا تخصص صا قنالا لخص على تخصيص النفس من الورطة الشديدة قال واحرق
كراة اطراف خاموش تون وجشدر پيش انگدن وسرفه كرون قوله هي رقية اذا
سمعتك بالارض فليقل عليه ثوب فيصا كصا ضلالا من تكبر وقد توضع من هو انفس
منه قوله والمعنى النعام اه قيل معناه ان ذكر كبحاري يكون طويل العنق فباد
انخفض عنقك الصبر فان اطول منك اغنافا وهي النعام قد اصابته قوله لا
قراة لا يجوز ولا يتشدد باللام في قوله نعم وزين لله الشيطان اعماله فصد همر
السبيل فهو لا يتهدون الا ليجردوا والمعنى فهم لا يهتدون لا ب
يجردوا ويحيون ان يقال انه بدل من السبيل اي فصد همر عن السجود
ولا ان اكد على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعماله اي زين
لهم الشيطان ان لا يجردوا او تعليل اي زين لهم الشيطان لئلا يجردوا او
فصد همر عن السبيل لئلا يجردوا قوله اي مفعول به او مطلقا وعلى
الاول يخرج تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به ولا لم يكن التعريف

الحذف من قوله سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف يحتمل ان يكون مع بدل
ولا لا بد من مقاله الشيرازي من ان المصدر لم يذكر لفظ الله فيه لا يجوز منه الحذف
منه لانه لا يجوز منه الامع ابدال اليمين منه في اخره قال نحو يوسف عري وقيل
عري واعترض عليه بانه لو كان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلية وقد يدغم بانه
يجوز ان يكون معدلا عن يوسف بكسر السين قوله لفظ اي اذ وصف بكلام
فانها وان كانت اسم جنس متعربا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما
تقدم وهو معرفة قبل النداء بانه معرفة قوله والمضام الى اي معرفة عطفا على
الفاظي قوله الى صريحا او ادخل في الصياح قوله قالته امرأته القيس فلما
اصبحت اخذت منه الطلاق هو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل استعماله في
قوله لا تخصص صا قنالا لخص على تخصيص النفس من الورطة الشديدة قال واحرق
كراة اطراف خاموش تون وجشدر پيش انگدن وسرفه كرون قوله هي رقية اذا
سمعتك بالارض فليقل عليه ثوب فيصا كصا ضلالا من تكبر وقد توضع من هو انفس
منه قوله والمعنى النعام اه قيل معناه ان ذكر كبحاري يكون طويل العنق فباد
انخفض عنقك الصبر فان اطول منك اغنافا وهي النعام قد اصابته قوله لا
قراة لا يجوز ولا يتشدد باللام في قوله نعم وزين لله الشيطان اعماله فصد همر
السبيل فهو لا يتهدون الا ليجردوا والمعنى فهم لا يهتدون لا ب
يجردوا ويحيون ان يقال انه بدل من السبيل اي فصد همر عن السجود
ولا ان اكد على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعماله اي زين
لهم الشيطان ان لا يجردوا او تعليل اي زين لهم الشيطان لئلا يجردوا او
فصد همر عن السبيل لئلا يجردوا قوله اي مفعول به او مطلقا وعلى
الاول يخرج تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به ولا لم يكن التعريف

في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى

في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى

معنا الصلوة في يوم الجمعة في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى

في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى

تقول يعني ان على صلاة التلويح اي اخبر اخذك واقعا على شرط مثل وقوع السكنا
على المبني عليه قوله وانما وجب حرفة لا يرد القرض بقوله نعم اني سأبيت
احد عشر كوكبا والشمس والقمر آتيا ثم لم ساجدين لانه ليس من هذا الباب

في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى

لان الجملة السابقة في باب الحمد التعديل في ما بين النيتين الجملة الاولى قبل تمامها
باعتبار ما قبلها من كونها ساجدة له كقول الشافعي لا بد من انية كذا قال كل
ثم الحرف في كل بيان للمانية قال العبد فعل مبتدا او فاعل المظهر قوله لا بد من انية

في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى

لا بد من انية الفعل ما يعتد به اما قبل الاسم المحرر في نحو زيد خذ اذكاره في قوله
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى

في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى

الاحزاب على سبيل التسامح قال عنه شغلوا لا شغلوا في شغل السجدة والاركان
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى

في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى

في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى
في قوله تعالى في يوم الجمعة صليت فيه ومن سبى من سبى

فان كان التامير من الاول لم يعلق الفعل بالبدل قبل التعلقه بالبدل منه مع لزوم
الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدل من الثاني لزم تقدم التابع والمتبع مع
لزم الفصل بينهما بالجملة قوله في مظان الاضامه اقول قد مر في كتابنا في نحو اقم
يظن في ادى النظر انه من قبيل الاختصار على شريطة التقسيم وان لم يكن منه في الوهم
قال في اختيار الرفع ابتداءه لسكوت من تكلف تقديره عامل قال بالابتداء لئلا يظن
ان رافعه فعل كان ناصبه اذ انصب فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع قوله او قرينه
ترجح خلاف الرفع اذ بترجيحه تقوية بجانب النصب سواء كانت مع وجوبه او
اختياره على الرفع ومساواته له وقيد القرينة بالمرجحة ثلاث القرينة المصححة
النصب موجودة في مثل يلزم ضربته وكان استثناء القرينة المطلقة يستلزم وجوب
الرفع لا اختياره لغيره وعلت ضميره قوله عند عدم قرينة خلافه لاجل اختيار الرفع
مستحب الى هذا التقيد وفيه بعد قوله لسانته عن الحرف يعني الذي يخالف
اكتسب ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلنا انه
كذلك لكن وقوع الجملة خبر الاهون من حذفها لما فيه من حذف المسند المسند اليه
فيه انه يلزم خبره ومثل يلزم ضربته عن هذه الضابطه وانذاره في الضابطه اليه
تليها قال كما قال الشيخ الرضوي قرينة الرفع التي تجعل قرينة النصب تكون اقوى منها
شديتان فقط على ما ذكره واما واذا الفاجأة قال مع غير الطلب لم يقل مع خبر معناه
اخصر الاشراك الى استثناء ما يوجب اختيار النصب والاول ان يقول ايضا
ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا بالجملة استغنى كميته
فعلية نحو اما ان يدركت اكرمته في جواب ايها اكرمته لان القرينة التي
تقوى بجانب النصب هي التماسك والنظام المذموم كودان قوله كالا وهو
النهى والدعاء لخص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كاستغنى
عن الطلب القول وذلك لكون بيان وجود قرينة تقوى لغيرها بحيث تشمل على بيان القوي القوي

فان كان التامير من الاول لم يعلق الفعل بالبدل قبل التعلقه بالبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدل من الثاني لزم تقدم التابع والمتبع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة قوله في مظان الاضامه اقول قد مر في كتابنا في نحو اقم يظن في ادى النظر انه من قبيل الاختصار على شريطة التقسيم وان لم يكن منه في الوهم قال في اختيار الرفع ابتداءه لسكوت من تكلف تقديره عامل قال بالابتداء لئلا يظن ان رافعه فعل كان ناصبه اذ انصب فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع قوله او قرينه ترجح خلاف الرفع اذ بترجيحه تقوية بجانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع ومساواته له وقيد القرينة بالمرجحة ثلاث القرينة المصححة النصب موجودة في مثل يلزم ضربته وكان استثناء القرينة المطلقة يستلزم وجوب الرفع لا اختياره لغيره وعلت ضميره قوله عند عدم قرينة خلافه لاجل اختيار الرفع مستحب الى هذا التقيد وفيه بعد قوله لسانته عن الحرف يعني الذي يخالف اكتسب ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلنا انه كذلك لكن وقوع الجملة خبر الاهون من حذفها لما فيه من حذف المسند المسند اليه فيه انه يلزم خبره ومثل يلزم ضربته عن هذه الضابطه وانذاره في الضابطه اليه تليها قال كما قال الشيخ الرضوي قرينة الرفع التي تجعل قرينة النصب تكون اقوى منها شديتان فقط على ما ذكره واما واذا الفاجأة قال مع غير الطلب لم يقل مع خبر معناه اخصر الاشراك الى استثناء ما يوجب اختيار النصب والاول ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا بالجملة استغنى كميته فعلية نحو اما ان يدركت اكرمته في جواب ايها اكرمته لان القرينة التي تقوى بجانب النصب هي التماسك والنظام المذموم كودان قوله كالا وهو النهى والدعاء لخص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كاستغنى عن الطلب القول وذلك لكون بيان وجود قرينة تقوى لغيرها بحيث تشمل على بيان القوي القوي

فان كان التامير من الاول لم يعلق الفعل بالبدل قبل التعلقه بالبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدل من الثاني لزم تقدم التابع والمتبع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة قوله في مظان الاضامه اقول قد مر في كتابنا في نحو اقم يظن في ادى النظر انه من قبيل الاختصار على شريطة التقسيم وان لم يكن منه في الوهم قال في اختيار الرفع ابتداءه لسكوت من تكلف تقديره عامل قال بالابتداء لئلا يظن ان رافعه فعل كان ناصبه اذ انصب فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع قوله او قرينه ترجح خلاف الرفع اذ بترجيحه تقوية بجانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع ومساواته له وقيد القرينة بالمرجحة ثلاث القرينة المصححة النصب موجودة في مثل يلزم ضربته وكان استثناء القرينة المطلقة يستلزم وجوب الرفع لا اختياره لغيره وعلت ضميره قوله عند عدم قرينة خلافه لاجل اختيار الرفع مستحب الى هذا التقيد وفيه بعد قوله لسانته عن الحرف يعني الذي يخالف اكتسب ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلنا انه كذلك لكن وقوع الجملة خبر الاهون من حذفها لما فيه من حذف المسند المسند اليه فيه انه يلزم خبره ومثل يلزم ضربته عن هذه الضابطه وانذاره في الضابطه اليه تليها قال كما قال الشيخ الرضوي قرينة الرفع التي تجعل قرينة النصب تكون اقوى منها شديتان فقط على ما ذكره واما واذا الفاجأة قال مع غير الطلب لم يقل مع خبر معناه اخصر الاشراك الى استثناء ما يوجب اختيار النصب والاول ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا بالجملة استغنى كميته فعلية نحو اما ان يدركت اكرمته في جواب ايها اكرمته لان القرينة التي تقوى بجانب النصب هي التماسك والنظام المذموم كودان قوله كالا وهو النهى والدعاء لخص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كاستغنى عن الطلب القول وذلك لكون بيان وجود قرينة تقوى لغيرها بحيث تشمل على بيان القوي القوي

[illegible]

مثلا يمكن من هذا الباب كاستنح التسلط على الامم قوله فان الرزم يقتضي
اوان الجملة الطلبية فلا تكون اسمية لاختصاصها الطلب بالفعل الاتري
الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستيفاء والعرض والتخصيص و
لا يدارضة السلامة من الحروف الكثرة وتوقعه في كلامهم قوله الماراد بالزوم
الاسمية او الماراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لو رددت التصريح بها قوله
بسبب عطفت جملة ولو بالزوم بل قال على جملة فعلية حقيقة او حكا
نحو مردت رجل ضايب عمر او هذا يقتضي فان اسمر الفاعل لشبهه
بالفعل في حكمه واستثنى بسبويه عن الجملة الفعلية الجملة التخييلية
نحو احسن زيد وعمر ويضربه ليكون فعل التخييل مجزوءة وتجوذه عن العرف
للتعقيل اليه ليدل على كونه ان يثبت في كونه العرفية
لاحتساب الاسم والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية
للعاطفة والا لزم عطفت الخبرية على الانشائية قوله ولا يقدح معقولها
فان مقتضى معمول لما يشته قوله لانه يختار الرزم واسم الاستفهام اذا كان هو
الاسم المحذوف اذا كان الاسم المحذوف بعد نحو من زائدة كان على ما هو في كلامه الشيخ

[illegible][illegible]

الشيء في ذاته لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
فإن قيل لا يكون له وجود في غيره إلا بوجود غيره فلو كان له وجود في ذاته لكان له وجود في ذاته
والجواب أن وجوده في ذاته لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
فإن قيل لا يكون له وجود في غيره إلا بوجود غيره فلو كان له وجود في ذاته لكان له وجود في ذاته
والجواب أن وجوده في ذاته لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره

وصفة كذا لا يحل أن يحل في غيره من الملائكة والانس قولهم هذا هو الله تعالى
لأنه أصله يرجع إلى الله تعالى فيكون خبره كونه صفة لا شيء الخلق لا يخلو شيء لأنه
متكامل للملكات المعروفة فلا يكون الشيء الخلق لا يحصل خلقه بصفة كل شيء كذا خلق
خلق بالخلق وفيه نظر كذا لا يكون الشيء المعلوم لا خصائصه بل هو كذا كذا هو الله تعالى
الشيء ولا سلم تناوله للمعروف كما أن ينحصر الموجود بالخلق ولا على التقديرين كذا
من تخصيص الموجود باسم الواجب صفاته وأن يتم تخصيصه بالخلق ولا في اللغة
كل خلق مطلق لنفس الشيء كخلق خلقه في الملائكة والانس قولهم هذا هو الله تعالى
لأنه أصله يرجع إلى الله تعالى فيكون خبره كونه صفة لا شيء الخلق لا يخلو شيء لأنه
متكامل للملكات المعروفة فلا يكون الشيء الخلق لا يحصل خلقه بصفة كل شيء كذا خلق
خلق بالخلق وفيه نظر كذا لا يكون الشيء المعلوم لا خصائصه بل هو كذا كذا هو الله تعالى
الشيء ولا سلم تناوله للمعروف كما أن ينحصر الموجود بالخلق ولا على التقديرين كذا
من تخصيص الموجود باسم الواجب صفاته وأن يتم تخصيصه بالخلق ولا في اللغة

فعلية البحر معطوف عليها أو خبرها قول قلنا هذا باعتبار التمسك لأجابه
فإن قيل لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
فإن قيل لا يكون له وجود في غيره إلا بوجود غيره فلو كان له وجود في ذاته لكان له وجود في ذاته
والجواب أن وجوده في ذاته لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره
فإن قيل لا يكون له وجود في غيره إلا بوجود غيره فلو كان له وجود في ذاته لكان له وجود في ذاته
والجواب أن وجوده في ذاته لا يكون له وجود في ذاته بل يكون له وجود في غيره

قوله لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة قوله الظلم لم يعمم الغناء بحال الظاهر
دخوله في هذا الباب ان ما بعدهما قد جعل قوماً قبلها نحو قوله لا يترك
عن بعضهم هو عيسى بن عمر وقال نحو الزانية والزاني لولا اما العطف على
كل اثنين فلهو فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله الغناء بمعنى الشرط لتعليل وجوه
قوله حلتك قدرة للبدن اي هذا الآية هي محل ان تعليل الخوف موقوف على الاول والاعطف على
قوله وكذا كل شيء فلهو وجوه قوله الغناء بمعنى الشرط لتعليل خبر بقوله نحو الزانية
ان مقتضى العائد قوله حلتك معطوف عليه اعطف مفرد على ما عمل من الامر بقوله
مرتبطه بمعنى المترطف كقول السليمان ويحزن ان يكون للسبيته قال عند المبتلى من امره
لنظر المبتلى انما هو به ظن للنسبة بين المبتلى والخبر ان قوله عند سبويه ظن
لنسبة بين المبتلى والخبر يوافق قوله تعالى ان الذين سدا عنك اسلام قوله
ويش هذه الغناء تمام القول مشايخ الغناء لا كانت اشارة او غير رتبة موقع الغرض
كما في قوله تعالى فاما البيهقي فلا يفرحون ان يعمل ما بعدهما قاتلها بقوله لا
لرأية توجيه للمبتلى في من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى العمل ودر دونه

لا يرى ان احدا اقم من استحسان المقدار مقام الضمير من استحسان المفسر وبيد
في ان زيد امرته واقم من صرت المقدار موقع الضمير من صرت المفسر وان
المقدار بمن في ان زيد لم يبق الا هو ان قام زيد لم يبق الا هو لا محققا نحو المنفى بل لا وكان
في ان زيد لم يترك الاياه ان تصوب زيد لم يترك الاياه ولا يخفى ان نسبة
زيد الى ياليس وادهب ليس كنسبة به الى هب لانه سدا اليه ويزيد مغلوب
قوله واسحب لا يتلاءم كذا ذكر المص وفيه انه يجوز ان يكون حرفوا بابا هذا المقدار
لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطه ذكره في شرح المصل قال وكذا خبر وبتدرا
وبه بحث قوله لقوله نعم وكل صغير وكبير مستطر الطل ينشئ قوله بحيث لا
يفادى لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة قوله الظلم لم يعمم الغناء بحال الظاهر
دخوله في هذا الباب ان ما بعدهما قد جعل قوماً قبلها نحو قوله لا يترك
عن بعضهم هو عيسى بن عمر وقال نحو الزانية والزاني لولا اما العطف على
كل اثنين فلهو فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله الغناء بمعنى الشرط لتعليل وجوه
قوله حلتك قدرة للبدن اي هذا الآية هي محل ان تعليل الخوف موقوف على الاول والاعطف على
قوله وكذا كل شيء فلهو وجوه قوله الغناء بمعنى الشرط لتعليل خبر بقوله نحو الزانية
ان مقتضى العائد قوله حلتك معطوف عليه اعطف مفرد على ما عمل من الامر بقوله
مرتبطه بمعنى المترطف كقول السليمان ويحزن ان يكون للسبيته قال عند المبتلى من امره
لنظر المبتلى انما هو به ظن للنسبة بين المبتلى والخبر ان قوله عند سبويه ظن
لنسبة بين المبتلى والخبر يوافق قوله تعالى ان الذين سدا عنك اسلام قوله
ويش هذه الغناء تمام القول مشايخ الغناء لا كانت اشارة او غير رتبة موقع الغرض
كما في قوله تعالى فاما البيهقي فلا يفرحون ان يعمل ما بعدهما قاتلها بقوله لا
لرأية توجيه للمبتلى في من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى العمل ودر دونه

قوله لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة قوله الظلم لم يعمم الغناء بحال الظاهر
دخوله في هذا الباب ان ما بعدهما قد جعل قوماً قبلها نحو قوله لا يترك
عن بعضهم هو عيسى بن عمر وقال نحو الزانية والزاني لولا اما العطف على
كل اثنين فلهو فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله الغناء بمعنى الشرط لتعليل وجوه
قوله حلتك قدرة للبدن اي هذا الآية هي محل ان تعليل الخوف موقوف على الاول والاعطف على
قوله وكذا كل شيء فلهو وجوه قوله الغناء بمعنى الشرط لتعليل خبر بقوله نحو الزانية
ان مقتضى العائد قوله حلتك معطوف عليه اعطف مفرد على ما عمل من الامر بقوله
مرتبطه بمعنى المترطف كقول السليمان ويحزن ان يكون للسبيته قال عند المبتلى من امره
لنظر المبتلى انما هو به ظن للنسبة بين المبتلى والخبر ان قوله عند سبويه ظن
لنسبة بين المبتلى والخبر يوافق قوله تعالى ان الذين سدا عنك اسلام قوله
ويش هذه الغناء تمام القول مشايخ الغناء لا كانت اشارة او غير رتبة موقع الغرض
كما في قوله تعالى فاما البيهقي فلا يفرحون ان يعمل ما بعدهما قاتلها بقوله لا
لرأية توجيه للمبتلى في من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى العمل ودر دونه

قوله لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة قوله الظلم لم يعمم الغناء بحال الظاهر
دخوله في هذا الباب ان ما بعدهما قد جعل قوماً قبلها نحو قوله لا يترك
عن بعضهم هو عيسى بن عمر وقال نحو الزانية والزاني لولا اما العطف على
كل اثنين فلهو فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله الغناء بمعنى الشرط لتعليل وجوه
قوله حلتك قدرة للبدن اي هذا الآية هي محل ان تعليل الخوف موقوف على الاول والاعطف على
قوله وكذا كل شيء فلهو وجوه قوله الغناء بمعنى الشرط لتعليل خبر بقوله نحو الزانية
ان مقتضى العائد قوله حلتك معطوف عليه اعطف مفرد على ما عمل من الامر بقوله
مرتبطه بمعنى المترطف كقول السليمان ويحزن ان يكون للسبيته قال عند المبتلى من امره
لنظر المبتلى انما هو به ظن للنسبة بين المبتلى والخبر ان قوله عند سبويه ظن
لنسبة بين المبتلى والخبر يوافق قوله تعالى ان الذين سدا عنك اسلام قوله
ويش هذه الغناء تمام القول مشايخ الغناء لا كانت اشارة او غير رتبة موقع الغرض
كما في قوله تعالى فاما البيهقي فلا يفرحون ان يعمل ما بعدهما قاتلها بقوله لا
لرأية توجيه للمبتلى في من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى العمل ودر دونه

المصداق فيه انه يلزم ان يكون الاشياء خبرا قوليا مبتدئا محذوف المضاف وخبره
والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما في المفصل الباب قوله ان ثبتت زناها شرعا
وذلك بأربعة شهادات او بقرار قول في قول لا ذرة وابعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان
القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد قوله لا للتفسير لان اجلر واليجاب
ولا يجواب يستغنى للوجوب الذي هو الحكم قوله اجزاء الجملة انه يجوز ان يقال انه بعد فاء
التفسير والسببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا يعمل في قبولها قوله اخذنا
يعنون الشرطية اشارة الى استثناء استثنائه في مقتضى المثال ليثبت تقييد المقدم
وهو ما ذهب اليه المبرد او سيمويه وانما عمله على ذلك اذ لم يعمل عليه لكان معناه
الاختصاص بالنصب اقم على بعض التقادير لكنه غير اقم صلا ان الشاذ لا يعابه قوله
لغير الوقت في كلا قسمي التحريم وضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر المحذور
منه قوله في اصطلاح النواة معمول نقل اليه تتعلق التحريم به كونه محذورا او محذورا
منه قوله انما سمع فيه النصب للفعولية اشارة الى ان اطلاق المعول على النقط
باعتباره محذورا من العمل قال يتقدم به انما لا سبب بالصناعة ان يقال ان قوله ان
قال محذورا ما بعد هذا القسم الذي هو المحذور اما ظاهره ومضمره والظن
لا يجمع الا مضافا الى مخاطب والمضمي لا يجمع الا غلب الاخطا وقد يجمع
متكلمنا نحو اياي والشعر وسيمويه بقدر ينحو كاحذر وغيره يقدر بنحو حذر
خطا باو الاول اول ذلك ذكره الشيخ الرضي قال او ذكر المحذور منه هذا القسم
فلا حاجة الى القول بان في الاصل ان من عمل فيه اثم الله تعالى لا يبرأ من ان يبرأ من ان

هذا القسم الذي هو المحذور اما ظاهره ومضمره والظن لا يجمع الا مضافا الى مخاطب والمضمي لا يجمع الا غلب الاخطا وقد يجمع متكلمنا نحو اياي والشعر وسيمويه بقدر ينحو كاحذر وغيره يقدر بنحو حذر خطا باو الاول اول ذلك ذكره الشيخ الرضي قال او ذكر المحذور منه هذا القسم فلا حاجة الى القول بان في الاصل ان من عمل فيه اثم الله تعالى لا يبرأ من ان يبرأ من ان
هذا القسم الذي هو المحذور اما ظاهره ومضمره والظن لا يجمع الا مضافا الى مخاطب والمضمي لا يجمع الا غلب الاخطا وقد يجمع متكلمنا نحو اياي والشعر وسيمويه بقدر ينحو كاحذر وغيره يقدر بنحو حذر خطا باو الاول اول ذلك ذكره الشيخ الرضي قال او ذكر المحذور منه هذا القسم فلا حاجة الى القول بان في الاصل ان من عمل فيه اثم الله تعالى لا يبرأ من ان يبرأ من ان
هذا القسم الذي هو المحذور اما ظاهره ومضمره والظن لا يجمع الا مضافا الى مخاطب والمضمي لا يجمع الا غلب الاخطا وقد يجمع متكلمنا نحو اياي والشعر وسيمويه بقدر ينحو كاحذر وغيره يقدر بنحو حذر خطا باو الاول اول ذلك ذكره الشيخ الرضي قال او ذكر المحذور منه هذا القسم فلا حاجة الى القول بان في الاصل ان من عمل فيه اثم الله تعالى لا يبرأ من ان يبرأ من ان

هذا القسم الذي هو المحذور اما ظاهره ومضمره والظن لا يجمع الا مضافا الى مخاطب والمضمي لا يجمع الا غلب الاخطا وقد يجمع متكلمنا نحو اياي والشعر وسيمويه بقدر ينحو كاحذر وغيره يقدر بنحو حذر خطا باو الاول اول ذلك ذكره الشيخ الرضي قال او ذكر المحذور منه هذا القسم فلا حاجة الى القول بان في الاصل ان من عمل فيه اثم الله تعالى لا يبرأ من ان يبرأ من ان

مقدر فصار منفصلا قال وارى ان هذا الذي اركبه تطويل مستغنى عنه ولا
 ان يقال هو بتقدير اياك بعد بتأخير العامل وجاز ان يخضع ضميرى الفاعل والمفعول
 لواحد اذا كان احدهما منفصلا **قول** ولا يخفى الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن
 في انق معنى التبعيد ويكون التقدير انق مبعدا نفسك ولا يخفى ان في نقدة انق
 صغر تفهيمه معنى التبعيد تأكيد ليس في تقدير بعد **قول** لانه لا يقال تقيت زيد
 من الاسد لان معنى الانقلاء يرهين زيد لا يرهين ابيد ان **قول** قالصوابك يقال
 ان يقال اريد تقدير ايق ونحوه **قول** فان المعنى على بعد نفسك ما يؤذيك فيه تامل
 لان نفسك محذو منه لا محذو فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك ما يؤذيك اللهم
 الا ان يقال انقلاء الشخص من نفسه والتجزئتها ليس لايقاعها الشخص في ضم
 فليحذف منه في الحقيقة هو الضرر محذو بالمال فاذا انظر الى المال صرح هذا المعنى
قول لانه حذف حرف الجر الى اخره لان حرف موصولة طويلة بصلة كونها
 مع الجملة التي بعد هان تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد
 اجاز وانية التخويف قياسا بحرف حرف الجر **قال** ولا نقول اياك الاسد ما قول
 الشاعرا فإياك المرء فانه فله ضرر رقة الشعر وكن اياك من بالاسد
 الاسد والمرء منصوب بمثل اترك او احذر او كن المرء تاويل ان تباري **قوله**
 فارليت الانادى قال ابو على في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتواك
 ليصلهم قلت اى رقلت **قال** للمفعول فيه اى منه المفعول فيه او طرأ
 المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وصار مستغنى
 على الاولين **قال** فاعل فيه اى مسمى او فقهه مسامحة او اسير ما قيل فيه
قوله اى حدث وهو الفعل اللغوي **قال** من كود اى مودى **قوله**
 تضمننا الى قوله او مطابقة كانه ارضا مطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة
قوله اولهم ما قيل على هذا المعنى اول التعريف يكون ثلاثا اى انفس **قوله** وهو نفس النوى

قوله فصار منفصلا قال وارى ان هذا الذي اركبه تطويل مستغنى عنه ولا
 ان يقال هو بتقدير اياك بعد بتأخير العامل وجاز ان يخضع ضميرى الفاعل والمفعول
 لواحد اذا كان احدهما منفصلا **قول** ولا يخفى الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن
 في انق معنى التبعيد ويكون التقدير انق مبعدا نفسك ولا يخفى ان في نقدة انق
 صغر تفهيمه معنى التبعيد تأكيد ليس في تقدير بعد **قول** لانه لا يقال تقيت زيد
 من الاسد لان معنى الانقلاء يرهين زيد لا يرهين ابيد ان **قول** قالصوابك يقال
 ان يقال اريد تقدير ايق ونحوه **قول** فان المعنى على بعد نفسك ما يؤذيك فيه تامل
 لان نفسك محذو منه لا محذو فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك ما يؤذيك اللهم
 الا ان يقال انقلاء الشخص من نفسه والتجزئتها ليس لايقاعها الشخص في ضم
 فليحذف منه في الحقيقة هو الضرر محذو بالمال فاذا انظر الى المال صرح هذا المعنى
قول لانه حذف حرف الجر الى اخره لان حرف موصولة طويلة بصلة كونها
 مع الجملة التي بعد هان تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد
 اجاز وانية التخويف قياسا بحرف حرف الجر **قال** ولا نقول اياك الاسد ما قول
 الشاعرا فإياك المرء فانه فله ضرر رقة الشعر وكن اياك من بالاسد
 الاسد والمرء منصوب بمثل اترك او احذر او كن المرء تاويل ان تباري **قوله**
 فارليت الانادى قال ابو على في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتواك
 ليصلهم قلت اى رقلت **قال** للمفعول فيه اى منه المفعول فيه او طرأ
 المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وصار مستغنى
 على الاولين **قال** فاعل فيه اى مسمى او فقهه مسامحة او اسير ما قيل فيه
قوله اى حدث وهو الفعل اللغوي **قال** من كود اى مودى **قوله**
 تضمننا الى قوله او مطابقة كانه ارضا مطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة
قوله اولهم ما قيل على هذا المعنى اول التعريف يكون ثلاثا اى انفس **قوله** وهو نفس النوى

قوله فصار منفصلا قال وارى ان هذا الذي اركبه تطويل مستغنى عنه ولا
 ان يقال هو بتقدير اياك بعد بتأخير العامل وجاز ان يخضع ضميرى الفاعل والمفعول
 لواحد اذا كان احدهما منفصلا **قول** ولا يخفى الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن
 في انق معنى التبعيد ويكون التقدير انق مبعدا نفسك ولا يخفى ان في نقدة انق
 صغر تفهيمه معنى التبعيد تأكيد ليس في تقدير بعد **قول** لانه لا يقال تقيت زيد
 من الاسد لان معنى الانقلاء يرهين زيد لا يرهين ابيد ان **قول** قالصوابك يقال
 ان يقال اريد تقدير ايق ونحوه **قول** فان المعنى على بعد نفسك ما يؤذيك فيه تامل
 لان نفسك محذو منه لا محذو فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك ما يؤذيك اللهم
 الا ان يقال انقلاء الشخص من نفسه والتجزئتها ليس لايقاعها الشخص في ضم
 فليحذف منه في الحقيقة هو الضرر محذو بالمال فاذا انظر الى المال صرح هذا المعنى
قول لانه حذف حرف الجر الى اخره لان حرف موصولة طويلة بصلة كونها
 مع الجملة التي بعد هان تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد
 اجاز وانية التخويف قياسا بحرف حرف الجر **قال** ولا نقول اياك الاسد ما قول
 الشاعرا فإياك المرء فانه فله ضرر رقة الشعر وكن اياك من بالاسد
 الاسد والمرء منصوب بمثل اترك او احذر او كن المرء تاويل ان تباري **قوله**
 فارليت الانادى قال ابو على في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتواك
 ليصلهم قلت اى رقلت **قال** للمفعول فيه اى منه المفعول فيه او طرأ
 المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وصار مستغنى
 على الاولين **قال** فاعل فيه اى مسمى او فقهه مسامحة او اسير ما قيل فيه
قوله اى حدث وهو الفعل اللغوي **قال** من كود اى مودى **قوله**
 تضمننا الى قوله او مطابقة كانه ارضا مطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة
قوله اولهم ما قيل على هذا المعنى اول التعريف يكون ثلاثا اى انفس **قوله** وهو نفس النوى

والنقص ما يقابلها فيزيد جري في المذكور المستعمل في المعنى لا لزامي وماله
الحال معنى قوله اذا كان القابل مصدر او اوامعاء قول غلو واعتبر في الترخيب
قيد الحيثية انه فيه تامل اذ لو ارد من قوله تامل فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة
في التخييل الاعتباري قيد الحيثية ولو ارد معناه الحقيقي لا تجدي الحيثية
لأن هذا المعنى يصير قيداً وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نص
يصير قيداً اعتبارياً **قوله** لا يخفى **قوله** لا يقتصر بقيد ضمنى الاحترار عن شيء وليس
يقصد به الاحترار عن أي يخرج القيد الصريح قال من زمان او مكان في الكلام
المصدر حيناً محذوف المضاد او يجعل المصدر مجازاً عن المكان لا اشتراكاً في
مدلولية الفعل وخلافه المظهرية والطرفية وقد يحمل العين مكاناً نحو جلست
في الشمس في مكانها اذا اريد الشمس التوراد في مكان انظر اذا اريد بها الجرم
قوله اشارة الى قسمي المفعولية اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيداً لاحترازاً
على ان في جملة على الطرفية الحقيقية فليس كل جرد في مفعول **قوله** من زمان
الزمان او جرد انشؤ القوم على ان للبيهم من الزمان ملأ بعين واحد ونها في كبر
والجرد واما العتبة في هذا لكاليوم والليل والشهر والسنة قال فظروا المكان ان
كان المكان جعل الضمير لاجمال المكان ولا لوجبات يقول ان كانت تلك اقساماً
الظروف الى المكان بامانة لم يخرج الجملة الواقعة متخيلاً بل عائد الى المميزين عائد
المميزين قال فيهم للبيهم والخرات الستة هذا انفسهم اكثر للتقدمين واما انفسهم
فمنهم من قال ان للبيهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو
نحو ان معرفة مع انه منصوب بفتح او مكر دعه مائه ملحق بالنكرة لا بامانة او بانه
نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في لاب شاد من ان الجحيمات الستة
لا تعرف بالاصان كما لا تعرف مثلها ومنهم من قدسها بامانة لانهم للبيهم من الزمان

قوله اذا كان القابل مصدر او اوامعاء قول غلو واعتبر في الترخيب
قيد الحيثية انه فيه تامل اذ لو ارد من قوله تامل فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة
في التخييل الاعتباري قيد الحيثية ولو ارد معناه الحقيقي لا تجدي الحيثية
لأن هذا المعنى يصير قيداً وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نص
يصير قيداً اعتبارياً **قوله** لا يخفى **قوله** لا يقتصر بقيد ضمنى الاحترار عن شيء وليس
يقصد به الاحترار عن أي يخرج القيد الصريح قال من زمان او مكان في الكلام
المصدر حيناً محذوف المضاد او يجعل المصدر مجازاً عن المكان لا اشتراكاً في
مدلولية الفعل وخلافه المظهرية والطرفية وقد يحمل العين مكاناً نحو جلست
في الشمس في مكانها اذا اريد الشمس التوراد في مكان انظر اذا اريد بها الجرم
قوله اشارة الى قسمي المفعولية اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيداً لاحترازاً
على ان في جملة على الطرفية الحقيقية فليس كل جرد في مفعول **قوله** من زمان
الزمان او جرد انشؤ القوم على ان للبيهم من الزمان ملأ بعين واحد ونها في كبر
والجرد واما العتبة في هذا لكاليوم والليل والشهر والسنة قال فظروا المكان ان
كان المكان جعل الضمير لاجمال المكان ولا لوجبات يقول ان كانت تلك اقساماً
الظروف الى المكان بامانة لم يخرج الجملة الواقعة متخيلاً بل عائد الى المميزين عائد
المميزين قال فيهم للبيهم والخرات الستة هذا انفسهم اكثر للتقدمين واما انفسهم
فمنهم من قال ان للبيهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو
نحو ان معرفة مع انه منصوب بفتح او مكر دعه مائه ملحق بالنكرة لا بامانة او بانه
نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في لاب شاد من ان الجحيمات الستة
لا تعرف بالاصان كما لا تعرف مثلها ومنهم من قدسها بامانة لانهم للبيهم من الزمان

يخرج النفع والضرر ونحو ذلك للمؤمن لأن العالم في الحق وهو الجواب لا الفعل.

التحقيق الرعائي في الجرد هو الفعل ذاته المنسوب عن الجرد بميزة الهمزة

والضعيف قول من التلاميذ انما يحصل العلم ان قلت كيف يحصل التاديب والادب

ويزب عليه مع اتحادهما بحسب اللغات قلنا اراد ترتيب ما يتبعها التاديب اعني التاديب

والشيخ الفاضل العلامة التادري في المناصب الشاذية لتصنيفه في علمه الشكيق

مشاركه المحرر في المعامل الرمان والوصف من العالم المحققه لا يتسعد

لقد انا اذ قد عرفت ان الحق سبحانه لا يوق الا عارضة ثمرة له لا اجد ان

قل للمنافعة للانحسار واطراف الحلاوة وحتا الزفة في حوت وبعثا

لأن القول من أن زينة جسد القوم في الدنيا هي القصور والنعيم في الآخرة هي الجنة والجنة هي الجنة والجنة هي الجنة

١٠٠

سید الشہداء علی بن ابی طالب علیہ السلام

فأمر بغيري فانه عند حال كبره التذليل والاعذار معيد للملأى من

مؤمنون عامل المعول تقصيرا وبينا الله في خسرته ناديا فان معناه:

بما اضرنا في القول في حجة القوم من جهة انهم قد افيدوا بالثقل مغايرين لما في الخبر

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منبرا للعلماء والفقهاء

و در کتابی که در این باب است نوشته شده است که هر که در این راه باشد...

الانسان في الدنيا كالقارورة التي فيها ماء
والقارورة اذا امتلأت بالماء لم يبق فيها
مكان لغير الماء فكذلك الانسان اذا
امتلأ بالعلم لم يبق فيه مكان لغير العلم

[illegible]

فانه مقدم على المقعوم بحسب التحقيق فكيف يصح ان يكون مصدر اصغائر اللفظ فعله
 المفعول لان براد بالعين اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو التعود عن الحرب كما قد
 براد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في
 ذلك مخالفة من وجه اخر قوله اوضربه ضرب تاديب تعدت قعود جبر الظن
 ان المصدر حقيقة هو الحذف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابة عن
 الحذف كما في ضربته سوطا اي ضرب سوطه القول بانه على هذا التقدير مصدر
 من غير لفظ فعله لا يتخلو عن شيء قوله ورد قول الزجاجة وردة المصدر ايضا باربع
 ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولنا للتاديب ليس بمفعول مطلق
 فكل تاديب الذي معناه قوله لم يكف باربع ضربته الفاعل اقل ما وضع الظاهر موضع المضم
 اشار الى الشاهد في قوله وقد قيل فيهما بالاشتراك في المصدر واللفظ مع الابقاء والنية والحد
 هو الترتيب والنية قوله اي الشجاعة وفاضل عاجله قال الشير الرضى بغض النجاة
 لا يشترط ذلك وهو الذي بقوى في ظني ان كان الاصل هو الاول والدليل على الجواز
 قول ابن ابي عمير من قوله لله وجهه في فهم البلاغة فاعطاه الله النظره استحقاقا
 للمعجزة واستحقاقا لله عليه والمستحق باليد المعطى للنظره هو الله ولا يجوز ان يكون
 محالا لاستلزام ضعف محال الفاعل وهو الاستتم على حال المفعول وهي الاستحقاق
قال ومقارنهما ان يور على علم المقارنة في الزمان لقوله تعالى والقبحه الشاذة هذا
 يوم يفهم الصادين صديقهم بالصبي لصديقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا
 على ان الشاهد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون ذكره كاشرا لبعضهم لانه قد يقع معرفة
 لكن الغالب فيه التذكير كما كان الغالب في الجوز والتعريف قوله او يكون زمان وجودهما
 ان يكون اخر اول الجوز وبالعكس وبغير ذلك قوله لانه بهذه الشرط قال المصدر
 انما اشترط في اللفظ لانه لا يتبع جماعه للشرائط فخصولها دليل على اللفظ

فانه مقدم على المقعوم بحسب التحقيق فكيف يصح ان يكون مصدر اصغائر اللفظ فعله
 المفعول لان براد بالعين اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو التعود عن الحرب كما قد
 براد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في
 ذلك مخالفة من وجه اخر قوله اوضربه ضرب تاديب تعدت قعود جبر الظن
 ان المصدر حقيقة هو الحذف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابة عن
 الحذف كما في ضربته سوطا اي ضرب سوطه القول بانه على هذا التقدير مصدر
 من غير لفظ فعله لا يتخلو عن شيء قوله ورد قول الزجاجة وردة المصدر ايضا باربع
 ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولنا للتاديب ليس بمفعول مطلق
 فكل تاديب الذي معناه قوله لم يكف باربع ضربته الفاعل اقل ما وضع الظاهر موضع المضم
 اشار الى الشاهد في قوله وقد قيل فيهما بالاشتراك في المصدر واللفظ مع الابقاء والنية والحد
 هو الترتيب والنية قوله اي الشجاعة وفاضل عاجله قال الشير الرضى بغض النجاة
 لا يشترط ذلك وهو الذي بقوى في ظني ان كان الاصل هو الاول والدليل على الجواز
 قول ابن ابي عمير من قوله لله وجهه في فهم البلاغة فاعطاه الله النظره استحقاقا
 للمعجزة واستحقاقا لله عليه والمستحق باليد المعطى للنظره هو الله ولا يجوز ان يكون
 محالا لاستلزام ضعف محال الفاعل وهو الاستتم على حال المفعول وهي الاستحقاق
قال ومقارنهما ان يور على علم المقارنة في الزمان لقوله تعالى والقبحه الشاذة هذا
 يوم يفهم الصادين صديقهم بالصبي لصديقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا
 على ان الشاهد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون ذكره كاشرا لبعضهم لانه قد يقع معرفة
 لكن الغالب فيه التذكير كما كان الغالب في الجوز والتعريف قوله او يكون زمان وجودهما
 ان يكون اخر اول الجوز وبالعكس وبغير ذلك قوله لانه بهذه الشرط قال المصدر
 انما اشترط في اللفظ لانه لا يتبع جماعه للشرائط فخصولها دليل على اللفظ

[illegible][illegible]

[A large rectangular box containing dense handwritten Persian script.]

ہندوستان میں مولانا عبدالحکیم

عامة لما لم يكن لضرورة المعنى كان حكمه للمفهوم من القول ولا يجوز ان يقال انما
 حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه في اعم معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو قاعا لضم
 لانه يلزم استتلاف عامل الحال وصاحبها واذ لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير
 قاعا لعمو على التفسير المذكور قوله باعتبار معنى الاشارة والبتنية اذ اول
 لان زيدا مشارا اليه لامتنع عليه فان المنية عليه حقيقة هون ذان يدوم
 تقارب الاسم والفعل قال في اعمامها انه فصل العامل ههنا لتحقيق لفظية الفاعل و
 للفعول ومعنويهما وليكون توطئة لامتناع تقدير الحال على العامل المعنوي بجوا
 تقديرها على اللفظ المفهوم من تخصيص الامتناع به وكونه اذ لا يفصل بين مبحث
 تقديره ولا كان المناسب ان يذكر اهو توطئة له عقيب ذلك تفصيل قول اهو
 من تركيبه اي من صيغته قول لاشارة دون الاستفهام والنفي ان من نحو

المشيم
في الحاله

فَدَا نَسِيتُ ابْنِي فَقِيرًا رَاجِعًا وَحَدَّثْتُ فَقِيرًا قَبِيلَ الْخَزَرِ لَمَّا كَانَ الْمَغْنَى لَيْتَ ابْنِي رَاحِمًا وَدَعَا

[illegible]

وإن كان الحال جواباً لكيفية السؤال يتناول المعلوماتية وتبين المنعول إلى جواب الأمر

مَنْ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا وَتَحْتَ الْوَلَدِ الْمَعْلُومَ بِأَعْتَابِ رِجَالِهِ يَكُونُ مَجْهُولًا عَابِدًا

للإضافة لكان أحسن قوله لا استغنى عنها وعمومها بنفسها بالذات نوعها

حیث نھی اوئی و بعد از آن قتل آن جعلت امر را بالا اشاره می نماید که کیس

صلوات اللہ علیہ ازان یہ کون منصوبہ عمل الاختصاص

...میں نے اس کے لئے ایک اور کتب خانہ بھی بنایا ہے۔

الاجال فاما هذا

بجانب این کتاب در کتابخانه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

على الحال من غير النكاح وانما لنا احوال من احوالنا ومفهومنا لا يخفى عليك لو جعل صلاحي
 كل امر ليس ايضا بالقصص لحوال ان يكون حاله من حيث انه مخصوص بالاختصاص
 او بالوصف **قول** او الواقعة في حين الاستغفار كما انها تشبه النكحة الواقعة في حين النفي
 في كونها غير موجب **قول** او بعد الانقضاء للنفي لم يعتبر قدس سره في تعيين صورة
 النكحة عبارة اللباب حيث قال لا يكون اي صاحب الحال لا النكحة موصوفة او مغنية
 عناء المعرفة لا يستغفار انها اولى حين الاستغفار كما او بعد الانقضاء للنفي ومقدما على الحال
 انهمي قال شارحه في قوله بعد لا تصف لا يمكن الخ ارض عنه لا ان يقال ان بين قوله بعد
 الادبين قوله مقدما عليه تنازع عاني قوله الحال يعني ان فاعل الظرف هو هو ضمير
 الحال ونفسه على المدحجين لا ضمير المذكورة ولا يخفى انه لا بد من اعتبار عاقل ليحرم وقوع
 النظرية صفة لقوله ذكره والتقدير يعود الى الحال عنها انما قال لوقال وقبله لا كان سلبا من
 التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول وقبله الا لاحدا على الحال فيقول الكلام
 فاعلمه قال ذلك في الاختصار وانما قال نقض للنفي كن الحال يقع بعد الا لا لا يكون
 الاستثناء مفرغا والاستثناء مفرغ لا يكون في الوجه الا نادرا قال المصنف انما حسن التكرير هنا
 لان لا تقطع ما يدرها قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لا تقطعها عنها وفيه
 نظر بخلاف وقوع الصفة بعد **القول** او مقدما عليه الحال انما حسن التكرير لان
 التفسير يروى من الالتباس بالصفة **قول** ويجعل قوله وصاحبها اهو وحده
 يكون غالبا نظر والمناسبة بين المبتدأ والخبر والعامل والمنع فاعلى هذا استفاد
 من قوله معرفة اي يتعرف غالب **القول** ولم يرد لها قال قدس سره في
 الحاشية الدرد المنع **قول** ولما تشفق على نقص الدخال قال قدس سره في
 الحاشية الا شغاف المحرف والنقص بالصناد المهمة والعين المعجزة المفتوحة
 من نقص الرجل نقصا اى لم يتوهم اذ انتهى في الصبر اسر النقص بمراد

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

قاعدة الشيخ الرضي **قول** معارف موضوعة موضع النكرات يعني ان اللاحق
للعهد الذهني او زيادة **قال** فان كان صاحبها ذكره والحال مفردا ذلوكا كانت جملة
وجوب الواو التقديم **قول** ولربما كان الحال مشتركة بنحو جاء رجل من يدركين
قول لتخصيص فيه ان الحال ما عن الفاعل وعن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم
المستقدم فانه حاجة الى تخصيص آخر اليهم لا ان يقع الحال حكم اخر فلا يحذف
التخصيص حاصل القياس الى حكم اخر **قول** ولا تكتب بالصفة فيه ان هذا لا يتباين
لو كان محذورا للوجوب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة لتحقيق الالتباس
قال ولا تقدم على العامل المعنوي دون اللفظ فان تقديم ما عليه جائز لا لما لم يقدر
بما هو اولى اعادة اصلها وهو العطف او عدم تصرف في الفعال لفعل التجزئة تصدير
عام لها بخلاف المصدر او هم الموصولون من سائر اللوصولات نحو الذي راكبا جاء
قول في اعادة امثال يد قائم كهم وقاعداء علون الدال على حدثين فصاعدا قد يدل
على حدثين معينين نحو ضاربين يد عمر او ضاربين يد عمرو ويد الحرب من
عمرو وقد يدل على غير معينين نحو من يد كهم وقال التشبيه يدل على حدث
مشترك بين المشبه والمشبّه به كمن يدل على خصوصية حدث وعلى كلاً
التقديمين بنحو اختلاف احدثين بوجه كالمكان والزمان والمتعلق
والحال الى غير ذلك واذا اختلفا بامر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يدل
كلا منهما ما يتعلق به التزامان يلحق بالمتعلق **قوله** احدث احدث للصرح به

وان لمزمت المتقدمه على العامل الضعيف وذلك لانهم لا يقدرون على العمل
على المبدأ فقول زيد قاطم كهم وقاعد وزيد يوم الجمعة كهم ويوم السبت كهم
بمعنا طيب منه وطبا قول فعلى هذا معنى الكلام وحيث يكون قوله بخلاف الظاهر
حالا من قوله على العامل المعنوي كانه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني
ويحتمل ان تكون اعتراضية متقدمة للبند الاول واما اذا جعلته داخلية الى
ذهب للصبي ترجمه كحزب الاستاذة اليه قول فالمراد هو الاحتمال الثاني هو
ان الظاهر يتقدم على العامل المعنوي اى فى الجملة يعنى اذا كان العامل المعنوي
ظرفا وشبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يحجز بقدر الظاهر عليه اتفاقا قال الشيخ
الرضي قد صرح ابن بريان يجوز تقديم الحال اذا كان ظرفا وشبهه على العمل
المعنوي ومن ذلك القليل ابر الكريستين اى لكونه يستين فتمت حال العامل
يستين قال لان الجور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان صاحبها
مرفوعا ومنصوبا كاذهبالى البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمه
عليهما لانه فى صورة واحدة وهى ما اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخر
عن العامل قوله سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه
ما اذا كان المضاف جزءا للمضاف اليه او جان قيا م للمضاف اليه مقامة
ذاته يجوز التقديم لكن على قلة نحو قوله ما شيل زيد وتبع حنيفا لانه ابراهيم
قول لان الحال تابعه قيل لا بد من احوالها لانه الفاعل من حيث انه

والا وقد استعمل قوله تعالى قد يردى على ما تقدم من المصنوع والى قول الله تعالى
وان لمزمت المتقدمه على العامل الضعيف وذلك لانهم لا يقدرون على العمل
على المبدأ فقول زيد قاطم كهم وقاعد وزيد يوم الجمعة كهم ويوم السبت كهم
بمعنا طيب منه وطبا قول فعلى هذا معنى الكلام وحيث يكون قوله بخلاف الظاهر
حالا من قوله على العامل المعنوي كانه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني
ويحتمل ان تكون اعتراضية متقدمة للبند الاول واما اذا جعلته داخلية الى
ذهب للصبي ترجمه كحزب الاستاذة اليه قول فالمراد هو الاحتمال الثاني هو
ان الظاهر يتقدم على العامل المعنوي اى فى الجملة يعنى اذا كان العامل المعنوي
ظرفا وشبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يحجز بقدر الظاهر عليه اتفاقا قال الشيخ
الرضي قد صرح ابن بريان يجوز تقديم الحال اذا كان ظرفا وشبهه على العمل
المعنوي ومن ذلك القليل ابر الكريستين اى لكونه يستين فتمت حال العامل
يستين قال لان الجور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان صاحبها
مرفوعا ومنصوبا كاذهبالى البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمه
عليهما لانه فى صورة واحدة وهى ما اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخر
عن العامل قوله سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه
ما اذا كان المضاف جزءا للمضاف اليه او جان قيا م للمضاف اليه مقامة
ذاته يجوز التقديم لكن على قلة نحو قوله ما شيل زيد وتبع حنيفا لانه ابراهيم
قول لان الحال تابعه قيل لا بد من احوالها لانه الفاعل من حيث انه

والا وقد استعمل قوله تعالى قد يردى على ما تقدم من المصنوع والى قول الله تعالى
وان لمزمت المتقدمه على العامل الضعيف وذلك لانهم لا يقدرون على العمل
على المبدأ فقول زيد قاطم كهم وقاعد وزيد يوم الجمعة كهم ويوم السبت كهم
بمعنا طيب منه وطبا قول فعلى هذا معنى الكلام وحيث يكون قوله بخلاف الظاهر
حالا من قوله على العامل المعنوي كانه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني
ويحتمل ان تكون اعتراضية متقدمة للبند الاول واما اذا جعلته داخلية الى
ذهب للصبي ترجمه كحزب الاستاذة اليه قول فالمراد هو الاحتمال الثاني هو
ان الظاهر يتقدم على العامل المعنوي اى فى الجملة يعنى اذا كان العامل المعنوي
ظرفا وشبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يحجز بقدر الظاهر عليه اتفاقا قال الشيخ
الرضي قد صرح ابن بريان يجوز تقديم الحال اذا كان ظرفا وشبهه على العمل
المعنوي ومن ذلك القليل ابر الكريستين اى لكونه يستين فتمت حال العامل
يستين قال لان الجور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان صاحبها
مرفوعا ومنصوبا كاذهبالى البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمه
عليهما لانه فى صورة واحدة وهى ما اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخر
عن العامل قوله سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه
ما اذا كان المضاف جزءا للمضاف اليه او جان قيا م للمضاف اليه مقامة
ذاته يجوز التقديم لكن على قلة نحو قوله ما شيل زيد وتبع حنيفا لانه ابراهيم
قول لان الحال تابعه قيل لا بد من احوالها لانه الفاعل من حيث انه

استدل اليه بحال النفس ان الله بعرضه لا يلبس باللبس الا في وجهه ثم تقدم ما عاين صاحبها
 في البحر وانه كغيره من احوال البحر وورده عليهم من الفصحاء تقديمها فلو كان لوقوع قوله يجعل كانه
 حكاية الحزن والمنفعة او السلب كانه لا يلبس بالناس كغيره من الفصحاء انه صامع كماله
 ناهيا لرساله ان يكون في غير المحصر ايضا في التحقيق كانه لا يلبس حكاية الناس
 ثم انه نفس الله عليه وسلم بعينه في التنزيل ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون
 المكلف في وقت الاذلال وليس كذلك لان فيه معناه قلت الحال مقدره والظن
 لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما حوت الاشارة اليه **قول** والنساء المبالغة
 كالكافية والشافية وكثير منهن ذهابا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال و
 فاعول ومفعول **قول** اي الاسئلة كاذبة اي عامة شاملة **قول** وبعضها يجعلها
 مصاد الى تكلف كذا والمصلحة حال مقدره **قول** في الحذف والتسكين
 كاذبة كقاعدة لا تامة كالحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضوي ولا يخفى ان
 التعداد رصنه هذا المعنى فقولهم سواء كان الدال مشتقا او جامدا اقل الشيخ
 الرضوي من احوال الغير المشتقة قياسا الحال للوطنة وهي اسم جامد موصوف
 بصفة هي الحال في الحقيقة فكان اسم الجاهل من طاء الطريق قبل هو حال في الحقيقة نحو
 قولهم انا نزلنا كراعيه او نحو جاهد زيد لاجلها ومنها ما يقتضيه التشبيه نحو
 جاهد زيد لاسلامه مثل اسد او شيئا ومنها الحال في ضواعت الشك مشاكه ودرهما
 وضابطه في قصور التقسيط فيجعل الحزب من جزاء الجزاء قسطا وينصب ذلك القط
 الفكر في الاثبات على الاستغراق مستند عليه في قوله خير من جزاءه ويقوله تعالى على نفس ما قد مر من ذلك

المراد من قوله تعالى ان الله بعرضه لا يلبس باللبس الا في وجهه ثم تقدم ما عاين صاحبها في البحر وانه كغيره من احوال البحر وورده عليهم من الفصحاء تقديمها فلو كان لوقوع قوله يجعل كانه حكاية الحزن والمنفعة او السلب كانه لا يلبس بالناس كغيره من الفصحاء انه صامع كماله ناهيا لرساله ان يكون في غير المحصر ايضا في التحقيق كانه لا يلبس حكاية الناس ثم انه نفس الله عليه وسلم بعينه في التنزيل ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون المكلف في وقت الاذلال وليس كذلك لان فيه معناه قلت الحال مقدره والظن لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما حوت الاشارة اليه قول والنساء المبالغة كالكافية والشافية وكثير منهن ذهابا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال و فاعول ومفعول قول اي الاسئلة كاذبة اي عامة شاملة قول وبعضها يجعلها مصاد الى تكلف كذا والمصلحة حال مقدره قول في الحذف والتسكين كاذبة كقاعدة لا تامة كالحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضوي ولا يخفى ان التعداد رصنه هذا المعنى فقولهم سواء كان الدال مشتقا او جامدا اقل الشيخ الرضوي من احوال الغير المشتقة قياسا الحال للوطنة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان اسم الجاهل من طاء الطريق قبل هو حال في الحقيقة نحو قولهم انا نزلنا كراعيه او نحو جاهد زيد لاجلها ومنها ما يقتضيه التشبيه نحو جاهد زيد لاسلامه مثل اسد او شيئا ومنها الحال في ضواعت الشك مشاكه ودرهما وضابطه في قصور التقسيط فيجعل الحزب من جزاء الجزاء قسطا وينصب ذلك القط الفكر في الاثبات على الاستغراق مستند عليه في قوله خير من جزاءه ويقوله تعالى على نفس ما قد مر من ذلك

في قوله تعالى ان الله بعرضه لا يلبس باللبس الا في وجهه ثم تقدم ما عاين صاحبها في البحر وانه كغيره من احوال البحر وورده عليهم من الفصحاء تقديمها فلو كان لوقوع قوله يجعل كانه حكاية الحزن والمنفعة او السلب كانه لا يلبس بالناس كغيره من الفصحاء انه صامع كماله ناهيا لرساله ان يكون في غير المحصر ايضا في التحقيق كانه لا يلبس حكاية الناس ثم انه نفس الله عليه وسلم بعينه في التنزيل ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون المكلف في وقت الاذلال وليس كذلك لان فيه معناه قلت الحال مقدره والظن لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما حوت الاشارة اليه قول والنساء المبالغة كالكافية والشافية وكثير منهن ذهابا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال و فاعول ومفعول قول اي الاسئلة كاذبة اي عامة شاملة قول وبعضها يجعلها مصاد الى تكلف كذا والمصلحة حال مقدره قول في الحذف والتسكين كاذبة كقاعدة لا تامة كالحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضوي ولا يخفى ان التعداد رصنه هذا المعنى فقولهم سواء كان الدال مشتقا او جامدا اقل الشيخ الرضوي من احوال الغير المشتقة قياسا الحال للوطنة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان اسم الجاهل من طاء الطريق قبل هو حال في الحقيقة نحو قولهم انا نزلنا كراعيه او نحو جاهد زيد لاجلها ومنها ما يقتضيه التشبيه نحو جاهد زيد لاسلامه مثل اسد او شيئا ومنها الحال في ضواعت الشك مشاكه ودرهما وضابطه في قصور التقسيط فيجعل الحزب من جزاء الجزاء قسطا وينصب ذلك القط الفكر في الاثبات على الاستغراق مستند عليه في قوله خير من جزاءه ويقوله تعالى على نفس ما قد مر من ذلك

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

التحقق في الصفة...
التي هي من سورتين ومتعلق بإحداث في الصورة الأخيرة...
لأنه إذا لم يكن للصفة حقيقة...
حرف ما لها أوتو طرفا في مجموع حروفها...
لأن الحق أن لكل الملوكة تدركون موكدة...
أي تشدد ومن خصص الملوكة بالجملة...
مصدرين بمعنى التشديد...
ويقال له التبيين والتفسير...
من بين الجناس رفيع لا يمح قال...
جنس ذكر لتعيين مبهوم صلي...
لتعين واحد منها بالذكر والأصل فيه التشديد...
التعريف ثم اذ على الغرض منه...
نحو عين ما به والربط به...
معقوب في ليله...
أو بمعنى سفة...
وأبعد بوقوع الفعل عليه...
أنه موضوع لفعل...
أو اليلد بها المعاني...
أو اليلد بها المعدد...
الكل ما لم يذكر...
يكن أن يدل...
الطاري والملازم...
فإنه لا يمكن...
فإنه لا يمكن...
فإنه لا يمكن...

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

۳۶۵
مجلس اول در روز شنبه
آورد و نقش اناناس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ایک اجازت بیان کی ہے کہ

مجلس العلماء
مجلس العلماء
مجلس العلماء

[illegible]

وعدم الحراسة في الايام ١٢

قال لا حاجة
 بغير قولكم كان جوابه مني
 ان قلت ان الغيب على ما ذكره في كتاب
 لا يتبين من وجه من الساتر والافاضل
 حال خبره من وجه من الساتر والافاضل
 والافاضل من وجه من الساتر والافاضل
 من قولكم لا الاحتال الان قوله
 نعم ان كان خبرون مستوفى على
 قولهم فليس وان كان خبره على
 ان الخبر على ما في الخبر والافاضل
 الى ان الخبر على ما في الخبر والافاضل
 قال ان من سافر فداره فاعلى كان
 الفقيه على ما في الخبر والافاضل
 من حيث على ما في الخبر والافاضل
 بين الاثنان ١٠ من الاما على ما في الخبر
 من قولكم بل الظاهر انه علم على ما في الخبر
 في تفسير الفاضل ورواه عن الصادق
 من ومن اذا خرج فاضل
 اليه التمسد ورجل على ما في الخبر
 لعلنا نرسله

[illegible][illegible]

تہجی سہ

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

و منقول من كتابه في التفسير و ان كان في المتن
 في قوله لو تفرقت و قد تفرقت الى ان كانت
 تفرقت كما يفرق الجمل الى اجزاء فلهذا
 اى الى كل واحد من اجزاء الجمل الى اجزاء
 في قوله فان اجد ما يخرج من ذلك فليطاع
 له كما هو خارج عن ذلك فليطاع و ان كان
 الا اعتبار به فان لم يكن في ذلك ما يخرج
 طاعة الى الرضى الى ما يخرج من ذلك
 و ان كان في ذلك ما يخرج من ذلك فليطاع
 كل من كان في ذلك فليطاع و ان كان
 الى قوله هو المذكور في الاشارة الى قوله
 انما هو في قوله و قد تفرقت الى ان كانت
 الا انما هو في قوله و قد تفرقت الى ان كانت
 التفرقة الى قوله و قد تفرقت الى ان كانت
 في قوله و قد تفرقت الى ان كانت
 و انما هو في قوله و قد تفرقت الى ان كانت
 الى قوله و قد تفرقت الى ان كانت

لا يخلاف في الدينار على الاول بل في المقاضى المحرك كقوله **وكان المسلول لا يجنب**
بوجود واختلاف الشيء الرضى باختلافه لا كقولهم **وقال هذا هو الصبح وحاصله** **الشيء**
انما يلزم اذا تقدمت نسبة الشيء على الاستثناء بكنها متاخرة عنه لان النسب اليه
هو المحرك للركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متاخرة عن النسب اليه قطعاً
لانها متاخرة عن النسب في النسب اليه في جاء القوم لا زيد او القوم المحرك منه
فلا يخلو القوم المطلق حتى يلزم المناقض وفيه ان هذا الجحى ان لا يمتنع
في بعض ادوات الاستثناء كعدا وبعدا لانها تحذفان ويبدلن بالنسبة فيكونان
متاخرين عنها فعرضك ان يحتاج عنه بان الاستثناء متاخرة النسبة متقدم على الحكم
فالمتاخر من ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اوله الجحى الى القوم بل
احتمال ان يكون على طريقة الاستصحاب بالقياس الى المحل والايجاب بالقياس الى البعض
والسلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك ان تقررا لاجاب والسلب بعد تمام الجواب
فاذا قلت لا زيد لم تنص الى الجواب القوم تقررا لاجاب بالقياس الى زيد ولا يجاب بالقياس
الى ما بقى وليس معنى الاخر ان لا المحل انك بعد الشرط من النسبة ولا يمكن في
المنقطع ثم يراك لم يكن هناك لخراس قال عن متعدد اى شئ يد وكثرة
قال **بلا غير الصفة** بيان للواقع فلا يدخل قال وانما انما اراد بها كلمات
محفوفة لا ما هو معناها مطلقاً حتى يلزم ان يكون جاء القوم المحرك منه
ن يدلو المستثنى منه من زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحى ولا مشاحة فيه
نعر لو ادعى ان تلك المحل محفوفة صارت بمعنى الا فى عدم الاستئلال
لم يزل ذلك وانكره ايضا لما قلنا على ما قاله الشيخ الرضى في دفع شبهة الاستثناء
فقله واحتربه عن خروجها في القوم اقل لا ولكن لا يستدعيك الخراج
وليد ان يستعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراس كان نقول جاء عمرو

بوجود واختلاف الشيء الرضى باختلافه لا كقولهم وقال هذا هو الصبح وحاصله الشيء
انما يلزم اذا تقدمت نسبة الشيء على الاستثناء بكنها متاخرة عنه لان النسب اليه هو المحرك للركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متاخرة عن النسب اليه قطعاً لانها متاخرة عن النسب في النسب اليه في جاء القوم لا زيد او القوم المحرك منه فلا يخلو القوم المطلق حتى يلزم المناقض وفيه ان هذا الجحى ان لا يمتنع في بعض ادوات الاستثناء كعدا وبعدا لانها تحذفان ويبدلن بالنسبة فيكونان متاخرين عنها فعرضك ان يحتاج عنه بان الاستثناء متاخرة النسبة متقدم على الحكم فالمتاخر من ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اوله الجحى الى القوم بل احتمال ان يكون على طريقة الاستصحاب بالقياس الى المحل والايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك ان تقررا لاجاب والسلب بعد تمام الجواب فاذا قلت لا زيد لم تنص الى الجواب القوم تقررا لاجاب بالقياس الى زيد ولا يجاب بالقياس الى ما بقى وليس معنى الاخر ان لا المحل انك بعد الشرط من النسبة ولا يمكن في المنقطع ثم يراك لم يكن هناك لخراس قال عن متعدد اى شئ يد وكثرة قال بلا غير الصفة بيان للواقع فلا يدخل قال وانما انما اراد بها كلمات محفوفة لا ما هو معناها مطلقاً حتى يلزم ان يكون جاء القوم المحرك منه ن يدلو المستثنى منه من زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحى ولا مشاحة فيه نعر لو ادعى ان تلك المحل محفوفة صارت بمعنى الا فى عدم الاستئلال لم يزل ذلك وانكره ايضا لما قلنا على ما قاله الشيخ الرضى في دفع شبهة الاستثناء فقله واحتربه عن خروجها في القوم اقل لا ولكن لا يستدعيك الخراج وليد ان يستعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراس كان نقول جاء عمرو

بوجود واختلاف الشيء الرضى باختلافه لا كقولهم وقال هذا هو الصبح وحاصله الشيء
انما يلزم اذا تقدمت نسبة الشيء على الاستثناء بكنها متاخرة عنه لان النسب اليه هو المحرك للركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متاخرة عن النسب اليه قطعاً لانها متاخرة عن النسب في النسب اليه في جاء القوم لا زيد او القوم المحرك منه فلا يخلو القوم المطلق حتى يلزم المناقض وفيه ان هذا الجحى ان لا يمتنع في بعض ادوات الاستثناء كعدا وبعدا لانها تحذفان ويبدلن بالنسبة فيكونان متاخرين عنها فعرضك ان يحتاج عنه بان الاستثناء متاخرة النسبة متقدم على الحكم فالمتاخر من ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اوله الجحى الى القوم بل احتمال ان يكون على طريقة الاستصحاب بالقياس الى المحل والايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك ان تقررا لاجاب والسلب بعد تمام الجواب فاذا قلت لا زيد لم تنص الى الجواب القوم تقررا لاجاب بالقياس الى زيد ولا يجاب بالقياس الى ما بقى وليس معنى الاخر ان لا المحل انك بعد الشرط من النسبة ولا يمكن في المنقطع ثم يراك لم يكن هناك لخراس قال عن متعدد اى شئ يد وكثرة قال بلا غير الصفة بيان للواقع فلا يدخل قال وانما انما اراد بها كلمات محفوفة لا ما هو معناها مطلقاً حتى يلزم ان يكون جاء القوم المحرك منه ن يدلو المستثنى منه من زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحى ولا مشاحة فيه نعر لو ادعى ان تلك المحل محفوفة صارت بمعنى الا فى عدم الاستئلال لم يزل ذلك وانكره ايضا لما قلنا على ما قاله الشيخ الرضى في دفع شبهة الاستثناء فقله واحتربه عن خروجها في القوم اقل لا ولكن لا يستدعيك الخراج وليد ان يستعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراس كان نقول جاء عمرو

لا بد من جملته ولكن زيد **قوله** اي بعد الا وخواتمها لا يقع المنقطع لاجلها وغير
وبعد **قوله** اي ليس ينبغي له الوجوب والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب غير المثبت
اصطلاحا ما يقابله **قوله** استثنى به اذا وقع في كلام غير موجب انما وجب نصبه
اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بذكر التكرير العامل فيلزم ثبوت
الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجهل اعتبار
تكرير اصل العامل بترك النفي العارض لان المبدل منه في حكم التثنية فيكون في حكم
التثنية وهو في الايجاب محتمل لفساد المعنى فيهما نظرا ما في الاول فلان معنى تكرير
العامل ليس لاجل اعتبار ان العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب لاجل ايجاز
جاء بذكره في العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه
ليس مطر وحال الكلية حتى يفسد المعنى في فرق بين نفس الشيء وافي حكمه **قوله**
وهو ان يكون الكلام الموجب قلما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما مره
بقوله ان يكون او الكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله **قوله** منصوب
على الظرفية لاجل الاستثناء وتعلل المعترض بمراد ذلك انه من قبيل المفعول في معنى
ان يكون دخلا في **قوله** في العامل فوضي المستثنى قال المشيخ الرضوي في المصنف
شرح الفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لا بد مما لا يكون هناك
فعل له منتهى نحو القوم لان بدا اخوتك وللصريفة ان يقولوا ان في الاخوة معنى
فعليا وهو الانسحاب بالاخوة فيقال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لكان انصب المستثنى
قال مقدمه عطف على قوله هذا هو العلم بالمتن ان الفصحى في بيته ان ينصبا
مضروطة لكونه بعد الا في ذلك غير مضموم من العبارة وكذا الحال في قوله او
منقطعا ويمكن ان يجعل المعطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر
اخر لكان وحال **قوله** اي المستثنى منصوبا ايضا لانه ذهب ببيوه الى ان المنقطع

لأنه لا بد من جملته ولكن زيد قوله اي بعد الا وخواتمها لا يقع المنقطع لاجلها وغير
وبعد قوله اي ليس ينبغي له الوجوب والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب غير المثبت
اصطلاحا ما يقابله قوله استثنى به اذا وقع في كلام غير موجب انما وجب نصبه
اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بذكر التكرير العامل فيلزم ثبوت
الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجهل اعتبار
تكرير اصل العامل بترك النفي العارض لان المبدل منه في حكم التثنية فيكون في حكم
التثنية وهو في الايجاب محتمل لفساد المعنى فيهما نظرا ما في الاول فلان معنى تكرير
العامل ليس لاجل اعتبار ان العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب لاجل ايجاز
جاء بذكره في العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه
ليس مطر وحال الكلية حتى يفسد المعنى في فرق بين نفس الشيء وافي حكمه قوله
وهو ان يكون الكلام الموجب قلما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما مره
بقوله ان يكون او الكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب
على الظرفية لاجل الاستثناء وتعلل المعترض بمراد ذلك انه من قبيل المفعول في معنى
ان يكون دخلا في قوله في العامل فوضي المستثنى قال المشيخ الرضوي في المصنف
شرح الفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لا بد مما لا يكون هناك
فعل له منتهى نحو القوم لان بدا اخوتك وللصريفة ان يقولوا ان في الاخوة معنى
فعليا وهو الانسحاب بالاخوة فيقال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لكان انصب المستثنى
قال مقدمه عطف على قوله هذا هو العلم بالمتن ان الفصحى في بيته ان ينصبا
مضروطة لكونه بعد الا في ذلك غير مضموم من العبارة وكذا الحال في قوله او
منقطعا ويمكن ان يجعل المعطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر
اخر لكان وحال قوله اي المستثنى منصوبا ايضا لانه ذهب ببيوه الى ان المنقطع

كما هو مقتضى قوله في هذا الباب ما يقابله قوله
جاء بذكره في العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه
ليس مطر وحال الكلية حتى يفسد المعنى في فرق بين نفس الشيء وافي حكمه قوله
وهو ان يكون الكلام الموجب قلما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما مره
بقوله ان يكون او الكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب
على الظرفية لاجل الاستثناء وتعلل المعترض بمراد ذلك انه من قبيل المفعول في معنى
ان يكون دخلا في قوله في العامل فوضي المستثنى قال المشيخ الرضوي في المصنف
شرح الفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لا بد مما لا يكون هناك
فعل له منتهى نحو القوم لان بدا اخوتك وللصريفة ان يقولوا ان في الاخوة معنى
فعليا وهو الانسحاب بالاخوة فيقال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لكان انصب المستثنى
قال مقدمه عطف على قوله هذا هو العلم بالمتن ان الفصحى في بيته ان ينصبا
مضروطة لكونه بعد الا في ذلك غير مضموم من العبارة وكذا الحال في قوله او
منقطعا ويمكن ان يجعل المعطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر
اخر لكان وحال قوله اي المستثنى منصوبا ايضا لانه ذهب ببيوه الى ان المنقطع

او حال جملته ولكن زيد قوله اي بعد الا وخواتمها لا يقع المنقطع لاجلها وغير
وبعد قوله اي ليس ينبغي له الوجوب والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب غير المثبت
اصطلاحا ما يقابله قوله استثنى به اذا وقع في كلام غير موجب انما وجب نصبه
اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بذكر التكرير العامل فيلزم ثبوت
الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجهل اعتبار
تكرير اصل العامل بترك النفي العارض لان المبدل منه في حكم التثنية فيكون في حكم
التثنية وهو في الايجاب محتمل لفساد المعنى فيهما نظرا ما في الاول فلان معنى تكرير
العامل ليس لاجل اعتبار ان العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب لاجل ايجاز
جاء بذكره في العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه
ليس مطر وحال الكلية حتى يفسد المعنى في فرق بين نفس الشيء وافي حكمه قوله
وهو ان يكون الكلام الموجب قلما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما مره
بقوله ان يكون او الكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب
على الظرفية لاجل الاستثناء وتعلل المعترض بمراد ذلك انه من قبيل المفعول في معنى
ان يكون دخلا في قوله في العامل فوضي المستثنى قال المشيخ الرضوي في المصنف
شرح الفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لا بد مما لا يكون هناك
فعل له منتهى نحو القوم لان بدا اخوتك وللصريفة ان يقولوا ان في الاخوة معنى
فعليا وهو الانسحاب بالاخوة فيقال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لكان انصب المستثنى
قال مقدمه عطف على قوله هذا هو العلم بالمتن ان الفصحى في بيته ان ينصبا
مضروطة لكونه بعد الا في ذلك غير مضموم من العبارة وكذا الحال في قوله او
منقطعا ويمكن ان يجعل المعطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر
اخر لكان وحال قوله اي المستثنى منصوبا ايضا لانه ذهب ببيوه الى ان المنقطع

[illegible]

قول اول اجم الفاعل منه كدلالة الفعل على صاحبه **قوله** اول اجم مطلقا
 ذهب اليه سيويه وذلك لان الكل مشتمل على البعض فذكرت في ضمن الكل وانما
 لم يجعل اجم الا للكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلقا فصحت الابعاض
 لان محاررة البعض المعين لا يتركب من المطلق ولا يدل العبارة عليها قيل قد
 يستعمل البعض بمعنى الكل لاريد منه هذا المعنى **قوله** والتقدير جاء في القوم علاه
 اذا قيل علاني كذا كان معناه انتهى عنى كذا فاذا قلت جاء القوم علاهم زيد كان
 المعنى انتهى اليهم عنه وهذا قلت على الجاني زيدا وبعضهم زيد كان معناه انتهى
 الجاني او البعض عن زيد معني ان ليس يدجائي ولا بعضا منهم واذا قيل خلاصه
 كان معناه انتهى منه فاذا قيل جاء القوم خلاصه زيد كان معناه انتهى عنى من زيد
 وانتهى الجاني او البعض من زيد اي سلب عنه **قوله** وقت خلوه اى خلوه الجاني
 منه **قال** لا يكون لا يستعمل في موضعه غيره مثال ما كان ولم يكن **قوله** وهو
 ضمير اجم ال اسم الفاعل ا قال الكوفيون جاء القوم ليس يدا ولا يكون زيد
 معناه ليس فعله فعل زيد لا يكون فعله فعل زيد **قال** فيما بعد كحال من
 الضمير الجور قيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى
 ولو جعل بركة كان المبدل منه في حكم التسمية فتقبل ليس في بعض النسخ لفظة فيه
 وسر يكون قوله فيما بعد كحال متعلقا بيجوز ويختار على سبيل التامر لا يخفى ان هذا النسخ
 احسن لقبيل كل من الفعلين كما هو المذهب لك ان تجعل قوله فيما بعد كحال على تقدير
 النسخة الاولى متعلقا بقوله فيما بعد كحال في كلام غير موجه متعلقا بكل من الفعلين
 على سبيل التامر ان لا خير فقط لان جواز النسخ في المستثنى هو الاصل وانما المحاكمة النسخ
 اختيارا **الوضع قول** لم يشترط لذكره لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى من احياء المشتبه
 منه لو كان كذا لخصا لخصا على ذلك حذر كنت جالسا لا زيد لم يكن المبدل مختارا وان

قول اول اجم الفاعل منه كدلالة الفعل على صاحبه
 ذهب اليه سيويه وذلك لان الكل مشتمل على البعض فذكرت في ضمن الكل وانما
 لم يجعل اجم الا للكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلقا فصحت الابعاض
 لان محاررة البعض المعين لا يتركب من المطلق ولا يدل العبارة عليها قيل قد
 يستعمل البعض بمعنى الكل لاريد منه هذا المعنى
 قوله والتقدير جاء في القوم علاه
 اذا قيل علاني كذا كان معناه انتهى عنى كذا فاذا قلت جاء القوم علاهم زيد كان
 المعنى انتهى اليهم عنه وهذا قلت على الجاني زيدا وبعضهم زيد كان معناه انتهى
 الجاني او البعض عن زيد معني ان ليس يدجائي ولا بعضا منهم واذا قيل خلاصه
 كان معناه انتهى منه فاذا قيل جاء القوم خلاصه زيد كان معناه انتهى عنى من زيد
 وانتهى الجاني او البعض من زيد اي سلب عنه
 قوله وقت خلوه اى خلوه الجاني
 منه
 قال لا يكون لا يستعمل في موضعه غيره مثال ما كان ولم يكن
 قوله وهو ضمير اجم ال اسم الفاعل ا قال الكوفيون جاء القوم ليس يدا ولا يكون زيد
 معناه ليس فعله فعل زيد لا يكون فعله فعل زيد
 قال فيما بعد كحال من الضمير الجور قيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى
 ولو جعل بركة كان المبدل منه في حكم التسمية فتقبل ليس في بعض النسخ لفظة فيه
 وسر يكون قوله فيما بعد كحال متعلقا بيجوز ويختار على سبيل التامر لا يخفى ان هذا النسخ
 احسن لقبيل كل من الفعلين كما هو المذهب لك ان تجعل قوله فيما بعد كحال على تقدير
 النسخة الاولى متعلقا بقوله فيما بعد كحال في كلام غير موجه متعلقا بكل من الفعلين
 على سبيل التامر ان لا خير فقط لان جواز النسخ في المستثنى هو الاصل وانما المحاكمة النسخ
 اختيارا
 الوضع قول لم يشترط لذكره لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى من احياء المشتبه
 منه لو كان كذا لخصا لخصا على ذلك حذر كنت جالسا لا زيد لم يكن المبدل مختارا وان

لا يكون هذا الكلام تصديقي المستفاد من قوله لا بد ان جواب من قال لا قام لغو
 لا بد ان ان النص بهما ول يطابق لبحر المسائل قول على البلية ورا بد ل
 البعض من الكل وانما صح ذلك مع متعارضة المبدل منه في لا يستثنى كما اتصل
 بغنى عنه النصير كما يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله لا بد ان لا يتفق
 تحمل قال يعرب على حسب العوازل على قدر ما ترضى عليه بان المراد انما على المستثنى
 او على المستثنى منه فان اريد ان لا يرد نحو ما مررت لا يزيد فله معرب بجا على لا على
 المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقدير الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير ذلك
 اذ المستثنى لا يعرب على حسب علمه ويمكن ان يثبت ان المراد بالعاقل عاقل المستثنى منه
 ويقع ان لا يدرج القطياع ونصبا لحي او عاقل حرة هو البلية التي كانت داخلية والمستثنى
 منه من ان نصبه هو حرة بتوسط تلك البلية وهو العاقل في النص على المستثنى منه
 قال اذا المستثنى منه غير ذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم انما العرب جهابذة العرب المستثنى من ان
 للنسب اليه هو الجميع المركب من المستثنى منه والمستثنى واما العرب المستثنى منه بما
 يقتضيه المنسوب كانه لا يجوز الاول والمستثنى من ان العرب في حيز انفصاله فاعرب بالنسب
 يعني في احوال المستثنى من طريق المستثنى من حيز انفصاله اعطى احواله ما يعرب
 لانه لا يجوز الاول قال لا يغير ذلك صحة في قول النحويين يثبتون دلالة الية
 التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح لا حرم جوارحه كما ان لا بد ان يثبت ان يجوز
 جاء لا بد ان لا يمكن ان يقال ان دلالة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة فستدبر
 للوجوب غير متحققة في الموجه بالادلة لا استثنى من متصل فترتبة على الادة العام
 وذلك لانه يقتضى متعدد اوله لم يكن فترتبة خصوص حمل على العام وليس لها
 معاض فغير المراد اما الثاني فلان الاستثناء وان كان فترتبة على العام لكن على
 صحة المعنى فترتبة على ان ارادته فهو وضعت بذلك فلم يتعين المراد بعد ان استقام

المستثنى من ان العرب جهابذة العرب المستثنى من ان العرب في حيز انفصاله فاعرب بالنسب
 يعني في احوال المستثنى من طريق المستثنى من حيز انفصاله اعطى احواله ما يعرب
 لانه لا يجوز الاول قال لا يغير ذلك صحة في قول النحويين يثبتون دلالة الية
 التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح لا حرم جوارحه كما ان لا بد ان يثبت ان يجوز
 جاء لا بد ان لا يمكن ان يقال ان دلالة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة فستدبر
 للوجوب غير متحققة في الموجه بالادلة لا استثنى من متصل فترتبة على الادة العام
 وذلك لانه يقتضى متعدد اوله لم يكن فترتبة خصوص حمل على العام وليس لها
 معاض فغير المراد اما الثاني فلان الاستثناء وان كان فترتبة على العام لكن على
 صحة المعنى فترتبة على ان ارادته فهو وضعت بذلك فلم يتعين المراد بعد ان استقام

المستثنى من ان العرب جهابذة العرب المستثنى من ان العرب في حيز انفصاله فاعرب بالنسب
 يعني في احوال المستثنى من طريق المستثنى من حيز انفصاله اعطى احواله ما يعرب
 لانه لا يجوز الاول قال لا يغير ذلك صحة في قول النحويين يثبتون دلالة الية
 التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح لا حرم جوارحه كما ان لا بد ان يثبت ان يجوز
 جاء لا بد ان لا يمكن ان يقال ان دلالة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة فستدبر
 للوجوب غير متحققة في الموجه بالادلة لا استثنى من متصل فترتبة على الادة العام
 وذلك لانه يقتضى متعدد اوله لم يكن فترتبة خصوص حمل على العام وليس لها
 معاض فغير المراد اما الثاني فلان الاستثناء وان كان فترتبة على العام لكن على
 صحة المعنى فترتبة على ان ارادته فهو وضعت بذلك فلم يتعين المراد بعد ان استقام

في قوله ليس في الاصل ان مدلول الحق علامات كادخل عليه
 نحو ليست وليست ثم سكت الالافه على اللفظ في حكمه وكان ذلك ليعني
 فيه معنى الكون وهو قد يسمى فيه وسبق على نحو كان زيد لا علما ببقاء معنى الكون
 بعد لا قول مع كسر السين او ضمها بدل الشرح لرضي كسر السين مع القصر وقصر اسم الله
 مشهور بان قوله لكونها حرف جر اييه ذهب سيوريه والاريل على حرفيه يقول
 حاشاي من حزن نون الوقاية وامتناع وقوعها صلا ليا للصدية مطردا وحصول
 ما عليها الونصب كهم بعد حاشا زعمه قول واجاز بعضهم السبب به دليل حاشا
 ريدا واحشيه قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لايت اي قلت لا اولو
 ليست اي قلت لو لا عند المبرحانه تارة حرف وانما فعل واذا اوليته الالام تعين لغايته
 قل الشرح لرضي لا اول انه مع الالام اسم مجيء منون نحو حاشا لله في بعض المقرات وانه
 بمعنى تنزيها لله فيحيى على هذا ان تركيب كون حاشا في جميع المواضع محصل ان معنى
 تنزيها واوحذف النون في حاشا لستكرهم النون فيما غلب عليه تجوزا
 منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سحان من علقه ان ترك تنوينه كالدليل على غايته
 لانه لاجل ابقائه على صورة اللضام ما غلب استعماله مضافا قول لمعناها تنزيه
 المستثنى اذا استعمل حاشا لا استثناء وفي غير وصفه كما تنزيه كاسم الذي بعده من سؤ
 ذكره بما لا ادوات تنزيه شخص من سوء فييتل من تنزيه الله سبحانه من سوء
 ينهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزوع عن كل ليطهر ذلك الشخص
 عما يشينه فيكون او كما وابلع قوله ليقول اعرابه اييه فاعراب حقيقة لما اضيف
 اليه ولها اجاز العطف على محايه نحو بجا عن غير زيد وعمر وبالرفع في المعنى
 ما جاز ان كان يدر قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان لاحسن
 ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما الذين غير معر

وحاشا لله فيحيى على هذا ان تركيب كون حاشا في جميع المواضع محصل ان معنى
 تنزيها واوحذف النون في حاشا لستكرهم النون فيما غلب عليه تجوزا
 منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سحان من علقه ان ترك تنوينه كالدليل على غايته
 لانه لاجل ابقائه على صورة اللضام ما غلب استعماله مضافا قول لمعناها تنزيه
 المستثنى اذا استعمل حاشا لا استثناء وفي غير وصفه كما تنزيه كاسم الذي بعده من سؤ
 ذكره بما لا ادوات تنزيه شخص من سوء فييتل من تنزيه الله سبحانه من سوء
 ينهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزوع عن كل ليطهر ذلك الشخص
 عما يشينه فيكون او كما وابلع قوله ليقول اعرابه اييه فاعراب حقيقة لما اضيف
 اليه ولها اجاز العطف على محايه نحو بجا عن غير زيد وعمر وبالرفع في المعنى
 ما جاز ان كان يدر قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان لاحسن
 ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما الذين غير معر

في قوله ليس في الاصل ان مدلول الحق علامات كادخل عليه
 نحو ليست وليست ثم سكت الالافه على اللفظ في حكمه وكان ذلك ليعني
 فيه معنى الكون وهو قد يسمى فيه وسبق على نحو كان زيد لا علما ببقاء معنى الكون
 بعد لا قول مع كسر السين او ضمها بدل الشرح لرضي كسر السين مع القصر وقصر اسم الله
 مشهور بان قوله لكونها حرف جر اييه ذهب سيوريه والاريل على حرفيه يقول
 حاشاي من حزن نون الوقاية وامتناع وقوعها صلا ليا للصدية مطردا وحصول
 ما عليها الونصب كهم بعد حاشا زعمه قول واجاز بعضهم السبب به دليل حاشا
 ريدا واحشيه قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لايت اي قلت لا اولو
 ليست اي قلت لو لا عند المبرحانه تارة حرف وانما فعل واذا اوليته الالام تعين لغايته
 قل الشرح لرضي لا اول انه مع الالام اسم مجيء منون نحو حاشا لله في بعض المقرات وانه
 بمعنى تنزيها لله فيحيى على هذا ان تركيب كون حاشا في جميع المواضع محصل ان معنى
 تنزيها واوحذف النون في حاشا لستكرهم النون فيما غلب عليه تجوزا
 منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سحان من علقه ان ترك تنوينه كالدليل على غايته
 لانه لاجل ابقائه على صورة اللضام ما غلب استعماله مضافا قول لمعناها تنزيه
 المستثنى اذا استعمل حاشا لا استثناء وفي غير وصفه كما تنزيه كاسم الذي بعده من سؤ
 ذكره بما لا ادوات تنزيه شخص من سوء فييتل من تنزيه الله سبحانه من سوء
 ينهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزوع عن كل ليطهر ذلك الشخص
 عما يشينه فيكون او كما وابلع قوله ليقول اعرابه اييه فاعراب حقيقة لما اضيف
 اليه ولها اجاز العطف على محايه نحو بجا عن غير زيد وعمر وبالرفع في المعنى
 ما جاز ان كان يدر قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان لاحسن
 ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما الذين غير معر

في قوله ليس في الاصل ان مدلول الحق علامات كادخل عليه
 نحو ليست وليست ثم سكت الالافه على اللفظ في حكمه وكان ذلك ليعني
 فيه معنى الكون وهو قد يسمى فيه وسبق على نحو كان زيد لا علما ببقاء معنى الكون
 بعد لا قول مع كسر السين او ضمها بدل الشرح لرضي كسر السين مع القصر وقصر اسم الله
 مشهور بان قوله لكونها حرف جر اييه ذهب سيوريه والاريل على حرفيه يقول
 حاشاي من حزن نون الوقاية وامتناع وقوعها صلا ليا للصدية مطردا وحصول
 ما عليها الونصب كهم بعد حاشا زعمه قول واجاز بعضهم السبب به دليل حاشا
 ريدا واحشيه قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لايت اي قلت لا اولو
 ليست اي قلت لو لا عند المبرحانه تارة حرف وانما فعل واذا اوليته الالام تعين لغايته
 قل الشرح لرضي لا اول انه مع الالام اسم مجيء منون نحو حاشا لله في بعض المقرات وانه
 بمعنى تنزيها لله فيحيى على هذا ان تركيب كون حاشا في جميع المواضع محصل ان معنى
 تنزيها واوحذف النون في حاشا لستكرهم النون فيما غلب عليه تجوزا
 منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سحان من علقه ان ترك تنوينه كالدليل على غايته
 لانه لاجل ابقائه على صورة اللضام ما غلب استعماله مضافا قول لمعناها تنزيه
 المستثنى اذا استعمل حاشا لا استثناء وفي غير وصفه كما تنزيه كاسم الذي بعده من سؤ
 ذكره بما لا ادوات تنزيه شخص من سوء فييتل من تنزيه الله سبحانه من سوء
 ينهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزوع عن كل ليطهر ذلك الشخص
 عما يشينه فيكون او كما وابلع قوله ليقول اعرابه اييه فاعراب حقيقة لما اضيف
 اليه ولها اجاز العطف على محايه نحو بجا عن غير زيد وعمر وبالرفع في المعنى
 ما جاز ان كان يدر قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان لاحسن
 ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما الذين غير معر

به بمعنى ان يكون ذلك فيه عارض قال في صفة غير مبتدأ وما بعدها خبر ان له
 قوله لا اعتبار بقيام معنى المغايرة بينهما سواء كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن
 قال الشيخ الرضائي ان استعمال الغير لا اعتبار الثاني جواز قوله وذلك لا يشترط ان يكون
 منه ما هو بمعنى انه استعير غير لفظي الا لا يشترط ان يكون في المغايرة فان غير المتدل على
 مغايرة مجزوءها لم يوصف فيها اذا اوصفوا ولا تكل على مغايرة ما بعدها كما قبلها
 في الحكم في ان استعمال كل منهما في معنى الاخر لعل في المشابهة قوله ذلك انما اشترط
 ذلك ليكون اظهر في كونها صفة قوله نحو ما جاء في جلاله لا يريد قال الشيخ
 الرضائي كيجوز ان الاستثناء المتصل ان الحكم عليه اثنان من هذا الجنس وليس
 اثنين منه قوله في المثال هذه الزيادة قد تم شبهة وهي ان مناط حمل الاعلى
 الصفة تعذر الاستثناء وذكره من المضاطة لا يوجب التعذر واستفاضة لا يوجب
 عدم التعذر فالذي يكون المضاطة مطرد او لا منع كما في جوابك يقول الجمع غير معلوم
 بما فيه المستثنى ولا علمه وقال بتكليف بان المراد بغير المخصوص غير المعلوم لتلازم
 بينهما غالب القول في كونه صفة قال في شبهة لا يجوز لهما الا الوصف يعني لم
 يجوز البديل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المصنف ولا اعتبار بالشيء المستفاد من
 كونه النفي المعنوي ليس اللفظي الا في قبل او اقل من في متصرفاته وصرح بذلك الشيخ
 الشيخ الرضائي ايضا البديل لا يجوز له حيث لا يجوز له الاستثناء قوله لا يجوز له الاستثناء
 ان لا يكون له الا الله لان التعذر يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزقة للفناء
 استفاء الالزام مستلزم كاستفاء اللزومات كلها لان اثبات المخصوص مستلزم كاستفاء
 اللوازم كلها قوله اي بناء على شرطه قال الشيخ الرضائي ما حاصله ان سوي في
 الاصل صفة ظرف مكان هو ممكن في كل ما سوي في مستويا في ظرف
 الموصوف واقدر الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستثناء فصلا

بتحققة واشتركة بين الوجود والعدم كما في المسألة ١١

كما في المثال الاول والآخر في قوله في المثال

لا يجوز

لا يجوز ان يكون ذلك فيه عارض قال في صفة غير مبتدأ وما بعدها خبر ان له
 قوله لا اعتبار بقيام معنى المغايرة بينهما سواء كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن
 قال الشيخ الرضائي ان استعمال الغير لا اعتبار الثاني جواز قوله وذلك لا يشترط ان يكون
 منه ما هو بمعنى انه استعير غير لفظي الا لا يشترط ان يكون في المغايرة فان غير المتدل على
 مغايرة مجزوءها لم يوصف فيها اذا اوصفوا ولا تكل على مغايرة ما بعدها كما قبلها
 في الحكم في ان استعمال كل منهما في معنى الاخر لعل في المشابهة قوله ذلك انما اشترط
 ذلك ليكون اظهر في كونها صفة قوله نحو ما جاء في جلاله لا يريد قال الشيخ
 الرضائي كيجوز ان الاستثناء المتصل ان الحكم عليه اثنان من هذا الجنس وليس
 اثنين منه قوله في المثال هذه الزيادة قد تم شبهة وهي ان مناط حمل الاعلى
 الصفة تعذر الاستثناء وذكره من المضاطة لا يوجب التعذر واستفاضة لا يوجب
 عدم التعذر فالذي يكون المضاطة مطرد او لا منع كما في جوابك يقول الجمع غير معلوم
 بما فيه المستثنى ولا علمه وقال بتكليف بان المراد بغير المخصوص غير المعلوم لتلازم
 بينهما غالب القول في كونه صفة قال في شبهة لا يجوز لهما الا الوصف يعني لم
 يجوز البديل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المصنف ولا اعتبار بالشيء المستفاد من
 كونه النفي المعنوي ليس اللفظي الا في قبل او اقل من في متصرفاته وصرح بذلك الشيخ
 الشيخ الرضائي ايضا البديل لا يجوز له حيث لا يجوز له الاستثناء قوله لا يجوز له الاستثناء
 ان لا يكون له الا الله لان التعذر يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزقة للفناء
 استفاء الالزام مستلزم كاستفاء اللزومات كلها لان اثبات المخصوص مستلزم كاستفاء
 اللوازم كلها قوله اي بناء على شرطه قال الشيخ الرضائي ما حاصله ان سوي في
 الاصل صفة ظرف مكان هو ممكن في كل ما سوي في مستويا في ظرف
 الموصوف واقدر الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستثناء فصلا

بمعنى التسمية بالشرطية وانعوض عن الفعل الحذف قال الشيخ ان معنى الشرطية
بعد من الصواب لمساعد في القسط المعنى اما المعنى فلا سيطرة في القسط ولما لم يفسر
لمجيء الساء في قوله ما انخرشتا كانت ذاتية فان نحوى اليها كغير الضمير ولا يجوز
ان يكون صائلا لان كانت ذاتية مع ان يكون لها كغير الضمير بعد الفاء
عليها كالمعنى الشرطية فلا بد من تقدير فعل جازع عند البتة من نحو قوله فتخرج
ويذكر قوله لا بد ان الشرطية كثيرة ولا يستعمل معها ان تصح فان حذف
شرط احوال لم تغد عن صورته او كان حارفاً وجواباً مع مفسر كذا ان لا بد
كان منطلقاً وان حذف شرطها لا مفسر وجب ان يكون له من الكسرة الى
افتره ولا بد ان من التكون كاهلها عن مقتضاها كغير الشرطية لا بد ان
مندرجات من ان يجوز فيها كان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها فان كان
لا بد وجب في جزئها ان لا يفسر ان كان كشيء مفعول في وبتطلي
ولا بد ان من لئلا جاء مقدم شرط وان كان النال الفاء غير كون تيك في قوله
اتباعا قال المنصوب لا ان في اجز من غير شعبة لا ارد في قوله لا بد ان
حسب من لئلا منصوب لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان
لا بد ان في قوله لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان

للسوب لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان
قال ان ليعرف قوله وهذا ان كان في حالها وتلك في آخرها كذا في قوله لا ان
خبرها كونها ما ذكرناه مع حذف مفعول عالم نعم فاما ما واستدل بك بعد تخويلنا
قوله وهذا ان كان في قوله لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان
غير ما نعم الله عز وجل ان يعنى بالكرهول عليه اعمل فيه قوله او مشبهابه
ان قيل لا نقول في قوله لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان

لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان

بمعنى التسمية بالشرطية وانعوض عن الفعل الحذف قال الشيخ ان معنى الشرطية
بعد من الصواب لمساعد في القسط المعنى اما المعنى فلا سيطرة في القسط ولما لم يفسر
لمجيء الساء في قوله ما انخرشتا كانت ذاتية فان نحوى اليها كغير الضمير ولا يجوز
ان يكون صائلا لان كانت ذاتية مع ان يكون لها كغير الضمير بعد الفاء
عليها كالمعنى الشرطية فلا بد من تقدير فعل جازع عند البتة من نحو قوله فتخرج
ويذكر قوله لا بد ان الشرطية كثيرة ولا يستعمل معها ان تصح فان حذف
شرط احوال لم تغد عن صورته او كان حارفاً وجواباً مع مفسر كذا ان لا بد
كان منطلقاً وان حذف شرطها لا مفسر وجب ان يكون له من الكسرة الى
افتره ولا بد ان من التكون كاهلها عن مقتضاها كغير الشرطية لا بد ان
مندرجات من ان يجوز فيها كان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها فان كان
لا بد وجب في جزئها ان لا يفسر ان كان كشيء مفعول في وبتطلي
ولا بد ان من لئلا جاء مقدم شرط وان كان النال الفاء غير كون تيك في قوله
اتباعا قال المنصوب لا ان في اجز من غير شعبة لا ارد في قوله لا بد ان
حسب من لئلا منصوب لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان
لا بد ان في قوله لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان في قوله لا ان

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

يعمل فيه من الاسم والفعل لتكون متكئة بنيتها في مركبها وامتنع تركيبها من الاسم والفعل
قوله زائفة متوكدة وكان في النفي نفي كنهات وفيه ان هذا يحذف ما قاله الواس انه لا
يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى لا مقصودا لانهما قالوا **قوله** وانقص النفي بالاضعاف عن يونس
يجوز ان لا يقال له لا تضاد في ذلك وما لا يدرى لا يجوز ان لا يقال له وما طالب
الحاجات لا معد بها واجب بان المضاف محذوف من الاول اي ولان متجاوز ان
معد بامصدر كقوله **قوله** ومرفق كهيكل مرفق فيها مثل قولك ما زيد لا سيرا **قوله** او تقدم
الضمير او تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر في يجوز ان لا يدرى ما لا يدرى بل لا يدرى
كان ظاهرا نحو قوله نعم فما منكم من احد عنه حاجز **قوله** اي على خبرها منصوبا كان
او نحو ذلك بالباء الزائدة **قوله** محكم المعطوف الزم على الخلق في المشي بعد القاهر **قوله**
مبتدأ محذوف اي بل هو مسافر ولكن حوقا عذرا قيل عطف على سبيل التوهيد كقوله
يقع خبرها فروع عند الغزاه عن العمل **قوله** يعني الجريان للواقع فليؤهر الادر **قوله**
لفظا او تقديرا لم يقل ومحال لان المصدر انقسام العرب **قوله** بل بحشية كونه مضافا
اليه كالحرف في بيان انقسام الاحزاب وانما قيل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم
الاضافة لانه قصدا ان ياخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم اهجر
سابقه مع ان المراد متبين **قوله** لكن المشتغل على علامته اعجز منه لجواز ان يتحقق
علامته الشيء بدون ذلك الشيء **قال** والمضاف اليه اي الظاهر موضح
الضمير للتخصيص على المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف اليه هم هنا غير المضاف
اليه المذكور او لا بان يكون اعوان المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو
بالله بخلاف المضاف اليه المذكور هنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة
قوله اي ملقوظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير
كان لانيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في

قوله لا تضاد في ذلك وما لا يدرى لا يجوز ان لا يقال له وما طالب
الحاجات لا معد بها واجب بان المضاف محذوف من الاول اي ولان متجاوز ان
معد بامصدر كقوله **قوله** ومرفق كهيكل مرفق فيها مثل قولك ما زيد لا سيرا **قوله** او تقدم
الضمير او تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر في يجوز ان لا يدرى ما لا يدرى بل لا يدرى
كان ظاهرا نحو قوله نعم فما منكم من احد عنه حاجز **قوله** اي على خبرها منصوبا كان
او نحو ذلك بالباء الزائدة **قوله** محكم المعطوف الزم على الخلق في المشي بعد القاهر **قوله**
مبتدأ محذوف اي بل هو مسافر ولكن حوقا عذرا قيل عطف على سبيل التوهيد كقوله
يقع خبرها فروع عند الغزاه عن العمل **قوله** يعني الجريان للواقع فليؤهر الادر **قوله**
لفظا او تقديرا لم يقل ومحال لان المصدر انقسام العرب **قوله** بل بحشية كونه مضافا
اليه كالحرف في بيان انقسام الاحزاب وانما قيل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم
الاضافة لانه قصدا ان ياخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم اهجر
سابقه مع ان المراد متبين **قوله** لكن المشتغل على علامته اعجز منه لجواز ان يتحقق
علامته الشيء بدون ذلك الشيء **قال** والمضاف اليه اي الظاهر موضح
الضمير للتخصيص على المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف اليه هم هنا غير المضاف
اليه المذكور او لا بان يكون اعوان المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو
بالله بخلاف المضاف اليه المذكور هنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة
قوله اي ملقوظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير
كان لانيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في

[illegible][illegible]

[illegible]

جعلته مشبهاً بالمفعول لا يلزم إضافة الصفة الى موصوفها الا ان الرفع من
الصفات لغت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة النقطية
مثل ما روي في الاضافة المنعوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان
النقطية فرع للنعوية **قوله** لا للمركب انما للمركب لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء
يجوز ان يكون مستتراً بالامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك
الاستتار كما في هذه العبارة وامثالها انما يقع البناء لاحقاً على سابق واستلزامه في اللاحق
على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس بالانتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قول
من ثمة اشارة الى التخييف وانتفاء التعريف او تركب جاز كافي فلا يقتل تلك
القبيلة مع انه ليس لاقتيل بعضهم **قوله** وعلى هذا كان الاستسكان اصله مذكور
صريحاً بخلاف اصل الفرع السابق فانه مذكور ضمن **قال** خلافاً للعلماء اي بخلاف هذا
القول بخلاف العلماء **قوله** واجاب المصنوع واجاب بعضهم بان الاضافة تضاهية بقاء
او كانت مفيدة بقاء فيلزم بعد ادخال الامر عدم بقاءها والرجوع الى النصيب الذي
هو الاصل الزوال ما عرضت الاضافة لاجل **قوله** ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة
لان اشياء المطلوب يتوقف على ابطال دليل المقصود وبطلانه يتوقف على اثبات المطلوب
قوله اللهم ان يقر لا يخفى بعد الا المتبادر ضعيف التركيب لا الاستلزام **قوله**
اذ لا تصرفه اذ فيه شيء لا راية له محضته وروية كافية في الاستلزام **قوله**
يستوي فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفاء **قوله** وفيه وجهان
استمران اذ الرفع فبقية لمحو الصفة تنزع الضمير واما النصيب فيه فتحل حيث جعل الفعل
مشبهاً بالمفعول **قوله** يعزيبه واتباعه تبع في جماعه من الشارحين حيث
فيروا ان المصنوع كان على ان يقر بعبودية من هو المذكر المشهور من هذه الية كما يخفى فيه
الا النصيب على الظاهر لا الميسر الشيعي الذي السنيون اذ هو المشهور من هذه الية كما

المراد من قوله لا للمركب انما للمركب لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يكون مستتراً بالامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستتار كما في هذه العبارة وامثالها انما يقع البناء لاحقاً على سابق واستلزامه في اللاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس بالانتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قول من ثمة اشارة الى التخييف وانتفاء التعريف او تركب جاز كافي فلا يقتل تلك القبيلة مع انه ليس لاقتيل بعضهم قوله وعلى هذا كان الاستسكان اصله مذكور صريحاً بخلاف اصل الفرع السابق فانه مذكور ضمن قال خلافاً للعلماء اي بخلاف هذا القول بخلاف العلماء قوله واجاب المصنوع واجاب بعضهم بان الاضافة تضاهية بقاء او كانت مفيدة بقاء فيلزم بعد ادخال الامر عدم بقاءها والرجوع الى النصيب الذي هو الاصل الزوال ما عرضت الاضافة لاجل قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة لان اشياء المطلوب يتوقف على ابطال دليل المقصود وبطلانه يتوقف على اثبات المطلوب قوله اللهم ان يقر لا يخفى بعد الا المتبادر ضعيف التركيب لا الاستلزام قوله اذ لا تصرفه اذ فيه شيء لا راية له محضته وروية كافية في الاستلزام قوله يستوي فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفاء وفيه وجهان استمران اذ الرفع فبقية لمحو الصفة تنزع الضمير واما النصيب فيه فتحل حيث جعل الفعل مشبهاً بالمفعول قوله يعزيبه واتباعه تبع في جماعه من الشارحين حيث فيروا ان المصنوع كان على ان يقر بعبودية من هو المذكر المشهور من هذه الية كما يخفى فيه الا النصيب على الظاهر لا الميسر الشيعي الذي السنيون اذ هو المشهور من هذه الية كما

Handwritten Persian text, likely a manuscript page, featuring dense script and a prominent diagonal line across the middle.

او الحاصل انهم ايتوا على جعله مفعلة له للتعلم المذموم ثم اى يجوز ان يسرا قول المذموم
الضارب زيدا بقول هذا فقد رددوا التعديل السابق شىء وهو انه لم يحنوا الضارب
زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك وانما قد نادون استدريه السابق
اذ حاصله ان حرك التنوين فى باب ضاربك ليس الاضافة بل الاتصال المضمير لان
التنوين اتصال المصير ايتا فان سواء كان المضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن فى ذلك
الماب للنظر المحنة لم يبالوا بانتهاء التخفيف فى الضاربك لانه نصير ويجوز ان
باب ضارب زيد ان التخفيف فى باب مفعولية ان ذلك زيد على هذا التفسير
فقدرة القاعدة المعلومة من السابق وهى ان الاضافة القطعية تغير التخفيف
قلنا لعل المصير يرض بهذا القول وقال بان التنوين قدرب اتصال المضمير فان
اتصال المضمير انما ينافى التنوين لفظا اثر حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة
كما فى حواشيت الله بن قات فعلى هذا ينبغي ان لا يحذف الضاربك لعل على ضاربك كما
لا يجوز الضاربك زيد لعل على ضاربك زيد قلنا ايدى المثالين شىء وذلك لان الضاربك

[Faint handwritten text at the bottom of the page]

[illegible]

مشابه لسانك في ان حذف تنوينه الظا قبل الضافة وليس الضارب زيد مشابها
لضارته يدرى ذلك **قوله** حصل التخييف من ان الضافة وضربان للضافة اليه كما ترى
قوله ويرد على القاعدة الاولى ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى الضفة
بالعكس للتخفيف من كثرة التعريف والتخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخوانته وجود
قطيعة وامثاله فان حصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف من كثرة الضارب وكسب التعريف
من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا و
ان كان هو الوجه حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقيل عليه
اخوانته وان حصل مجرد قطيعة قطيعة مجرد فلم يجرده عليه اضيف للتخفيف من كثرة التوبيخ
والتخصيص وقيل عليه امثاله واجاب البصريون بالثاقب اشار اليه بقوله ومسجد الجامع
اه **قوله** متناول مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كما هذا الوقت جامع
للدائر في مسجد الصلوة واصله كضافة سبقت شجاع **قوله** وتانيهما الخ قال
الشيخ الرضى يجوز ان يجعل الجامع مسجد اشريف
المسجد والجامع والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لقاعدة
التخصيص وخاصة ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة الحامل الى
الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الامثلة كاضافة طول
سيداء وصلوة الوز وبقلة الحجة وجانب اليمين **قوله** متناول يصلو في
الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس **قوله** وبقلة الحجة الحمقاء فان
نسبوا الى الحق لا يثبت فيهم اسم بل هو اطلاق الاقدام قال ابن منتهى قطيعة قال قد تكرر
في الحاشية مجرد خرد ريشه ان كمنكي وفرس من كمنكي قطيعة جاد خرد ويجوز صريح
قال اسم من ان المضاف اليه في العموم والمخصوص ان المشابهة في شمول الاطلاق
وعدمه كليهما اسد ان يطلق عليه الاسد يطلق على الليث والعمران يطلق عليه الاسد

[illegible]

عرف النفاة ما ليس في آخره حرف علة وذلك لان نظره في احوال او سخر الكمال
او الملتحق به معنى لا يحذف بالصحح كون اعراه بالحوكات كما لصح قول لثا ليلزم
الا ابتداء بالباء حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكيما اذا لم تكن في
الصدر فانهما لا استقلالهما في حكم الابداء بها قال فان كان اخره يعني ان
لم يكن لامه صحيحا ولا مفتوحا به فان كان اه قول لمشاكاة تاء المتكلم اعلم انه حرما
لـ او ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وراوان حرف
للمدرس جنس الحركات جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء
ليكون كالكسرة قوله ولا تقل الف التثنية قبل كان الواجب على هذا ان لا تقلب
واو الجمع ياء للالتباس واجيب بان اصلي الالف عدم القلب قبل الياء لمخفها و
انما يجوز هذا في القلب كما استحسن انما يوجب القلب عند الجمع بحذف الالف الواو
في مسلي فانه لا يوجب القلب عند التثنية وهو واجب في الواو والياء وسكونها
ولا يترك الامر المسطر للاردح للتمسك بعرض في بعض المواضع قوله يوجب بقاء
الضمة اذ لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واو قال الشيخ رضي
قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجيب ان الالف اذا دخلت الى السورون
بورون فانت محيرة في بقاءها وقلبها كسرة فتخول في جمع الواو اذ يشبهه فعل الفعل
قوله فتختص الياء اي ياء للتكلم في الصور الثلاث وجاء الياء ساكنة كالف وفتحة
فلم يحيا وجمالي او لا جازاء الوصل جرى الوقف لان الالف اكثر من اثنى فهو
يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاستناد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف
لما ذكره الشيخ رضي قال فان لم يزل ياء على الالف ليوافق قول القوي يفر من اخيه
وامرأته وانه نقل ياء اخره على الالف وانه يفر من اخيه ليوافق قول القوي يفر من اخيه
واخره ان يفتقر الى الياء المتكلم نحو ابني عاهد يكون عطفا لـ عاهد المبدوع عطفا لـ قول

والا فان الالف في قول القوي يفر من اخيه ليوافق قول القوي يفر من اخيه
لما ذكره الشيخ رضي قال فان لم يزل ياء على الالف ليوافق قول القوي يفر من اخيه
وامرأته وانه نقل ياء اخره على الالف وانه يفر من اخيه ليوافق قول القوي يفر من اخيه
واخره ان يفتقر الى الياء المتكلم نحو ابني عاهد يكون عطفا لـ عاهد المبدوع عطفا لـ قول

والا فان الالف في قول القوي يفر من اخيه ليوافق قول القوي يفر من اخيه
لما ذكره الشيخ رضي قال فان لم يزل ياء على الالف ليوافق قول القوي يفر من اخيه
وامرأته وانه نقل ياء اخره على الالف وانه يفر من اخيه ليوافق قول القوي يفر من اخيه
واخره ان يفتقر الى الياء المتكلم نحو ابني عاهد يكون عطفا لـ عاهد المبدوع عطفا لـ قول

الحق في كبره
من قواضي
مقتضى
في قواضي
الظاهر
تدبير
بما روي
عن ابي عبد الله
عليه السلام

حتى عليه عطف فعلية على فعلية ولما على ظم توجيها للشرح فيكون عطف فعلية على
 اسمية قول في الما وادليل اخوان واخوان قول في الى عالت بصيغة الخطاب
 قال قد رس سوق الحاشية اوله قد ركب احكام في الجواز وقد رأى وكتب على قوله
 قد رأى قضاء وقال في الجواز اسم سوق بمناو معنى ادى اظن للمبني وقوله ان
 بصيغة المجرول قول مع انه محتمل في الانصر ثبوت مذهب الجواز الاحتمال قول
 اي الى جمع نائب فاصله بين كاخين جمع اخر قال في تقول اي امرأه أو أهيل انما صهر
 بالقول محذو عن نسبة المحرم والهر الى نفسه والوقال يقال للكان اول للتحريم عتبت
 الى الخطاب مع ان اضافة المحرم الى الخطاب غير صحي لانه لا يضاف الى الاثني المجرول ان
 يجوز مضاف للشر جعل صيغة تقول للغائبة فان ذكرتم لا اعتبارا بل انما قال قبل
 اخوان واد حرمه وقرأ علم ان لام الاربعة الاول واودليل اخوان واخوان وحوا
 وهوان الثالثة الاول مشروحة العين لجمع ما في الفعل كباء ولواء ولواء كافتع
 صحيح العين الفعل كحل على اجمال اما هن فلم يسمع فيه اثناء حتى يستدل به على تحريك
 عينه وموؤته وهو هنة لا تكل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لا يركب
 الا لام في العين لان ما قبله لا تليد لا بد من فتحها وكن الادلل فيهنوات لانه يمكن
 ان يكون كثرات ولام الخامسة هاء وعينه با وادليل الفواه وعينه با ساكنة لا يادلل
 على الحركة ولا أصل السكون ولا دلل صيغة الجمع هنا على حركه عينه لان تعاريا كن
 العين معتلها بجمع على فعال كخوض وسواض انما عوضت للميم عن العين لان لامه
 لما حذفت نسيا عوضت للميم عن الواو لا يوحى الى لقاء اسم للكن على حرف عند حزين
 واخرى عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين المبدل والمبدل منه قال هما نقشا في من فمهما
 تركا لعضهم بل للميم بدل من الهاء وهي الاله قد رمت على العيد قول في الحركات الثابتة
 كركا كركرية وكان في نظرنا الحاشية في بار مبدل اعني في الالف وفيه فقل جاء حرا فمربح

[illegible][illegible]

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ أَنَا غَافِلِينَ

[illegible]

الضمير الربط بكونه اجنبية اي لم تكن حلالا للموصوف ولا متعلقة وفي كلامه
مناقشة نحو حصول الربط بغير الضمير كفي خبر البعير قال بوصف بحال الموصوف
البحر والجو ومفعول مالم يسوقا له قال في بحال متعلقة بالتعلق اعلم ان يكون
ماله اضافية ونسبة اليه كالأب والفلان وماله رطال ماله تلك النسبة كونه
قام رجل ضارب اباه ريد قول **الضمير بغيره** اعلم ان ماله بوصف ماله لانها ماله
حاله بل متعلقة بنفسه في حصول الفائدة قوله في عشرة امور انما تبعه في ثلاث
الاشياء كونه ايا في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به قال في تعريف التكرير
اجان بعض التكريرين وصف التكرير بالمعرفة في آية مريح اودم استشهدا بقوله
ثم ويل لكل همزة لمرة الذي جمع بالذو للجمهور على انه بدل ونعت مقطوع عن رعا
او نصبا واجان لا تخش وصف التكرير بالموصوفة بالمعرفة قال في الامداد و
المتنية والجم وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء
كوصف الطنفة بالامشابه فانها مركبة من اشياء كل واحد منها **قوله**
او فعيل الى غير ذلك كما سمى التفضيل المستعمل عن قال والثاني يتبعه في النسخ الاول
ثلاثة منها ذكر محال بقوله **الاول** بل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتد به
ضمير للموصوف نحو قام رجل حش وجهه بالنصب او الجرح يطابق للموصوف
في لعتق فلتا يمكن ان يجاب عنه يانه من قبيل ووصف الشيء بحال نفسه
نحو لا ذلك لان نصبه على التقيد بالمفعول لا يجره اليهم لتصنيفهم فيلزم ان يكون
الضمير فالامحلا قول لانه بمنزلة يقدرون شانه لكن ضعف قاعد وزمانه
اقل من ضعف يقدرون غلابة لا لالت والواو في الفعل فاعل في الاكسلا فلا لا
والواو في الصفة فانه علامتنا قطعاً **قوله** الفعل على غير الضمير لا يشي ان ذلك الى وصفه
لا الله كالحو العرب الحكي ونحوه على البدل **قوله** لانه ليس في الضمير معنى

قوله في خبر البعير قال بوصف بحال الموصوف
البحر والجو ومفعول مالم يسوقا له قال في بحال متعلقة بالتعلق اعلم ان يكون
ماله اضافية ونسبة اليه كالأب والفلان وماله رطال ماله تلك النسبة كونه
قام رجل ضارب اباه ريد قول **الضمير بغيره** اعلم ان ماله بوصف ماله لانها ماله
حاله بل متعلقة بنفسه في حصول الفائدة قوله في عشرة امور انما تبعه في ثلاث
الاشياء كونه ايا في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به قال في تعريف التكرير
اجان بعض التكريرين وصف التكرير بالمعرفة في آية مريح اودم استشهدا بقوله
ثم ويل لكل همزة لمرة الذي جمع بالذو للجمهور على انه بدل ونعت مقطوع عن رعا
او نصبا واجان لا تخش وصف التكرير بالموصوفة بالمعرفة قال في الامداد و
المتنية والجم وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء
كوصف الطنفة بالامشابه فانها مركبة من اشياء كل واحد منها **قوله**
او فعيل الى غير ذلك كما سمى التفضيل المستعمل عن قال والثاني يتبعه في النسخ الاول
ثلاثة منها ذكر محال بقوله **الاول** بل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتد به
ضمير للموصوف نحو قام رجل حش وجهه بالنصب او الجرح يطابق للموصوف
في لعتق فلتا يمكن ان يجاب عنه يانه من قبيل ووصف الشيء بحال نفسه
نحو لا ذلك لان نصبه على التقيد بالمفعول لا يجره اليهم لتصنيفهم فيلزم ان يكون
الضمير فالامحلا قول لانه بمنزلة يقدرون شانه لكن ضعف قاعد وزمانه
اقل من ضعف يقدرون غلابة لا لالت والواو في الفعل فاعل في الاكسلا فلا لا
والواو في الصفة فانه علامتنا قطعاً **قوله** الفعل على غير الضمير لا يشي ان ذلك الى وصفه
لا الله كالحو العرب الحكي ونحوه على البدل **قوله** لانه ليس في الضمير معنى

قوله في خبر البعير قال بوصف بحال الموصوف
البحر والجو ومفعول مالم يسوقا له قال في بحال متعلقة بالتعلق اعلم ان يكون
ماله اضافية ونسبة اليه كالأب والفلان وماله رطال ماله تلك النسبة كونه
قام رجل ضارب اباه ريد قول **الضمير بغيره** اعلم ان ماله بوصف ماله لانها ماله
حاله بل متعلقة بنفسه في حصول الفائدة قوله في عشرة امور انما تبعه في ثلاث
الاشياء كونه ايا في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به قال في تعريف التكرير
اجان بعض التكريرين وصف التكرير بالمعرفة في آية مريح اودم استشهدا بقوله
ثم ويل لكل همزة لمرة الذي جمع بالذو للجمهور على انه بدل ونعت مقطوع عن رعا
او نصبا واجان لا تخش وصف التكرير بالموصوفة بالمعرفة قال في الامداد و
المتنية والجم وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء
كوصف الطنفة بالامشابه فانها مركبة من اشياء كل واحد منها **قوله**
او فعيل الى غير ذلك كما سمى التفضيل المستعمل عن قال والثاني يتبعه في النسخ الاول
ثلاثة منها ذكر محال بقوله **الاول** بل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتد به
ضمير للموصوف نحو قام رجل حش وجهه بالنصب او الجرح يطابق للموصوف
في لعتق فلتا يمكن ان يجاب عنه يانه من قبيل ووصف الشيء بحال نفسه
نحو لا ذلك لان نصبه على التقيد بالمفعول لا يجره اليهم لتصنيفهم فيلزم ان يكون
الضمير فالامحلا قول لانه بمنزلة يقدرون شانه لكن ضعف قاعد وزمانه
اقل من ضعف يقدرون غلابة لا لالت والواو في الفعل فاعل في الاكسلا فلا لا
والواو في الصفة فانه علامتنا قطعاً **قوله** الفعل على غير الضمير لا يشي ان ذلك الى وصفه
لا الله كالحو العرب الحكي ونحوه على البدل **قوله** لانه ليس في الضمير معنى

من قولهم لا يشاق قلب العيش معا ومردول المعروف باللام يعرف بالقلب دون
 العين والموصول كرمي اللام والام المضاف الى احدا لربعة فترقية مثل تعريف
 المضاف اليه سوله لانه يكسب التعريف منه هذا عند سيويه وامر عند المبرد
 فترقية انقص واللام بوصف المضاف الى مضمرا ولا يوصف المضمرا قال الامثلة
 اي ذي اللام الاحرار والموصول فترقية بالماثلة في التعريف حتى لا يتنقض بقوله
 قل ان الموت الذي تفر من منه ولا يحتمل ان كانت المثل لولم يعين اليه في كثير فالتارة
 فلهذا يدينه بقوله اي ذي اللام او كانه جعل الاشارة تعهدية واشارة الى ما هو
 المعروف عند جمهور النحاة لا يقرى في امر ليهون الموصول الواقف صفة قال ابو اللؤلؤ
 نحو الذي واحواته دون ما ومن اي الموصولة لا تقول جاز ان يكون المحصور
 اعمن المحصور لعمومي استدلاله قوله او بالمضاف الى مثله لا عند من يجعل
 المضاف اذ من المضاف اليه والشارحون فترقية بذي اللام ويرى ينقص الآية
 المذكورة واجيب عنه ثلاثة ان المراد ما هو واللام صورية وقارة بان الموصول مع جملة
 في قوة للمعرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب فيه تامل قول او
 انقص منه ينبغي ان يدعى ان لا ينقص لا يخط الى درجة ما هو وان المضاف اليه حتى
 يثبت للمدعي قوله ان المشكالية ان كان بدليل الاشارة والمرد قول بل جل قرينة
 تذكر اسم الاشارة والصفة قال الجطف هو في اللغة اداة لقبة هذا القسم المتابع
 به لانه حوز العطف ما بعده الى واقبله يعني ايضا بعطف النسق لانه يكون مع
 متبوعه على شق واحد لان كلامهما مقصود بالنسبة قوله او نصير نسبه اسم اوصاف
 على مثل البيت سق وحران خفاء قوله بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام
 فيه متبوعه لانه لا يتنقض بجاء زيد نحو لا غير وجاء زيد وعمر وفان نحو
 وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لان الكلام الذي فيه زيد قوله لانها

من قولهم لا يشاق قلب العيش معا ومردول المعروف باللام يعرف بالقلب دون
 العين والموصول كرمي اللام والام المضاف الى احدا لربعة فترقية مثل تعريف
 المضاف اليه سوله لانه يكسب التعريف منه هذا عند سيويه وامر عند المبرد
 فترقية انقص واللام بوصف المضاف الى مضمرا ولا يوصف المضمرا قال الامثلة
 اي ذي اللام الاحرار والموصول فترقية بالماثلة في التعريف حتى لا يتنقض بقوله
 قل ان الموت الذي تفر من منه ولا يحتمل ان كانت المثل لولم يعين اليه في كثير فالتارة
 فلهذا يدينه بقوله اي ذي اللام او كانه جعل الاشارة تعهدية واشارة الى ما هو
 المعروف عند جمهور النحاة لا يقرى في امر ليهون الموصول الواقف صفة قال ابو اللؤلؤ
 نحو الذي واحواته دون ما ومن اي الموصولة لا تقول جاز ان يكون المحصور
 اعمن المحصور لعمومي استدلاله قوله او بالمضاف الى مثله لا عند من يجعل
 المضاف اذ من المضاف اليه والشارحون فترقية بذي اللام ويرى ينقص الآية
 المذكورة واجيب عنه ثلاثة ان المراد ما هو واللام صورية وقارة بان الموصول مع جملة
 في قوة للمعرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب فيه تامل قول او
 انقص منه ينبغي ان يدعى ان لا ينقص لا يخط الى درجة ما هو وان المضاف اليه حتى
 يثبت للمدعي قوله ان المشكالية ان كان بدليل الاشارة والمرد قول بل جل قرينة
 تذكر اسم الاشارة والصفة قال الجطف هو في اللغة اداة لقبة هذا القسم المتابع
 به لانه حوز العطف ما بعده الى واقبله يعني ايضا بعطف النسق لانه يكون مع
 متبوعه على شق واحد لان كلامهما مقصود بالنسبة قوله او نصير نسبه اسم اوصاف
 على مثل البيت سق وحران خفاء قوله بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام
 فيه متبوعه لانه لا يتنقض بجاء زيد نحو لا غير وجاء زيد وعمر وفان نحو
 وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لان الكلام الذي فيه زيد قوله لانها

من قولهم لا يشاق قلب العيش معا ومردول المعروف باللام يعرف بالقلب دون
 العين والموصول كرمي اللام والام المضاف الى احدا لربعة فترقية مثل تعريف
 المضاف اليه سوله لانه يكسب التعريف منه هذا عند سيويه وامر عند المبرد
 فترقية انقص واللام بوصف المضاف الى مضمرا ولا يوصف المضمرا قال الامثلة
 اي ذي اللام الاحرار والموصول فترقية بالماثلة في التعريف حتى لا يتنقض بقوله
 قل ان الموت الذي تفر من منه ولا يحتمل ان كانت المثل لولم يعين اليه في كثير فالتارة
 فلهذا يدينه بقوله اي ذي اللام او كانه جعل الاشارة تعهدية واشارة الى ما هو
 المعروف عند جمهور النحاة لا يقرى في امر ليهون الموصول الواقف صفة قال ابو اللؤلؤ
 نحو الذي واحواته دون ما ومن اي الموصولة لا تقول جاز ان يكون المحصور
 اعمن المحصور لعمومي استدلاله قوله او بالمضاف الى مثله لا عند من يجعل
 المضاف اذ من المضاف اليه والشارحون فترقية بذي اللام ويرى ينقص الآية
 المذكورة واجيب عنه ثلاثة ان المراد ما هو واللام صورية وقارة بان الموصول مع جملة
 في قوة للمعرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب فيه تامل قول او
 انقص منه ينبغي ان يدعى ان لا ينقص لا يخط الى درجة ما هو وان المضاف اليه حتى
 يثبت للمدعي قوله ان المشكالية ان كان بدليل الاشارة والمرد قول بل جل قرينة
 تذكر اسم الاشارة والصفة قال الجطف هو في اللغة اداة لقبة هذا القسم المتابع
 به لانه حوز العطف ما بعده الى واقبله يعني ايضا بعطف النسق لانه يكون مع
 متبوعه على شق واحد لان كلامهما مقصود بالنسبة قوله او نصير نسبه اسم اوصاف
 على مثل البيت سق وحران خفاء قوله بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام
 فيه متبوعه لانه لا يتنقض بجاء زيد نحو لا غير وجاء زيد وعمر وفان نحو
 وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لان الكلام الذي فيه زيد قوله لانها

غير مقصود بل المقصود متبوعا لها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه و
توضح بعطف البيان المتبوع بذكر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه
الظهور المنسوب اليه في الحقيقة لا غيري لم يعم غلط ولا جواز في النسبة وان المكون
بلفظ العموم باق على عمومته ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين
والبيان فوجه **قول** واجيب بان المراد آفة ان بدل الغلط تلك اقسام احدها
انك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وقاينها انك توهم انك غلط
به بمثل هذا بنحو بدل شمس في الثياب انك نسيت البديل فذكرت المبدل منه من غير
سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل منه في تلك الاقسام ليقضية
في دخل بدل الغلط في حال العطف لولم يكن **قول** يتوسط اخلافيه وقد يحال بعض
بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكون مقصود
باصل النسبة المدركة على فهم واحد من افعال الادراك اعني الحركة والتردد وغير
ذلك سواء بقي القصديران او لا فاعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن
لاشترط المعطوفين بهما مع سابقتيه في اصل النسبة وان اختلفا ايها باوسلا
وباعتبار كونها على فهم من الادراك الذي دخل فيه المعطوف باو واما لام لا النسبة
في كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على فهم واحد وهو التردد ولعلنا اشتغلنا
بقضاء القصد في المعطوف بل لان المتبوع قصدا ابتداء ثم يكرره فاعرض
عنه بل وقصدا لتابع **قول** ولما اتوا بالحركة لا يستعمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط
حركات خارجة عن التعريف واخر المثل عند اعني قوله مثل قام زيد وعمر وكان يتوسط
زيادة توضيح فكونه من متبوع التعريف لانك قصدت تمثيل الحركة ايضا وقاينها انه داخل في
التعريف كما يساق اليه فهو يوردها تاخير المثل لكن ليس له دخل في الختم والحركة كما
من نظير الذي في تعريفه لا غير **قال** يتوسط بينه الاظهر بغيره فكذا في بنحو **قال** واذا عطف

[illegible][illegible]

منه المطاوعة
فانصر عن الزاوية
بالاذا ذكرها ما
الدول به
في قوله
وذلك من ان
ليدل على
وكان في
الفرع
منه المطاوعة

الاضافة للمعنى الذي في قوله **او محمول** انه اعلم انه جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا
 للشك في جواب الشرع واعتراض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذ الربيكن له مرجع كضمير
 له رجل وعيكن ان يحجاب عنه بان ذلك مبنى على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من ان
 الضمائر الاربعة الى النكرات اذ الربيكن تلك النكرات مختصة بحكم وضعه كانت نكرات
 قول **اذ لو نصب** او خفض **او لا يجوز** ان يكون معطوفا على قائما وجر معطوفا على يجر حتى
 يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لا تنوع عمل في الخبر المتقدم **قوله**
 فتعين الرفع **او يحتمل** ان يكون مبتدأ أو عروفا عنه وانما لم يدرك هذا الاحتمال لانهم في
 قوة الفعلية في ضمير مبتدأ عطف الفعلية على الاسمية **قوله** بان يكون معناها
 السببية لا العطف كما في اذ القيتنه فذكره او يكون معناها السببية مع العطف كالفاء
 الناصبة للضارع **قوله** لكنها تجعل الحملين كجمل واحد وذلك للاتصال بينهما
 بالسببية اذ اذ الشيخ الرضى ما حاصله ان الحمل التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة
 وخبر المبتدأ اذ اعطف عليه بالحمل اخري متعلقة بهما بان كان مضمونهما بعد
 مضموم الاول متراسيا عنه اولا وبغير ذلك جاز تجرد احد هما عن الضمير كالفاء بلختها
 وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فيقول اذ في الجملة فيعرب الضمير لان
 المعنى الذي يعقب مجيئه غريب الشئ يدرك الحال في ثروا والواو فلما كان الجمع المطلق
 لم يجوز ذلك فيه الا اذا ساعدته القرينة على التعلق كان تقول الذي قام وقد تدرك ذلك
 الحال **قوله** وكذا شارحين على ان المعنى على معمولين مختلفين يجوز ان يضاف
 وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز تعدد
 العامل لا تعدد المفعول والازاجان العطف على معمول واحد **قوله** فهذا
 اي ضمير العطف وان كان الرفع كانه اشار به الى دفع ما قيل في هذا المقام من
 ان السال في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجوز مضاف للمقدم

اذا وصفت الماضي فيقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز ان الصواب ان يقول
 لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر مقتضى
 التحقق بحسب الظاهر لا يتحقق بحسب الحقيقة ولعل النكتة في عدم ان الصواب
 المبالغة في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف ان كان ثابتا بحسب الظاهر كما يحكم
 بابتداءه بقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقدر هاتين والثاني تقول ان المراد
 من قوله واذا عطف واذا لا يريد العطف به من ينضم له الاشكال المذكور لكن يتجه عليه
 ان عدم الجواز لا يفتي على تلك الادة فانه ثابت على تقدير عدمه مبالغة فائدة في التعليق
 قول لا يمكن لم يجز عند الجمهور والمفهوم من كلام الشيخ الوضوح انه لا يتقدم من عدم
 الاختصاص ان العطف على محمول عاملين جاز لا فائدة الفصل بين العاطف والمجوز نحو
 ان زيد في الدار وعمر في الحجرة فانه مقدم اتفاق الفصل بين العاطف والداري هو كالحار
 وبين المجزور وان ما ذهب سيبويه ونحوه من امتناع مطلقا واما المتأخرون فهم يوجبون
 اذ انتزعه المجزور في المعطوف عليه ويستعمل المصنف في الموضع ثم قال في المعطوف على ذلك
 الترتيبين لم يكن على هذا الوجه لم يجز في الدار والحجرة ثم فصل عن ما استدل به
 عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام واوله لان الخبر في الدار معجوز والآخر في مقدم
 ولم يستدل بان تلك العطف خلاف النقيض فيجوز ان يخصصه على ما ورد في الصحيح وهو ان
 المذكورة انهم حاصل كلامه من هذا التخصيص ظهر ان كلام المصنف او لا دلالة له على مخالفة
 الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان التفرقة من
 كلامه ان المجزور لم يجز واذا لم يستثنى وليس كذلك لان المتفرقين
 يجوزون لان مادة متفق عليها واما ثالثا فهو ان ما استثناه قاصر
 عن الظابطه فقولهم وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف النقيض
 جازي جميع المواد عند الجمهور لا في نحو الدار الخ فانه يقتضي عدم الجواز

في قوله واذا عطف واذا لا يريد العطف به من ينضم له الاشكال المذكور لكن يتجه عليه
 ان عدم الجواز لا يفتي على تلك الادة فانه ثابت على تقدير عدمه مبالغة فائدة في التعليق
 قول لا يمكن لم يجز عند الجمهور والمفهوم من كلام الشيخ الوضوح انه لا يتقدم من عدم
 الاختصاص ان العطف على محمول عاملين جاز لا فائدة الفصل بين العاطف والمجوز نحو
 ان زيد في الدار وعمر في الحجرة فانه مقدم اتفاق الفصل بين العاطف والداري هو كالحار
 وبين المجزور وان ما ذهب سيبويه ونحوه من امتناع مطلقا واما المتأخرون فهم يوجبون
 اذ انتزعه المجزور في المعطوف عليه ويستعمل المصنف في الموضع ثم قال في المعطوف على ذلك
 الترتيبين لم يكن على هذا الوجه لم يجز في الدار والحجرة ثم فصل عن ما استدل به
 عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام واوله لان الخبر في الدار معجوز والآخر في مقدم
 ولم يستدل بان تلك العطف خلاف النقيض فيجوز ان يخصصه على ما ورد في الصحيح وهو ان
 المذكورة انهم حاصل كلامه من هذا التخصيص ظهر ان كلام المصنف او لا دلالة له على مخالفة
 الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان التفرقة من
 كلامه ان المجزور لم يجز واذا لم يستثنى وليس كذلك لان المتفرقين
 يجوزون لان مادة متفق عليها واما ثالثا فهو ان ما استثناه قاصر
 عن الظابطه فقولهم وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف النقيض
 جازي جميع المواد عند الجمهور لا في نحو الدار الخ فانه يقتضي عدم الجواز

ان المتأخرين في قوله واذا عطف واذا لا يريد العطف به من ينضم له الاشكال المذكور لكن يتجه عليه
 ان عدم الجواز لا يفتي على تلك الادة فانه ثابت على تقدير عدمه مبالغة فائدة في التعليق
 قول لا يمكن لم يجز عند الجمهور والمفهوم من كلام الشيخ الوضوح انه لا يتقدم من عدم
 الاختصاص ان العطف على محمول عاملين جاز لا فائدة الفصل بين العاطف والمجوز نحو
 ان زيد في الدار وعمر في الحجرة فانه مقدم اتفاق الفصل بين العاطف والداري هو كالحار
 وبين المجزور وان ما ذهب سيبويه ونحوه من امتناع مطلقا واما المتأخرون فهم يوجبون
 اذ انتزعه المجزور في المعطوف عليه ويستعمل المصنف في الموضع ثم قال في المعطوف على ذلك
 الترتيبين لم يكن على هذا الوجه لم يجز في الدار والحجرة ثم فصل عن ما استدل به
 عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام واوله لان الخبر في الدار معجوز والآخر في مقدم
 ولم يستدل بان تلك العطف خلاف النقيض فيجوز ان يخصصه على ما ورد في الصحيح وهو ان
 المذكورة انهم حاصل كلامه من هذا التخصيص ظهر ان كلام المصنف او لا دلالة له على مخالفة
 الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان التفرقة من
 كلامه ان المجزور لم يجز واذا لم يستثنى وليس كذلك لان المتفرقين
 يجوزون لان مادة متفق عليها واما ثالثا فهو ان ما استثناه قاصر
 عن الظابطه فقولهم وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف النقيض
 جازي جميع المواد عند الجمهور لا في نحو الدار الخ فانه يقتضي عدم الجواز

[illegible]

بالجواز والموافقة خلافا للسيوية فإنه لا يستثنى قوله بل يحلها على

مؤلف المضاف حتى يكون من باب لعطف على معمول عامل واحد قال التاكيد جاء

لأنه لا يملكه إلا الله تعالى ولا يملكه إلا الله تعالى ولا يملكه إلا الله تعالى

کتابخانه ملی ایران

كما قال الله عز وجل وفي قوله عز وجل (سوف يعلمون) قوله عز وجل (سوف يعلمون)

يُفَرِّحُونَ مَا تَوْابِعُونَ أَنْ يَحْمِلُوا إِيَّاهُ وَلَمْ يُفَعِّلُوا فِي تَحْسِينِهِمْ بِمَفَازَةِ قَوْلِهِمْ حَالَةً

وشأنه فقولہ امر المتبوع فی النسبة والشمول کقولک شأنک فی العلوی فی باب الغلو

عظيم لأن به صنف وإم في الفقه اعني باب الفقه ظاهر فيها والنسبة معتبر

بسم الله الرحمن الرحيم

عن الدلائل المدونة أو المقردة وادعاء المبيد جرحه ببعض من الدلائل المدونة

ذا كان الامر بمعنى الشيء وعن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان قوله

يعني يجعل حالة اى الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه

فجاء زيد بنفسه مفر من زيد وكان الاخطاء مفرقة من جاء القوم كالشجر

لا اله الا الله الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر
الغني المذل المتعالي

[illegible]

والمراد من السببه قوله ذلك الذي هو سبب القسطه بالتعريف المعنوي فانه غير واقع

ادخلوه ^{١٢} قوله أي إلى الله المنومة له لا إلى النبي المتوحية الذي ذكره أن المراد بامر المتبوع بآيات

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

...الملك ...

اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضى قال لمصر في استخراج الصفة المؤكدة مثل
 نفحة واحدة ان تقريرهم المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن
 واحدة لا تدل على معنى النفحة اذ الدلالة فيها على اللفظ اصلا وايضا واحدة لا تدل
 معنى نسبة ولا تشمل ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي دلالة
 للنفحة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفحة ضمنا لا قصدا لانها هي اعترض
 الشيخ الرضى على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في قوله جاء الرجال
 اجمعون يقر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في الجمعي بمعنى
 انه لا يشترط فيه واحد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها
 الى الرجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة
 دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمهرود كما قاله في قوله
 ضمير الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دل على الاحاطة واجمعون على ان السجود
 في حالة واحدة قال وهو لفظي معنوي ولا يجوز ان يؤكدا النكرة بالتاكيد اللفظي
 الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا تؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين وما
 الكوفيين فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذ كانت النكرة معلومة
 المقال كرههم ويوم وشهر قال الشيخ الرضى ذلك ليس بعيد قوله اي تكرير اللفظ
 الاول او تارة تكرار اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي معنوي
 راجعا الى المعنى المصدرى للتاكيد بطريق الاستحالة ولا يخفى بعد اعراض
 عليه بان صاحب الفصل ذهب الى ان زيد في قولك يان زيد زيد جاز
 ان يكون بدلا مع صدق هذا الكلام عليه واجيب بان زيد يجوز ان يدل كراهته
 مقربا كما هو الظاهر يكون تاكيدا قطعيا ويجوز ان يذكر زيد الاول علم انه توطئة لذكر
 غيره ثم يذكره ان يقصد دون غيره فذكره ثانيا بهذا الصنف وسكون زيد الثاني يدل على وجوب
 الجدل من المادى بينهما قال المصنف في الايضاح انه ليس مستقيما لان تكرير لفظي وقال الرضى وهذا عجب فاجله

في قوله قدس سره في حاشية الرضى قال لمصر في استخراج الصفة المؤكدة مثل
 نفحة واحدة ان تقريرهم المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن
 واحدة لا تدل على معنى النفحة اذ الدلالة فيها على اللفظ اصلا وايضا واحدة لا تدل
 معنى نسبة ولا تشمل ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي دلالة
 للنفحة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفحة ضمنا لا قصدا لانها هي اعترض
 الشيخ الرضى على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في قوله جاء الرجال
 اجمعون يقر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في الجمعي بمعنى
 انه لا يشترط فيه واحد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها
 الى الرجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة
 دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمهرود كما قاله في قوله
 ضمير الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دل على الاحاطة واجمعون على ان السجود
 في حالة واحدة قال وهو لفظي معنوي ولا يجوز ان يؤكدا النكرة بالتاكيد اللفظي
 الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا تؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين وما
 الكوفيين فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذ كانت النكرة معلومة
 المقال كرههم ويوم وشهر قال الشيخ الرضى ذلك ليس بعيد قوله اي تكرير اللفظ
 الاول او تارة تكرار اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي معنوي
 راجعا الى المعنى المصدرى للتاكيد بطريق الاستحالة ولا يخفى بعد اعراض
 عليه بان صاحب الفصل ذهب الى ان زيد في قولك يان زيد زيد جاز
 ان يكون بدلا مع صدق هذا الكلام عليه واجيب بان زيد يجوز ان يدل كراهته
 مقربا كما هو الظاهر يكون تاكيدا قطعيا ويجوز ان يذكر زيد الاول علم انه توطئة لذكر
 غيره ثم يذكره ان يقصد دون غيره فذكره ثانيا بهذا الصنف وسكون زيد الثاني يدل على وجوب
 الجدل من المادى بينهما قال المصنف في الايضاح انه ليس مستقيما لان تكرير لفظي وقال الرضى وهذا عجب فاجله

في قوله قدس سره في حاشية الرضى قال لمصر في استخراج الصفة المؤكدة مثل
 نفحة واحدة ان تقريرهم المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن
 واحدة لا تدل على معنى النفحة اذ الدلالة فيها على اللفظ اصلا وايضا واحدة لا تدل
 معنى نسبة ولا تشمل ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي دلالة
 للنفحة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفحة ضمنا لا قصدا لانها هي اعترض
 الشيخ الرضى على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في قوله جاء الرجال
 اجمعون يقر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في الجمعي بمعنى
 انه لا يشترط فيه واحد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها
 الى الرجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة
 دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمهرود كما قاله في قوله
 ضمير الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دل على الاحاطة واجمعون على ان السجود
 في حالة واحدة قال وهو لفظي معنوي ولا يجوز ان يؤكدا النكرة بالتاكيد اللفظي
 الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا تؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين وما
 الكوفيين فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذ كانت النكرة معلومة
 المقال كرههم ويوم وشهر قال الشيخ الرضى ذلك ليس بعيد قوله اي تكرير اللفظ
 الاول او تارة تكرار اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي معنوي
 راجعا الى المعنى المصدرى للتاكيد بطريق الاستحالة ولا يخفى بعد اعراض
 عليه بان صاحب الفصل ذهب الى ان زيد في قولك يان زيد زيد جاز
 ان يكون بدلا مع صدق هذا الكلام عليه واجيب بان زيد يجوز ان يدل كراهته
 مقربا كما هو الظاهر يكون تاكيدا قطعيا ويجوز ان يذكر زيد الاول علم انه توطئة لذكر
 غيره ثم يذكره ان يقصد دون غيره فذكره ثانيا بهذا الصنف وسكون زيد الثاني يدل على وجوب
 الجدل من المادى بينهما قال المصنف في الايضاح انه ليس مستقيما لان تكرير لفظي وقال الرضى وهذا عجب فاجله

في قوله ان يكون شئ واحدا مقصودا او غير مقصود
 في قوله ان يكون شئ واحدا مقصودا او غير مقصود
 في قوله ان يكون شئ واحدا مقصودا او غير مقصود
 في قوله ان يكون شئ واحدا مقصودا او غير مقصود

ان يكون شئ واحدا مقصودا او غير مقصود
 عليه بان اكثر واخويه مرادفة لاجم فيكون تأكيد اللفظ مع انه على ما من المعنى
 واجيب عنه بان لا فصل المرادفة وتكونها بمعنى اجم لا يستلزم المرادفة تجوز ان يكون
 ذلك طالما لا يعارضهم والمرادفة ليست لاحسب الوجههم ولأن سلم المرادفة فلا
 سلم انها تأكيد لاجم بل هي تأكيد كما ذكر به اجم واما قول المص وكنتم وانخواه اتباع
 لاجم ليس معناها انها تأكيد بل معناها انها اتباع لها استعما لا يعني انها
 لا تستعمل لانها كخفاء معنى الجمعية فيها قال الشيخ في الاشارة لفظها ان
 المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقوف عليه او غير مستقل فغير المستقل
 ان كان على حرف واحد تكرر كرا عاده في السعة نحو بك وضربت ضربت
 وان لم يكن على حرف واحد ولا واجبا لاتصال جائز تكريره وحده نحو وان ان ذيل
 قائم وقد يجوز في تكرير الضمير للتصل المرفوع والجو لا تأكيد المرفوع المنفصل
 نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالنصوب
 المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه واما المستقل فتكريره لا فصل نحو زيد فدا
 ومع الفصل نحو قوله نعم وهم الاخوة هم كقول قول قبل معنى لعل الكلمات
 قال الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد اللفظ الاول وثانيهما
 ان تعويه بوزنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة اقسام
 اهل ان يكون الثاني معنى ظاهر نحو هذا امر يا ابي يكون له معنى صلا في الاول للترتين
 الكلام لفظا وقوية معنى فان لم يكن في جلال الامر له معنى نحو قولك حسن بس فليس
 يكون له معنى وكذلك غير ظاهر نحو خبيث نبيل من نبيل الشئ استخرجته وقولهم
 الكعز الصعوب تبعون قيل من القس الثاني لا معنى لها مفردة وقيل مر التاثير وكر
 اشتقاقها كما ذكره الشوق فيمكن استنباط مناسبات الحروف التي هي لان الصواب هو تمام

في قوله ان يكون شئ واحدا مقصودا او غير مقصود
 في قوله ان يكون شئ واحدا مقصودا او غير مقصود
 في قوله ان يكون شئ واحدا مقصودا او غير مقصود
 في قوله ان يكون شئ واحدا مقصودا او غير مقصود
 في قوله ان يكون شئ واحدا مقصودا او غير مقصود
 في قوله ان يكون شئ واحدا مقصودا او غير مقصود
 في قوله ان يكون شئ واحدا مقصودا او غير مقصود
 في قوله ان يكون شئ واحدا مقصودا او غير مقصود

مولانا عبد الحليم
 محمد النعماني

[illegible]

قوله فاضافة في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية ولاضافة في
الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطفنا لخير على الاولين وقد وجب ان يكون
اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو فرق ولا اشتغال و
الغلط بالرفع بحذف المضاف عطوفاً على قوله بدل الكل ليرتفع ذلك وذكر ان جعل
الاضافة في الاولين بمعنى الام او في بين من المذكور والمقدر الناجب منها بها المضاف
او في بالجو يتقدر بالمضاف **قوله** لا اري عطف البيان لبدال الكل كما هو ظاهر
كلام سيدي به **قوله** البيان فرع للمبين ولولا المبين لم يأت به **قوله** لا الغلط
فان كون الثاني هو المقصود من الاول ظاهر **قوله** وان قصدت فيه الاستدلال
الثاني جعلته مناد الحكم فكانت قلت سجا في يد من قطع النظر عن ان يكون
اخالك واذا قلت اكرمت بدلا اخالك فكانت قصدت بذلك المن على الخاطب اردت
ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية فعطف البيان **قوله**
بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملائس اجمالا لولم يكن النسبة الملائس
اجمالا لتخصيص الام يمكن بدل اشتغال فلا نقول في بدل الاشتغال قتل الامير سياد وني
الوزير وكلاهما كان الملائس في يوم معين **قوله** بخلاف ضربت زيد اجمالا فلا بد
من اعتبار ذلك القيد لاجراجه واحراسه ما ذكره **قوله** خير خليفه اه اي لو لم يلزم
تقوت تسمي خامس **قوله** نظرت الى القمر فكذلك في ان النسبة الى المبدل منه لا تجب
النسبة الى المبدل فكيف يكون مثلا لبدال الاشتغال كذا المثال الاخير **قال** بعد
ان غلطت بالقصد وشرط اسلوب الترقى بالنسيك لا يستيق اللسان **قال** الشيخ
الرضي الاخير ان لا يوجد ان في كلام الفصحى **قال** ان وقع بدل النسيك
في كلام فحقه الاضراب **بيل** **قال** بغيره قيل لم يقبل المبدل منه او بالمتبوع لانه
حين ذكركم يذكر بحشية كونه مبالا منه او متبوعا بل بحشية كونه غلطا **قال** واذا
قوله لا يوجب النسبة الى المبدل اي اجمالا ليس مشقة الراجح ان الكلام على تقدير وجود التقرير الدالة على ان يكون

قوله فاضافة في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية ولاضافة في
الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطفنا لخير على الاولين وقد وجب ان يكون
اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو فرق ولا اشتغال و
الغلط بالرفع بحذف المضاف عطوفاً على قوله بدل الكل ليرتفع ذلك وذكر ان جعل
الاضافة في الاولين بمعنى الام او في بين من المذكور والمقدر الناجب منها بها المضاف
او في بالجو يتقدر بالمضاف **قوله** لا اري عطف البيان لبدال الكل كما هو ظاهر
كلام سيدي به **قوله** البيان فرع للمبين ولولا المبين لم يأت به **قوله** لا الغلط
فان كون الثاني هو المقصود من الاول ظاهر **قوله** وان قصدت فيه الاستدلال
الثاني جعلته مناد الحكم فكانت قلت سجا في يد من قطع النظر عن ان يكون
اخالك واذا قلت اكرمت بدلا اخالك فكانت قصدت بذلك المن على الخاطب اردت
ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية فعطف البيان **قوله**
بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملائس اجمالا لولم يكن النسبة الملائس
اجمالا لتخصيص الام يمكن بدل اشتغال فلا نقول في بدل الاشتغال قتل الامير سياد وني
الوزير وكلاهما كان الملائس في يوم معين **قوله** بخلاف ضربت زيد اجمالا فلا بد
من اعتبار ذلك القيد لاجراجه واحراسه ما ذكره **قوله** خير خليفه اه اي لو لم يلزم
تقوت تسمي خامس **قوله** نظرت الى القمر فكذلك في ان النسبة الى المبدل منه لا تجب
النسبة الى المبدل فكيف يكون مثلا لبدال الاشتغال كذا المثال الاخير **قال** بعد
ان غلطت بالقصد وشرط اسلوب الترقى بالنسيك لا يستيق اللسان **قال** الشيخ
الرضي الاخير ان لا يوجد ان في كلام الفصحى **قال** ان وقع بدل النسيك
في كلام فحقه الاضراب **بيل** **قال** بغيره قيل لم يقبل المبدل منه او بالمتبوع لانه
حين ذكركم يذكر بحشية كونه مبالا منه او متبوعا بل بحشية كونه غلطا **قال** واذا
قوله لا يوجب النسبة الى المبدل اي اجمالا ليس مشقة الراجح ان الكلام على تقدير وجود التقرير الدالة على ان يكون

قوله فاضافة في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية ولاضافة في
الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطفنا لخير على الاولين وقد وجب ان يكون
اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو فرق ولا اشتغال و
الغلط بالرفع بحذف المضاف عطوفاً على قوله بدل الكل ليرتفع ذلك وذكر ان جعل
الاضافة في الاولين بمعنى الام او في بين من المذكور والمقدر الناجب منها بها المضاف
او في بالجو يتقدر بالمضاف **قوله** لا اري عطف البيان لبدال الكل كما هو ظاهر
كلام سيدي به **قوله** البيان فرع للمبين ولولا المبين لم يأت به **قوله** لا الغلط
فان كون الثاني هو المقصود من الاول ظاهر **قوله** وان قصدت فيه الاستدلال
الثاني جعلته مناد الحكم فكانت قلت سجا في يد من قطع النظر عن ان يكون
اخالك واذا قلت اكرمت بدلا اخالك فكانت قصدت بذلك المن على الخاطب اردت
ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية فعطف البيان **قوله**
بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملائس اجمالا لولم يكن النسبة الملائس
اجمالا لتخصيص الام يمكن بدل اشتغال فلا نقول في بدل الاشتغال قتل الامير سياد وني
الوزير وكلاهما كان الملائس في يوم معين **قوله** بخلاف ضربت زيد اجمالا فلا بد
من اعتبار ذلك القيد لاجراجه واحراسه ما ذكره **قوله** خير خليفه اه اي لو لم يلزم
تقوت تسمي خامس **قوله** نظرت الى القمر فكذلك في ان النسبة الى المبدل منه لا تجب
النسبة الى المبدل فكيف يكون مثلا لبدال الاشتغال كذا المثال الاخير **قال** بعد
ان غلطت بالقصد وشرط اسلوب الترقى بالنسيك لا يستيق اللسان **قال** الشيخ
الرضي الاخير ان لا يوجد ان في كلام الفصحى **قال** ان وقع بدل النسيك
في كلام فحقه الاضراب **بيل** **قال** بغيره قيل لم يقبل المبدل منه او بالمتبوع لانه
حين ذكركم يذكر بحشية كونه مبالا منه او متبوعا بل بحشية كونه غلطا **قال** واذا
قوله لا يوجب النسبة الى المبدل اي اجمالا ليس مشقة الراجح ان الكلام على تقدير وجود التقرير الدالة على ان يكون

[illegible]

[A large, dense handwritten note in Arabic script, likely a commentary or correction, covering the bottom half of the page.]

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

[illegible]

الحق في الخليل بن محمد بن أبي بكر

[illegible]

ان

١٣٥
 قالوا له انما جازا به هذا
 من بين قال ان اخذوا فثوبون
 الوفاقه كالمزاول الى الصلح
 ان المذنب يقول يمينه وحب
 لانها المستعصيه للاعراب
 فاستجب ولا تخفى بل يجوز
 لعدم خوف تلك التوثان على
 وجب انما ليست معصيه للثوب
 ولما يخفى ولو قال المذنب انه
 وانما جازا به هذا
 الاعراب دون تلك الغزوات
 المسكين قال لا يجوز
 قالوا له

[illegible]

التي تفسر على مورد السماع واجاز المار في وقوعه قبل المضارع لقوله ثم ومكر او شئت
هو مورد واعترض عليه بأنه لا يمكن ان يكون مبتدأ وتاكيدا كما في قوله ثم انه هو اخفك
والتي وفيه نظر اذ يلزم تاكيدا للظن بالضمير وفي نظيره تاكيدا لمصوب بالمرفوع والجموع
بالتاكيد للظن المستكن في الفعلين لكنه قد رجم المحصر كما في ما عرفت ليس ذلك بالحققة
ايضا كما ان قوله سميتا عند المحققين قال ولا موضع له عند التحليل متعلق بقوله
لانه ظن مستقرا وظن المنفي قال بعض العرب يجعل مبتدأ وبعضهم يجعله
تاكيدا للمبتدأ وبمعنى نحو ارم التاكيد على التاكيد التاكيد في التاكيد قال في قوله سميتا قبل الجاء
تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المدح فانه سميتا وان
يكون فعليه كقوله ثم فالتاكيد لا يفسر قول ولا يجدا هذا وجه وجيه قال
ضمير في ذلك المراد به الشأن والقصة وهو مفسر غائب فيلزم الاضمار والغيبة
بمخالفة حقيقة الفاعل فانه غير متعين المبتدأ فيلزم مطابقة حاله كما ذكرنا قول
الشيخ في قوله قال الشيخ رضي تليث هذا الضمير وان لم يتضح الجملة للمفسر مؤثرا
فما كان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسم قول والظن ان قول الشيخ في الشأن القصة
معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب في قوله يفسر وصف له فقول بان كان مبتدأ
او بان كان عاملا له حوقل الضمير مخرج العير ذلك قول اما حوالا فلا يكونه على صورة
الفضلات هكذا قالوه وفيه ان شذوذه على صورة الفضل فيسمي الضمير في الجواب له
من قرينة وجاز ان يقال في قوله القرينة على المحذوف وعلى خصوصية المحذوف
اما على المحذوف ذكرهم الجوزين في نحو قوله عليه السلام ان اشد الناس عذابا
يوم القيامة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم المصور
المشبهة بالثعل اذ لو كان في ضمير الشأن لم يجوز الا في الشعر على ضعف
ان قلت فينبغي ان لا يكون سوز في ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد كسبي ان

المراد من قوله سميتا قبل الجاء التاكيد على التاكيد التاكيد في التاكيد قال في قوله سميتا قبل الجاء تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المدح فانه سميتا وان يكون فعليه كقوله ثم فالتاكيد لا يفسر قول ولا يجدا هذا وجه وجيه قال ضمير في ذلك المراد به الشأن والقصة وهو مفسر غائب فيلزم الاضمار والغيبة بمخالفة حقيقة الفاعل فانه غير متعين المبتدأ فيلزم مطابقة حاله كما ذكرنا قول الشيخ في قوله قال الشيخ رضي تليث هذا الضمير وان لم يتضح الجملة للمفسر مؤثرا فما كان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسم قول والظن ان قول الشيخ في الشأن القصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب في قوله يفسر وصف له فقول بان كان مبتدأ او بان كان عاملا له حوقل الضمير مخرج العير ذلك قول اما حوالا فلا يكونه على صورة الفضلات هكذا قالوه وفيه ان شذوذه على صورة الفضل فيسمي الضمير في الجواب له من قرينة وجاز ان يقال في قوله القرينة على المحذوف وعلى خصوصية المحذوف اما على المحذوف ذكرهم الجوزين في نحو قوله عليه السلام ان اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم المصور المشبهة بالثعل اذ لو كان في ضمير الشأن لم يجوز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون سوز في ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد كسبي ان

فان قيل قوله سميتا قبل الجاء التاكيد على التاكيد التاكيد في التاكيد قال في قوله سميتا قبل الجاء تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المدح فانه سميتا وان يكون فعليه كقوله ثم فالتاكيد لا يفسر قول ولا يجدا هذا وجه وجيه قال ضمير في ذلك المراد به الشأن والقصة وهو مفسر غائب فيلزم الاضمار والغيبة بمخالفة حقيقة الفاعل فانه غير متعين المبتدأ فيلزم مطابقة حاله كما ذكرنا قول الشيخ في قوله قال الشيخ رضي تليث هذا الضمير وان لم يتضح الجملة للمفسر مؤثرا فما كان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسم قول والظن ان قول الشيخ في الشأن القصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب في قوله يفسر وصف له فقول بان كان مبتدأ او بان كان عاملا له حوقل الضمير مخرج العير ذلك قول اما حوالا فلا يكونه على صورة الفضلات هكذا قالوه وفيه ان شذوذه على صورة الفضل فيسمي الضمير في الجواب له من قرينة وجاز ان يقال في قوله القرينة على المحذوف وعلى خصوصية المحذوف اما على المحذوف ذكرهم الجوزين في نحو قوله عليه السلام ان اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم المصور المشبهة بالثعل اذ لو كان في ضمير الشأن لم يجوز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون سوز في ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد كسبي ان

ان يكون الحجة الواقعة بعد ما في تاويل مفرد ونحو اسم لها وخبرها عز وف التقدير
 ان حدة القصص مطابقة للواقع قوله كان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي
 في هات استقلا له لا ينافي ثبوت القرينة كما قال خوفي قوله ان من يدخل الكنيسة يوما
 او وذلك الدليل ان لو اوضح للدين ان يدخل على كل الحجة ان قلت يجوز ان يكون هذا
 من حروف التصديق قلنا انك بعد غاية البعد فهو يجوز ان يقرب في ما قلناه في الحديث
 قال يفتي من في الكنيسة صعد المصاعد في الجحيم جحيم وهو ولا يفرق
 الوحشية قوله اي اسماء وضع كل واحد منها انما فسر من انك لا تشيخ بغيره
 هو الجحيم ووضع الجحيم وضع اجزائه قوله اشارة حسية هي تخيل امتداد واصل
 بين الخيل كما يصير غاية لذلك امتداد وهي كالحول الى الجحيم مشكها قوله
 في ارض ضمير الغائب ولا يضر ان هذا تعريفنا الشيء بما يؤول به في المعرفة وانما الة
 كان المعرف ليس يفهم من الاحتمال معرفة في ذلك اذ عرفت ان كاشافة بل لذلك المركب
 الاضافا معنى صلاحي كما اشار اليه اريد ان لا يلائم بالاشارة العلوية لكل واحد من
 الظام اياه ليس تعريف الشيء نفسه كما يوهي ان الماخوذ في المعرف تجزؤ وبقية
 وانما يكون كذلك لو كان نفسه واخره فيه قوله حصول على الجحيم تارة بانه
 لخصوس المشاهدة اذ ما شئ لا يورل عليه قال هي المذكور في الوجود على اقل
 هي تعود الى اجمع احتج الى توجيهه فقال بعض الجحيم تارة بان قوله هي مفقود لحدوث
 اعتبار في خمسة واجزاء التي اجزاء عليه الا ان يفهم اي وهي لو لم تذكر وتارة
 بل اذا خبر مقدم ومعطوف اي شئ او اشواؤه ويقوله المذكور خبر مبتدأ محذوف اي
 هو المذكور ولم علم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ وحذف المعطوف هو قليل وتارة
 بان قوله المذكور خبر لثا والحجة خبر للمبتدأ الاول بتقدير العاقل اي من امنه المذكور في قوله
 صفة المذكور مبتدأ آخر جحيم وفي الجحيم خبر للمبتدأ اي من المذكور في الجحيم وفيه
 ان يكون خبر مقدم ومعطوف اي شئ او اشواؤه ويقوله المذكور خبر مبتدأ محذوف اي

منه

ان يكون الحجة الواقعة بعد ما في تاويل مفرد ونحو اسم لها وخبرها عز وف التقدير
 ان حدة القصص مطابقة للواقع قوله كان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي
 في هات استقلا له لا ينافي ثبوت القرينة كما قال خوفي قوله ان من يدخل الكنيسة يوما
 او وذلك الدليل ان لو اوضح للدين ان يدخل على كل الحجة ان قلت يجوز ان يكون هذا
 من حروف التصديق قلنا انك بعد غاية البعد فهو يجوز ان يقرب في ما قلناه في الحديث
 قال يفتي من في الكنيسة صعد المصاعد في الجحيم جحيم وهو ولا يفرق
 الوحشية قوله اي اسماء وضع كل واحد منها انما فسر من انك لا تشيخ بغيره
 هو الجحيم ووضع الجحيم وضع اجزائه قوله اشارة حسية هي تخيل امتداد واصل
 بين الخيل كما يصير غاية لذلك امتداد وهي كالحول الى الجحيم مشكها قوله
 في ارض ضمير الغائب ولا يضر ان هذا تعريفنا الشيء بما يؤول به في المعرفة وانما الة
 كان المعرف ليس يفهم من الاحتمال معرفة في ذلك اذ عرفت ان كاشافة بل لذلك المركب
 الاضافا معنى صلاحي كما اشار اليه اريد ان لا يلائم بالاشارة العلوية لكل واحد من
 الظام اياه ليس تعريف الشيء نفسه كما يوهي ان الماخوذ في المعرف تجزؤ وبقية
 وانما يكون كذلك لو كان نفسه واخره فيه قوله حصول على الجحيم تارة بانه
 لخصوس المشاهدة اذ ما شئ لا يورل عليه قال هي المذكور في الوجود على اقل
 هي تعود الى اجمع احتج الى توجيهه فقال بعض الجحيم تارة بان قوله هي مفقود لحدوث
 اعتبار في خمسة واجزاء التي اجزاء عليه الا ان يفهم اي وهي لو لم تذكر وتارة
 بل اذا خبر مقدم ومعطوف اي شئ او اشواؤه ويقوله المذكور خبر مبتدأ محذوف اي
 هو المذكور ولم علم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ وحذف المعطوف هو قليل وتارة
 بان قوله المذكور خبر لثا والحجة خبر للمبتدأ الاول بتقدير العاقل اي من امنه المذكور في قوله
 صفة المذكور مبتدأ آخر جحيم وفي الجحيم خبر للمبتدأ اي من المذكور في الجحيم وفيه
 ان يكون خبر مقدم ومعطوف اي شئ او اشواؤه ويقوله المذكور خبر مبتدأ محذوف اي

ان يكون الحجة الواقعة بعد ما في تاويل مفرد ونحو اسم لها وخبرها عز وف التقدير
 ان حدة القصص مطابقة للواقع قوله كان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي
 في هات استقلا له لا ينافي ثبوت القرينة كما قال خوفي قوله ان من يدخل الكنيسة يوما
 او وذلك الدليل ان لو اوضح للدين ان يدخل على كل الحجة ان قلت يجوز ان يكون هذا
 من حروف التصديق قلنا انك بعد غاية البعد فهو يجوز ان يقرب في ما قلناه في الحديث
 قال يفتي من في الكنيسة صعد المصاعد في الجحيم جحيم وهو ولا يفرق
 الوحشية قوله اي اسماء وضع كل واحد منها انما فسر من انك لا تشيخ بغيره
 هو الجحيم ووضع الجحيم وضع اجزائه قوله اشارة حسية هي تخيل امتداد واصل
 بين الخيل كما يصير غاية لذلك امتداد وهي كالحول الى الجحيم مشكها قوله
 في ارض ضمير الغائب ولا يضر ان هذا تعريفنا الشيء بما يؤول به في المعرفة وانما الة
 كان المعرف ليس يفهم من الاحتمال معرفة في ذلك اذ عرفت ان كاشافة بل لذلك المركب
 الاضافا معنى صلاحي كما اشار اليه اريد ان لا يلائم بالاشارة العلوية لكل واحد من
 الظام اياه ليس تعريف الشيء نفسه كما يوهي ان الماخوذ في المعرف تجزؤ وبقية
 وانما يكون كذلك لو كان نفسه واخره فيه قوله حصول على الجحيم تارة بانه
 لخصوس المشاهدة اذ ما شئ لا يورل عليه قال هي المذكور في الوجود على اقل
 هي تعود الى اجمع احتج الى توجيهه فقال بعض الجحيم تارة بان قوله هي مفقود لحدوث
 اعتبار في خمسة واجزاء التي اجزاء عليه الا ان يفهم اي وهي لو لم تذكر وتارة
 بل اذا خبر مقدم ومعطوف اي شئ او اشواؤه ويقوله المذكور خبر مبتدأ محذوف اي
 هو المذكور ولم علم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ وحذف المعطوف هو قليل وتارة
 بان قوله المذكور خبر لثا والحجة خبر للمبتدأ الاول بتقدير العاقل اي من امنه المذكور في قوله
 صفة المذكور مبتدأ آخر جحيم وفي الجحيم خبر للمبتدأ اي من المذكور في الجحيم وفيه
 ان يكون خبر مقدم ومعطوف اي شئ او اشواؤه ويقوله المذكور خبر مبتدأ محذوف اي

سنة من تاريخ اتي اليه خبر عن الفقيه الامام في سنة من سنة

فانما نأخذ من القرآن ثم نأخذ من الحديث ثم نأخذ من الفقه ثم نأخذ من الأصول ثم نأخذ من المنطق ثم نأخذ من الفلسفة ثم نأخذ من الطب ثم نأخذ من الفلك ثم نأخذ من الجغرافيا ثم نأخذ من التاريخ ثم نأخذ من الأدب ثم نأخذ من الفنون ثم نأخذ من العلوم ثم نأخذ من الحرف ثم نأخذ من الصناعة ثم نأخذ من التجارة ثم نأخذ من السياسة ثم نأخذ من الأخلاق ثم نأخذ من الدين ثم نأخذ من العبادات ثم نأخذ من المعاملات ثم نأخذ من النكاح ثم نأخذ من الطلاق ثم نأخذ من الميراث ثم نأخذ من العتق ثم نأخذ من الجهاد ثم نأخذ من السلم ثم نأخذ من الحرب ثم نأخذ من النفاق ثم نأخذ من الكفر ثم نأخذ من الشرك ثم نأخذ من الزنا ثم نأخذ من الخمر ثم نأخذ من القمار ثم نأخذ من الربا ثم نأخذ من الغش ثم نأخذ من البغي ثم نأخذ من السرقة ثم نأخذ من القتل ثم نأخذ من النجاسة ثم نأخذ من الحيض ثم نأخذ من النفقة ثم نأخذ من الطلاق ثم نأخذ من الميراث ثم نأخذ من العتق ثم نأخذ من الجهاد ثم نأخذ من السلم ثم نأخذ من الحرب ثم نأخذ من النفاق ثم نأخذ من الكفر ثم نأخذ من الشرك ثم نأخذ من الزنا ثم نأخذ من الخمر ثم نأخذ من القمار ثم نأخذ من الربا ثم نأخذ من الغش ثم نأخذ من البغي ثم نأخذ من السرقة ثم نأخذ من القتل ثم نأخذ من النجاسة ثم نأخذ من الحيض ثم نأخذ من النفقة

[illegible]

100

پیشانی حضرت مولانا محمد رفیع الدین صاحب

١٠٠

فقد استعملت في

وہابیہ میں

مجلس الشورى

مجلسه اول

ما نقل من

وَعَنِ ابْنِ سَلَمَةَ

میں نے یہ سب کچھ دیکھا ہے

مجلس بریلینہ

فروغها بحجة اسمية نحو اضربا اربلا زوا مضربا لبران فلم لا يصح الاخبار فيها
لأنه كان هذين الحرفين ^{يبتعان} من وقوعهما صلة الام قال في ضمير النشان لوقال في الضمير
لهم لم يشعل مثل ضمير جلا وربه رجلا لكن اعرف فائدة قال في الموصوف والصفة وكذا
الفاظ التاكيد في الاشهر ذلك الالفاظ معتبرة في التاكيد فلا يفيض الضمير ما افادته و
يجوز ان يكون الضمير مفيدا لما يفيد الخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف ولما
البدل والبدل منه فقد اختلف فيهما قال في المصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما
الاخبار عن قائم وفيد قائم فانه يجوز ان المفعول في الضمير يستلزم نظرا الى كونه في الاصل اسما
مستغنيا عن الفاعل قال في الضمير المستحق لغيرها ان الذي استحقه غيرها قال في ما
الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان في المبنيات ان يكون شيئا من ذلك الموصول يجعل له
بابا باراسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات
في سماء كمال كبحر وفساق وباب قطام للموافقة لباب نزل ونولا قصدا للاختصار
ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا يسرها ^{في} قول في الحرية
لانه ذكر احوال الاسم واما اقسام المعرفة فتبعي فيجوز قوله فانها اما كافة اي مثلا
قال في استغماية مية قدر براد معها التحقير والتعطير والاشكال ويجوز ان لا يستغما مية
في الاغلب عند كونها مجردة مجردة جوار ومضافا لا اذا اجزاء البعد والاستغما مية نحو
بما اذا تشغل ^{في} قول في شجر بمانكة النفوس اقل جان ان يكون ما كافة قال المصدا لان
الحياة اختار كونها موصوفة تنال يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مرفوعا
يعني قوله من الامر وذلك لقليل البصر وفيه يجوز ان يكون من المتبعض متعلقة بذكره كما في قوله
من الدار امر شيعة من الدار امر ويجوز ايضا تضمين تذكره معنى تسميته وتقبض ^{في} قوله في امر
صفة الامر كمن الامر فيه للعبد الذي قال وقامة غير محتاجة الى صلة وصفة قال في
اختلاف في ما التي لم تذكره لا فاذ لا يوافق فقال بعضهم حروف وقال بعضهم اسم فائدة ما اما
او التعظيم او التوبيخ نحو اعطيت عظيم ما اعطيت لا تعرف من حقارتها ولا من اكلهم عظيم

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذي جاء به الهدى والرحمة من ربهم

[illegible]

الامام محمد بن ابي جعفر
عليه السلام

271	272	273	274	275	276	277	278	279	280	281	282	283	284	285	286	287	288	289	290	291	292	293	294	295	296	297	298	299	300	301	302	303	304	305	306	307	308	309	310	311	312	313	314	315	316	317	318	319	320	321	322	323	324	325	326	327	328	329	330	331	332	333	334	335	336	337	338	339	340	341	342	343	344	345	346	347	348	349	350	351	352	353	354	355	356	357	358	359	360	361	362	363	364	365	366	367	368	369	370	371	372	373	374	375	376	377	378	379	380	381	382	383	384	385	386	387	388	389	390	391	392	393	394	395	396	397	398	399	400	401	402	403	404	405	406	407	408	409	410	411	412	413	414	415	416	417	418	419	420	421	422	423	424	425	426	427	428	429	430	431	432	433	434	435	436	437	438	439	440	441	442	443	444	445	446	447	448	449	450	451	452	453	454	455	456	457	458	459	460	461	462	463	464	465	466	467	468	469	470	471	472	473	474	475	476	477	478	479	480	481	482	483	484	485	486	487	488	489	490	491	492	493	494	495	496	497	498	499	500	501	502	503	504	505	506	507	508	509	510	511	512	513	514	515	516	517	518	519	520	521	522	523	524	525	526	527	528	529	530	531	532	533	534	535	536	537	538	539	540	541	542	543	544	545	546	547	548	549	550	551	552	553	554	555	556	557	558	559	560	561	562	563	564	565	566	567	568	569	570	571	572	573	574	575	576	577	578	579	580	581	582	583	584	585	586	587	588	589	590	591	592	593	594	595	596	597	598	599	600	601	602	603	604	605	606	607	608	609	610	611	612	613	614	615	616	617	618	619	620	621	622	623	624	625	626	627	628	629	630	631	632	633	634	635	636	637	638	639	640	641	642	643	644	645	646	647	648	649	650	651	652	653	654	655	656	657	658	659	660	661	662	663	664	665	666	667	668	669	670	671	672	673	674	675	676	677	678	679	680	681	682	683	684	685	686	687	688	689	690	691	692	693	694	695	696	697	698	699	700	701	702	703	704	705	706	707	708	709	710	711	712	713	714	715	716	717	718	719	720	721	722	723	724
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

مضمونياً وهو غير من كونه حراً فكان في حكم الملقطوع عن الإضافة وقال
الشيخ الرضى إنما التزم في الإضافة لأن وضعها لا يفيد بعضها من كل فإذا حذف
المضاف إليه فإن ما بين مقدار الميزب كما في المنداء وإن كان مقدراً بقية على إعرابه قال
الأبوحزف صدر صلتها كان صلتها بأفضلية فالله تعالى مع ما وإن كانت اسمية و
حذف صدرها العنى بالبتة لا بشرط أن يكون ذلك الصدر ضميراً لاجتماع إلى أى
فإن كان مضافاً إلى على الضم وحازن سبويه الإعراب وقال هذه لغة جبلة وإن لم يكن
مضافاً فالأعراب أحسن بعضهم البناء قياساً لاسمها **قول** فيس قرأ بالضم ونون التثنية
وليس في قوله الضم الوفاق على أنه موصولة مبنية فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن
أى هذه استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبرها اشترط الجملة صفة شبيهة
على ضمائر القول أى كل شبيهة مقول فيها وهو اشترط وقوله من كل شبيهة معقول
لأنه عن كل يقول حكمت من كل طعام فيكون من التبعية وقيل يجوز أن يكون النزع
وافتعاض من كل شبيهة أى لنزع من بعض كل شبيهة فكان قاله كمال من هم فقليل اليهم
اشارى إلى أن هذا اشترط قيل أن النزع معلى عن العمل وليس بشئ لأن مفعوله ليس
بجاءة والمعلق يجب أن يكون مفعوله جملة **قول** لا يكره شبه الحرف أن قلت قد نرى
أن هذه الإضافة منافية للبناء فكان ينبغي أن لا يبنى مع حذف صدر صلتها
فإن ذكرناه احتياجاً لرفع المناداة وعلى تقدير رفع المناداة كان ينبغي أن يبنى مع
قطعها عن الإضافة لا ذهباً ولا حياً ثم قلنا ذكرنا أن لزوم الإضافة إلى المفرد مناد
للبناء وإى إذا كانت إضافة وحذف صدر صلتها انتهى في صورة المضاف إلى
الجملة أو قلنا أن المناداة امر قياسي منها مضافاً عن حذف صدر صلتها على
قال في مواد صنعت قال الشيخ الرضى لا تجوز موصولة ولا أداة إلا بعد ما ومن
الاستفهاميتين وأى لو كانت أهو من خارج منك الزيادة مشبهة على إيمان تكون مع

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الاسم وتخلو من اجزاء غير معروفة فلا بد ان يخرج منه وجه لغرض ان يقول القسم
 الثاني من البيت يقول بالاشارة الى انه مسند اليه لان قولك اقاؤنا يد في قوة ان
 صاحبها لقيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه وله ان يجعل بعضهم
 عامل الرفع والمبتدأ مطلقا كونه مسببا اليه **قول** لان المعنى على الانشاء فيه العجز
 لو كان على الانشاء فهو محمول على صيغة الماضي على الحقيقة لا على المعنى على الماضي فالظاهر في
 بناء اسماء الانشاء على افعال الشجر الرضي هو انها بنيت لكونها اسماء لما اصحابها البداء وهو
 مطلقا الفعل سواء بقى على ذلك اصل الماضي او اخرج عنه كالمضارع فعل هذا
 لا حاجة الى العذر المذكور قال مثل زيد يد او اصل تصغيرا ومصدر
 اوكا في تصغير الترخير اى ارفع رقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير
 ر ود بضم الراء وسكون الواو بمعنى ارفع عدى الى المفعول به مصدرا واسم فعل لتفخذه
 انه مهال وجعله بمعناه ونحو زيد ليدرك ان يكون اسم فعل والكاف شرف وان
 يكون مصدر امضا قال الفاعل **قول** مثال لما هو بمعنى الامر هو متعذر مستعمل
 فيه انقل عنه نحو زيد يد اى اوداه كما ان المثال لتنازعته بمعنى الماضي كان غير
 مستعمل في انقل عنه ففي هذا المثالين اشارة الى التسميات **قول** بفتح التاء قال الشيخ ان
 فتحت التاء نظر الاصحابين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل كسرت للسالكين و
 ضمت للتشبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعدا ومعناه ما البعد وكان القلب على تقدير
 ان اصله هيينة كزلة ان لا يوقف عليها بالهاء لكن يوقف عليها الاكثر بالتاء
 لتبنيها على المحاقها بالافعال فكان نالوها تاء ولعل وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء
 مفردة كقوة والوقف على الهاء كسوء التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة تكسبات قالوا
 عليها بالتاء ومضروبة تحت الالف والجمع فيكون الوقف بالهاء والتاء **قول** وهو ان يصح
 فتحا لتصغير الافعال والالف لم تدخل في بعضها والاشارة الى بعضها وهو تنوين التامك عند

قوله ان لا يوقف عليها بالهاء لكن يوقف عليها الاكثر بالتاء
 قوله في انقل عنه ففي هذا المثالين اشارة الى التسميات
 قوله بفتح التاء قال الشيخ ان فتحت التاء نظر الاصحابين
 قوله كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل كسرت للسالكين
 قوله ضمت للتشبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعدا
 قوله ما البعد وكان القلب على تقدير ان اصله هيينة
 قوله كزلة ان لا يوقف عليها بالهاء لكن يوقف عليها الاكثر
 قوله بالتاء لتبنيها على المحاقها بالافعال فكان نالوها تاء
 قوله ولعل وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة
 قوله كسوء التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة تكسبات
 قوله قالوا عليها بالتاء ومضروبة تحت الالف والجمع
 قوله فيكون الوقف بالهاء والتاء قوله وهو ان يصح
 قوله فتحا لتصغير الافعال والالف لم تدخل في بعضها
 قوله والاشارة الى بعضها وهو تنوين التامك عند

بعضهم جرح عن التكرار جعل دليل على كونه موصوفاً بما بعده كان حذفه دليل الوقف
سأله وذكر تنوين لتكرار عند الجهر وليس لتكرار الفعل لأنه غير صامك لذلك بل لتكرار
الجملة المصدر الذي ذكرت كاسم قبل صدوره اسم فعل كان معناه وهو دليل على
أن المحركة كان معرفة بمعنى صمد لا شئ بسكت السكوت المعهوش لمعين في تغيير المصدر
تجديد من تلقه أي المسكوت عنه فحمله الفعل المسكوت عن هذا الحديث فجاء لا
بسكت الحذف عن هذا الحديث ومعنى صمد التنوين بسكت مسكوتاه **قوله** إذا لم ي
القرن في قوله والحاشية التي في الأصل **قوله** يجب الوضوء كإظهار ما **قوله** مثل الضان
اسم بوقال بدل من الماض كان أظهر **قوله** المشتوم الثلاث صفته لا من كان
أن تقدير المشتوم الضيق من تقديرات الكائن **قوله** أي قاسماً وذكراً **قوله** لانه لم يأت
أي بيان اسم الفعل من الرأى معنى لا يراه يأتي لا نادراً وهو كذا في قولنا صوت من الضيق
وعمران ولا يعبروا بالعرصة وهم لعب الصبيان قال المبرد قد قرأ بحركة صوت الرعدة معناه
حكاية صوت الصبيان وفيه أن الحكاية لا تغير فلو كان صوت من لقيلاً قد قرأ به عابراً كغناء
فإن **قوله** حال كونه مصدراً صامكاً في قوله **قوله** ما في معرفة أي علم جنس كسر **قوله**
بما وصفه أخرى المصدر ويجوز أن يكون خبر محذوف أي هو كذا في الجملة معترضة
قال الشيخ الرضي وقال يضر من كان مراهبة أن جميع أو تلك فقال امرأه صبيته وصل
وعلماً مؤثقة فاذ سمع بها ذكر وجه علم انصرافها ويجوز عند الحاجة جعلها منصرفة
وهذا منهم دليل على ترددها مؤثقة **قوله** مؤثقة أي مؤثقة أي مؤثقة أي مؤثقة
يستعمل من دون موصوف ولستعمل الكناية لانه اسماء اشياء فاساق فاما غير كرامة له
وهي ما يضر به أحد أو أضرار الغلبة على بعض اشياء كالمدينة وهو أن الأصل كل
ما يجيذاي يجوزب ثم اقتصت بالغلبة للجنس البنائي أو الضرب الثاني ما بقى
على وصفيتها اشئو قاططاً أي قاطعة كائنة **قوله** واما عدلها فاما اعتبار ذلك لأن

بعضهم جرح عن التكرار جعل دليل على كونه موصوفاً بما بعده كان حذفه دليل الوقف
سأله وذكر تنوين لتكرار عند الجهر وليس لتكرار الفعل لأنه غير صامك لذلك بل لتكرار
الجملة المصدر الذي ذكرت كاسم قبل صدوره اسم فعل كان معناه وهو دليل على
أن المحركة كان معرفة بمعنى صمد لا شئ بسكت السكوت المعهوش لمعين في تغيير المصدر
تجديد من تلقه أي المسكوت عنه فحمله الفعل المسكوت عن هذا الحديث فجاء لا
بسكت الحذف عن هذا الحديث ومعنى صمد التنوين بسكت مسكوتاه **قوله** إذا لم ي
القرن في قوله والحاشية التي في الأصل **قوله** يجب الوضوء كإظهار ما **قوله** مثل الضان
اسم بوقال بدل من الماض كان أظهر **قوله** المشتوم الثلاث صفته لا من كان
أن تقدير المشتوم الضيق من تقديرات الكائن **قوله** أي قاسماً وذكراً **قوله** لانه لم يأت
أي بيان اسم الفعل من الرأى معنى لا يراه يأتي لا نادراً وهو كذا في قولنا صوت من الضيق
وعمران ولا يعبروا بالعرصة وهم لعب الصبيان قال المبرد قد قرأ بحركة صوت الرعدة معناه
حكاية صوت الصبيان وفيه أن الحكاية لا تغير فلو كان صوت من لقيلاً قد قرأ به عابراً كغناء
فإن **قوله** حال كونه مصدراً صامكاً في قوله **قوله** ما في معرفة أي علم جنس كسر **قوله**
بما وصفه أخرى المصدر ويجوز أن يكون خبر محذوف أي هو كذا في الجملة معترضة
قال الشيخ الرضي وقال يضر من كان مراهبة أن جميع أو تلك فقال امرأه صبيته وصل
وعلماً مؤثقة فاذ سمع بها ذكر وجه علم انصرافها ويجوز عند الحاجة جعلها منصرفة
وهذا منهم دليل على ترددها مؤثقة **قوله** مؤثقة أي مؤثقة أي مؤثقة أي مؤثقة
يستعمل من دون موصوف ولستعمل الكناية لانه اسماء اشياء فاساق فاما غير كرامة له
وهي ما يضر به أحد أو أضرار الغلبة على بعض اشياء كالمدينة وهو أن الأصل كل
ما يجيذاي يجوزب ثم اقتصت بالغلبة للجنس البنائي أو الضرب الثاني ما بقى
على وصفيتها اشئو قاططاً أي قاطعة كائنة **قوله** واما عدلها فاما اعتبار ذلك لأن

بعضهم جرح عن التكرار جعل دليل على كونه موصوفاً بما بعده كان حذفه دليل الوقف
سأله وذكر تنوين لتكرار عند الجهر وليس لتكرار الفعل لأنه غير صامك لذلك بل لتكرار
الجملة المصدر الذي ذكرت كاسم قبل صدوره اسم فعل كان معناه وهو دليل على
أن المحركة كان معرفة بمعنى صمد لا شئ بسكت السكوت المعهوش لمعين في تغيير المصدر
تجديد من تلقه أي المسكوت عنه فحمله الفعل المسكوت عن هذا الحديث فجاء لا
بسكت الحذف عن هذا الحديث ومعنى صمد التنوين بسكت مسكوتاه **قوله** إذا لم ي
القرن في قوله والحاشية التي في الأصل **قوله** يجب الوضوء كإظهار ما **قوله** مثل الضان
اسم بوقال بدل من الماض كان أظهر **قوله** المشتوم الثلاث صفته لا من كان
أن تقدير المشتوم الضيق من تقديرات الكائن **قوله** أي قاسماً وذكراً **قوله** لانه لم يأت
أي بيان اسم الفعل من الرأى معنى لا يراه يأتي لا نادراً وهو كذا في قولنا صوت من الضيق
وعمران ولا يعبروا بالعرصة وهم لعب الصبيان قال المبرد قد قرأ بحركة صوت الرعدة معناه
حكاية صوت الصبيان وفيه أن الحكاية لا تغير فلو كان صوت من لقيلاً قد قرأ به عابراً كغناء
فإن **قوله** حال كونه مصدراً صامكاً في قوله **قوله** ما في معرفة أي علم جنس كسر **قوله**
بما وصفه أخرى المصدر ويجوز أن يكون خبر محذوف أي هو كذا في الجملة معترضة
قال الشيخ الرضي وقال يضر من كان مراهبة أن جميع أو تلك فقال امرأه صبيته وصل
وعلماً مؤثقة فاذ سمع بها ذكر وجه علم انصرافها ويجوز عند الحاجة جعلها منصرفة
وهذا منهم دليل على ترددها مؤثقة **قوله** مؤثقة أي مؤثقة أي مؤثقة أي مؤثقة
يستعمل من دون موصوف ولستعمل الكناية لانه اسماء اشياء فاساق فاما غير كرامة له
وهي ما يضر به أحد أو أضرار الغلبة على بعض اشياء كالمدينة وهو أن الأصل كل
ما يجيذاي يجوزب ثم اقتصت بالغلبة للجنس البنائي أو الضرب الثاني ما بقى
على وصفيتها اشئو قاططاً أي قاطعة كائنة **قوله** واما عدلها فاما اعتبار ذلك لأن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سفر ایش میرزا لطف اسنان الامام میرزا القنار خان خلیف ملا علی محمد خان تاجران خان میرزا



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام
على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر
الشيخ الفاضل
المرجع
الاعظم
الشيخ
المرجع
الاعظم
الشيخ
المرجع
الاعظم
الشيخ
المرجع
الاعظم



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام
على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر
الشيخ الفاضل
المرجع
الاعظم
الشيخ
المرجع
الاعظم
الشيخ
المرجع
الاعظم
الشيخ
المرجع
الاعظم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام
على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر
الشيخ الفاضل
المرجع
الاعظم
الشيخ
المرجع
الاعظم
الشيخ
المرجع
الاعظم
الشيخ
المرجع
الاعظم



صُوْرَةُ مَا سَطَرَ الْعَبْدُ الْكَاسِي مُحَمَّدٌ عَبْدُ الْعَلِيِّ الدَّاسِي تَجَاوَزَ إِلَهُهُ الْعَبْدُ جَمِيعُ الْعَالَمِينَ

[illegible]

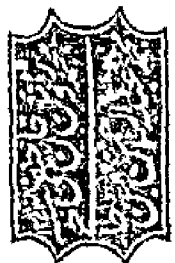
استشهاد
چونکه در این بین بود این از انخاص
و از شیب حاجی خستد و بانی مانی از او بچسبید
علی حمال در کشتن بانی مانی از او بچسبید
سپید بچسبید که در کشتن بانی مانی از او بچسبید
چونکه در این بین بود این از انخاص
و از شیب حاجی خستد و بانی مانی از او بچسبید
علی حمال در کشتن بانی مانی از او بچسبید
سپید بچسبید که در کشتن بانی مانی از او بچسبید
چونکه در این بین بود این از انخاص
و از شیب حاجی خستد و بانی مانی از او بچسبید
علی حمال در کشتن بانی مانی از او بچسبید
سپید بچسبید که در کشتن بانی مانی از او بچسبید

ووجه الخلة الطغراء
 من المعادن الطبع طبع عليه
 ووجه طغراء اسم له لا يعلم
 ان هذا الكتاب طبع في المطبع
 في سنة الف وستمائة في شهر ربيع
 الثاني في يوم الاثنين
 العبد المذنب
 محمد بن علي بن محمد
 خنجر درم قديم

القطعت في تاريخ اختتام الطبع

سَفَلَةٌ مَعَهُ ذَاكَ كُلُّ جَلَّتْ
فَقُلْتُ الْإِخْرَاجُ لِسَعْدِ بْنِ كَعْبٍ

قَدْ انْطَبَعَتْ بِحُسْنِ الْخَطِّ طَرَا
مِيَالِي سَاعَةً اِنْ خُصَّتْ خَوْفًا



بسم الله الرحمن الرحيم

قوله أي المركبات العددية الحراي بما سبق بقوله وهي المضمرات والموصولات واسماء الأشارة لهم ما على اللفظ
 أو بعد متعمدة كما في الثانية عين الأولى والألف في السابق الاستعراق بقرينة تقييد الظروف ببعض ويكون المعنى
 جميع المركبات العددية من المنيات تارة الميم ومر ذكر المجد وفي قوله المضمر ما وصح آه وفي قوله الموصول
 ما لا يراه معراج رعاية لما هو الأصل النظم في التحديد وفيه كفاية ما اجما رعية لطابق التقييد لا اجما كافي
 ووضح أن النظم تحديد القدر المشترك للعلوم من حكومية الجميع وكذا في كل لفظ كل في نفسه لا لآلة ولا للفظ
 وتزيك في بعض رعاية لما هو الأصل لما ذكر التوضيح صيغة الجمع ولعطة كل في شرح قوله التوايح كل ثان تركه هنا
 والمراد بقوله العددية من المبيات بشرط تعديها بالحرف بقرينة قوله فان تضمن الثاني آية فلا يخرج ان جميع المركبات
 لا يصح عددها من المسائل لان مما معدرات كدلان وفلا به اتفاق ومنها معدرات في الانصاح وما قاله الشيخ في
 من ان قوله اسم لا حاجة اليه لان الكلام في تقاسم الاسم ولد ان ترك في غيره ما يتكفلان تصريح ما علم مما المقام
 لا حاجة له انه لا حاجة اليه لعدم احتياجه التصريح ههنا ولا الكلام بالقرينة فيما عداها من بكتة وهي انه لا كان
 في استينافا شملت الحركات من كلتين والاستقسام الكلمة مخرج باسمها اولد اعطت التسمي قوله وجعلها
 كلمة واحدة على قوله تركيب كلمتين فاندفع التكمول التي عرضت لنا طرين قوله اسمين او فعلان الموجز
 من هذا الانقسام هو المركب من اسمين كعليك ومن فعل واسم كجئت نص قوله نسبة اصلا لا مأكلة
 في سياق اللفظ قوله لان الحال اي في حال التركيب قوله لئلا يخرج مثل سيبويه فانه من المركبات المنية
 للتركيب قوله يخرج مثل عبد الله آه فاعلم ان اسميين للتركيب اما الاول فنظر واما الثاني فله قبل النقل

بسم الله الرحمن الرحيم

بحرمة فليس شعرب وبنو وبعد النقل يحكى على ما كان عليه **قوله** مثل عبد الله آة اى ما هو مشتق على النسبة حال
التركيب بان اخيف كلمة الى الاخرى او وصفت بها او جعلت كلمة واحدة وما هو مشتق عليها قبل التركيب كما مكيات لنامة
والنافضة المنقولة عن مائها الى الاسمية **قوله** قبل العلمية اما حال التركيب او قبل التركيب **قوله** من افراد
الحدود آة لكونه مبنيا للتركيب **قوله** قبل التركيب الصواب حال التركيب لانه يستعمل في كلاهما خمسة وعشر
بالعطف اعلوان المصمر قال فبيان قول ليس بينهما نسبة اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك ليخرج المضاد
المضاد اليه والجمال المسماة بحال ان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليس اعينيين بعد التسمية عما فاعترض الشيخ الرضى
عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض الحدود لان المركب المقداد في حروف عطف نحو خمسة عشر وحرث نحو بيت
بين جزائه نسبة متمازى نسبة العطف وغيره فلا يدخل في هذا الحد الا ما كى لاجل العلمية والشيء يدل لفظ قبل العلمية
بل لفظ قبل التركيب فوقه في واقع والى جواب ما ذكره الرضى ان المراد بقوله قبل العلمية قبل الاسمية بذكر الخاص واردة العاشر
على كثرة العلمية في المركبات **قوله** اصعب من خطر القتاد لان النكرة الواقعة في سياق النقص صريحة في الاستغراق فالوجه
بعض الافراد دون البعض من غير قرينة ترجح بلا مرجح وفيه تعرض للفاضل الهندى حيث عيّن النسبة فقر ليس بينهما
نسبة استناد ولا اضافة ولا عمل ولا افاضة معني يخرج مثل **قوله** اشكل وعبد الله ويزيد والنحو اعلما **قوله** والاخس ان
يقم آة اى الاخس ان يقم النسبة بحيث لا يدخل فيها هذه النسبة لا تعيينها وتخصيصها بان يقم المراد نسبة مفهومة آة
كما هو المتبادر وليس المقصود ان لا يكون بين الكلمتين نسبة في الواقع بل في اللفظ وحاصله ان كل تركيب خمسة عشر
صريح كعلمك لا ينفرد منه النسبة لكنه اذا لوحظ ان معناه مجموع العديدين يفهم منه ان الواو مقدرة والاصل خمسة
وعشر بخلاف بعلبك **قوله** او غيره نحو بيت بيت اى لبيت اوالى بيت **قوله** لوقوع آخر في وسط الكلمة اى بعد
التركيب **قوله** فالاصل خمسة وعشرين على ان معناه مجموع العديدين **قوله** يعنى اخوات حادى عشر آة يؤيد التو
الاول قوله الضمير وقرب المرجح وانما اخصل اخوات حادى عشر وان ذلك كتحقق في تضمنها الحرف ويؤيد الثانى عموم الفائدة وانما
افراد الضمير يحتاج الى التاويل **قوله** مثالين اى من نوع واحد اعنى تضمن حروف العطف مع ان الظاهر ان المثال الثانى يغير
حروف العطف جميعا للفائدة **قوله** في هذا التركيب اى المركب لعددى وانما كذا قيل او غير مثالين احدهما تضمين معنى حرف
العطف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله لان التعمير في الحكم اعنى البناء الذى هو المقصود بالذات اولى بالبناء
من التعميل في الشرط الذى هو تضمن الحرف **قوله** وجوابه آة خلاصته ان تضمن الحرف اعم من ان يكون بنفسه او باعتبار
ملازمة **قوله** لا تسع حروفها جميعا او يادها على ثلاثة **قوله** اذ في اخذ بعض الحروف نحو ثاشر مثلا في ثلاثة عشر

او تراش قوله وعلى هذا القياس او فانه مشتق من احد وعشرين من بعض الواحد من احد وعشرين قول الفرق
يدعى بما يعنى كل واحد منهما مشتق من اربعة الاول من العدد المتعدي بحرف العطف كقولك بينه والآخر من غير حرف العطف
في احدهما والآخر من غير حرف العطف المذكور في الحادى والعشرون هي حرف العطف الذى كان في الاصل وليس فيه
للعطف على الحادى وفيه تدريس للشعر الرضخ حيث قال انه للعطف على لفظ احد في الحقيقة والعطف على الحادى في
التركيب كما انما مقارنه الزام امرنا ان لا احتياج اليه في الجواب قوله لمسقط النون وانما سقط النون لانه لما حذف
الاول المعرضة بالافتصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك وانما كان حذف النون موجبا لشيء بالمضات
لان صوت المشى والمجوع لا ينفصل عن الالف الاضامة فصارت مكانه مضات والتركيب الاضافى لا يوجب البناء قوله
مع منع صدوره اه هذا القيد مستند من قوله في الاصح قال الاء اعرب التاني وقد بينا في التاني ايضا تشبيها بما تضمنه
الحرف وهو ضعيف قوله ان لم يكن قيل التركيب بيننا وان كان مبنيما فالاولى الاء هي ايقاؤه على بناءه مراعاة
للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا يخفى وقد يجوز فيه الصيرورة على قلة تشبيهها بالاضافة والمضات التي تشبهها
لعطفا قال بين الاول على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبتدئا على غير الفتح ويجوز محاكاة حركات المبني وسكونه
قوله لا محل لبعض من حيث انه بعض من الاء باضام معينة فالفرق بينه وبين كل ما يكتفى به غيره من الاء لا بعض
منهم لانه ليسبق من الاء في الاء المعينة والمعنى له قوله فكما هم اصطلاح الاء ولما يصطلح في الطواف
كذلك لان بعضا غير معينة شخصيا والطواف المضادة الى الجملة والاء اخا قوله ويتعدى تسمية لعدم وجوب قلة
مشتركة في نفسه قوله صوضوع موضع الحرف اعني التاني فان اقل بناء للاسم التاني فعدتانه مشابهة
للبنى الاصل في البناء قوله وحل الخيرية عليها كما ان البناء في مبني تشابهت الاء في الاء قوله
بمعنى الكناية عن العدد من غير اعتبار الاستقمام والتسكير ولذا لم يقيد بشئ منها في العطف وليس لها الصلة بقوله
قبضت كذا وكذا ادرها وتبينها واجبة للنسب ولا يجوز لاجل الاضامة ولا من ولا يستعمل خالبا الا معطرا فاعلمها
في كذا وكذا ادرها وكذا ادرها وذكر ان مالك ربح انه سمع لكنه مقبل وفي القاموس كذا اسمهم قد يجرى مجرى
فيستصحب ما بعده على التمييز قوله او غير مجرور ومطوف على يوم السبت او على خرجت اى غير يوم السبت
كما جاء في الحديث انه يوم العيد يوم القيمة لذلك يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا لانه مجرور وعطف على السبت
او مرفوع عطف على حرفيانه نحو بمعى كيت كيت وايضا في القاموس تركبت وكيت درهم كسر اخرها اى كذا وكذا درهم
اذ في الاول عطف على بعض الاستمراري الثاني يلزم عدم الدخول تحت نحو معاني القاموس يدل على ان كيت كيت

يحيى بمعنى كذا وكذا دون العكس **قال** وكيف ذريت يفتح البناء وكسرها وقد مضى أصلها في ذلقة جازت لأم الكلمة
وعرض في البناء ولذا يكتب طويلا ويوقع عليها ما في الخبث ولا يستعملان إلا في كين يوارى العطش **مخجل** قال فلان
كيف وكيف وكان من الأخرى وذيت **قوله** لا يستحق أعرايا ولا بناء لأن استحقاق الأعراب فرع التركيب الذي
يتحقق معه العامل والجملة من حيث هو التركيب له مع غيرها واستحقاق البناء فرع المناسبة بمعنى الأصل
ولا مناسبة للجملة منه مناسبة معتبرة في البناء **قوله** ولم يجرى فعله عنها إذ الفهم الواقع في كلامهم لا يخلو عن
أحد **قوله** يرح البناء لأنه لا يفتقر إلى سبب الأعراب وهو التركيب مع العامل وسبب عدد الأعراب وهو
كثرة أرقام موقع المفرد تساقطا فصا كانه غير مركب مع العامل في طرح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب في قيل
إله واقع موقع الجلالة التي لها محل من الأعراب فيكون مستحقا للأعراب قيل إن استحقاقها للأعراب المحل أصح
فلا ينبغي مع عدم استحقاقه بالذات الأعراب والبناء **قوله** ومن الكليات كان لها مصدر الكلام وميزها
بمعنى ومن غالبا حق زعم أن عصفور لروم ذلك ويكون للتكثير غالبا **قوله** كأي من شيء فأكمل منه شيء وذيت
لا يستفهم نحو قول أبي بن كعب لأن مسعود كان تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين **قوله**
منحطة عن اختارها لكن نهى في الأصل اسماء ماضيا **قال** فكم الاستفهامية أكم الاستفهامية والخبرية لأن
على عدد ومعد ود فالاستفهامية لعدم فهم عند المتكلم معلوم في ظنه للمخاطب والخبرية لعدم فهم عند المخاطب
وبما يفهم المتكلم وأما المعد وهو مجهول عند المخاطب فيهما فلهذا احتج إلى التمييز ولا يحدث الأبدليل والحد
في الاستفهامية أكثر لأنه في صورة الفضالات **قال** منصوب ولا يلحق جزء إلا إذا انفجرت الاستفهامية مجزئة
المجرى نحو كره جال مررت فيجوز في مخرجه الجرايز قصد إلى التوافق بينهما **قوله** لأنه لم يجعل له نسا وفيها في الظرفية
فاعتبار أحد هادون الأخر فيجوز بالأخر فيجوز بالوسط فانه مختص بالوسطية مع أن خبره لا مودا واسطها وإن
الظرفين تعارضا فلتساقط يبقى الوسط فيعمل تأياله **قوله** لأن العدد الكثير المائة والالع **قوله** ما
ينبغي الصواب اسقاطا **قوله** لكن جود الزمخشري رد لما قاله الشيخ الذي وجابه أن كراهه في ميز متصل
بكم وأما إذا فصل بينهما فيعمل متعددان لأن من واجب في الخبرية والاستفهامية ذكره في الضم قيل هذا الكلام و
الآية من قبيل الفصل **قوله** على تشابه التكثير لأن المتكلم يقصد بكم أعلاهم التكثير الذي في ذهنه لأن الاستفهام
خارجا ولا ينافي بين كونه خبرية وكونه تشابيه الاختلاف الجوهري فتعظم بهلا خبرية اختيار ضرب كثير من الرجال
والشأن لا يستفهم والضرب ولذا يقال كذبت ما ضربت كثير أمته الرجال ولا يقال له كذبت ما استكثرت من الضم

يقول لصاحبه قول له وقد استعملت في الماضي أمنا ووجهها على الطريقة كما ذهب إلى مالك حيث تنازع في رواية الظرفية
مفعولها أو مجرور أو محتمل وبتدأ أمثال الأثر في عليه السلام لعائشة رضي الله عنها أني لأعلم إذا كنت في راضية فتدأ كنت
على شيء ومثال الثاني يسبق الذي كثر في الأثر في عليه السلام ثم كثر في إذا جاءوها فتيحت أبوابها ومثال الثالث قوله تدأ أو تفتت
الواقعة في قراءة من نصبت فضة رافعة فاذ الوقت مبتدأ أو أدأ بفتح خاء وليس خافضة ورافعة أحوال الثلاثة والمبعدة
وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة تقوم رافعة أخوت ج لا خافذا عن ذلك في وضع جرحي ففعل هذا
لا جواب لها لأنها مفعول لما قبلها أو الجملة التي تليهم في محل الجواب ستيناف ففي قوله ثم ويسبق للذين كثر وأما
التي تليهم ثم يستحق إذا جاءوها فتحت أبوابها أن فتحت جواب سؤال مقداره قل ما فعل بعد مجيئهم وأما البقاء
ظرفيتها كما ذهب إليه أبو البقاء وقال خلعتي على اسم مفعول إذ جاءها في موضع النسب للجواب ليس لحق عمل وإنما
أفادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل وعلى هذا يكون هذه الغاية ما يستنبط من الجواب تبا على الشرط
والنقد المعنوي في الآية المذكورة إلى أن يفهم ثم وقت مجيئهم وجوز أن يفسر في أن يكون حتى حرف ابتداء واختاره
الوضوح فالباقية على ما كان عليه قبل دخول جوف قائل لا يستمر بقوله تدأ أكفوا الذين أموا قالوا أمنا قال
وفيها معنى الشرط غير كسالم بالسابق واللاحق وليرى للشرط إشارة إلى أن معنى الشرطية عارض له ليس بشا رسوخا
في سائر أسماء الجوانم وذلك لأن الحدث الواقعي فيه مقطوع به في أصل وضعه والشرطية بانه لا فقه مفرض الوجوه لأن
أكثر الأسماء التي تقع وقوعها قطعاً لما كان يظن في لفظه جوف وانضمته معناه أن قلير يشرح فيه معنى أن الدالة على الفرض
وصار عارضاً على شرط والاختلاف سائر الأسماء فإنها لم توضع لزمان فقطع فيه المشكل للحدث الواقعي فيه فجاز أن يشرح
معنى الفرض الذي هو معنى الشرط ولحق في معنى الشرط فيه جازان يكتفي جزاؤها اسمية بغير فاء ولم يشرح المضارع
الواقعي جزاء له ولم يلاحظ أن وقوع الفعلية بعد قول الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وحمل عليه ما ليس فيه معنى
الشرط لا بشرط كمال الصفة قول الله أي كثر في معنى الشرطية فاقترعت أن هذه العبارة بغيره عدم رسخ الشرطية
تسليلاً للاختيار بما خرجها من التسمية كما هو قول الكفاية ولا يحتاج إلى جواب لا يقع في الابتداء ومعناها المسأل
ولا استقبالة كذا كذا في ألفاظه كما قال الفراء وقد قيل في قوله تدأ أن خلفه كثر من تركب كذا
أو كثر من تركب من تركب وهو حرف عند الكوفيين ولا يفسر لأجل إحصاء من الأعراب طرف عند غيرهم مكان زماناً
يسبق قول الله تدأ ثم بعد ذلك لأن جأ يمي بعض آخر في القاموس فينبأ لئلا يفسر عظم بفتح واو ومع ما مع
يقول الله ما أخف من هذا المجرى ومعناه في القاموس فينبأ كسبه ومعناه في أوجها فهو عليه كفاية أو كفاية بالضم

لا بالكسر المذنبه معبد ربحا وما قيل وانما في هذه النسخة كالضربة مصدر فجاء بمعنى اخذ بعتة فلي بعد في الكتب المشهورة
 من اللغة قال غيلزم المبتدأ فيلزم بالاسمية اي على احوال قولان فيه ثلاثة احوال الاختصاص بالاسمية الثاني
 جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث اذا اقرنت بفتح نحو دخولها على ان لا يقتدر فيمنع كذا في الحقيقة في كذا
 بين هذا وبين ما سبق في شريطة التفسير ولا حاجة الى تكلف حمل الروا على الاعل كما ذكره الشرح ولا الى تخصيص
 الزوم بغير باب شريطة التفسير كما قيل قوله العاقل في اذهاب اه اليه ذهبا في محشر في ان الحجاب وعنده غيرها
 الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس المقول في نحو فاذا السبع اي حاضر ان قد رت فيها الخبر فاعملها مستقر
 او استقر كذا في النسخ على جميع التقادير لئلا مقطوعة على اضافة وعلى تقدير كونه ظرف وان يحتاج الى تقدير ايضا
 اذا كان خبرا عن الجملة نحو خرجت فاذا السبع اي اذا حضر السبع قوله في السببية امر ارضي لزم عطف الاسمية على
 قوله على ان لا الشرح يؤول الى وقوعه في قوله تهرئة اذا التزم كسر نشتر في قوله لا مفعول به
 كما لم يسم حيث قال اي خرجت ففاجأت في قوله السبع يدل على انه مفعول به كما ذهب اليه ابن الكمن انه قد تغير فيها
 الظرفية وكذا عبارة الكشاف حيث قال في تفسير قوله تعاد احياءهم عصبهم في قوله تهرئة في قوله تهرئة في قوله تهرئة
 للفاجاة والتحقيق فيما اذا كانت الكائمة بمعنى الوقوف الطالبة ناصيا لها او جازاة تضاد اليها اخست في بعض المواضع ان يكون
 ناصيا بالفعل مخصوصا وهو فعل الفاجاة والجازاة ابتداء لا بية لا غير فيقول بوقوله تعاد احياءهم وعصبهم ففاجاه موصوف
 تخيلهم السبع جبالهم عصبهم وقال في تفسير قوله تعاد احياءهم تهرئة في قوله تهرئة في قوله تهرئة في قوله تهرئة في قوله تهرئة
 التقديرين انه جعلها بجملة عن الظرفية مفعولا بها ولما كانا لا الشرح من ان المفعول به محذوف في قوله لا مفعول في قوله
 ركة للغير اذ يصير التقدير خرجت ففاجأت السبع في زمان وقوف او مكان وقوف لعدم الفائدة في التقييد بالظرف
 خصوصاً في نحو قوله تعاد احياءهم تهرئة في قوله تهرئة في قوله تهرئة في قوله تهرئة في قوله تهرئة في قوله تهرئة
 رعاية لجزالة المعنى بخلاف التكرار فلهذا لم يكره في قوله تعاد احياءهم تهرئة في قوله تهرئة في قوله تهرئة في قوله تهرئة
 قوله وقد جرى للمستقبل تجريد عن الضم استعمال الطول في التقييد في الاسمية والفعلية التي قد افاضنا في شرحها
 فتطرقوا لاجتماع الثلاثة في قوله تعاد احياءهم تهرئة في قوله تهرئة في قوله تهرئة في قوله تهرئة في قوله تهرئة
 قوله ولعله مجيب ما جرى اذ الفاجاة في غير جوابين في غير قليل في جوابها كثير في التعليق في قوله تعاد احياءهم
 قد المبتدأ بالفاء بقسرة اشتمال الحكم على التفصيل اعني استفهاما او شبه طارحه مفعولاً كان صحيحاً لكن جعله مستقلاً
 التصق بالعلبة قوله اي حال كونهما استفهاما احال من الضمير المستتر في الجواب في جعلها عين الاستفهام والشرط

قوله آخره بالحياتية من جوات الوحدة كما صارت في المثل المذكورة لظهوره لوت غرض بيان جهة الوحدة قس
 أي الخوان الذي يعني أن الباليست صلاوة أو لا يكون الواجب التعمير به العدد كذلك قد صحت بقولك فإن من اثنين
 لا أنت تسد بالعدد يمين وما قيل أن المعنى الذي قصد به المبدأ في أن مختلفا بل لا بد له بالعدد المعنى المقصود بالعدد
 الاختصاص أن قد يقع أو مقطوع على ما يستلزم من كون كلامه في وقوع هذه المعنيين اسمهم من وقد يقع المصداق
 أي ما كسب طاعة الصوة يتفقان المثل على حدث الضمان في صورة أن تشمل الثقل والمخفة لأن كلمة أن تشمل قد ما
 على هذه الصورة حتى جعله أنه يوجب أن يقرأ أو المثل صورة مصورة موضع أو أن يقيده التعمير ولا شك حافل أنه
 ليس عبارة الكتاب ذلك وقيل لعله اعتمد على تصويره بالثقل في التفتيت اختصارا في الكتابة قس
 لا حفي جوفانه ج لاجل الما من الأعراف قوله لكونها أو بايل الاضادة كون اللفظ لا يضافه ليس إلا أن الما المضافة
 المضافة ولو كان التايل بالاضافة فصححة الاستدلال بالثقل في الموضع كل ذكره مبتدأ لا مكان التايل بل الاسم أيضا
 فالصواب أنوما مضافان إلى الجملة حدثت لئلا السابغة عليها ولذا بينت منه على الضم تشبيهها بالغايات
 في كونها مقطوعة عن الاضادة إلى الجملة ومرتبا باللفظ المعقوف والتقدير ما رأته منذ ما رأته يوم الجمعة اعتمدت
 عدمه فيكون من المضاف إلى أحدهما قوله وروى عليه أنه قال المخرج هذا المذهب ثم لا ينافي أحد اللفظ
 أما المعنى فلا ذلك فغير عن لول المدة لجميع الله بها يوم الجمعة أو يومان العكس أو الما اللفظ في ذكره الشهر فحدث
 الطول أن يكون معجبا إذا كان الطول مقدم طرفا لمبتدأ أقولك في الما رجل في المخرج في الما وتفصيل الما
 انكلم ومنذ ذلك حالات أحدها أن يليها اسم محروفا حروف من أن كان إلى أن ما فيها ومعنى أن كان
 حاضر أو معني من وإلى جميعا أن كان معددا أو تأنيها أن يليها اسم مخرج نحو يوم الخميس منذ يومك منذ هذا بك
 والتايل أن يليها جملة فعلية أو اسمية فقال البصريون أنها مبتدأ أن ما بعد ما أخيرا بدون التقدير في إذا كان
 اسم زمان نحو يوم الجمعة ويتقدم زمان في إذا كان بعدها اسم الجملة فنقولنا ما رأته منذ يوم الجمعة أي يومك
 جملة كان والثانية مفعلة الأولى فلذا لم يطف عليا أن جاز العطف فيما هو بعينه نحو ما رأته وأول مدة عدم شيء يوم
 الجمعة وقال الكوفي في أنها ظرفان لما قبله مضافان إلى جملة مصرح بجزءها إذا كان بعدها جملة محدودة جازيا
 إذا كان بعدها مجردا أي مل كان يوم الجمعة ومل كان هذا بك فنقولنا ما رأته منذ يوم الجمعة وأما وقال
 التفسير وإنما اختير هذا اللفظية اجزى منذ منذ على طريقه طحا وتكون في الما مضافين إلى جملة بعدها مع صحة
 فخر أول من لفتاة الاستاء في تجميع من ابتداء بكونه بلا مسووف أن على الما كيز من تعريدين غير متساو

[illegible]

عنده ولم يخالفه الا في ما كان مستعرا او احاد لم يكونا كالمثله انما هي وشيخ علي بن ابي طالب او من سبقه من السلف
او معشوقه عندى انك غنى زيدا فاحت عينها وضعت ويلدريا انصب الى ان يجرى من يدانى الزمان حتى ان تجر بها
اما الغلبان كان من غير الاحتياط ان كان جمل قول الحق تعالى ان يصلي من ليلتين ليلته فانه يظن ان كل ليله اخذت
بعلل ان لا يكون الا من كان معترقا في التسمية النورانية او يكون في نفس الحكمة بالتسوية فيكون كاسم تام فيكون
علاه ويضعف هذا التوجيه لان في الحقيقة نفس على و بعلل ان الحرف في قوله **ولذلك يحذف** اي لكونه
مشاهيا بالتسوية يحذف من النون عن الدن تارة وثبت اخرى قوله **ولكون** او عطفت على تشبيهها بحرف النون
لنفسه وصحة قوله **لا كاجل الفعل** ادق من هذا التوجيه صوابا لان من المتبادر هو كونه صلة للرفع كما في امثاله
ولما في السمع له من المتبادر فوافقا في التوجيه الثاني لبقاء اللام على المتبادر وجعل الماضي مفتحا لبيان اسناد النون
اليه على التقنى بامتناع كون ما وقع فيه متفيا ورا استعمل قبله من السمع فيكون **لا** او قد استعمل بدونه لفظا
لا معنى نحو حل ايت الذي **تظ** قوله **وبناء الخفة** او قيل الخفة معنى ومن الاستغراقية على سبيل الترتيب
بليل الحرفة اذ ان الاضافة الى المفرد ترجح جلاله الى اختصاصه بالذات التعريفية والتخصيص والتعريف بالعرفان
الغالب عند الاضافة الى المفرد فالقول بانه يجوز ان يكون عوضا عن الضمات مبني مفتوحا لانه جار في الفعل لا مفعول
منصوب **اي** قوله **اي** دهر الدهر من معنى عوضا عن المفعول لانه كما مضى جرحه عوضا عنه جزاء كذا في التامر **قوله**
والنكوة للزوجة معناه شفاعته النكوة اسم لما ينكح الطالبة اسم لما يطل كذا في كذا في النكوة والنكوة والنكوة
قوله من اقسام اسم به بذلك على انه من مباحث الاسم كالمعروف ليعلم **قوله** **اي** جرحه جزاء كذا في التامر
والموضوع له بخصوصه فان خصوصية الاضافة باعتبار خصوصية الطرفين او ان يلاحظ الموضوع بوجهه في المشتقات
فلنفس الفاسد مثلا موضوع اقامه الفعل لا يلاحظ الموضوع بوجهه كما في الحروف والاضرات فمنها اربعة ادعية لان يكون
كلها على اثنين يجمعونهما او كل واحد منهما على واحد يكون على خصوصية الموضوع او على العكس ولا يوجد
لاحتمال الثاني **قوله** **اي** بداته المعينة اذ فالعين بمعنى الذات كما في التامر من غيره واضمائه الى التعريف للمعنى
بمعنى انه العلوم المعروفة والعبدان باعتبار دين المتكلم او الحيا لا غيرهما ولا يبد المعرفة من غير الشكل الا يمكن اطلاق
المعروف بدت العلم به في التقليد التعريف يتعلق اما معرفة المتكلمون المتكلمون في استبان ذلك تعرفه دون
منها طبع اي لا يعرفه نحو قولنا في طلب غلام اشتريه ولست تنقصه الى معين او يابعدانه نحو قولك فعل الرجل
كذا وما قيل ان المعرفة لا يعرفه من حيث طبعه فانه لا يدركه بامعريفه فالحق اننا اذا نظرنا الى ما اشار اليه في عبارات

لا كاجل الفعل

المينة مناه المعالجة لا الشخصية **قول** لا يخرج به الشكوة والعلم المتكدر داخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقة وفي الشكوة
 باعتبار وضعه الجهادي فإن الوضع في تعريفهما اعم من الوضع بنفسه او بالتقرينة ليدخل في تعريفه للعارف المستعملة
 في العان الجهادية فهو على الاسد انه موضوع للوجع الشجاع بالوضع الجهادي يدخل في الشكوة المتكررة التي هي محاذات
 نحو رأيت اسدا يرمى **قول** له وأشار أنه وذلك لان المتكلم يلعب فلا بد لا اختيار هذا الترتيب الذي ذكره من كنهه ولا شاكاً
 ترتيبها في الرتبة تعلم نكته لذلك فيعمل عليه **قول** له الى ترتيبها بحسب مرتبة علم الاختار وتبع الرغش في ذلك في قوله
 في الفصل على هذا الترتيب الى الصفات حيث جعل تعريفه بجمع الانواع كما هو هذا المبدأ لان تعريفه من غيره و
 الرغش في جعله في مرتبة الصفات اليه كما هو مذهب سيبويه **قول** له فان موضوعه بازاء معان او هذا على ابي الحقيقين
 المتأخرين واما على التقادير فهم موضوعه بل ان كلياته بشر واستعمالها في جزئياتها فالمعنى الحقيقي هو الجواب الكلي لا الاحتلال
 في المبيعات والمخوف **قول** له والوضع له جزئي شخص ما شخصية ضمير الشكل المخاطب ضمير الغائب الرابع **قول** له
 فظروا اما الرابع الى الكل فلا من حيث تقدم ذكره لفظاً او تعديراً او كما صار شخصاً لا يمتثل غيره صرح به في الاقليد
 ويضعهم جعلوا ضمير الرابع الى المتكلم المخصصة نكرة واستعماله فيها محال كضمير المخاطب المستعمل في مخاطب غير معين فهو قوله
 تع وكوثرى اذ البحر ممن ناكسوا **قول** له الاحكام الشخصية اى الموضوعه للشخص هي الماهية المدركة
 للشخص وهي حالة حقيقية او اعتبارية مما يتمتع فرض اشراك الشخص بين كثيرين والاعراض التي هي مشغولات لكونها اقل
 يدرك بها الشخص لا انها حالة للشخص لو قيل لكونها حالة فقليلة ما على سبيل المبدل كاللحمة التي لا يدركها من
 تبدلها تبدل الاشياء على ما ذكرهم وتفصيله في علم آخر **قول** له كما اذا تصور ذات زبيلة اى بوجه شخصه وان كان في نفس يمكن
 فرض اشراكه فالمعلم جزئي وبوجه كل كما كانت الفلاسفة في علمه تعبا للجزئيات لذا اختار لفظ **قول** له دون الجس فان ادا
 الجزئيات المادية بالوجه الجزئي ما هو بالاحساس في الاشكال لفظ الله ولا بالاحكام الموضوعه عند غيبة الموضوع له لانها
 يمكن تصور ما يوجه شخص بها كصوره تعبا لكونه واجبا خالفا لكل اسواه فالمعلوم جزئي وان كان المعلوم بوجه كل على
 ان التحقيق ان لفظ الله من الاحكام الغالبة الا ان غلبته تقديرية بخلاف لفظ الاله فان غلبته تحقيقية وقد حققناه في حوا
 تفسير القاضى **قول** له او الشخصية اى الموضوعه للماهية المتحدة في الدن من حيث معجزتها واستعمالها في فردتها ان كان
 باعتبار مطابقتها للاهمية فحقيقة وان كان باعتبار خصوصية فيجاز قيل استعماله في المقيد كاستعمال الاسد
 فيه عند اذ ذهب اليه الماهر والمحققون فتشبهت العلم بالحس عند حقيقته واختار الرضى ان تعريفه لفظي كما
 ان تانبث غرقة ونشري ومجرأ ونسبة كسرى لفظي ولا فرق بين علم الحس من العلم في المعنى بل في الاحكام اللفظية

قوله والموصولات اه لعل يكون الموصول في مرتبة اسم الإشارة واشتهر انما في الابدان المتعبد بها بمراتب اسم الإشارة
والعملية وتفاوتها كوضوحها بحسب تفاوت اسم الإشارة والعملية في الموضوع بحسب انخفاضه الى ما فيه الهم الموصولات
تكون ما هو المستقيمة ال كمن وما فتعريفه لانه في معنى ما فيه ان الموصول على هذا في مرتبة على اللام واليه حيث سبقت
وجوب الحاجة **قوله** المصلحة او الجنسية في التعريف ان عرّف دليلون صموا بحسب وجوبهم على فقه عربية واكثر جنسية
وفي شروحه هذا من هذا الجرم هو دليل الجبر يوسف الى ان القسم واحد وهو الهيئة الربوبية الجنسية اللام الحقيقية
من حيث هي والاستغرافية التي الحقيقية من حيث تحققها في جميع الادوار فيصير المقابلة بينهما امانا تعرض الاستغرافية
كقوله من فروع الجنس يدفع ومان الاستغرافية كقوله الشئ ليس فيها معنى التعريف ولربذا والعهدية الذهنية
الانما هي حيث استعملوا في ميم تكملة ولذا اوصفت بالجملة المقبرة **قوله** اللام الزائدة وهي في اوجها حيث تعرفه او تكملة
في التبيين وتبين حصة يادها في علمه وحال وتبين مضاف اليه تمييزا **قوله** يدل من اللام او معنى كونه يدل من اللام انه
مستعمل في موقعه والاصل اللام في شرح التبيين لان ما كان اللام قد تم في اربعة عشر حرفا في غير المعنى بما كانه من المعنى
العين الذي فاوهمه جعل اهل اليمين ومن جانا هم يدلها ميم لان الميم لا تغير الا في الميم والميم حرف تعريف
عوض اللام في لغةهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما اقلت بالروفي الرحمن **قوله** الجبر كذا **قوله** الجبر كذا
اسم الجنس الذي قصد به فمعيّن فان تعريفه بالنداء اما العلم الذي تعرفه بالعلية والنداء اذا زيادة الوضوح
وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء يدل نداء العلية **قوله** اذا اصل بالاول اي في الاصل يعرف باللام توسل
لدا ثابا في شرحه للام وفي الكثرة الاستعمال قصيرا **قوله** ولا يستلزم حجة اضافية اه فان لفظ احد في الاثبات
لواحد منهم والثنائية لا العموم فمن قال انه مكلف فقد كلف **قوله** لانه ان صدق اه هكذا في التفسير والثنائية بين
الاقسام الثنائية بالذات وقولهم اللقب يشعروا وهم يقيدهم بعدم التفسير باللام يدل على ان الفرق بينهما و
بين الاستغرافية بالحيثية فاشعار بعض الكثرة بالنداء واللام كاني الفضل او في العمل لا يضر عبارة الشئ يشير الى هذا
خافه قال لا حرام اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح او ذم او لقب وهو ما يقصد به احدهما اما كنية وهي لادب والام
الاين والبيت مضافات اسمي تبصر اهل الحديث يجعل العلم المصداك ام مضافا الى اسم جيتان او صفة كاني
كنية وال غير ذلك لقا كان تراب كذا في حاشية الفاضل الجليل على التلويح وهذا الاصل طرح جعل صاحب القاموس
البر القاحلية لقا ونف كونه كنية وصاحب الصحاح جعله كنية على الاصل طرح التلويح **قوله** فكنيت من كنت اي شئ
وعرضت كالكنية سواء لانه يعرض بها عن الاسم الكنية عنه تعريبه على التلويح اي من كنت اي شئ

يودح الملقب به اوديم بمعنى ذلك اللفظ والكناية تعظم المكنى بعد المكنى بالاسم فان بعض النفوس تافه من يخطاها بالاسم
كذا في الرغوى وعندى ان التعظيم غير المدح والذم فالفرق بين اللقب والكناية ظ^ن قول^ه فان قصده اياه او حين الوضع كمن
الاستعمال لانه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح والذم ولانه قد يقصد بالاسم الاستعمال المدح او الذم اذا اشهر
في ضمنه بصيغة مدح او ذم نحو حاتم وقصد الواضع بهم من كونه منقولة من معناه الغير العلى الى العلى فان المنقولات يلاحظ
فيها المعاني الاصولية **قول^ه** فهو للقب لفظ اللقب في القدر كان في الذم اشهر منه في المدح والترك خاصة **قول^ه** فهو لا
الاسم بهذا المعنى اخص من مقابل الحقيقة الذي هو اخص من مقابل الفعل والحرف **قول^ه** والاعلام الغالبة اياه العلم الغالب
اما مضى ان نحو ابن عباس واذ بالارام نحو النخعي في الاصل اخذ في الحرف بالارام العمدة وفي المضى بالاضافة العمدة ويؤيد
خلة الاستعمال في ذم معين اختص به في الاستعمال فالهزم وفي العلم الحقيقة بتكلم ان استعمال المستعملين بحيث اختص به
الوضع على انه يلزم للجمع بين المعنى الحقيقة والمجاز في قوله بوضع او العمل على عموم المجاز **قول^ه** باستعماله متعلق بمقابل
قول^ه تناو لا بوضع واحداشارة الى ان قوله بوضع واحد ظرف لغو متعلق باللفظ اعني متناو لا باللفظ المستفاد من غير كون ذلك
تحت قيدية هو التعريف للاعلام المشتركة وليس مقصوده انه مفعول مطلق بفتح تناء ولا علم او هم اذ لا حاجة اليه انه بعد نقل
متعلق به فليقل او الام متعلقا بمناو **قول^ه** اراد التنبيه اشارة الى ان الترتيبين الاضمار المتين **قول^ه** كما يكون في ذم غير
فيه هذا الترتيب ترتيبا كذا ونفسا فلا يخرج ان المضى يكون فيه هذا الترتيب كما سيجي ولم ينبذ عليه **قول^ه** وهذا الترتيب الذي ذكره اى
ترتيب مضى والنسبة الى كل المعارف حيث قال اعرفها اى اعرف المعارف لان لفظ هذا للترتيب بقوله الذي ذكره فان الترتيبين
الانواع ليس **قول^ه** فان فيه اختلافات كثيرة وفي شرح التمهيد للفاضل المهرى قيل اعرفها العلم وقيل اشارة وقيل المدح
بالق قال المصرح اعرفها اضمارا للمتكلم في ضمير الخطاب ثم العلم بضمير الغائب الساكن عن ابهام نحو زيد رايته انه **قال** كمية اما
الاشياء اى لصيغة منسوبة الى كم لوقوعها جوابا الى هو العدد المعتبر فان كم للسؤال عن العدد المعين عارضة لاحاد الاشياء
اى افراد الاجناس قال المصرح في الايضاح العدد مقادير احاد الاجناس فاسما الاحاد باعتبارها بالنسبة الى الاجناس ولد ا
يلزم بها التمييز وقد يستعمل الجمع العدد من غير التمييز نحو ستة ضعفت ثلاثة فبقوله لكمية احتز عن ما وضع لغير الكمية سول
دل على العدد الغير المعين كصيغ الجمع ولفظ العدد ولا نحو زيد وعرو يقول احاد احتز عن ما وضع لكمية الاجزاء نحو الضمير
والثالث والربيع واضافة احاد الى الاشياء احتزها ووضع لكمية الاحاد في نفسها كمن يسميها الى جنس نحو لفظ نضع ونضع فانها
يكون على عدة معين من غير نسبة الى جنس هل كذا ان يلبس اسم عدد له التمييز وبما هو ظاهر من كذا لا يجوز التحريف باوضع لكمية لا تناف
بالفاظ الكسرة ولا باوضع لكمية الاحاد ولا باوضع لكمية الاشياء لا تنافها بما اوضح للاحاد في نفسها

لو قيل ان الاحاد احرازها وضع للاحاد في نفسها وما قيل ان الاحاد احرازها وضع لكمية المساواة نحو
 الفرسخ والميل وعن نحو الذراع فانما يصح لو ان يد بالكمية المتعدلات الشامل للعدا والمساواة والذراع لا يخرج
 عن التعريف ثلث جماعات لاها الاحاد للوادة قوله ولا شياء الفاعل لتفصيل الحد لا يخفى انه اذا كان الاشياء حوله
 والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي في الحد ان يتركب لكمة الاحاد ولكية الاشياء وما قيل ينبغي ان يتركب للاحاد
 الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا كية تافهة ان الوحدات المنفردة
 والجمعة نفس العدد لا كية باقوله فترى من هذا التقرير انه هذا تقرير لا يرضى به المتبرر فانه قال في نسخة
 المنفصل العدد متبديله اذ لا يخفى ان الواحد الاثنان على ذلك ليس ايد وانما ذكر في العدد لانه محتاج اليها في بعد العشرة
 فبما كسر من العدد ولو قلنا ان العدد عبارة عن مقدار اشئ حليم من وحدة وغيره اذ دخل الواحد الاثنان في
 العدد انتهى وليت شعري بعد ما مرح المتبرر يخرجها عن التعريف اذ اخذ لفظ الاحاد كيف يدعى في الرضى
 عدم صحة التعريف فخرجها عنه قوله وان لم يكن اءه الواحد ليس بعدد عندكم لان العدد قسم الكوا والواحد ليس
 بكمه اما الاثنان فمعد البعد ذكره الله وجوه اضعف تفصيلا في شرح حكم العين قوله بل انما الشا هو الاصل في
 قوله وبما قام اذ ان الاصل في الثلاثة ولعوق اثبوت الشا في شرح التسمي للواحد المسمى الثلاثة ولعوقا اسماء
 جماعات كزمره وجمعة وفترة وعصبة وصحة وسورة وفترة وعشرة وقبيلة ونصيبة ولاصل ان تكون بالثلاثة ولو في
 التي هي من الزاوية استعمل الاصل مع العدد المذكور تقدم ترتيبه وحذف للتامع للثبوت لآخره تسمية وويل على ان
 اصلا الشا ان العرب اذ اتفقت على وجود العدد فتقول ثلثة نصف ستة في الرضى فلو وضع على الثاين في الاصل ان كل جمع
 انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عد حقوق لاين في امار المذكور في احوال مؤنثا بسبب حرد من هذا العرض
 العدد في نفسه اول قولي الى عشر كذا في النسخة التي بخط التبرير ونسخة الفاضل المامون وفي بعض النسخ
 الى تسع وهو مو قال اذ بالجمع ابي بالجمع وما يجري مجراه قوله وانما اجابا ليريد خلا في قوله ليريد العطف كما لو
 بل على ان اصلا بالعطف لانه من المركبات لا تفرعية كما سبق ذكره وان تفصيل المروي عن اهل الاصل فاما قيل ان الصواب ان
 يقولون وتفصيل ليس بصواب في الاصل فخرج كقوله قال يتركب في الشا اسم فاعلم من هذا حد واحد اذ ان
 في الواحد يعنى المنفرد في العدد المنفردة المسمى الواحد الواحد لكونه عددا منفردا ولا حاجة الى التيقن فلسفي بان يسمي
 الواحد واحدا اما لانه واحد بل لانه بالقوى معني ببلانه ولما كان يجمع انواع المتكررة مع انه غير تام لانه اذا اعتبرنا
 واحدا كان من العدد ذاتا كمن الاحاد في الاصل ان الواحد ليس بصفة وكذا غيره من الاحاد اذا جرى شرا

منها على موصوفات فعلنا دليل معد وجعل هذا العدد والجمع على وحدان لان فعلنا غالب في الاسماء ولم يجمع على فواعل
 مع انه الاصل في الاسماء لكونه في الاصل صفة تقول حورت برجل احد وامرأة واحدة فروعى جانب الاسمية بان
 جمع على وحدان وجانب الوصفية بان لم يجمع على فواعل **قال** ومائة اصله ميتة كسرة حذفت لامها فالتاء التانيئة
 منها كما في غرة وثبة ولاهما ياء ما حكى لاختصار بيتا بمعنى مائة وفي الصحاح اصل مائة ماى كعمى والياء عوض من الياء **قال**
 تقول ولحدائشان اه هذه الاعداد وما بعد هام موقوفة فكلية على ما هو الاصل فيها في المفصل المعد موضوع على التوقف تقول
 واحد اثنان ثلاثة يدل على ذلك ترك الواو بينهما منصوبة على ان لا يرفع لانه مفعول تقول ان لمعنى تقول هذه الكلمات انما ذكرها
 التعدد لان اعراب الاخر لا دخل له في بيان استعماها فتقوله وينوهم تكسر الشين جملة معترضة بغير المعد وذات والالف
 في اثنان وثلاثين جزء منهم وليس علامة الاعراب وكذا الواو في قوله عشرون واما قوله ثمر بالعطف فيها فهو معطوف
 على تقول بتقدير تقول وقوله مائة والع مائتان والفا ان مذكورة على سبيل التعدد مفعول تقول المقادير هنا المعطوفات
 تقول السابق اذ لا يمكن جعلها مفعول تقول المذكور ولا توسط قوله ثمر بالعطف بلفظ ما قبله **قال** اعتبار التانيئة الجاء
 في الابقسام وانما كان كذلك اى جاءوا بالياء المذكور في فوق الاخير لان الثلاثة جماعة فالتاء الجماعة في المذكور لانه السابق
 جاءوا الى المؤنث فذكر وه ارادة الفرق بينهما انتهى انما كان على خلاف القياس الظن في الثلاثة فما فوقها لان حذ
 الثلاثة فما فوقها جماعة فيصير ايراد التاء فيها فالتاء في المذكور لكونه سابقا في الاعتبار ثم جاء الى
 الى المؤنث فذكر التاء فيه للفرق بين المذكور المؤنث اذ لو اورد التاء فيها لزم الالتياس في صورة حذفت الميز في ما لا يلاحظ
 فيه ولو اورد تاء ان لزم اجتماع علامتي التانيئة من جنس واحد في كلمة واحدة فيلزم التاء في المذكور وحده في المؤنث
 فتقوله اعتبار التاء نكتة صحيحة لا يراد التاء وحصول الفرق بينهما كنكتة الزومها في المذكور بان نقلنا لك ظمير التانيئة
 ثلاثة فما فوقها لكونها في نفسها جماعة لان موصوفها جماعة وتانيث العدد لا اعتبار بالعدد مؤنثا على ان قيل لانه تنطويل
 من غير حاجته لهذا الوجه اظهر اخف مؤنثة لانه لا يثبت له انثاءات كقول التانيث هو كماله في الثلاثة فما فوقها كما هو نقلنا من
 شرح التمهيد الرضوي قيل فعله هذا الحق التاء في ثلاثة فما فوقها قياسا وهو انما نقلنا في بحث وزن الفعل انه لو قال
 قابل للتاء قياسا لغيره اربع اقسامى به فان لحوق التاء للتاكيد وليس يشترط ان لحوق التاء فيها بخلاف القياس الظاهر
 كل الاسماء وما قالوا به انه هو وجه لصحة اللحوق بالتاء يدل على خلاف الظن **قال** وقيل في المذكور المؤنث والمعتبر في التذكير
 والتانيث حال المفرد ان كان المعد دجعا لفظ المعد وان كان اسم جنس اسم جمع فان كان مختصا بالمذكور ثبت التاء
 وان كان مختصا بالمؤنث حذفت وان كان محتملا لهما جازا لا حرا ان الاذا انقصت على الاحتمالين فلا اعتبار بذلك النص

فاختاروا هذا الترجيح **قال** وتقول عطف على تقول السابق وكلاهما بصيغة الخطأ بحجة موافقة ما بعد من **قوله**
وتقول حادى عشر فانه بصيغة الخطأ بقوله وان شئت قلت فتعرب **قوله** اى فى الواحد عبر عن بالمتعاشرة الى انه
منه واما سواه من اجاد المتعاشرة الصفة اى التصدير لا يشاكره فيها غيره **قال** تصديره مصدر مضاف الى الفاعل
ومفعوله محال فان قد هم الشمر **قوله** على هذا القياس اى قياس الثاني لا حاجة اليه **قوله** فارجع الى ما قلنا
عقلا **قوله** لا يتبين اشتقاق ذلك اسم الفاعل ان شئت من فعل الموقام به بمعنى الحدث ولا فعل ما فوق العشرة بخلاف
وما قلناه فان الفعل نحو ثبنت من الثنى الى عشر من العشر من حد ضرب وجاء من حد فتح ما فيه لعين اعنى اربع تسع تسع اما ما هو
الحال ان كان فى صورة اسم الفاعل كالحائط والكاهن فليدلك معنى اذ لا يدل على معنى حدث فاقويه وانما معناه الواحد فى مرتبة فاذ
ان يبنى من اول جزئى المركب لاحتياج المصداق **قوله** اى مرتبته من المتعاشرة ونفسه لا بالنظر الى حد تحتها فيصير
مقابلته باعتبار التصدير فانه حالة بالنظر الى تحتها **قوله** الحادى عشر فتقيل الى اجاد الى الحادى يجعل الفاء مكان الراء
العين مكان الفاء فتسكن الياء فيه كذا فى الثانى عشر مع انها مركبان محمى فى نحو معد كير كذا فى الرضى **قوله** تقول فى المعطوف
واما العشرون والثلاثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد المتعاشرة ولفظ العيد فيها واحد وكان القياس العاشرون
والثلاثون كذا فى الرضى لذا تركها الشمر **قوله** اى من اجل اختلاف الاعتبارين اى ان قيل اى من اجل اختلاف
الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتين استلزاما بيده لان التصدير يقتضى الاضافة الى الاقل من مرتبة
والحال يقتضى الاضافة الى المساوى والى ما فوقه اذ لا مرتبة للواحد فى العدد الذى تحت **قوله** بالاضافة اى واذا
نصبته به فانه انصب اذا كان بمعنى الحال والاستقبال بمعنى الماضى الاضافة وهذا اكثر من النصيب لاختلاف اسما
الفاعلين فانه اذا تساوىان فيها او النصب كذا **قوله** بالاضافة ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب بياضات اليه اذ ليس فى
حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب اذ قال لا خفش قلت له اذ اجزئت لك فقد اجزيت به مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول
ثلثت ثلثة **قال** نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت ثلثة ثلثة بضم نفسه **قوله** اثنتين **قوله** الى حد يساوى عدد هذه الظاهر
الى اصله والى فوقه اذ العدد المضاف اليه نفس اصله مساوى اصله لان يعتبر بالتغاير باعتبار كونه مبالا كونه مضافا
الى **قوله** لا مطلقا فانه اذا ريد ان يعبر احد ثلثة اى احدهم **قوله** والرابعة والخامسة زاد هذه العبارة لاشارة الى
ان قوله ثالث ثلثة مذكور بطريق التبيين والمرد قيل ثالث ثلثة وامثاله من نحو اربع واربعة وخامس وخمس وغير ذلك اى احدها
باعتبار وقوعه فى احد هذه المراتب ليس اذ انه قيل ثالث ثلثة باعتبار وقوعه فى احد هذه المراتب فانه فاسد اذ لا يقدح
الا باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة فقط **قوله** لا يلزم الا ان كان المراد الواحد مطلقا من غير خصوصية التباين نحو اربعة كل

مع التائيت لئلا يفسد التسهيل الجاردي نقلا عن شرحه على التقادير يصدق ان المرددة علاوة التائيت
 جزءا الثاني والاول التائيت ما فانه ياتي فيه الناذر من قول **قوله** قد ادبعضهم هو صاحب المصنف زعم هشام ان سلا
 التائيت في هذي كسرة الذال **قال** بآزانه ذكرناه في اللفظ **قال** الحقيقة في اسم الفهم لمكان اولي الخيول ان يكون حيوان
 انتم لا ذكر لها من حيث التجوز العقلي انتهى لكن مادة النقص غير متحققة ولما قال **قوله** ليس بآزانه اريد خلافه
 ما لا يكون بآزانه شيء معين او يكون بآزانه شيء لكن لا يكون ذكره الظلمة فان في مقابلتها النور وليس كذلك ويكون بآزانه
 ذكره لكن لا من جنس الحيوان كخفلة فكلها مؤنث لفظ **قال** اذا اسند الفعل الى المتصرف فانه يجوز التأني وتركه في نحو
 المرأة ويتعين تركه في نحو اكرم بنيد عند من اسند اكرم الهدى كذا الحال في شبه الفعل فاللائق ان يقول الشرح
 الفعل المتصرف وشبهه بلا فصل كما هو الاصل **قال** في التأني اي غالبا لا يصدق دحض تمامه الضمير المؤنث الغير
 نحو الارض اقبل اقبلها وحكي سيدي به عن بعض العرب قال فلانة وفي بعض نسخ المتن في التأني اجابة **قوله** لا اذا كان
 والا اذا كان جمعا فانه محي بآزانه بعد **قوله** حكم الجمع انه هو منزلة الاستثناء ايضا فعلى الشر المتعرض للاستثناء ايضا
 لك الاختيار في احوال التأني وقبيل فصل **قوله** لا وقد جاء القرآن بذلك كقوله تعالى ان بعض النخيل ان لا تاتي ان بالتاء احسن
 بسيد الانعام في قوله تعز وجمعه الشمس القم فاذن الاحرام مستويان كذا في الايضاح **قوله** وانت في غير الحقيقي
 ما لم يكن علما لا كسره فلو طمحت فانه لا يقبها طمحت طمحت الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستعراق
 عليه وذلك ان الوضع العلمي يخرج من موضوعه وجعله لما هو له فصلا التائيت نسبيا منسيا فاعتبر المعنى
 بخلاف اسم الجنس اذ اعتبارا تائيت في منع الصروف في الجمع بالتاء الا ان يكون حاله في نفسه بخلاف تائيت الفعل فان حال
 غير ذلك لا يتعدى انوه اليه لعدم قوة ثمران المؤنث اللفظي وان يكون حيوانا نحو عامة ودجاجة وقملة وثمالة فيسقط في فعله لا امر
 فقول من قال ان تائيت قالت في قوله تعز وقالت ثمة **قوله** انما كانت انفي غير مستقيم وان استحسنه ضعفه الخوي
 قال المصنف في الايضاح اذا جاز هذا معاملة ذكر وتلت من البط ذكر وجمعه التصريح بالذكورة فليجس قالت ثمة بالتاء مع كسرة
 ذكر ان غير ذلك على قول ابن السكيت فانه لا يجوز تائيت فعل المؤنث اللفظي اذا كان مذكرا سواء كان علما او لا فائيت ثمة
 عند كذا تائيت طمحت **قوله** جعل بعض الشارحين له فعندة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار انما سخر له واذا
 الفعل اليه في التأني عند الشرح مخصص له ولا يخفى ان هذا الفرق انما يطرأ في بقاء العام بعد الاخراج قطعيا او عد
 كما بين في الاصول لا فرق بينهما في اخراج بعض آياته **قوله** الى المؤنث الحقيقي ظاهر ان كان او ضمير **قوله** حضرت
 القاضي وورد المتكلمين مما فيه الفصل بغير الا لان لا يجوز في هذا الفصل ان لا يترك التأني في الرفع فلو قام الاصل في قوله

الجواهر والوفا والدين قول له لو كان جبر المذكور السامع لا في يمين فله يخفى التناقض قال الله تعالى قد علمت به بيقين انما قيل
 لانه في حكمه المكنى لتغير بناء الواعظ في الاقوال في المجمع السامع الذي احده مؤيد بنحو اذ هو مؤيد سنون فان حكمه
 حكمه المجمع المؤيد السامع من جوار النام وتركه لان حكمه المجمع لا اله الا الله قالوا ولو لم ينف عن على افع التام ولو ايد
 من قوله جبر المذكور معناه الاضيق وجعل السامع الحق لا يذكر بحجة الى الاستثناء المذكور كما لا يخفى قوله واحدة
 مؤيدنا تحقيق التائيد كنسب او مجازية كدور مذكر حقيقة للتذكير كحال او مجازية كايام وسواء كان المجمع جبر
 التفسير كما في الامثلة المذكورة او جبر المؤيد السامع كالزبدات الطمان الجبر لان الفوات في ذات مؤيدانية يجوز ما
 التام وتركه قال حكيم ظاهر غير المؤيد الحقيقي في مؤيد ظاهر غير المؤيد الحقيقي فلا يشك المذكور على اوجه ولا فرق بينه
 الا في شيء واحد هو ان خالف العلامة مع المجمع احسن منه مع المفرد ككون تائيدية التام وبل هو كونه ينعى للباعث
 لم يعتد التائيد الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجاز الظاهر في ذلك الحكم الحقيقي كما ان التذكير الحقيقي في رجال وانما
 ليربط المجمع بالوفا والدين التذكير الحقيقي لبقاء لفظ الفرح فيه فاعتقدوا بحال جبر المؤيد السامع لتغير المفرد فيه
 اذ يحذف التام نحو مسلمات او بقاء الفرح في نحو حيليات جبروات يتجوز فيه التام تركه كما في المجمع المكنى
 قوله من جموع التفسير الصواب تأخيره عن قوله غير جبر المذكور لانه بيان لما يتبعه بعد التخصيص ان يراعى جبر
 السامع كالحالات في الرضى وخير العاقلين كالبالوا والون لما او نحو الرجاك الطمان خضر وانظر الى الفعل اما
 خير المؤيد التام نحو الرجاك الطمان فتمت نظر الى طرياق مع التام على لفظ قوله لا يتجوزات بقية الفظة
 للتذكير الحقيقي فيه قوله المقرون بالتام السامع فتكون اراء تعاليه للفتوى انما لان ان تنضموا في التام فالتام
 من قوله في كون جبر المؤيد الحقيقي هو الجبر في تفسيره او صلاته نحو السامع الزبدات الدور والظان انية القرينة
 على المادة هذا للعن من قوله والنساء مع ان الظان يراد به الوصف المختص به وهو كونه جبر التفسير للمؤيد الحقيقي
 مقابلته بالعاقلين اي المذكور العقلاء فخير العاقلين اما بان لا يكون تذكروا هو المراد بالسامع او ان يكون حقا وهو
 المراد بالايام قوله وان لا يكون من العقلاء وانما ترك التفسير مشكلا لانه جبر من قوله والنساء بالطريق الاول
 اذ اجاز في جبر المؤيد المعاني يخرج انفسه المذكورة ايراد التام كان جواز اذ اتفق الذكورية والعقل اول قوله جبر المذكور
 سواء كان جبر تفسيره او لا يام مضت ومضين لوجبه سلامه نحو الجنابات جميع جناب حواله قدر الغليظ المتب
 قوله غير السامع الصواب الغير المائل كما في قوله اما ان جبر المذكور الغير المائل كما في قوله اما ان جبر المذكور الغير المائل
 مع لانه لا يخفى فعل قوله مؤيد في اي جبر التام عاقلة كان لا فهو لا اصل له في التذكير لان لاصل في بيان يكون

ان قال اللاحق راجعاً الى ما قبله من تنبيهه بما يعتد به فيكون تنبيهه بما يعتد به شاذاً وليس كذلك قال الجواب ان
 تنبيه العلم غير ضروري لانه يمكن استعماله سلفاً في كل موضع فعمله فكرة من غير ضرورة اخراجه عن اصله فيكون
 شاذاً باختلاف مثناه فانه لا يمكن استعماله علماً لان تنبيهه تنافي العلية فلا يلزم من شذوذه ما يمكن اجراؤه على اصله شذو
 ما لا يمكن اجراؤه على اصله وبما ذكرنا ظاهر ذلك الفرق بين مثني التغليب في اسماء الاجناس وبين مثني الاعلام المشتركة
 حقيقة او اذ عام يكون التأويل في نظر المتكلم في الثاني دون الاول **قوله** ان لا يذكر الا يشمل تنبيه اسماء الاجناس
 والاعلام **قوله** حكمه ما ينطبق اه لا يظهر نكتة وضع المظهر موضع المضم والظن حكمه **قوله** الاسم المقصود راجعاً
 بتقدير الاسم الى ان المقصود لا يكون الا الاسم فلا يفهم مقصود **قوله** الف مفردة في الاصطلاح نقل عن ان
 مفردة احتراز عن الف مقترنة بمفردة كحمار وقوله لانه احتراز عن مثل زيد اذا وقعت عليه **قوله** محبوس عن الحمار
 لكون اعلم به تقديراً **قوله** لانه ضد الحمد واداه اي مشتق من القطر المتعدى مصدر وقصر يقصره بمعنى ضد المداد
 واما القصر كمنب خلاف الطول فهو لازم مصدر وقصر ككرم لا يمكن بناء المقصود منه **قوله** قصصان الظن كعصا وكابون
قوله كابون في السمي بالوفان عصوان وابوان مثلاً ان للتنبيه لا للمقصود الذي لفه منقلبة عن حقيقة او حكماً وان يورث
 كعصوان وابوان بعد قوله قلبت اللفظة واوكد الكلام في كرجان وكيميتان وانما كان اصل الف عصماً او حقيقة لفظ
 عصوته اي ضميرته بالعصا **قوله** محجوز الاصل اي غير معلومة سواء كان له اصل في الواقعة او لا والاشارة الى ارادة المعنى
 او المثال من عديم الاصل ان الف اسماء العريقة البناء متى اذا والى اصل الوافق الاسماء المتكثرة لها اصل هو محل الاعراب قد
 يكون معلوماً وقد لا يكون معلوماً **قوله** وليس هكذا وقع في التسهيل وفيه ان لا يكون سبب الالة غير انقلاب الالف
 عن الياء وفيه انه حينئذ يكون معلوم الاصل **قوله** اي غير ما فيه اه اي المراد بالثاني للتعني اي ذو ثلاثة احرف الاصطلاح
 وهو ما يكون حروفه الاصلية ثلاثة **قوله** من الرباعي اه بيان لما قال قلبت الفه واو اوله تحذف لانتقاء الساكنين
 لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة **قوله** فالفه مقبولة بالياء لم يقبلت المقبلة الفه بالياء معارضة الموافق لما سبق
 اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسائي حيث ذهب الى
 ان الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمة الاول كالضمير ومكسوة كالروا وحجبها ياء لئلا يتناقل الكلام الواو في
 العجز من الضمة او الكسرة في المصدر وليؤخذ النكتة لقبول الضمة والياء معارضة انحصار وافق للسابق لانه تقديره قلبت
 يا **قوله** اي غير زائدة اه فالاصولية بمعنى الثابتة في محله لا ينصرف عنها الاقسام الثلاثة لا بمعنى المتعارف وهو ما يكون في مقابلة
 الفاء والعين واللام فانه لا ينصرف ما لا يكون منقلبة عن اصلية **قوله** كقصر بضم القاف اه في ما يخالف لما في القاموس من ان **قوله**

كذا في تحسُّن القسرة وكذا في المناسك ولعلَّ المشعر اظهر على ذلك قوله فينبغي ان لا يقع له صياغة في اليمين من اجتماع اليمين
 قوله اي ثقل المواو على ان قرب قوله بان يكون اللام اق او لم يقل او ان ذكره مع انه الموضع المتقدم في قوله ولا منقلبة
 عن اصلية او ان ذكره اشارة الى ان الشبهة في المردودة لا تكون الا للاحاق بخلاف الريد في القصص مرة فانوا تكون الا للاحاق
 والتكثير كما هو قولهم كوكبا وان العلباء عصم بالعنق وهما علبا وان يبين ان ثبت العرق مما حركه انقل عنه قال ابو جهم
 جابر ان الان ابقاء الاصلية تناول من قلبه حتى لم يذكره يمين فيهما الا لاجابات وايدل الى الحقيقة اول من اثباته والمبدلة
 من اصلية بالعكس قوله في حقيقة صيغة اسم الفاعل نقل عنه هكذا عبارة الرضي وفي فهمه ان الحرف اللاحق
 اولا في مثل علباء هو الواو والياء ثم عوض عنه الحرة حتى في قوله في الحقيقة او نقل عنه عبارة الفصل هكذا وما آخره
 حمزة لا يخلو منتهى وان سبقها الف او لا فالتى يسبقها الف على اربعة اقسام صلية بقرائنه ومنقلبة عن
 اصل كرهه وكساء او ان ذكره في حكم الاصلية كوكبا ومنقلبة عن الف التانيث كسر له فبذلك لا خيرة نقلها ولا خيرة
 كسر وان واليا في اللبواقي ان لا يقلبن وقد عجز القلب بعبارة المتكلم هكذا وما التمام في ذلك اذا كانت التانيث
 قلبت منتهى واو والا لم تقلب سوله كانت اصلية كسر له ومنقلبة عن حرف اصل كسا لو عن الجارى مجرى اصل
 وهون يكون اللاحق كعلباء وقد رخص في القلب عبارة الباب موافق لما في المتن قوله وهذا ثم وذا ليدل
 على جواز القلب بالياء في رده فضلا عن ان يكون مشبه بقوله عن اخر المتن اي اخر مفرق المتن قوله انما هو ان اصل
 كسا امد بالآخر بحيث لا يمكن الانتفاع بهما اي في كل واحد قد بين في اخرى قوله ما اذا انى الخصيتين في العبارة استفهام
 فان المراد من لفظ الخصيتين في قوله كل واحد من الخصيتين معناه ومن خبر ما اذا لفظ الخصيتين قوله استوفى
 فان غير الاسم يكون مجموع الفعل التانيث ويجمع باعتبار فاعله ولا يجمع بمرجع مسلين ومسايات بعد كم كمن كمال كماله في
 كلامهم ثم صرح ان العاو والنون والالف والتا من تام الاسم والمراد باللام المطابقة كما هو المتبادر فلا يدخل في
 الجمع والجمع للكسر نحو طائفتين وجيلين فانما كان ذلك على الاحاد لكن لا بالمطابقة في الدلول لما بين في الاثنان
 من الجماعة وكل جماعة تشتمل على الاحاد واللام عليه انتمية قوله في جملة الاحاد قد رخص المضاف لا خيرا في المشعر
 فانه رال من فصل الاحاد لكونه لكل الاحاد على جملة نحو قوله تعرا ان الانسان كفي شسيرة سكت شسيرة في قوله
 في ضمن ذلك الاسم لانه المتبادر احذر به عن لفظ كل المضاف الى المعرفة فانه دال على جملة الاحاد لكن ذلك الاحاد لم
 من لفظ كل بل مما اضيف اليه نحو كل الناس وكل الهم قوله اي محذوف هي مادة المشعر بيان لوجه اختصاص الخبر
 بالمشعر المستفاد من الاسم المقدرة والمراد بالمشعر من التحقيق في التذكير بالجمعة الذي لا مفر له ولذا راد لفظ الحروف

في قوله
 كوكبا

لم يقع فيه من فان حروف المفرد متعقبة فيه وان **المتحقق المفرد** **قول** الذي هو الاسم اه اشارة الى ان المفرد ههنا وان
كان في مقابلة الشئ المجموع لكنه ملحوظ ههنا باعتبار هذا المفرد وحسب كونه اعلو واحداً واحداً كان زاد وورث **المتفرق**
قول اما زيادة اه اي زيادة حروف كرجال ومسلمين او بقصاصة ككتبا وباختلاف الحركات فقط كاسير في سائر اوج السكا
كند وند وكلمة او لمنه الخلو فانه قد يجتمع الاثنان كرجال وكقصد في قصيد في قد يجتمع الثلاث كقضايا كقضية
قول وحكما كمثلك وهجان **قول** واسماء الاجناس الى التي يفرق بينها وبين واحد بالالتافان بالذلالة على الاحاد اما
لا فارق بينها وبين واحد فانما تدل على الماهية كالماء والتركيب السلسل **قول** فانها وان لم تدل عليها اه والمراد
بالذلالة الذلالة في الجملة سواء كان وضعا فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد نحو شابت مفارقة وفي اثنين نحو قولك انا وسكنا
فقط كما في اسماء الاجناس ووضعها واستعمالها في الجمع المستعمل في معانيها الحقيقية ولو اريد بها الذلالة وضعا كما في تعريف
الفعل خرج اسماء الاجناس بقوله دل على حاد **قول** يعرض اسماء العدد وهو من ثلاثة الى عشرة **قول** في نحو ثمة اه تفريه على ما
من تعريف المجموع **قول** اما الفارق بينه اه فسر النحول لك لا بطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لانه لا ينفك عنه على
الاحاد استعماله او اما اسم الجنس الذي لا فارق له وهو لا يتميز احاده في الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه فيه لعدم
على الاحاد والتخصيص على محل الخلاف فان الذي لا يفرق بينه وبين واحد بالالتاء ليس بجمع اتفاقا **قال** في نحو كذا
نقل عنه فانه اسم مجامعة الكريمان من غير ان يقصد جمعية الركاب عليان وقعت الموافقة في الحروف من غير قصد
وانما قلنا ذلك لانه لو كان جمعا للركاب لو يكن جمع فانه لان اوزانه محصورة كما يسمى وجمعه الكثرة لا يصغر على الفظ بل يرد
الى واحدة وهذا لا يرد بل يقرر كيب وكذا الحال في الجاهل الباقي انتهى وبما ذكره الشارح من ان اسم الجمع لا واحد لاصلا
وان وقعت الموافقة اندفع ما قيل انه كما خص نحو ثمة باسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحد بالالتاء لا بد من
تخصيص نحو كذا باسم الجمع الذي له واحد من لفظه تنصيصا على محل الخلاف **قول** والفرق بينهما اه والفرق بينهما **بين**
الجمع بتقدم كونها على الاوزان المختصة بالجمع الاوزان الغالبة فيه وبانها يصغر ان على لفظها وينسب الى لفظها
لو كانا جمعين لم يكن لجمع قلة لعدم كونها على اوزانه فيكونان جمع كثر وجمعه الكثرة يرد الى واحدة في التصغير بالنسبة
ويارجاع ضمير الواحد اليهما وتوضيها بالفرج بخلاف اسم الجمع والفرق الذي ذكره الشارح ظاهر في اسم الجنس الذي يستعمل
في الواحد والاثنين فان اسم الجمع لا يستعمل فيهما واما الذي لم يستعمل فيهما فان كان له واحد من لفظه فالفرق بينه
وبين واحدة بالالتاء كثر وقره او بالياء كرومي وان يكن كابل غنم فان واحدا بعيد وشاة والفرق مشكل فعلى
انها اسم جمع وفي القاموس هما اسم جنس **قول** لا قيل لك اه اشارة الى ضعفه اذ كونه بحسب الاستعمال دون الوضع

لا بد له من شاهد قوله على أنه لا ضمير فيه أنه مخالف لما تقر عندهم من أن ما يصرق دينه وبين واحد بالتمام
في يوم خمس قوله كجاءل بآراءه نقل عنه الجليل زهير الناقة والجمال القطيع من الأدل مع رعاته وأربابه وإلغيرهم
البقرة تقهر سلى الذكر الاتي والتاء الواحد من الجنس الباقوا معتمدين بقهر معزاتنا قوله في الجملة الصحيح المذكر أو المذكر مشرق
بقية السائق رقيه تنبيه على أنه كما يقرب بالاضافة يقرب الوصف بغيره وبغير قوله فالذكر كالمذكر الصحيح لاحتياج المذكر
اسم للضمان والصفة ولا المذكر المحصور صحيح لأن سوق الحوام في بيان الجموع لا في بيان المذكر الجموع قال فنعلم ما قبله للفظ
فصالحون أو تقديره انخوص مطعون وكذا الحال في مكسوبا قبله قوله على سبيل منفر لفظ قد مر تفصيله في فون التثنية قوله
ذلك الحوقا وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين كما يناق في أن يكون له دخل في الدلالة وأقوم من إيه عند سقوط النون
بالاضافة الدلالة باقية فعلم أنه ليس له دخل في الدلالة فساد المقدر بما للمفوض الدلالة عين الاضادة لكل النون متبوعا
والتقدير قوله الواحد بحيث معناه يعني ليس المراد أن مع مفردة أكثر منه ومن حيث ذاته ولطعم بل من حيث دلالة
معناه وهو الواحد وإطلاقه في ذلك المشتركان مسلمين يدل على تعدد مسمى مسلمة لا تعد لفظه قوله آخر مفردة على حال
الضمان والياء لا لفت ليست آخر لغيره بل سطره قوله أي الياء للمفوضة أو المقطرة العادة عند الحوق والياء
وان كان آخر جعل الضمير المستتر في كان رجعا إلى لفظه لتأويله في المعطوف عليه بخلاف إذا رجع إلى الاسم قوله أي آخر الاسم أنظر
إلى ذلك في هذا التفسير فإنه قد سبق تقدير آخر في المعطوف عليه آخر مفردة وهو لغير الضمير هنا قال حدثت لأبي
إشارة إلى أن تأنيث الضمير الرجوع إلى آخره بناه إلى لفت قوله أي بشرط الاسم جعل الضمير رجعا إلى الاسم من أن اللفظ يرجع
إلى الجموع لأن الشرط للجموع عليه بجانب المعنى لأن الشرط المذكورة تراعى في الاسم حين يريد جمعه بالواو والنون وبجانب اللفظ
لأن ضمير كان أن كان رجعا إلى الاسم الذي يريد جمعه يلزم الانتزاع أن كان رجعا إلى الجموع محتسبا إلى تقدير
الضمات أي أن كان مفردة بهذا الأرجاع حصل الاستغناء عما ذكره المصنف في شرحه من أنه لا حاجة إلى قوله وذكر
لأن الكلام في الجموع المذكورة إنما ذكر لغيرهم من قومهم أن قل جموع المذكور التي يطلق على السمتين كغيره
معناه كما يسمى الإيفاء لا سيما ولد فم من يدل على أن تقدم المذكر ويظهر أن الخلقة ولعل في جموع على المعنى لأن هذا الاعتدال
أنما يحتاج إليه إخراجهم من شرطه إلى الجموع المذكر الصحيح أو المذكر الذي يجمع هذا الجموع فتدبر قوله فكأنه من ذكره
يعني أن في المتن تسامحا بذكر المشتق وإرادة مبدأ الاشتقاق لظهور أن الشرط التأنيدي العلمية لا ينسب إلى المذكر والعلم وأما
القول أن مبداه عتبار الحيشية وما إليها إلى كل مذكور علم فيه أنه لا دليل على استبعاد الحقيقة وأنه لا مانع وأنها إلى ذلك
كما لا يخفى فكذلك تقدير الضمان أي محصور مذكور في الرضى فكذلك قوله لا بد أن يكون خبره لقوله شرطه يلزم دخول الضمير في ذلك

الغير المتضمن لمعنى الشرط وذلك لاجور لا عند الحذف وتعليق الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو ايضا لا يجوز لا عند الفروع
واما ان يقبل ضمير راجع الى قوله شرطه اى فهو مذكور يكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع العائد
الى المبتدأ وهو غير جائز ولتساوى الوجهين ليس المراد من الضمير احدى الكلمتين احداهما لكن قال الشرطى فيبحث كل المحاذاة
لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقربان لقبيته كيم بابقه فكر يراى فهو كيم حتى يكون الجملة الشرطية خبرا
للمبتدأ فانه يدل على انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ اذا كان هناك عائد اخر فيمكن ان يقرهم هناك الضمير
العائد الى ما يضاف اليه المبتدأ اعني ضمير ان كان العائد الى الاسم الذى هو مضاف اليه بشرطه كانه عائد الى
المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير باسم الاشتراك اى
فذلك مذكور فلا يلزم حذف الضمير المرفوع ففيه انه اذا لم يحذف الضمير الذى هو الاصل فى الربط كيف يجوز
حذف الظم القائم مقامه لا بد له من شاهد وكذا القول بان قوله شرطه مبتدأ محذوف الخبر اى شرطه ما يذكر و
فقط له ان كان اسما له جملة استثنائية لبيان ما يذكر الجملة الشرطية خبرا لثبوته شرطه والضمير المحذوف من قوله
فمذكور عائد الى راجع اليه ضمير كان وجب لا يحتاج الى دليل وقوله فذكر كذا مذكور الجملة يتاويله ضمير هذا الكلام فى
مضمون هذا الكلام او يحذف المضاف من المبتدأ اى ضمير كان شرط هذا الكلام فيكون المبتدأ والخبر متعديين
فلا يشترط العائد كما فى ضمير الشان وقولنا مقول زيد قائم تسف كما لا يخفى كما ان على الفطن بالجملة الحق ما قاله الشارح
هذا العبارة مخفية والصواب ان يتم وهو ان كان اسما لشرطه كونه مذكورا علميا يعقل قول اى اسما مضافا مضمين معنى
فيه الاخصر اى غير مصرفة يعنى ان المراد بالاسم ما يقابل الصفة لا مقابل الفعل والخوف فلا يلزم اتحاد اسم كان خبره
شعرا اعوز بالاسم فرس لبنى هلال ينسب اليه الاعوجيات كما ذكرنا فاذنه سليمة صار الى بنى هلال وصار اليهم من
بنى اكل المراد فرس لبنى بن اعصر كذا فى القاموس **قوله** اراد بالذكر اى يعنى ان المراد بالذكر المعنى المصطلح وهو لا يكون فيه علا
التاكيد لانه ضمير التاء لكونها الاصل فى التانيث دون المعنى اللغوى اعنى النصف بصفة المذكورة فانه اعتراض **القول**
كان عليه ان يقول شرطه الخبر ليدخل التاء ليدخل نحو سلمى ورقا اسمى رجلين فانما يجرحان بالواو والنون اتفاقا ويجرح نحو
طلحة وتميم التاء لينحصر نحو مسعود وهند بن زيد فانها لا تجرح بالواو والنون ونحو زيد اذا سمى به مؤنث فانه يجرح بالالف والتاء لكون
التاء فيه مقلدة ويدخل نحو مسعود وهند بن زيد اسمى به مذكر لعدم تقدير التاء فى غير علمه ان كان معناه غير
منقولة عن الوصفية فقائدته اخراج نحو اسمى به ذكره لانه يجرح بالواو والنون لصيرورته اسما وعدم اعتبار **القول**
الاصلية وان كان معناه غير علمى حال الوصفية فقائدته التنبيه على ان العلمية لا تجتمع الوصفية لكونها متضادين فلا

لم يشترط العلمية في الصفة عند جمعها انشئت الجموع ^{لصحة} مذكورة لم يثبت لم يذكر هنا أحالة على ما سبق لا يعبر
 فيلزم استلزام القوة ولا بناء التانيث لأن الجمع عن التاء فممن قوله فذكر لا ينافي المنقول من قوله فذكر اشتراط تجميع
 عن التاء في الجملة لا يفتقر موضع من أن المتبادر من كل قضية الاطلاق العام ولا يفتقر في صحة الجمع بالواو والنون
 فإن علامة يصدق عليها أنه مذكور في مجمع التاء في الجملة لم يجمع بالواو والنون فافرح بقوله لا بناء التانيث
 لا يكون ذلك الاسم مذكور في مجمع التاء متلبسا به بأن يستعمل في كل الحالتين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمؤنث
 قوله ان يكون ذلك الاسم ولم يجمع الضمير الى الصفة بتأويل الوصف لعدم صحته في قوله لا مستوفاه مع مؤنث كالتثنية
 قوله مذكور غير مستوفاه قد تقرر عندهم ان الازمان اذا اريد بها معنى واحد عالم لها والعلم ايضا اذا اريد بالتذكير كان
 خبير من زيد كقولنا فاعل فعلة الوصف المشبه هو انه مذكور غير مستوفاه مؤنث في الصفة بمذكرة الكيفية وحوار
 المذكر على صيغة افعال مؤنث على صيغة فعلة فقولك يكونان لعدم الاستحقاق بل يكونان أو انفراد من حق غير مستوفاه
 في تخصيصه بعد تعميمه اشار الى ان الاعتبار اصالة في الصفة التي يجمع بالواو والنون ان لا يكون المذكر غير مستوفاه مؤنث في الصفة
 اي مخالفا له فيما ادخله في الصفات الفارقة بين مذكورها ومؤنثها بالتاء لتأدية معنى الفعل الفعل بقرينه بالتاء نحو افعال
 والمرأة قامت الغالب في الاسماء الجارية لفرق بينهما بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كغيره وان جعل فاعله او لا يستلزم تجميعا
 وتوسن قد جاء العكس ايضا في طائفة من الاسماء كحجر ماء والافضل الفصل سكان وسكرى وكامر وامرأة ورجل فاعله لكل صيغة
 لا يلحق بالبناء فبأنه من قيل الجواهر فلا يلحق بهذا الجمع ثم اورد من سلم الاستواء مطلقا بان يكون المذكر على صيغة
 افعال مؤنث فعلة اخر اجاب عن هذا الاصل فاعل التفضيل ان يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما في الصيغة ولفعل
 ذلك جبر لما فاته من العمل في الفاعل مع ان معناه في الصفة ابلغ وانه من اسم الفاعل الذي انما يعمل
 لاجل معنى الوصفية كما جبر السقف بالواو والنون في نحو قتل وارضوا وان لا يكون الاسم المذكور له اشار الى ان قوله
 لا مستوفاه عطف على قوله افعال فعلة ولا تارة لتأكيد المنقوص مستوفاه صفة له مستوفاه في ذلك المعنى لا يكون الاسم المذكور
 انما هو صيغة مذكورة في مجمع التاء مستوفاه ذلك المذكور في تلك الصفة في صيغتها وهي انما هي مؤنث بان يستعمل المذكر في
 صيغة واحدة مجزئة عن التاء فافرح اعتراض المشركين بأن هذه العبارة استخف من قوله فذكر على عقل لان مستوفاه
 عطف على فعل فعلة فيكون المعنى ان لا يكون الوصف المذكور مستوفاه في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام
 يستوفاه في نفسه مع غيره ولا كان مستوفاه هذا الاعتراض اجماعا غير وان لا يكون الوصف والستر رجع له راجعا الى
 الاسم المذكور عند بركه مفعلة الاقدام قال مثل علامة فاقبل ان نحو علامة خارج بقوله لا مستوفاه مع مؤنث كان قوله مستوفاه

فيه المذكور لئلا يثبت فليس بشئ لا يثبت من هذا كمال مستويا مع الموثق بل هو ثامن مستويا مع المذكور لقولهم انهم لا يثبتون بحال
 التبرع من الدماء وبهم حال التبرع بها **قوله** بكسر السين تنبيهها على ان الاستصحاب سلامة في الحقيقة وجاء معنى ضمها
 موقول المثل هذا التنبيه كبراهين عشرين رساء في بعض احوال مضموم الفاء الكبر نحو قتلون وشون وليس مظهر واما انكسر
 الفاء فليس ضم فيها استعارة العضدين واليمينين والثنين وتعل ذلك لاعتدال الكسر بين الضمة والقسمة **قوله** فيفتح الله للتنبيه
 على انه ليس بجمع سلامة لان الواو والنون في مقام الالف والتاء وكانه قيل الاضمار وكما وثقت على وزن فعل هو كانت التاء في
 مقدره كذا عدوا وناظر الحقيقة ان كان متعديا كصبة او مضاعفا كمنه او معتلا العين كخزعة وبيضة وجب سكون السين في
 الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه في غير التاء عدلات **قوله** تحت فاعلة محذوفة وهي قوله سبق
 ما ببر نقصه من ذي التاء المحذوف الجوز معتلا لا يذكر له جمعا هذا الجمع مفرد اوله كمنه او غير مفيد كمنه فينبغي له
 ما ببر نقصه خرج ما لا يجبر نقصه كيد وبقوله من ذي التاء خرج ما ببر نقصه وليس فيه تاء كماء فان اصله ما ببر لا يما ببر
 وبقوله المحذوف الجوز خرج ما لا يجبر نقصه كد فانه محذوف الداء وبقوله معتلا ما لا يكون مجزعا معتلا كشفاة وشفة فانهما
 محذوفان في الجمع لكن مجزعا حرفة محذوف فان اصلهما شوهة وشفرة وبقوله ما لا يذكر له خبر ماله مذكر كمنه فان له ذكر
 وهو من وقوله شيء وعاء هذا الجمع خال من ضمير نقصه اي خبر نقصه حال كونه مجزعا بالواو والنون فما دخل في هذا القاع
 كسينين وثنينين وقيلين فليس بشئ وما خرج عنهما كارضين واهل يمينين شاذ **قال** الف وتاء وانما نسخ الزيادة بالالف والتاء لانه
 عرض فيه الجمعية وتاينه غير حقيقة وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل احد من المعنيين كما في رجاء سلمى الجلالة
 الضاربة كما في الرضى **قوله** اي شرط الجمع الصحيح جري في ارجاع خبر شرطه ههنا على الظاهر ان الصبارت بخلافه
قال فان يكون اي فخران يكون الضمير سائلا الى المبتدأ الذي هو شرطه والشرط مع الجزاء في محل خبر المبتدأ كذا في الرضى **قوله**
 اي مذكور في الموضع اذا لم يذكر لهم **قوله** لا لا يلزم اي لوجع الموثق بجمع السلامة ولا يصح مذكور يلزم مزية الفرع على الاصل **قوله**
 جميع بالواو والنون قد رخصة المقام لان الاقسام ههنا ثلاثة ماله مذكور جميع بالواو والنون وما لا مذكور له اصلا وما له مذكور
 له مجزعا بالواو والنون فالقسمة لا يلزم بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترطان في صحة جميعهما بالالف والتاء كونهما بالالف والتاء
 لا مذكور ان لم يكن بالتاء لم يجز بالالف والتاء كمنه ان كان بالتاء كمنه ان كان بالتاء كمنه ان كان بالتاء كمنه ان كان بالتاء كمنه
 ان لم يكن بالتاء كمنه وسكنى ليجز بالالف والتاء وان كان بالتاء كمنه ان كان بالتاء كمنه ان كان بالتاء كمنه ان كان بالتاء كمنه
 بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه لم يكن له مذكور اصلا لان ماله مذكور ليجز بالواو والنون قد علم حكمه عن قوله فان يكون
 مذكور بجمع بالواو والنون لم يأت بشئ وان اتهم الشارح في ذلك حيث قال ان الموثق اذا كان صفة على ضربين اما

ان يكون له مذكر اولاً وان لم يكن له مذكر فخرطه ان لا يكون محروطاً عن التام كما انشئ ان كان له مذكر فخرطه ان يكون ذلك
 للمكسب مع الاولاد والنون **قوله** كما هو المتبادر يعني ان المتبادر من نسبة التغير الى البناء ان يكون التغير في ذاته وباعتبار
 اجزائه لا التغير في ارضه باعتبار ما خرج عنه سواء كان التغير حقيقياً او اعتبارياً وليس مراد ان المتبادر من التغير التغير
 في ذاته حق يراد عليه انه مما ان المتبادر من التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقياً كقول التغير في البناء
 باعتبار ما هو غير المتبادر باعتبار ما خرج عنه **قوله** بل هو في الحقيقة لا في الحقيقة ليس تغيراً في ذات البناء بل تغيراً في البناء
قال الرجال لو ان التغير فيهما حاصل في ذات بناء فخرطه على هيئته وان كان سلباً جزاءة لالت **قال** اقل
 واقواله في النسخ هذه الاذن للقاء انما جاء للفخر في كثرة واما اذا انحصر في التفسير فيمضي للقاء والكثرة وحدها
 ما عد الستة لكثرة اذ الرخص فيه الجميع ذلك انفس شتره كما جادل مصانع **قوله** نحو ثلثة قراءه والنكدة في ذلك
 التنبيه على ان الثلثة الاقراء بالنسبة الى النساء جميع كقراءة لقا صبر عن الرجال **قال** السيد الحديث اي موضوع له وان دخل
 الماخذ على امرائنا عليه كالنوعية والعدد **قوله** معناه اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والقراءة على ذلك في النسخة لا في
 والمراد بالقيام بعين اتصاف التغير في ذلك المعنى لا الاختصاص بالثابت او التبعية في التغير فانه اصطلاح المعنى **قوله** وانما
 بغيره قيل المعنى القائل بغيره مطلقاً اذ ليس له ان يكون حدثاً اذا انشئ بمعنى سياهي ليس حدثاً بل بمعنى سياهي يكون قول المعنى القائل
 بغيره من حيث انه قائم بغيره انتهى وهذا ما وقع لما في حاشية المطالع في بحث تعريف الكلمة بتحقيقه من ان الحدث
 ليس عبارة عن المعنى مطلقاً ولا المكان كالمعنى حدثاً بل الحدث معنى متعلق الى التفاعل بانه واقعه فيكون متعلقاً الى النسبة
 موضوع ما وفيه نظراً اولاً لان قوله سواء صمدية فيمن اعتبر بالنسبة الى الحيل في معناه بل ان المصدر فخرطه
 لا الضرب مع النسبة وانما ثانياً قلنا ان القصة لما في الرسالة الوضعية من ان اللفظ الذي يمدلوله كل ما ذات وهو سلب الجنس
 حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وذلك اما ان يعتبر من جانب الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل
 ولما في الضربان معنى المصدر عن كل بدله في الوجود من تحل بقوميه وتوهمان ومكان بل بعض المصادر يقع عليه وهو
 المتعد في بعضها كمن لا آلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقاً غير نظر الى كبحها في الوجود في وجوه وان شيع
 نظري المصدر الى ما حية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب ان في نظره لا فاعاد ولا مفعولاً وما يتبع من النسبة الى التفاعل
 غير ما عرفت في مفهوم المصدر كالوجه ان يقع للموضع قائماً بغيره بشرط الحدث والتجديد عليه لفظ الحدث يقرب جازاً
 اي بين الحادثة وانما تعرض لهذا التبدل لانه ليس مقصوده تعريف الحدث بل دفع توهم لزوم المصدر في المصدر كما بينه
 لفظ الحدث في خبر جميع الاعراض سواء الفعل الانفعال وبما ذكرنا في الفرق بين المعنى المصدر والاصل المصدر

فإن الأول يعتبر فيه التجدد دون الثاني **قوله** والمجرى بآه أو الرضيق هذا المصدر جار على هذا الفعل إلى أصل له وبأخذ ما اشتق منه فيقيم في حدث محدد أن المصدر جار على فعله وفي يتبدل تبدل لا يجري على ناصيه انتهى ولما كان المناسبات لهذا المعنى أن يقيم الفعل جار على المصدر فسر الشرح بما ذكر المراد صحة الوقوع ولذا عبر بأن مع الفعل المضارع **قوله** مما يشتق الفعل منه أصله أن الأسماء التي تدل على المعنى المصدرى وليشتق منه الفعل ثلاثة ما آخرها الألف المصدرية ومما هو مصدر لم يوضع له فعل من لفظه ومما هو اسم المصدر وهو شيان أحدهما ما دل على معنى المصدر من حيث أن أوله الميم كالقتل المستخرج والثاني اسم العين مستعمل بمعنى المصدر كالطاعة والشواب الطاعة والشم به يخرج الثلاثة عن تعريف المصدر بغير الاشتقاق منه والفاضل الهندى اعترض بأن اعتبار هذا القيد يخرج عن التعريف بالمصادر التي لا فعل لها نحو ويلادويجاً ولواريد اشتقاق الفعل منه حقيقة أو فرضاً يدل في التعريف أسماء المصادر ويؤيد قول الفاضل الهندى تغييره بمما بالمصادر **وقوله** وإن كان الأخيران مفعولاً مطلقاً أى بطريق الوجه فإمالة النصب مفعول مطلق واجتنب عامله **قال** يعمل به بشرط وهو أن يكون مظهره أمكراً غير محدود ولا ممنوع قبل إمالة كذا في التسهيل فلا يعمل المضم والمضمر والمحدود أى الدال على المرة والمنعوت قبل امتتيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره وفي كل منهما اختلاف بين النحاة مذكور في الشرح للصبرى **قال** عمل فعله أى في اللزوم والتعدي بنفسه أو بالتحرف **قوله** لمناسبة الاشتقاق بينهما أى التناهي بينهما في اللفظ والمعنى لكون معناه جزء معنى الفعل وهو التجدد الذي يقتضى الفاعل والمفعول عقلاً إلا أن الفعل اعتبر فيه النسبة إلى الفاعل وضاعاً والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر إلى الفاعل فقد طرأ عليه ما يزيد المقابلة العقلي فلذلك صار الفعل أصلاً في العمل والمصدر فرعاً له فيه وعلامة كونه بمعنى الفاعل صحة تقديره بالفعل مع التحرف المصدرى فما قيل إن سبب عمل المصدر أمران المناسبات في الاشتقاق وكونه بتقدير أن مع الفعل منشقاً عدم التدبر لما كان هذه المناسبات قوية لم يحتج إلى تقويتها بشرط فلا يعمل عن غير شرط وإنما قال بينهما كيشمل مذهبي البصريين والكويتيين **قوله** لا باعتبار الشبه إذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لا لفظاً لعدم مؤلفته إياه ولا معنى لعدم صحة أقامته مقامه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فأنهما إعلاناً لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما من عند المجرور واشتراط كونهما بمعنى الحال والاستقبال ليتقوى ذلك المشابهة **قال** ولا يتقدم معموله جواز الشرح الرضى بتقدير النظر و الجار والمجرور **قوله** لكنه بتقدير أن مع الفعل هذا ما على المجرور في البسيط اختلاف في تقدير الفعل هل من شرطه تقيد به بالحروف السائكة أم ليس من شرطه ذلك فمنهم من تقدير نفس الفعل ومنهم من يقدره بأن ومنهم من يقدره بأن حيث يكون المصدر مطلوباً للشيء المتقدم وأما إذا ابتدأ فلا يجتاز إليه وذكر أن كونه أكثر

بالتجارب من والاخرى بالانحياز الى غير ذلك من الامتانات الخلق في الجائدين والحق مع قيام الواحد بالشخص بالخرقين بل
 القادر بكل منه انزاعه مغايرة للقاء في الاخر غاية الامر انهما هما بالحق وما في في دفعه باق في مقرب مثلاً في ان يتوب به متعلق
 بين قام به قريب من هذا الشخص فليس نفي لان الامانة المتكثرة عبارة عن مجموع الامناتين الاخر من امانة معينة الى امانة اخرى
 والفاضل الهندي فيحذر من الاعتراض انما هو عدمية فلا معنى لقيامها انما هي ايات القادر اعلم من ان يكون حقيقياً او اعتبارياً
 وليس كذلك بل في مقصوده انما اقامة بالطريقين لا واحد هما معاً دون الاخر مع انهما مستقلة الى واحد منهما ميسراً قد يرد **قوله**
 خرج عنه اسر التفضيل لا يخرج اسم الفاعل من باب المغالبة نحو كادني فكلمته فان كاد كاد كانه موضوع للغلبة في معنى لمعنا
 لا معنى للمصدر مع الغلبة في معنى الشافية ويعني باب المغالبة ان يغلب احد الطرفين الاخر في معنى المصدر نحو كادني فكلمته
 اي غلبته في الكسر **قوله** واستند الخراج اسر التفضيل الى التخييل على انه لا يدل على الحدث مقيداً باحد الاخر من التثنية
 وان كان قد يدل على الحدث بمعنى التجدد **قوله** هو لا يبعد ان يلزم ذلك الاول ترك لفظ البعد عنه قال ابن مالك في شرحه ان
 ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جارياً على الشارع على ان يفتقر خبر امثلة للمبالغة وليكن في ذلك من غير لان اسم الفاعل
 غير ما قال في علم لسان فاعل اي القياس لك وقد يخفى على وزن مفعول نحو حب يحب فهو محبة فاعل ما كادني وعلى وزن مفعول كسر
 الميم وفقر الدين نحو عم الرجل معروفة فهو ميم **قال** غير مفعول وكسر ما قيل الاخرى ككسر مفعول انما حال العين او يفسر
 عنه انما حال الميرد والواقف مثنى ومثنى وربنا استغنى عن مفعول فاعل نحو عشتب فهو عشتب به استغنى عن مفعول
 بك العين مفعول بفعلها نحو اسب فهو سب **قال** ولعل في التسهيل في المصغر والموصوت خلاف الكسائي فانه جوز
 عمل المصغر للموصوت **قال** بشرط معنى الحال والاستقبال اظاهر كانه يشترط ذلك في عمله مطلقاً والتحقيق ان شرطه
 في مفعول لا في عمله في الظرف والمجاز المحذور فانه يكفي شدة الفعل لا في عمله في الفعل المطلق لكونه قد اورد له وما بالنبية
 الى الفاعل فعمل ابن عصفور لا نعان على انه يرفعها اذا كان مفعولاً وان كان مفعولاً فاعلم كلامه سببونه انه يرفعها ذهب عن الحاجة
 الى انه لا يرفعها **قوله** ومعناها انه لا يرفعها في ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محتمل لان سلب ما تلفظ به كما في قوله دع من
 تروان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكاشفة عن الالفاظ قال جلاله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يعبر عن ذلك
 الفعل بالاضم في حال الكسر كما في قوله ثم قال في تكملة انبياء النبي صلى الله عليه وسلم انما يفعل هذا في الفعل بالاضم المستعمل كالك تحضره
 الى الحب وتضمن له ليتجنب منه كذا في الضم **قال** على صاحبه للذكر او النوى نحو والمال عجل **قوله** نحو ما قيل
 هو ضاربا لزيدان مفعولاً بمقدور نحو انما زيدان ام قاعدان **قوله** من حروف النفي هي يا او ولا به نحو انما قائم الزيدان
قوله والتبدي قيدية لان اسم الفاعل لا يلزم فيه مفعول ما مضى وقد سبق **قوله** ذكر مفعول كانه لو لم يذكر ان لا يضا

نحو هذا ضارب اسر قال وجبت الاضافة ولا ينصبك النظم وكذا والمختار غوزيدنا رب سب السوا لانه كيفما امرت الفاعل
قوله اضافة معنوية بيان لاصل المعنى ولما التركيب النحوي فواما تمييز من حيث المعنى ونظف اى فى المعنى وحال اى ذات
 معنى او مفعول مطلق اى اضافة معنى **قال** اسر لانه من حيث المعنى لانه لا عمل له فى اللفظ **قوله** يفعل مقدرا وادرج عليه لانه
 لا يستقيم فى مثل هذا ظان نريد اسر قائم الزوم حذف احد مفعولى طان واجيب بتركاب جواز ذلك مع القرينة وان كان
 قليلا وبان المثال مصنوع والصحيح هذا الظان زيدا قائما وقال السير قائم انصب اسم الفاعل المفعول الثانى مرة حيث لم يمكن
 الاضافة اليه **قوله** بتغيير صيغته اى ليس المراد ان هذا تقدير الكلام حتى يكون تعسفا اقل بل اشارة الى ان من لا يلتزم معنى كون
 المختار بوا موضوعا انفصل عنه الشئ وخرج منه يقول المعنى لى ما ذكره الشرح وعلى التوجيه الثانى من التبيين لانه يصح اطلاق المختار
 بن على ما قبله فلا غبار على التوجيهين **قوله** بحيث يخرجهم اى احذر ان عن تغييره عن كالتثنية والجمع والقرينة على
 اعتبار الحثية **قوله** للمبالغة **قوله** اذا كانت للمبالغة لا بد من هذا التقيد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول كان
 فيه صحت كلمة من عن معناه المتبادر عن التبيين فالتوجيهان متساويان **قوله** وما فيه من معنى المبالغة لانه المبالغة وتو
 الشئ الى اتماله فيها باقوة معنى الحديث الذى يعمل لاجله بخلاف اسم التفضيل فان فيه اعتبارا بزيادة معه وبغيرها لا يبقى معنى
 الفعل على حاله فلذا لم يعمل اسم التفضيل **قوله** بالحق عارضا للتثنية اى واما الجمع المكسر فهو فرع الجهم المسالم
 لكونه اشرف فيتبعه **قوله** ومع التعريف اى اقام التعريف اى ما يكون للتعريف فى الجملة وان لم يكن **قوله**
قال اسم المفعول اى المفعول به على حذف الجواز استأثر الضمير بقولت به الضرب اى او ثمة عليه والا فالفعل
 هو الحدث **قال** من فعل اى من حدث سواء كان متعديا بنفسه او مجرعا لغيره وان كان لا ذرا غير متعدي بحيث الجرم ينشأ من الفعل
قوله لمن وقع عليه حقيقة او اعتبارا ليشمل احدث مضر باقوه هو جلد صلت عدم خروجه فك هو معلوم فان الابدان والاعمال
 تعلق بالمعلوم ولا معنى لوقوع الفعل على المعلوم حقيقة لكن العقل اعتبر به واقعا عليه ويعبر عنه بما يدل على الوقوع
قوله من حيث الوقوع عليه لان التعليق بما فى حكم المشتق ليشعر بالحقيقة وكان الاولى ذكره فى تعريف اسم لفاعل الاكتفاء به
 هو هنا ولا يخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه التاديب مضرب له لان الصيغة موضوعة لما وقع عليه لانه ترك ذكره
 واقل الجار والمجرر مقامه ويدخل فى التمرينات الصفات التى معنى المفعول وهو فعل كبير لفاء وسكون العين نحو طعن وقيل
 نحو لطف بمعنى لطف وطعنة بضم الفاء وسكون العين نحو اكله وفعل نحو جرحه لان انما ليست موضوعة لمعنى مفعول بل مستعملة
 فيه **قال** على صيغة اسم الفاعل وقد شد نحو اضعفت فهو مضعف واذكره فهو مكوم واحم فهو محوم واحزن فهو محزن واحب فهو
 محبوب **قوله** مخفة الفتحة وكثرة المفعول لانه يكون للفعل الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل وموافقة المضارع لازم يعمل

علمه والفرق بينه وبين اسم الفاعل **قوله** أي عمل النفس فلا يحتاج في عمل الرقع إلى اشتراط زمان وليس في كلام المتقدمين
 ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتقدمين كانوا على ما بين يدي من اشتراط ذلك **قوله** يعني
 نفسه باسم المفعول إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال وبفعل مقدم إن كان بمعنى الماضي كما في اسم الفاعل **قوله** من حيث
 انما انتهى إليه بعد اشتراكهما في كونهما من قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فإنه لمن وقع عليه بخلاف اسم التفضيل فإنه وإن كان
 لمن قام به الفعل لأنه لا يشترط لا يشترط لأن أصله أن يكون مع من قبله المفعول والمراد المشاهدة في أصل التشبيه والجمع والناثبات
 لأن جمعا وتانيتهما الجمع اسم الفاعل وتانيته فإنه لا يطرق في الفعل فاعلا مع علمه عمل فعله فلا يقر أبينون وأبينة كما
 يقر ضاربون وضاربة وفي الرضى وجه المشاهدة كونهما فعلا أو لا فرق بينهما إلا باعتبار الحدث والشوق **قال** على معنى
 الثبوت أي انما قصد به مع قطع النظر عن التفسير لعدم اللازمه ولذا يقصد به الاستعمال بمعرفة الفاعل بخلاف اسم الفاعل اللازم منه
 يدل على الحدث القيد لعدم اللازمه **قوله** لا بمعنى الحدود بالمعنى الذي حررت تعين اسم الفاعل **قوله** بدلتها أهله ولذا
 قالوا إن فعلا من فعل فخر العين صيغة مبالغة تقدر وتضمر من فعل نعم العين صيغة مشبهة **قال** صيغة تاء أي الصيغة
 بها فلا ينافي في التسهيل من أن الصفة المشبهة من غير الثلاثي الجذعي على أن تسمى الفاعل منه قياسا لمطابقة ما مشتركة بينهما
قوله اسم الفاعل على حذف المضاد ليس اسم الفاعل على معنى يلزم حذف شرط العلم به واسم جنس نقل من الذكر لا صفاتي
 معنى مخصوص فذكر في حاله السابقة وهو كونه كلمتين يدل على اسم الفاعل للمفعول اسماء الفاعلين لئلا العرب يأتوا
قوله أو لصيغة اسم الفاعل فالمراد من الفاعل لفظه هو كونه لا لام فيه فذكره لأن الأوزان إذا اختلفت انقسمت إلى أعلام
 ولكون كل من التوجيهين خلاف الظاهر سوى منهما **قوله** من غير اشتراط أو يشير إلى أن الاختلاف في مقابلة الاشتراط
 فمعناه عدم الاشتراط للمركب سابقا على اشتراط الأمرين ولما كان ذلك مما يجوز أن يكونا متغايرين أو باقيا معا
 يشبه الشمص بأنه باعتبار اشتقاء اشتراط الزمان فيكون في اللفظ اجتمعا لا اختلافا كما وهم إنما يكون اختلافا لو كان الاختلاف
 بمعنى العموم **قوله** بالاشتقاق بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل لأنه عنه المأذون للتعريف **قوله** أي جعلها تسمية
 قسما أهله يريد أن إضافة التقسيم إلى المسائل ليست إضافة المصدر إلى المفعول كما يسبق إلى التعميم لأن المذكور ههنا ليس
 المسائل سواء كانت بمعنى الأحكام أو بمعنى الأقسام بل في علة إضافة أي تقسيم المسائل والمراد بالمسائل الأقسام كما مر حيث
 يسأل عن حكمها ويبحث عنه في الفرق المعنى تقسيم الصفة للشخص الأقسام كما مر حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه في الفرق المعنى
 ما ذكره الشرح أي جعلها أقساما كإيراد حكم كل قسم **قوله** أي تشبيه معمول للصفته ووجه تشبيهه به أنه إنما
 يقصد بالتخفيف في الصفة بالامتنان ولا يمكن إضافة الفاعل لأنه يلزم إضافة الشيء إلى نفسه لأن الصفة عين الفاعل

منه

شبهواهم فوزنا بالمشغول فتصوبوا ليحصر الاضاقه اليه لان المقول غير الصفة وجعلوا الصفة في اللفظ الغيرة واخبروا
فيها الضمير اذا كانت في اللفظ جارية على غير المعنى خبرا ونعتا او حالا في المعنى حالة على صفة له في نفسه سواء
كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه محسن بحسن وجهه ولا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان كثر
في اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنه كثر بدل على صفة له في نفسه ليحصر استتار الضمير فيها فيقبح
زيد ابيض **قول** اي مفصل هذه الاقسام اذ يعني ان تفصيلها بمعنى اسم الفاعل والمفعول مبتدأ خبر وجهه
وهو قولنا وحسن وجهه ثلاثة جملة من المبتدأ والخبر وقعت مقول القول **قول** وكذلك مبتدأ لان الكاف اسمية ولذا
فسر بقوله اي مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه الجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف
على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذا الحسن وجهه والحسن الوجه الحسن وجهه خبر لقوله كذا لان ترك العاطف
فيما بين هذه الثلاثة وغير الاسلوب للتكملة التي ذكرها الشرح والمعنى مفصل الاقسام قولنا حسن وجهه ثلاثة وقولنا كذا
يعني ان هذين القولين مشتمل على تفصيل الاقسام في ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تفصيلها في نفسها قد علم
ما سبق فبهذا حل تركيب المتن عندي موافقا للشرح **قول** فلهذا التركيب ثلاثة يعني ان ثلاثة وقع خبر الحسن وجهه
يتناول هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب وجهه والافوه مثال احد ليس اده ان ثلاثة خبر مبتدأ وحذوف كما قاله
الفاضل الهندى لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه مقول القول لكونه مفعولا لقول ترك العطف اي بين هذه الاخبار
الثلاثة مع ذكره في الخبرين السابقين عليها قال ممتنعان اي بالانفاق كما صرح به الضمير بغيره في قوله واختلفت في
حسن وجهه وليس للقرآن ان يحذفوا بتوهم دخول اللام بعد الاضاقه لان اصله الحسن وجهه بالرفعة لا لام نحو قول الضمير
قول الصفة باللام اي المفعول به دليل ان جميع الامثلة من المفردات واما المشتق نحو زيدان حسنا وجهيهما والمجمل نحو زيد
حسن وجهه فممن قبيلا اختلف فيه كما في حسن وجهه كما يحكى كذا في الرضى **قول** او يحدتها معا كما في حسن الوجه **قول**
ولا خفة فيه بواحد منهما لان التثوين سقطت باللام الضمير في وجهه موجو **قول** له من الاضاقه اي الاضاقه
المعنوية فان المعجوز فيها اضافة النكرة الى المعرفة واضافة النكرة الى النكرة ليعيد التثنية او التنصيصا اضافة
المعرفة الى النكرة اذ لا يفيد شيئا منها وكذا الاضافة اللفظية لانواعها فلا يفيدها من كل وجه **قول** في الجملة لاحاطة بالبيان **قول**
لا شتماله على ضمير زائد يعني ان الضمير فيه ليس بالربط بل بالاجزاء الحسن الوجه بالجر الحسن وجهه بالرفعة وانما حصل
الربط باحدهما الثاني اذ اجمعا الضميرين ويكون الغرض من احدهما الربط من الاخر تعيين المضاف نحو زيد
حسن ضربه من ضرب ابي في داره **قول** لهذا الربط اذ ليس اللام في الحسن الوجه حسن الوجه بل لان اللام

الضيق في ما يشترط فيه الضيق غير عند البعدين كما في الرضخ من هذا الخبر الفرق بينه وبين نعم الرجل زيد لان اللفظ فيه
 رابطة ابتداء وليس يدل لمن الضيق في غير طاهر في الصفة لكن يستدرك قوله مثل اني اذكره بانه راضخ لا راضخ
 من اي حين رفعت المفعول بها فاعلها اذا لا وجه له في غير الفاعلية فلو كان في الماضي يكون فاعلا لعدم جواز استعارة غير الفاعل
 فيلام تعدد الفاعل كما قيل انه يجوز ان يكون المفعول باللام الضيق المستدرك كما لا يخفى **قوله** اي حياث اي الى على حد
 باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسره بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البعدين راجع الى
 المطابقة بما سبق **قوله** فقام به الفعل اي معنى اختار للموصوف على المقام او وقع لفعله في غير لفعله في نفسين **قوله**
 اصل ذلك الفعل كما هو المتبادر من التعريف فلذلك لم يفتقر فاعله لان غالب لعدم دلالة على الزيادة في الفعل والزيادة
 والقلية وكذلك باب المقابلة فخطا في كل لانه موضوع للقلية في المعنى المصدر كما هو في زيد على الانصاف الغلبة لا على الزيادة
 في القلية وزاد لفظ الاصل احترازا على ايدل على الزيادة في وصف الفعل كصفة الشبهة الدالة على عدم الفاعل استره
 وعندنا لا حاجة الى اعتبار هذا القيد لان اللفظ في الموصوف صفة لوضعه كالمصورة المذكورة موصوفة للزيادة
 مطلقا لا للزيادة على غيره وان افادتها في بعض التركيب نحو زيد فاضل على عمر وزائد عليه على اللفظ انما اختار
 موصوف على موصوف لا شارة بالانصاف بالزيادة في نفس الامر كما لا يخفى ذلك في اسم التفضيل **قوله** اما خبره لقوله اي
 له مفعولة بالواسطة **قوله** او ظرف مستقر وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الخبر به
 كما يدل عليه قوله اي موصوف متلبس بتلك الزيادة او مقلد مفعوله اي لموصوف به اي بالفعل كما في
 الحواشي لهندية **قوله** ولا ابيهم في تلك الاسماء لانها تدل على السكان الزمان في الالة فيه ما يخرج تغييره وما قيل انه
 لا حاجة في الاخراج الى محل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لكان ان كان الالة موصوف بل لمكان
 او زمان الالة مضافة ففيه ان اسم التفضيل الذي جاء للمفعول موضح للموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذا في تلك
 الالهة موصوفة لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل او وقع به الفعل **قوله** يخرج اسم الفاعل الالهة كالملاح لا كما في الزيادة
 نحو ضاكت مضرب حسن لعدم دلالة على الزيادة على الغير كصغير المبلغاة او لعدم دلالة على الزيادة في ذلك
 الفعل كفاضل رطائل او لعدم دلالة على الزيادة في اصل ذلك الفعل بل في صفتها كصغير الصفة المشبهة للالهة على ذلك
 والاستمر **قوله** من حيث صيغته اي صيغته لا صيغته كذا في غير خبره لا باعتبار فاعله وقوله وقيل اني مشتاقا لغرض
 صفتها في فاعله استمر المذكور والمؤنث في فعل مطلقا **قوله** اخبار اشر الى المستعملين من المستعملين المذكورين
 فحذف الخبر ونقل فحقة الية الى الراء الى الخاء والشين واغم الراء في الراء **قوله** من حدث قدرة بقرينة التعريف فلا

من حيث صيغته

من حيث صيغته
من حيث صيغته
من حيث صيغته
من حيث صيغته
من حيث صيغته

من اسم جاد من خواص الشاين من اهل الناس شاذ ولا من فعل غير متصرف ولا من فعل لم الفعل هو ما ليس بـ
 اي ما تكلم به المصداق من حيث لزوم النفي اما الافعال لناقصه فان قلنا انما الاول على الحد فثبت على الزمان
 فقط كما قيل فظ وان قلنا انها دالة على الحدث وهو الحق فالظهور ان البناء منه ما قياسا اذ لا مانع من ان يقع زيد احيى من
 غيبا وان لم يستعمل في قول من حدث مشتمل على الشرط الثلاثة واما اشتراط كون الحدث مما يقبل الزيادة والنقصان
 فلا يقال الشمس غربت الظلمة اليوم فستغنى عنه بقوله بزيادة على غيرها فان الزيادة انما يقبلها ما يقبلها في الحق
 فان معناه قلة العقل فمن العيوب لياطنة كالمثل **قوله** حكموا بشدة هذه كما في المفصل شرح التمهيد **قوله**
 واحق من ابن مبنية الصواب من هبنقة باسقاط الابن كما في المفصل شرح التمهيد في الحواشي الهندية والقاهرة
 والصحة الشمس العلم لم يصدق كعمل الحق القصير هيئقة لفتيد يد يدان القليس يضرب في المثل في الحق **قوله**
 من تعليق خروجات ولذا يقال له ذوالقح عات فان الودع محكم خروا في بعضها يخرج من المخرج تعلق في عتق الجيبا اليهم
 العين **قوله** ففيه شائبة اه خبر لقول الجوابي في الجوابي لما ذكر شائبة حقوق صاحب الفاء اما زائد كما هو من الاختلاف
 على تقدير امارا ذكره الشرع سبحانه في المذكور في الحواشي الهندية فيعيد هذا الجوابي تشبيها كما هو **قوله** ولا يقال له
 الظهور ليقوله احكام في غاية التحقيق لان الشرع قال ذلك مباغلة في سبغة ذلك القول في الواقعة **قوله** لا يقتضيه
 قوله وقيل بالفعول **قوله** اشتقاقه اه قد لا يقتضيه كما سبق في التعريف فقول قياسه مبتدأ في المذكور والمذكور
 مجيئه لان كون مجيئه للفاعل قياسا لا يقتضيه قوعه لو قلنا لفظ الواقعة كان المعنى كميها ولذا لم يجعله من قبيل خبر في
 زيادة ما يقتضيه وقياسه حاصل اذا كان للفاعل **قوله** فانه لو شق اختلف الالفاظ المشتركة فانها مقصودة
 على السماع لا التباس فيها قيل **قوله** على الاشارة والاكثر ان المفعول لا بدله من فاعل بخلاف الفاعل **قوله** على احد الوجوه
 الثلاثة اذ لم يكن معدلا نحو احواسه انما هو لاني او ضمها عن المعنى التفضيلي نحو اخر يعني غير **قوله** وهي استعماله
 يعني ان الواجهة الثلاثة عبارة عن الاستعمالات الثلاثة وعلى احد ثلاثة اوجه حال عن ضمير يستعمل اي
 كائنا على احد الاستعمالات الثلاثة وقوله مضافا بدل منها واسأاليه باعادة يستعمل في قوله فيجب ان يستعمل
 فان البديل في حكمه تكرير العامل او رد الفاء الدال على كونه مترتبا على تقدم كونه تفضيلا له واسأاليه في
 البديل هو اعادة العلم التفضيلي بعد العلم الاجمالي زاد الوجوب ليرتب عليه قوله فلا يجوز **قوله** وذكره
 اي كونه مذكورا لغو المصنوع الغرض هو تعيين الفضل عليهما واحدهما وليس المقام مقام التاكيد **قوله** ليست
 بالاكثرة على صيغة الخطأ كالحائر للمبالغة اي الحق للغالب في الكثرة قال الا ان يجعل الاستثناء منقطعاً

يكون المعمل عليه محذوفاً لا يكون اسم التفسير الخالياً عن قوله ان الحذف اه وادعوا من عنه التثنية لكون الفعل
 غير متصرف واستتبعوا ما مضى جوازاً فقد كنا قصدنا من توضيح التثنية فيه كذا في الشيء يجوز ان يقر حوضاً بالبناء على
 الضم كما في قبل ان لا يمتنع بالغايات وما يشبهها قوله زيادة موصوفة او فان قصدنا بابل المصدر المجزول معنى المفعول
 للمضاف الى الزيادة اضافة الصفة الى الموصوف كذا في الصحيح ان يقصد على احدهما قوله اي على اضعف اه
 فيها اشارة الى ان الاولى ايراد ما يدل من الاية قلب العقل اهل غيره قوله ففمن بعضهم وهو ما حله وهو نقل ذلك
 معناه اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضاً منهم قوله غير مقيدة اه فمعنى الاطلاق العموم لا رفع القيود حتى
 يكون معناه الزيادة في الجملة اي مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على العيد والخوف في مقابلة لا بد من اعتبار
 الغير بخصوصه او بعمومه قوله وتخصيصه عطفت تفسيراً للتوضيح يعني ليس المراد بالتوضيح ما هو المعطى المعنى
 بالمعرفة كما في قولهم الصفة قد تكون موضوعة وقد تكون مخصصة بل معناه اللغو فاعني رفع الالهام قوله تمام الكلمة
 اي تمامها ولذا لا يفصل بينهما الا بمفعول الفعل ذلك ايضا قليلاً قد يفصل بينهما بالو فعمله نحو عمل حسن لو انصفت من
 الشمس قوله الرفع بالاعلية يعني ان الحكم فعمله في المظهر مطلقاً لا يصح لانه يعمل في الظاهر والظاهر الغير المفعول به
 بواسطة حرف الجر نحو زيد لضرب العزوف لا بد من التقييد ليصح ليس قرينة على التقييد بالفاعل المفعول به باراداً
 تقييداً بالفاعل اي لا يعمل في فاعل مظهر بقرينة الاستثناء فان فيه العمل في الفاعل انما قد فاعل انما يصح عمله على
 الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل ان يكون متحققاً ضمن الرفع بالاعلية والمعنى لا يعمل في المظهر مطلقاً الا في صورته
 الاستثناء فانه يعمل فيها بالرغم قوله وانما يخص المظهر في المعنى في باب الظروف ومن المشكل قوله انما يخص
 عند الناس تكون قوله نحن انما قد فاعل الهم اعم الالوصف غير معتد ولا يشبه عمل الفعل في الظاهر غير سؤال
 الكل وهو ضعيف وان قد لا يعتد الزم الفصل به وهو اجنبى بين افعال من وصرحه اي ان تبعه بن خروف
 على ان الوصف خبر ونحن محذوفة وقد لا نحن المذكور تأكيد للضمير في الفعل انتهى وحاصل من كلامنا المراد من
 المظهر هو ما يعم الضمير البارز وان المراد بالمضمير المستتر على انص عليه في الرضى ان معنى قوله لا يظهر اثره
 في اللفظة لا لفظه لا اثر قوله وانما لم يعمل الرفع بالاعلية لا بمشابهته الفعل كاسم الفاعل ولا بمشابهته
 اسم الفاعل كالصفة المشبهة فتقوله لان هذا العمل اه دليل على الجزاء الاول من المدعى وقوله ولا بد ان كان
 دليل على الجزاء الثاني فلذا اعاد الالام وعطفت لعل لا يلزم على الاخر فانه يتكفي في الاستدلال الاول قوله
 لانه ليس له فعل معناه اه وقوله لان اه لانهم القديان هذا الاستدلال يقتضى ان يعمل في المظهر مطلقاً وحاصل

الذين هم ان عمل المرفوع بالاصالة للفعل بخلاف التصريف به يعلم الفعل للحرف فتعمل النصيب كما هو مشابه به في الجملة وان لم يكن
 بمعناه **قول** وهو لم يعمل **ه** اى اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصالة لانه ليس فعلا بمعناه فلا بد ان يعمل المرفوع لاصادة مرة
قوله اى رضاء سبب بيان لحاصل قوله صفة لشئ وهو فى المعنى المسبب إشارة الى ان المخرج شرط واحد بشرط
 العمل ثلاثة تمام جوابه ولوقيل صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببي وغير السببي كما فى المقارن والتخييل ^{الصفة}
 السببية وغير السببية **قوله** مشترك ولذا لو نقل المسبب بالاضافة الموجهة للاختصاص نقل عنه المشترى اصطلاحا
 ان يطلق على المتعلق اسم السبب من السبب كما مناقشة فيه ولعله سماه مسببا لان الكحل فى هذا المثال مسبب
 عين الرجل عين زيد لان عينهما سبب للكحل وهو مسبب لهما **قوله** باعتبار اى بالنظر بقية اعتبار الشئ اى نظر
 اليه وراعت حاله وهو حال عن الضمير المرفوع فى مفضل اى متلبسا به وكذا الثانى حال عن نفسه وليست
 متعلقين بمفضل حتى يلزم تعدية شبه الفعل محرفي المجزئين لفظا ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا
 فى الرضى **قوله** ويحصل النصيب عطفا على الجاصل الاول كما متعلقان بان يكون على ترتيب اللفظ والنشر **قوله**
 كالصفة المشبهة فانه ايضا لا يدل على من موصوف فى اللفظ ومتعلق بمسبب ذلك الموصوف ليعمل فيه **قوله**
 لاخطا طه اى تحليل لما فهم من السابق وهو ان يكون المنظم مسببا لموصوفهما **قوله** لينجزه اى غاية متروكة
 على الاشتراط المذكور **قوله** ولما سبق اى علة باعثة عليها **قوله** ليسهل متعلق بقوله لا يفتى **قوله** وكذا
 كل افعالهم ضم هذه المقدمة ليثبت الكلية **قوله** وشدة العبارة تحتل اى بان يكون معناه لانه اى احسن بعد
 النفي وقبل النفي **قوله** توجه النفي الى قبلة اى ما ذكره الشيخ عبد القاهر من ان كل كلام فيه قيد زائد على
 الاثبات يكون ذلك القيد يحط الفائدة **قوله** فيبقى اصل حسن الى قوله فيكون احسن اى زائد لا احتياجا له
 فى اثبات كون حسن بمعنى حسن ذكره لان هذا المثال الكونه فى مقام المدح يابى ان يكون لنفى الزيادة فقط بل لا بد
 فيه من نفى المساواة ايضا **قوله** ان يجعل احسن اى لم يقل بان يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم التفضيل ^{المتصل}
 من التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو هنا مستعمل بصفة الزيادة لكنه جرد عنه اعرف اى جرى العرف فى نحو المثال
 المذكور على التجهيز عن الزيادة المدلول عليها بالغة بقرينة مقام المدح وكذا على تجهيز من التفضيلية عن التفضيل
 لجرد النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجه النفي الى حسن الرجل مقيسا الى حسن زيد **قوله** بالنفي اى بسبب ^{النفي}
 قيد الاعتراض مشتق بالمعنى الاول لان العرف على التجهيز عن الزيادة اى جرى فيه اى يكون التعاير بين المفضل والمفضل عليه
 متغايرين بالاعتبار الا ان يكون متغايرين بالذات فلا يجوز ان يكون الباء بمعنى مع كما وهم فان قوله فى الجواب اذ ان النفي زائد

تخالف أو قوله من حيث دلالة الأمر حيث أن فيه معنى التواضع فإنه يدل على هذه التحشية في التفضل **قوله** من جهة المحبة
 من حيث أنه نفساني ومعنى الفعل سواء كان معزلاً باعتبار الزيادة أو باعتبار معنى الفعل **قوله** ولتوهم أنهما قد رأيت
 رجلاً أحسن في عينه منه أكل في عينه **قوله** تعقيد لكذلك لأن فيه ذكر التفضيل التفضل عليه قبل ذكر التفضل وهو
 يوجب التعقيد في الشق الذي ذكره في المغزى **قوله** مع أنما ليس إلا يعني أن المدح في العبارة المبتدئة في ما عيل اسم التفضيل في
 المظهر الأول ليعمل في المظهر بل يسم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالأجنبي في كل عبارة تؤدي معناها لتدبره معروضه
 قد حكي على بعض فقال **قوله** مسألة الكل أي مسألة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر بالإضافة إلى ذلك
 وبين شرطها الثالث وهو أن يكون الوصف سبباً والتعريف بين المفضل والمفضل عليه اختيارياً أو كونه منفيًا وما غيره عنهما
 في استلزامهم وهو قولهم رأيت رجلاً أحسن في عينه أكل من في عينه **قوله** ويقبل عطف على يده **قوله** وهو
 عطف على ما أنشدته وإشارة إلى التطبيق حاصل جعل رأيت كعين زيد أحسن في الكل مثل رأيت **قوله** وهو خبر
 بمقدار أنه إشارته زيادة لنظم مقدار أن الاختصار هنا ليس بطريق الخذف بل بطريق التسامح نظراً إلى القصار إذ إن حذف
 الخبر وإبقاء الجاء حذف كلمة في مع إبقاء مدح زيد على الجواز نظيره في كلام العرب **قوله** مع هذا المعنى لأن التفضل عليه
 لا بد أن يكون من جنس التفضل عليه **قوله** لأن أصله أو رد على الرضى حيث قال وهو على حذف الجواب أي من عمل عين زيد
 لأنه لتفضيل الكل على الكل لا الكل إلى العين ومن التفضيلية يدخل التفضيل **قوله** لا يكون من قبيل أو الحال
 عمل اسم التفضيل في المظهر وهو يدل على ذلك عند **قوله** استغنى عن ذكره لأنه قولك كعين زيد مليكاً معناه كعين
 في حسن الكل منى وهذا هو الاستغناء من ذكر عين زيد بعد كذا في الرضى **قوله** وتعقيد ما رأيت ورد على الرضى حيث
 قال الجواب أن يكون أحسن في الكل حقيقة لقولك كعين زيد لأنه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكل أي رأيت
 عليه في حسن الكل في وكيف يكون مثل الشيء في الوصف ذلك الوصف في حالة واحدة **قوله** على البلع وحده
 معلوماً بطريق الكناية لأن نفى مجيء عين ما إلى العين زيد في الأحسية لأن الأحسية كحل عين زيد وهو قولهم لا زيد
 على جمل الرضى فيكون كذا **قوله** انتهى إلى البنية **قوله** والتأية بوزن القسمة نقلت كسرة الياء إلى الحذف ثم أدرجتها
 في الياء **قوله** من أي أو وثلاثة أي بلفظ لا خام و **قوله** من الشعر لأن السراية فده لا يناسب المقام
قوله والباء إما اعتداه بنية لعمل القول لا صراض بناء على أن ما بعد البيت شيء من متعلقات حرت قال الأعرابي
 لا يكون إلا بين كلام وكاهين متصلين معنى عند الجموع المتكثرة وهي ههنا تنقطع شأن وادى السبيل **قوله** هو
 في به أو تأية بمعنى في **قوله** بمعنى المفعول فإن الواو مخوف في لا خافت كما لا يسند الجواز **قوله** والمعنى الذي

اي منهم ومنه محل وف قس اي كبا ساير ولكن موصوفه المقدس هم جاد في وصفه المذكور ولا فرق في ذلك
تقل عنه حاصل معنى الشعر ان توقف الركب في وادي السباع اقل من توقفهم في سائر الاحدية وان وادي السباع اخوف
من كل وادي وقت وقاية الله نعم الساري في وادي السباع قس عن الافاضة مشعل بوقاية الله نعم قول الله تعالى
على بمعنى الباء كما في قوله نعم تحقيق على ان لا اقول اي بتفسير قس علمه اي علم من جليل انحصار فاللام عوض
من الضمير لا يلزم خلوه الكلمة البقية عن الضمير الصرفة وان كان كذلك في معلومية حد بدخوات تلك الاشياء لكن
معلومية ما حيث انها قد لا تقسم الكلمة موقفة على التفسير فلا بد من التفسير في معلومية الحد فوسا لك تلك الظر
اي عدم الاكتفاء بمعلومية تدرجه من الدليل الى الالزام التخصيص بالانحصار من شدة الحال في كونها اقسام الكلمة معلومية فافهم
الدليل قس اي كلمة افسر ما دل بالكلمة لئلا يكون الجنس مذكور في التعريف وبالدلالة اشارة الى ان ما هو هو وانما اختار
مع ان الظاهر الموصوف له سبق تعريف الكلمة لكن الفصل في التكرير وليدل على اعتبار وحدة الكلمة في التعريف لئلا ينتقض
بجمعها في القسبين من غير اعتبار التكرير بينهما قس كان اشارة الى ان قوله في نفسه ظرف مستقر صفة بمعنى ان يجمعها كما
اذ ليس المعنى على التقييد ولا متعلقا به لا حثا به الى جعل في معنى الباء قس اي الكلمة افسر ما دل بالكلمة اشارة
الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل النص من ارجاع الضمير الى الكلمة والآن الضمير الراجع الى الكلمة مذكور في التحقيق
وللتخصيص على اختلاف التوجيهين والاول وجان التفسير الثاني لافادة ان الجرح نفس ما هو في جرحه من الصفة او
الصحة وما قبله بجمع بين ماد الكلمة في التفسير اشارة الى صفة وبه التكرير وحيث انه باعتبار لفظ ما دون مدتها
في فيه اذ يعدل بجمع بين التفسيرين يحتاج الى وجه التكرير بناء على ان الشاكر في ذلك كير ضمير ما وتأتيته ملاحظة ما
معنى ولذا قال الشاعر في تعريف الاسم يعدل بجمع بين التفسيرين فقد كير الضمير بناء على لفظ الموصول باللفظ وما قيل
ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه قس كير لا يوجب باعتبار ما يوجب اعتبار معناه فلا وجه له عايشة
ان اراد انه ليس عبارة عن مجرد لفظ الكلمة فمسلم ولا يضر وان اراد انه ليس عبارة عنه من حيث دلالة على ما
ضمنوع اذ لو كان عبارة عن جرح المعنى يلزم تراخي الجنس في التعريف لانه قسم الكل الذي هو قسم المفرد قس والمراد
بكونه اي المقصود به الحاصل منه ذلك لانه مفسر حتى يرد ان صفة المعنى كيف يفسر بصفة اللفظ
وانه يصير المعنى ما دل على معنى الة عليه الكلمة بالاستقلال ويحتاج الى تكلفات باردة يوجبها الاسم قس
دلالة على الكلمة محيطه بالعرض حاجة الظروف بالظهور من حيث انه لا يخرج فهمه عنها قول لا استقلاله
اي لكونه خاصا في ذاته من جنس العلم كونه الة للملاحظة الغيرو مرة تقع حاله قس اي كير كير المراد

بحث الف

لا تسمى الشئ في نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه الى التغير ولما وصفت المعنى ان المقبول الحاصل في الابد
 به يكون المراد منه استقلاله في المفهومية **قول** له مجموع مصدر ميمي يكون خبر الجار والمجرور **قول** له لكن استدلاله
 قوم ناس من كون ما راها الا واحد وهو انه كيف يرسم الوجه الاول وقال في الثاني ويمكن **قول** له مشتمل على التثنية
 معان يدل عليها مفصلة تكون المادة موضوعة بالوضع الشخصي للحدث كما يشير اليه **قول** له هو معنى المصدر
 والهيئة اي الحركات مع الترتيب المعروف الرائدة ان كانت موضوعة بالوضع الشخصي لنسبة ذلك الحدث في
 فهو كراعي الحجاز الا ان اجزاءه لما لم تكن مرتبة في السمع لم يكن حركياً فلا يرد ان خبره يعقل **قول** له فاعله ليس منه
 الحدث فيتحقق الدلالة التضمنية بحدث المطابقة واما الرومان فلا تفرقة قبل ذكر الفاعل لانه وان النسبية
 فكيف يفهم قبل فهمه بما يذكّرناظران ما قيل ان حيثما معنى باعنا غفل عنه الجمهور وهو تقييد الحدث بالرومان
 او النسبة بالرومان **قول** له الحدث وهو المعنى القائل بغيره سواء صدر عنه كالفرب او لم يصدر كذا الطول كذا
 في الصفح المراد بالمعنى المتحد ولذا قال المصدر ما يكون في آخر معداة الفارسية الدال النون والتاء والنون ما قيل
 ان الاسود معداة المتصفت بالسواد بمعنى سيأى لا بمعنى سيأى بودن في الجواب انه لما كان الصفة المشبهة مفعول
 المعنى المتبعات السطر عن كى معنى التحد فلا يرد من القصر لا لوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدرى والحاصل با
 وما قيل ان المراد المعنى القائل بغيره من حيث انه قائل بغيره فلا يرد لوان فيقول ان النسبة ليست ما خفي في مفهوم
 المصدر نصراً على ان الفاعل كبير ولو كان كذلك لوجب كذا الفاعل معه **قول** له النسبة الفاعل ماى فاعل معين اي معين
 كان وانما احتبرنا تعيين الفاعل لانه كان المعنى في مفهوم الفعل النسبة الفاعل ماى فاعل معين اي معين
 حيث استعمل مجازاً اذ لا يستعمل الا في النسبة الى معين بنوع تعيين ولا ختم الصديق والكذب رجلاً من غير
 الفاعل لا تنضم حمله على شئ **قول** له هو آلة للملاحظة طرفها اي آلة تعرف بها حالهما مرتبطاً احدهما بالآخر
 تكون النسبة حكمية بخلاف النسبة المنطقية بالذات من حيث هي فانها لا تكون نسبة حكمية يعجز ان تقع حكماً
 عليها ولا استقلالاً للمفهومية وان كانت جزئية فمنها الاستقلال للمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصيدة
 وعدمها ولا مدخل فيه كلف المفهوم جزئياً او كلياً فاحتل قيد الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان المواقف الجزئية
 لا تمتد للملاحظة الكلية **قول** له لا تستقل للمفهومية اذ لا يفهم تلك النسبة بالمفهوم الذات المنطوق بالحدث
قول له ندين ان يكون المرحبه الحدث اذ لا يمكن اراحة الرومان اذ لا معنى لاقتران الشئ بنفسه ولما لا يفهم لفظ
 المعنى بعد تقييد بالوصفين فلا ينافي **قول** له في المرحبه بالمعنى انه لان المرحبه لفظ المعنى بدون الوصفين **قول** له اي معنى

المطابق لعدم استقلاله بالضرورة كغيره وهو النسبة غير مستقلة فتدريجها يتوقف على ما قبله من غير أن يكون له
 ان كان المنبأ بالمتعلق السابق قول له بالواجب واللازمة على ان يكون له في معنى في زمانين لا فاسم التثنية على
 نسق واحد لقول لا يستحق في الفعل قول لما ليس متعلقا بالضرورة لما عرفت ان المعاني التفرقة كانت لثلاث
 احوال الطرفين من حيث ارتباطها بالاعراض والجزئية لازمة له كمن هذا الوجهية فمما لا يشك ان الابدان لا تتغير بالزمان
 الجزئية بل هي قطعية صدق قول في صفة الفاعل مجرد للترشي واللازمة ان بيان غواة التي من شأنه ان يكون له في زمانين
 وضعا عطف على معنى اي فبقولنا مقرون خي الاسماء التي لا اقتران فيها اصلا وقبولنا وضعها في وقتها في الزمان فخرها
 الاقتران وضعها في التحقيق كاسم الفاعل انه موضوع لمقابلة الفعل بمعنى الحدث اي يكون قيامه به وحصوله له متعين
 باحدا لازمة التثنية ولما كان حقيقة في الحال والاستقبال لا يكون فعلا لاسم الاقتران في الزمان واعلم ان الشرح لم
 قاندة قيد في التثنية ولا في تعريف الاسم وكان الواجب عليه ذلك لدقتها وخفاها ولذلك تقرر ان لا حاجة الى قوله في الزمان
 بعد التثنية بقوله وضعها في قول في معنى من المصادق في غيرها كلمة او لمجرد التفصيل كما في العالم اجمع شرعا وعرفا
 منقولة مفصلة بوزن التفصيل في الحاجة الى جعل الجهر في كل واحد وجعل او معنى الواو ثم النقل الى الاستعمال في المعنى التثنية
 للعلاقة مع جهر المعنى الاول لما كان بمنزلة الضم وليس في ضم تحقيق قيد الشرر في الموضوع بالاول في تعريف الاسم وليست
 حرمنا رعاية للاعتبارين وهذا بخلاف نحو زيد ويشكر فاني موضوعان لجزء واحد من العيدين بالضم التحقيق
 قبا اعتبارا وضما فعلا باعتبار اخر اسما في المنقول باعتبار الموضوع التحقيق وفي المشترك يستلزم وصفان فقول في الزمان ومثل ذلك
 غلط حتى قوله فخره وانما اذا التقييد في انبئات الازمنة في الحقيقة تعبير لقوله مقرون وضعها سواء كان مقترنا
 استعمالا ولا قول في الافعال المنسوبة الى في الاستعمال بحيث جعل المعنى الاول فيها من المنقول قيل في الافعال المنسوبة
 عن الحدث يدخل في الافعال الناقصة تامة في اهل الموضوع فلسفات عن الحدث انتهى قال المصنف في الاصل لا يصح
 التعلق بالافعال الناقصة لان المقصود بها في التعريف نسبة حدث حقيقي الى فاعلها ومعنى قوا احدث حقيقي اذ هو ايج
 ان زيد اثبت انما اريد ان القيام المنسوب الى زيد وهو خبر ثبت في ذلك فاعلم ان قوله زيد كقولنا انما عبد بالان كان يوما علم
 المبتدأ والخبر للتعريف في النسبة الى المبتدأ فخره علم ما كان في الابدان ولذا لا يشك كثير من النحويين ان هذا لا يخلو
 على الحدث اصلا وانما وضعت الالة على مجرد الزمان فلذلك كانت عامرة في معنى خبر الاسم والخبر انتهى كما هو علم
 من كلامه ان اسما اخر الافعال الناقصة غير مضمي عندك وفي المضي ما في الخبر من مهيبة فاعلم ان لا تلتزم الى الزمان دون
 المبتدأ ليس في الخبر قول له لوجه واحد والاثنين والمراد باحد الازمنة الثلاثة احدا منها فاعلم ان احدا من فقط

قوله لا يأنه مقدرت أي على ليد لأحد تطلب الصدق على المضارع أي يأنه بحسب كون من حققت بل قد كانت
 وإن عرفت أنه متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل أي فصدق عليه أنه مقدرت بها كما لا ضرورة الثانية فتط
 فيكون تقييد الشرط أولى بالمجاز لا بالمتكلف: فعلى تقدير عدم الاشتراك يكون اقتضائه أولى والظاهر قولنا
 تستعمل أي بحسب الموضوع فالوجه يستعمل التأكيد في إيجاز المحرر وكل ما طعن في الدلالة لا بد من التحقيق فإنه
 فيه في الماضي التقريب مع التوقُّع وبعده وفي المضارع التقليل لأن يكون المحرر التحقيق كما في قوله قد أدى تقييد
 وإنه لا بد من التعمق لعدم لزمه أي أضاف الاستعمال قولاً لتقريبه لما عني في الحديث الجزئي الذي عني بناء على أن
 الحرفية جزئية قوله على الفعل الماضي مجوز إلى حذف المضارع أو التحويل بإجراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه
 بالتعذر قولاً وتسمى معنى ذلك أي لما ذكر لا يمتنع في الفعل الإبهام حتى لا يلام في وجه الضمير أي لا يمتنع شيء من ذلك
 بدون ذكر الفعل كما في قولهم الحرف لكل على معنى في خبره وذلك لا متناع في شيء من ذلك بدون ذكر متعلقه و
 هو الحديث الجزئي وذلك مدلول الفعل فتط الكثرة النسبية إلى الفعل معين مأخوذة في مقروبه دون ما عدا ذلك
 دخول السين اللام له أي سين الاستقبال دون سائر السينات قوله لتنفى الفعل أي الحديث الجزئي لما ذكرنا
 في السينات قوله لأن الفعل أي الإبهام حتى كما يقال يحق تاء التانيث أي الساكنة لأنها الدالة على تانيث الفعل
 فالوجه في كمال التحليل بعد إتمام ساكنة قوله والصفات أي وإن كان لها ما عدا على استغنت عن التاء الساكنة بسبب
 حقوق التاء المتحركة الدالة على تانيث الفاظها أو ما عليها كما في التاء في بابها وفي بابها قول حال من تاء التانيث وفي بابها
 إلى أنها في الأصل متحركة استكنت بغير تاء تانيث الفعل الاسم في الضمير وفي بعض النسخ الساكنة باللام قوله
 اختصامه باب الاسم تحت الاسم فتل الفعل قولاً أو أراحه وذلك لأنه إشاراً بلفظ التاء إلى التاء التخصيصية المتعبرة
 في فعلت من الخطاب المتكلمة أو الألف والتأكيد والتانيث دون الحركة لأن الإضافة إلى فعلت وإشاراً بلفظ نحو
 إلى اللفظ خصوصية كونه تاء فيدخل فيه وإشاراً كفي جميع صفاته وهي نون الجمل المؤنث الغائبة ونون المتكلمة
 فأنذر ما قيل أن الأول تركب من المتحركة كما يدل الدليل على أن اعتبار التشاكك في بعض صفات تاء فعلت دون
 البعض لا قرينة عليه في عبارة المصدر قوله اخف تخفراً لا اعتبارهم أي أحسن قيل الاسم لما جعل في قسمين
 وقالوا المستتر في خبرت خبرت ينبغي أن يكون أقبل أو ألفت نصفه أو ثلثه لأن خبرت لا ينبغي أن يكون
 أقبل خبر للثني قوله فإنه للتبادر بناء على أن المطلق ينصرف إلى التام قولاً قبلية ذاتية مفعول مطلق
 من قول قبل قبليه إشارة إلى أن القبيل يعني المتقدم كما قيل في قوله ثم والله أكبر من قبل ومن بعد أن مقابلة

مقدما ومتاخرا اذ المفعول المطلق لا يبيح من الضمة فان قد علم الاشكال المناشئ من الظرفية وبقي الاشكال المناشئ من وقت
الزمان بالتقدم فندفع بقوله اتيه ام كما لا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح النحويين من ان تقدم بعض اجزاء الزمان على
العضى الذات وهو للتبادر من الذاتية كما على مصطلح الحكماء وهو ان يكون للتأخر مجتبا الى المتقدم ولا يكون صلة تامة او فاعليه
قوله بالموصول اي هو على صيغة الموصول فالينا في ما سبق من تفسيره بالبنوة و اشار الى اجزاء جعله موصوفا
والمقصود من هذا الكلام من قوله بالدلالة كما هو بحسب الوضع ههنا بيان فوائد القيق وما سبق كان
تفسير الوافا اكثر **قوله** بله يضر ب اي يضر ب حيث يدل على الشان الماضي ليس خفي كذا في
في ان ضربت فانه لا يدل على الشان الماضي كونه ماضيا **قوله** خبر مبتدأ محذوف لم يجعله خبرا بعد خبر رعاية
لما كان المعنى لان الحد ليس خبرا عن المحدود من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصودا كما اقتضى في موضع من جوارف
خبر بعد خبر نظر الى جانب اللفظ **قوله** او تقديره انه فانه يمكن تقدير الفتح في اخره لم يظهر للتعدديا
ضرب من ضرب ووافاته لا يمكن تقدير الفتح قبل النش والواو فلان اذا مبنيين على السكون والضم **قوله** اما البناء
على الحركة اه اما البناء فلعدم اعتوار المعاني عليه **قوله** فلما شابهته المضارع اه اي لكن في مشابهة المشابهة
البناء على الحركة بخلاف المضارع فانه مشابهة الاسم فاستحق الاعراب قد يقر انه يبنى على الحركة لوقوعه مو
الاسم فحيث يضر ب ولما كان هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع ثم كون
بناء الماضي مقدا ما على بناء المضارع لا يقتضي ان يكون حال اخر من الاعراب والبناء مقدا ما على حال اخر فلا يرد
انه لا معنى لبنائه بمشابهة المضارع والحال انه مقدم عليه **قوله** في وقوعه اي بوقوعه لان وقوع الماضي
موقع الاسم ليس بوجه المشابهة **قوله** وشرطا وجزاء عطف على قوله ووقوعه بتقدير وقوعه **قوله** فلكونه
اخف الحركات وتقل الماضي لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسيط بالاصالة ومعنى لدالته على المصدر
والفران وطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثير **قال** مع غير الضمير سواء لم يكن معه ضمير اصالا نحو ضرب
زيدا ويكون مع ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع سابق نحو ضربا **قوله** لكرهاته اجتماعه ولذا قالوا اصل
وهذا يد علا بط وهذا **قوله** لشد اتصال الفاعل الى الضمير لفعله لكونه متصلا لفظا ومعنى بخلاف
نحو حركة وبركة فان اتصال التاء فيه لفظي فقط على ان اجتماع الحركات فيما ذكر ليس في البناء لان وضع التاء
على الوقف بخلاف خبرين **قوله** احتراز عن مثل اي عن خروجه عن الحكم المذكور **قوله** فانه ايضا
على الفتح ولا معنى للفتحة التقديرية فيه لانه انما يصار اليه للتعددي لفظا ولا تعدد ههنا لان اتصال الضمير

الظاهر في قوله
فانه ايضا

فيه بعد صيغة الماضي بخلاف علامته ان الاضافة فيه مقدمة على تركيبة الفعل لا تخبط قول امرئ القيس او يعني ان الاسم
ليست صلا لا تشبه لئلا يسأل الحروف مشابهاه ولا بالسببية بل ان من مستقر افعول من امر المالك انما جعله للسببية لا صفة
للاضافة بالاتفاق لان سببية الحروف المشابهة بسببان زيادتها في اول الماضي مع تقدير بعض الحركات سبب محمول لجرمة
مشابهة المضارع الاسم وهي وقوعه متروكا فيكون سببية الحروف بالوسطة لان سببية المشابهة مبين بقولهم في قوله
ان الحذف في اعتبار سببية الحروف قوله ايمن حل صيغة جمع المثنى من الاثنيان اي جنين يبين لوجه الملازمة قولي
او الله الفرق اوله الا انه اختار لفظ الجرم الاشارة الى امتناع اجتماعها والطرفة من قبيل ظرفية الجزئية لا كانه قبل
باجد حروف هي لواثقه قوله جمعها كلمة نابت اشارة الى وجه اخباوة حروف نابت وان الفرق بين المضاف والمضاف
اليه بالاداء والاجتماع قوله وهذه المشابهة اي المشابهة بطلق الاسم المعبر في صيغة المضارع واما مشابحة
مع اسم الفاعل فلانما هو في تحصيل صفة الاعراب ذلك لان صيغة اسم الفاعل مشتقة من المضارع متحركة
عنه فلا يمكن اعتبارها في حين وقوع المقوم من زيادة هذه العبارة الاشارة الى ان قولي المصير هو وقوعه خارج عن
التعريف بيان لوجه المشابهة لكن كما لم يذكره قوله انما يكون اه او حكمة المصير ردا على من زاد ولدخول الاسم
الابتداء عليه بالعدم اختصاصه بالمضارع لان في علم الماضي مع قد يفسر القوم بيان المشابهة المعبرة في معنى
المضارع التي بها امتاز عن ساثر اقسام الفعل قال لقوم مشركا في السند اللحن في المشابهة لا لوجه المشابهة
ولذا لم يقل في وقوعه والمراد بالاشارة الى المعناه اللغوي لا الاصطلاحي اذ الظاهر لكونه مشترك او لعدم كونه زمان
الحال لا استقبال تمام معناه قوله على الصحيح ان بعضهم حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال بعضهم بالعكس
قوله بالجرأه اي ليس مرفوعا مبتدأ خبره بالسين قوله اي تلك المشابهة ببيان معنى المتن بعد لاحظطة
العطف فقوله وتلك المشابهة هي هنا اعادة لقوله هذه المشابهة لانه غير هذه الى تلك ليعيد وروايشارة
بعيد او صيغة تلك للبعد في حال هذه الواو كحال الواو السابقة في حجة كونها للعطف على قوله المضارع ما
وكونها لا اعتراض قوله ولتخصيصه اعادة اللام بتخصيصها للعطف واشارة الى كون كل من الامر من منشأ
وجاء المشابهة قوله براسطة القارئ اشار بصيغة الجرم الى انه يجوز ان يكون مخصص معنى واحد بقرآن كثير
او الى كثرة المراتب قوله لانه ليس له فالشابهة المذكورة والخوذة في مفرغ الاسم اصطلاحا ولا بد من ذكره في
التعريف لكون حد اسميا قوله لزمعني ان تصحيح التسمية لاجل المشابهة المذكورة قال فالهجرة تفصيل
وبيان لمعان حد في المضاربة قال فقد لم يرد به ما ليس مع غيره وادى اتوجهه للقبالة وقولهم في قوله

لعدم مسأعة اللفظ اذا الواجب منفرجا ولا المعنى اذ دلالة اللفظ على انه ليس مع غيره وعدم الدلالة على شئ
 ليس دلالة على عدمه وانما هو بناء على العلم الاصل بل اراد به معنى الواحد اجراء لوصف اللفظ على المعنى توسعا فيكون
 المراد بالمتكلم الجنس اى من يحكى عن نفسه والا لقال الحال فالابد من ارجاع ضميره الى المتكلم المفرد اى الواحد ليصح
 التقييد بقوله اذا كان مع غيره اذ ليس المنون بجنس لمشكل اذا كان مع غيره فقد برز انه خفى على الناظرين فهذه
 الكتاب **قوله** مذكرا كان او مؤنثا فالمراد بالمفرد ما اتصف بالافراد وليس من باب التغليب اذ لم يرد به كلاهما
قال مع غيره مؤنثين كانا او مذكرين او مختلفين **قوله** وكافهما اشارة الى وجه الاختصاص **قوله** واحد
 كان اى فمعنى الخطاب من يتكلم معه **قوله** غائبات اورد صيغة الجمع المؤنث نظرا الى معنى المؤنث والمؤنثين
 واورد صيغة التثنية اعنى ذى نظر الى لفظ المؤنث والمؤنثين وكسر الواو غير صحيح **قال** للغائب اى من يحكى
 عنه فيشمل ذاته تعريفا لشبهة **قوله** اى غير القسمين فيكون للواحد المذكور والمثناة ومجموعه وجمع المؤنث
قوله حال خبر بعد خبر لقوله فقوله **قال** مضمومة لانه لما فتح اول الماضى ينبغي ان يخالفه المضارع لما كان
 التباين بينهما **قوله** اى فيما ما ضيه فتوصيف المضارع بالرباعى على التوسع باعتبار ان ما ضيه كك **قال** مقتو
 فيما سواه للتخفيف الذى استدعاها كثرة الاستعمال كما فى الثلاثى او كثرة الحروف وهو فاعلا واما اهلها فيفريق
 واسطاع يسطيع فرباعى زيد فيه الهاء والسين على خلاف القياس **قوله** لعدم حلة الاعراب فيه وهو توارح
 اللغات المختلفة كما فى الاسم او المشابهة التامة به ولم يذكر دليل الحكم الثبوتى مستفاد من الحصر لانه سيئته فى
 قوله ويرفعه الى اخره مفصلا **قوله** ولما كان هذا الكلام اه دقة لا شكال تعلق الظرف بالفعل المنفردة يعيد ان
 عدم اعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال النونين وليس كك اذ لا يعرب غيره مطلقا سواء رجع الضمير
 المحرر الى المضارع او الى التعريف ولا يفيد ما هو المقصود بالبيان وهو ان المضارع لا يعرب اذا اتصل به النونان وما حصل
 الدفع ان هذا الكلام لدلالته على نفي الاعراب عن غير المضارع ليس معناه الصريح مقصودا بالذات لان كلامنا
 فى احوال المضارع بل هو كناية عن اثبات الاعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق انما اى بحيث يكون الجزء الثبو
 مقصودا اصالة والجزء السلبى مقصودا تبعيا ليكون من احوال المضارع والظرف قيد للجزء الثبوتى المقصود **قال**
 فانه فم اشكال التعلق وكذا ما يتوهم من ان انما بمعنى ما والاف لا اشكال بخلافه لان كونه بمعنى ما والا لا يقتضى
 ان لا يكون بينهما فرق بهذا القدر وبما ذكرنا ظاهر ان ما ذكره الشرح اولى من جعل الظرف متعلقا بعراب
 المضارع المفهوم من الحكم السلبى **قوله** يكون مبنيا وقيل انه معرب تقديره الشغل محل الاعراب كما فى غلغلي

ولا يخفى عليك الفرق بينه وبين خلاصتي فاعلم الشدة الاتصال صلا الجز منه فليسبق ما قبله اصل الاعراب اصلا بخلاف
 خلاصتي قوله عند الاتصال انما لفظا فاعلم واما معنى فليكون مؤكدا من التأكيد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه في
 الوقت ولاضافة ومع اللام فلا يصح ما قبله وسطا وجرى الاعراب عليه قوله وسطا الكلمة والوسط ليس محل
 الاعراب للفتل وهو ظرف ولا التقدير لان معناه على ما عرفت محال بقدر الاعراب على الحرف الاخير لا يظهر للتقدير
 او الاستئصال قوله دخوله على كلمة اخرى معتبرة من ادراكه بعد الدخول حيث يتغير البناء السابق بسببه
 بخلاف قائمة وبصرى فان التام والياء وان كانت كلمة اخرى لانه بعد الدخول تغير البناء السابق وصار المركب
 انحر واستحق المركب الاعراب فلما جرى على التام والياء وما ذكرنا فظهر ان هذا الدليل لا يجري في نون الجمع قوله
 ولان اعادة اللام نظرا الى المدعى فوجز ابن فكان كل منهما ادعى راسه قوله يقتضيان يكون اه وان
 لم يلزم في المضارع توالي الحركات لا ريب قوله لما كانت انون جمع المؤنث او ببلدك المشابهة ضعفت مشابهة
 المضارع بالاسم فرجع الى احوال اصل في الفعل اعني البناء قوله فلا تقبل اي قبلها اصل الاعراب وبهذا تبين الفرق
 بينه وبين المعتل لانه فانه يقبل الاعراب من حيث كونه اخر الكلمة وان تعذر باعتبار خصوصية الالف
 والحاصل ان التقدير لا يذنب من اعتبار الاعراب في اخر الكلمة فخر بينه وبين المحل فلا يذنب من القبول في
 الجملة كيلا يكون التقدير محذور فرض قال الصحيح تفصيل لانواع اعراب المضارع ومحالها اي اعراب
 الصحيح من المضارع مطلقا قوله حرفه الاخير سواء كان اصليا او زائدا فخذ المثل قوله قال الحمد امثله
 ما لا ضمير فيه نحو يضرب زيد وما فيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بار منصوب نحو يضربك وانا
 ضمير غير متصل به بل الفعل نحو ما يضرب الا هو فظهر ان المرحبا الحمد انما لا ما لا متصل به والاخر الصلوات
 الاوليان قوله متصل اي بذلك الصحيح قدره بقرينة قوله والم متصل به ذلك قال للتثنية والجمع او بيا
 لمحال الضمير البارز المرفوع وليس قيدا احترازا فاذ لك ترك الشرح الجمع على ظاهره المتبادر وله محله على الجمع
 المذكور قال لفظا حقيقة او حكما فان القيمة والفتحة في حالة الوقف في حكم اللفظ ولذا يكون الوقف
 بلا شامد الزوم والقلد ليستا تقديرين على ما فهم لما عرفت من معنى التقديرى قال السكون لم يقل
 لفظا لانه عدمى والزائل لا لبقاء الساكنين في حكم الثابت كما في رمتا فليس السكون في كنهين الذي في تقدير
 على ما فهم قوله المضارع اشار به الى ان قوله والم متصل معطوف على قوله الصحيح لا على قوله الجمد لان
 هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل قوله وذلك اه اي اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع في خمس

٤٢
اسم في موضع
كأنه ما قبله
منه

مواضع وان كان الاتصال في شمع مواضع فان المواضع اعني يمين وتقدر من مبيدات خاسيان بقوله
وتون جهم المئنت قال بالنون انه اعرب بالنون لان المشابهة التي هي حلة الاعراب باقية وانتم بالحر
لصيرورة اخره بسبب شدة الاتصال الضمير لتعاضد جواته من كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد
سيما حرف ملة سائل وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت ولانه بعد حقوق الضمائر
ما قبلها متحركة كالحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلاحي فانه ليس لا زم الكسرة فيمكن تقديرا لا عراب فيه
ولا يمكن اعرابه بزيادة حرف الملة لانه يلزم اجتماع الحرفين فالجزم زيد النون بدلا لرفع المشابهة للو اوفى الغنة
ويكسر بعد الالف يفتح بعد الواو والياء حلا على تنحية الاسم جمعه قول له حالي الجزم والنصب اما في حالة الجر
فقط لانه اسقاط الاعراب واما في حالة النصب فلا فتنازع اجتماعه مع الرفع فلا بد من زواله لانه زال في الواو
الى بدل وهو الفتحة وهنا زال بلا بدل فصار النصب تابعا للجزم ويحذف هذه النون مع نون التاكيد لانه
لا يكون في المبنى علامة الرفع واما الاجتماع النونات قول له الاخر احضار الاصطلاح النحوي لانه مقدر قول له مناسب
في كونها احصا اصطلاحا لشباع الحركة وقابلا للتغير والزوال قول له لان الالف لا يقبل الحركة تكون ساكنة ابد فتعد الاعراب
عليهم كونه قابلا لها من حيث انه اخر الكلمة فيمكن تقديرا لا عراب فيه بخلاف اخر جمعه المئنت فانه للزوم السكون
لا يقبل اصلا لا بخصوصه ولا بنوعه والحااصل ان التقدير يرى فروع اللفظي فلا بد من امكانه في ذلك المحل اما بخصوصه
او بنوعه قول له كما هو المتبادر من عبارته حيث قال ويرتفع اي يحصل فيه الرفع وقت التجزئة فانه يشعر بعدم
مدخلة شئ اخر وان امكن ان يقال بغيره غلبة شئ اخر لا يوجد في وقت التجزئة قول له وسواء كان العامل اه
سواء يطلب اثنين فالواجب ان كان العامل لانه اعاده بعد الاول كما في قوله نعم ولا تحسبن الذين يفتخرون
بما اتوا من عند ربهم ان يجحدوا بما لم يفعلوا ولا تحسبنهم من الغافلين من العذاب قول له وقوله اه وهو جين التجرد
عن المجازم والناصب لا بد خلان على الاسم قول له كما في زيد يضرب اه اي يقع موقع الاسم المرفوع والمجرور
المنصوب قول له لانه اذ يكون كالا اسم مع كونه معر يافلا ينتقض الماضي قول له اسبق اعراب اسم كونه اعراب
اسبق المعملات واقوا كونه اعراب لعمدة قول له نحو الذي يضرب اه فانه لا يقع اسم الفاعل موقعه لوجوب
الصلة حلة ولا يدخل السين وسوف على الاسم وخبر كما يجب ان يكون فعلا وفي يقوم زيد ان يلزم عمل اسم الفاعل
بدل من الاعتماد قول له ويكفي في اي في ارتفاعه قول له وان كان الاعراب يعني ان كان اعراب ما بعده صليقة
اي الواقع اسم اعرابه مع تقديره فعلا اذ مع تقدير الاسم مبتدأ ومع تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعرا

المضارع مع التقدير الاول غير استرابة مع تقدير التثنية لان ذلك التعاريف متحقق في سائر المواد اذ العامل على تقدير
الاسم لفظي على تقدير الفعل معنوي فانه على ان الوصلية قول له والسبب انه دفع لما يقع فيه من ان يقع المضارع
الاسم مع حرف تيسير قوله ابدل الالف نونا كما ان التنوين والتنون الخفيفة اذا انفتح ما قبلها وقبلها انما
في الرضى لا دليل على قول الفراء قوله اصله لان قال الشاعر شمر بن جهم لما ان يلاقيه هو يعرضون
اقربه المخطوب به اي ان يلاقى قوله انه حرف براسه وهو الخولان الاصل عدم التنوين في الحروف قس له
فخفف بتقل حركه المجرى وحذف نون الساتين وتغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعد ما جاز ان يليه
الحال كما في قوله ثم قلنا اذا راقنا من الصائين قوله اذ الظرفية في الرضى انما هي على ذلك طريق معنى الرضى
فيها في جميع الاستعمالات كما في اذ قوله فنون عوضا من المضاف اليه في الرضى ذلك انهم اوردوا الاشارة
الى ان ما فعل ما ذكره فقصده الى لفظ اذ الذي هو معنى مطلق الوقت لثقة لفظية وجرهوه على معنى المضاف
وجعلوه صاكما للارزمة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها الدلالة الفعل السابق على الجاء
كما يقول لك شخص انا ازررك فتقول اذن اكرمك اى اذ توردنى اكرمك اى وقت زيارتك اكرمك حين
التنوين عن المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة قوله نحو سرت حتى ادخلوا مثل الحروف
الثلاثة مع ان امثلتها المذكورة في المتن لان المقصود ههنا تمثيل لتقدير ان وفي المتن تمثيل للنصب ولذا
لم يمثل لان ولن وكى واذن وكان في قول الشاعر ربه فيما سيجى ان الذى ينتصب به المضاف اسما للشيء
قوله وهى اللام الجارة عند البصريين فانهم قالوا انه حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف في الاصل
ما كان قاصدا للفعل اما عند الكوفيين فتحرف زائد للتأكيد كالفى كالباء في ما زيد بقائه فاصب لم يتعلق
بشيء كذا في معنى اللبيب فان قلت اذا كان للتعديل فكيف يصح قوله الائدة قلت كثيرا ما يطلق القول بزيادة
لاطراد صحة اسقاطا كذا في الخفة قوله في خبر كان المنفى اما لفظا ولما معنى كما في قوله ان يكون الله
ليبقى قوله لان حدة الثلاثة اذ هذا الكلام وما سياتى من قوله فان الواو والفاء اتم تعليل لتقدير ان بعد
فوقه هذا لانه ذكر المصير من التفصيل فانه تفصيل لشروط التقدير ولذا لم يتيسر لتعليل تقدير ان بعد اد
لانه مفرد مشروط التقدير صحيح اقوله وقد امتنع عن الخبر على الاشياء في المنفى طبع الخبر على الاشياء بالعكس مع
البيان وان مالك في شرح باب الفعول معه في كتاب التسهيل ابن عصفور في شرح الايضاح ونقله
عن الاكثريين واجارة الصغار وجماحة قس له فان التى ينتصب به احترار عن ان الحقيقة والتفسيرية وليس

تقدّر بالصفة ههنا التعلق كما قال وحتّى قال يقرع بعد العلم وما معناه كالوجدان والروية واليقين ^{فوق} اذ لم يكن
 بمعنى الظنّ قول الوقوع بعد العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاختار الى التقييد بالعلم قد يكون بمعنى الظنّ
 اخرى يجوز لبعضهم ان يقول العلم بالظنّ مجازا فيقيم علت ان يخرج زيد بالنصب اى ظننت وق تفسير ابن جابر
 قد يستعمل العلم ويراد بها الظنّ القوي فيجوز ان يعمل في ان ويدل على ذلك قوله نعم فان علمت مؤمنا ان
 القطع بايمانهن غير متصل اليه ^{قوله} هي المخففة اي راد الضمير المحرّم التاكيد الفرق بين الخبر والنعت سواء
 قلنا انه مبتدأ او فصل ليس محصر المسند على المسند اليه لعدم صحتهم ولا محصر المسند اليه على المسند لانه
 يصير قوله وليست هذا توكيدا لذكر احوال اصل عدمه ^{قوله} على غلبة الوقوع ان اريد بالتحقيق جعل الشيء
 محققا ثابتا فالمراد بغلبة الوقوع كثرة فان المظنّ اكثر الوقوع وان اريد به العلم القطع فالمراد بغلبة الوقوع كثرة
 جانبا لوقوع غالبها اى راجحا على عدمها والضابطة في معرفة ان المصدرية وغيرها علم اى الرضى ان ان التى
 ليست بعد العلم ولا يجرى معناه ولا ما يجرى معنى القول لا بعد الظنّ فهي مصدرية لا خبر والتى بعد الظنّ ان كان
 بعد ما خبر لا من حروف التعويض وهى السين وسوف وقد ولد ولا ولن وما في مخففة لا خبر وكذا ان كان بعد ما
 لا دخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعد ما لا دخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية
 والتى بعد العلم وما يجرى معناه ان لم يكن فيه معنى القول فمخففة لا خبر وان كان فيه معنى القول فان وليها فعل
 غير متصرف فمفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتمل ان تكون مفسرة وان تكون
 مصدرية لا مخففة لعدم العوض وان وليها فعل متصرف مصدر بلا حجاز كونه مفسرة ومصدرية ومخففة وان
 وليها فعل متصرف مصدر بغير لام من حروف النوض فمخففة او مفسرة وكذا ان لم يلى الفعل بل ليا جملة اسمية
 اذا عرفت هذا فلا بد في بيان المصدرية من اعتبار قولهم فتدبر فليس هو الذى ذكرنا النتيجة بعد اقامة الدليل وذكر
 المدعى شارة الى انهما اليها وترتيبها عليها الى ان قوله فليعلمها هو ان ليس المراد به انه يتحقق فيها الوجهان بل
 انه يجرى فيها الوجهان والمحقق لا يكون الا احدهما ^{قوله} نفيان مؤكدا في المعنى لا تنفيان التوكيد التخيلا والوجهان
 في كشافه ولا تأكيد خلافا له في فتوحه وكذا اى ادعى بالادليل ولو كان للتأكيد لم يقد منفيها باليوم في قوله نعم فان
 اكثر اليوم النسب وان كان ذكره لا بد في قوله نعم فان اكثر احوال عدمه ^{قوله} اى يمكن اى ليس المراد
 من علم الاحتمال ان لا يكون له ان يبادر اقبلها ام لا فان اذن الواقعة بعد الفاء والواو يجوز في ان الوجهان مخوف
 نعم واذا كان لا يجرى خلافا للاحكام الا فى قوله بالرفق والنصب فمن حيث انه وقع في صدر جملة مستقلة فيضرب المضارع

الضابطة في ان المصدرية وغيرها

ومن حيث كون ما بعد ما من ثم لم يقبلوا بسبب ربط حروف العطف يكون ما بعد ما بعد فواضع وموجب
 لا انتصاب مشروط بذلك لكن الكلام في شروط الانتصاب ولعل الشيخ الرضى انما فسر الاعتناء بكونه لما قبلها
 ليعمل شرط الجواب بقرينة مقابلة قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء نحو حييا بل المراد ان لا يكون ما بعد ها
 مع لا ما قبلها حقيقة او حكما بان يحصل له بالنظر الى ما قبلها اعراض ان لم يكن عاملا فيه وذلك في ثلاثة مواضع
 بالاستقرار ان يكون ما بعد ها خيرا لما قبلها نحو انا اذن احسن اليك وان يكون جزءا للشرط الذي قبلها نحو ان
 جئتني اذن اكرمك وان يكون جواب القسم الذي قبلها نحو والله اذن اكرمك فانه في الصلوة الاخيرة وان لم يكن
 ما قبلها ما لا في حكمه لما لا يحصل له بالنظر اليه اعراض بالرفع **قوله** فانه اذا اعتداه حاصله ان اذن لكونه
 حقا فضعيف العمل لا يعمل فيما هو متقدم عليه حكما وترك الدليل المشهور الذي ذكره من تفسير الاعتناء بكونه
 وهو انه يلزم توارد العالمين اعني اذن وما قبلها لان توارد العالمين جائز اذا كان عمل احدهما الفظا وعمل الاخر جليا نحو
 ان زيد اقامه وعز قول **قوله** لما لا يكون بعد ها اي متصلا كما هو المتبادر فبينا ان الاشتراط الاتصال ايضا فاما لا تعمل الفصل
 الا اذا كان بالقسم ولا النافية نص عليه في المعنى **قوله** لكونه اي في الاصل باعتبار مدخولها جوابيا لكلام متقدما
 صلا عن ذلك المتكلم نحو ان جئتني اذن اكرمك او من متكلم اخر كما في مثال المتن وحزله بشرط ذلك او مقدرا
قوله وهما لا يمكن ان اكلهما لا يكونان الا في زمان الاستقبال بخلاف كل واحد منهما فان الجواب انما يقتضي
 ان يكون متاخرا عن كلام سابق فيجوز ان يكون في الحال والشرط والجواب يشترط ان يكون ما قبله من نحو ان جئتني
 لا كهمتك ولا يجوز ان يكون الجزء حالا وقد نص في الرضى ان الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي لا دخل
 للجزء في الحال **قوله** وجب الرفع ولو في بعض الصلوات فان المقسم بيان فائدة الاشتراط له لاستيفاء اعلم
 صوره الفقدان فلا يرد ان في صورة تقديم الشرط يجب الجزم فالواجب ان يقول وجب الرفع والجزم **قوله**
 واذا لم يعتقد الاول ان يجعل كل منهما خبرا للبند الثاني لكون ذكر الشرطين استطراديا ولا يحتاج الى متبادر ان
 الشرطين المذكورين لما كانا مفردين تركا فترلة المعلوم وذكر في الصلاة التي من شأنها ان يكون قصة معلومة
 للمخاطب لا فاعلم بالعلوم بما سبق فسر الانتصاب لا المقيد الشرطين **قوله** معرأ اي اذن **قوله** في الشرط اليه
 الى كونه ظرفا للانتصاب حيث قد روي في قوله التي صلتها ينتصب **قال** فالوجهان في المعنى والتحقيق
 اذا قيل ان تروني ازرلك واذا احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزم وتبطل عمل اذن **قوله**
 حشوا على العملين جميعا جاز الرفع والنصب لتقديم العاطف **قوله** جاز ان لم يقد رفقها الوجهان على

قياس سابق ادريس في اذن وجوان بل فيما بعدها لان يفسر الوجوه بالاعمال والاغيار لم يقدر الفعل لما يكون
 كثير الخفق قبل الوصول الى الماء قول بناء على ضعف الاعتماد لان حرف العطف لكونه اصلا في المفردات يقتضيه
 ان يكون المعطوف كالعمود لما قبله لكنه بدخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد فكان له لم يعتد به فيكون
 النسب قول باعتبار الاعتماد على العطف نظر الى ما هو الاصل فيه وان لم يوجد جدينا ولو فسره لا اعتماد
 بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب بحا فاعله الشيخ الرضوي لم يحتج الى هذه التكلفات كما
 لا يخفى قوله وكى التي ينتصب بها المضارع اخترا عن كى المجازة وهو اذا دخلت على الاسم نحو كى او على نحو
 جعلت كى ان تكرمى فانها جازة بمعنى اللام مجرمة التعليل وفي غيرها اذا تقدمها اللام نحو كى كذا سوا ففى بنا
 لا غير واذا لم يتقدمها يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل ان تكون جازة مضمرة بعد ما ان كذا فان
 فمعنى قوله ينتصب بها المضارع يجوز نصب المضارع بها وفيه رخ على الاخفش حيث ذهب الى انها حرف جر
 انتصاب المضارع بها في جميع الموارد بتقدير ان قول اى سببية ما قبلها لما بعدها بحيث يمكن ان يؤدى
 مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعدها كذا فى العباب فعلم ان مدلولها سببية ذى الغاية وهى
 تلازم التعليل لذى هى اعنى كون ما بعدها حلة غائية لما قبلها فذلك اختلف عباراتهم فقال بعضهم انها
 للسببية وقال بعضهم انها للتعليل قال مستقبلا بالنظر الى ما قبله بان يكون متوقفاً للحصول وقت حصول
 ما قبله قوله وان كان بالنظر اى سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على حال
 الوجوه الثلاثة وذلك بان حصل منك السير الى الدخول والى الدخول ثم عرض طائر من حصوله فليكن كذا
 خاصا ماضيا او حالا ولا مستقبلا كذا فى الرضى ولا شك ان استقباله بالنظر الى ما قبلها امر اخر هو كونه ماضيا او حالا
 فظهر ان معنى ان الوصلية كانه قبل وان كان استقباله بالنظر الى ما قبله يترجم امر اخر هو كونه ماضيا او حالا
 او مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم وان لم يقع ما قبله اذ الواجب ان يقيم سواء كان بالنظر الى زمان التكلم او اسبقا
 قوله مستقبلا قوله اى حال كون او اشارة الى ان قوله بمعنى كى ظرف مستقر واقع موقع الحال فالكثرة
 الاشارة الى انه لا يكون حتى ج بمعناها المنطقية اعنى انتهاء الغاية بشروط كون ما قبلها متوقفاً عليها او قفا
 فبمعنى الفعل السابق قوله للسببية اخترا عن كى التي تكون بمعنى ان المصدرية وهى اذا كان من زل
 اللام نحو قوله ثم ليكلا كذا سوا قوله لا انتهاء الغاية اخترا عن كى التي بمعنى ثم نحو قوله ثم ولا فاكلا كذا
 الى هو كذا والرضي ثم واذ كذا المص لا يصح علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى عن رفعه لان حتى الواقعة بعد

تضارع مرفوعا كان منصوبا لا يخلو إما أن يكون بمعنى إلى أو بمعنى كى وفي كلا الوجهين لا بد أن يكون ما بعده حائلا
 مستقبلا لا نظرا وأقبلوا لأن السبيل لا بد أن يكون بعد السبيل المنبأية بعد البدلية فنقول ملأ ذلك على قصد
 التشكوك أن قصد الحكم حصول مصدر الفعل الذى بعده حتى إما فى حال الأخبار أو فى الزمان المتقدم عليه على
 سبيل الحكاية الماضية وجب رفع المضارع وإن قصد كونه متوقفا مستقبلا وقت الشرع فى مضمون الفعل فنقول
 سواء حصل فى الحال الأزمنة الثلاثة أو عرض لمع عن حصوله وجب نصب الهمزة على ما يمكن حمل عبارة المتن على هذا
 بأن يقال إن مراده إذا كان مستقبلا لا النظر إلى ما قبله فى قصد التشكوك و متوقفا حصوله بقرينة قوله إذا كان أردت
 الحال حيث لم يقل فإن كان الحال قوله أن يكون متعلما بما بأن أخيه بعد الدخول وحال الإذن أخبر حال الدخول
 أو مستقبلا إذ ان منع ما منع من الدخول فى زمان التشكوك كان قصدا للدخول بعد قوله بطريق التحقيق يعنى
 أن قوله تحقيقا وحكاية تبيد من الحال فإنهما كتبت أن منه على أن يشعره عبارة تشتمل فى بحث اسم الفاعل حيث
 قال والحال اعوم من أن يكون حقيقة أو حكاية ويجوز أن يكون خبر كان المحذوف وحمله حالاً لا محض و
 كذا منصوبا بنزع الخافض قوله كما نقول كنت سرت أصرا فذان أصرا يفيدان السيد الواقع فيه منقطع
 بالدخول سبب له أو منتهى إليه فيقتضى أن يكون الدخول أينما محققا فيه أو متحققا بدخول فى حال الكلام
 يكون للسيرة فى الحال أينما دخل فى تحقيقه فلم يكن للسيرة إلا من فقد سبب التحقيق على ما لا شك كنت
 بيان لتكون المراد من ادخل هنا الحال الماضية فإن الكلام واقع فى الحال فكيف يصح إدانة الحال الماضية
 منه بوجه بأن يقال إن هذا الكلام واقع منه ولا يمكنه وهذا بناء على أن يقدر المتكلم من حيث أنه
 متكلم موجود فى الزمان الماضى حاكمية فى زمان الكلام وإنما لم يصرح بأن يقدر ذلك الزمان موجودا
 لأن ذلك التقدير فيما إذا كان المقسم استحضار صورة ما وقع فيه كما فى قوله تعز قُلْ قَدْ قُلْتُمْ أَنْبَاءَ اللَّهِ
 وليس مقصود أن حكاية الحال عبارة عن حكاية اللفظ الدال على الحال فإنه قد صرح بأن المقسم من الحال
 فى عبارة المقسم زمر زمان الحال قوله ففى زمان الحكاية أو نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراك قوله
 أنه لا يمكن أن دليل القوة ببقائه يعنى أن بقاءه على الزمعة الذى كان عليه لا يستأع نصبه إذ لا يمكن تقدير أن قوله
 لا نؤاخذوا الاستقبال أى يقصد منه الاستقبال وقد قصد من المضارع هو الحال على سبيل الحكاية و
 لا شك أن قصد الحال وقصد الاستقبال متغايران فلا يرد أن يقدر بعد حتى إذا كان ما بعده مستقبلا لا نظرا
 إلى ما قبله وأن كان بالنظر إلى زمان الكلام وأضيا أو حاله لا يقصد منه الحال قوله لاجازة لا لاختصاصها

بالاسم لا تدخل على الفعل لا بتقدير ان وقد افتقر من ان لانه علم الاستقبال وتقديرها لم يثبت في كلامهم وكذا الدلالة
 تعرض لتغيير ما مع انما اخصل استعماله من المجازة رد اعلى من توهم انما حاطقة كما في العباب **قوله** كلام مستأنف
 لا يتعلق باقليا من حيث الاعراب كما يتعلق المنصوب لان حتى المنصوب بعد ما الفعل حرف جر متعلق بانما
قوله لان يقدر اياه لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تع وزكروا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع وتقدير لفظ
 الشأن او ضمير الشأن كالحرف لا يدعوا اليه ضرورة **قوله** لتكث حتى داخله اه اي يقدر المبتدأ لرعاية ما هو
 الاصل في حتى وهو دخول على الاسم **قوله** كما توهم بعضهم لان رعاية الاصل يقتضي دخولها على الجر ولا على
 الرفع **قوله** سببا لما بعد ما فلا ينبغي سرت حتى ظلم الشمس كما سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها **قوله**
 ليحصل الاتصال المعنوي يعني ان حتى كونه في الاصل حرف لا تها الغاية تقتضي الاتصال اللفظي المعنوي ولصيرورتها حرف
 ابتداء والجر مستقلة بعد ما لم يبق الاتصال اللفظي ولا مستعملا في معناه الحقيقية فشرطنا السببية المناسبة
 بمعناه الحقيقية فان السبب ينتهي لوجئ السبب فلا يرد ان الاتصال المعنوي غير مختص في السببية فليكن جوا
 اخر كونه غاية لما قبله فيجوز نحو سرت حتى تغيب الشمس بالرفع **قوله** لان قيده ليصير المثال نصا في الحال الحقيقية
 كما ان المثال السابق نص في الحال حكائية والقرينة على التقييد كون المضارع النحال عن قرينة الاستقبال والحال الظاهر
 الحال كذا في الرضى وشارب ذلك الى ان مثال المتن يحتمل كليهما **قوله** نظر الى الامر الاول بالنظر الى الامر الثاني
 فان كونه السبب على صفة او في نفسه سبب لا دخول واما احتمال تقدير الجر فتقيا فمناك لما هو مدلول
 كان الا باعتبار ان الانتفاء صفة حصل السير عليها وهو تكلف **قوله** في وقت حصول اه على حذف ثلاثة
 مضافات قال الرضى وقد يحذف مضافات بعد مضافات وهلم جرا القيام المضافات اليه الاخير مقامه **قوله** بنفسه
 المعنى على تقدير عدم حذف الجر بخلاف التامة وبخلاف النصب فانه بغير المعنى من غير تقدير العامل للجر او للجر
 وانما هو لرعاية قاعدة نحوية فان العرب الفصحى يفهمون المعنى من غير شعاع لهم بالتقدير **قوله** مقطوعا الوقوع
 اي وقوع مدلوله بالنظر الى الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع **قوله** مع الشك في وقوع السبب المقاد
 سببية له بحيث لا يرد منع استحالة نحو ازتعد السبب **قوله** فاذا ادخل تصريحا بكونه حرف ابتداء يجعل
 الجملتين متخالفين لا بتقدير المبتدأ **قوله** لا على كان سيدي اشارة الى ان المقصود بتقدير جار ليس نعين هذا
 الطريق بل نفى عطفه على كان سيدي فيجوز ان لا يقدر جار فيكون عطفا على كان سيدي بعد اعتبارا بتقدير بقى
 في التامة كذره خالف الظاهر **قوله** لعدم صلاحية اه مع ان تقدير القيد على المعطوف عليه يقتضي المشاكلة

بجوابه ما ذكره في هذا المثال المتكسر من هذا ما قاله في حواشي التكملة السابق التي في قول له التي ينتصب بها
عن الامم التي في قوله نعم لكي لا يكون كسفاً فإنه لا ينتصب المضارع بعد ما يتقدم به بل يكثر إشارة الى انه مثال لانتم
المضارع بخلاف ما ذكر في الشرح فإنه من التقدير كقول له وانما الذي قد اراه اذا كان المدين المدعى المذكورين كما بقا
للتقدير بعد الاحرف الثلاثة إما لا في كدام لا يجوز لاختلاف الكوفيين فيما حيث قالوا انهما انما صبتا في
والمرتبين بخلافه في حق لفظي كونه حرف جر قول له ينتصب بها أي يتقدم به بل بعد هذا الباب للملازمة وفائدة
التقدير الاشارة الى انه مثال للاختصاص وليس احراز من شيء قول له في حق ان لا تكيد خبر مبتدأ محذوف و
الجملة معترضة بين المبتدأ والخبر قول له او معنى واشترط صاحب المغني ان يكون النفي في الخبر والجملة محذوف على عدم
الاشتراط فالام في قوله نعم وان كان محذوفاً لئلا يؤول معنى الجمال في قراءة الكسرة لم يحد عندهم وعندنا ان شرطية
والام بمعنى كى قول له فان قيل لا يورده دلالة السؤال ان الام فيه عند الكوفيين فائدة لجملة تأكيد النفي وعند
البصريين صلة لتحديد محذوف احسن فاصلاً من قول له التي ينتصب بها مقصوده من هذا الكلام ان المراد بالفاء
الفاء المعهودة فيها سبق وان الشرطين التقديران بعد هذا التصريح بالامور وعسا الكوفيين وان قوله بشرطين خبر
وليس حل سنن الظنون السابقة متعلقا بالانتصاب المحفوظ بها فليس هو من خبر سواء وليس مقصوده
خصوص هذا التقدير فليقد رانصة او متبلسة فلا يتوهم انه لا حاجة الى تقدير المبتدأ المصدر بالفاء
جعلها من خبر خبر الخبر والفاء قول له مشروط هذا الاشتراط النحوية الانتصاب لتعيينه نحو ما ذكره مع تحقيق
الشرطين نحو قوله نعم ولا يكون فيكون فيكون وكذا في الواو وقوله على السببية اي كون الفاء سببية
لا عارضة للجملة على الجملة فانه انما يكونها لمعطى الفاعل على قول له تغيير اللفظ مع الرفع الذي هو اصل في جميع فاعل
المخالية عن النواصب والجوازم الى المنصب لا تغير اللفظ في نفسه حتى يرد ان تغير الاعراب لا يقبله تغير اللفظ في
حل تغير المعنى اي تغير معنى اللفظ من المخالية الى الاستيعالية ومن معنى الفاء الذي هو التعقيب الى السببية و
ذلك لان تغير اللفظ يشعر بتقديران وهو على الاستيعالية وفي قول الفاعل المصدر اذا لمعطى الفاعل على الجملة فيما
لا محل له من الاعراب والكون الفاء متعقب كمال في التصب شيئاً ان دفع كون الفاء للمعطى وتقوية كونه للجر
قول له لا يحتاج الى الدلالة عليه بالكون رفع المضارع على الاستيعالية او المعطى كما في صورة النفي في المعنى في قول
على المعطى فيكون شريكاً في النفي والاستيعالية فيكون مثبتاً اي فانت متحدتان بل لا عن ذلك قول له بتقديم
الاشياء لان تقدير الجملة لا يشاء حل لا يصلح ان يكون جواباً بل على انه الحامل حل الطلب الذي هو مدلول الاشياء

فيكون جواب الجواب يعطى قوله استدعى جواباً بصفة للنفي مبنية كقولهم في معنى الانشاء قوله عن توهمنا قال نعم لان
 دفعنا حجة طف الحجة على الجملة حصل نصب المضارع لان توهمنا باق باعتبار غفلة السامع عن نصب **قوله** جملة
 من غير ان يقصد سببية احد هما الاخران اما بعد قصد السببية فيكون يعطى مصدر واحد هما على مصدر الاخرى
 باعتبار اشارتهما في الطلب في النفي **قوله** فينبذ برزخ الدعاى المراد بالامر والنهي مضطرب النجاة لا مصطلح الاصول
 عندنا لكما انى ما هو مصدر لولاه الامر نحو اتقى الله امر او فعل خير اقيتاب عليه او اسم فعل نحو نزال فاقا تلك او
 الامر فيه مقدر نحو الله الاسد الاسد فبحر جبار بحري صريح الامر **قال** او نفى هو امر صريح كما في مثال الشرح واما
 مؤول نحو فلان تلقانى فتكرمنى فان قيل وما يشق مجرى مجرى النفي في الاستعمال واما ما يفيد معنى النفي لا مجرى
 مجرى في استعمله فلا ينصب جوابه كقولك انت غير امر فتضربى وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن
 معنى القلة او النفي قياساً وقد ينتصب بعد التشبيه المقيد للنفي كقولك كانك غير والفتشتمنى اى ليست بوال
 وقد يجران بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط نحو ان تأتنى اناك فتكسبى او تكسبى فانك وبعد الشرط الجزاء
 نحو ان تأتنى اناك فاكرمك واكرمك انما كالشرط بالنفي في عدم الحصول وقد جاء نصب بعد المحصر بانما لشئ
 يجمع فيكون زيد لما فى انما معنى التحقير القريب من النفي كذا فى الرضى **قوله** نحو ما تأتينا فتحدثنا ومعناه على
 النصب قصد السببية مع انتفاءهما ولا يمكن القصبال لنفى الاول فقط للزم تحقيق السبب بدون السبب وعلى
 الرفع نفى المحض وعنق لثانى وحده وقصد السببية ولا يمكن نفى الاول فقط لانتفاء تحقيق الحدى الذى بعد الاثبات
 بدون الاعلى القطر الاستيناد اعلى العطف على النفي فيكون المراد ما تأتينا فانتحدث باحد احوالنا كقولك ما تأتينا فتحدثنا
 فان المقصود اثبات جملته **قوله** فينبذ برزخ النفي لان المراد بالنفي اعم من ان يكون صريحاً او ضمناً كما عرفت **قوله**
 ويدخل فيه اه لان المراد ما فيه معنى التمنى اما بصيغته او بتعبير صيغته **قوله** لعل ابلغ فانه بمعنى التمنى لا امتناع
 بلوغه اسباب السموات وفى ابرار فى صورة الترتيب كتر استمراره حيث اعتقد محتملة الوقوع من جواب وفى المعنى
 فاطلم بالنصب عطف على معنى لعل ابلغ وهو لعل ان ابلغ فان لعل يقتضون كثير ايان ويحتمل ان يكون عطف على
 الاسباب على حد شعر ليس عبادة وتقرعنى احب الى من لبس المشعوف ومعه هذين الاحتمالين يندفع
 قول الكوفي ان فى هذه القرابة حجة على جواز النصب فى جواب الترتيبى حمالة على التمنى انتهى فيجوز ان يكون تركه
 لانه ليس مذهب البصري **قال** او عرض والحرص وان كان مؤولاً من الاستفهام لكن لا يتعلق فيه معنى
 الاستفهام وصار معنى اخر براسه فلان لم يد ربه فيه **قوله** وما بعد الفاء اه لا شتر اكهما فى الطلب وفى النفي

لم ينص جهنما على كون قوله بشرط خبر وان الشرط لتقدير ان اكفاء باسبق قال بشرط معناه اوفى
الاصل لاحد المشيئين فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احده من التخصيص على حصولهما
عقب الاخر واستداد الاول الى حصول الاخر نصبت بهما وليدل تغير اللفظ على تغير المعنى والمعنيان متلازمان
فلذا اختلفت في التقدير بربا لا الى قول اي بشرط ان يكون اه فتقوله الى ان والان تركيب اضافى بلاسة
الدخول لا امتزاج حتى يلزم ان يكون المجموع معنى او نهما قيل انه تكلف تكلف قول يكتسب اه اشارة الى
ان الظروف خبر لا قيد وهذا الشرط انما هو لصحة الانتساب فان كان الاسماء الصريحة مما يصح عطف الجملة
عليه بان كان في محل يقع فيه الجملة يجوز ان يقدر ان للتناسيب وان لا يقدر يجوز عطف الجملة على المفرد
ان لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذى ذكره الشرع تعيين تقدير بان قول صريحا هكذا في التسهيل
وغيره قالوا كقوله للبس عباءة وتقرع حتى والقاء كقوله لولا توقعه مفرقا رضيته وكلمة كقوله انى وقتلى مليكاته
اعقولة واكقوله تعرا لا وجيا او من واكقوله كحياك او يرسل رسولا واذا لم يكن صريحا بل ضمنا فتقدير بان بعد النسخة
المذكورة مشروطة بالشرائط التى سبقت واذا انتفى تلك الشرائط فان صح العطف فحال المعطوف عليه
من الرفع والنصب والجزم وان لم يصح فمرفوع على الاستيناف او مجزوم على انه جزا غلما قبله في صورة الفاعل وما قيل
انه يشكك في عيني انك انسان وتظلم فمصنوع لا يسيأ به قوله وعلى اخرها بناء على قاعدة تعدد المعطوفات
قوله على حتى مثالا في يجوز عطفه على والذى هو احد المعطوفات قوله باعتبار بحسب اللفظ للزوم الفصل
بتفصيل الحروف السابقة وان لم يكن اجنبيا قوله يلزم اه لا يفرق كون التفصيل مشتقا على معنى زائد على
الاجمال نما الضرر في كونه قاصرا عن افادة التفصيل الما جمل قوله يلزم تخصيصه فيه ان التخصيص في ذلك
لا يستلزم التخصيص في الواقعة فعلا بل ذلك من تكتة ولعلها اكثر وقوعها بالقياس الى قوله ويرد عليه اه
عطف على قوله وقيل اى ويرد على ما قيل وجعل الضمير المجرور راجعا الى تقدير الاول مع انه يحتاج الى جملته
معطوفا على قوله ان جعل بحسب المعنى اى لانه على تقدير الاول يرد عليه ان جعل اه ويرد عليه فهم لانه على
التقدير الاول داخل في تفصيل الحروف المذكورة سابقا فكيف يكون المناسب ذكره في الاجمال قوله مرة
في الاجمال بان يقرع والساطقة بعد قوله واو يعاد جهنما مقيدا بالظرف قال ويجوز اظهار اه اخذ ببيان الواضع
التي يجوز فيها اظهارا وما يجب فيها فاما بقى مواضع الامتناع فلذلك تعرض الشرع لبيان وجه الامتناع فيها
قوله من اللام الزائدة وهى التى تجى بعد فعل امر والارادة نحو امرت لا احدثك بيدك ثم ويريد الله ان

تتكرر في هذه الامور غير فائدة الجرد في كيد وقيل للتعليل والمفعول محذوف دل عليه ما في
 الفعل من دل يستدرك وقوعه على الابد والدم وبابعد ما في رادة الله وامر في الاحق هو الفعل كما
 في النفي قوله نحو انجبتني فاستاء استاء بالمثل الى ان يرد اللفظ المذكور سابقا وهي ان يكون قبلها
 اسم صريح قوله فلما لم يدخل اللفظ صاميا بالمضارع قوله وامر الله ان المذكورات سابقا
 قوله وارتقاء اني مثالا للازداد المعنيين كمنى بلحدها قوله قل في غير المناسب بعدها التاني
 تارة ناصبين قوله الاستلزام او ان المتكررين قوله ثم عرفت فلا بد ان لا يلقى ما يوجب له ان يكون
 سابقا قوله ويجزم بله وما اما الجزم بله وما ان لا اختصاصا بالفعلة كما تقتض شي وهو خارج
 عن حقيقةه بقرينة وبغيره ما بالباء مادة الاستقراء واما بطلان المجازاة فتضمنها معنى ان واما ما لم
 ويالهم اني قلت استاءه ما ان ولم والحديث يقبلان الخبر الى الانتفاء كما ان تقلب المضارع من الحال الى
 الاستقبال ومن القطع الى التكميل كما ان لم ولما تقبلان المضارع الى الماضي قال يروي النفي في الماضي
 بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كان حلا مستقولا وقد ينكر العلويان يؤثران بواحد من السماء به ويريد قبل
 عليه الام والاضافة وفيما نحن فيه ذلك فان لا مشتركة في الناهية والناقية والرائدة ولذا كان الوصف به
 قيد احترازا فيجوز الاضافة كما يجوز في التوضيف والاضافة في العبارة بوجه فتن آخر الكلمة المبينة اذ جعل اسم
 ذلك اللفظ فاعلم الحكاية ويجوز الاعراب فان اول اللفظ منصرف وان اول الكلمة فان كان ثلاثيا ساكن
 الاوسط فيجوز حركته والا فليس منصرفا واذا عرفت فان كان تنائيا والحرف اتان حرف علة وجب التضعيف
 فاذا ضعفت لا ذلك سأل الله الفاعل جعله حمرا وتبنيها برءا وكسا وقلت لا فيجوز ان يقرأ حمرا بالفتحة
 سأل حالة البناء ويحيى يقرأ بالمد معربا مجرورا منصرفا فتسأل المستعملة ببيان لمعنى الطرفين فيه
 لفظ وانما اثر الوصف على الحال لان الوصف في تخصيص المزيل للكملة الحاصلة من الاشتراك اللفظي وانما
 قيد العامل قال وكل المجازاة اي كلمات تدل على كون احدي الجملتين جزءا لاخرى فالمجازاة
 بمعنى الجزء على ما في الصريح جزمته جازيته بمعنى اختارها عليه لان الجزء يستعمل بمعنى الجملة الجزائية كقوله
 امر ما ان يتركب عند سيبويه ومركبة من ما الترطبة وما الزائدة عند الخليل ابدال لا لت بالياء في
 في الخمسة ثمن وبمعنى كفت وما عند النجاشي وعلى التقليد معناه ما لا يعقل سوى الرمان قال واذا عرفت
 كل غير مركبة عند سيبويه وقيل اصله امر خفيت الميم ذاك وقال المرح اديا بية على اسمية بية

البيان

قوله

عن طلب الأضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث فانها صارت المستقبل وجازمة بما للحاجة ليعاين
 الأضافة التي يفيدها التعيين بسبب المضرات اليه لتصدير مبهمة كسائر كلمات الشرط واختلفت في حامل
 الشرط والجزاء فقيل كلمة الشرطية فيها ما وقيل كلمة الشرط في الشرط وهما في الجزاء وقيل الشرط فقط وقال
 الكوفيون الجواب مجزوم بالجوازم وقيل مبدئيات لعدم وقوعها ما موقعه الاسم **قال** واذا بالغالب فيه ان يكون
 ظرفا للمستقبل منضمته لمعنى الشرط مختصرة بالفعلية ويكون الواقعة بعد ما مضيا كبيرا ومضارعاً وذلك
 وقد يخرج عن الظرفية والشرطية والاستقبال التفصيل في مقامه **قوله** لا يخفى اه اذ ليس معنى الشاذ هنا
 القياس ولا يخالف الاستعمال البصريح لانها اذا تضمنت معنى الشرط فانجزام المضارع بعد هما قياساً واقع
 في استعمال الفصحى بل معناه ان الجزم بعد هما مع ارادة معنى الشرط قليل لم يسمع في السعة **قال** واما
 كيفما اه في المعنى كيف يستعمل شرطاً فيقتضى فعلين متفقين اللفظ والمعنى غير متفقين ومبين نحو كيف تصنع
 اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب بالاتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الا قترنا لمخالفتهما
 ادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها الشرطها كما امر قليل مجزوم مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل
 يجوز بشرط اقترانها انتهى فجلد ان الدليل الذي ذكره الشرح جار في جميع صورها لان استواء فعل شخصين في
 جميع الاحوال والكيفيات متعدد وان ما ذكره تصوير لكل في ضرورة جزئية ليتضح كل الانصاف **قوله** ومن
 المتعذر اه فاذا تعدد الاستواء تعدد باعتبار معنى الشرط فيه فلا يكون متضمناً لمعنى ان فلا يجوز واما ما جاء
 في الشعر فالضرورة باجرائه مجرى الشرط لكونه في صورته او باعتبار عدم الاحتداد ببعض الاحوال والكيفيات
 واعتبار استوائهما في البعض وبذلك ضعفت الشرطية فلم يجزم **قوله** موضوع لا يهاجم في وجود
 مدخوله في اعتقاد المتكلم فانها موضوعه لتعلق شيء بشيء مفروض وجوده في المستقبل مع عدم القطع بوقوعه
 اولا وقوعه **قوله** موضوعه لا اهر المقطوع به اي لو جوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل فلم يكن فيها معنى
 ان الشرطية لان الشرط هو المعروض وجوده لكن لما كان ينكشف لنا الحال كثير في الامور التي نتوقعها
 قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزنا تضمين اذ معنى ان كما في متى وسائر الاسماء المجزوم الا ان
 ذلك المعنى لما رسم في اسماء الشرط اذ لم يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه جزمتم بخلاف
 اذا فانه لما كان حدثه الى اقر فيه سقطوا في اصل الوضع لم يوضع فيه معنى ان بل عارضوا
 فلما لم يجزم الا في ضرورة الشرط كما في الرضى **قوله** اه اي نفى المضارع نص في ذلك عبارة الله

في المضارع وتاليه ما قبله لا يجيء من حيث المعنى وفيه إشارة إلى بعده في الجملة وذلك لأن ما قبله
 على المضارع مؤخر فيه معنى قلب وانتهى معاً وكونه ليس بالمأخوذ إنما يعبر به اعتبار الشئ بعد التليق خوفاً من الط
 ولذا زاد كلمة لولا لا تؤخذ ولا بعد جعل الخبر أنه نعم يصح لو قيل لقلب لما مضى مضاراً ونظيره على ما ذهب إليه
 بعضهم من أن لم يدخل على الماضي قلب لفظه إلى المضارع وكلمة لوشريطة دل على جوابه ما قبله قسماً ولا يلزم
 استمراره بل يجوز أن ينقطع قبل زمان استمر قسماً له بين العامل وبين العامل الخرفي ما يكون معمولاً له وهو
 حيث يقلبه إلى الاستقبال فلا يكون مخالفاً على الخرف وقد لا يصح بخلاف لم قوله وأصل ضعيف فكان من تيقنه
 يعمل وخواله فيصير دخولاً عليه لبقائه دخولاً على معموله وهو العمل لصيرورة لم حيثاً منه فإر يد
 ما قيل أنه تصرف مجربان حرف الشرط هو الجازم للمضارع للشيء بغيره وليس كذلك قسماً له ويتخصس أيضاً أو نيز
 هي الخاص لا ريب للشفق جليهاً وواحدة تختلف فيأمره أن منفي لما لا يكون إلا قسماً من الحال وقال ابن
 الاشتراط ذلك في المعنى وملة هذه الأحكام أن الرسمي فعل ولا ينفى قد فعل انتهى وقد التفتت إلى الزمان في العمل
 من الحال ولا يدل عليه حرف الشرط ويجوز حذف الفعل بعده قال اللام المطر والفعال غير فعل الفعل
 الخائب وهو ما فعل المفعول أو فعل الفاعل الخائب المذكور ما فعل الفاعل الشك وهو قيل الاستمرار إلى ما قبل
 في أم الفاعل الخائبين يكون باللام أيضاً لكن لما ذكر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفاً أو يبين لزوم المشاهدة
 اللام زوال حرف المضارعة وقيل جازم اللام وهو في الشعر أكثر منه في النثر وقد قيل في وجوه الواو والهمزة أكثر لكن
 بما بعدهما الشك كونهما على حرف واحد فصا الواو والفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارعة كلمة على أن تؤخذ
 تخفف بحذف الكسرة وأما فمحمول عليهما الكون فاحرف عطف مثلها ما قول وهو يدل على جزم
 بخلاف اللام كما عرفت قوله أو ممكلاً نحو لا إذا الك هو هنا لأن المنفي في الحقيقة هو هنا هو الخائب
 لا تكن هو هنا حق لا إذا قوله المذكورة من قبل قبيح بذلك لكن تنصيصاً لما ذكره سابقاً معطوفاً على
 قوله فلم يقلب أو خروج لولا يضر لأن الكلام في الجواز من قوله أي لجملة أو أي للدلالة على السببية
 لجملة كما يدل عليه بيانه والتفسير بإفادته كون الأول سبباً للثاني خال من هذه الفائدة بل يناد
 به السببية المحققة فلذا لم يفسر جواباً قوله بل ملرومية أو إشارة إلى ما ذكره الشيخ الرضى معترضاً
 على الشيخ ابن حبيب حيث قال أن الشرط سبب والجزاء مسبب بأن الشرط عند ملروم والجزاء
 أزمه سواء كان سبباً أمحلولاً كانت الشمس طالعة فالنوار موجود أو شرطاً أمحلولاً كان محل تحت أو شرطاً

ولاسيما نحو ان كان زيد ابى فكنت ابنه وان كان النوارق جودا فالشمس طالعة الى غير ذلك ولعل المراد من
 بالسببية بمجرد التوصل في اعتقاد المتكلم ولو ادعاء فيقول الى الملازمة الادعائية فكلما بل اما للاختصاص
 عن معنى الى معنى او عن لفظ الى لفظ اظهر **قوله** ولا يلزم اه عطوف على اعتبار داخل تحت المراد وحاشا
 المخطوف عليه كات في الربط واستيناف البيان فائدة قيد الاعتبار **قوله** الحكم الاخلاق جميع مكرمة
 بمعنى الكثرية والاضافة من قبيل اخلاق ثياب اى الاخلاق المستحسنة الرضوية **قوله** انه منها يمكن ان
 ان المتكلم من محارم الاخلاق بمرتبة **قوله** لانه شرط اى علامة ما **قوله** ابتداء الجزاء في الصبر والخير
 ياداش قال فان كانا اية اى فان كانا ماضيين فسينيان ولكونه معلقا مما سبق من ان الماضى مبنى تركه
 قال او الاول وهو اضعف الوجه في الشرطية لانه في الصيغة سببية المستقبل للماضى قى اى وهو
 قليل ليرى في الكتاب العزيز **قوله** فالجزم واجب وقد يرفع للضرورة نحو ان يصبر اخوك تصبر **قوله**
 لدخول المجازم اى من غير فصل كما هو المتبادر لذا قال في الشق الثالث لتعلقه بالمجازم فادرج انه لا بد من التعرض لبيان
 ما يوجب ضعف التعلق كما في الشق الثالث **قوله** لتعلقه اى بالجزم باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار ضعفه قال
 ماضيا بمعنى انه الحقيقي وهو الاخبار عن وقوع الحادث في الزمان الماضى فيدخل فعال المدم والذم وفعل التعجب وصيغ
 العطف وكاد وعسى اى وقعت جزاء في قوله والا فالفاء قال **قوله** لا يغير حاله في غير حروف تحقيق الماضى على مضديه كما يشير
 اليه قول الشرع فيما سياتى لينجز عنه الماضى المحقق فيشمل ولا ويكون الماضى الذى يكون بما ولا اخلاقى قوله والا
 فالفاء لا يرد النقص في الماضى الذى بما ولا حيث يجب فيه الفاء من انه بغير **قوله** ويحتمل اشارة الى ان الاول ظاهر
 لان الظاهر على الاحتمال الثانى وتقديرا اوله لومعنى ما مقد **قوله** لتحقيقه والضابطة ان مداراتي الفاء و
 تركه التأثير المعنى اى على قلب الجزاء الى الاستقبال فادرج تأثيره تاثيرا تاما فاحاجة الى الفاء وان اثره تاثيرا ناقصا فالوجه
 وان لم يؤثر فيه اصلا فالفاء **قوله** الماضى المحقق ليقول الماضى الذى بقداشارة الى ان المراد بغير قد مثلا بغير الحرف التى
 يكون الماضى بعد ما محققا لا تاثير فيه للشرط اصلا كما اشرنا اليه سابقا قال مضارعا مثنيا قيل فى اطلاقه نظر
 حيث يمتنع ترك الفاء فى المضارع المصدرا بالسين وسوف ولا م الاخر والى جواب ان الاطلاق قد يكون قرينة على
 قيد الجزم والمعنى ان كان مضارعا مثنيا فقط محرم عن دخول شئ من الحروف ويحيد عن الصور المذكورة وفى قوله والا
 فالفاء **قوله** لعدم تاثيره اى لتحضيضه للاستقبال يدخول لن **قوله** معنى قيد لانه المناط لترك الفاء وايراده
قوله خلصت معنى الاستقبال لان المضارع المثنى المنفى لا كان محتملا للحال الاستقبال قبل دخول الاداة

قوله ان لم يكن الجزاء المافى المضارع المذكورين بالماضي فيقولون نحن من الحروف المحققة للفظي لفظا او معنى
المضارع المحرم عن دخول شيء من الحروف مشبها او منفيا بلا قوله لان الجزاء حينئذ في عين استعمال المافى المضارع
لذلك في قولنا اما ما مضى لان استعماله كما يستعمل في الماضي فمما لا حيلة له في استعماله او استعماله كونه يا ضيا ومضما عارضا
العاقلين فيكون امر او نفي او دعاء واستعماله اما او انشلا من غير طلبه في استعماله تجوز المافى عن قد نفي فيك فيجوز
ما ولا او انشلا من المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوت وان ولم لا ذلك الذي يستعمل في استعماله في المضارع للفظي بال
بان في استعماله في زمانه في جميع هذه الصور الفاء قولنا بعد ما ولاقى الى ابياته الفاء لانها في المناسبات يجوز لها ان
يعقب الشرط قولنا ودعاه واستعمله في دخول الدعاء والاستعمال مطلقا لفت قوله لا باعتبار ان المراد من المافى المضارع
معناها الحقيقية في الخبر ولا في الدعاء الاستعمال فيكون ان بصيغة المافى المضارع قوله او انما واجب استقدا في قوله
صريح في اسبق منه مافى معنى مندرج في قوله اذا كان الجزاء يا ضيا فيكون كيف يجوز له في مفرجه في قوله او قد نفي
النسبة باستعماله في قوله الى خير ذلك في متبها الى خير ذلك وقد عدنا في اسبق قوله لانها في قلب معناه الى رتبة
والعلم مدلا به على الزمان كما في الاسمية والانشائية الغير الطلبية او لبقائه على الشيء كما في المافى المصدر في قوله او لبقائه
ما كان عليه سابقا لاستعماله المضارع المصدرية او لا في السين من ولم لا ذلك الذي في اسبق قوله او لبقائه في قوله او لبقائه
في جواب الشرط ولما لا يجتمعان في اجتنابهما في نحو خرجت فاذا خرجت في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه
الغيب على الاستغفار في نحو خرجت فاذا خرجت في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه
الاسمية وتقول يجوز في نحو فاذا زيد قد خرجت في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه
وبين الشرطية المنخفضة بالعلوية فاذا اذنت بتما يحصل الفرق بذلك اذ لا يقرن الشرطية بواو التثنية لا يجوز حمل
الاختصاص على الفعلية كما حمل الشرح للروم في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه
جعل قوله ان مقدرا في حكاية ما وقع في الجمال من قوله او لبقائه في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه
في التفصيل جعل الشرط اعني بعد الامر خبر ان لانه محط الفائد في مقيد كما كانت بعد الامر مقيدة كونه تقديره بعد الامر
والخصر مستاذ من المقام لانه مقام البيان في قول المعنى ان كانت مقدرا بعد الامر في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه
لا بد من ان يراعي ان في المذكورة في اسبق وهي مقيدة بقوله مقدرا في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه
فليجعل الشرط غير ان مقيدة بمقدرا في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه
يعملان بحاجب بمضارع مجزوم الالتي في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه في قوله او لبقائه

على ما صرح به في الرضى ليس يخرج ادعاء السببية بما فيها في ذلك على ما قدم قوله والطلب الى واما الخبر فانما هو كاذب مضمون
 للخطا بل انه مقصود لغيره فلو ثبتت بغيره ما يصح جزءا لمضمون لم يتبادر الى فهم الخطا بل انه جزءا فاذل لم يقع الجزم في
 جواب النفي انما قال غالباً لان اكثر الافعال الاختيارية التي تعلق بها الطلب طلقا لغيرها وقيل فعل اختيارى يطل لثباته
 قوله بترتب عليه اى يحصل عقيدته قوله يكون ذلك المطلب سببا لها التحقيق معنى الشرط قوله قد ان خرج ذلك الفعل لو خرج
 القريبة المغنية عن ذكرهما اعني الفعل الدال على الطلب الشرع بالترتيب السببية قوله فيجزم بها ظاهرا وهذا لا يخفى انجزم الجزم
 بهذه الاشياء الابان مقدر لانه قال ان هذه الازوال كلها هي بمعنى ان فلان ذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط
 مقدر بعد هذه الاشياء وهي الة على ذلك المقدر وتل ذلك لا يستلزم انهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعد به بعيد
 لانه اذا جاز ان يحجزهم الاسم المتضمن لمعنى ان فعلاين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا كذا في الرضى
 ولعل استلزامهم لعدم ظرفي تضمن معنى ان فيها بخلاف الاسماء المتضمنة لمعناها فانها لا اختصارا من التخصيص المتعد
 قال ان التقدير على ما عرفت يجب ان يكون المقدر مثل المظهر ثباتا ونقيا واما قولهم في الرضى لا تنزل بنا تصديدا اى
 ان تنزل فلان كلمة العرض همزة الانكاد دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات قوله واما عدم امتناعه اذ يعنى يجب عند
 قيام التفرقة ان يظهر المثبت بعد المنفي العكس فيجب لا شك قد دخل النار كما يجوز لا شك قد دخل الجنة ويجوز ايضا اسناد
 النار بمعنى ان لا تسلم قد دخل النار وما ذكره ليس بعيدا ان ساعد النقل كذا في الرضى قوله فيمن قرأه فاعلموا
 على الوصفية كما هو الظاهر والسكائي على الاستيناف اذ يلزم من الحمل على الوصفية انه طلب ليا يبرته ولم يوجب ليا
 كذا لان الموصوب هو محي لم يرته بل هلك قبله وهو يستلزم عدم استجابة دعائه وقد قال الله تعاف استجبنا له ولا نر
 على الاستيناف لانه ليس في الحقيقة اخبارا فانها تولى لانه قيل لم تطلبه فقال يرثى غاية الازمان لم يترتب على طلبه ما كان
 غرضه ولا على الجزم لان المراد ان تهرب لي يرثى في ظني بولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح المفاتيح وعندى ان
 معنى الوصفية والاستيناف الجزم واحدا لان ما طلب هبة ولو خصوصيا بالورثة وطلب هبة يمكن سببا للورثة وطلب
 هبة يترتب عليه الورثة طلب في محض خصوص بل عليه قوله نعم والي نعمت الموكرين وذكر آي فلا اعتراض ارد على التقا
 كلها والمعن ان الاستجابة وقعت بنفس المسؤل بوصفه كما يشي الى ذلك ذكر قوله نعم وهبت له ايحيى بعد قوله
 فاستجبنا له ولا نصبر في ذلك والذى يدل على ذلك انهم فسروا قوله نعم ويرث من ان يعقوب بوراة الملك ولم يملك
 اصلا وبهذا تبين ان ما قالوا في دفع بيان الروايات متعارضة اكثر من على حاله زكريا بل يحيى لا يحسم فادة الاشكال
 وكذا ما قيل في الورثة المعنى المجازى وهو النيابة في هذا العلم الشرع منه بحيث ينبغي ذلك مع ولا به بعد زكريا

الظاهر من الروايات

لا تعبد للملوك

قوله وقال رائد حمزى قال رائد القوم وهو من يقدم بطلب الماء والكراة واسموا افعوا انزلوا كاي غارس الحرب
فكل موت انسان يجري بقدرة الله تعالى وقضائه لا يغيره الاجسام وفيه حث على الشجاعة **قوله** والمعنى المصل
الذي يشق منه الماضي المضارع وغيرها **قوله** فاراد النص المقصود ان الامر فلا يراد ان الامر لغو بصيغة
المعنى المصدرى فزيادة لفظ التال لا فاعلهم ارادة بهم بيده انما اراد النفي ان اضافة الصيغة الى بعد النيان كقوله
صيغة الماضي صيغة المضارع وغيرها انما اراد ان يكون ان يكون الامر بالمعنى المصدرى اي اضافة صيغة الامر كما تقدم
قوله هو اي الامر المطلق **قوله** مخصوصه الا انه يشترط عند الاصل ان يكون مدلوله الطلب وجه الاستعلاء
للمعنى وانما يظن ان على الصيغة بما معناه تستعمل **قوله** في اذكرة المصدر حاله على المصدر اشارة الى فيه وهو ان
الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر المطلق بينهما كذا قال المحقق النفا ان في المصطلح وشرح الفتا
ان الامر عند النفا حقيقة فيهما انما عند اطلاق لفظ الامر من غير قيد يتبادر الى الذهن الامر بالصيغة لكن شاعرا
لفظ في بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما في الوجوه من حرية السيد فحاشية المطالع **قوله** شاعرا اي هو
بمنزلة الجنس القريب للامر المعروف فاذن ان يكون صيغة بمنزلة الجنس البعيد **قوله** فيطلب بواي نحو الماضي و
المضارع **قوله** الفعل نحو **قوله** غائبا اه لان الطلب فيه وان كان مدلول الامر لانه صار جزءا مما بعد و
للمجموع صيغة واحدة كقائمة وبصري **قوله** فانه يطلب بها الفعل اي قبل الفعل **قوله** وعي متصل به هذا بناء على
اعتبار قولنا ان الذي التعريف مستفاد من خارج مثل ان يراد صيغة فعل او اذا اريد ذلك بقرينة كونه من اقسام الفعل
فالتعبير بقوله يحذف حرف المضارعة لاخره مثل فليفرحوا وليبان انه معتبر في مفعول الى حكمه اخره ليشل حكمه
لان وظيفة النفي ان حكمه اخره لا مطلقا **قوله** لان مشابهته للامر لفظا ومعنى **قوله** حكم المحرم اي حكمه المحرم بقرينة
ما فيه **قوله** وسقط نون الاعراب الذي هو في حكمه اخره ليشل الاتصال **قوله** انقول لم يفرحوا به الصواب ليضرب
ليضرب كما في بعض النسخ ونحوه ليضرب يكون موافقا للسياق **قوله** بلام مقدرة كافي قول حسن وانما القالب شاعرا
نفس كل نفس هذا اذا بحثت من امرها لا اي هلاكي الا انه لا يرم مع حذف اللام حرف المضارعة تخفيفا لكثر
الفاعل الخاطب **قال** فان كان اه اي اذا عرفت تعريب الامر حكمه فاعطى بقرينة **قوله** بعد حرف المضارعة نظرا
الى قرب المنجز وهو يحتاج الى اعتبار الحذف اي محذوفه وسكن اخره او بعد حذفه وهو يحتاج الى التجنب بان المراد بالمر
الحذف والى ان كان تامة اذ لا معنى لكون المنجز بعد الحذف **قوله** فيحذف كحذفه او متقولة عما بعد
فيحذفه نحو قوله ولا يكون من باب الافعال بقرينة ذكر حكمه بعد بقوله وان كان رباعيا **قوله** اسكن اخر حقيقة بدار

الحركة اوحكاما بسقاط النون وحرف العلة اللتين مما بمنزلة الحركة او المردجزم اخره ولما كان الاسكان والحذف معتبرا
 في بناء الالف لابد من ذكره **قوله** في الموضع اي مما سبق من تعريفنا الاخر حيث ذكر قيد حذف حرف المضارعة من باب حكم
قوله والمراد بالرباعي انه لا يمكن ان يباد ما يكون رباعيا ونفسه لانه ان ارد مع حرف المضارعة يخرج المضارع
 من الثلاثي المحجور وان ارد بدون حرف المضارعة يدخل في الفعال **قوله** فيكون ناضية اي المضارع مطلقا والمضارع
 الذي يند حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يختار صحة الحذف **قوله** وانما هو بالفعال للاعتناء بقيد يفهم من سياق الكلام
 وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن وعلى الثاني يلزم اعتناء المضارع المذكور في قوله وليتربى رباعي مرتين واحدا
 معنى ثالث للرباعي سوى المعنى المشهور اعني ما يكون رباعيا في نفسه والمضارع الذي ناضية رباعي المذكور في قوله وحرف
 المضارعة مضمومة في الرباعي من غير حاجة الى ذلك لان مقتضى اخر اجزا في فعال وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى المذكور
 في قوله مضمومة في الرباعي فقولاه ههنا على الاول اخترا من المعنى المشهور وعلى الثاني عما ذكره سابقا **قوله** في قوله
 زائد لا طائل تحته اذ الرباعي المحجور يخرج بقله ان كان بعد ساكن **قوله** بعد حذف حرف المضارعة ظن ان ذلك
 ان كان ضمير بعد راجعا الى حرف المضارعة وظن ان كان راجعا الى حذف **قوله** ليتوصل اليه في إشارة الوجع التفسير **قوله**
 حال كون ذلك لهمة اه اختار الى ان الالف ضم لظرف وقت الزيادة والصيغة يتبادر منه سبق ضمها الى الزيادة على امر في
 الكلمة وجازا خبر الحال كوصا حها انكره فخصصنا بالاضافة قال ان كان اه شرط يدل على جوابه ما قبله **قوله** فانه اذا قيل اه هذا
 سهو من قلم الناسخ اذ ليس الكلام في ابطال فتح التاء وكسرها والصواب في بعض النسخ انه اذا قيل اقل فتفتح الهمزة التيسر
 بواحد المتكلم المعروف واذا قيل اقل فتكسر الهمزة لزم المزج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل هكذا قيل وذلك ان يقول
 في عبارة المضارع حكمان احدهما صريح وهوان يوقى بالهمزة المضمومة اذا كان بعد الساكن مضموم وهذا الحكم
 يذهب لان المناسبة اقتضى زيادتها وانها الحكم المستفاد من التخصيص بالشرط وهوانه اذا لم يكن بعد الساكن مضموم يوقى
 بهمة مضمومة والشهرح على هذا الحكم فكانه قال وانما يوقى همزة مضمومة في المكسرة بعد والمفتوح بعد لانه لو اني
 بالهمزة المضمومة فيما افتح بعد الساكن التيسر بالمتكلم المحجور لو اني بهانها الكسرة التيسر بالمتكلم المعلوم والماضي
 المحجور من باب الفعال فيقول ياه سهو بهي **قوله** مكسرة فيما سبق اه زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة
 حال كونها مكسرة في ساكن سوى ساكن بعد ضمة اي وضمة وحيث ساكن في انفسه سوى الساكن السابق فما عتاة الى الساكن
 والكلام على حذف مضامين هذا امراد الشرح وارجاع الضمير الى امر من مضارع فيه ساكن سوى ساكن بعد ضمة
 تعسف لا يخفى **قوله** لما كان بعد حرف المضارعة اه الاولى بعد الساكن ضمة كما في بعض النسخ قال ان كان رباعيا

الفاعل قال ضم اوله اذ لبنى الكلمات العربية على اعتبار افعالها الاستغناء اوله لان كان الاصل في اولها الحركة وفي اخرها الوقف
فما قبل اذ ذكره منقوضا فيه حذفت الواو اصل في الهمزة فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا و لا يضم ثالثة معه همزة الاصل اذ لا همزة
ومثله فيهم قال كسر فاقبل اخره ان لم يكن مكسورا فاقبله لان معناه عريب اذ الفعل من حركة معناه ما يقرب به فلاحظ
من ذلك خيف ان يلحق في اول وهلة النظر بالاسماء فيجعل على وزن لا يكون في الاسماء قولي في الاوزان اي وزان الاسم الثلاثي
المنقول قولي اخره ضم الهمزة الى الكسرة ثم جعل غير الثلاث عليه في ضم الاول وكسر فاقبل الاخر قولي انقل من اخره
من الهمزة الى الكسرة لان الاول خروج من ثقل الى ثقل بخلاف الثاني قال مع همزة الوصل طرف مستقر لا لغو
ضمهم اظهر علم من قوله فم اوله وكذا مع التاء قوله لثلاثا ليتبين قد علم العلة مع انه تفسير لقوله خوف اللبس ليكون كل حكم
مقدرا مع علمه و اشار الى كونه تفسير له بقوله هالعله لثلاثا ليعلم الثالث والثاني قولي فقط معتلا فان الاطلاق قد يكون في
التجريد عن امر زائد عليه قولي لثلاثا ليعلم ان اجتماعه يعني لما علت العين في الماضي من هذه الاجواب لوجوب الاعلا لقلب
العين الفاعل المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال لانه هو الماضي بزيادة حرف المضارعة وقد اعل اخره لكون الظرف
محال للتغير فيلزم اجتماع الاعلاين متواليين في الثلاث وقد لا يتحقق ولولم يعمل اخره واعل العين فقط فقل بطاى مثلا
لزم ضم الياء ولا يتحمل في الفعل الثقله ياء مضمومة فان كان قبلها ساكن كما يتحمل في الاسم نحو اخفته قولي لما لا بد عليه
اي على ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم كلية ولوحمل على المهملة فلا بد فلذا قيل الا صوب قولي وانما خص اي من
بين سائر المعتلات قولي لزيادة غموض اي في اعلاله قولي في المبني للمفعول من ما ضربه هكذا في النسخ المصححة وفي
بعض النسخ في المبني للفاعل منه وهو سهو قولي للمفعول اي من المضارع ووقع التصريح في بعض النسخ قولي ما ذكرنا
من الغموض الاختلاف قولي نقل الكسرة لانه الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصد لهم التغميض فيجوز على هذا النقل ان
من تحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اليه انقل من حركة المنقول عنه وهذا عند الجزولي وعند المصنف
استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذف لم ينقل الى ما قبلها لان النقل الى الساكن بقي قول ويبي بياء ساكنة
بعد الهمزة فبعضهم يقلب الياء واو الهمزة ما قبلها فيقول لبيوع وهو اقوال الاولى قلب الهمزة كسرة لان تغير الحركة
اقول من تغير الحرف ولانه اخف من يوع ثم حمل قول عليه لانه معتل العين مثله فكسبت فأكوه فان قلبت الواو الساكنة ياء
كذا في الرضى ولا ينبغي عليك ما في التعليل الاول لان تغير الحرف مع الحركة لازم في قول مع تغير الحركة في بيع بخلاف ما اذا
قيل يوع فانه تغير الحرف فقط مع عدم التغير في قول قولي الايدان اه اي الاشعار في الرضى وانما هو على الضم لا
هو بانما خلاف بعض جمع ابيض لاهم قصد و بهذا الاشهاد التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء التحصيل

المتعدى غير المتعدي

المتعدى المتعدي ما قصد قال **المتعدى** وهو الذي له فاعله والمفعول به في قوله **قال** المتعدى غير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي
 يتجاوز في الاصطلاح حتماً والفاعل من عمله والمفعول به من متعلقه **المتعدى** هو الذي له فاعله والمفعول به في قوله **قال** المتعدى غير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي
 الفعل والمفعول به ما يتبعهما **المتعدى** هو الذي له فاعله والمفعول به في قوله **قال** المتعدى غير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي
 حينئذ ذكر في قوله **قال** المتعدى غير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي
 والاشارة الى انه قد لا يكون شيئاً من القسمين كالانفعال المتناقص والاشارة الى انه قد لا يكون شيئاً من القسمين كالانفعال المتناقص
 فيصير الاسمين وفي شرحه ما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجواز كمن احل الاستعمالين نادراً قيل له **متعدى** هو
 ذلك مقصود به السماع وقد عدها بعضهم **المتعدى** هو الذي له فاعله والمفعول به في قوله **قال** المتعدى غير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي
 غير مقصود به **المتعدى** هو الذي له فاعله والمفعول به في قوله **قال** المتعدى غير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي
 عليه وللجواز ترك مفعولها **المتعدى** هو الذي له فاعله والمفعول به في قوله **قال** المتعدى غير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي
 فانه لا يجوز استعماله بدونهما الا على خلاف مقتضى الظاهر **المتعدى** هو الذي له فاعله والمفعول به في قوله **قال** المتعدى غير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي
 تركه الا بامامة شئ مقامه بخلاف نسبتته الى المفعول به فانه فضيلة مقصود لتكميل النسبة الفاعل على نحو تركه من غير
 اقامة شئ مقامه واما سائر الفاعيل فانه يجوز استعماله بدونهما فاعلم من ذلك ان النسبة الى المفعول العيني ما خفي وفي
 مفعول الفعل المتعدى **المتعدى** هو الذي له فاعله والمفعول به في قوله **قال** المتعدى غير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي
 ثم متعلقه **المتعدى** هو الذي له فاعله والمفعول به في قوله **قال** المتعدى غير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي
 التي مدلولها نسب كقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الى امر معين في مفعولها بل الى امر مجموع استعملها **المتعدى** هو الذي له فاعله والمفعول به في قوله **قال** المتعدى غير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي
 تقرب زيد وبعد لم اذا قصد النسبة الى معين يكون موقوفاً عليه لا بد من ذكره **المتعدى** هو الذي له فاعله والمفعول به في قوله **قال** المتعدى غير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي
 في التعريف كالتعدي بالحركة والتشبيح قيل ان تعريف المتعدي يصدق على الانفعال المتناقص لتوقف نوعها
 على امر غير الفاعل متعلق به وهو التميز والحياب متعديون **المتعدى** هو الذي له فاعله والمفعول به في قوله **قال** المتعدى غير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي
 ان كان الماخذ كذا سائر الاعداد ان معنى صار زيد غنياً تصف زيد في الماضي بالفاء المتصرفة بالصدرية مخرجه الزماني
 اي امر غير الفاعل **المتعدى** هو الذي له فاعله والمفعول به في قوله **قال** المتعدى غير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي
 الى ان الماخذ بالمتعلق المصطلح كقوله **المتعدى** هو الذي له فاعله والمفعول به في قوله **قال** المتعدى غير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي
 يتوقف عليه فقهه لا يتعلق المطلق اليهم فليس هذا التقيد معتبراً في مفعول المتعلق **المتعدى** هو الذي له فاعله والمفعول به في قوله **قال** المتعدى غير المتعدي في شرح التسهيل المتعدي
 ان المتعلق المصطلح ليس معتبراً في مفعول المتوقف كما صرح بقوله وان التعلق بنسبة الفعل الى غير الفاعل على ما هو كان معتبراً

مفهوم يتكرر في السنين قولي **قوله** فان على ادراكه لتفصيل التخصيص في الاصطلاح بغير الفاعل كقولنا اعتبارا بقيد التعلق ظاهر في
 التوقف للاشارة الى ان المراد به ما صدق عليه غير اخل في مفهومه لم يتعرض لتعليقهما **قوله** لكن الاستدلال في غيرهم ناش
 مما سبق وهو ان موصدا في تعريف المتعدي على الملام **قوله** بطريق الصدور كما في ضرب زيد والقيام كما في طال زيد ف
 الاستدلال كما في مات زيد **قوله** ان يقوم الفعل الى المعنى كما يشعر به التعريف المنقول في شرح التسميه فان المجرول فرعه في
 التعدية كما في البناء فالفاعل الفاعل الحقيقي لا ما يعم مفعول بالهيم فاعله ايضا اذ لو اريد ذلك لم يكن ضرب في ضرب زيد
 متعدي لعدم توقف فهمه على فهم امر غير الفاعل بالمعنى العام **قوله** لا يمكن تعقله الابدع تعقله جملة متحركة لما قبل
 والمراد بالبعدية الزمانية لا متنازع تعقل شيئين في زمان واحد اى لا يمكن تعقل ضرب الابدع تعقل المضرب المعين بالزمان
 لما ان النسبة مأخوذة في مفهومه وفهم النسبة متنازع عن فهم الطرفين بخلاف الزمان فانه مما يتوقف عليه وجود
 الفعل لازما كان او متعديا قال السيد سرح في شرح المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل في معقولة الفعل المتعدي
 بخلاف غيره فانه مما لا يدخل في معقولة الفعل **قوله** بخلاف الزمان اى المفعول به وله والحال غيرهما بهذه الامور
 ليظهر توقف ونجى الفعل عليه بدون الفهم **قوله** وهى الفاعل المتعدي ترك في بعض النسخ ذكر المفعول لان هيا الفاعل
 الذى هو ذكر الكلام اذ لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهى الفاعل المتعدي **قوله** وغير المتعدي اى وما قبل ان المتعدي
 يصير لا زما يثبوت الافعال وناء التعقل فتقوم اذ معنى التعدي وصول الفعل الى المفعول وحلهم التعدي انقطاعه عنه فلا
 فيه من الاشارة الى المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان بابا لانفعال التعقل معناه التنازل والقبول لمطابقة **قوله** اما بالمرح
 وكذا فاكب **قوله** او بالمرح المفاصلة اى جعل بعضه مفعولا فاعل من اسباب التعدية كما هو المفعول والتضعيف وحروف الجر
 ان هذا البناء يقتضى التعدى وان لم يكن الفعل الثلاثى متعديا لان المشار له هو المفعول ولم يجعله بعض خصه لانه ليس مثل
 هذه الاشياء فى المعنى لانها معنى التصدير بخلافه ولاه ولاه لا يتعدى الى اكثر مما كان الثلاثى متعديا اليه نحو ما رتبته وذلك في كل فعل
 كان مفعوله الاصل هو المشار له بخلافها فان التعدية لازمة لاجازة في العباب **قوله** او بحرف الجر لا يغير شي من حروف
 معنى الفعل الا البناء في بعض المواضع نحو هبت يزيد بخلاف حلت به فاذا غير فعند المبرح يجب فيه مصاحبة الفاعل
 المفعول به لان البناء للتعدية عند معنى مع وعند سيبويه كالمعنى لا يجوز للمصاحبة وضدها ولا يجوز حذف الجار في
 الا في كذا وان خلا لا لا تخفى في الحصر وجاء في غيرهما اما شد وذى نادرا واما الكثرة الاستعمال نحو امرتك الخيرو ويحبني
 ان يثبت على فعل واحد عدة حروف اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لا كراهك وليس يجرى حذف البناء
 المتغيرة الا في قوله تعالى **قوله** اني اريد ان اكون من الذين يذكرون على القراءة البصرة والوجه اني اريد ان اكون من الذين يذكرون
 المتغيرة الا في قوله تعالى **قوله** اني اريد ان اكون من الذين يذكرون على القراءة البصرة والوجه اني اريد ان اكون من الذين يذكرون

معنى استقر فان كان الفعل لازما تعدى الى واحد وان كان متعددا تعدى الى اثنين نحو ضربه فاستقر وان كان متعددا
 في اثنين تعدى بالهمزة لا بالتصغير الى ثلاثة واحذف منها لا علم واري والتصغير قبل تعديته للحلق العين لا
 في الهمزة نحو تأمته والمفعول الذي يزيد بسببه ما هو الذي كان فاعلا قبل حروف الجر الجواب ان التعدد
 في الفعلين معا على ما كان اصل الفعل كذا في الرضى فظهر من كلامه فاعدا قبل ان ادخل تبدل حرف الجر الجواب ان التعدد
 يقتضي تقدير المعنى وان تعدية اعطيت للمفعول الثاني بالهمزة والى المفعول الاول بالتصغير وان التعدد يقتضي
 عليه التمثيل اعطى اعلما واري قضي غير الاول او مفعول واحد واقضى على احد عليهما في الجملة ان عليانه معنى الصدق
 الموصوف على سواء كانا كليتين او جزئيتين او احدهما كليا والاخر جزئيا واما قيد بدل للوجوب التخيير في المفعولين فيكون
 قضي نحو علمه هذا عند البعدين وقال المكوفي فان مفعولي باب علمت حال وليس شي لان الحال لا يكون علما وخير او العلم
 ويجوز ذلك في حذين المنصوبين قال كاعلم واما علمه فيقول علمت كذا فاعلم بالبرست فان مفعولي علمت الاول
 مضمون الاول الثاني ومضمون الثاني علمت تقول في علمت عمر زيد منطلقا علمت عمر انطلق زيد علمت عمر
 الانطلاق قضي بقوله المفعول الاول لان مرتبة التقديم كقولنا فاعلا للمفعول قبل التعددية قضي فليست احيانا التعددية
 اي ليست مما صارت بالهمزة والتصغير متعددا الى ثلاثة بعد التعدد الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيات قبل من باب
 لهذا المعنى الاخير يكسر الباء بمعنى علم لما حدث ونبا ان الاثنين فليست مما يستعمل من النبا والحدث قضي بواسطة
 اشتباها لان الانباء والتنبية والتحذير والايحار بمعنى الاعلام وانما في نفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسه او الى اثنين
 بالجر نحو اني اذبحوا آياتهم يتكلمون في ذلك ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا من اسباب التعددية وقد ذكر في المعنى اسبابا
 التعددية سبعة الاربعة المذكورة فيما سبق الخامس صوغه على حد نصه فيسلك فائدة الغلبة نحو كرم زيد الاساوس
 التضمين السادس اسقاط حرف الجر لم يلحق سيبويه من هذا الخمسة الاشياء البواقي المحر بها غيره واما احداث فلم يستعمل انشاء
 والحق بعضهم ادى الحلية بالعلم سماه انما في الله في النظم من اسما قضي في جواب الاقتضا وعليه بحيث لا يكون متبعا
 اصلا فلما لم يقل في جواب حذوه في شرح الفية السبويه حذفت هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها لا دليل له
 لم قال علمت زيد بكذا قالنا علمت واما الحذف بنفي دليل انفي بعد ايهب احدها وعليه الاكثرون فيحذف الاول بشرط
 ذكر الاخيرين والاخيرين بشرط ذكر الاول فلا يخرج الكلام من فائدة بذلك المعطية في الصلوة الاولى والمعلم في الثانية الثاني
 لا بد من ذكر الثلاثة لان الاول كالتأمل فلا يحذف والاخيرين من باب طعن الثاني فيحذف الاول فقط لا بد من ذكر
 الاخيرين والرايين في حذف الاخيرين فقط لان الاول في معنى المفاعيل الاخيرين في حكم مفعولي ظننت انتهى فمعنى قوله

في جواز الاقتدار عليه رد المذهب الثاني والثالث لأن معناه جواز ذكر الأول وترك الآخرين وفي قوله والاستثناء عنده
 للمذهب الرابع معناه عدم ذكر الأول ذكر الآخرين ومحمول القولين اختيار المذهب الأول الذي عليه الأكثرون ولأن
 الآخرين كثرة في كثرة أعطيت لأن الأول الذي هو فاعل في المعنى إذا كان كمفعول الأول كان الآخرين كثرة بالمراسي الأول
 قوله قبل أن مفعول الأول كمفعول أعطيت في عدم جواز ذكره مع الفاعل خيرين متصلين بشئ واحد فإيهما علمتني
 بعيدا قائما فلاقتصارا على جواز الاقتصار بتفسير قولهم لأن عدم الجواز المذكور مشترك بين جميع الأفعال الاختصاص
 بباب أعطيت قال الثاني والثالث من مفعولها أي محل واحد من الثاني والثالث بالقياس إلى الآخر من مجموع مفعولها
 المتعبرين معا مفعولا واحدا كما أن علمت مع قطع النظر عن المفعول الأول فمن تعيضية وفائدة التقييد لاحترار عن
 كل واحد منهما بالنظر إلى المفعول الأول فانه بهذا الاعتبار ليس هو كالمفعول علمت في الرضى فإذا قطع النظر عن
 الأول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال أول مفعول علمت مع الثاني لأنها الأول هو الذي زاد بسبب المحذرة
 في وجوب كراهة قيل كذا في جواز الإلغاء والتعليق وجواز كون المفعول الثاني مع الفاعل خيرين متصلين بشئ واحد
 فلاقتصار على الجواز المذكور تقصير وتقييد للإطلاق من غير ضرورة وهذا وهم لأن الإلغاء والتعليق مختلف فيهما
 اتحاد الغميرين مختص بفعال المقلوب رأى الحلية والبصرة وروحد وعدم وفقد لا يجوز في غيره كما في ذلك منصوص
 في التسهيل وشرحه نعم يشترك الثاني والثالث هذه الأفعال مفعول علمت في أحكام آخر من جواز أحدهما وحدهما
 الدليل التقديم والتأخير ولذا اعم في التسهيل لأن هذه الأحكام غير مختصة بمفعول علمت **قوله** ويسمى أفعال الشك
 واليقين عطفت على الخبر المحذوف أي أفعال المقلوب هذه المذكورات وعلى مجموع المبتدأ والخبر والشرح عبارة المتن
 فجعل قول أفعال المقلوب مبتدأ محذوف والخبر وقدر لقوله ظننت مبتدأ آخر ما في عبارة المتن فقول ظننت أنه خبر لا في
 القلوب أو يدل منه وقوله يدخل خبرا ومستأنفة **قوله** كأنهم رادوا إلا ما كان استعمال لفظ الشك فيما أساوى طوافه
 متعارفين العلماء غير متفقين بأصطلاح الميزانيين منساقا إلى الفهم عند الإطلاق ولما كان شيء من هذه الأفعال الأعلى
 ذلك حملا الشك على الظن يجوز الاشتراك في عدم الجزم وإنما قال كذا لا محالة لأن يكون هنا بالمعنى اللغوي معنى خلاف
 اليقين وشمى لغير الظن لا يقتضى أن يكون هذه الأفعال حالة على جميع أنواعه **قوله** تساوى الطرفين أي التوهم وحده
قوله وهي ظننت أنه هذه سبعة أفعال تشترك في أنها موصوفة للحكم بتعلق شيء بشئ على صفة فلاقتصاف مفعولين و
 فأنزلها لإحرام بان النسبة خاصة بما دل على الفعل من العلم وظن والخبر السبعة باعتبار أولها التوهم في بعضها
 للظن بعضها بالعلم وبعضها مشترك بينهما ذكر المصريح من كل فرع ما هو مشترك بينهما في ذلك أشار الشرع بتقسيم أولها

أفعال

لجبر والاحتكام ولا مقتداً لسان العلة لا لتحصن في لاجل إخراج هذه الصواب بقيد الجواب المتوسط المختص وحسب اعتنى
بين للمفعولين وإنما لتعديد مطلق المتوسط فلا يخرج صوراً والتقدم فإن قلت ان المصبر لم يقيد المتوسط بكونه
بين للمفعولين ولتأخر بكونه عنهما فذلك مستفاد من السور لأن كل ما في المفعولين قد جازم المبنى بناءً على المعنى
المتبادر منه ولما قد المبنى لجواز حمل الجواب على كونه في المتوسط والتأخر على الجواب في المتوسط لا يخفى
عليك ان المراد بالاعلاء ان يذكر معهم ما لا يخرج ان يكون معمولاً ولا واسطاً عملها فيه وفي صورة وقوعه بين معمول
ن وبين سور ومحمولين وبين المعطوف والمعتوف عليه لولا ذكره لكان معمولاً في المفعول جواباً وقم بينهما اعتراضاً بالانتماء
لأنه المسمى بهما ولذا قال في التسهيل والاضحى قد يقع المفعول بين معمولين وبين سور ومحمولين وبين معطوف ومعتوف
استخرج لولا يقرب بين جوار الانشاء وبين وقوعه على ما جازم البيان ويختصص في احدى صور وقوعه بين المفعول وبين سور
بين اسم الفاعل معمول في الاعلاء جازم ولا واجب عند البصريين داخل في اذا انما سبقت قبل في التسهيل ولا لغناء ما بين الفعل
ومفعوله جازم ولا واجباً لالكوفيين مثال ذلك تام اظن فيذكر في رفع زيد في حوزة ونصبه على انه المفعول الاول للفعل الثاني
وضمير المستتر في موقع المفعول الثاني ومنه الكوفون التثنية وجوب الرفع والتحريك ذهب البصريون وروى السماع
قبل من الاستفهام سواء كان في الجملتين او في الالهام نحو قوله تعالى في الجنتين ايضاً في التثنية على الجنتين زاد لفظ الجنتين
وقوله الاسطة اه يحتمل ان يكون تبيين المعنى الاستفهام اي يكون معنى الاستفهام حاصلاً بالاسطة لفظ الخبران يكون له
معناه وان يكون حاصلاً بواسطة ان الكسب من المضارع اليه وان يكون تبيين التثنية اي يكون الفعل قبل معنى الاستفهام
لا توسط لفظ آخر بتوسط اعلم ان الاستفهام على اثنين قسم يكون جوابه بالعينين وجوابه يكون بامره او
بالامه المتضمنة للاستفهام قسم يكون جوابه بنعم ولا وهو ما يكون بالهبة فقط او بنفي واختار بعضهم ان القسم
لا يقرب من باب علمت لان مفعول الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتأثيره في الاول ان يقرب علمت جواب هذا
الاستفهام فاذا كان الجواب بالعينين يكون مشتقاً من النسبة فلن زيد مثلاً وجواباً لزيد ثم زعموا معناه زيداً ثم زعموا
للعلم به فمعنى قولنا علمت لزيد قائم زعموا علمت احد ما بعينه بل صفة القيام اي علمت قيامه وانما لم يقل علمت لزيد
لما يدعو له الى ايجابه واذا كان الجواب بنعم او لا يكون مشتقاً من النسبة فلا يصح تعليق العلم به لانه يستدل
النسبة فاذا قيل علمت لزيد قائم كان معناه علمت لزيد او لا لا يصح الاكثرون على انه يقع العلمان بعد باب علمت
اداة الاستفهام التي بعده ليس استفهاماً للتكثير بل يتعلق العلم بمفعول الجملة المشتقة عليه بل مجرد الاستفهام في
جميع الصواب المعنى علمت الذي يشك فيه فيستفهم عنه لان الشكوا المستفهم عنه في القسم الاول نسبة المفعول

هذا المعية واذ في ذلك من في القسم مثال نسبة والمذكور علم تلك النسبة واجازة في التحويل المذكور ولو سلمنا ان قسم
 لا يساوي مستملين على النسبة فان المقدار بعد جملة واحدة ولذا يصح الجواب عنها اذ اعتبار المتن ان اجزاء على الحلة كما هو الشاكر انضبا
 للمذهب المذكور والمثال في القسم الاول كونه متفقا على ان خصوصية المثال ان اختيار المذهب في الدخول على معنى في المقيد الثاني بالمثل
 المعمولين وكذلك الام ابتداء لانه اذا تقدم احد الاشياء الثلاثة على المفعول الثاني فقط لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت
 من هو او فاقتر او القاتل وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين في هذه الصيغة وانما لم يقيد الاستفهام بذلك لانه قد يكون
 المفعول الاول متضمنا للاستفهام كما مر في قوله وضعنا قيد بذلك لان الام ابتداء قد تدخل على الخبر نحو ان زيد القاتل احترق اذا
 عن اجتماع التي للتأكيد لكنه خلاف الوضع **قوله** فمن حيث اللفظ لا يجوز العكس لانه لا يعلم ان للمعنوي عاملا ولا قوة
 والفرق انه مع اشتراكه في ابطال العمل والمراد الانفاء المذكور ههنا يخرج الصواب الوجه لانه لا يكون سابقا او لاحق بي بطلان
 الانفاء والتعليق في الوجه الثاني فقط **قوله** ان الانفاء جائز لانه ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع والتعليق واجبه ترك
 الاعمال لان المعنى ان الانفاء ملحق في مفهومه الجواز والتعليق في مفهومه الوجوب في شرح التسهيل التعليق ابطال العمل
 لا محالة على سبيل الوجوب بغير خلاف الانفاء فهو لبطالة لفظا ومحالا على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك استدراك لفظ الجواز
 في قوله جواز الانفاء اذ المعنى ان من خصائصها انه يجوز ان يبطل عملها وان لا يبطل بخلاف سائر الاعمال فانه يتمتع
 ذلك كما ان التعليق فيها جائز دون سائر الاعمال لذا قال شارح الباب في قوله ويختص بجواز الانفاء والتعليق ان قوله
 والتعليق عطف على الانفاء فقد يرقا لضميرين اما ان كان احدهما ضميرا متصلا والآخر ظرفا نحو زيد اظن قائما وظن
 قائم لم يخرج المثال الاول مطلقا وجاز الثاني وافعال المعلق خاصة وان كان المضمين متصلا جاز مطلقا كذا في الضمير **قوله** في
 صفة لضميرين اي ضميرين كاشيين لشئ واحد بان يكونا عبارة عنه او عما يشتمل عليه فيد خفيه نحو قولك استر رطل
 رطلتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الام لا سوان **قوله** لان اصل الفاعل اي اصل المول الفاعل المفعول بمعنى يبيتني عليه غير
 ان يكون مؤثرا فان نحو طال زيد لما اطلق عليه الفاعل كونه على طريقة وصفته والاصالة بهذا المعنى لا يتناق كونه داخل في
 التعريف **قوله** والمفعول به متاثر من قبيل العطف على معلى عامين والجور مقدم **قوله** لانفا قسما مجتبه او ان اختلاف
 صحت كون احد هما فوعا والاخر منصوبا فان الواجب عناية تغايرهما بقدر الامكان **قوله** لانه ليسا الفاعل والمنصب الاول
 في الحقيقة فاعلا ومفعولا به اي مؤثرا ومتاثر اما الفاعل فاعلم كون افعال المعلق من قبيل التاثير واما المنصب الاول فاعلم
 تعلق الفعل به بل متضمن الجملة ومن هذا ظهر ان الدليل يختص بافعال المعلق **قوله** لانها انقيضا وجد في اي في اصل الوضع
 فان وجد بمعنى امر بانفسه استعمل بمعنى علم **قوله** اجري على البصرية والحسية اي اجري اي التي بمعنى ابصر التي بمعنى لم في الدنيا

هذا المعنى ان الانفاء ملحق في مفهومه الجواز والتعليق في مفهومه الوجوب في شرح التسهيل التعليق ابطال العمل لا محالة على سبيل الوجوب بغير خلاف الانفاء فهو لبطالة لفظا ومحالا على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك استدراك لفظ الجواز في قوله جواز الانفاء اذ المعنى ان من خصائصها انه يجوز ان يبطل عملها وان لا يبطل بخلاف سائر الاعمال فانه يتمتع بذلك كما ان التعليق فيها جائز دون سائر الاعمال لذا قال شارح الباب في قوله ويختص بجواز الانفاء والتعليق ان قوله والتعليق عطف على الانفاء فقد يرقا لضميرين اما ان كان احدهما ضميرا متصلا والآخر ظرفا نحو زيد اظن قائما وظن قائم لم يخرج المثال الاول مطلقا وجاز الثاني وافعال المعلق خاصة وان كان المضمين متصلا جاز مطلقا كذا في الضمير قوله في صفة لضميرين اي ضميرين كاشيين لشئ واحد بان يكونا عبارة عنه او عما يشتمل عليه فيد خفيه نحو قولك استر رطل رطلتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الام لا سوان قوله لان اصل الفاعل اي اصل المول الفاعل المفعول بمعنى يبيتني عليه غير ان يكون مؤثرا فان نحو طال زيد لما اطلق عليه الفاعل كونه على طريقة وصفته والاصالة بهذا المعنى لا يتناق كونه داخل في التعريف قوله والمفعول به متاثر من قبيل العطف على معلى عامين والجور مقدم قوله لانفا قسما مجتبه او ان اختلاف صحت كون احد هما فوعا والاخر منصوبا فان الواجب عناية تغايرهما بقدر الامكان قوله لانه ليسا الفاعل والمنصب الاول في الحقيقة فاعلا ومفعولا به اي مؤثرا ومتاثر اما الفاعل فاعلم كون افعال المعلق من قبيل التاثير واما المنصب الاول فاعلم تعلق الفعل به بل متضمن الجملة ومن هذا ظهر ان الدليل يختص بافعال المعلق قوله لانها انقيضا وجد في اي في اصل الوضع فان وجد بمعنى امر بانفسه استعمل بمعنى علم قوله اجري على البصرية والحسية اي اجري اي التي بمعنى ابصر التي بمعنى لم في الدنيا

يجوز في الحق من علم انتاليفي فان كان متغيرا ما يتعلق به النفس حقيقة في القاموس الحركي والغير متغير في
قولنا انتاليفي للمواضع انما هو الابتداء وصوب انهم لان اي بصير للمواضع حركية على ذلك فعبارة بالجملة
في قولنا الخس في الحق على ما من عن غير متعلق بالذات والقرينة على انه من الوقية البصرية دون العقلية كما على
للمعلم والمعرفة وعن اسم بعض الجوانب المتعلق من عليه قوله واحد حسب ما يدرك من البعض انه تغيير في بعض من
قوله وفيما العلم والحق في معاني المتكثرة باعتبار كونها مدلولات في انفسها بالاعمال والاشياء في حيث يمكن
يقرب تغييره وفيه إشارة الى وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة بانها معاني لا تحيد الى الفعل واحد من
لها معاني اخرى متعددة يواظف على انه لا بد من فهم تعدية تأييد المعنى لغيره في معنولين سيما اذا ذكر بعد مقولوا لكون
على اوصافه وحده العاقل اذ ذكره المصنف في شرح المفصل في وجه التخصيص انه قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع
بقا في افعال القلوب التي هي معانيها كذلك مظنة كونها متدية الى الفعلين مجد المعنى لغيره فلذلك تعرض اولوا لمناجاة
التي هي مظنة التوهم المذكور في هذا الالفاظ اذ هذه الالفاظ اذا استعملت بغير هذه المعاني فلا يثبت
مظنة التوهم لعدم كونها في افعال القلوب قولنا في كل شيء بقوله قريب من معانيها **قوله** في كل شيء
للتخصيص بالحكم المذكور في الوحدة الافعال معاني اخرى لا يبين وجه التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة
ليظهر جواز الظهور **قوله** لا يميز للتخصيص البعض في التخصيص المذكور البعض للتخصيص البعض بالحكم المذكور اذ كان
لهذا البعض معنى يتعدى به الى مفعول واحد كذلك البعض الآخر لهذا البعض معان لا يتعدى بها قولنا في كل شيء
والخيلاء والتكرار بحسب من الناس الذي في شعره شمس **قوله** من المظنة بكسر الظاء التهمة التهمة اشارة الى
نائه كما في قولنا في كل شيء اي اخذه مكانا للمسمى بان يتركه الافعال الاخذ كما طهر اي اخذ طهر اي اخذ طهر اي اخذ
ثقله في وجوده طرقي المتروكية كذا في القاموس والعلماء يعني الاتمام جعل الشيء موضع الظن الشيء فعله ما
قريب من الظن والشعر جعله بمعنى اخذ الشيء موضع التوهم مطلقا فيجعل قريبا باعتبار كونها من مطلق لا احد لا دفع
والوهم نوع من العلم يعني الاحد المطلق فيكون قريبا من العلم والظن الذي هو معنى افعال القلوب لا اشتراكها في مطلق
الادراك قولنا منه قولنا او اي ما شهد علم على ما يجزبه من الحق غيره من الغيوب بتمهم اي بخلق حتمكان وهو
ان لا يكون بخبرة في الواقع كما في نظرين فعيل بمعنى المفعول **قوله** هو العلم بنفس شيء اي معنى ان العرب خصوا
بأحد نفس الشيء وذلك لا ينصب لا مفعولا واحدا في العلم فانهم يستعملون في العلم بنفس الشيء ويكنون على صفة
تأمل ذلك ينصب مفعولا واحدا واثنين وليس هذا الفرق معنوي بين حقيقة العلم في المعرفة الاخرى ان معنى علمت ان

ليس زيد خال له بل فاعله اقيام النفس الى زيد اي حصول اتياء قوله الى العدة اه والقرينة جعله تام لموضوعه كما كان
الظن المتبادر الدليل على لفظه لا ينفى خلافه عن التقرير فثبت ان زمانه كان وليس محتمل الاستمرار ولا الانقطاع
والله اعلم والاستمرار فيه قد يخلو عن الفعل الدلالة عليها فحق ولا شك في بيان لفظة التقيد بعد صحيح التعريف والافعال
لا متبادر فيكون الصفة خارجة عن التقرير قولي لان ذلك لا يتبرر اي للتقرير التقيد لا يخرج عن كونه نسبة
بين الفاعل والصفة كما هو قولي لصفة او يعنى لغرض ونسبته الى الفاعل المعين ولم يتعمد الزمان لا اشتراكه في الملكية
وللناقصة قولي لكل من الصفة او يعنى كلاهما مستويان بالنظر الى الموضوع له ليس احدهما مزية على الآخر بحيث يمكن
ان يتم لهما الموضوع له فالاصدق على الافعال المتأخرة وضعت للتقرير باعتبار عمدة بالقياس الى الحدوث والزمان
فلا يرجع ما قيل انه اذا كان كل منهما عمدة فيهما يصدق ان التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر
قيد فقط واللفظ لا يسهل على جعله فيكون المعنى ما وضع له يصدق عليه التقرير المذكور على هذا التوجيه
لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للموضوع كما هو الظاهر قولي لتقرير الفاعل او يعنى يكون التقرير مع ما اعتبره من
كله على وجه الانتقال في الزمان الماضي موضوعه كما يرشد اليه قوله لا شك ان كل جزئ تام لموضوعه له لان التقرير للقيام
موضوعه على اعمهم قولي ولا يبعد فيه اشارة للبعد في الجملة لان المتبادر كون اللام صلة التفسير قولي ان يجعل
التقرير مصدر اسبغيا للفاعل فاعله المحذوف الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على صفة بغيرها
بداية عليها لا يتبادر على حصول تلك الصفة له قولي بما ذكرنا من الوجه الثالث قولي لا يستلزم القيد ان كان دقرا لما قاله النحوي
من انه كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدر ولا يبرر والافعال المتأخرة والحق عندنا ان التعريف على غير
اعتبار التمسك باللفظ التي ذكرها الشرح ومن غير اعتبار قيد زمانه فان هذا التعريف في الافعال الناقصة باعتبارها متشعبة
وتعيينه عن سائر الافعال فان الدلالة على الزمان خاصة شاملة للفعل مطلقا والانتقال اليها والديوام والاستمرار وعلامتها
يتغير بها بعضا عن بعض والمتبادر من كونها موضوعا لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة خارجة عن مدلولها كما ان الفاعل
كان ولذا نزعوا على ذلك احتياجا الى الجملة الاحمية قال المصنف في الايضاح معترضاً على تعريف الفعل ادل على اقتراح
حدث زمان انه ليس محيد لان الفعل يدل على الحدوث والزمان جميعا واذا قل ادل على اقتراح حدث فقد جعل الاقتراح
نفسه هو المدلول وخرج الحدوث والزمان لا ينفك كونهما متعلقين بالاقتراح لانك تقول اعجبني اقتراح زيد وعمود ونسبهما
تشبها باعتبار الاقتراح والتشبه باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاعف ومضاعف اليك يلزم من اخبارك عن المضاعف اجاب
من المضاعف اليه وقال ايضا في ان الافعال الناقصة تشترك في مخالفة الفاعل على صفة قولي ثم احتج فيه الى الجواب

فالتعريف تام من غير اعتبار العدة أو الوضع للجزئيات أو حمل اللام للعرض وقيد ذلك عليه ووجه آخر أن الأفعال
 النامة موضوعات لتقرير الصفة للفاعل إذا اعتبر في النسبة الحدث إلى الذات لا لتقرير الفاعل على الصفة اعني نسبة الذات
 إلى الحدث **قوله** بالهمزة مثله التاء على ما في القاموس **قوله** وقيل في الباء لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة والنحو
 ولذا قال صاحب غاية التحقيق دون الباء **قوله** أنها غير صحيحة وقد عرفت ما مر ذات صلال ورجع وحال ما كان جار
 وارثه استحال تحوّل وحر ذات فافته ما افتأ وما ذروا من زلمير **قوله** وقد تضمن أنه قال المحقق التقا زاني في
 شرح الكشاف حقيقة التضمن أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر بناسبه وله طرق شيعر ما جعل الفعل المكمل
 حالا وعكسه فمما طريق آخر نحو لم يلبس زيد أي لم يلبس حذاءه انتهى فعمله أنه ليس يتعين له طريق الحالية فجعل قائمة
 كمالا لصفة كما تقتضيه سادة الطبع أولى من جعله حالا **قوله** وقد جاء أه لفظه جاء في المتن تامة وفي الشرح بعد ذلك **قصة**
 كما لا يخفى **قوله** في معنى العرب في الرضى شرح التسهيل أول من قال ذلك الخواص قالوا لابن عباس رضي الله عنهما على
 البهم لا فم شبهة ثم ردهم عن الخرج **قوله** ما تقدم نقلا معنوا **قوله** من الغرارة بكسر الغين المعجمة الجوالق على ما في القاموس
 وغيره ويفتحها عدم التجربة والغفلة وليس من اد ههنا **قوله** ونحوها ما يقتضيه الأشياء كالجوالة **قوله** أي أحسن هذه على
 على مقدار اختيار أنت البيا وهي كناية عن عدم حصول المقصود **قوله** ومعناه أية حاجة له والاستفهام التكراري أي أتمجرا
 من الحكايات متصفة بوصف كونه حاجة لك وروى برفع حاجتك فجزء ما قدم لتضمنه معنى الاستفهام **قوله** أرفقت شعرك
 في الصحاح أرفقت سيفي رقيقته والشفرة بالفتح السكين العظيم وما قيل أنه في القاموس لفم **قوله** لا يتجاوزاه وهو القفا
 المذكور أن **قوله** لا لالفاء فإنه يطردها وقال المصريح الأول مراد جاء لفظه بجهاء البرقيزين أو صاعين أن قلنا بالطرده
 فأنما يطرده في مثل قول الأعرابي وهو ما يكون الخبر كانه كذا فإنه يقع بعد زيد كذا **قوله** المركبة من المبتدأ والخبر إشارة إلى أن
 الجملة الاسمية قرينة الخبر بد عن كل ليس له ما دخل في حضورها فإذا جرد أن هذا الحكم على طلاقه غير صحيح لأن شرط المبتدأ
 الذي يدخل عليه هذه الأفعال أن لا يكون ما الزم التصدر كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكما الخبرية والمقرون بلام
 الابتداء ولا ما الزم حذفه كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا ما الزم عدم التصرف كأمين في القسم طوبى للمؤمنين ويل للكافرين وسلام
 عليك ولا ما الزم الابتدائية كونه في المثال وما في حكمه كجمل الاعراضية كقوله أنت طالق الطلاق البتة ولو كونه بعد ولا
 الاستناعية وإذا النجائية وإن لا يكون خبر جملة طلبية **قوله** أي أجل عطائها الخبر أي المقسم من خولها إذ لا إخطا في
 المقسم من قولنا صار زيد غنيا كونه الغناء منتقلا إليه وإن لم يشكون زيد منتقلا وقس على ذلك فالزيد لا وجه لتخصيص الخبر
 بالذوات التي تعطى اسمها أي حكومتها **قوله** يعني أنه المنة على ما يشاء أن إضافة الحكم لامية لا بانية على أنوم **قوله**

الخاص صيغة اهـ هذا الفعل يقتضي حصول الصفة الثانية او الحقيقية الثانية بعد ان لم تكن فلا يتم بدون كونه حقيقة او
 فلهذا صار هذا المعنى ناقصة واما الفعل الثاني فلا يستلزم حصول الكمال او الذات بعد ان لم يكن له تعلق بالفعل
 بعد ان لم يكن متعلقا به فيكون المقصود من صارت تعلق الفعل الثاني بالاولى كسائر الافعال المتتالية في
 المقصود منها استناد الخبر الى الفعل او تعلقه بالمفعول الاول فيكون من ان لا يتم الصفة صارا بالصفة اما التامة
 فمعناه الحصول بعد ان لم يكن **قوله** او من حقيقة الحقيقة سواء كانت شخصيتين فالمتعلق الخبر او شخصيتين
 فالمتعلق الخبر صارا للماء هو **قوله** ان البدل او اخره بتدارك القوت بالحسنات او في الخطا والذلة والمعنى
 ان العداوة تصير صيغة يستلزم الاستغناء بالحسنات **قوله** في وقت الاكثار والامور المستغناء والخطاب شبه سحره
 من غير مستغاث له في الرضوخ يستعمل المستغاث له من غير ما هو من الفرق وهو متعلق بانه من الكلام واستغاث به
 من الفرق في التاموس التام في اللغة دلالا والمستر غير متعلق بالضم وهو كان مفردا من الجنس والمفعول الضمير في
 قسوا من قبل اجماع السماء والسماء **قوله** معنى الجحش لاوس من نوال العير كالفسح جرحوس معنى الشدة والمعنى استغاث به في الله من
 اجل ان صارت شدة لا تقبل الامتداد والتجدي والاستغناء والكما بالكم من نفي باله يتجدي من غير استغاث به في الله
 اي ليس المراد من الاوقات المدلول عليها بكونها اعني الزمان الماضي لان المقصود من المعاني التي يتجدي بها بعض ما عن بعض
 الدلالة على صائر الاشغال من غير وقوع الزمان المدلول عليها بصورها مشتركة بينا وبين ما هو مدلول على ان الزمان
 لا يدل على اقران مضمون الجملة باوقات المدلول عليها بكونها كما هي خارجة الواقعة في الماضي بقاها تصير في الماضي
 بالحصول في وقت سحر في الزمان الماضي فمن عليه في الرضوخ غيره **قوله** في معنى الدخول منه قوله ثم يسبح ان امره في مشي
 هذا **قوله** في شرح التفسير يكون الثلاثة ايضا بمعنى انه في الاول المذكورة قال في جمل ارباب مضارع بات ببيت مريبان
 بالاربعين مائة بمعنى الكون في جميع الليالي مضارع على طول الفترة العيش **قوله** في معنى الكون في جميع الليالي مضارع
 اي في الزمان الماضي كما ان الكلام في المعاني الشخصية **قوله** في معنى صائر مجرد عن الزمان المدلول عليه بالمدلة قال الله تعالى
 رَحْمَةً مِّنْ رَّبِّهِمْ **قوله** في معنى صائر عمل انظر في الاصل جاء في المعنى بات بمعنى صار وهو في معنى بات
 قولك ما سبى قال الباء في التاموس بات بالفتح فانزلهم ليلا يستعمل متديا بنفسه وبالمدلول على غيره كقولك في معنى في التاموس
 وظل انوارا في معنى دام وان ذلك زاد بعضه في معنى اقام **قوله** في معنى في شأيه القام بمعنى تكلف به في عناية **قوله** في معنى
 على افعال الثلاثة السابقة يعني لوجهها لا فاعل الثلاثة **قوله** في معنى في شأيه القام بمعنى تكلف به في عناية **قوله** في معنى
 واما ان يقولوا ان الثلاثة لا تامة يستلزم مدلولها في معنى هذا الفعل فان قيل في ذلك فمعناه ان الثلاثة في معنى

ما ان استعملت في معانيها نحو زال وبرس زيد عن محله وانفك عنه واما في استعمال الاناقصة مصداقاً بحرف النفي فلتا
 واستدراكاً في القاموس في محله كسمه كسبه وانفك عنه وكمنع كروا فاعق قولي بدو له ان كان له طيهما ان كانت ماضية فيما
 وله في الدماء وان كانت مضارعة فيما ولا في الاول ان لا يفصل بين الاول وبينها بطرف وشبهه وان كان جاز ذلك في
 هذه الاعمال نحو اليك حتى ولا مسير لتركيب في الغرض من الافادة الزجاء كذا في الرضى قوله وتقد في الرضى من هذا في الرضى لا
 في مضارعاتها وانما جاز هذا في عدم اللبس وقد قرأنا ان يكون ناقصة الامهات تحذف من القسم كثيرا قولي ذلك اه
 بيان لكون مدلولها لتوقيت المذكور باعتبار وضع التركيب لا ينافي في ذلك صيرورة حلا بعد الاستعمال في الطريقة
 بحيث لا يصح تقدير الزمان معه قولي واذا قد لا الزمان لا يختلف في تقدير الزمان فانه لا يكون مؤولا بالمصد المتعذر لا مفعول
 الجملة فلا بد من تقدير مفعول اخر يصير معه كذا تاما قال انه طرف بيان لعلية العلة السابقة قولي واما في الاستعمال
 اي لفظه وقد تنازع الفاعل فيه فان اعلمنا ان في الاول ضمير هو اسميه وان اعلمنا ان في قوله واسمه في الاستعمال في تقدير
 حاله وعي التقديرين لا يخلو ادام على الجملة الفعلية علواهم قولي ولا يحصل من الجملة كلام بان لا يجعل ادام بتأويل المصدر
 فلا لا جسر قولي لا يفيد اي الجموع فائدة تامة لعدم الاتساق بين الجمليين ليس ضمير لا يقيد بالجمع الى ادام على ادم حتى يثبت
 بانه يستفاد منه ان ادم بعد حصول الجموع كذا لا يفيد فائدة تامة وليس كذلك قولي ولذلك يفيداه فانه لو كان لفظي الحال
 ليكون التقييد بزمن الحال تأكيداً للتقييد بزمن الماضي والاستقبال احتجاجاً بالتجديد كاهم اخلاف الاصل قال الاندلسي
 بين القولين تناقضان خير ليس ان لم يقيد بزمن الحال كما يحل الايجاب في نحو زيد قائم واذا قيد بزمن كان زندي
 فهو واقعه كذا في الرضى هذا اذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال كما يشرب اليه تنوله في محل لكن الظاهر التقييد المذكور
 في الوضع في التناقض بين المذهبين باق و دليل المذهب الثاني في الاستعمال التقييد بالارمنة الثلاثة يدل على انه ضوم
 للعد المشترك اي لا يلزم القول بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والاصل في جميعا قولي نحو قوله فان ياتيه ثم يل على ان ليس
 للاستقبال قولي اخبار الاعمال في تقدير خبر كذا في اناء على الجموع المضاعف المعرف باللام الاستغناء او اذا لم يكن ذلك عند
 سمي من حيث ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجرى تقديرها على اسماء او على افعال لا يجرى تقدير خبرها على
 قولي كذا اما اذا قيد المضارع او اكد المضارع اليه كجمله ما قيد المضارع ولا في الظاهر من عدم اعتداه قول من قال انه لا يجرى
 تقدير خبر ادم كونه في الفال المضارع لا يجرى على ان يجرى التسمييل قولي ان ليس في اي في تقدير الاخبار والتأنيث بان
 المضارع اليه قولي في اعماله فعل اجزاء اذا كان العمل في نحو زيد قائما وان زيد قائم فانه لا يجرى اخضعف اعماله فيه
 اشارة الى ان المقصود منها جواز تقديرها على الاسماء من حيث انها مفعول في افعال الجرح الى افعال فان كان العمل في صاحب

الافعال ما سبق من قول واحد كما خبر المبتدأ من حيث انه خبر الاسم ولذا اصاب في اسقيا به في الحقيقة خبر المبتدأ فاذا كرر
 ما هو **قول** ان يقيد والتقييد ما بان يكون الاطلاق قرينة التحويل عما سواه او باشتهار ان علم الماد من مستقر في حصول كل فني
قول لا يقتضي تقدما عليها اي على الاسماء اما عليها فقط سواء كان وجبا للتوسيط لكون الاسم محصورا عليها نحو ليس قائما الا زيد
 كونه خبرا متصلا بخبر ذلك زيد اي مشبه بابك ولم يكن موجبا له كاشتماله الاسم على ضم يجرى الخبر نحو كان شريك هبنا ليو
 او الى ما في الخبر نحو كان في الدار صاحبا او اما على الاسماء والافعال معا بان يكون الخبر متضمنا للمعنى المستفهام والشرط كما في مثال
 الشرط كونه مثلا للتقديم الخبر على ان لا ينافي ثبوته مثلا لا ما يقتضي تقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار يختلف فالاول في النظر الى
 والثاني بالنظر الى الاسم وما كان قوله ما لم يرخص ما يقتضي تقديمها عليها غير ظرفي التقديم على الاسماء والافعال عاقله في مثال
 الى قوله فيه **قول** نحو صارع في صديق فان رفع الالتباس في قلب المعنى يقتضي تأخير الخبر عن الاسم ونحو ليس يد الا فاما فان
 كون الخبر محصورا عليه يقتضي تأخيره واما اجازة الخاسر في قوله نعم فما اذلت ذلك دعوى نعم ان يكون ذلك اسما ودمعهم خبرا
 وعلمه فليس من قبيل الالتباس بل من تعدد وجوب التوكيد **قول** وهو يجوز ان يكون افعلا فوجوب التقديم على الاسماء كذا في
 في قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها واما ارادة نفي الضرورة عن جانب الوجوه فلا يخجله عبارة المتن لان الامكان ما عاقله
 عن سلب ضرورة الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب الخالف للحكم المحكوم المصير في الممان الاجابة لا يمكن جملة على سلب
 ضرورة **قول** الافعال المناقصة لان الحوام في حوالها وفيه اشارة الى الرد على من قال ان الضمير راجع الى الاخبار لما استنبته
 للسياق فان تقدم كان حكما الاخبار وقوله قسم يجوز قسم لا يجوز كان ضمير يجوز راجع الى القسم لا شك ان القسم سواء اريد به فعلا
 او الاخبار ليس موصوفا بالجواز وعده بان اعتبار التقديم وهو صفة الاخبار والذات والافعال واسطتها واصل الدين ان تقسيم
 باعتبار حال القسمه اولى بتقسيمه باعتبار حال منعلقه وستظهر على ما في **قول** تقديم اخبارها عليها اشارة بتأنيث الضمير
 الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى القسم اذ اللام في ذلك ضمير يعود الى القسم والمائد محذوف اي قسم
 يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى اعتبار حذف المضاف عن الضمير المستكن وجعل الجواز الذي
 هو صفة التقديم صفة للقسم نحو اوال الاستحسان وكل ذلك **قول** قال هو من كان الى امر اي في الترتيب الذي ذكره المصنف
 والغاية داخله في المعيار بقرينة المقام **قول** لتوثيرها افعالها ويجوز ان تقدم الفعل عليه بخلاف الحرف **قول** وجواز افعاله
 اللام اشارة الى ان الجمع دليل على ان الفعل الاول لا ينافي لانه لا مانع من جاز العاقل الجز الثاني لاثبات انه لا مانع من جانب المرفوع
 فمن قال انه من طغيان القلب والصواب جواز تقديم المنصوب على الافعال قد سما **قول** اي هذا القسم من حرجه
 مع انه لا يحتمل خبره الاشارة الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال ولا اخبار لانه محكوم عليه اولا كونه ما هو في فعل القو

بأنه أحد من المضادات لخاصة كلمة كلف لا بد عوالبه لا جعل هذا لتبيينه في الضمير في قوله وهو ليس بمبني في قوله وهو من كان إلى واحد لا دلالة فيه حيث لم يقل هو كان إلى المجهول أن يكون من معنى الهم القسم عبارة عن الخبر قال في أوله ما يقبل في أوله ما أشار إلى أن ما صار كجوزته حتى لا يخلو الفصل بينهما فالمراد منه الأفعال الخمسة المذكورة سابقا عبر عنها بهذه العبارة اختصارا لأجل ما دخله ما مثل كان وما صار وان أشارت مع ما في حكم عدم الجواز لأن خلا ابن كيسان إنما هو في هذه الأفعال الأربعة دون غيرها فإنه لا يجوز تقديم الخبر في ما كان وما صار لتمام التخييل أو إتمامه بقى المصنف ليدل كحكم الأفعال الناقصة إذا دخلها ما أولي ولو أن لا يشار إليها بالأفعال الخمسة في جواز تقديم الخبر عليها عند دخول الثلاثة الأولى وعدم جواز التقديم عليها دخول البت والكارم في الأحوال المختصة بالأفعلة تدبر قوله وما حيزه الناطقون قولي لا انتفاء أي في الأصل في ذلك لما تضمنه ما ينفرد معنى الجملة حقه التصديق لأنه بقى الأصل في أو ما سبق في ولا يجوز تقديمه في حيزها عليه بأسوأ من الأفعال الناقصة أي بها ما في فلو كانا نقيضة سواء التي يتحقق هذا القول وأما القولان اجمالا بالاعتناء بتغيير معناه إلى الماضي حتى صار كجوزته وأما إذا أتت في الكلام حتى يقع بين الحرف ومعنى لم ينجو كنت بالمثل وإريد أن لا يخرج قول على نفس المصنف وكيف يتقدم على ما يليه انتفاء تقديمه في قول في الحذف عند الحذف وقوله العام لمع الواو إشارة إلى أن الحذف جملة مستأنفة وليس حال عدم صحة لفظا ومعنى لأن الواو مقدرة إذ لا دليل عليه ويؤيد ذلك على صيغة المعلق فاعله الضمير إلى ابن كيسان ولا ضار قبل الذكر ما في الفاعل على أنه تقرر في بحث التنازع في صفة نسبة الخلاف إلى ابن كيسان من محامليهم المتباين من قوله خلاف ابن كيسان وتقديم الفعل المحمديان الناصب المضاف الذي لا يجوز إظهاره لكون المفعول المطلق المستعمل بالألف كالبديل منه كما هو به في الرضى جعله من المواضع التي حذفت ناصب المفعول المطلق في ما يماسا أو قيل أنه على صيغة المجهول تحوزا عن لزوم الاختراق قبل الذكر وحذف الفاعل وهو هو وإن حار أن كان مصدر للمبني للفاعل لا يصح كونه مفعولا مطلقا للفعل المجهول لو جوب كونه معناه وإن كان للمبني لمفعول لم يستقد منه كون الخالفة ظاهر من جانبه لأم جانب المجهول بل عكسه لأن ابن كيسان لم يكون مفعولا صرحا فيكون فاعليته ضمنية قولي ثابتة لابن كيسان ليجعل الجواز متعلقا بالمصدر لأن المفعول المطلق المحذوف لا يكون الحذف ونحوه في خلاف ذلك والعامل والفاعل الأول في الفعل على كل حال لا يصلح لبيان مقام حقيقة الهم ينتصب بل هو كالفاعل في قوله كذا في الرضى في بحث المصدر وقال المشرك الرضى أن الفاعل للمفعول المحمدي باللام نحو عمل وحمل له خبر مبتدأ محذوف أي هذا القول له والجملة مستأنفة وما ذكره الشرح لظهور لفظا وتصق معنى قال ابن كيسان الخلاف في الأفعال الأربعة مختص لابن كيسان ولما ألكون في خبره ونقد المصنف ما في خبره مطلقا عن قولهم بتقدير ما على

ونحو التفسيرين في قوله تعالى **فما قبل الخالد** لا يخص بهما التوفير في الضم والفتح والبدل والقول كما يقتضيه اللفظ
 من كون أحد الجائدين قاصداً لاخر مفعولاً به **مما قبل** لئلا يفتقد له متعلق بقوله لا من جمل الجمل وقوله **فما قبل** لا من جمل الجمل
 التخلل المقترض للشاركة في أصل الفعل **مما قبل** لا من جمل الجمل في القسم الثاني والثالث **فما قبل** لا من جمل الجمل في القسم الثالث **فما قبل** لا من جمل الجمل
 وان كان لا فاصلاً من حيث الضم والموج للصدر لا تغير المعنى والحقوق انه ان اعتبر نسبة الفعل الى الجمل لا اعتبر نسبة الفعل الى التفسير
 الذي هو دلالة ما متوجه الى الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل وان اعتبر نسبة الفعل الى الجمل لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل
 ولكن الجمل لا معمول للتقديم والظن هو الثاني لان صيرورته ناقصة انما هو بعد دخول النفي لان الجمل هو **فما قبل** لا من جمل الجمل
 انما هو للفتحة والاستعمال شاهد **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل
 وهذا **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل
 في شرح التفسير العيني سيدي به على ذلك لكن ظاهره ان فيه يقتضي ذلك **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل
 الا **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل
 نوع تقديم العام الى الجمل لان معمول قد يقع حيث لا يقع العام الجمل اما ان لا يضر بان نصب **فما قبل** لا من جمل الجمل
فما قبل لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل
 علم وليس فيهم الياء اذ لم يجمع من معتل العين بالياء ولا مفتوح الياء اذ الفتحة لا تنسك ولم يقبل الياء ليدل على عدم
 نفيهم ومقارنته لاحوته والدليل على كونه فعالاً حقوق ثناء التائيد السائد والفاء اثر البركة المتصلة وقال الكوفي زنا
 جرف بما يدل على عدم التصرف وقيل اصلاً لا يثبت معنى كما هو جرح فحذف واستعمل استعمال التبرية **فما قبل** لا من جمل الجمل
 حاصله الفرق بين الاختلاف والمخالف فان الاول للشاركة في أصل الفعل **فما قبل** لا من جمل الجمل وقوم الفعل من الجائدين معا
 والثاني يقتضي وقوع الفعل من أحد الجائدين **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل
 خصت بالحكام فردوها بالذكر لا يخفى فيه اذ كل فرقة من الافعال الناقصة مختصة بالحكام لا توجد في الاخرى **فما قبل** لا من جمل الجمل
 انما ليست ناقصة لان المقصود نسبة الحديث اعنى القرب الذي هو مدلول مصدرها الى افعالها لان معناها كما ان
 قرب الفاعل عن الخير لا يضر في كونه الاثران معنى **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل
 طبقاً الى وجوه عدم التام بالرفع لا يقتضي كونها ناقصة والالكان جميع الافعال الشبيهة بل المتعلوية ناقصة **فما قبل** لا من جمل الجمل
 وشبهه بالناقصة ولذا قال في الباب ويصل الى الافعال الناقصة **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل
 متعلق به امر مشروط في الشرط **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل **فما قبل** لا من جمل الجمل

فما قبل

لما اجمع الى الفعل المعروف في ضمن الجمع او ليدان ان الفعل ليس بطل الجمية فيكون خبر الجماء واختار صيغة الجمع الرضا
 في قوله كما تقدم في اصول قبيح الالفاظ لا لانه لم يكن المذكور تاما وضعت له انما بالمقاربة للدخول
 واذا كان في ذلك لولا ان يكون له في قوله او ضمير لم يعلم بعمل اللام صلة نحو ضمير جملة النور في قوله لا لانه في
 ان المراد بيان المعنى المشترك بينه والذي به تمايز عن باقي الافعال كما في تعريف الافعال المتمايزة فلا حاجة الى تقدير
 الالفاظ كما علم ابن مالك قال في التيسير ان افعال المقاربة منها الشرح نحو طفق وجعل واخذ وعلق وانشأ
 وحب وقام ومقاربه حلهل وكاد وكوب ووشك واول ورجاه عسى وجري واخلاق وقال شارحه سميت افعال
 المقاربة لان فيها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض افراده لان بعضها المشروع وبعضها الاختار
 ومن هذا قال بعض المناظرين ان التسمية قد الالفاظ وجعل اللام للفرق اشارة الى ان المعنيين من الالفاظ على الدوام
 سواء كان موضوعه الالفاظ او كان الالفاظ في الشرع والواجب يستلزمان الدورية ان كون الشيء لا يمشي لا يستلزم كونه مشيا
 والمضمر راجع اختار ان في الكل معنى لا يوافق في كاد ونظر واما في عسى فلما في الفعل ان عسى لمقاربة امر على سبيل الرجاء وفي
 شرح التيسير ان في اعلام المقاربة على سبيل الرجاء وفي معنى اللبيب ان عسى بقرينة قوله عسى وعسى يستلزم والمبرد
 وعزلة قرب عند الكوفيين واما في طفق فانه وفي استعماله في الغرض في كونه في الاصل يعني الدوام في القاموس طفق في
 كذا كسر وضرب طفقاً وطفوقاً واصل التعليل الاتصال بالفعل ان يشاء من خبر من اجزائه او بما يقتضيه من جنس حصوله
 ففي كل قرب حصوله التعليل في اعتداد التكملة اذا كانت الموصوفات لا يلام ما في الاذن ان قوله مجزوء في الفصل
 حاصل كلامه ان الالفاظ في اعتقاده للتكملة قد يكون سببه ومنشأه رجاء التكملة وطبعه يحصل الخبر للفاعل وقد يكون
 جزؤه يشار الى الخبر على المحصول من خبرين بشرطه وقد يكون جزؤه بشرطه والفاعل في الخبر قد لا يكون نوعاً او اقله
 باعتبار مشتمله وسبب حصوله في ذين المتكلمين الاول لولي عسى والثاني مدلول كاد والثالث مدلول طفق في قوله
 تعالى وحصوله واذا فيه منصوبات على المبدأية بمعنى ان المصنفات للشرع فيكون انما الالفاظ في قوله
 يستلزم كونه في قوله هو الذي يسبب الاشارة على الحصول يستلزم كونه في قوله هو الذي يسبب الاشارة على الحصول
 كونه في قوله هو الذي يسبب الاشارة على الحصول في قوله هو الذي يسبب الاشارة على الحصول في قوله هو الذي يسبب الاشارة على الحصول
 او حاصل الالفاظ في قوله هو الذي يسبب الاشارة على الحصول في قوله هو الذي يسبب الاشارة على الحصول في قوله هو الذي يسبب الاشارة على الحصول
 حاصل اذا قيلت طفق في قوله هو الذي يسبب الاشارة على الحصول في قوله هو الذي يسبب الاشارة على الحصول في قوله هو الذي يسبب الاشارة على الحصول
 انواعه واليتميم عبارة التصل حيث قال في المقاربة في ما لارجاء في المقاربة على سبيل الحصول وان ذلك في قوله هو الذي يسبب الاشارة على الحصول

او حصولا او اخلافه خطلان الظن ان نصب هذا المعبراد على التمييز نسبة الذنوب فيكون المعنى ان نور جاء الخبر اول
 حصوله اوله او اخلافه وليس معنى التوزيع بل ارجاء ذنوب الخبر على اذهب الى المصمم وليس حقيق واخواته لا ذنوب الاصل في
 بل الاصل فيه ولو جعلنا المنصوب حالا اي لذنوب الخبر وهو او احصا او اخذوا على كلف ذلك لا يستعمل فيه هذا المصمم لا يصح
 فهو حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصل بل هو قريب للحصول لان فاقاله انما هو جعل في غير النسبة او حلا عن الخبر والشم
 اختار جعله مصدرا لعدم احتياجه الى التاويل والتمييز يقتضي الابقام في اصل الوضوح ههنا الابقام بغرض التنوع الاسباب في
 ان ما في الاما لا يقتضي ان يكون في معنى عسى جاء ذنوب الخبر وما ذكره الشرح يدل على ان معناه القرب الذي سببه رجاء حصول
 الخبر والاه في ذلك حين لان كلا المعنيين مثلا اذ كان على ما عرفت **قول** بان يكون ذلك الذنوب اي ذنوب حصول الخبر للفاعل
 في هذا **القول** بحسبى بقدره ووقفه لكونه سببا له **قول** لا يخرج به عظمته على قوله بحسب جاء او انما هو الخبر والجزء
 لا للحصول فليس الجزم بحصول الخبر في كاد وطفق واما مثله انما الخبر في غير الذنوب **قول** على قرب حصول الخبر ومنه لا يسبب
 ذلك فالحال متعلق بالقرب فستطابق ان لا يخرج تعلقه بالذات ولا بالقرب لا بالحصول لان يتسامح براد بالذات
 القرب لانه على اخبار المتكلم بالقرب بسبب جاءه ولا يخرج في فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس في اول عسى زيدان يخرج
قول في جود ذلك اي حصول **قول** لانك جازم به اي القرب كما في كاد وطفق **قول** بان يكون الخبر المتكلم له لما كان معناه
 ذنوب حصول على وفق السابق واللاحق ان يكون الذنوب سبب لحوصل ليس كذلك لاحصوله بالمعربة فضلا عن سببته
 له ولو اراد بالحصول الاخبار ان على الحصول سببية الشيء لنفسه لان الذنوب هو الاشرف ولا يمكن ان يراد الذنوب اعتقدا
 المتكلم بسبب الاشرف في الخاير وكذا العكس لعدم وجوب مطابقة الاعتقاد لواقعين السببية تقبل بان يكون اه يعنى
 ان المراد بالحصول اشرف الخبر على الحصول ومعنى كون الذنوب سببه ان الاخبار به بسبب عدم المتكلم باشراف الخبر على الحصول
 فهو باعتبار الاخبار به مسبب واعتبار الجزم بسبب تقوله لا اشرف على خلاف المضاف على ما سيظهر به في تفسيره كما
قول في جزمك متعلق بقرب اي يدل على القرب في اعتقادك السبب من حيث الاخبار بخبرك به اي يدل على القرب الجزم
 في الخاير ويحتمل ان يتعلق بقوله قوله لا به وان كان بمعنى القول ففيه معنى القول الطرف بكيفية راحة الفعل اي في
 واخبارك الجزم بك بالقرب **قول** بالتصدي اي اه هذا اذا لم يكن الخبر ذ الجزاء والافعال جزء منه قال عسى وقد يكون
 اذا التصديق الفيد البارز **قول** قال سيدويه المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم لا هو مقصود وخصيص بعسى ليس
 مختصا به فله معنى لا اشتقاق ايضا ولا يرد ما قيل انه يجب ان يقول مصمم رجاء واشفاقا اذ ليس المقصود ضبط المعاني
 بل ضبط الاقسام ولا قسم خارج عن الاقسام الثلاثة وان كان ما وضعه القسم من معنى اخر **قول** حيث لم يحى اه لانه غير مختص

قوله بالجيد وقوله يكون خير عسى أي عسى الخبز الذي أصيبت فيه أي صيرت واقعا فيه فيكون وراءه أي قبله من القربى
والبناء في أصيبت يستعمل أن يكون ضمير للتركيب أن يكون ضمير الخاطب لأنه كبير والثاني يتخاطب بنفسه تسليية لها
قوله ولا يستعمل الثاني حال عن أن وقوله قد يجد أن لا يحذف أن عن الفعل المضارع في الاستعمال الأول حال كونه مجازا
عن الحذف في الاستعمال الثاني وهو تقديم المضارع على الاسم فإنه لم يحذف أن فيه سواء كان ناقصة أو تامة لعدم المشاهدة
الموجبة للتوسعة فهذه تكملة لعدم المحي فلا يراد أن انتفاء علامة معينة تحذف أن لا يجوز انتفاء الحكم الواحد بعلم
شئ ولا يحذف أنه كان الأول أن يذكر هذا الحكم متصلا بالاستعمال الأول لأنه آخره ليكون قريبا يحذف ذكر أن في خبر كاد في
حذف أن في الاستعمال واقعه سواء قدر أن كما هو مذهب الكوفيين لا ممتناع إبدال الجملة عن المفرد ولم يقدر بجواز وقوع
الجملة خبرا ومفعولا به **قال** كاد وهو فعل ناقص التصرف من حذمه لم يأت منه إلا الماضي المضارع ومفعوله قارب كذا
في اللسان يأتى في الشهر وواو عند الأصم **قوله** تخبر عن نوال الخير في القاموس أشرف المريض على الموت شفى عليه في
التأخر الشفاء بزيادة جيزى رسيدن وقوله في الحال تتعلق بالمحصل فمدلول كاد أشرف الخبر على الحصول في زمان الحال
وشدة قربه منه لأنه لم يشرع فيه على ما في الرضى إذا كان في الثبات يدل على ثبوت شدة القرب وإذا كان في النفي يدل
على شدة نفى القرب لا على نفى شدة كمال الجملة الاسمية المنفية تدل على وام النفي لا على نفى دوامه فأنذر ماقبل أنه
لا يظهر الاشتراك في قوله نعم وما كادوا يفعلون وفي قوله لم يكدر رسيد الهوى **قوله** فاعلم اسم محض أي قول كما في
الاستعمال الثاني عسى **قوله** يدل على قرب الحصول فإنه لو كان اسما لا يدل على الحصول الحدوث بل على الثبوت مطلقا
ولو كان ماضيا فبعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر في الزمان الماضي بخلافه إذا كان مضارعا فإنه وإن كان
مشتقاً لكنه ظ في الحال على كلف في الرضى الظهور في أحد العنيين بحسب عارض الاستعمال الثاني في الاشتراك في الوضعية بحسب
ظهور دلالة عليه عليه يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول كاد كان الظاهر أن يكون مدلوله قرب حصول الخبر في الحال
معلوم أن القرب لا يحتاج من الحصول فيكون المراد قربه من الحال **قوله** من غير أن متعلق بقوله فعل أي فعل مضارع بل أن **قوله**
لأنه على الاستقبال أي دلالة أن على زمان المستقبل المنافي للحال فلا يناسب كونه مع كاد الذي مدلوله الاشتراك على
الحصول وقربه منه غاية القرب **قوله** شبيه به عند من قل هو خبر وما عند الكوفيين في تقدير أن يدل من التفاعل
قوله كاد من طول البلى أن يمضحا + أوله مع رسم عفا من بعد ما قد انجح في الصراح رسم نشان سرای یا زوین هموا شدا
عفاي درس الدروس كونه شدة الانهكاء سودة شدة البلى الكسر كنه في المصوهر فتن والمعنى هذا رسم أدراست
خبر معناه محسّر على فواق الحبيبة وذهاب نار الريح الذي أقام بهافيه **قوله** أي كسائر الأفعال أي الكلام على حذف

الجمعية قسماً الزوال عن قول فكيه الزوال قول انتفاؤه سبيل هو الاستسلام لانتفاؤه الزوال ويجوز في قولكم لا بد من قول
 وهذا مسأله لما كان واقعاً الدعوى الثانية لقول الرمة هو ملحقه بادفع ذلك بقوله هذا مسأله اي يكون ايكون في البيت
 كسائر الافعال لكن لا يثبت دعواه الثانية به وهما ان النفي الداخل على الضمار فيضبطه يكون النفي القريب لم يثبت ان النفي اذا
 على الماضي يكون الالفاظ ان خصه بجمعية توفيه للنفي المستقبل موقوف على عدم كونه في الماضي كذا فاذ لم يثبت ذلك
 لم يثبت هذه ايضا فيكون كلتا دعوى باطلتين وحاصله ان كلتا الدعوى متنازعتان ففساد احدهما فساد الاخرى وقد
 سرفت فساد الاول ففسدت الثانية ولا يؤم صحة كل الواقعة البيت لها ومن لم يتدبر فسر قوله صدغاه ليجموا الا ان قال
 لا دلالة في هذا الكلام الاطلاء **قوله** وجه التقديم فيه اى في ثبوت الدعوى به لم يثبت التمسك المذكور في تمسكه عليها
 بانه لم يثبتها **قوله** من اخذ اشار بتفسيره باخذ الى ان الدوال في سبيل الاختلاف ان كان مغاير الى حسب الفهم ككنه
 عينه بحسب الوجود فلان افسر به **قوله** اى كون خبرها وهى ذلك اولى من كاد لان اخبارها حاصلة الضمى **قوله** خبر
 كاد **قوله** معنى اسرع اى في اصل الوجه ثم استعمل بمعنى **قوله** عطف على طريق اشار الى دما في بعض التفسير من ان وشك
 ليست من القسم الثالث ذل كانت منه لا تفرق استعملها مع ان وانما ذكرها يد فرغصه منه وكانوا مبركين بين مقارفة
 الخبر رجاء وحصله فلذلك استعملت من وحذفها انتهى ووجه الدلالة لم يستعمل وشك بمعنى الرجاء **قوله** ضل عسى
 وكاد في الاستعمال اى المعنى وفيه اشارة الى ان الاستعمالين شائعان بخلاف طفق وكرب وحمل اخاف ان الشائفة
 التجرد وان جاء مع ان على قلة **قوله** تارة تستعمله واذا كان خبرها المضارع مع ان فهو بقدر حرف الجر اى وشك
 زيد في ان مجزئ ثم حذف وجوب الكثرة الاستعمال **قوله** وضع لاشياء التعجب على وضع طار على اصل الوضع فانه في الاصل
 للاخبار او لطل الفعول والتعجب افعال يعرض للنفس عند الشعور بما يخفى منبهه ولذلك قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب **قوله**
 وجمعا بالنظر الى كثرة افراده اى جمع لادالة على ان هذا الجنس كثير الافراد فالمعرف بالجنس الجمعية لادالة على كثرة الافراد
 ان كانت الاضافة للجنس وان كانت للاستغراق افاذ مع ذلك شمل التعريف بجميع افراد المعنى **قوله** وعلى كل تقدير من
 التنبيه والجمع **قوله** فالتعريف للجنس الافراد والنوعين **قوله** ايضا متعلق بقوله الجنس اى كما كان في تقدير الافراد
قوله فهو ما وضعه اى اذا كان التعريف للجنس على اى تقدير فهو اى الجنس ما وضعه **قوله** امثال وهو ما كان يستعمل
 لاشياء التعجب وليس يفعل واذا تعجب من غير شخص قلت لله ذرة اى ذرة **قوله** واما لما اذا تعجب من طيب شئ قلت
 واعلمه **قوله** فهو قائله اذ لو من شاعر اذا تعجب من شعر شخص قلت ذاك **قوله** ولا شئ عشرة يعنى من احاد الرمي و
 الاشئ عشرة اى اصنافه **قوله** بعد الوضع فان الشئ اذا بلغ غاية مدعى علمه صوته له عن عين الكمال كذا لا شئ عشرة

بجانب

كما انه يعلم الشئ قبله والمواد به ان يكون لظان قوته التجريد عن المنزوق به بل فعل التعجب ان يكون المقسم
 المتعرف اجزاء الاحكام يرجع الاول وقول المخرج اتحاد المعروف المعروف بوجه لثاني فلا يسمى بينهما قولا واحدا هما اياه
 لما حصل المعنى لتعيين تقدير حذف المبدا اذ يجوز ان يكون ما افعله وافعله عطفاً على ما كان وما افعله وافعله
 جملة متضمنة فعل التعجب اشارة الى ان المولى على التخييل واللام صيغة الفعل اللتان يتضمنهما التركيبان
 المذكوران لكن لا مطلقاً اذ ليس فعل وانقل اطلاقاً للتعجب بل من حيث انهما في عشرين الزكيتين واداء لفظ الصيغة اشارة
 الى ان كل واحد منهما فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين **قوله** غير متعريفين لما عرفت من مسامحة المولى في نسبتها
 معنى لثاني **قوله** ما استبدان ولذا احسن العبد في ما قوله وما يبعه ولا يجوز الادغام في شدته **قوله** اي فعل التعجب
 استأذلك ان رجوع ضمير المذكور الى صيغتين بنى على اوليهما بالفعلين ولعدم الاحتياج الى التاويل في ضمير المجرور في
 قوله فما يصغى التعجب قال الامام يبنى منه فعل التفضيل او يزيد عليه فعل التعجب بشرط انه لا يبنى الا في
 واستمر بخلاف فعل التفضيل فانك تقول انما ضرب منك غدا فان الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في
 الوجود والماضى الذي لا يستمر لا يستحق ان يتعجب من **قوله** المبالغة والتأكيد ان المقسم من انشاء التعجب وقولنا ما احسن
 اتبكت الحسن له على وجه انك ان تقريه وكذا المقسم من زيد افضل من كماله في الفعل وتحقيقه **قوله** ولذا اياها شأهت
 افضل التفضيل **قوله** ما اشهى الطعام فانما موس شحمية كرضية احب ورغب فيه ومقته ابغية **قوله** او عيباً
 واما الباطني فيجب منه نحو ما اجوز ان **قوله** بيتا هما اياه بيان معنى للشايعي اذ لا يريد بهما صيغة التعجب كما يحتمل
 منه يتوصل الى ان فعل لا يتغير بناؤها منه مما يتعلق به قبل المتكلم من حسن خبر او شدة او ضعف مثلاً **قوله**
 وحل له بصيغة المصدر عطفاً على بناؤها وانما جعل المتعجب مقعولاً في فعل التفضيل لانه لا يتم التفضيل الا بعد
 في المفاعل والقول به الظاهر من ان فعل التعجب **قال** يتقدم ثم وتأخير لا فصل خصوصاً في الوجه بالذكرة
 يجوز ان يصح من مجزئ الجواز في احسن به اذا كان المجرور ان مع الفعل يجوز حذف التعجب منه نحو اسم في المجرور
قوله وانما قيل انه قيل الاطلاق خبر من التثنية لانه متكلف في حال الصنفين من غير حاجة الى التذكير والتثنية
 للمبالغة في غيرهما والمتنوعة واما ان ذكر من المباحث فلا ينبغي ان مع فعل التعجب من التقديم والتأخير وجوابه و
 ان كان معاً ماتم استوفيه ان هذا انما اذا كان قول يتقدم وتأخير لم يمس السلب لكن التثنية في سياق التثنية في المقام
 اذا اشبه بحكم التثنية عليه في التثنية وهو هنا ليس كذلك لان التثنية متوجه الى التصرف في المقيد لا الى المقيد فيكون
 استقاء التصرف من المقيد بتقديم ما ولا شك انه ليس من خواص فعل التعجب **قوله** جوا مجزئ الاشارة الى مسامحة اياها

في خبر كل منهما عن موضعه الاصل وتحقق الغريبة فيما **قول** لا ينبغي الامثال في الكشف لمثل في الاصل بمعنى المثل
والنظير قيل للقول اسائر المثل ضمنه بموده ولم يضر في مثل الا وفيه غريبة من بعض الوجوه ومن ثم خوفه عن التقدير
قول اجيب ان نقل عن الشرع واجاب بعضه بان لا يجوز ان يكون المراد تقديره على شيء وتأخيرها بالنسبة الى الشيء قول الزمان
لما لا يكتفي بما في قوله نعم لا يستلزمون سعة ولا يستلزمون **قول** بين العامل والمعمول يقينية قوله بالظن وانما قيد ذلك
لما سياتي انه اجاز الاكثرون الفصل في الحكمة كان بينهما والفعل **قول** بحكمة كان فقط وهو انك لا تالاه على شئ الحكم في الزمان
الماخوذ وانقطاعه في الحال كما اريده الشرع قال ما ابتدأناه هذه التقديرات كلها باعتبار الاصل ثم بعد النقل صار
كالعلم لا نشاء التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق كما تقدم من ان المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصل **قول** بمعنى شيء فكذا
معنى الحسن زيداً شيء من الاشياء لا عرفه جعل زيداً حسناً فنقل الى نشاء التعجب **قول** معنى للعلل فجاز استعماله
في شيء فيستحيل كونه بجعل ساجداً نحو ما قلنا الله وما اعد **قول** من باب بشر اهترانا في ثوب كل معنى بمعنى كلام في البنية
فاعلان بمعنى شيء الحسن زيداً ما احسن زيداً الاشياء لا عرفه كما ان معنى شر اهترانا اب اهترانا اب لا شر فاعلم ان هذا
سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمل انكزة غير موصوفة نادراً نحو ثم اهي على قول ولم يرد ومعه ذلك مبتدأ و
اظهر من وجه هو انه لا نقل فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهبنا لا تخفش ان فيه لزوم حذف الخبر ونحو
مذهب الفراء فان فيه النقل المذكور وهو بعيد ما قيل ان الاستفهام يستعمل في التعجب كثيراً في طريق النقل بل طريق المجازة
قال موصوف عند الانخفش في المعنى يجوز الانخفش ان تكون موصولة معرفة والمجزة صلتها وان تكون نكرة موصوفة
والجملة صفتها **قال** والخبر محذوف فيه بعد لانه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يساهم **قول** من حيث المعنى
ان كان ضعيفاً من حيث لزوم النقل المذكور **قول** لا يستفهام من الاستفهام معنى التعجب كقولنا من اشأ كل منهما الجملة **قول**
ما أكد ذلك ما يؤم الذين ما الاول مبتدأ والجملة الفعلية خبره والثانية مبدأ خبره يقول الدين او بالعكس الجملة ساء
مسند مفعول ادركك علق عنها ايا الاستفهام **قول** ما احسن زيداً اي ما اصل احسن فهذا او لكون الجملة مبتدأ
المعظم بحيث لا يخلو **قول** ومعناه الماضي لان التعجب لا يكون الا ما تحقق واستقر على امرت وضعفت قوله بان الامر
بمعنى الماضي لم يعمد بل العكس وان صحى الظهيرة للصيرة وزيادة الياء في الفاعل قيل **قول** اي مجزئة وهذا التسامح
شائع في كلامهم لشدة الاتصال بين الجوار والمجزئة **قال** عند سيبويه متعلق بجميع ما تقدمه من الشرع اذ هي عبارة عن الترتيب
في بيان مذهب سيبويه **قول** الا اذا كان الاستثناء من لامة لا من انكزة **قال** مفعول يؤيد جواز حذفه كما جاء
بهم ابصر **قول** اي احسن انت الخطاب بن يتوجه اليه الكلام بتأويل الخطاب لا لا يتصرف فيه بتأنيث الفعل وتثنيته و

العلم واللام

قوله نريد حتى لا يكون الباء المتعدية أو زيدا على ان تكون المفعول المعنى اجعله حسنا والمفعول باعتبار القول قول له
 امر كل واحد من الخطايب ان يصلي في الخطايب لا يخصص من يلحق اليه الكلام في قوله تعالى لانه اذا كان الخطايب او املا
 عدم اتفاق الكل على وصفه بوجه واحد الامر لكل واحد متضمن الامر والوجه بالحق باوجبه شئت في اعتبارهم الخطا
 مبالغة تناسبا وضمها للباب عن المدهم العام قوله يعني لاننا الشبهة عند الحاجة لانها ان قيد عند الحاجة معتبر في
 ما بينه من الافعال لان المتعديان المعاني الاصطلاحية فحط الفاعل قيد الشبهة في الموضع فاعل المدهم الذي هو المفعول
 المشهور بهذا الاسم عند الحاجة بناء على ان التسمية ان شجره انه يلحق ما يبيد في شجره فاعل موضوعا نحو حسن التوفيق والخطايب
 وقيل المفعول عند الباطلين ومن قوله تع كبر تكلمة شجرهم انما هي محو كل قول او قول نحو قولهم لقضوا الرمان وعلوم
 الرمان يريد معنى نعم القاضى نعم العالم ومعنى اللغات هذا النوع من ويشر انه يشبه له من الاحكام ما ثبت منهم وليس انهم في هذا
 النوع من افعال المدهم عند الحاجة لا شتر اكد معاني الاحكام والشرائط لا يصدق عليه تعريف المدهم لعدم كونه مفعولا
 لانشاء المدهم والذم نعم يستعمل كذلك فاعلى قيد المحرر والمشرع لم يكن للمدراج ما كان حقيقته في ذاته من المواهب قوله
 بهذا التقابى بهذا الاسم لسعير المدهم والذم بالوضع للغمى كاللفظ ليس باللفظ كونه علما قال ان وضعه في هذا
 وذلك اذا قلنا نعم الرجل زيد فانما لنتشبه المدهم وتخلد به هذا اللفظ وليس للمدح موجوز في الخارج في هذا الاصلية مقبولا
 مطابقة هذا الكلام اليه حتى يكون خبرا بل يقصد له على جوده احوالة خارجا قولي ان يكون مثل مدحته او لان
 القصد فيه الاحلام مدح موجوز في الزمان الماضي يقصد مطابقة هذا الكلام اليه او كذا مثل احسن دليل وذلك لانها
 تفيد انشاء المدهم كنهه ليس موضوعا بل انشاء التعجب ان يستلزم انشاء المدهم الذي كذا مثل الامر من مدحت
 وذمت لانها الاشياء طلب المدح والذم لانها قولي وهما في الاصل فعلان بدليل حقوق فالنائب السائبة الغائر
 البارة المتصلة في بعض اللغات وقيل في الاصل محط فاندته قولي على وزن فعل يعني انهم لم يبقوا في الحال على وزن فعل
 لا فاعله فعلان ليومنا الم يبقيا فعلين قولي في فعل فعلان او اسما نحو رجل عيب قولي باسكان العين ينقل الكسرة
 على الحرف المحلق قولي مع كسر الفاء ينقل كسرة العين اليسيل على انه مكسور العين قولي اتباعا للعين فانه يورد الحقة
 في الكلمة باعتبار ان الحركتين وان كان الفتحة في نفسها اخفت من الكسرة قال وشعرهم اشار الى ان وزودا علما
 نكرة نحو نعم رجل زيد ومضافا الى الكسرة نحوهم صاحب قوم لاسلامهم قليل يلحق بالعدو قولي للمدح الذي هو ايش
 قصدا به الى المعنى في الذم من حيث جنسه غير متعين في الوجود كما في ادخل السوق الا انه حصل التبعين ههنا
 بالخصوص من المدهم بخلاف ادخل السوق واليه اشار الشرح بقوله هو واحد خبر معين ابتداء هذا الذي هو في هذا المدهم

في الايضاح حيث قال ما ظنة بعض النحويين من انه للجنس بكما له فخطا محض لانك ان قصدت قولك نعم الرجل زيد جميع
الرجل الا انه يثنى ويجمع ويطلق المخصوص واردة الجنس بكما له سواء كان بمعنى كل فرد او جميع الافراد بنا في ذلك ليطابق نعم
زيدا في ان الضمير فيه راجع الى الموصوفين بصفة واحدة فيكون تجميعه الياء في نسق واحد ليحصل الابدان ثم التفسير الذي
يناسب وضع الياء على المذكر والذم وما قيل انه يلزم غلو الجملة عن جاز في فيه انه يلزم في نحو رجل زيد لعدم رجوع الضمير الى
زيد فاما ان يقرب اتحاد المفتر الخير المعين بالمبتدأ في الخارج كقولك في الاقباط كما في ضمير الشان او يقرب الجملة بتقدير
المفتر كانه قبل ان يدل على جليل على ان الغلو انما يلزم على القول المبرور هذا خلاصة ما ذكره المصنف في ايضاح المقتض
مع زيادة فظهر ان ما ظنه بعض النحويين من ان اللام للجنس بكما له خطا محض وكذا حملها على الجنس من حيث هو في
ليكون اوقع اى انما اختيار التفسير بعد الابهام ولم يفصل البتة ليكون اوقع لتشويق النفس الى معرفة ما اجمعه لصيرورة
ذكر كوراءتين والمقام يقتضي الروقعية لان المدح العام لا يستبعد وقوعه من هذا ظهران هذا غير مختص بالفاء للتميز
باللام في قوله هلم الى اقبل هرا قال او ضمير الاظهر الغلب انه لا يثنى ولا يجمع ولا يثنى اتفاقا بين الضمير لعدم التصرف
في هذا الباب ولان الضمير المفتر المذكور اشد اجماعا من غيره لكن الحاق تاء التانيث اهون من غيره للحق به بعض الحروف ايضا
نحو لا وثمة وربة ولعلاء فلذلك اظهرت ثمرات المرأة ولم يطرد نهار جليلين ونحو ارجا لا لانا في الرضى قال منصوب لا يجرى
بالاضافة ولا بين وثم الاضافة بناء على اختصاص هذا الباب بخصوصه لانه توجد في غيره وكونها السين عند الكوفيين في
مقدمة في الرضى ذهب الجوزي ومن تبعه الى انهم افرد تمييز هذا الضمير والظاهر انه وهم فهم لما يجب مطابقة ما قصد
عند العمل المصريين وقد صرح المصنف وابن مالك بمطابقة ما قصد هو الحق في نحو نعم رجالا لا نشر على ترتيب اللغات
انت متعلق بكل واحد من الامثلة قال او با اما موصوفة بالجملة والمخصوص صحت كما في نعمنا يعظكم به او ما ذكرى كما في
يسمى الشكر وانه انفسهم ان ينفردوا وغير موصوفة كما في نعمنا احيي قومهم دققته دقايقا في بعض شئ فالمراد بالندوة انكر
الصريحة كما هو المتبادر في قولهم نعمنا احيي قومهم دققته دقايقا في بعض شئ فالمراد بالندوة انكر
ولا يبدو لان التمييز لبيان الجنس لا يوجب في المساواة لان المراد به شئ عظيم كذا في التحفة وغيرها لكن اكتفاءهم في التفسير
على ما في المتن لا يوجب في المصنف من حيث الوجود بل في جوده التمييز فيكون وفيه اشارة الى تضعيفه
حذف الصلة بما جرها قليل في كذا ليعتد فلة ونحو الذي مصرح به فاعلا لانه وبشئ في معرفة تامة يضعف عدم مجيء
تأخر بعض الشئ في خبر هذا الموضع بل بمعنى شئ تذكره اما موصوفة او غير موصوفة وايضا يلزم في نحو قوله نعمنا يعظكم به
حذف موصوف الجملة اى شيئا يعظكم به والقول انكم في الجملة معروضة لبيان استحقاق الشئ المدح في قوله نعمنا يعظكم به

ليحصل التبيين بعد الإتمام قولي لقيام لام تعريفية هي أهم ما قصدت أن أذكر في هذا من كان كاسم الجنس الذي لا يتناول
 في المعنى كإحصاء يقو السجل من الضمير صرح أن يقام الاسم باعتبار المفعول في الزمن مقام الضمير لأنه منزه تحت
 ما يتقدم من أحوال والمعنى كذا في الإيضاح وأورد على الرضى أنه لو كان مقام الضمير لكان الضمير إذا قام مقامه ليجعل الالمبتدأ
 غير متماثل التمييز في نحو زيد ثم رجلا كذا في نعر رجلا لا يخلو لأن الضمير فيه اذ في قولك لبع قاتل زيد وفيه نظر
 لأن الالمبتدأ لا يفتقر للدلالة فإنه إذا قام الضمير مقامه كان إجماعا إلى جميع مفسريه بعد أن قال به من التمييز في تعريفية يصير
 كاسم الجنس المعروف بالام العهد الذي في الدلالة على جميع في الخارج فالرابط في نعم رجلا زيد كالرابط في نعم الرجل زيد فالظاهر
 ما ذكره سابقا من أن الرابط الاتحادي قيل أنه إذا كان زيد مبتدأ بعلان يحمل الالمبتدأ على الالمبتدأ كونه عبارة عن زيد كذا
 كون الضمير في نعم رجلا بما تقدم الرجوع رتبة والحوال أن لزوم تأخير المبتدأ غالبا كل على أنه ليس عبارة عن جملة لأن
 خلاف الأصل لا يكون مطردا وكثيرا في الجملة والثانية مستأنفة محدودة المبتدأ على أنه لا يشترط اتصال المخصوص
 بالفاعل قولي مطابقة أه يعنى يجوز أن يكون من إضافة المصدا إلى المفعول ومن إضافته إلى الفاعل وليس هذا من باب
 التباين بل من تعدد طرق إفادة المعنى للام بمطابقة الفاعل مطابقة فقط فيخرج إذا كان فاعله ضمير الالتي هي
 مطابقة الفاعل بل من مطابقة الفعل أو مطابقة التمييز للمخصوص في الالين شرط لجواز إفادته انقباضا وقد عرفت وجوب
 الإفراد عند البرز في مرتبة قوله أو تارة ولا نحوهم الأسانيد وإنما خص هذا التعميم بمطابقة الجنس إذ لم يوجد المطابقة
 فيما علاه تارة ولا ما يؤم في نحو بئس المرأة هذا إن تذكره بتأويل المرأة بالجنس فباطل الإجماع وأما قوله قولي حيث وقع
 المخصوص خص السؤال بعدم المطابقة في الإفراد مع عدم المطابقة في الجنس أيضا لجواز أن يجعل مثل القوم نفس
 الذين كذا أو ما يلقى في تصانيفهم به فيتحقق المطابقة في الجنس تأويل قولي وحذف المخصوص في القرينة تقدم ذكره في
 قوله مثل الذين حملوا التوراة قولي أي نفس مثل القوم المكذبين مثلهم إشارة إلى المكذبين مقام الذين كذا إلى
 أن الموصول ليس العهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الإجماع في المثنى ضمير ملحق بهم إجماع إلى الذين حملوا التوراة
 لأن المقصود منهم فالعنى بشر حال المكذبين حال الذين حملوا التوراة أي بشر من الجنس الذي هو الذين حملوا التوراة
 المخصوص لفتاوى معنى على ما ذكره في قوله قد يجد في المخصوص وضع الظن موضع المقصود لرفع توهم رجوعه إلى الفاعل الغير
 ولا فائدة عموم الحكم فإن المراد من الضمير في قوله بشر من الجنس هو بشر من الجنس الذي هو الذين حملوا التوراة
 كذا في حذف المخصوص في نعم وبئس وعرا قمت في المدح والذم وتأويل أن المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين
 الأولى فاعلا أو إذا كانا ظاهرين في التسميل لا يخلو في مختلفه صفة اسماء نحوهم المصديق حليم كبريائي رجل أفعلا

رجلان السلطان في اهل و المخصوص من عذرات و فاعله غير مبرم في التمييز و احوال فان قصد
 تقييد المبالغة في مدح المخصوص به صحت كان المنصور حالاً نحو جازاً احد و لعل ان في حاله و استحبابه و قصد
 بيان جنس المبالغة في مدحه كان تقييداً نحو جازاً زيد كما قال في جازاً زيد رجلاً لا يلزم الفصل الاجنبى لان المخصوص
 ليس اجنبى لا محالة بالفاعل قوى من الفعلية ليقام الفعل الشمل يذهب في الاحتمية هذا في رد و احوال عوداً
 لم يتعرف من البيان المميز لظهوره اذ لا يباح في المخصوص قوله اى كلمة دللت او اشار الى ان ما عبارة عن الكلمة
 ليكون التعريف مشتملاً على الجنسان ان طوى في غيره و ظن متصرفه لمعنى كما هو الظاهر السابق الى الفهم و الغير راجع
 الى ان جاز جوعه الى المعنى كما في تعريف الاسم الفعل عاية لمطابقة دليل الاحتمال و يحتمل ان يكون ظرفاً و نحو
 متعلقاً بديل و في معنى المبالغة وان يكون مستقراً الامور من لكنه خالف الظاهر اذ ليس المقصد تقييد المبالغة بحال كون
 المعنى في غيره بل الالة على معنى موصوف بالاحتمال في الغير و الاطلاق على كون تقييد التقييد و التقييد على سواء
 في المبالغة و ادل على معنى في غيره فقط لا يكون دال على معنى في نفسه اصالاً كما يدل على سوية الاختصاص في الفعل
 باعتبار المعنى المطابق عن تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابق بديل على معنى في نفسه
 ايضاً باعتبار المعنى التضمني اعني ان كذا و كذا اسماء التضمنة لمعنى الاستفهام و الشرط ان قلنا بتضمنها و وضع المعنى
 الاستفهام و الشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومه وان قلنا ان تضمنها اطارد للمفهومه بسبب الاستفهام من غير الاستفهام
 و الشرط او قلنا بتضمنه للمعنى الاستفهام و الشرط المستقل بالمفهومه فلا يكون اصالاً و المشتقات في غير المبالغة بالجملة
 نسباً اليها بالعرف في معناها المطابق للتضمني كلاهما مستقل بالمفهومية و تحيل ان هذا التعريف بعد التقييد للمفهوم
 لو ثبت ان معاني الحروف كرايا باسائط و مركبة من اجزاء ليس شئ منها مستقلاً بالمفهومية و كذا في اعم فان اشرك في الالفاظ
 لاطلاق المستقل بالمفهومية مثلاً ليس جزءاً من الابداءات الخاصة و نه خط العناد قد دفع و بيان معاني الحروف
 من حيث انما دلالات الالفاظ الاخطا متعلقاتها و مرآة لشاهدة احوالها و لا تكون مستقلة بالمفهومية سواء كانت
 او بسيطة و كون معاني المركبة في نفسها بحيث اذا اتصلت و لو حلت تصد لتكون مستقلة على اجزاء مستقلة
 بالمفهومية لا يشترط ان يكون متعلقاً بالنسبة اليه صفة كاشفة لحاصل في غير هذا ان حصول المعنى في غير الكلمة
 يحتمل ان يكون باعتبار احسان التغييره وان يكون باعتبار دلالة عاين ان يكون باعتبار اعتقاده بالنسبة اليه قوله
 اى يكون او تفسير لقوله متعلقاً بالنسبة اليه ليس المراد بكونه متعلقاً بالنسبة الى الغير ان يتعلق بمستلزم مقبل
 النسبة الى الغير فيقتضيه حتى يرد على من تعريف باسماء المفوموعة لمعاني اضافية و الابداء الطلق و الابداء

في معنى المبالغة

مثلا ان لا يكون ذلك مستقلا ان الغنومية ويكون الة لا احطه ذلك الغير متعلقا بتغييره لا قصدا او بالذات فلا
 ان يكون محكوما على اوجه ما ان النفس محسوسا على علم الحكم على شئ او شئ ما ان لا احطه قصدا او بالذات فليس اياك بل ان قد
 اى في كونه محكوما على اوجه من انضام امر اخر وهو ما يكون هذا المعنى الة لا احطه فاذا ضم ذلك اليه صار المحكوم معنى
 لم يطرأ قصدا او بالذات يمكن ان يحكم على اوجه نحو زيد لا يحرم في الدار فحق في خبرتيه للكلام بخلاف الفعل والاسم فانه
 لا يحتاج احد من الالى الاخر في الجزئية بل في تاتي الكلام ومن هذا ظاهرها التخصيص بالكلام والذقة واكمل الاول ان يقل
 في خبرتيه لما يناديه شئ كذا كان او محكما فاقصا قس او غيره او قصدا قس الاسم يتعلق معنى كذا الاسم الفعل
 بهذا التغيير بقدرية التقادير للموصولات فانه ما يحتاج في الجزئية الى اسم وفعل لكن ليس ذلك ما يتعلق بمعناها
 بالنسبة اليه يكون معانيه المستقلة بالغنومية قال او فعل ولتمه الخلق والوضوح المحرف قد يحتاج الى المفرد
 كما ذكرنا في يحتاج الى الجمل كحروف الاستفهام والنفي والتشديد وقد يحذف المحتاج اليه في نعم وكذا كان وقد ولما
 في حروف الجر او حصى وف الجمل والتكوين من بين ساكنة الحروف بالتعريف لان ما عداها اما ليس لها معنى مشتمل
 بينها الحروف المشبهة والعطف واما معنى ما هو المعنى اللغوي كحروف التخصيص في الودح او غير ذلك بخلاف حروف
 التبيين لوان في الاصل اتم معنى مشتملا كايديا وهو الاضمار لكل منها معنى خاص وهو ان التكوين فانه نقل من
 معناه اللغوي الى معنى اخر مما ذكرنا ظهوره في كلام في قوله ما وضعه لا يفهم صلة الوضوع لا الضم على ما فهم قس او ايصاله
 في الوضوع الى ايراد ايصال الفعل الى الاسم تدل عليه اليه حتى يكون المحرور مفعولا للمفعول فيكون منصوبا محل فاعدا
 جاز العطف عليه بالنصب في قوله تع ولا جركم فاعدا ان هذا اثر الايصال علامته والاف الايصال ان يتعلق
 معنى التبيين اليه كمنعنى المبرزين في صرحت بزيد كما يشير اليه قول الشاعر فيم ابعدا لا تخرج معاني الافعال الى ما يليها
 لا ينقص التعريف ببعض حروف العطف لانها موضوعه للتشريك لا الايصال وان اخبر الايصال في بعض المواضع
 كما في العطف على مفعول الفعل والحروف الزائدة مفعول الايصال ولان تقييد التأكيد في الاحكام الى ان يقع انما في الاصل
 للويصال لانها قد تستعمل على خلاف الوضوع واما الحروف المكسرة بما يقال الرضى انما لا تقتضي فالتعلق به لان الجار
 انما كان يطلب لك تكون المحرور مفعولا فاعدا لم يحرف المفعول هناك حتى يظلم فهي مستعملة على خلاف وضعها قس
 وهو كل شئ غير فعل كى لفظا لا يتوهم اختصاره بالضم ولا يشمل الجار والمحرور والجملة التي يستلزم منها معنى الفعل في
 الرضى من امثلة تدل على الحروف بمعنى الفعل قوله ام اين انت معنى لان معنى اين لا يتغير في التبادر من استنباط معنى
 الفعل من ان لا يكون موضوعه ولا يريد على التعريف من الفعل قس والظرف والجاء مع المحرور نحو قوله زيد عند

مؤلف

انما لا يركب الا في الهمزة لا يركب بعد الظرف الى كواكب وهو في الحقيقة يمدى الفعل المقدر وشبهه لا يقال
استقر ومستقر لكن لما سبب الظرف مقام الفعل وشبهه جاز ان يقال والبارع والظرف كذلك في الراء فان ياءا موقفا
البارع كذا في بعض قولي وغير ذلك نحو حرف النداء وهاء التنبيه واسم الاشارة قولي الى ابي ليلى الضمير المرفوع راجع الى الثاني
ولبارع الاول وهو الظاهر كما يشعر به قول الشاعر الى ابي ليلى ويجوز العكس بناء على ان حرف الجر اذا ورد لا جمل اليه فهو
متاخرا عنه في الاعتبار وان كان متقدما عليه في الذكر قولي وضائق فيهم الكثرة حيث عكس ذلك في كثر النسخ وهو
سواء نظمه الآية وضائق عليهم في موضع وتخيلا وضائق عليهم في آخر قولي في جميعا فيم الزاوي يستعما قولي وسيت
لجود اء قدمها على ايان وجه تسميتها بحرف الجر وان كان الظرف يتفق تأخيرها لان العلم بالاسم هم بالنسبة الى المتعلم
من العلم بوجه التسمية قولي لانها تجزأ فالجزم مصدر بالمعنى المتعدي قولي لان اثرها في الجرام لا يجرها بالخصوص
اصطلاحا كما في قولهم حرف النصب وحرف الجر قولي على سبيل الحكاية اي مما وقعت في التركيب قوله وفي عدا
اي على مذهب سيبويه واما على ذهب الاخفش الكوفيين ففي مذهب جارة بنفسها قولي تساهرا فانها لا تستلزم
لقد يجر حرف الجر مطرد لعدم ظهوره بعدها كما في الجارة في الماد من جروا الجرام من ان تكون جارة بنفسها او استلزام
ايها قولي فالشعر الاول في هذا ما قاله المصنفون في هذا الباب حسن الترتيب في ذلك لا يكون الا في جارة بالتقديم ونحو ذلك
سواء اسما او حرفا فيكون في الهمزة والاسم اشبه من الفعل وان مجموع الحروف ثمانية عشر فما اقر في بعض النسخ و
باوة بعد اء وسه من الناس كيف ويكون معنى اليا بالقسمة لا يقتضي كونها حرفا واسما قولي والثالثة اليوناني
قال المصنفون اعد على اسم او فعل او حرفا في اليا في العدا ان يكون بين الحالتين المختلفتين نوعا المتماثلين
لفظا توافقا وتساوبا من حيث المعنى كشارك على الائمة والحرفية في معنى الغلو فلان اعد من فعل ايض مع ان
من ما يمين وكذا في مع كونه امر المؤمنين من وفي يمين وامر من ويلي وكذا في اعد الى اسم امر نهج معنى النعمة
كل ذلك لا خلاف في النسخ وراعى ايضا في العدا مع التشارك في المعنى المتساوي في اصل اللفظ وعلى ذلك ان فعل اكتب
بالاين واصباه الواو بخلافه اذا كان اسم او حرفا وكذا امر في ذلك انما اصباه اليمن وافق واولي قال القوي
نظرا لان على الائمة يكتب بالالف واصباه الواو ثم اعترض المصنف على نفسه بان حاشا وعدا وخال الحرفية
لا اصل لهما تماثل في الفعلية واجاب بانها كما تفهم معنى الاستثناء اشبهت الحروف في عدم التفرقة فيها
كانها الاصل اللغائية قال الرضي هذا عند باري قولي اي لا ابتداء الغاية فاللام للبعد والعوض المضارع اليصل
اختلاف الرايين قولي والمراد بالغاية المسافة في الصحرا رعاية بيا ان هر جردا زيان ومكان ومساواة دوك

وفي القاموس المسافة البعد فليست تختص بالمكان على ما فهموا فاعتزوا بان تفسير الغاية بالمسافة بوجوب ان يكون
استعمالها في الزمان محاذا وهو خلاف ما صرح الشرح **قول** اطلاق الاسم الجزئي على الكل في الرض لفظ الغاية يستعمل
بمعنى النهاية وبعده المسمى كما ان اللفظ والاحتمال ايضا يستعملان بمعنىين في الغاية تستعمل في الزمان والمكان فخطا في الاول
والاحتمال فاما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية بجميع المسافة انتهى
ولما كان استعماله في المعنيين محتمل ان يكون بالاشتراك وان يكون بالحقيقة والمجاز اختار الشرح الثاني ان تبادر
معنى النهاية وكون المجاز اولا من الاشتراك ليرجح **قول** اذ لا معنى لابتداء النهاية والقول بانها يجوز ان يكون اللفظ
لا في دلالة وفائدة التبيين على ان لا يستعمل في ابتداء الغاية كما لا يفتقر الى اللفظ الادبية مردود لعدم جواز ان
الغاية وكذا القول بحذف المضاد اي لابتداء الغاية لان المجاز اولى من الحذف **قول** وقيل لا يراى يطلقون اهـ
يستعملون العلماء لفظ الغاية الذي هو بطلان في اصطلاحهم للفائدة للتبني على الشيء بمعنى الغرض هو ما لا جله فاما
الفاعل على الفعل بمعنى المقصود مطلقا فالمراد بالغاية الفعل العلة ان قد يكون غرضه مقصودا كما اذا كان مختارا واوليس المراد
بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدائية بالافعال الاختيارية ولا يصح للاقتدار ان لا يفتقر الى التمام على ما فهم
قول وهذا الابتدائية اما من المكان حقيقيا كان او تزييليا وفيه اشارة الى ان معنى قولهم لابتداء المسافة لابتداء الفعل منها
فلا بد ان يكون الفعل المتعدي من الابتدائية شيئا اعتداه السير المشي ويكون الشيء المحرك من الشيء الذي يابتدئ منه
ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون اصل الشيء الممتد نحو تبارت من فلان الى فلان وخروج من المدار **قول** له
او من الزمان اختياري اذهب الكوفي من ان من الابتدائية تستعمل في الزمان على الحقيقة لانه الظاهر الكثير الاستعمال على
ما في الرض وقال ابن مالك هو الصحيح قال البصريون انما الابتدائية في غير الزمان سواء كان المحرك بها مكانا او غيره فخطا
الكتاب من زيد الى عم ووقى الليالي من لابتداء الغاية في المكان فقط واستعمل الرض في غير المكان زمانا كان او غيرا على سبيل
الاستعارة **قول** لان معنى اعوذ به التجي اليه في الصراح مجازا بفتحين يناه كرفق يقر مجازا والتجأت اليه وحذت به
مجات اليه بمعنى فاكيا ههنا بمعنى الى **قول** بالجر عطف على الابتدائية اشارة الى ان ما وقع في بعض الشرح والتبيين باعادة
المجاز عطف اذ لا معنى لاعادة المجاز ههنا وتركه في قوله والتعريض **قول** اي ويحيى من للتبيين ايضا لما كان مدح المعنيين
تحت جوارحه مما لكون المحمود معنى من ان ذلك التوهم بالتفسير المذكور وافاد بلفظ تنجي ان محيلا للتبيين محقق
سواء كان موضوعا له كما هو هذا الجهر وراجعا الى معنى الابتدائية كما ذهب اليه الرخشي **قول** وعلازمة اي على
اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله اظهر المقصود من فهمه وهو ان يكون قبل من او بعد فهمه يصح ان يكون

[illegible]

بعد من العاطفة بخلاف الجور وهذا الالتباس فيما اذا تقدم ذوالاجراء لفظا نحو شعير فلا والله لا يبقى اناس في
 حثالة يابن ابي زياد بوردة صاحب المغني بانه يبق في العاطفة الياء الفصل لان الضمير لا يتصل الابداء فانه في
 حثالة بالوصل كما في البيت فلا التباس والجواب ان التغيير في الضمائر باقامة بعضها مقام بعض وان كان خلا
 الاصل مستعمل في كلامهم على ما صرح به الرضي في بحث لولاك فيجوز قيام المنصوب المتصل مقام المنصوب المنفصل
 بوجوب خوف الالتباس لم يتعرض لالتباسه بالرفع مع انه لازم ايضا على ذلك التقدير لان في ذلك كتاب بخلافه الاصل
 من وجهين اقامة الجور مقام المرفوع المنفصل وما قيل انهم يجوزوا الالتباس في مواضع واحوالا رفعه الى القرأتين
 فجوابه ان الاصل عدمه وعلى بعضهم عدم دخولها على الضمير بان مجزها لا يثبوت الابداء ما قبلها او كبعض منه
 فلم يكن عود ضمير البعض الى الكل ورد عليه صاحب المغني بانه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يتعدى الى ما تقدم
 انه قد يكون ضميرا غائبا كما دل على تقدمه غير الكل فتقولك زيد ضربت المقيم عنده **قول** على سبيل المندرة اى القلة فيه
 اشارة الى ضعف استدلاله فان القليل في حكم العدم فلا يفسر عليه **قول** يحكمون بشدة وذاتى بكونه على خلاف
 الاستعمال الفصيح للضرورة فهذا جواب غير ما يستفاد من قوله على سبيل المندرة **قول** نحو النجاة في الصدق كان
 الصدق محيطا بها من جميع الجوانب بحيث لا يخرج عنه شيء منها كى الظرف بالمظروف **قول** اى على جذوع النخل الى الرضى
 الاولى انها بمعنى الظرفية لتمك المصلوب فى الجذوع تمك المظروف فى الظرف **قول** اى الافادة لصوق اى معنى ان الجذوع
 والجور وظرف مستقر كما هو الظهور ان معنى كينونته لا الاصاق كينونته لا افادته اياه وان الاصاق معناه اللصوق
 فانه يحصى لازما ومتعلبا على ما في تأخير اليه هـ ولم يجعل الهم صلة للوضع لعدم الخزم بوضع الباء المعانى المذكورة
 ولذا اختلف فيما سوى الاصاق انها معان اصلية للباء او من فروع الاصاق ثم للصوصق الذى مفاد الباء اعلم ان
 يكون بطريق المقارنة والاتصال كما في مرتب زيد في ابتداء **بسم الله الرحمن الرحيم** على وجهه او بطريق المجازة والمجازة
 نحو به داء اى خامرة ولا يكون باء الاصاق مع مجزها ظرفا مستقرا لان تكون خبر المبتدأ نحو وردى زيد **قوله**
 الصحيح الباء استعمال اللصوق بالى مع انه يستعمل بالباء لئلا يلزم اخذ الاصاق فى تفسيره لان الباء التى هى صلة اللصوق
 باء الاصاق ووضع الظاهر اعنى الباء موضع المضمون كما لا يحتاج تفسيره الى زباطه بالمتن **قول** هذه كما ترى في بعض النسخ
 بالواو وفي بعضها ببدونه وعلى التقديرين جملة مستأنفة لبيان مغايرة الاصاق الى الاصل الذى هو معنى مشترك
 بين جميع حروف الجر يعنى افادة اللصوق المذكور مثل الافادة فى مرتب زيد فانه يعيد لصوق المرفوع بزيد اى بمكان
 قريب عنه فاعتبروا اللصوق حقيقيا وارتكبو التجوز فى الظرف حيث جعلوا اللصوق بمكان قريب منه لصوقا به

بمخلاف الاتصال الذي هو معنى مشتق لأن المراد به تعلق معنى الفعل بدخول حرف الجواز تعلقاً بكن من
الابتداء والاختصاص والخرافة والصوق وغير ذلك وما ذكرنا ظررك ان واثق ينبغي ان يزداد على تفسير الاصطلاح حقيقة
لوجاز الشمل للصوق الجازي نحو مرتب بزيد فان اراد به ان للصوق فيه مستعمل في المعنى المجازي فقط وان اراد
ان فيه مجازاً في النسبة فهو لا يقتضي التعمير قول ان استعمال الفاعل في التاجر الاستعانة به لا يكون من خواص
وهذه الباء هي الدخلة على الة الفعل هو معنى غير السببية على ما في اللغة كما قيل الشمل ان يقر والسببية ليس
قال والمصاحبة وهي التي يحسن في موضعها معنى بل هو عن معنى الحال كقولهم قد جاءكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
مع الحق واصحابه في شرح التمهيل ومن هذا تبيين وجه عدم التغير بقوله ومعنى مع كافي الى حق عدم لزوم
اقامة مع مقامها او اما قيل ان قوله بمعنى مع يفيد بظاهر المصاحبة معنى حقيق الكلمة مع استعمال ال
حتى بمعنى المصاحبة على سبيل المجاز وقوله المصاحبة يفيد بظاهر ان المصاحبة بمعنى حقيق الباء وليس استعمالها
فيه على سبيل المجاز في تقدير تسليم الافتراضين المذكورين انما يتبعه من يقول ان المصاحبة بمعنى حقيق له
لا على مذهب سيبويه القائل بان ما عدا الاصطاق معان مجازية متفرقة عنه ولذا لم يجعل الشرح الاخر في قوله
لا لاصاق صلة الوضع قول لا يلزم ان يكون السرح حال اشتراء الفرس لمصقابه اي بلفظ وهاذا الفرق
ما وجدته في الكتب المشهورة في النحو وفيه ان الاصطاق على ما قدر للصوق المحرور والباء وهو لا يقتضي ان
يكون معمول الفعل ملصقاً بمحرور ولا شك ان الاشتراء ملصق بالسرح وان لم يكن السرح ملصقاً بالفرس
والظاهر الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الاصطاق محمول لصوق معنى الفعل المحرور والمصاحبة ان يكون
المحرور شريك في الة المعنى الملصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة ففي المصاحبة الاصطاق مع خصوصية ذلك
عليه وهو كونه بطريق الشر كذا ان الاستعانة الاصطاق مع خصوصية المجرى الملصق به الة ففي قولنا جاء
الاصطاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس يسرحه المصاق مع المصاحبة وفيه ظهور عدم صحة قوله
فالا لاصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس هذا القول بان الضمير راجع الى السرح والمجرى والمحرور مفعول
ما ليس فاعله او الضمير المستقر لاجم الى الاشتراء فيصير المعنى لا يلزم ان يكون السرح حال اشتراء الفرس
ملصقاً به الشره فيرجح البطلان لانه اذا لم يلحق الاشتراء بالسرح حال اشتراء الفرس كيف يفهم قوله معناه
مضاحبة السرح واشترى الفرس معنى في الاشتراء وحل هذا الاشكالات قول اي لا فائدة من اخذ هذا المعنى
بتدكيو ما ينبغي لكونه قسماً للمعاني المذكورة في التاجر المتقابلة بوابه شدة وبرار كذا وكذا المعنيين صحيحاً

قوله أو جعل الفعل اللازم أه أي جعل التشكك الفعل اللازم متعدياً والتعدي به التزم مدلول الباء صفة التشكك والباء في قوله
 بتضمينه متعلق بالمفعول أي كلفيته وفي قوله بأدخال متعلق بالتضمين والمراد بالتضمين المعنى اللغوي أي اعتبار
 في ضمن الآخر التضمين المصطلح فخص الفعل اللازم بالذكرة لأنه تعديته فالمعنى الباء تكون كإفادة جعل التشكك الفعل اللازم متعدياً
 بسبب اعتبار معنى التضمين في ضمنه بأدخال الباء على فاعل الفعل اللازم وما قيل إن التعدي غرض من وضع الباء
 ليستمد أولاً به ففساداً لولم يكن مدلولاً له لم أن لا يكون للباء في ذهبت بريد معنى **قوله** بأدخال الباء أه
 وليس معروف وحذف الباء للفعل الأفي قوله نعم أنتوني زير الحاردي بريد على قراءة أنتوني بهنزة الوصل **قوله** صير
 ذاهباً سيواً ذهب معه أو لا فمعتني ذهبت بريد وذهبت واحد كما قال سيدي. وعند المبرد يجب فيه ضمناً
 الفاعل للفعل به لأن الباء المتعدية عند بمعنى مع فقوله نعم لك ذهب يستعمل الباء فيه التأكيد عند المبرد
 كأنه سبحانه ذهب معه كذا في الرضى **قوله** بهذا المعنى أي بمعنى تغيير الفعل **قوله** مختصة بالباء أي من
 بين حروف الجر لا يرد المضرورة والتضعيف **قوله** بمعنى أيضاً أه أي من غير تغيير معنى الفعل **قوله** قال في ذلك
 عطفت على مجموع المجرى والمجرور المراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال وفي الأصل في الاستفهام معناه في وقت
 الاستفهام أو في الجملة الاستفهامية ظرف الزائدة بعد تعلق الخبر به ويجوز أن يكون حالاً من الخبر **قوله**
 لا مطلقاً تعريض للصحة بانه ما كان له أن يطلق الاستفهام والنفي **قوله** وبما خص النفي ليس وما لا في التأكيد
 لم يثبت في أن النافية واختلاف في التبرية فتحو لا غير بعدة النكر فقبل الباء زائدة وقيل إنها بمعنى والظن
 من كانه لا فرق بين ما الحجازية وهو المتفق عليه وما التيممية وهو مختلف فيه فذهب الفارسي
 الرعشي إلى أنه لا يزداد في خبرها وجوزة خبرها **قال** قياساً أي زيادة قياسية أو زيادة قياساً **قوله**
 سماه في الرضى ويزاد قياساً في مقبول علمت وعرفت وسمعت ويقنت وحسبت **قال** نحو بحسبك جعل
 زيادة الباء في بحسبك وذا كفي متصرفاته وفي فاعل الفعل التبع على مذهب سيبويه قياساً ولا منافاة لأن
 زيادته من حيث النظر إلى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماعي ومن حيث النظر إلى عموم مواقم حسبك و
 ناء كفى قياساً ولكن اللغاة في أفعال القلوب التي صرت **قوله** وكفى بالله شهيداً أو قال الزمخشر دخلت الباء في
 فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتفى وقيل فاعل كفى مقدر والنقد يركم الكهف بالله فحذف المصدر ونفي معموله
 دال عليه على هذا لا يكون الباء زائدة **قال** والتعدي به أي نفسه ولو كان المراد التمتع بنفسه بسبب يده
 لم يكن الباء زائدة **قال** واللام هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر اللام المستغاث المباشر ليا ومفتوحة مع

على سطره معيار المتكبر قال بالاختصاص أي المعبر كما ذهب إليه البعض لا لابتداء والمناسبة كما هو متحقق
 وتؤيد ذلك عدم اللام من طرق المحرر وكثرة استعماله في موطنه لا حصر فيه وبشيء شديد التعميد الشرح قوله بملكية
 إشارة إلى أن ما ذكره من معاني اللام من الماء والتعليق والاحتجاج كلها داخلية في الاختصاص قوله ببيان حالة
 متى يشير إلى أن التعليل على ما في التامير جيزوا حلت فساد وهو فعل الحكم وكونه في اللام به باعتبار ما به ودلالته
 على كون محبة علة للام من العلة ما لا جله الشيء وقوله هذا أو خراجا يتميز من العلة قوله نحو من به
 المتأنيب فإن التأنيب علة دائمة للضرب متقدم عليه في الزمن متاخر عنه في الخارج مرتبة عليه في ترتيب التبعيض
 والتأنيب لا اعتبارا فانه من حيث ماله فعل ثم ضرب ومن حيث أنه ترتيب عليه لا يخرج عما لا ينبغي تأنيب فهو
 كقولهم ما أه نفقة قوله نحو خرجت تخافك فلان الخافة مقدم في الوجود على الخويف حاملة عليه قال
 عن وهو اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة أو حكما عن قائل قوله يتعلق به وجعله شامحا للتسهيل بمعنى من أجل
 والرضى حكم جوار اعتبار اللفظ واستيعاب المعنى في الحكم في القول فذلك أن تقول قال زيد كذا ثم راية للفظ المحل و
 أن تقول قال زيد هو كذا اعتبارا للحال الحكيم فأن زيدا في حال الحكاية طلب ومنه قوله ثم وقال لا يذكر كذا
 الذين آمنوا لو كان حيزا فاسبقوا إليه والذين آمنوا فليست لهم إلا الأجر الذي كانوا يعملون قال ابن الجواب قوله أو قل
 ولو كان اللام معناها كان زيد مخاطبا للقول فوجب أن يمتنع أن يفعل الشر قال وزائدة وهو فيه إذا دخل على
 مجرور يصل إليه معنى الفعل بدون اللام كما في زدت كذا فإنه يمتنع بنفسه قال أو بمعنى الواو في القسم للتعجب
 قوله في القسم الرابعية المقسبه طرف مستقر وقع حال من خبر قوله بمعنى الواو وقوله للتعجب طرف هو القسم
 أن يريد به الأمور العظام التي من شأنها أن يتعجب منها على ما في الرضى للمعنى أن اللام يكون بمعنى الواو حال كونها في
 القسم الذي جوابه تلك الأمور وطرف مستقر وقع حال من خبره في القسم الرابعية إلى اللام أن يريد به معناه الظاهر
 على ما في الباب والغنى من أن اللام للقسم والتعجب وعلى التقليد من هذه العبارة على طبق العبارة السابقة أي
 قوله ومعنى عن مع القول وما قيل من أن قوله في القسم متعلق بالواو ومعنى اللام في قوله للتعجب للوقت و
 المعنى بمعنى الواو التي في القسم وقت التعجب فلا يخفى ذلك كما قلنا قبل معنى الباء لأن الواو أصل في القسم وإن كان اللام
 أصلا للواو ولاشك أن اللام مع الواو في دخول حرف العطف نحو قوله والله وقوله وإن لم يقل ويعني اللام مع اشتراكها
 في الاختصاص لفظ الله قوله وإنما يستعمل في الإشارة إلى أن المراد بالتعجب ما من شأنه أن يتعجب من علمي ما في الرضى
 أو في زيادة لانه لا بد من اعتبارها أن يريد به المعنى الظاهر قال ربي في ستة عشر لغة ضم الواو فتحمل كلاهما

مع التشديد والتخفيف والاولى الاربعه مع ثناء التانيث ساكنة او فتحة وضم اليخرج منها فوه اثنتا عشرة الهمزة والفتح
 مع اسكان الياء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف كذا في المعنى **قوله** اي لانشاء التقليل في التاخر التقليل بانك
 وانجوز فالمعنى لاجل ان المتكلم يستقل بدموله وان كان كثيرا في الواقع تقول في جواب من قال بالقيت رجلا رجلي
 لقيته اي لنذكر لقائي للرجل بالمرّة قال لقيت فهم شيئا وان كان قليلا **قوله** ولهذا وجب له فان غير الجملة يجب بالكلية
 ان يتقدمها كالم خبرية وقيل لان القلة في معنى **قوله** كما ان لم ايه اضماره يحكم به يحكم مقابلا فان الاشياء
 تدل على بضرادها **قال** فخصصة بمتكوة موصوفة اذا كان شجره رهاظ على في المعنى والقرينة عليه قوله وقد تدخل في
 او بمتكوة ظاهرة ومضمرة متحورية رجال فان هذا الضمير نكرة عند اكثر غير على في العباب والمراد بالوصوفة اعم من
 ان يكون حقيقة او حكما فان القيمة للضمير بالميم كالوصف له والوصف اعم من ان يكون بغير او بجملة اسمية نحو
 رب رجل لا يقر منطلق او بفعليته متحور به رجل لقيته واما ان يشرح الخبرين ان في المعنى فانشد معر بما للمحال الموبل فيهم
 يجر لها من خصته فان حجة الرواية حمل على زيادة الك على الاصحى رب ابيه ورب اخيه على نية الانفصال **قوله** لم
 احتياجا اربعه دلل رب لما كان لتقليل نوع مضمين الجنس ثم تكن محتاجة في دلالتها على المعرفة فتختص
 بالنكرة اذ لم تدخل على المعرفة لزم احتياجا اليها في الدلالة لما ان الحروف محتاجة في دلالتها على معانيها التي كـ
 متعلقة بالكون معانيها غير مستقلة بالمفروضية وحاصله ان دلالتها ليس لتقليل متعلقة بامر معين فيمتنع دخولها
 على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية متعلقة بدلول المعرفة والنكرة فتدخل القيلتين وبما خروفا
 اذ فرع ما قيل من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب سائر الحروف لاجل عدم اختصاصها بها وايضا عدم احتياجا
 انما يقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة وقوله فساد ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع
 الجنس يجب وقوع النكرة في المعرفة لمصوب مع الجنس بها بدون التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضاملا
 عدم احتياجا الى المعرفة لا يقتضي ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا اخر سوى رب **قوله** التحقيق
 التقليل الذي هو دلل رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة تدل على الجنس والوصف يخصه فيصير نوعا
 ورب تنفيل لتقليلها وما قيل ان ذلك انما يقتضي تنفيل النكرة مطلقا لا تنفيها بالوصف فتدفع من انها كنكتة بـ
 النوع **قوله** صار اقل اخصا لان الاصل في الصفة ان تكون مقيدة **قوله** واشترطه اشار الى ان قوله
 على الاصح فيه لقوله موصوفة بالنكرة ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه **قوله** ومن وافقه اي المبرج بن السمر
 على ما في الرضى **قوله** وقيل له قاله الاخفش والقراء ومن وافقه **قوله** اصلها اي معناها الموضوع له

قول كالحقيقة فان الجواز المشهور معنى الحقيقة والحققة التزكية بالجواز قول يعنى الذى تقولون بغير فعل
يعنى انها حرف جواز لا بد لها من فعل تدوير معنى الجواز وهو له صواب المصيرين والدليل على ذلك مساواة النكاح
لمساواة الحروف والى ذلك على معنى في معنى غير متعوض بلفظه ما يحذف اسم الاستفهام الشرط فانها تدل على معنى في
معنى مفهوما بلفظها وانهم لم يروها بنحو حرف جواز باضافة فلا يقال بنحو رجل لا غلام برب رجل الكريش كل فربنا
شعوب رجل اكومت فان الفعل المتعدي لا يوصل بحرف الجر وشعوب رجل اكومت كان الفعل لا يتعدى الى مفعول
بحرف الجر الى ضمير فمفعول شعوب رجل اكومت جاني في جواب من قال جازم انه رجل فانه يكون كقولك بنيد مر والضمير في
لزيد وهو متعذر واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية العلم ان الفعل المتعدي يضعف عمله في المفعول المتقدم نحو
لزيد ضربت وفيه ان التقوية مختصة باللام وعن الثاني والثالث بان جاني واكومت صفة رجل العامل محذوف
او ثبتت وفيه ان المعنى تام بدون التقية كما في برب رجل اكومت وان الاشكال يبدأ بالتقدير بابقو بحال لان
الفعل لا يوصل الى فاعله بحرف الجر والى ذلك فيقول عندي هذا ذهب الكوفيين اعني كونها اسما من مضافات الى التكميل
فمعنى برب رجل قليل من هذا الجنس واعرابه رفع ابد على انه مبتدأ لا خبر ولا مفعول له الذي لمصدر الكلام
كان ليا مصدر الكلام ولذا لم يدخل عليها اللواحق الى ما ضحك في كذا الحق من فمهم المودع الفاعل ان يأتوا
به ريب يجب ان يكون تاضيا وذهيبا من السراير الى انه يجوز ان يكون حالا ومتعرا يكون مستقبلا وذهب
بعض النحويين الى انه يجوز ان يكون تاضيا وحالا ومستقبلا والمضى كحرف وهو اختيار ابن مالك وهو الصريح كذا
في شرح التبيين قول لا لا للتعليل او لا لنشأه تقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل
فانك اذا قلت برب رجل لقيت كيت خذ اياته الذي لقيته قليل لا تعلم ان الذي تلقاه فيما بعد قليل او انما
يعلم الله ثم قوله تعالى ما كود الذي كفر وامتوا له تنزيلا منزلة الحق لصدق الوعد وتعدى كان والمكمل مخصوص
بالفعل يمكن ككفوفه قال محمد وفيه ان كان الكلام الذي رجعوا عنه مبرحاه فهو ما تقيده جازا فلا غلجك
الفعل الى الالة القريبة عليان لم يكن مبرحاه ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب الجي به كذا في الرضوي قال البصير
انه قد نظم شعوب رجل اكومت حصل قال ابن عيش لا يكاد يصحرون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم
لا يجوز ان يرد ولا في ضرورة الشعر قول له لوجود القرائن المتألية او الحال في قول شعوب رجل اكومت في نفسه
ان الفعل لا يكون كونه مستغبرا الفاعل كما يمكن تسلط عليه كذا مفسره لا متعلق بنفسه لا يحتاج الى حرف الجر حيث تفسر
الناصب بفعل اخر متعدي بحرف الجر ولا هم نحو بنيد جاز وتلوه بنيد جاز وتلوه بنيد جاز وتلوه بنيد جاز وتلوه بنيد جاز

لما استأجر الى التمييز فلا للكوفيين فانهم قالوا انه معين اجمع المذكور كان قالوا قال هل من جلي قيل له جلا وانما اختار الى
التمييز لعدم كون الجمع المذكور في هذا الكلام قال معقد مذكر لا نشدا بها ما من غيره والقصد بهذا الضمير الإيهام
فما كان او غل فيه كان اولى مع الامر من اللبس بالتمييز قال في مطابقة التمييز اي يجوزون مطابقة في شرحه
قال ابن عصفور اجاز اهل الكوفة تشنيته وجمعها ساو وهو عندنا لا يجوز لان العرب استغنت بتثنية التمييز
وجمعته وفاقيل ان المخلاف في الشيء معناه اختيار نقيضه فخلافا للكوفيين انما هو في عدم المطابقة لانه
المطابقة فلا بد من كمال في على التعليل مع حذف مضاف اي بسبب اعتبار مطابقة التمييز فيبحث لانه قد
في المعنى رب حروف خلافا للكوفيين في دعوى اسميته والمعنى ان خلافا لهم تحقيق في هذه الصيغة **قول صاحب الكافة**
خصص بالكافة بقرينة قوله فتدخل على الجمل قال فتدخل على الجمل اي يصح دخولها على الجمل معناه اية تقليل
النسبة التي هي مدلول الجملة والظمانه تدخل الجمل مطلقا فعليه ماضوية واستقبلية واسمية وفاقيل
باختصاصها بالماضوية والاستقبلية مؤولة بالماضوية التنزيلية وفي الاسمية ليست ما كافة بل توكدة موصوفة
وقوله وقد يكون الا بيان لفائدة زائدة مع الاشارة بقوله التي لتقليل الى وجوب ترك المصهر رحلها **قوله نحو**
ربما ضريرة سبع صيقل آخره بين بصرى وطعن نجلاء الصيقل فيعان حتى مفعول من صقله جلاء وبين
بصرى اي امكنه بصرى بالضم السكون قية بالشام وانما قدر المضاف لان بين الايضاف الى المتعد والظعن
الضرب بالسنان ونجلاء بالنون والنجير كجرء مؤنث انجل الواسع الجرح والتقدير برءا طعن نجلاء بين بصرى فان
المعطوفين يشتركان في القيد والمعنى ابتليت بضررات كثيرة عاي بالسيوف المجاول والخرق بصرى شام **قوله** اي
واورد في حكمه اقد الخبر وجعل الجملة التي وقعت خبرا في المتن مفسرة للحكم على طريقة قوله تع هل اذكم على نجلاء
نحيكم من عداي اللجج مؤنوت بالله الآية حيث ذكر في المتن ان تؤمنون جملة مفسرة للتي اشارة الى عداء
الحكم المذكور في المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في حيص بيص تخصيص هذا الحكم من بين الاحكام المذكورة
اشارة الى انها لا تشارك في اعدادها سوى الاحتياج الى المتعلق لانه لا يحرف الجرم مطلقا وعدم التعرض لبيان حال
متعلقها تنبيه على ان متعلقها كمتعلق رب في كونه فعلا ما ضيا محذوفا بالبا **قوله** مثل ذلك ارا اريد بالبدل
المغازاة والائيس يوا نسبه اليها في واحد ها اليعفور قال الجوهرى اليعفور والخشف وولد البقرة الوحشية ايضا
وقال بعضهم اليعافير تبوس الظباء والعيس بالكسر الابل التي يعلوها بياض احد ها عيس عيساء يقول رب
مقاراة لا يسكنها الا الوحوش قطعها وسرت منها كذا في شرح ابيات الانصار **قوله** ليست بجارة بل الجارة المقارنة

يحيون حرك الجرحا اذا كان رب بشطين احدهما ان يكون في الشعر خاصة والثاني ان يكون في الواو وقت
 لا يزال لم اجد في ابدن هذه الا حرك نشاذ الشعر ايضاً كذا في الرض قولهم فان لم يكن في اول الكلام بان كان قبلها
 ما يصلح للعطف عليه قوله فان كانت في اول بيان لم يكن ما قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها واو او قولهم
 انما حرك عطف في الاصل قولهم مقام رب جازة بنفسه الشير بها يعني بربيل الى لا يجوز اظهار رب بعد عطفها
 جاز بعد المقادير من قولهم الجود غول حرك العطف على نفسه الجود امتدادا له بالجار ولا القسم بها لم تكن في الاصل او
 فلذلك جاز حرك العطف عليها نحو فوالله ووالله ثم والله كذا في الرض قولهم فلا تقدر ان لا يستبدون
 لي شمل اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه ايضاً قولهم لان ذلك اي تقدر للمطوف عليه في الواو تستقبل محاذات
 تقديره في المقادير لان اظهر رب بعد ما حمل على كونهما على اصلهما فلا يكون التقدير فيما اتسفا قال ان تكون له
 فالعنى تكون مستعمل الا عند حرك الفعل ولا تكون مستعمله الا في السوا قولهم عند حرك الفعل خبر تكون في قوله الغير
 السؤال خبر تارة في قوله القوم لا يجوز ان يكون احدهما متعلقا بتكون والاخر خبر الواو كلاهما متعلقا بهما تارة ولا
 يمكن الجزاء من احكام مقصورا عليه كما تقرر في ما فيكون العطف يكون عند حرك الفعل في السوا في قوله القوم لا يجوز ان يكون
 انما عند عدم حرك الفعل تكون للسوا قولهم فعل القسم اي مدلوله القسم ومشتق من القسم قولهم ذلك لكثرة
 استعمالها في القسم فانها الكثرة استعمالها دل على الفعل الحذف وتقتضي التخفيف لطول الكلام بفعل القسم
 والمقسم عليه قوله نعم اكثر استعمالا في اقليم جرح كره الفعل معها الكثرة لا استعمالا في علم انما اكثر استعمالا من الباء حيث
 يجوز ذكر الفعل معها وانما احكم باصالة الباء لان اصلها الاصلاق فيحق تلصق فعل القسم بالمقسم وبابلات الواو
 صلتان بينهما اناسا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنوا الى الواو من معنى الجمعية القريتين معنى الاصلاق كذا
 في لاغزو وفيما ن هذا اشعر بان واو القسم في الاصل او العطف وقد صرح بانها لم تكن في الاصل او العطف كما هو
 قوله يعني لا يستعمل الواو اشارة بهذا التقدير الى انه حكم مشتق كما عرفت سابقا يعني يكون جوابه ما يدعى على
 الطلب كلاما في الاستفهام قولهم حطوا واو او تخصيصا باحد القسمين وخص غير السؤال كذا في قوله
 استعمال الواو في القسم وكونه معلوما ما سبق لم يتعرض له بخلاف الاختصاص بالطاهر وباسرائيل ثم قوله
 يعني ان الواو مختصة اشارة الى ان قوله مختص بخبر لقوله واو القسم ولا يجوز ان يكون جارا من ضمير كذا
 كما هو لما من لروم كونه محط اللصق قوله لا صالته فان الضمير فرع الظاهر عنه بالاختصاص والاصل ان لا
 لا استعمال قوله في استفهامه لا يثقل في اختصاصها بالظن وان كان مثلهوا شاذ لا في ضميرها من قوله

مختصة باسم الله ففي ادخاله في مثلها تكرار قول باسم الله اي باسم هو فقط الله فقول سائر اياه يعني ان المدح كوسا
 اربعة احكام الاختصاص في الحذف والاختصاص في غير السؤال والاختصاص في التثنية والاختصاص في اسم الله وليس المراد
 بالجميع جميع تلك الاحكام حتى يصير المعنى الباء اعم من غيرها في الاختصاص في قيد انواتوجب مع الاختصاص في بدونه
 بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها ومعنى عمدة باقي الامور المذكورة انها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف
 الواو والفاء فانها مختصة بان وجودها فلا يرد ان الاعمية في الحذف مثلاً فيفيد كون الحذف في الباء اكثر من
 حذف في غيرها وهو فاسد قال ويطلق القسم في العمارة تلقاه استقبلاً ومن قوله نعم قلقي آدم من ربي كليات
 اي استقبلها واتي الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجلب اي استقباله ليجلب الى البلد والمعنى يستقبل القسم
 بكذا اي يؤتى في جوابه اللام وان اه قول لئلا في غير السؤال اشكر الى ان اللام في قوله القسم للعمارة اي القسم
 المذكور سابقاً بقوله لغير السؤال فان المبرود كما يكون بلفظه يكون بغير لفظه فمما قيل انما اشارة الى ان اطلاق
 المصير في القسم تقصير من تقصير عن فهم المراد قوله ما او الاختصاص بالذكر مع انه يجب بان النافية ايضاً نحو
 والله ان زيداً قائم لكونه قليلاً والمصير في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال واما في الجواب بل ولن فانه
 لا يقاس عليه قوله فاللام اه هذه اللام لام الابتداء المقيدة للتأكيد لا فرق بينهما وبين ان الامن حيث العمل في تفصيل
 الكلام في هذا المقام ان القسم الذي في غير السؤال جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزم بها ان اللام وقد شجر بينهما
 وحيد يدخل اللام على الخبر لا يستغنى الاسميتها عنهما من وجوب استطراد الانذار او اما جملة اسمية منفية فيلزم بها
 ما او لا وان النافية واما جملة فعلية فان كان فعلها ماضياً خبر متصرف او متصرفاً في معنى التعجب او المدح يلزم بها
 اللام وان كان ماضياً متصرفاً في معنى التعجب او المدح يلزم بها اللام قد واما في معناه مثل ما قد يقدر قل في
 باللام باللفظ ولا يكتفي بقوله الا اذ طال القسم او كان في ضرورة الشعر فهو قوله نعم قل قلتم من زكمتها وان كان
 مضارعاً استقبالياً يلزمها اللام مع نون التأكيد لان دخلت اللام على نفس المضارع الانذار ولا يكتفي عن اللام باليون
 الا في ضرورة الشعر واذ لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفي باللام نحو لئن لم يفرج الله لنا ديننا الا الله مخشرون وان كان
 مضارعاً حالياً يكون باللام من غير النون واما جملة فعلية منفية فيلزم بها في الماضي ما او لا يلزم توكيدهم بان لما
 ينقلب في الجواب من الاستقبال في المضارع استقبالياً كان او حالياً كما في اوله النون او بل ونها هذا كله اذا لم يكن
 الجواب شرطية امتناعية فانه لا يصدق الا بالقول وقد يجرد حرف النفي مع المضارع والماضي الجملة الاسمية كذا
 في التمهيد انكر الرضى المحذوف مع الماضي الجملة الاسمية وكذا في المحذوف مع المضارع المحجور عن التأكيد مع ثبوت

القسام كما في المثال المذكور في شتر ومع لماضي عند تقدم التثنية على القسم نحو لا والله فهو يثنى على ما هو يثنى على قبل مع عدم القسم لعدم تقدم التثنية على قوله أي لا تقو قد لا لانه أكثر استمالة في المضارعة والتثنية مستخدم صحيحة المعنى بل قد لا أقول له جواب القسم الجواب الذي هو في جواب القسم كان القسم يطلبه بأه السؤال للجواب قال إذا اعترض
أي القسم بقا اعتراض الشيء أي صار كالأشياء المعترضة في النهر كذا في العجاص والقلموس في المعنى إذا صار القسم
كالخشب المعترضة في النهر أي متوسطين اجزاء أي متوسطين أي متوسطين كحاصل المعنى ليس هذا من
بالمساواة كما هو لأن اعترض لا مع قوله لا تسمى إلا الدليل على الجواب لا تقصدا القسم للمساواة لكونه اشتمل قوله
لا الجواب جماعة لا مع التثنية عند تقدم في تركيب المصنفين للتخصيص على المقصود وإن لم يقع في كلام
المبلغاء الذين يستشهد بكلامهم نص على المطول قوله وهذا لا يجب فيه علامة جواب القسم من الأمور
المذكورة فلا يرد حقتنا على ما ذكرناه ليس جواب القسم قوله أي المجاوزة تسمى أده سواء كان مجاوزة شيء عجز
كما في ميت السهم عن القوس ومجاوزة مجزوعها عن شيء نحو اطعم عن الجوع فيدخل مرة على التجاوزة وتارة
على التجاوزة وكذا بقي قيد ذكره الرضى هو أن يكون المجاوزة بسبب أحداث مصدر المعدل بها فإن بدل
عن القوس بسبب المرمى وعطفت التعدية للإشارة إلى أن صيغة المفاعلة بمعنى أصل الفعل قوله أي لا استعمل
شيء على شيء أم حقيقة كذا في المثال الأول الجواب كذا في المثال الثاني فإنه يحمل نقل الدين على عطف لظهوره قال السمين
جانبه فوق غيبه فإن كونهما على اللفظ العرفين ومناسبتين لغير معنى في اللفظ كذا في الجواب على قال بل دخل
من عليه ما حال من ضمير يكونان أي يكونان اسمين حال كونهما متبلسين بدخول من ولا يستعملان بدخول ما
ذلك علامته يعلم باسميته بل ذلك قال التمام يعلم ذلك وليس مراده أن الظرف متعلق بغير ما هو مظهر اللفظ
اللازمة على تقدير الفعل الخاص قال التشبيه في العجاص التشبيه ما نذكر من قوله ما هذا التقدير ليس مثله شيء
به قال الأكثرون إذ لو لم تقدر ذلك صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم الحال وهو إثبات النثل والمنازلة لتوكيده
نفي النثل لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجواب ثانياً قال ابن جني ولا فحم إذا بان الفوا في نفي الفعل عن أحد الوصلين
لا يفعل كذا ورمدهم أنه هو النفي عن ذاته لا من ذلك النفي عن هو على الخصاصة فقد نفوه عنه وقيل الكاف غير زائدة ثم
اختلف فقيل الزائدة مثل كذا زيدت في مثله أن أمثله أمثله قالوا لا زيدت هي نافية في فصل الكاف عن الغير انتهى
والقول بزيادة الحرف أولى بل زيادة الاسم لم يشبهه بوقيل لأن زائدة منه أمثله مثل من الذات وقيل بمعنى الصفة كذا في المعنى
وقيل هو من قبيل الكناية على طريقة قوم ليس كذا في زيد كذا ليس كذا لو كان له أخيه آخر هو زيد وما قيل في

مثال المثال يستلزم نفس المثال لان مثال الشيء يكون اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة هي لشركه في اخط الصفا
 والمساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة صرح به في شرح العقائد النسفية قوله بمعنى المثال لا يقيم كاش عنه
 مسيويد المحققين الا في الضرورة وقال كثير منهم الاحتشاش الفارسي يجوز في الاختيار فيجوز في مخوزيك لا
 ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثال هذا في كتب المعربين كثير اكدافا في المعنى قوله
 فهو يصحكنه وقبله **بيض** ثلث كنعاب البحر بيض صفة صحت في نساء بيض جمع بيضاء والمراد النعاب
 ههنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق والجم جمع الجماء وهي التي اقترن لها قوله للظا
 متعلق بمثل قوله صا انا كانت من باب اقامة بعض الضما ثم مقام بعض **قال** ومنه ومثله منذ بسيط مبني على
 الضم ومنه مبني على السكون قيل هو مخفف منذ لرجوعهم الى ضم الدال في هذا اليوم ولولا ذلك كسر وتصغيرهم اياه
 على منيل رجوعه على اصنافه فيهم لم يثبت في استعمال الفصحاء وان يجوز ان يكون الضم للاتباع وقيل انه تكلم براسه
 وهو الحق لان الاصل في الحروف عدم التصرف وكسره غير مألوفة سليمة وهما حرفا جوازا انجوا بعدهما عند الاكثر
 وبعض البصريين على انها اسمان وما بعدهما محذوف بالاضافة واذا لم ينجز ما بعدهما في اختلاف في قولهما اسمين وقيل
 ذلك في بحث الظروف فلذا العريضة من المصريح لبيان اسميتهما وقوله للزمان خبراى يكون للزمان والشعر خبر
 الزمان بالماضي الحاضر اشارة الى انها لا يستعملان في الزمان المستقبلي وقوله لا ابتداء بدل اشتمال من قوله
 للزمان لتشوق المخاطب انتظاره للبيان اذ لا يمكن ان يراهما مستعملان للزمان والا لزم كونهما اسمين في ذلك
 يا هما لا ابتداء والظرفية والى هذا اشار الشرح بقوله فيها بتقدير المبتدأ مع الفاعل يعني ان قوله للزمان تمهيد
 قوطية والمقصود بالنسبة بعد قوله لا ابتداء قوله يعني اذ اريد بها الزمان الباقى اي بدخولها قال المصريح
 في اى الى الكافية لا يدخل ومنه لا على ماض وحاضر وان دخلنا على ماض فمعناها لا ابتداء واذا دخلنا على
 الحاضر فمعناها الظرفية وهكذا في المعنى والتسمييل في الرضى قالوا اذا انجز ما بعدها حرفا فان كان الفعل
 العامل فيها ما ضيا فيها بمعنى من نحو ما اتيه على يوم الجمعة **ومنه** لا يتم ذلك في نحو قولك ما اتيه منذ يومين اذا اردت
 جميع المرة اذ لا معنى لقولك ما اتيه من يومين الا ان يفهم من اول يومين بتقدير المضاف وان كان الفعل حال نحو
 ما اراه من شهرنا ومنه اليوم فيها بمعنى في قوله لا تكون بصيغة الخطاب **قوله** للظرفية المحضة بمعنى في قوله **قوله**
 تفسير للمحضرة اشارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء ففيه معنى الظرفية ايضا خيرة وقوم الفعل في بدخول **قوله** ان يجعل
 مثالا له ليكون النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثاني بتقدير المضافاء في فجر يومنا **قوله** كما يتوهم بحسب الظن

الاسماء

فان العلم ان يكون المثالان للعينين وانما قال يتوهم لانه بعد التام لا يساوي ان لا يحل الا بتكثيف الفعل بقوله
 دخول شبيه بالواجبة في تقدير وقت مضاف الى الدخول ان ذلك انما يحسب في زماننا لا في زمن
 قول لا يستتبع ما بعد ما اياه واذا استعمل المضاف الاستثناء في غيره فمعناه بقرينة الاسم الذي بعده من سورة
 فيه وفي غيره فلا يستتبعه الا في هذا المعنى كذا في الخصى قال الحروف المشبهة بالفعل انما يستعمل في الفعل لا في
 ولذا قال في شئها الى وحمل المشابهة التي اعتبر في قولهم يقل وجه تشبيهه بقوله فلا تقسم ما ان اعتبارا من حروفها
 الاسم الثالث في الفعل باعتبار اقام حروفه كونه سلاسيا ايضا لا يفرق في ذلك المشابهة وكذا كون الاسم غير متبعا
 في تلك الاقسام في غايتها فلهذا شبهت بالاسم ايضا لانه يعتبر تلك المشابهة لعدم ثبوتها في قولهم لو لم يكن على الفعل
 الاستثنا في السبب تشديد الا حروفها هي جهة مشابهة في الماخرى لما تشبهت بها بالفعل في الوزن فان كثر
 كثر كان كقصر ولكن كضارين وليت كلين في لعل في بعض لغاتنا وهي لعل كقطع في وزن عروضي غير معتبر
 عندهم وكذا انقسام الالمدغم وغير المدغم اذ لا اختصاص بين الحروف حتى يكون سببا لا عاما ولما لم يفرق
 المنصوب ونون الواو في افتقار الالامين فمن تب على اعمالها فلا يكون مقتضيا الى الكلام في بيان الشبه المتعلق
 قوله معاني افعال الكون كل منها مملوكة جزئية لا اعتبار بالنسبة الى افعال العين في معرفة الفعل كالحرف
 قولهم مثل الكدات اه عبر بصيغة الماضي السبعين الى انشاء الدالة على تحقق معاني الكون تلك الحروف كقولهم
 اذ لو خفت اه والمخبر عنه بالاستعانة ان يكون ذكر الاصول في التفرير وما قيل ان الحرف بمعنى الحرف يجمع
 على حرف ككتب والحرف بمعنى حرف التهجى يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللفظة على الاحرف والفتحة اذ لا اصطلاح في
 تسمية قسم الكمال حروف المجموعة الاعلى الحروف واذا لم يتعد جمعة التكرار شئ يكون متساويا من القلة والكثرة ويؤيد
 ما وقع في التسهيل غيره من التعبير عن باب الاحرف الناصية للاسم الواقع في قولهم لغيرها مع ان كونها تاليف
 وباعية وخماسية يقتضي خلاف هذا الترتيب قوله لكونها الاشياء اما بخلاف الاربعة الباقية فاما ليست
 كل اذ الثلاثة ليست للاشياء اصلا وكان وان كانت الاشياء تشبه لكونها اجزى الخلق والتحقيق والتفريق والاشياء
 فخر الاخبار فلذا غيرها قال لما صدر الكلام اراد بالكلام مقاييل الحجة اياها حروفهم فصلا مركبة من حروف
 فيجمع استساكن المفتوحة كما اشار اليه المشرح في ما يحى فلا بد ان يضمن الخلق بشئ اخر حتى يتم كذا في القدم وانما
 صدر الكلام دخل هذه الحروف عليه لا معنى لاستظهار ان المفتوحة ان اردت صدر الكلام مقصود لذاته
 فينتفى عن الجملة المصدرة بان الواقعة مقول المقول ان ذكر المقض يقول انهم فيهم الشكر او يقولون اجابوا ذلك

انه قائم وبقولنا ان يوم الجمعة فان زيد قائم فقولنا لي علم خارج القدر الذي يعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب
 دفعا لحيرة السامع وتوضيحا ولا معنى غير ما اراد به المتكلم فقولنا على حذفت المضاعف لئلا يلزم كون ان المفتوح حذو بعكس
 نفسه بال دخول في امره واما لم يرجع الضمير الى ما بقى بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمير ضمير ما
 ترجع الى الحروف كلها فقولنا لم يرجع لو وقعت اه اى حين وقعت ما فيها التعلق بشئ اخر لو وقعت في صدر الجملتين ان
 يتوهم انتم به كذا لا التثبت بان المكسورة في الكتابة مثالا لوقيل ان زيد قائم بلغنى مجوز ان يكون بلغنى من
 تمام الكلام غير ان المفتوحة وان تكون جملة مستأنفة وان مكسورة واما قال في الكتابة اذ لا التباس في اللفظ
 قوله لان مجوز الاستثناء اه فيكون قوله فهو بعكس ما احادته والاصل في الكلام الافادة فلذلك حملناه على اقتضاء علم
 الصديق فقولنا هذه الحروف صهر بالوجه لئلا يتوهم رجوع الضمير الى ان او ما سوى ان فقولنا الكاف في
 البحر يوقد الصفة ليحتمل سببية لحقوق ما لا لاغناء وتقييد دخولها على الفعل في الطرف اعني حذو على تقدير نحو قوله
 لا الغناء ولا دخول على الفعل كما يشهد اليه تعليق الشرح للحميد وهو الكاف في قسم من الزائدة على في المعنى ان الزائدة توعان
 كافتة وغير كافتة قال فتلحق اشياء الى ان الحقوق والكاف في سبب لا الغناء فيستفاد منه دخول لا الغناء وعطف قوله
 وتدخل زيادة حذو على تلحقها الا على تلحق اشياء الى ان الحقوق والكاف في سبب لا الغناء فيستفاد منه دخول
 في بعض الاوقات لما تفرق ان التبادر من كل حكم كزيد من الجملة الاطلاق العام فلا يحزمها قيل في البيان الثاني
 لان المراد بال لا الغناء وجوبه بالدخول جواز ولفظ المتن كادلالة له على الاول ان يقال فتلحق وجوبا وقد تدخل
 في الصراح الا لا الغناء باطل كرون وفي القاموس لغاء خيبة فقولنا في تنزل بيان المعنى المراد منه في الصراح الغزل
 بيكار كرون وجد كرون قوله قد قيل اى هذه الحروف ورجح لا تكون ما كافتة بل الزائدة كما في فمارة في الرضي
 ان الغيت فما كافتة وان اعلمت فما الزائدة حرفية ولا يجوز ان يراد بها ما يقع الزائدة والكاف في ويكون قوله فتلحق بمعنى
 يجوز الغاءها لان الغناء ها واجب على الاصح بناء على تعيين كونها كافتة نعم لو لم يقيد ما بالكاف في وعمل قوله فتلحق
 اى يجب الغاءها لكونها كافتة وقوله قد قيل يكونها الزائدة لكان انهم في المقصود فان بيان الشرح يوم انها على تقدير
 كون ما كافتة تعمل تلك الحروف وليس كذلك ولذا قيدنا الكاف في بقيد عند الجملة والمقتضى من قوله قد قيل اى جميع تلك
 الحروف التي تلحقها ما هو موافق لما في الفصل والبيان من ان اعمال اليتا ولعلها او كانا اكثر منه في اولها وكما في التسهيل
 قال الزجاجة من العرب من يقول نمازدا قائم ولعلها اكبر اقائه فتلحق ما وتصيب بان وكذلك اخواتها في اليتا من الرضي
 من عدم سماع الاعمال في كانه ولعلها ولكن ما رجوزة اكثر النجاة قياسا اذ لا فرق بين ما وبين ما بينهما فاعلم هذا معنى قوله قد

بجوز

تعمل على غير الاصحح تعمل جميعها كما على غير الاصحح الواقع في بعضها ولو عمل على التقييد ببعضها على اللغة الغير الاصحح
 لم يعد قول كذا وقع في بعض اشعارهم دوى بيت الشائفة تشعير الايتام هذا العام لنا بالى حاشا وتصدق قصيد
 برقة العام ونصب قولهم وكذا خلاه ظاهره فيقيدان جميع تلك الحروف حين لحوقها وتدخل على الانفعال في المنقح خلا
 حيث قال يقرن بليت الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء الا يقبلت اقام زيد خلا لا يزال الرصيد
 طاهر القرون فيخرج اسماءها بالاختصاص لها على احوالها على احوالها ورواها الوجهين قول الشائفة تهم وهذا شعر
 بان الفاعلية واعمالها كالاعمال اسلوبا وهو مخالف ايضا لقوله فلتعلم على الاصحح قوله اخرجتها عن العمل بها بسبب
 لم يها وصيد وجملة ما لا يجوز عنها مضى من حيث البناء على الفتح قال ان لا تغير الفاعل بيان التفسير
 الاحوال المحققة بكل واحد منها بعد بيان الاحكام للشركة بينهما لم يبين معنى ان بالكسورة والفتحة لشبهة
 كونها التاكيد في الكسوة لتأكيد النسبة الثانية المفتوحة لتأكيد النسبة الاضافية كقولهم لا يخرج قولهم اخرجها اجلة لغيرها
 جملتها والمراد ما عرّبوا ومثل هذه العبارة شائعة في محاوراتهم قلا اسم الاسم او الفعل فعلا والحرف حرفا لا يجوز
 استلزام المفعول الاول للثاني وتعتبر القاص من محفو العبارة بضمير التثنية في اسمها وكانت وعليها قال
 في حكمه لغز يتاويل المصدر خبرا مضافا الى اسمها انصرفت بلفظ ان زيدا قائم بلفظ قيام زيد بلفظ ان زيد اي
 زيد يتك وقس على ذلك فكما ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام وجعلها مكملة اضافيا كالمصدر يتقال
 وجب لكسرى موضع الجمل اي وجب لكسرى فان اذا وقع مع مدخولها في موضع الجملة وسد مسددا لم ينقطع
 بما اذا وقع بعد الفعل الجزئية واطل المفاجأة فانه موضع الجملة مع مدخولها ككسرى انما على تقدير الفتح ليست مع
 مدخولها سادة مسددا بل مسددا جزئيا والجملة واما وقوعها بعد علمت فيجب تحقيق من انما مقصود متحورة و
 مكسوة معنى قال في موضع الجمل اخرجت الجملة لشارة الى اختلاف انواعها كما ان في كتابها لم يأت في ان
 ان يحتمل ان يكون ان مفعول الهم فاعله وان يكون مفعولا به وكذا في قوله ففتح ان ولما احبان حلا الكلام
 مع قطع النظر عن الكسوة والفتحة قوله اي في ابتداء الكلام في شرح السبيل للعلانية العزم وان بعض النحاة
 يجعل المصدر اللوح وموضع الفتح من الهم نحو قصد في فتحه نصيبا ابتداء بتدريج والمصدر من الكلام المعنى
 اللغوي والارتم المصاحبة ومعنى كونه في ابتداء الكلام ان يكون ابتداء كلاما مستقلا لا يتصل من حيث الارتم في ابتداء
 سواء كان في ابتداء الكلام اللغوي في قوله كرم زيد الله فضل نحو كذا اليوم ثم شقها في قوله فاضل نحو زيد في الله
 تصحى كرم الزين في قوله فاضل في قوله كرم زيد الله فان قلت لم يقصد المصدر هم ناهيهم ووقع الكسرة في الجمع الى التعميم

قلت مواضع الكسر على ما ضبط في التسهيل سبعة ان تكون مبتدأة وهو موصول بها وجواب قسم وتحكيمة لقول واقعة
 موقع الحال أو موقع خبر ليس عين أو قيل الهم معلقة وتارة بعضهم ثامنا وهو بعد حيث ولا شك ان الامثلة
 المذكورة لا يمكن ادخالها في اصل المبتدأة فخل ذلك **مقول** لكونه موضع الجمل لان التكلم بالمفردات من غير
 يتلفظ بها في جملة باطل لعدم افادته فائدة قائمة فلو فتحت في الابتداء يلزم الابتداء بالمفرد وما قيل ان كونه
 موضع الجمل لا يمنع الفتح ابتداء في مثل ذلك قائمة عندى ما لم يضمن اليه ضمنية امتناع كون المفتوحة في صدر
 الكلام واذا اعتبرت فهي مستقلة في وجوب الكسر في الابتداء من غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة
 فيه فوعيان المقصود ان الجملة المصدر ثبوت واحد اذا وقعت في الابتداء يحجب كسرها لكونه موضع الجملة وفي
 المثال المذكور لم يفتح في الابتداء الجملة المصدرية بان واحد جابل بيا بعد ها قال المصدر في مالى المسائل المتفرقة ان
 انما تكسر في موضع ابتداء يكون خبر المبتدأ فيه خبرها ليتحقق كونه في موضع الجملة **قوله** لان مقول القول اه
 اشار الى المثال ان المراد يكون نها بعد القول ان يكون مقولا لا يحجز وقوعها بعد فانه وقعت بعد القول
 للتعديل ففتحت نحو اخصصك بالقول تلك فاضل اي كذا فاضل والمراد ان ما وقع عليه القول اولى للتكلم اذا اريد به المعنى
 لا يكون الا جملة حقيقة او حكما لان الكلام بالمفردات استقلا لا باطل الا بريدان مقول القول يكون مقرا اذا كان
 مؤديا معنى الجملة نحو قلت حديثا او قصة او اريد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة او حكما ليشمل اذا
 وقع بعد مقدر منقطع من الجملة نحو اذ دقت فاعا قلت ثم ما قلته فانه يدال على موعلة الجملة ويحكي على ما كان عليه
 في التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون في معنى الجملة او لا فالاول ينصب مفعولا به نحو قلت شعرا ونعت
 نحو قلت حقوا الثاني ما ان يرد به مجرد اللفظ الا فان اريد به مجرد اللفظ نصب مفعولا به ان لم يرد به مجرد اللفظ بل كان
 منقطعا من جملة فهو مجرد في التقدير محكي بقول مقول القول خبر ما يكون نعت المصدر وهو ظرف واو يودي معنى الجملة
 لانه تعبير عن المقول نفسه فيقولنا اذا اريد به المعنى خبر ما ان اريد به مجرد اللفظ ويقولنا حقيقة او حكما اذ لم يرد المنقطع قصير
 الخصم لا يردية وما قيل انه كون مقول القول جملة لا يمنع الفتح بعده في مثل قال بيا ذلك قائم عندى في غير عرفنا فانه
 بان الكلام فيما كان الجملة المصدرية وحدها مقول القول وفي المثال جزء المقول وكذا الحال فيما بعد الموصول في
 مثل جاء في الذي انه قائم عندك فتن **مقول** حال كونها مصدر جملة في اشارة الى ان في كلام المصنف تسامح بحيث جعل
 نفس ان فاعلة ومفعوليه مبتدأة ومضافا اليها باعتبار انها المصححة لصيرورة ما بعد ها كذا **قال** ومفعولاه
 اي ما بعد مقول القول ثرية ما سبق ولا يثبتون عليه المقولان ولا حاجة الى تخصيصه بغير مفعول باب علمت

اذ دخل في خبره كلام الابداء نحو علمت ان زيد لقائهم لانها امر جلتها ليست معمولة بل قائمة مقام القولين
 اللذين هما في الأصل جملة قال ومضلة اليها هل باطلا لا يدل على انه يجب للفتح فيها اذا وقعت مضادا اليها
 للظروف واللامنة الاضافة الى الجملتين والشهور في حيث قال بعضهم انه من مواقع الكسر اما اذا وقعت
 مضادا اليها اذ اذا فم يوحده في نقل حرفي تعيين الفتح والكسر الظان ما بعد هان اول بالفتح وجعل
 الخبر حذو فابحوا الفتح والاكسر فهو ما يجوز فيه الامران كالفاء الجزائية واذا المتأخراة قال وقالوا لا لك اه
 غير الاسا وحم لم يعمل بعد لولا ولوان المقص منه دعه توثق استراض يرد على عدة تبيين ان المنسوبة
 والمفتوحة على ما حذر به المقص رح في شرح المفصل حيث قال في امره لا اعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح
 بعد لولا ولو قبل ان لولا ولوانا في خلاف الجملتين يكون في موضع الجملتين فيجب ان يكسر بعد هان لولا لاجل ان الفتح
 بعد لولا انما كان لانه موضع لا يذكريه خبر المبتدأ واذن لا يقعان مع ما بعد هان في موضع المبتدأ خاصة فوجب
 الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسر لم يكن مستقيما لانه يؤدى الى ذكر الخبر مع كونه مقدر طرحة خبره في الاستعمال ليس
 هذا للموضع كموضع اذ لان خبر المبتدأ بعد اذ اجاز حذفه وذكره فيجوز الامران واجاب عن الفتح في ان الواقعة
 بعد لولي قوله لوانك منطلق انطلقت وهو موضع ظاهرة وقوم الجملة الا يرى ان لولي قوله لوانك لم زيدت
 لا يقع بعده الا الجملة بان التقدير لوقوعه انك منطلق اي انطلقت فوقعت موقعه الفاعل دون الجملتين لان الشرط
 لا يكون الا فعلا قيل خمس لولا ولولا التعوض د ا على المخالفة فان المبدوء والكائن زعمان ما بعد لولا فاعل فم المذكور
 ان ما بعد لولي حرف الشرط فيبتدأ وفيه ان اللان في ذكره ان يفتح لولا ولولا في مباحث الحروف المشبهة بقوله
 معمول للفعل ا فاعلا لان او مقعولة فلذا اورد مثالين قوله الواجب دخول لولا او لان التخصيص انما يكون
 على معاني الافعال دون الاسماء والحروف قول نحو لوانك قاتل الصواب لوانك تقوم لان من شروط لوانا
 وقع بعد ما مبتدأ ان يكون الخبر فعلا اذ امكن ليكون في الصيغة عوضا عن الفعل المخوف بعد ما كقولهم
 لو انهم فعلوا قد صرح به في شرح شرط وانما قيدنا بقولنا اذ امكن لان اذ انما قد الخبر غير فعل كما في قوله ولو
 ان ما في لا يخرج من شرط اذ لم يعمل الشرط اختيار التمثيل يكون الخبر اسما لانه ما بعد عن تقليد الفعل واخر في كون
 ما بعد ان جملة التمثيل فكيفه الفرض ما قيل ان وقع في التنزيل ما خبره واسم مشتق وحقوقه يقر بوقوعه ولو انهم كانوا في
 الاكثار وما خبره ظرف وحقوقه لم لو ان عتدا ذكره ما لا ولين فليس شي لان لوفيهما ليست شرطية بل مصدرية
 او التثنية والالام في الشرطية قال فان جازاه اورد الفاء اشارة الى انه متعبر عن القاعدة السابقة ومعنى جواز

التقديرين ان يكون كل واحد منهما مؤديا للمعنى المقصود من غير تفاوت قال سجال الامران بالنظر الى فائدة المقصود
ولا ينافي ذلك رجحان احد هما لعدم الحذف فيه **قوله** فجزاؤه اقل بوجه ان لم يمد بعد الفاء الجزائية لاداء لفظ
الجزاء لان جعل الشيء جزءا يفيد كونه جزءا وليس شيئا لان القابل على ترتيب الثاني على الاول على كونه جزءا
الغوي عن ما يعبر عن الفارسية بيا داش **قوله** واكر اتم ثابت لقل في كونه مبتدا محذوف لانهم لما اوجبوا
تقدير الخبر لئلا يلتبس المفتوح بالمكسورة فكيف يجوز حذف حرفه ليجعل الالتباس كالتأخير وايضا تقدير الخبر
همنا واجب فالمقدور ثابت الى ارامه كما هو ليس بشي اما الاول فالاول لان ان حذفه يوجب الالتباس لان محل
الالتباس ما يكون المعنى في صيغة ثلثا على التقديرين واما الثاني فلما ذكر في المعنى ان القائلين بان الواقع بعد الو
الداخل على ان المفتوح حشو كواهم اموا جملة اسمية بعضهم بقدر الخبر مقدما اي لو ثابت ما فهم بعضهم
يقدر مؤخرا اي لو ايمانهم ثابت **قوله** لانها اما مبتدا او خبر مبتدا وعلى التقديرين معمول العامل الواقعة فيكون
مفعولا وهذا معنى وقوعه موقع المفعول لا خبر ما قيل ان خبر المبتدا ليس وقع المفعول لان الخبر قد يكون جملة
قوله كما قيل جملة معارضة فائدة تها تاييد للنظن بقول غيره **قوله** انه ليم في الصراح الذي يثبث ثبثا
يخدم قفاه كما يخدم العيد لموله فالمراد بالعيد معناه الاثم اعني الخادم وفي الرض ليم صفعان في الصرخ صفعان
سبيل لئلا يفتقر في تفسير الصفعان في شرح الفاضل الاسفرا في معنى من يضرب في قفاه ولم يمتد نسبه
ان ياكل ليعظم قفاه وهو غاية اللوم ولذا قيل من كان همتا يدرخل في بطنه قيمته ما يخرج من بطنه **قوله**
او لادتهما مع حوالهما كما في قولهم جب هذا كيرة وشابت مفارق **قوله** بالجر بالرفعة عطف على مثل من كرم
وان كان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعمد ذكر المثال بلفظ الشبه اما الشان لفظ المثال في **قوله** اي مثل
عبد القفا هكذا في اكثر النسخ ولعله سقط اللفظة انه من قلم الكاتب يعني ان المقصود تشبيه بما وقع بعد اذا
اعني ان مع مدح خول الخوج اذا انه كما هو ظاهر العطف لانه المثل به على ما صرح به سابقا بقوله مما وقعت بعد
اذا او وجدت في نسخة بخط الشرح اي مثل اذا انه عبد القفا ووجه التفسير غير طريح وانما لم يقل وشبههما لئلا يشبه
ان المراد شبهة بكليهما كشو من يكون اذا اني اكره فانه مشابه للاول من حيث وقوعه فيما هو نائب صواب الفاء
الجزائية ومشاها لثاني من حيث وقوعه بعد لاذ المفاجأة صورة **قوله** اني احمد الله اي هذا الكلام فيكون قد قال كذا
اولا اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك ولا يكون اني احمد الله معمولا في اللفظ لا قول انه وقع خبرا عن اول وان كان في قول
من حيث المعنى **قوله** لان اول الاقوال فيكون قد اخبر عن المصدر والمصدر لا يتعين ان يكون المحل هذا اللفظ

قال ولذا تلك تامة العلة ليحصل الحكم معلا فان لم يقرر في النفس قول لا في حكم العدم فهو ينزله الياء في كل ما وقع
 قوله التاكيد فقط لا دخل الجاني فائدة اصل المعنى قول من جهة انه في محل الرفع ملة نحو ان العطف لا يرفع قوله
 سواء كان اسما المكسوة اشارة الى ان كلمة او للتسوية لا احدا من لا بيان لموجبه الكسبان فان جملة كان ملة اسمها
 وخبرها النحوي في كلامهم ولما وجب نصب في قوله العطف او حكاه هو الشارح اليه بقوله في حكم المكسوة من انفسها
 منصوبان بتقدير في بناء على ما من انفس جعلوا المصداك الموضوع موضع الظرف من المصداك ان المكسوة
 في اللفظ وفي الحكم ومحتل النصب على التمييز في المكسوة من جهة اللفظ او من جهة المحل بناء على ما صرح به في
 شرح التسهيل في بيان فائدة قول مصنفه ميز الجملة منصوب في فعل مقدر غالبا اسنادا اليه مضافا الى
 الاول من ان اشار بقوله غالبا الى المنقول الى ما لا يصح لاسناده اليه لا يتساءل عليه شيئا امتان لا كونه ياء وكذا ياء
 شهيدها وما احسن المعلمين رجلا ولما وقع في شرح الفاضل الاسمر في اي كسر العطف او كسر احكامها فبعد
 من حيث اللفظ غير سديد من حيث المعنى اذ لا كسر حكما في ان المفتوح قبل هي في حكم المكسوة قول ابن يونس
 بيان لقوله حكما فكان الظاهر تقدمه على قول المصنف بالرفع اخره عن الطول بانه فيقع الفصل الكثيرين قول الرفع
 وما يتعلق به اعني جاز العطف قوله مبتدأ ويل الجزء لان فاعله مبتدأ فعولان كانا في الاصل جملة ولذا اجاز دخول لام
 الابتداء في المشغول الثاني فله حكم المكسوة بخلاف ما عجب في ان زيد المقام فانه لا يجوز لكونه في حكم المرفوع من كل وجه
 لكونه فاعلا وهذا لا ينافي في قوله المرفوع ولذا لا يجوز حذف واحد مفعوليه فان له ما شبه بالجملة من حيث ان
 حلت من نواسخ المبتدأ والخبر وشبه بالماضي المرفوع كونهما مبتدأ ويل المرفوع قول المصنف فرض عدمها اذا يكون
 لامها بالرفع املا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان ما ذهب من جواز ذلك قال ويستتر في
 الخبر اه فانه اذا مضى الخبر بقدر المعطوف عليه خبر اخر يكون معطوفا على اللفظ خبر ولا نه اعتبار في حكمها
 حكما بالرافعة لامها وخبرها لا يبتدأ فيكون كلامه قبل عطف المرفوع على المرفوع فانه قد قرأه اذا قل للمعطوف خبر يكون
 معطوفا على خبر ان دون لفظه ليخبرنا عن المعطوفين على اسمان وخبر والعطف على محل خبر ان لم يوجد في
 كلامهم ثم اعلم ان في قوله جاز العطف اشارة الى جواز وجه اخر مثل العطف على لفظه بالنصب في العطف بالرفع
 الجملة على الجملة عموا والعطف على الخبر للستر في الخبر اذا كان مشتقا ومتقدما على المعطوف فان قيل اذا جاز
 عطف الجملة على الجملة فما الفائدة في عطف المرفوع على المرفوع من ان العطف على محل المرفوع خلاف القياس قلت
 فائدة التشريك في معنى التاكيد المستفاد من كلمة ان وان لم تكن ماملة كما في صورة المخفضة المضافة وقولنا

اسم ان المكسورة قد تقول الجزوي حيث جعل الرفع محلا لمجموعها دون اسمها اذ لا يحركه والرفع هو الجرح
لانه على تقدير انما اقربا بالعدم يكون اسمها محجوزا لان المبتدأ هو الاسم والمجموع ليس اسما ولا في تاويله
وانما خص الحكم بالعطف لانه الواقع في استعمال الفصحاء وان جاز قياسا في سائر التواضع كما ذهب اليه الجرح
والزجاج والفراف والوصف وعطف البيان والتأكيد ايضا **قوله** مثل ان زيدا وعمرا وقامه يحتمل ان يكون المذكور
بعده المعطوف خبرا زيدا لتقدمه بالرتبة في حكم المعنى نحو اني وقيا ربهما الغريب وان يكون خبرا عن محذوف
قوله وهو باطل لانه كاجتماع عشرين مستقلتين على معلول واحد قال في مثل انك وزيد ذاهبان اي
فيما لا يظهرون فيها الاعراب فيشمل نحوان موسى وزيد ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا انزلكو^{نه}
خفي الاعراب لانه اذا لم يكن للبناء اثر في ذلك لم يكن لتقدم الاعراب اثر بالطريق الاول ثم المذكور في التسهيل
ان الكسائي يوافق الكوفيين وان التفصيل المذكور مذهب لفراء وصوبه الرضي والله اعلم بالصواب **قوله** هو
لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده **قوله** لعدم بقاء المعنى الاصلي لانه تغير معنى الجملة الى
الاشياء فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم **قوله** نحو ان زيدا لقامه اشار بذلك الى انه انما يدل على الخبر المتاخر
ليلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان لفي الدار زيد وانما لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التأخير وبعض الشارحين
تمكف فجعل قوله اذا فصل متعلقا بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضمير بيده راجعا الى احدهما قال اذا
فصل فذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او بظرف متعلق بالخبر نحو ان زيدا لزيد قاتله
قوله لان فيما عداها لا يشترط ان يسمع صوابا او فقه فصل بين ان واسمها بخبرها او معمول خبرها يدخل اللام على
اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها الا اذا تقدم على الخبر معمول فانه يدخل اللام في ذلك المتقدم على
الخبر فانتفاؤها انما يكون بان لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر فيكون ان متصلا بالاسم وان لا يدخل اللام
على الخبر ولا يشترط ان يلزم جر توالي الحرفين **قوله** ان لم تغير معنى الجملة اشارة الى الاستدلال الكوفيين حيث قالوا لو لم يجر
انها لا تغير معنى الجملة لانها لا تخرج عن المعنى ولا تخرج عن المعنى ولا تخرج عن المعنى ولا تخرج عن المعنى
لمعنى الجملة اللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية **قوله** لكن لا توافق اللام ايغة كان سح اللام ان لا تجتمع من المكسورة ايضا لطيلها ماضيا
لكن يجوز ذلك لشدته مناسبتها اليها الكونها بمعنى واحد فكان لم يستقطصا لهما بخلاف ذلك فانها لا تناسبها وانما يقتضي
سقوط صيلا رتبا **قوله** ولكنني من جبهه التمييز في القاموس العميد بالخبرين الشديدين الحزن وفي بعض الشرع يقول
عميد اي شديدا بالرض لا يقدر على التعويض فيعبد بالوساكن في الخواشي الشريفة على الرضى العميد هو الذي هلك بالعشق

في الرضى ما نقلوه اما ان يكون شاذوا اما ان يكون في الاصل لكن انني تخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما
تخفف لكثرة تواتره ربي اتفاقا منهم بحذف الهمزة واصوله لكن انا قال فيلزم باللام ذهبوا على اللى انبسا
غير لام الابتداء لان وبعد المقارفة قد تم في قبليها والعكس نحو وان كنا عن عبادك لثاقلين ونحو قول
اشاعر بالله ربك ان قلت لمسلماء احياء به مالك باين رتبة التقدم فكانه متقدما لثاقوله لهذا
لاجل ان اعمالا قليل قوله فللقرب بين المخففة والتأنيه ولم يعكس لان لام الابتداء تكون في التسمية
لشبهية لا تحاميه النون لانها حذفت النون بالتخفيف كان الزيادة في المخففة او يكون كالعوض عن
الحذف قوله فللموالى باب ان المخففة وان لم يحذف الهمزة المذكورة في صورة الاحمال قوله لان
كثيرا في الاخرى صورة الاحمال الباقية للمخففة المذكورة والحكمة تراعى في النوع لان كل فرد فلا يتجه ان هذه التسمية
لا تنقضي عن اعتبار طرد الباب فلا يحسن مقابلته لطرد الباب قال ويحذف دخولها او يحذفها لعلها والاكبر
تكون البعل بالاضحية ناسخا نحو وان كانت لكثرة وان كادوا يقتربونك ومن وجدنا انكم تمموا لفرسعين ودونه
ان يكون مضارعا ناسخا نحو ان كاد الذين كفروا ليلعنونك وان طغى كمن لكاذبين كذا في المعنى و
لا يدخل اللام الا على المخير الاخير وهو المخير كالم في الاشياء كذا في الرضى قوله اي من الافعال واما الزيادة لادى
بالإسبة وهو افعال القلوب والافعال المناقصة وافعال المقارنة قوله لا غير من الافعال لان اللاحق
قادر اذ به التقييد بقيد فقط والقرينة قوله خلاف الكوفيين في التعميم قال خلاف الكوفيين في التعميد
يخالف الكوفيين القول المذكور مخالفا لما في ضمن التعميد فانه نوع منها فايراد ان الصواب في التخصيص
لان المخالف في الشيء معناه ارتكاب نقيضه ولا حاجة الى جعل في معنى اللام للتعميل لان كوفيين لا يقولون بان
المخففة من المنقولة فان لم يسم ان نافية اللام بمعنى الاسماء كان بعدها الجملة الاسمية ولو الفعلية
فالمنعني انهم يخالفون في تميم صيغة ان لم اللام في تميم ما حوان المخففة في اعتقادنا اشار الى التوجيه الاول في شرح
التسهيل والى الثاني في حواشيه فاذا اعل الشيعي جمال الدين هشام قوله بالله ربك قال صلي الا فضل الزا
بالله بالبار الموحدة والنسب الى جن في سر الصناعة عر شلت يمينك ان قتلت مسلما كجبهه قال انك قتلت
مسلمة فلذلك وجبت عليك عقوبة التعمد اي القتل قصدا وما وعدا وان كان بيان الواقعة تسهيل للقصاص
على المخالف كذا في شرح الفصل قوله شاذ لا يقاس عليه خالف الاختصاص فانه لا بد ان قام لان قد عادت كانت
بدون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخا كقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لحد ولا يقاس عليه اجماعا كذا

في المعنى قال المصمر في شرح المفضل وجه رد ذهب الكوفيين إذا صح التمسك بأروعة تقدير ضمير الشأن في مثل ذلك أو تنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما جروا فلما قام زيد مقام انما زيد قال فتعمل آه ويشترط ان يكون خبرها جملة ولا يجوز انفرادها الا اذا ذكر الاسم فيجوز الان كذا في المعنى **قوله** اكثر قال المصمر في اما المسائل المتفرقة الشبهة في ان المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال لهما اللفظ فلاهما مفتوحة الاول كما مضى واما المعنى فلا انها تغير معنى الجملة كالفعل ولما الاستعمال فهو ان العرب عطفت على محل اسم المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لا تعطف على محل معمول الفعل **قوله** كما سبق في بحث ضمير الشأن لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليلا فالحالة لا طائل تحته **قوله** كقوله تعالى ان لا اله الا الله ليؤفقيهم لا لم يؤفقيهم جواب القسم ولما الفارقة زيدت ما بعدها دفع الكراهة اجتماع الاليتين والكوفيين يجعلون نصب بفعل يفسر ليؤفقيهم اوبه نفسه وبه قال الفراء ورد بان الهم لا يعرف في كلامهم بمعنى الا كذا في شرح التسهيل **قوله** بحسب الظن واما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى مغير للمعنى دون الاضعف **قوله** فقد روي ضمير الشأن لانه يجب تقدير معمول ليكون الجملة بعد تقديره كما كان قبله وما ذلك لضمير الشأن وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير شأن وقد رسيه بويه ان يتركهم قرا صدقت الزيادة **قوله** فلا يلزم ترجيح للاضعف على الاقوى بل تساويهما بحسب الظن مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة **قوله** الصالحة هي الجملة الخبرية فلا تفسر بالانشائية نص عليه في شرح الالفية للشيخ السيوطي **قوله** سواء كانت اسمية او فعلية اذا جردت عن اسمها نواحي المبتدأ فلا بد ان تكون جملة اسمية واذا دخلت عليها جاز ثوبها فعلية **قوله** فلوانك لا يفتخر الكاف والنون وعن ابن ابي شير انه نقل عن الفراء الكسر يصف نفسه بالموافقة تحية فيقول لو انك في يوم الرءاء والسعة والزمان الذي لا يوجب لفرقة سالتني ان فارقتك لم اخل بذكرك وطلبت رضاك وانت صديق محبوب كذا في شرح ابيات المفضل قال يلزم ما مع الفعل الصرف فيجوز ان كان مع الاسم بان يكون خبر جملة اسمية او مع الفعل مع اداة الشرط فانها لا يلزمها الفارق لعدم دخول ان المصدرية عليها الامتناع تاويلها بالمصدر بل بالاسمية اما محذورة او مصدرية بلا او باداة شرط او ربط وبكم نحو ان الحمد لله رب العالمين وان لا اله الا الله وعلمت ان من يضربك اضربه وعلمت ان ربح خسر في وعلمت ان كره خادمني وقيد في التسهيل اقران الفعل بما ذكر بقوله غالبا احتراز عن نحو قولهم لو ان يؤملون في داو قبل ان يسالوا با اعظم سؤل وذلك ضرورة ومنه قراءة عجاهد من كراد ان يترك الرضيا عنه وهذه عند المصممين هي المناصب المتعارفة اجملت جماعتها

قوله أي الفعل المتصرف في التثنية أو الفعل في ثلثين غالباً لا يميز ولم يكن عام بقدر بل هو معرف تنقيس أو تنقيس
 قبان المصريح والشرح كليم ما قام كما لا يخفى ثم اعلم ان الشرح ذكر الأمثلة الأربعة ووقع ان بعد العلم إشارة إلى
 انه يشترط في المخففة ان يكون بعد العلم وما يؤدى معناه أو بعد الظن الغالب الجارى مجزاً نحو حَسِبُوا أَنَّهُمْ
 فُتِنَتْ فَيْسَ قَرَأَ الرُّفُوعُ بِخُلَانِ الْمَصْدِيَةِ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ بَعْدَ الْعِلْمِ وَمَا فِي حَكْمِهِ فَالْفَرْقُ مُحَقَّقٌ بَيْنَهُمَا فَالَّذِي قَالَ الْمَصْرُوحُ
 فِي مَالِ الْمَسَائِلِ الْمُنْفَرِقَةِ أَرَادَ بِأَدْخَالِ حَرْفِ الْأُمُورِ الْفَرْقَ فِي فَيْسَ مَا وَفَّرَ فِيهِ اللَّسْبُ الْعِلْمُ فَارْقَ خَارِجِي قَدْ يَقَعُ
 الذَّهْوُ عَنْهُ بِوَسْطَةِ الْبَعْدِ قَوْلُهُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَخْفَفَةِ وَبَيْنَ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ لَوْ قَوَّعَ الْإِسْبَاحُ بَيْنَهُمَا أَمَّا الْفُظَا
 فُظَا وَأَمَّا مَعْنَى فَكُوْنَهَا حَرْفُ الْمَصْدَرِيَّةِ فَإِنَّمَا حَصَلَ الْفَرْقُ لِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ لَا تَجْتَمِعُ هَذِهِ الْأُمُورُ وَالْفُظَا وَلَعَلَّ حَرْفَ
 الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا الضَّعْفُ فِي الْعَمَلِ أَمَّا مَعْنَى فَلَانَ حُرُوفُ التَّنْفِيسِ مُخْلِصَةٌ لِلْفَعْلِ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ لِإِنْجَابِهَا
 النَّاصِبَةِ لِلْفَعْلِ لِأَنَّهُ إِذَا بَيَّضَ مَخْلَصَةً لِمَقِيلِ الْمَاسْتَدَالِ وَأَمَّا قَوْلُهُ بِسَبَبِ نَعْلَاخِلٍ عَلَيْهِ مَا يَجْعَلُهُ مُسْتَقْبَلًا أَمَّا
 حُرُوفُ النَّفْيِ فَلَزِيذَةٌ مُضَادَّةٌ لِنَاءِ الْحُرُوفِ الْإِثْبَاتِ وَلِذَا لَا تَجْتَمِعُ بَيْنَهُمَا وَبِمَا ذَكَرْنَا نَهْجُهُ تَخْصِصُ اخْتِيَارِ هَذِهِ الْحُرُوفِ
 لِلْفَرْقِ مِمَّا أَنَّ الْفَرْقَ يَحْصُلُ بِمَجْرَدِ الْفَصْلِ قَوْلُهُ وَكَرَفَ النَّفْيَ نَحْوَ عَلِمْتَ أَنْ لَمْ يَقُمْ وَلَنْ يَقُمْ وَكَمْ وَمَا يَفْعَلُ
 فَإِنَّهُ يَحْصُلُ الْإِنْفِي فِي مَجْزَاءِ حُرُوفِ النَّاصِبَةِ لِلْفَعْلِ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْفَعْلِ شَيْءٌ مِنْ حُرُوفِ النَّفْيِ
 لِأَنَّ الْإِثْبَاتَ دَوْرَانِ فِي الْكَلَامِ تَقُولُ حَلَمْتَ أَنْ لَا يَقُمْ فَلَا بَدَّ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي عِبَارَةِ الشَّرْحِ بِأَنَّ يَقُمُ الْمُرَادُ بِهِ لَا يَحْصُلُ
 فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ بِمَجْرَدِ الْفَرْقِ فَإِنَّهُ يَجْتَمِعُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ إِسْمٌ بِهِ الْإِسْتِقْبَالُ فَهُوَ الْمَخْفَفَةُ وَالْآخَرُ الْمَصْدَرِيَّةُ
 هَكَذَا فِي النُّسخِ الَّتِي رَأَيْتُهَا وَالصَّوَابُ أَنَّ عَنِ بَيِّنَةِ الْإِسْتِقْبَالِ فِي الْمَصْدَرِيَّةِ وَالْآخَرُ الْمَخْفَفَةُ لِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ تَخْصُصُ
 الْمَضَارِعَ وَالْإِسْتِقْبَالُ دُونَ الْمَخْفَفَةِ قَوْلُهُ أَيُّ لَانْشَاءِهِ وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ أَوِ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ وَنَعَمُ بْنُ السَّيْلَانِ لَا يَكْفِي
 إِلَّا إِذَا كَانَ خَبَرَهَا جَاءَ مَا يَخْلُفُ كَانِ زَيْدٌ قَائِمٌ أَوْ فِي الدَّلَالَةِ عِنْدَكَ أَوْ يَقُومُ فَإِنَّمَا فِي ذَلِكَ كَلَامُهُ لِلظَّنِّ لِأَنَّ الْخَبَرَ وَالْمَعْنَى
 هُوَ الْإِسْمُ وَالشَّيْءُ لَا يَشْبَهُ بِنَفْسِهِ وَلِذَا يَقَرُّ كَانِ أَمْسَى وَفِي الرُّضَى الْأُولَى أَنَّهُ لِلتَّشْبِيهِ لِنَفْسِهِ وَالْمَعْنَى كَانِ وَشَخْصٌ قَائِمٌ
 إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا حَذَفَ الْمَوْصُوفُ وَجَعَلَ الْإِسْمَ الْخَبَرَ بَعِيْنَهُ صَارَ الْخَبَرُ يَرْجِعُ إِلَى الْإِسْمِ لَا الْمَوْصُوفِ الْمَقْدَرِ فَلِذَا
 تَقُولُ كَانِ أَمْسَى وَلَا يَحْتَغِي مَا فِيهِ مِنَ النُّكْطِ لِأَنَّ مَقْبُودَ الْقَاتِلِ مَنْ كَانَ زَيْدًا قَائِمًا فَادَاةُ الظَّنِّ بَقِيَامِهِ
 لِاتِّشْبَاهِهِ بِحَرْفٍ قَائِمٍ وَبِحَقِّ التَّحْقِيقِ وَالنَّفْسِ أَيْضًا ذَكَرَ فِي الْمَعْنَى قَوْلَهُ حَمَلَاةُ الْوُجْهِانِ ذَكَرْنَا الْمَصْرُوحَ فِي شَرْحِ
 الْمَفْصَلِ تَرْكُ الثَّلَاثِ وَهُوَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُرَكَّبَةً لَأَدَّى إِلَى أَنْ يَكُونَ مَعْجَمَةً جَارًا وَحُرُورًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا
 مُسْتَقْلًا لَمَّا جَاءَ بِهَا إِلَى تَقْدِيرِ الْمُتَعَلِّقِ وَنَحْنُ نَقْطَعُ بِأَنَّهُ كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ لِظُهُورِ قَعْدِهِ بِأَنَّهُ يَحْصُلُ التَّرْتِيبُ أَحْوَالُ

لم تكن قبله **قوله** وهذا ذهب الخليل اه فمضى عند التشبيه والتأنيد في المعنى انه مذهب لاكثر حتى قيل انه كالجميع عليه
قوله وان خرجت بسبب ضرورة جزاء **قوله** ونحو مشرق وروى وصدره والمعنى واحد الحق بالضم
معروفة واراد الحقان ويجوز ان يكون مما يحذف منه تاء التانيث عند التشبيه جعل نحو مشرقا لبيان تشبه
تدريسه بالحقين في نهودهما واكتناهما **قوله** ويجوز ان يقال اه في الرضى لكن لما لم الفعلية التي يليها ما الرضى
الحقيقة من حروف العوض قوى اخبار الشان بعدها اجراء الها مجرى ان **قوله** وقال الكوفيون اه والى
ولا يخفى ان التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى **قوله** ومعنى الاستدلال اى
عرفوا اما لغة ففي التاب الاستدراك دريان چيزى وفي الصراحة استدراكت تداركت ما فات فليس السين فيه
للطلب في الحواشي الهندية اى لطلب درك السامع بدفعه ما عسوان يتوهم فجعل السين للطلب على التقديرين
نقل في الحروف من المعنى العام الى الخاص **قوله** اى تغاير ما محتويا بحيث يكون معنى الاول موها النقيض الثاني
قوله وجعل الشارضى اخيرا ظمها على جهلها الواو العاطفة للجر وليس مقصود المتكلم بجاء زيد لكن عسرا
لم يجى افادة ان الحاميين التغايرين متحققان في نفس الامر فان المفيد لذلك جاء زيد لم يجى عسرا بل مجزوفه **قوله**
الناشئ من الكلام السابق فهو لا تمام الاول فتكون للاعتراض ما قبل ان الاعتراض يكون لذفر التوهم في آخر الكلام
فمذموم بان دفر التوهم مستفاد من كنى لامن الواو وان محتارا والرضى ان الاعتراض يكون في الآخر لذا قال ان الواو
في الاول صليته الاعتراض عليه المحققون قال وليت التمنى ويقبلت ببدال الباء تاء وادغامها في التاء **قوله** فتدل
على الممكن اى ممكن الوقوع ومستحيل الوقوع وان كان ممكنا ذاتيا ولا يدخل على واجب الوقوع فلا يقبلت عند ايجى في
الرضى هبة التمنى محبة حصول الشئ سواء كان مع ارتقاب حصوله او لا فيستعمل في الممكن المذموم وغير المذموم
وفي المحال قال واجاز الفراء اه اى اجاز الفراء نصب الجزأين بعد ليت قياسا مطرودا يدل عليه لفظ اجاز
فلا يرد انه لا خلاف في جواز هذا التركيب لما اختلف في توجيهه كما يدل عليه بيان الشرح لان ذلك البيان
انما هو فيما وقع في الاستعمال **قوله** اتمنى زيدا قائما وهو متعل الى مفعولين كذا في الحواشي المتدنية **قوله**
اى اتمناه كما لنا على صفة القيام يعنى معنى تمنى كون زيدا ذات القيام متى حصول صفة القيام له **قوله** واجاز اه
اى توجيهه الكسائى مطرد في النكرة والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجزى في ليت الشائب هو الرضى على
الغنى والشيب هو البدئ الاول **قوله** اى ليت ايام الصبا لنا اه كائنة بديل من لنا اشار بذلك الى نية الصبا والجر
عن عامله المحذوف وتخل فمبذرة **قوله** لعل للترجى وذهب الاخفش والكسائى الى انها تكون للتعليل بمعنى اللام وذهب

الفراد ومن وافقه من الكوفيين الى انما تكون الاستفهام وتقل البعض عن الفراد بل لعل الشك في الاعمى
 للتعليق الاستفهام والشك عند البصرين كذا في شرح التسهيل **قوله** ودل على اننا قد استجاب له
 استجابه بمعنى اجابه اي ريب دل على ما حل بحسب الندي اي حل احد من المجاهدين فالاستجابه احد قلنا
 دعوة اخرى وارقم الصواب لعل في المعوارق بيننا فيجيبك فيشك في انه بالمواد والشاعر يقول هذا على طريق
 التاويل والتحسر فقد من فقد كذا في شرح ابيات النكتات قال وشروقه قلحها بالشاة فيجيبك بطف الجمل نحو
 فضيت شاة قلت لا يعني **قوله** يكسر الحرف وقد تنحرفا تعليبه بالاول ياء وقد قلبت ياء من **قوله**
 وحمل لا لثرب عطف بيان ليدل لانا نرجوا طفا يصلي السقوط دائما ولا عطفانا لا ما عطفنا على ما رافقه
 ويقع نفس الجمل الضم واذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مستند الضم على الضم نحو يقول استكتمته اي سألته كتمانها
 يقر ذلك بضم التاء ولو حيث اذا كان اي فحتمت فقلت اذا سألته لان اذا طرد لتقول قال في الاربعة الاول لغا
 لتعميل اي الحروف العشرة بعد الشدة كذا في التثنية اقسام باعتبار حصول الحكم قسم ثبت به الحكم الثابت
 والمتنوع جميعا وهي الاربعة الاول قسم ثبت به الحكم لا بعينه وهو او ما دام وقسم ثبت به الحكم كمالا
 بعينه وهو لا يان لكن ثمة احد كل قسم يفرق باختصاص كل منهما بمعنى لا يوجد في الاشياء الجمرة اي الجمرة بين المفرد
 واني حتم في كونها مستندين او مستند اليهما او مغلوبين او مالمين ونحو ذلك عشرين بالمخمين في حصول فمومنا
 واذا دخل عليها الشق لاذ في الجموع ابا بانها جزئية او استقله احدها واذا انفصل التخصيص على الاول جملة لا يرد
 بعد الواو نحو ما جاء في زيد ولا في قول مطلقا اي يفرق منه الترتيب او يفرق منه الترتيب لا يرد في قول
 مطلق الجموع والواو اليهم المطلق **قوله** اي حصل الفعل آخرا لقوله فتقول انما يدل من **قوله** بمعنى لا يفرق
 فتعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقة على لاحق فتقام زيد وعمرو واحتمل ثلثة **قوله** وجودا كما نقل عن البيهقي
 النكاش وبعض الفقهاء اورد بان يكون للمعية كما ذهب اليه بعض الحنفية قال ابن مالك وكونها للمعية راجح
 والترتيب اكثر لمعكس قليل لاذ في المعنى **قوله** اي للجموع الترتيب في تاجر الذين في الترتيب يك ان يرد في قولنا
 الجموع بمعنى اشتراك المعطوفين في المحل لمعنى الترتيب قلنا اذ اذ الترتيب معونة السابق فالذي في قولنا الترتيب
 هو للجموع الخاص فلا حاجة الى تفسيره بالجموع مع الترتيب **قوله** في تاجر الذين في الترتيب انما يدل من الملية فانه للملية كذا
 الاطلاق لانه الكمال فلا حاجة الى التفسير **قوله** مطلق الترتيب في الترتيب المطلق وانما يقال ان الترتيب في الترتيب
 التكرار **قوله** في تاجر الذين في الترتيب مطلق الترتيب في الترتيب المطلق وانما يقال ان الترتيب في الترتيب

المعطوف هو الجزء الفائق في القوة أو الضعف على سائر أجزاء المتبوع وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى يسبق قول
 يكون في أثناء التعلق بالمتبوع فالترتيب الخارج لا يعتبر فيها كما لا يعتبر المهلة إنما الاعتبار في الترتيب هذا لمن أضعف
 إلى الأقوى وبالعكس سيجيء في كلام الشارح دفعه **قوله** بحسب اقتضاه وضعها فإنها موضوعة للتدريج ^{هذه} لأن
قوله جزء قوى وضعيف قد للصقة بقربة قول ليفيد إلى آخره والمراد بالجزء أعم مما هو جزء منه وما هو كثر
 منه في الدخول في الحكم السابق نحو أعجبت الجارية حتى حدثت ما يمتنع أن تقول حتى ولدها والضابطة أنها تدخل
 حيث يجزم دخول الاستثناء المتصل بمتنع حيث يمتنع كذلك في المعنى فلا تقطع بها الجمل **قوله** من حيث أنه
 قوى قيد بذلك ليرتب عليه قوله ليفيد قوة أو ضعفا قال ليفيد تعلق بمعنى فهم الكلام كأنه قال يعطف بها
 جزء من المعطوف عليه ليفيد **قوله** أي ليدل عليه ما ليس المراد الإفادة في الخارج بل في الذهن **قوله**
 فصل لأن يجعله في العاطفة معنى الجارة لأنها فرعها ومعنى الواو العاطفة فلغاية المعنيين يشترط أن يكون
 مدخول العاطفة جزءا ليحصل الاشتراك في الحكم قويا أو ضعيفا ليحصل معنى الغاية **قوله** ودل انتهاء الفعل ^{الضمير}
 الكلام نصا في الشمول بخلافه إذا لم يذكر حتى نحو قدم الساجرة **قوله** وثانيهما أنه أشار إلى ذلك في قوله ما نقلت سابقا
 من الرضوان مراد الجزو بقوله غير أن المهلة في حق أقل المهلة بحسب ذلك من لا يحسب الجارية ولا شك أنها معتبرة
 في حق أن التدريج الذي في تعلق الفعل بالجزء المتبوع يقتضي اعتبار المهلة وتعلق بمدخولها **قوله** على جمل ^{الهم}
 الرجل خلاف الفارس والبحر رجل صاحب وصح ورجال ورجال كذا في الصحاح والمشاة جمع ماش **قوله**
 ذلك الانتهاء أي يعني أن المقصود من اعتبار القوة أو الضعف ليس إلا ليجمع جعله غاية ويحصل المقصود ^{الفعل} معنى شمول
 بجميع أجزاء المتبوع والانتهاء بالملاقى يفيد الشمول المذكور من غير حاجة إلى اعتبار القوة أو الضعف لكونه غا
 في نفسه فاندفع ما قيل من أن ذكره الشارح وجه العدم دخول حتى العاطفة على الملاقى تكلف مستغنى عنه لأنه إذا كان
 مدخولها على الجزء الأضعف والأقوى ليفيد يعطف الجزء على الكل يقتضي للغاية قوة أو ضعفه بحيث صار
 مغاير السائر الأجزاء خارجا عن الكل لا يصح أن يدخل على غير الجزء لأن عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة ^{الضعف} أو
قوله هذا في بعض الشروح إذا انفك بعض الشروح لثبوت مدخول فيه مشروعا والافحصية حق العاطفة
 بالجزء لكونه في الرضى غيره من الكتب **قوله** كما وقع في بعض الحواشي أراد به الحواشي الهندية لأنه لو لم يقل
 ليشمل الجارية لم يثبت البارية حق الصباح لأن توجبه كلامه بأن مراده بقوله وحكما اعتبر كجزء منه بالنسبة
 ما نسب إلى المتبوع كما في قوله أعجبت الجارية حتى حدثت ما يمتنع أن تقول حتى عبيد **قوله** أي للإزالة أشار إلى الإلام

التسوية فالجمله في الاستفهام وادى بها الجمله الاستفهامية في معنى مجازي فلا بد ان امهنا الاستفهام
في الواقعة فلا يصح قوله عند التكلم واختلاف في تركيبه فقبل ان الفعل وتأويل المصدر مبتدأ وسواء متبوعه اى انذار
وعدم انذار شيان وقيل العكس لان الاسم والى بالابتداء وقيل سواء خبر مبتدأ محذوف اى الاثران سواء والجمله
دالة على الجواز وقوله اقامت ام قدرته مستعار بمعنى اقامت او قعدت بعلaque ان كلامه من حرق الاستفهام والشعر دخل
على مجهول وايدى بل يوم الفعل بعد المعرفة لان الفعل لازم للشروط **قوله** وحيث يكون تركيبه هذا تذكره في تفريع
على نفسه اللهم الا ان يقع المنقول عن سببويه هو الحكمة كما في الرضوخا المشا إليه بقوله هذا ما يفهم من الكلام السا
اعني الخلق بين ما ولياها وقوله ازيدا رأيت ام عمركناية عن المعادلة بين ما ولياها وحيث يكون تفريعا للجري على
الكلام الاول تركه **قوله** لا يبعد ضعيفا اى لا يقولون في العرف انه ضعيف وان كان يصدر عليه ان في ضعيفا بالنسبة
الى **التصريح** **قوله** لا يبعد ان التعيين لان فهمه في ما سبق ولا بد من نسبة هم هنا ثبت في كل ما عرفت من الاستفهام والتعيين
فقد دانه في غير الرضوخا الى ان يصح جوابا بالتعيين قال المصنف في شرح الكافية فان اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال الا انه
يلزم من تعيين احد هما ثبوت واحد منهما فحصل الجواب من زيادة **قوله** لان المقصود من السؤال عن اصل النسبة فيجهر
الجواب بنعم ولا لانهما على ثبوت النسبة او نفيها **قوله** وقد يجاباه تحقيق المقام بان فاذكره المصنف حكم كثر
وقد يجاباه المتصلة على سبيل الغلة بنفي كليهما وقد تبع الفاضل الهندي في جعل نفى كلا الاخرين جوابا للمتصلة و
في العباية انه تخفية للتكلم حيث قال فان قال له السائل ازيد عندك ام علم وليس احدهما عندك كان محطيا
في السؤال فتقول له ليس عندى زيد ولا عمرو فتجبره انه غلط واخبره انه ان ازيد بالجواب اجابة السائل فليست
بجواب ان اريد به ما يكون في مقابلة سؤاله وخبره انه عن التردد فهو جواب والظاهر هو الثاني **قوله** والمشا إليه
تفريع على تفسير ثم في الموضوعين بمعنى واحد **قوله** على شرطين احدهما ان يكون ما يليه احدا المستويين والاخر
الوجهة والمتفرع عليه عدم جواز التركيب المذكور والثاني لطلب التعيين والمتفرع عليه كان بجوابها بالتعيين **قوله**
لا يخلو عن سماجة لان المذكور سابقا حكم واحدا حكمان فتبشرا الى كل منهما استقلاله وفيه رد على الفاضل الهندي
لكن فيه ان احادة اسم الاشارة تقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول فعلا **التكرار** **قوله** على طريق التكرار
اى لت الشرطين ونشر الحكمين **قوله** لكان اخضر واخضر لكن فاذكره المصنف اظهر لعدم الاعتدال في على نقد
جعل كل واحد منهما اشارة الى شرط **قوله** في الاخر اب عن الاول سواء كان لتدراك الخلط كما في مثال المتن او الحمد
الاستغال من كلامه الى كلامه كما في قوله تعراكم يقولون اقدروا عليه بالاجملة اما ظاهر الخبرين نحو ازيد عندك

ثم عمرو عبد الله ومقدار الحد هما في مثال الذي قوله للشك في الثاني هذا بالنظر إلى أصل المعنى وقد ورد في
 نحوكم فيكون اقترانه وقديحي بمعنى بل أحد كقوله ثم أمّا أخيراً فمن هذا الذي هو موهمين ونحوكم هل تستوي
 الظلمة والظلمة قوله أي أن القطيعة وهي الطاعة من البقر والغنم والجمع أقاطع على غير قياس كأنهم جمعوا
 أقطعا كذا في الصحاح قوله كما تقول لا يزيد عندك أم عمرواه حكاه في النسب التي رأيناها والصواب أم عمرو وعندها
 مذكر الخبر ولعله سقط من مقام الناسخ لما في اليباب الرضوي من لزوم لفظ الجملة بعدام السقطعية في الاستغناء
 ما ليس بخفة الملبس حين ذكر الخبر يكون ظاهر في السقطعية مع جوار كونها متصلة لا شرة والجملة في
 الخبر مع تساوي النظم والتفصيل إن ما بعدام أن كان مفرد اللفظ والتقدير أفنى متصلة ويلزمها البقرة في الاستغناء
 المظلمة والتسوية نظما ويجوز تقديرها في الشعر ويقع على قليل لأن كان جملة فإن أحسن قبلها ههنا في الاستغناء المظلمة
 سواء كان خبرا واستعمالها ما بغير البقرة أو بالجملة لا يخاف في منقطعة وإن كان قبلها ههنا في الاستعمال المظلمة
 فإن كان الجملة في فعليتين مشتركيتين في الفاعل ففي متصلة وإن كانتا فعليتين مشتركيتين في الفعل يتساوي
 النظم أو اسميتين مشتركيتين في خبر فالأولى أن يكون منقطعة لا مكان وقوع المفرد بعد ما قد دللنا على الجملة
 الاقطاء وإن كانت الجملة في خبر مشتركيتين في خبر سواء اشتراك في فضيلة أو في منقطعة عند المتأخرين
 خلافا للجمهور والادب في أنهما يجوز أن الأخرين وقال الرضوي أن وقع الاختلاف يكون أحدهما السمية والأخرى
 فعلية أو تقديم خبر أحدهما للاسميين وأخيراً خبر الأخرى أو كانتا مشتركيتين في خبر غير متساوي النظم نحو
 لم يدع عنه أم عندك عمرو والظلمة الاقطاء قوله أي خير مستعملة الأمع بالأي غير مستعملة أما العاطفة الأمع
 بما قبل المعطوف عليها فإذن اللزوم بالمعنى المتعارف ومن حيث الاستعمال قوله يعني إذا عطفتها أو أريد المعطوف
 بقرينة قوله ثم عطفت في المعنى انهم يصيرون بالفعل عن رادته واكذلك بعد لادة الشطوفيه إشارة إلى أن المراد
 بالمعطوف عليه في المتن ما أريد المعطوف عليه لا يصير معطوفا عليه بعد ذكرهما العاطفة لا قبلها والعبارة تقتضي ذلك
 قوله يعلم أن يصلح إذا كان قبل ظرف الزيادة وإنما قال المصنف ههنا ما سبق لا يتلوه لأن الأمع بالأي
 لكونها بمعنى أي الأخرين يقتضي الاستغناء المظلمة في البقرة لا في قوله بخلاف ما ذهبوا إليه من وجوه لا أحد الأخرين في بدل على
 شك التكلم وإيما من ابتدائه التكلم في مقامه لأنه عرض له في أثناء التكلم التزام ما الأولى لاجل زيادة المخاطبة
 من أول الأدلة لك قد تركت الأولى في الشعر فهي لا تضره بالأمه قوله يجوز أن يصدر البقرة من الكلام ثم تأتي على
 التسيان وإدامه أو فإن تقدم أم فهو كوكب وإن لم يتقدم ما كان يعرض للتكلم معنى الشك والإيما بعد ذكر المعطوف

حروف التنبيه اول من تسميتها بحروف الاستقمار لان اضافتها الى المعنى يقتضيها اول من اضافتها الى امر ليس من
 دلالة التنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستقمار وفي المعنى يقولون لغرض من لغرض استقمار كغيره
 مكانها ويحملون معناها وفي بعض الشرور حروف التنبيه وضعت للتنبيه الخطاب قبل الشروع في الكلام ونحو
 على حسن الاستماع فانما نعلم ما قيل انما الموات وضعت لغرض التنبيه فلا ليقان تجعل من قيل حروف الزيادة
 قوله يصدر بها الجمل الذي يرقى بواني صدر الجمل الاسمية والفعلية والجزئية والاشائية الطلية وغيرها
 فالاولى ما يعين التصدير وجها لاوله اذا انفصل بينه وبين اسم الاشياء نحوها والحق الله اقول حتى لا يغفل
 ومعه ذلك يفيد الاولا تحقيق ما بعد هذا التركيب من حمزة الاستقمار لا كما في حروف التنبيه فلا يكون ذلك
 الجمل بعد الاصل فيمضي لتعريفه استمع نحو اذكر انك اكرم الله واما من مقدور ان يعين واما الذي لا يعلم الغيب في
 قوله التي لا تعين معانيها الا لانها موضوعة للخصائيات بالوضع العام والمعنى العام بشرط الاستعمال في الجملات على
 كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة قال حروف التنبيه الكسرة والذوات من مصدر نادى قد
 يفهم بجمل من قيل الاصوات كالله في اخر البكاء واصطلاحا طليقال الحرف فانما يدعوقيل انما اسماء الافعال
 تمام ما بعد ما ورد في المصدر وان بناء بعضها ليس بناء الاسم وانها ليس لها متعلق لعدم المقدم لا يمكن استعمال
 في فتح نفي اسماء الافعال لا الخطاب لانه مدعول اذ قوله لانها تستعمل في الاستغناء والندبة قال السعيد حقيقة
 او حكمها كاسم النكرة والتحيز ووجه التخصيص ان نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وذلك كثرة الحروف ولذا
 متحققان في اياها وها هو متعين في اي والحمزة والندبة تحقق دون الكثرة في اياها لعدم التقريب والبعد وبهذا ظهر
 كون اي لتقريب والهمزة للارتقاء قال السعيد فيه اربع لغات فتح العين وكسرها وتبدلها بغيرها كسر النون تباها كسر
 قوله وبه تسميتها اذ هو لفظ في جميعها معنى الاجاب في التحقيق وليس المراد به ما يقال النفي حتى يحتاج الى كسر
 بل قوله اي حقيقة لمضمونه اي ليس المراد بالتحقيق انما هو جدي في ايد الخبر بالتحقيق يعني راست
 كودن سخن كذا في الصراح وانما زاد لفظ المضمون لان نعم نفي بعد الامر والنفي في التحقيق والعرض الاستقمار
 الخبر وفي اسوي الخبر تحقق باهو مضمون السابق والمفهم منه المطر والمستفهم منه وقد يقع في صدر الكلام نحو
 نعم هذا اطلطم والمحق ان هذا جواب لسؤال مقدس قوله استقمارا كان لو خبر الطمان ان يقول انما الجوان
 خبر البعيد جواز تقريره غير الاستقمار فاما سبق لان مقصوده بيان عدم الفرق بين الاستقمار عن الازيات و
 الاستقمار عن النفي لانهم يعرضون لمثاله ليدان انما ونقلا لمورد عدم الفرق بينهما نحو قوله نعم من قال انما زيد

والتنبيه

والتنبيه

او ما قام زيد قصد يقاله **قوله** وعلى في جواب الم يقم زيدا ذكره ههنا توطئة لبيان عدم صحة نعم في جواب الاست
 ير كركم وصحته ولو قال فلو قيل نعم في جواب الست بركم لكان ثلث الاله كان اخيرا واحفظها بالحوالة الى بعد من زيدا
 التكرار في بيان معنى الست بركم كذا قال ابي كمال **قوله** لكان كذا في عن ابن عباس رضي الله عنهما **قوله** تصديقا
 للآيات لا تقرير لما بعد ثمرة الاستفهام فاذا كان جواب الاستفهام لان جواب الاستفهام بام يكون بما بعد **قوله**
 انكار النفي للهزة الانكار وانكار النفي ثبات وفي الوضوح انما للتقرير الحمل على الاقرار **قوله** والعرف الطارى على
 ولذا قال بعضهم لو قال على في جواب الست بركم لا يفرق **قال** بعد الاستفهام بالهزة او بول كذا جميع حروف
 الاحجاب لان اسماء الاستفهام كلها طلب لتعيين وحروف الاحجاب لتقرير الحكم **قوله** وذو ابن مالك رحمه
 اياه في المعنى ان اى بمعنى نعم يقع بعد تام زيد وهما تام زيد واخبر زيد ونحوه كما يقع نعم بعدها ونعم الجواب
 انما تقع بعد الاستفهام **قوله** اى لا تستعمل الامع القسم فاللزم بالمعنى المتعارف وفي الاستعمال **قوله** يقول اى والله
 واذا اسقطت الواو اجاز اسكان الياء وفتحها ثانيا في من مع اللام وحذفوا على الواو يلتقى ساكنان على غير حدهما
 انكوهما في كلتين ومع ذلك ضعيف لان شرط المدغم في غير حرف المد ان يكون له في الاصل حركة وليس لللام اصل
 في الحركة **قال** واجل السكون للام جعله في المعنى مثل نعم والاختصاص قول الرضخشي وابن مالك جماعة وقال
 ابن خروف اكثر ما يكون بعد الخبر **قوله** للخبر قد اذاك زيد اذاك قد اذاك مفعول للخبر واى قد اذاك تفسير اجل و
 جبر وان **قوله** نحو قول ابن الزبيرة روى ابن عبد الله ابن الزبيرة اذاه فضالة ابن شريك فقال ايد المؤمنين ان با
 دبرته ونفقت حتى وصلت اليك فقال له ارفعهم باسيت واختبئها بولت وسريها البردين فقضى حيثك مستمنجا
 مستنجا اذ ان الله ناقة حملتني اليك فقضى ابن الزبيرة اذاه السبب الراحة وكملت القشرة البردين اول اليوم و
 اخوه والاستمناء طلب لعطاء **قوله** من جوى سمى في القاموس الجوى هو بطن باطن والمخرون والحرقنة وشدة
 الوجع وتطاول المرض وداء في الصدر وكل ما في البيت حسن **قوله** ان اصل المعنى وهو ما قصد اذاه للخطاب
 بل في الاصل المعنى المستفاد منها كثر الحكم بخلاف ان ولاه الابتداء فان اصل المعنى وهو الحكم مع التحقيق لرد
 الاكثر يختار بدونها وخلاصته انما التحقيرة والتثبيت دون التأكيد وقرق ما بينهما اذا قلت ان التأكيد
 معناها وما اذا قلنا انه عرضها على ايدل عليه عبارة القاض في تفسير قوله تعالى الله لا يستحي ان يغضب
 متكلاما الآية وعدها من الحروف لتزويل الغرض من إزالة المعنى فالفرق اظهرها اسماء التأكيد فلا يسميها يطلق عليها
 زيدا **قال** ان وان وقيل لم يبينوا ان هل هي الشرطية او الناقية او المحققة عن المثقلة او الناقصة

أو المفسرة والاحتقال في قوله هو سبوقها لغيرها التكرها مقابلا لها في المعنى وذكر فيه إن الاختشقال إن الرقعة
تنسب المضارع كمن والبالا رائدتين وجعل منه قوله تم وما كنا أن لا نؤكل كل على الله وما كنا أن لا نؤكل كل على
الله وقوله غير أنها مصداقية وإنما المجرى الرائدة إن فعل العدم اختصاصا بالافعال بخلاف حرف الجر الزائد فانه
الحرف المعدى في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل آخر قال لا معنى لأن الرائدة غير التوكيد كسائر الروائد قال مع
بالثانية دخلت على جملة فعلية كمان الشرح أو اسمية نقوله فما ان ظنتا حين وفي هذه الحالة كيف المجازية
عن العمل بقدر ما بعد الموصولة الاسمية وبعد الاستفتاحية قوله وفلت مع لما قال صاحب المغني لا يسهو ورد
من نسبة السهوية في الرائدة المفتوحة بعد ما في السهوية نقول لما ان جلست جلست فخر كسر الفتح
استمر قوله نحو كان ظبيته لا ولم يرد ما توأمتا ووجه مقتضى الروادة الملافة والضمير للعبسية والقسام المسح
ولان قسم الوجه ومقسم الوجه العطاء السائل برفع الرأس للدين والناظر الشد يد المغيرة ويروي واروي
استخرج المغيرة والسبعين بنحوه شمله قوله على تقدير رواية أو يروي ينسب ظنية على أعمال
كل الحقيقة برفعها على الغائب أو أعمالها في جميع الشان المذكور والمعنى تأتينا هذه المرأة يوما بوجه حسن
عن الحسن ووضع منه كانه في حسن عيناها وامتدادا جديها كطبية قد عنتها إلى خصن ناض من هذا
وصفت الطبية بهذا الإياد المحال نزيدا حسنا قوله وما تر أدا في الرضى لم يعد لها الكفاية وإن لم يكن لها
ضعف من الروائد لأن لما تأتينا قويا وهو من العالم من العمل وتوهمهم لدخولهم في ان يدخل في المنفى عددا
من الروائد حيث قال في أي الرائدة نوعان كافة وغير كافة قوله حال كون أو يعني ان شرط حال ما كان
الضمير المذكور مغاير ما ذكرته انها تستعمل شرط وغير شرط وزيادة ما فيها محصورة بحال الشرطية قوله
نحوه لا قسم يوم البقاء ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا فقيل لا بدت توطية بلغ الجواب لا أقسم يوم البقاء
لا نؤكل كل على الله ورد بانه قد نفي الجواب بعد ثبتنا نحو لقد خلقنا الإنسان في كبد وقيل زيدت الجواب
ورد بانه لا نؤكل كل على الله بل حشر وأدبه لظرف ذهب جماعة إلى اننا نافية فقيل المنفى القسم على ان يكون
أخبار الأناشيد لا أعظم بالافساده لا يستحقه أعظما فوق ذلك ذاك الرخصى وقيل المنفى شتم
وهو ما حل عنهم كثيرا من انكار العيش أي ليس الأمر كذا استوفى القسم كذا في التبريل قوله في صورة
في القسم وإن لم يكن فيها حقيقة لأن معنى القسم مقصود قوله كقوله في بي لا حجة بانه في ذلك حتى إذا
الغير حشر البيت للحجاء لقول الله تعالى كذا في الحجار وبق حور في محارة أي نقصان في نقصان ومجمل ان يكون

بجواب

اسم جمع محاور يعني الهالك وقيل هو بئر يسكنها الجن والماء المهلكة والاولى ان يكون خبر الصبح انقلب قيل يصعب
 واستفادوا فاسرى بابا طيبا في بئر المهلكة او النقعدان اوفى هذا الهالكين وما علم بفرط غفلته انه عارفيا
 حتى اذا انقلب نظرات الشبهة او قامت القناعة علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك العلم ويحتمل ان يكون وصفه لاجل حري
 خواص في الهالك سار في مساكن الجن ومعنى الاول انه يكذب نفسه اذا حدثت به شيئا ولا يصدقها فيكون المعنى
 سار له هذه الرجل جردته في مهابو الهالك اوفى المواضع الحالية يسكنها الجن حتى اخذ الصبح وما شعر به اي
 القى سبيله في المهلكة وهو خائف عن ذلك لعدم مبالاة هذا المعنى اشبه به فبما العرب كما في شرح ابيان المفضل
 قولك والحدود المهلكة بفتح الهاء واللام الهلاك كذا في شمس العلوم وكذا الهلاك يضم الراء وسكون اللام واد الهلكة
 بوزن الغرفة فلم توجد في الكتب المتداولة والشرح حماء على صيغة الجمجمة كالطليعة فجعل الحوزة جمع حاوز جاوز
 القياس فان فاعلا اذا كان صفة تجمعه على فعل لكن ابو جرد في الكتب حوزة جمع حاوز جاوز ارا حوزة قوله
 ففي تفسير كل منهم وفي التسهيل ان اى غالبا في ما سوى ما في معنى القول وفي شرحه وليس كذلك بل يقتضيه شئ
 كتبت اليه اي قم وذمب قوم الى ان اى المفسر اسم فعل معناه عوا واخبروا فمضى كصه وفيه قول في تفسير
 المعروف في الطرف اه لما كان منظوفية اللفظ المعنى غير ظاهرة بينه يانه على التشبيه في حق عدم انفكاك اللفظ
 الموضوع عن المعنى كما لا يفتك المطروف عن الطرف بخلاف طرفية اللفظ فاعا ظاهر قولك في اللفظ قول اللغوي
 لان المتكلم يورد اللفظ على وفق ما هو السامع يأخذها منها ولا ان المقص من اللفظ معناه قولك في اللفظ بعد مر
 وذلك لان المفسر مشروط بان تسبق جملة فان لك غلط من جعل منها واخره يجوز ان يكون قوله في المفسر
 وان يتاخر عنها بجملة فلا يجوز ذكره في المفسر ان ذهبا وصريح القول يقع مفعوله الجملة فلا حاجة الى ايراد ان وا
 ليس فيه معنى القول لا يكون مفعوله جملة قولك وقوله تع ما قلت لهم اجملة مستأنفة وليس عطفا
 على قوله قولك لانه ليس مثالا لما يكون مفسر المفعول المقدر ولا بيان الفائدة قيد في الاكثر اذا الواجب تأخير
 عن قوله وقد يفسر بها المفعول به الظاهر هو ما هو هم انهما قد يكون تفسير القول صريح استدل لا يرد في الآية
 فالفاء في قوله فتولد اربع بنات الله اعلى بقدر ما والاولى في خبر البتة اعلى من الحبس والمائد الى المبتدأ الاول
 محذوف اي فيه قولك في تفسير الضمير في به وما قيل انه لا يجوز ان يكون ان اعبد الله يري وركبكم بامور الله
 من تقدير القول اي فامرت بقوله ورج يكون تفسير القول الجواب ان المأمور به المحكي هو اعبدوا
 الله وقوله يري وركبكم من كلام عيسى امدت به الكلام المحكي تعظيما للشأنه سبحانه كما قال الزمخشري

قوله في المفسر

في قوله تعالى **فَلَمَّا أَتَيْنَاهُ اسْتَجَبَ لَنَا اسْتِجَارَتُنَا** واليه الإشارة في كلام الشرح حيث اكتفى على **إِنِ اسْتَجَارَ** الله في كونه تفسير للضيق ويجوز أن يصرف التفسير إلى المعنى بأن يكون عيسى قد حكي قوله تع بصيغة أخرى كانه قال الله تع هم أن اعبدوا الله ربك وريهم ونظيرة قوله تع **فَحَقَّقْنَا لَكَ أَنَّكَ مُبْعَدٌ** والاصل انكم لذنابون وفي الرضوان القول المقدّر **فَقَوْلُهُ** لانه مقول لصريح القول الذمّ بوزن **فَلَمَّا أَتَيْنَاهُ** فلا يرجح ان الرخصى يجوز ان يكون تفسير للقول على تأويله بالامراى ما امرتهم الا بما امرت به وقال ابو على الفارسي يجوز ان يكون ان في الآية مصدرية بدلا من ما او من الغمير المجزوف به وما قيل ان العباد لا يفعل في القول وان البديل منه في حكم الساقط فيبقى الصلة بلا حائل قد ثور بان القول يؤول بالامر ان العائد موجود لغضا وكذا ما قيل ان عطف البيان بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعطف على لان ما يزيل منزلة الشيء لا يلزم ان يشيت جميع احكامه له **فَقَوْلُهُ** وقد يفسره بيان لفائدة قيد في الاكثر لم يجعل الآية السابقة بيانا لفائدة القيد لانها ليست نصا في كونها مقصورة **فَقَوْلُهُ** او للجملة الفعلية التفسير الاول لبيان الموصوف والثاني لبيان معنى الاسم والفعل يختص ان بالفعل المتصرف مضارع كان او ماضيا او امرا او نهيّا نحو كتبت اليه ان قهر وهذا هو الصحيح وقيل انما لا توصل بالامر انما يصح فيه نهي تفسيرية وتقع في موضعين في الابتداء فيكون في موضع رفع نحو **وَإِنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ** وبعد لفظ **دَالِ** على معنى خبر اليقين فيكون في موضع رفع و نصب وجروما تكون غير زائدة كما في مثال الشرح زائدة نحو مادمت حيا اي تدادوا حييا فخذ الظروف و خلفته مامع صلتها وما نقله من نفي البلاغة من هذا القبيل **قَالَ** وقد التحضض مصدر الكثير والحض على شغل طلبه والحث عليه هذه الظروف ظاهرها التمام كية كما في المفتاح ويحتمل ان يكون الاا مابها ابا ايلات الهاء **فَقَوْلُهُ** مشددين وهما تخففة اسم فعل بمعنى عجل بحث غير المائل الا تخففة حرف تنبيه وعرض واستفهام في قوله وفي بعض النسخ وتلزم الفعل فعل الاول للزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثاني بالمعنى النعوى لا فيدل تلزم الجملة الفعلية الخيرية فانها لا تدخل الانشاء كاختراع الحضر عليه وقيل ان دخل الاسم في قوله **شَعَرُ** نبشت ليل البسل بشفاة بمحور انفس ليل شغيبها **وَأَوَّلُ** ايضا ما كان الشائنة وبلا شغفت نفس ليل و شغيب ما خبر محذوف اي شغيبها **فَقَوْلُهُ** نحو ما ضربت اذ في تخصيص الامثلة بالانبات اشارة الى عدم دخولها على النفي **فَقَوْلُهُ** نحو ما لا يضر به اذ وان تقدم الظروف نحو **لَوْ كُنَّا اَوْ سَمِعْتُمْ نَوَائِدَهُمْ** فهو محمول للفعل المتخالف في قوله **فَقَوْلُهُ** فمناها اي اذا علمت انها دخل المصارع والمناها اي الماضى اي استعمل فيه اذا دخلت على الماضي التوسيع

في قوله

في قوله

واللوم لان التحضيض على ذات يستقيم التوبيخ واللام اذا لمعنى اللخص على مافات سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا
وكما ياء الظم الاخير لما سيجي انفا لا يخرج عن اللخص على مثل مافات وتو للمفتاح وفي الماضي للتنديم التنديم يشي
كردن والتوبيخ سرز نش كردن واللام ملاحت كردن وهذه المعاني كلها لازمة للخص على مافات فان كان الخطاب
غاشف فتندير ولا فتوبيخ ولم **قوله** بمعنى الادراك انه طلب بحث وازعاج ومعه ذلك لا يخرج عن توبيخ ولم
على انه كان الخطاب ان يعمله قيل الطلب منه وقد يكون للطلب من غير تحضيض توبيخ بل يأتى بـ فيكون
للمض **قوله** ولا يكون اه عطفت على قوله فعند اه اذا دخلت اه **قوله** لا انها تستعمل اه بمعنى لكن دفع لثوم
اطلاق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضي لان اطلاق هذه الاسماء عليه بابا بمعنى الاضافى لا بالنقل كما
ولذا سماها السكاكى في المفتاح حروف التندير والتحضيض **قوله** افكانها من حيث المعنى للتحضيض اه هذا في امكن
مثل اما فيما لا يمكن ذلك نحو قوله عليه الصلوة والسلام هلا شققت قلبه فلا قال حزن التوقع
اضافوا الى التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة الاختصاص بها كهم اولد على من قال انما ليست للتوقع
في الماضي لمن ذهب الى انه ليس للتوقع مطلقا وهذه المعاني لثلاثة اقسام حروف لا يستعمل اسمها بمعنى حسبها
عند البصريين لمشابهة الحرفية فيقولون قد زيد درهم ويون الوقاية نحو قد في درهم معر باعند الكوفية
فيقولون قد زيد بالرفع وقدى ويستعمل اسم فعل معنى كفى نحو قد درهم زيد وقد في كفى **قوله** اذا دخلت
الشار الى انه لا يدخل فعل الطلب وشروط في الماضي ان يكون مثبتا ومتصفا لان غير المتصرف ليس للمضحي
يقرب الى الحال ولعله اراد الماضي المجزى الغير المشابه بالحروف بقية الاطلاق **قوله** متوقعا للخطا قبل
الاخبار فلا يرد ما توهم القائل انه ليس للتوقع في الماضي لان المضى بنا في التوقية **قوله** واقعا اه واقعا في الزمان
الماضي القريب عن الحال **قوله** وقد يكون اه اشار الى ان هذا الاستعمال قليل ولذا انكره الخليل **قوله**
البحر اه فلا طلاق قريبة التجويد **قوله** وقد تستعمل التحقيق اه وقيل وقد تستعمل التحقيق مع التكتيد وجعل
الاية من هذا القبيل **قوله** ويجوز الفصل اه ويجوز حذف فعلها لشعر نحو افر الترحل غير ان ركانا ما تزل
برحالا وكان قد **قوله** الهزرة اه اما ال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابى عبيدة فيقول
الها هزرة **قوله** تدر ان اه اشار الى عدم المثال الاشارة الى هذا العم **قوله** الان الهزرة اه اشار الى ان قوله وكذلك
ليس على عمومته بل دليل قوله واليه اعم تصرفا فانه في معنى الاستثناء من هذا الحكم لانه ذكر الشعر هم هذا ولا فذكر
وقيل قوله تقول زيد ضربت كاشير اليه قوله ما عرفت **قوله** الا على هذا ذى على استعمال غير فصيح لما ذكر في المفتاح

منه

حرف الاسته

بقيها

قوله تذكرت عموما بالحق والحق هو جبر عهدي بيان والحق الى اي معنى من الكلام مصلد بمعنى الحق والحق والحق
 الارض التي فيها الكلام وحنت اما من الحق بمعنى الميل ومن الخين الشوق والالف بكسر الهمزة وسكون اللام الالف
 يقبح الالف في الالف في المعان بعد اغوش كرفق وتسلت عنه العا نسلت عنه على ما في العبر اسر اسرا في علم
 انسا لا لازم منه ولما التسل في القاموس انه بمعنى النسيان وفي الصحاح والتبائر الكشف وشي منه ما لا يناسب المقام
 الان يراد تسكت هم بانه على خلاف المضادة فاحالة حال معللة الى اجاز هو لها عين الفعل واللام تصوير وتقبل
 محال بل محال المعاشق والمقسماته اذا امكن مراعاة حالها الاصل في تركها قوله ان التصر فيه ما يعني ان تصريفها
 تميز عن النسبة واللعن اعلمهم فاما معنى الاضافة التصر فيه الاضفة في ما في ثوبان يكون الاضافة الى الفاعل في
 با حتر في قوله باعتبار استعمالها عن التصر وفيها من حيث الذات فانه لا تصريف في الخبر بخلافه بل فانه تصريف في ^{تقبل} ^{تقبل}
 الهاء هية وقيل معناه تصريفها اشمل لانها متصرفة في جعل النقل من الاخبار الى الاستخبار ولا يتأتى هذا التصرف من جعل
 وهذا اعذب من تفسير التصر فيه انه ان اراد بقوله لا يتأتى هذا التصرف من جعله يدخل على جعله على علمه بالضرورة
 لانه لا يصح فيه فبطه وان اراد به ان لا يدخل عليه باحق يصح فيه بانفسه لكن هذا فرع العموم في الاستعمال في الحق احق
 يتصر قوله على وجه الاحكام التوبيخي اي ما بعد ما كان ينبغي ان يقع وان لم يقع فلو انما انقلب كذا ^{تقبل} ^{تقبل}
 الاكابر الاطال ان ما بعد ما غير واقع وان مدعيه كاذب نحو انما صفتكم بالخير البين ولا فاد تها في ما عداها الزم ثبوته ^{تقبل}
 ان كان مغيلان فلو انشأت ومنه اليس الله بكا في عبادة والاكابر صميمه مختص بالعبادة فلو حمل الشرح المثال على
 بحسبها الاكابر مطلقا بل يقبل باستعمال العبادة لانكارها دخلت عليه لكان اشمل اذ قيل قوله محذوف بالحقيقة اذ
 لا معنى للاستفهام عن الضرب الذي هو معلوم الوحد في الاكابر التوبيخي او معلوم الانتفاء في الاكابر الاطال بخلاف الرضا عنه
 ارفعوا قلوبنا الى ما لا الذي يناسبه بل على عدم استحسانه وهذا جني على استعمال العبادة والاستفهام يكون الإكابر متواتر
 واما على تقدير كونها مستعملة في الاكابر والوجه في ذلك في المقام ان جعل مختص بالاستقبال لا معنى للاكابر والوجه قوله
 من اصل في بابها او غير ذلك في القوي يكون كذا في موضوعه النسبة عند المعدل اخص كذا في بابها او النسبة عند المعدل فلا بد
 تلزم جوار جعله على علمه بل على عدم النسبة قال واثير اذا لم وقع له مشارة الى ايات التثنية اعرف قوله انك اذا لم
 انتم في قوله ثم آمن من كل بكية من ربه وقوله ثم آمن من كل ميتا كاحيائه وجعلناه نورا في شيبه في التاكيد من
 مقتله في الظلم فمد حول العاطفة عطف على السابق عند الجمهور وعلى مقدر عند الرخص في تقدير الاول اذا جاز وقت الدلائل
 وقدر انما اذا ما وقع انتم به وتقدير الثاني كمن كان مؤمنا فمن كان فاستقام من كان على يمينه فمن ليس كذلك

صاحب الخبر كذا تقدير التام لم يرد في الاستعمال فان العاطف لا يرد
 المدخول به ما قبله لو دخل على الخبر يكون لما يتعلق بما قبله بخلاف حاله في الاستعمال لا يقتضي كمال
 التصدير وهذا عند الجمهور وقال الرخشي ان الهمزة داخلية على مقدار معطوف عليه مناسب للمعطوف قال الرضي
 والحق ما قاله الجمهور اذا لو كان المعطوف عليه مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام من غير ان يرتفع به ويا صرح عطفه عليه
 انما يرد في الاستعمال الامنياء كالمعطوف في المعنى وقد روي عن الرخشي وبن ذلك في مواضع من الكشاف عن قوله تعالى افا من امن
 النور له عطفا على اخذ اعم قوله ثم انما لم يرد في الاستعمال لان الهمزة لا تكون اياها واعطف على ضمير معنوي وانما في الفصل بالهمزة
 وبعز الوهمين في موضع فقال افعير من ان في ينفون دخلت همزة الا كما على المقادير العاطفة على جملة ثم توسعت الهمزة
 بين ما يجوز ان يعطف على محذوف او لا يتولون فيخرجون وفيه انه لا يرد لو كان المعطوف مقدرا لجاز وقوعها
 في اول الكلام فانه يجوز ان يكون وقوعها في مواضع لما يتعلق بما قبله وان كان المعطوف عليه مقدرا على ان الجواز
 لا ينافي عدم الاستعمال واما ما ذكره صاحب المنقح فانه يبين ان الهمزة يجوز ان يرد في الاستعمال اما لو كان مقصوده
 من تعيين التقديم على العاطفة لا وهو الظاهر من كلامه في قوله تعالى فما اهل متعلق بقوله يقول فيكون قيدا للملك متبنا
 لعموم نصه فلهذا لا اجماع فانه مفعول لفظا يجوز ان تقديره ولا تقول هل في الامثلة لاثبات العموم فقوله الشرح لكثرة
 فرع الهمزة لتعليل الاستعداد من قوله بخلاف هل لا يقول هل فيهما فان قلت عدم استعمال هل في الامثلة
 المذكورة انما ثبت عموم الهمزة اذ لم يكن هل مواضع خاصة وليس كذلك فان هل تستعمل في التقرير نفس الحكم في اثبات
 نحو هل اقول لكان ليراد بها التثنية فيجوز وقوع الهمزة في نحو هل جزاء الاحسن او الاحسن ويزاد الباء بعد هاء نحو
 هل ليراد بقا سيمثال المثال الثالث فانه انما ثبت العموم اذا كان الهمزة مستعملة في اختيار العاطف ايضا وليس كذلك
 ان الهمزة مختصة بالتقديم هل مختصة بالتأخير قلت جميع مواقع هل مواقع الهمزة لا يرد بمعنى هل والاستقواء
 مستفاد من همزة مقدرة بها نص عليه الرخشي في الفصل في الاخرين سيدي وده وعدم جواز النصير نحو الهمزة في
 بعض المواقع لا ينافي ذلك فمن قال ينبغي ان يراد بالعموم العموم من وجه لان هل مختصة ببعض الاحكام لا ينافي في نفسه
 ان هل تقتضي من الهمزة من عشرة اوجه اختصاصها بالتصديق والايجاب والاستقبال وعدم الدخول على الشرط
 وان وعلى السمع فلا فعل او وقوعه بعد العاطف لا قبله وبدل اعم وبارادة التثنية بالاستعمال بدو بغيره بمعنى قد من غير
 استعمال قال حروف الشرط في القاموس من شرط الزام الشيء نقل في الاصطلاح الى تعليق خبره بضمون جملة
 بمحصول شيء او الحروف الدالة على التعليل قال فان الاستقبال اي يحى لمصوب ما دخلت عليه في الاستقبال

حروف الشرط

قوله ومعناه أو ليس معناه ان اختصاصه بالمستقبل فهو بالماضي قوله نحو قوله تعز و كذا مؤمنة خير من
 مشركه ولو أعجبتم فان المعنى ان لا تعجبكم او تعجبكم قوله فانه لموضوعه لا لانها كذا بشرط ومعنى الشرط ان
 فيها به صرح المحقق المتأخر في المطول وشرح المفتاح قوله مقدار فيه أي مرفوض الحصول قوله كان
 متفيا فيه اذ لو كان حاصله في ما قدر حصوله فيه وهذا البناء على العرف وادعى ان المقدار يشمل الموجود والمعدوم
 فاصطاح المنطقيين قوله فيلزم انه تحقيقا للمعنى التعلق فلان معناه ان حصوله موطبه غير متوقف حصوله
 على حصول شيء آخر وان جميع ما سواه مما يتوقف عليه ذلك الامر حاصل ولو ادعى انه فلو حصل ما علق بدون
 ما علق عليه لم يكن المعلق عليه معلقا عليه ولذا ذهب الشافعي الى ان التعلق بالشئ طويل على اعتله الحكم
 عند انتفاء الشرط والحكمة اعترفوا باستقام الحكم عند انتفاء الشرط لانهم لا يقولون بكونه مدلولاً بالجملة الشرط
 فاندفع ما قيل ان اعتله للزوم لا يستلزم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس لان ذلك انتفاء له لو كان معناه مجرد لزوم
 الاول قوله فقد علق حصوله بالاعتناء بالطابق هو التعلق بخصوص وانتفاء الزمن وسببية الانتفاء
 للاعتناء مدلول التزامي له ولما كان كلا الاستقائين معلوما للمخاطب لم يكن تعلق الحصول بالحصول المعروف
 مقصودا بنفسه اذ لا فائدة فيه بل اجل افادة السببية والوان لو كانتام الثاني لا فساد الاول فوضعوا القول
 من المعنى المتأخر مقامه تبيينا على ذلك قوله في تمام الكلام متعلق بقوله مسببا لاشارة الى انه لا يلزم كون الثاني
 مسببا في نفس الامر كما في قول ابن العلاء شعر ولو طار ذو حافر قبلنا لم تطارت ولكنه لم يطر بقوله قد تستعمل
 لاشارة الى انه معنى مجازي له لان الزوم لازم للتعلق والدليل على ذلك اشارة الاستعمال فيه وتبادر معنى التعلق
 بخصوص ذلك المعنى الثالث والحق ما ذهب اليه الشافعيون واختاره القاضي في تفسيره انه موضوع للقد
 المشترط وهو التعلق دفد الاشارة او الحكيمة والمجاز وتبادر منه لكثرة استعماله لا ينافي ذلك كما في
 الوجود قوله على قصد الزوم الثاني الاول من غير قصد كونه معلقا عليه قوله مع انتفاءه متعلق بالزوم فيكون
 مدلول الزوم مع الانتفاء فيستدل بالزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الزوم فلان لا يجزى الى استثناء التاك
 ولا يجوز استثناء المقدم قوله على ان الفساد او اشارة الى ان لو قاهر مقام استثناء الثاني قوله عكسه لا يكون
 وحولنه لا استثناء الثاني لان انتفاء الاول قوله ولو يدبر ان داد كره او أي لم يدبر ان استعمال التعلق غير استعمال الزوم
 قوله في ربط ذلك التفسير بما بعد التفسيرين عنه أي عن ذلك الشئ قيد على ربطه باقرب التفسيرين منه بغير
 الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين التفسيرين فمن قال هذا لا يستعمل الا لخص قصد الاستمرار

بان كفى قصداً ان هذا الجواب لازم على كل تقدير كما تقول لو كان من يجنب الان عدوى اعطاه القافاة يدل
 على ان الجواب لازم الان وليس فيه قصد الاستمرار بل انما هو من باب ما في نفسه من ان مراد
 الرضى بقوله قد يجي جواب لوقيل الا لازم الوجود في جميع الاقسام في قصد المتكلم جميع الامثلة مطلقة وليس كما قيل
 جميع الامثلة تقدير في الشرط ونقيضه كما يفهم عنه اخبرك انه حيث قال في لزوم وجود ذلك على كل تقدير اي الجواب في جميع
 التقادير قال وتلزم ان العقل اي الشرط والجزاء وانما يكون اسمية وجزاء هو فعل محذور بل هو واضح في
 اوله لازم مفتوحة وحل فيها قليل الا اذا وقعت لومع ما في غير حاصلة فتجاء في الذي في لومع من غير شك في ومثال الشرط
 كتولده فيكون في الارض من شجرة اقل اقل الى قوله ما قدرت وذهب الى غير ذلك في الاسمية جواب لوقيل في نص
 وكذا انهم امنوا انهم المتوبة فمن عند الله خير قوله ولو لم يكون انهم هكذا في النسبة التي رأيناها والاصواب اسقاط
 انهم كما يدل عليه اخبرك ان قولهم فاحذروا انهم اي في الايتين قولهم كان في غير متصل مستتر الا لاصواب اسقاط
 مستتر الكونه سهواً الا على قول الاخفش والمآل في فانها قالوا واو حروف الفاعل مستتر واسقاط بارز الكونه لغو في
 وليس تأنيداً اي ليس انهم في الآية تأنيداً للغير المتصل على ان يكون التقدير لو لم يكون انهم ملكون على ما ذهب اليه البعض
 نقلياً للتصريف قوله لان هذا الفعل فيه انما لان انه بعد من جعل المتصل منفصلاً وعدم المطابقة بين المفسر
 والقول باعادة الفاعل في المفسر لا تتنازع وجود الفعل بدون الفاعل وقيل في انه لم يبعد حذف المؤكد في العالم مع بقاء التأني
 وفيه ان حذف الفعل مع الفاعل شاملاً وحذف المؤكد فقط معهود نحو الذي نفسه محسن اخبرك اي هو نفسه صريح به
 سبويه في الكتاب ونقصه في المغيث وعدم الاعتماد في الاستمرار الا في الاعتبار في التقدير قوله اي بصيغة الفعل
 والاكثر كونه ماضياً كونه كالعوض من شرط لوالذي هو الماضي قد جاء مضارعاً وانما قوله تعذيباً واولئك انهم بادوا
 فلو فيه مصدرية لا شرطية بل هي باعتراف المتكلم في قوله اي في اول زمان التكلم استشكل الناطقون ونصب
 اول في ذهب الشرح الى انه ظرف زمان وحذف لفظ زمان والمراد به زمان التكلم على التوسعة او جعل الكلام
 يعني المتكلم ولا يخفى فايه من التوسع اللفظي والبشارة المعنوية فان المقسم وقوم القسم في اول الكلام كما يفهم عنه قوله
 اي القسم من اجزاء الكلام ونعم ما قيل انه كلام لا يليق باول زمان التكلم والفاضل الحندي الى انه منصوب بتعيين
 الدخول وتقدير في جاز في غير المعنى من المكان بعد الدخول في ان ما ثبت بالاستمرار التقدير في عدم صريحه علمت اما
 في المتضمن في ان شاهد عليه وقيل ان المتضمن هو المصدر انما يتجه اذا كان التقدير في المصدر قهراً او بعضها منهم قال ان لفظاً
 هو في عنده القسم وفيه انه لا يجوز ان يكون فاعل اقسام القسم المقيدين ارجاعه الى القسمين من السنين المستقبلي

اذ السابق الي الفهم اتحادا على الفعلين ويستندى انه منصوب على الظرفية لانه من الممكن اليهم على ان التسليم ان منه
 ما دل على معنى انما في محض لا يعرف حقيقة بنفسه بل ايضا فاليه كمكان وناحية وجوه ومهمة وغير ذلك من
 الاسماء المهمة وايضا يحض عن الذي قيل بتقسيم كل مكان نحو جوفه وياطن وظاهره ودخله خارج
 فان هذه من الاذاكن المختصة وما قيل ان اول مكان تنويع الاحتمال في كماله في عدم الظهور فيجوز
 بعده دليل عليه شاهد قوله واستقره عن توسطه اي مرده الاحتمال عنه فاما ان يجعل الاحتراز مقصورا
 عليه لانه وان كان في الذكر مقادير في القصد متاخر فيكون قوله على الشرط احترازا عن تقبل الشرط واذ ان يجعل
 الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام فيه ولتعمية الاحتمالين ارساله الشرط
 اطلاقه قوله اي لزم القسم له جعل الضمير للقسم بعد النظر رعاية لبحرالة المعنى لان لزوم الماضي للشرط يحتاج
 الى اعتبار كذا ولم الكلي للجزئي قوله اي الشرط الجواب في عدم العمل لفظا فيهما قال وكان الجواب للقسم لفظا
 لتعوي القسم بالتصديق وضعف الشرط بالتوسط واما قليلا ان يعبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه يكون
 مؤكدا للمعنى كما كان في الشرط مؤدرك فيه معنى التوقيت قوله فقط فإطلاق قرينة التجريد عما سواه قوله
 لا للقسم والشرط لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم فقط تعيينه لذلك وليس كذلك هو اوله على ان
 في الرضى وليس مختصا بالعرفانه جعل الزعم في قوله نعم ما كانا بكم طيبين اي اليك جواب الشرط في قوله لئن
 بسطت حمل الشرح على ان ذلك التعمين بالنظر الى جعله جوابا لها لا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر في شرح التسهيل
 ان اعتبار الشرط في صورة تقبل القسم مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين ويؤيد البيهقيون ذلك بجعل
 اللام زائدة انتهى في حاجة الى ما ذكره الشرح فان المتن على مذهب المصيريين نعم لو ثبت وقوع القسم لفظا مع اعتبار
 القسم لم يحجة عليهم قوله يلزم ان يكون محزوما او اى بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير المتصورة
 بجملة وغير محزوم لانها لا تقابل الاطلاق العام فاذ نعم ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجزيم الجزاء فكيف يلزم
 كونه محزوما وغير محزوم لان يتكلف ويقارن حقيقة كونه محزوما ووجوب عدم كونه محزوما قوله ولما معنى انه
 بيان لفائدة قوله لفظا يعني انه اذا روي حجة المعنى القسم بطريقه الجواب او رد التحقيق وتوقيته فيكون جوابا
 لها وان كان اعتبارا احدهما مقدما على الاخر فيدل ان يكون جواب احدهما مقيد او جواب الاخر مطلقا فاذ نعم ما قيل
 ان جواب الشرط محذور القسم وجوابه لا يجوز الجواب على عكس ما اذا كان الجواب الشرط فان جواب القسم معنى محذور
 الشرط والجزء لشر ان هذا القائل بعد في كونه جواب القسم معنى لان جوابه فيجوز ما اعترف بكونه جوابا لشرط معنى

فبين كلامه بترادف قوله لا كرمته فانه روي فيه نشر انما القسم من دخول الام ونون التائيد وهذا معنى كونه جوابه
لفظا **قوله** اي تقدر بضم الشرح وقولاه غيره عطف على الشرط لا على التقدير فان غير تقدير الشرط اعني غير التقدير
التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير ما يطلب الخبر اعني المبتدأ قبل النواسخ او بعد هانص عليه في الرضى نشر التسهيل **قوله**
جاز ان يعتبر القسم في اعني شر انما من لزوم عدم الجزم ودخول نون التائيد اذا كان مضارعاً مشياً **قوله** يعتبر الشرط
فيجزم ولا يدخله النون **قوله** محتمل ان يكون اه قيل لا يصح ذلك لانه صرح الرضى بوجوب اعتبار الشرط في صورة تقدره
على القسم فالمتال الثاني ليس لا لغا الشرط بل الشرط معتبر كالقسم لان اعتبار القسم يجعل الجملة التي بعد القسم جواباً
واعتبار الشرط يجعل الجموع جواباً له ولا فاع من القول باعتبار الشرط لانه لم يفتر رعاية ما راعى فوجب ان الجواب
ثبت يكون مع الفاء وبذلك فانه لا يفسد الفاء ليس علامة الغاء للشرط وفيه بحث لان الغاء واجبة عند اعتبار الشرط اذا
جعل الجموع جواباً له نص عليه في الباب وغيره وان جعل الجملة التي بعد القسم جواباً له كما يشير اليه قوله لان الجزاء
مضارع مثبت يجزى الجزم ولا يجوز دخول نون التائيد ولانه اذا كان هذا المثال مثالا لاعتبار الشرط والقسم فان مثال
الغاء القسم وما عمنه من حيث لا يشاء لتمام الرضى فبط لانه الغاء الشرط بالنسبة الى جواب القسم لا ينافي وجوب اعتبار النسبة
الى مجموع القسم والجواب ولما لم يكن مقصراً المصريح بالبيان الالغاء والاعتبار بالنسبة الى جواب القسم لم يورد في المثال
الثاني الغاء مـ وجوبه ولم يقل ان يتبين فوائده كاشياء في المثال المذكور فوضي بمجود الايقان وأعلم ان المصريح او لا
تبيينها على اطراد التعادق المذكورة افا هو في ان وما يتضمن معناها من اسماء الشرط دون لو ولو كان في وان اطرادية
تقديم القسم على الشرط وغيره لتعين الجواب للقسم لا يرد فيه ما حكمه التوسط لتعين الجواب للشرط ولو جوب
اعتبار الشرط في صورة التقدير كما ولا يمكن جعل الجموع جواباً لان جوابه ما لا يكون الجملة خبرية **قوله** فيكون باعتبار
التقديم والجواز اللفظي الشرط ذكر متعدي على سبيل التفصيل والاحمال ثم ذكر لكل من احاد المتعدي من غير تعيين
ثقة على ان السامع مـ رده اليه والاول اما على ترتيب للفيان يكون الاول الاول والثاني الثاني او على ترتيب وهو
صريح بان مـ كوس الترتيب او محتاط الترتيب كذا في الطول ولان من النشر من اشتد له على ان يتبع بكل واحد المتعدي
والترتيب اما على وفق ترتيب اللفظ على خلافه فان ههنا الفين لتقدير الشرط وغيره ولت جواز الاعتبار والالغاء
فان اعتبار مجموعهما لفا واحداً ومجموع المتالين نشر له فاشبهه في كونه نشر الكثرة نشر على ترتيب اللفظ وهو
ظـ وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فليس شيء من المتالين نشر الواحد منهما فذا الاع ان يكون على ترتيب اللفظ
او على غير ترتيبه اذ ليس في المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور في المثال الاول ولا في المثال الثاني اثر في الغاء القسم

الذكر في المثالين بل كان احدهما مثال لبعض المتعزلات والبعض الثاني ولا يتم عند الاشكال من انهما بعض
 بالتعيين لكل هذا المقام ان المراد بالشرط لا انه على تقدير التسليم بان يقبله على ترتيبه للتعزلات
 والخالف ان المذكور فيه جزء واحد من كذا لا ان يقبل المراد على نحو ترتيبه للمفرد في مثال الجزء الاول وعلى نحو ترتيبه
 بكونه مثال الجزء الثاني ولا يخفى ما جئنا به من ان المفرد المستفاد من شرطية التوسيع يقتل الشرط
 الاعتبار ولا يقدّر عليه شرط معهما وان المثالين من صفة الاحتياج حذف من الاول كاشية بقرينة المثالين
 من المثالين انما بقرينة الاول كقول في قوله **اذا قيل انما جعلنا التبرك في قوله انما جعلنا التبرك** ان التقدير جعلنا التبرك
 مظنا للتكليف والى ما يصير التبعوا من فضله ولا شك في اشكال كل من المثالين على الوجهين فيكون اللفظ
 والشرط حقيقة وليست بالناظرين حينئذ لا يليق ان يسميها الاذن الكلية او ان يقر هذا فنقول على النسخ الاول
 اعتبار القسم لفظا القسم يكون المثال الاول اعتبارا لغير الشرط وجواز التناقص القسم الثالث اعتبارا لغير ترتيب
 لانه مثال اعتبار انا وانما لفظ هو وانما لفظ غير شرط وانما لفظ اعتبارا لغيره فان في لفظ القسم الذي هو
اللفظ اعتبارا لغيره لانه لفظ هو وانما لفظ غير شرط وانما لفظ اعتبارا لغيره فان في لفظ القسم الذي هو
 غير ترتيب اللفظ لما من كونه الاول منه مثال الثاني للفقول وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه يكون المثال
 ثانيا مثال لا اعتبار الشرط المذكور ثانيا واللفظ اعتبارا لغيره لانه لفظ هو وانما لفظ غير شرط وانما لفظ اعتبارا لغيره فان في لفظ القسم الذي هو
 في الشرط لطلب الشرط والجزء المعنوي في عدم عمله فيهما قول **انما جعلنا التبرك** على ترتيب اللفظ لكونه انما جعلنا التبرك
 مثالاً لتقدير الشرط الاول من اللفظ في المثال المذكور ثانيا في مثال اعتبار القسم المذكور ثانيا في هذا التفسير واللفظ المذكور
 ثالثا مثال لا لفظ المذكور ثانيا قول **انما جعلنا التبرك** لانه لفظ هو وانما لفظ غير شرط وانما لفظ اعتبارا لغيره فان في لفظ القسم الذي هو
 لما هو اول منه في اللفظ **قوله** ولا اعتبار الثاني اي جواز لفظ الشرط وعمله على غير ترتيبه لكونه لا شك المذكور
 ثانيا مثال لا لفظ المذكور ثانيا في اللفظ **انما جعلنا التبرك** لانه لفظ هو وانما لفظ غير شرط وانما لفظ اعتبارا لغيره فان في لفظ القسم الذي هو
 للنسخ المتداول وقيل ان الفاضل الذي لتوجيه الشرح له باصله خير من وجد في بحث الفعل لعدم مساعد
 وقيل انما لفظ المذكور ثانيا في اللفظ **انما جعلنا التبرك** لانه لفظ هو وانما لفظ غير شرط وانما لفظ اعتبارا لغيره فان في لفظ القسم الذي هو
 باعتبارهما جميعا بشرط على ترتيب اللفظ والثالث قوله **انما جعلنا التبرك** لانه لفظ هو وانما لفظ غير شرط وانما لفظ اعتبارا لغيره فان في لفظ القسم الذي هو
 وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ورأيت نسخة كتبت في آخرها هذه نسخة قولت نسخة مقروءة على الشرح قرا
 عليها الفاضل الذي رقرأ عليها من صنف هذا الشرح لاجله عند الفاضل الذي رقرأ عليها هذا الشرح

المحذور على المبدأ أولاً لأنه لا يعلم لزومها في سببية قتل على كونها الشرطية قال للزوم الفاعل ولم يزل الدخول
 الفاعل لأن الدخول لا يدل على قتمته معناه شرط الجواز أن يكون اجزاءه مجزئ الشرط كما في حين واذا دخل
 حين لو اذ اذ لقيته فأكرمه قوله وسببية الأول تصح السببية قال والنزاع حذف فعلها المذكورة استعانة بها
 ولكونها التفصيل المتقنى تكرارها ولو كونه فعلا عاما على طريقة واحدة في جميع المواضع كمتعلق الظروف المستقر
 قال حين فإنما فيه إشارة إلى لزوم الفاعل في جواب النظم أو تقديره لا في خبره أو ضرورة الشرع أو مع تقديره قول
 هو الجواب لآلة المقول عليه نحو قوله تم وكذا الذي كفو أنكم كن أناني أي فيتم لهم أن يأتوا قال جوديه
 إشارة إلى أنه لا يفصل جملة تامة وقد يفصل جملة ناقصة وهو جملة الشرع نحو قوله وأما أن كان من الممر من قوله
 وأما أن الآية وقد يفصل جملة الدلالة إذا فصل بين لها وجملة الدلالة بمول شرطها نحوها اليوم حكمه فلا يصح كذا
 أو يجوز جوابها نحو أما زيد كذا حكم الله فاقرب كذا في شرح التبريل قال حماق حيزها وهو الجزء الذي هو ملوك
 في قصد المتكلم سواء كان عمدة أو فضلا ليكون العوض كالشرط الذي هو للزوم في جميع الكلام ويحصل ما هو
 الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا أما زيد فذهب لزوم الذهاب لزيد
 بسبب لزومه لوجود شيء في الدنيا وإذا اقتضينا زيدا مقامه فإذا دخل قول الله أي حيزها أي رعاية بقرب المرجع
 حيزها رعاية لا اتحاد الضمان في المرجع قول الله لأن حيزها أي بقرب حيزها لأن بعد حذف الفعل لا يمكن التعويض إلا
 بعد اعتبار اقتران المقام مع الحيزها حيزها فإذا زعم ما قيل لا يجوز التعويض بحيزها في حيزها مطلقا ما لم يكن حيزها
 المقام فالتعويل على الوجه الأول قول الله بحال يجوز تقديره أي بعد سقاط الفاعل قول الله وهذا مذهب سيبويه
 هكذا في اللباب والرضى وفي شرح التمهيل أن هذا مذهب المبرد وقال فيه إن مذهب سيبويه ما ذهب إليه
 المازني وفي الفتاوى وشرح حجة المصباح أن ذلك إذا قلنا ما زيد فاقضاب فهذا غير جائز عند جميع النحويين إلا
 عند أبي العباس المبرد فإنه أجاز نصب زيد بضارب قول الله فجعل سيبويه كما خاصية أي حكم بأن لها خاصية
 تصحير تقدير ما يشترط تقديمه محمول الفوائد المذكورة بمرتب تحقيق الكلام مجزئ الشرط وقيام ما هو للزوم
 حقيقة في قصد المتكلم مقام للزوم ادعاء واشتغال حيزها بواجب الحذف في شيء آخر عدم توالي حرف الشرط مع حرف الجزاء
 قوله أما مطلقا جعل مطلقا صفة مصدر محذوف في الفعل لم يجعل ظرفه من أي في جميع الأوقات رعاية المقابلة
 وبين التفصيل لأن فانه فرق بين جواز التقديم واقتناء قول الله ما يمكن من شيء مع اسم لا يعقل سوى الزمان يمكن
 تامة وفاعلها الضمير المستقر إلى ما من شيء بيان لما بالزيادة التعميم كما في قوله تم ومهما تأتينا به من أي حيزها

ذلك على قول الاخفش واستغراقية باعتبار المال اذ هم قول قليل ما مقام ما يريد على ان اصل ما يحتمل القلب التمام
 وابدال الهم بالهمزة لان الاسم لا يصير حرفا بالقلب لا بدال كذا قالوا وفيه انه انما يتم لو اعرفت هذا القائل فحتمها
 اما لو قال بقاء اسميتها كما قال بعضهم ان اصل ما اى صافى كناية الشرط وما بالهامية معناه شئ او حالة تقديرية ^{شئ}
 او حالة فلا قول وسط بين الجملة الذي هو المألوم وقصد المتكلم قول لئلا يلزم قول الشرط والمجرى واللفظ
 فانه يترجم ذكر المعطوفين والمعطوف عليه السيد والسبب قول المصنفين فانهم خروا مع قوله هذا القائل به
 في شرح التسهيل وهو الحق وهو مذاهب سيويه والبيرجيم المبدع والرضي ليس بشئ لانه اذا جاز التقديم للفر
 المذكور مع المائة الواحد فالراس يجوزانه مع مانعين او اكثر لان الغرض منهم في التخصيص له مانعين فصاعد
 وفيه ان انتفاء الغرض المذكور ومطابقا لما القائل على هذا التقدير اقامة المألوم المقصد مقام المألوم الادعائى و
 فواته غير مهم لان المقصود تأكيد وقوع الجزاء وهو حاصل قول له هذا تقدير الحرام اذ اذا كان المتوسط ماسوى
 الظروف من المفاعيل كالمفعول به في قوله نعم فاما البيتيم فلا تفرق في بيان التقدير الثاني فيه على بحث فانه لا يصح
 ان يتم مهما يكن البيتيم على ان يكون البيتيم معمول الفعل الشرط قول له مهما يكن زيدا على ان يكون هو المألوم الاحوال
 والعائد محذوف اى حاله يزيد عليه ما فهم منطاني وكذا في التقادير ذكرهم هو لا ومعلوم ما علم استنبط ذكره فلا يرد
 ما قبل انه لا يصح هذه التقادير لانه لا بد من رابطة في جملة الشرط ولا رابطة الا ان يجعل معها معنى الوقت وهو مردود
 على مانص عليه الرخشى في تفسير قوله نعم فاما البيتيم من اية او قليل على ما جوزه ابن مالك في التسهيل فغير
 مستدل بقول حازم ثم وانك مهما تعطف بظنك سؤله وفرجك ما لا تنتهى لزم اجماع ورده ابنه بانه لا استشهاده
 في صحة تقديرها بالمعنى اعطاء قليل او كثير قول له واما تقديره اى على المذهب الثاني فمبتدأ وقوله و
 تقديره عطف عليه وقوله فوجهه غير ظاهر خبره والجملة استينافية قول على ان يكون زيدا مما عبارة عن الاحوال
 والرابطة محذوف اى حاله زيد عليه ما قول له بمهما تذكروم الجملة ولا بد من تقدير فيها في الجزاء كما لا يخفى
 قول له منصوبا بانه مفعول به والرابطة محذوف ومما عبارة عن الاحوال قول له فوجه غير ظاهر كل وجه جريانه
 نحو قوله نعم فاما البيتيم فلا تفرق في بيان التقدير يمكن كما سبق لكنه غير جار في المفعول له والحال والجاء والمجرى كما
 لا يخفى قوله مع انه يومهم انه انما قال يومهم لان المقصود من التقدير بيان وجه الاعراب في صورة الرفع والنصب الوا
 في الاستعمال وليس الاستعمال المنفرد على التقدير بلكن تقديره المقيد في الحالتين يومهم ان الاعراب تابع للتقدير و
 من هذا ظاهر انه لا ابهام في تقديره مهما يكن زيدا لان المقيد في جميع الصور واحد الاعراب غير ذار بالاختلاف والتقدير

المعنى ثم نقلوا منه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشيء ذاتين كما وقع في الصحاح بغير وقت
 الاسم تنويناً والتنوين يختص بالاسم وتنويناً مفعول مطلق بمعنى جعله ذاتين كما في الناجم التنوين جنون ^{اسم} ^{اسم}
 فما قيل انه عن الفصحى كونه يفرق منه انه متعل الى مفعولين سهو قول ^{اسم} ^{اسم} فسمي به ينون الشيء الياء للسبية
 اول الالة اي ما يجعل الشيء ذاتين باذخاله عليه ^{اسم} ^{اسم} فلهذا تبايى مع قطع الطرح هو خارج عنها بان يكون وضعها
 على السكون فلا يرد نحو محسن وصان لان سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على ان الوقف غير السكون
 فلهذا قد يكون بغيره ^{اسم} ^{اسم} قوله فلا تفرهاى التنوين بالحركة العارضة فالحركة ساكنة في الاصل فلا يرد ان التعريف
 غير جامع لخروج التنوين المتحركة ^{اسم} ^{اسم} قوله شاملة لغيره من اهل الظهور ان المراد نون هي كلمة وان الكلام في قسم الحروف
 يمنع شمول ذلك وفيه ان التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين من كون الكلام في قسم الحروف فيكون بعض اقسامه
 حوافر ^{اسم} ^{اسم} قوله اي آخر الكلمة اراد به ما ينتهي اليه الكيف فيلحق فيه تنوين قائمة وبصري وقاض ^{اسم} ^{اسم} قوله من غير تحلل شيء
 كما هو الحكم من تبعية شيء بشيء والتخصيص بالحرف خلاف الظاهر ^{اسم} ^{اسم} قوله متخللة بين آخر الكلمة لان الحركات لبعض حروف
 اللام والين يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف لانه لقصر زمان تلفظها يتوهم انها يتلفظ مع الحرف ^{اسم} ^{اسم} قوله تلفظ بها ما في الوجوه
 والعلم بان تتبعها في الوجوه والعلم بشير التشبيه بطفل العارض فلا يرد ان تفسير التبعية بالتلفظ في وجه آخر
 في التاكيد ^{اسم} ^{اسم} قوله لا يفرق بين التمكن والاسم وبقائه على الاصل هو الاخر وان ^{اسم} ^{اسم} قوله على امكانية الكلمة اي كونه امكن
 ذلك في التمكن لان غير المتصرف ايضاً يمكن في الجملة ويسمى الاسم امكن فهو واقع من التمكن على الشذوذ وكذا في شمر ^{اسم} ^{اسم}
 وذلك ان تجعله من المكانة لشرا فته بقاءه على الاصل وان تجعله من المكان على الشذوذ كما حذرك ^{اسم} ^{اسم} قوله يشبه
 الفعل ^{اسم} ^{اسم} لم يترك يشبه الحروف والفعل كما في عامة الكتاب لان امكن في مقابلة غير المتصرف والتنوين فارق بينهما ^{اسم} ^{اسم} قوله
 بالوجهين فانه يفرق شابهته به بوجه آخر كضارب ^{اسم} ^{اسم} قوله معناه اه وان يصح صورته فيسلفه في الالة والناسب
 في اخلة في تنوين التمكن وليس قسماً اساساً كما عده بعضهم ^{اسم} ^{اسم} قوله بين المعرفة والنكرة من الاسم المبنية عنده
 القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت واسم الفعل ويظهر في ما اخره ^{اسم} ^{اسم} قوله لان اي المزمان المتصل زمان التكلم
 بغيره ^{اسم} ^{اسم} قوله اما التنوين اه انما خصصنا المثال بنحو صناعي بالنكرة المبنية لان غير المتصرف اذا دخله التنوين يعمد
 بالنكرة في عدم التعيين سواء بقى سبب التاكيد ليس تنويناً للتذكير بل للممكن لانه الزائل بواجب المصروف فاذن المانم ^{اسم} ^{اسم}
 سببونه فانه كان مبنيًا فاذا انكر يدخل في تنوين التذكير ^{اسم} ^{اسم} قوله لا يرى معناه اي لا اذن منعاً فيكون تنويناً
 واولاهم بعد التذكير التذكير والتكثير معاً لا يرد على ^{اسم} ^{اسم} قوله فاذا جعلته ودفع ما قالوا من ان لو كان التذكير لما بقي في نحو رجل

بعد البلية في بعض نسخ الرضى واما التنوين في ثوب اخير و ابراهيم فله تقيض للتشديد بل هو للتمكن ايضاً ان الاسم
منصرف وانه لا يرى ان له هذا اقول له واما التنوين في كلام من قبل نفسه وانه لا يرى عطف عليه ^{في النسخ التي}
نقلها الشارح كلام من قبل القوم وانه لا يرى استيناف كلام من قبل نفسه لان تنوين القوم غلب اختيار الرضى كما
لا يخفى **قوله** عوضا عن المضاف اليه يقل عوضا عن حرف اصلي كجوار او اذلة كجندل فان تنوينه يدل على ان
جندل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما اللوح مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار للضرب وعند
ابن مالك تنوين جندل للمصروف ليس خافيا لاف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من جوار وفي تخصيص ^{الامثلة}
بأدوكل وبعض اشارات الى اختصاصه بهذه الكلمات **قوله** لتعاقبهما الا ببيان لوجه التناسيل فيهما البصير ^{الها}
عوضا عن **الآخر قوله** لزال للعتين ولذا الوسميت بسبب زل تنوينهما وقال الزمخشري انه تنوين المصروف ان
سمى به لضعف ثانيته لعدم تقيض ثابته للتانيث لانها مع الالف علامة للجمع ولا يصح تقدير ثاء غيرها لان اختصاصا
هذه التاء بجمع المؤنث ياتي في ذلك ثاء اخت وبتت مع ان التاء فيهما يدل من الواو ويمنع عن تقدير ثاء اخرى ^{فيها}
قوله لانها مع مناسبه لما ذكره التنوين في كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير لالة على شيء **الآخر قوله**
الخر ايات في القاموس آليت من الشعر المد المعروف ونبت الشاعر المصارع جمع مصرع ومصرع احاد البنا
مصرعان ومصرع احاد البيت من الشعر تشبيها بمصرع الباب استواءهما كذا في شمس العلوم **قوله** لتسعين ^{الانشاد}
اي قراءة الشعر بقية الشد الشعر قراءه **قوله** انه حرف اة تعليل لما يستفاد من السابق اي سمي بالحقى ^{الترنم} اخرى تنوين
لان الترنم في اللغة التثني وهو حرف يسير به ترديد الصوت في الخيشوم لكونه اغنى الحروف في الترديد في الخيشوم
اسيا بخسن الغناء ولذا سمي المغنى مغنيا لانه يغني صوته اي يجعل فيه غنة واصل مغنى بذلك نونات ابدلت
الثالث لثبته فمعنى تنوين الترنم تنوين يلحق بتحصيل الترنم هذا ما ذهب اليه ابن يعيش في اختياره المصريح في شرحه الفصل
وقال غيره سمي تنوين الترنم لانه يلحق لترنم لان حروف الاطلاق تصير للترنم فيها من مد الصوت فيبدل
منها التنوين اذ قصدا لا شعرا يترك الترنم مخلوفا من المد **قوله** انما اعتبروا اة يعني ان محل ترديد الصوت في
الخيشوم هو الآخر فلذا اعتبروا الحوق به **الآخر قوله** ان كان اي الحوق ما سقى اخرى لا ياتي **قوله** لا عمل التنوين ^{حق} اة قال
في الوسط واقم في محله فلان لم يعتبروه وفيه بحث لان لا محاذ للتنوين في كل نوع من الغناء مقامات لطول الصوت
وقصره وترديده وحدته وثقله لوعك لواعنه مقامات حسن ذلك الغناء سواء كان في الاخر وفي الوسط ولان
اختلال النظم يحصل بتنوين العالي مطلقا ولا يقدركون اخر المصراع والبيت متصفا بما بعده فيخل التنوين ^{يقسم} ^{في}

لما كان قول القافية المطلقة القافية عند الخليل من أن حرف من البيت إلى أول ساكن يليهم الحركة
 التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه أيضاً أن المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو أول القافية مشتق من القافية
 وهو المتبعة لأن القوافي ينجى بعضها الترخيص والروى هو الحرف الذي يبتنى عليه القصيد وتنتسب اليه فيتم
 قصيد الأمية أو نونية مثلاً مشتق من رويت الحبل إذا قبلته أو من رويت البعير إذا شدت عليه الرواد وهو
 الحبل الذي يجر به الأحمال ومن الروى لأن البيت يرتوى عندنا فينقطع قول لا إطلاق الصوت في الصراح
 الإطلاق رها كودن قول لا يبدل حرف الإطلاق والجامع كونها من الحروف الزائدة ولزوم السكون قول
 أقل اللوم له وفي بعض الروايات فتقول إن أصبت كما يدل عليه بيان المعنى البيت لجريه إذا عاذه فترحم وتكلم
 حروف النداء والمعنى يا عاذه أقل لومك وعتابك على ما فعلته تأمل في الفعل حتى تجد بحقيقة ما كنت
 مصيباً فيه الفعل فتقول لقد أصاب جريه في فعله وانصف لا تكابر وفيه إن عاذه على الخطأ فيما تقول كذا في
 شرح أبيات المفصل ولقد أصاب مقول قول والشرط متخالف بين أجزاء ما هو حال على الجزء قول وحصل
 بأشباع فتحها أه والأشباع لتحصيل الوزن فلا بد منه والتعويض عند التغني كما قيل لأوجه لتحصيل المدّة
 بالأشباع ثم أريد لها بالتعويض بالأشباع أن الحاق التعوين معن عن تحصيلها بالأشباع ليس بشئ قول وقايم
 الأعماق أه البيت لرؤية القاهر المظلم العمق بفتحين وبالقلم ما بعد من أطراف المنازة والجمع أعماق وأخاوى لها
 وأخترق بفتح الراء وكسر القاف الممر والطريق وقيل مهبل ليريح بحرقه والإعلام جمع علم هو ما يمتد به في السفر
 وأخترق بالسكون الأضطراب يقع خفقت الدابة والقلب والسراب إذا اضطرب حرك للضرب ورة والمراد بالسراب
 الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مفارقة مظلم الأطراف خالي المر لم يسلكه أحد ولا يتفرقه أعلام ظلمته ولعل
 لماع السراب وجواب رب محذوف أي قطعته قول بالفتح أو الكسر كما أنظر في تحريك الساكن أن الأصل في الكسر
 والفتحة للتحقق و قدّم الفتح إشارة إلى أوليته لأن الغالي زائد في أصله وبالكسر يزيد الثقل قول بل هو مضمون
 الغرض التزم وذلك لأن المعجم منه حصول التفرغ في الخارج لا إقحام معنى التزوم وحصوله في الذهن قول
 تساهل وتساهل بتزويل الغرض من الشيء منزلة معناه قول فاعلم اعتبار الوضع في بعض الأفعال وهو تنوين المقام
 فإن المقام من أحوالها تحصيل المقابلة لا أداة المقابلة للتحاطب بخلاف تنوين التكرار فإنه لا فهم عدم
 تعيين مدخوله وتنوين العوض قائم مقام المضاف إليه الدال على المعنى في فهم منهم معنى المضاف إليه
 بالواسطة وتنوين التمكن فإن المقصود منها فهم كونه منصرفاً لا تحصيله فعنى قوله وهو التمكن أه أنه

في موصوفيا التنوين ووصفه ولا يسكن الباء في التسهيل والوصف بابنة كالموصف بابن نجد فت التنوين في نحو
 جاتني هند ابنة زيد في لغة مصر وفي الوصف بنت في غير النداء وجهان اي التنوين وعاء مردواهما سينون
 عن العرب الذين يعرفون هند او نحوها فيقولون هند بنت عاصم بلا تنوين وتنوين والفتح بان ثابنت تكتب
 بصورتها مطولا وتامة تكتب بصورة الهاء مدورة ليس بشئ لانه يجوز كتابة ابنة بالناء المطولة لان كتابة الناء
 ثابتة لالة الوقف ويجوز وقف ابنة بالناء لان الاعرف وقفها بالهاء بخلاف اخت وبنت فانه لا يجوز وقفها
 بالهاء فلذا تكتبان بالناء المطولة في التسهيل ولابد بالهاء من تاء الثانية المتحركة ما قبلها لفظا او نقلا في آخر الاسم
 العرب اعرف من سلاتما وقال شارح احترز بقوله المتحرك ما قبلها من ان لا يتحرك لفظا ولا نقلا في آخر اللفظ
 الاباء نحو اخت وبنت قال نون التاكيد اشارة لجعل قسمين الى فيها اعلان كما هو مذهب البصريين في
 قال الكوفيون الثقيلة اصل معناها التوكيد قال اخيل التوكيد بالثقل ابله قول لتقلها اي المشددة
 المستترة للحركة فلذا لم يتعرض لنكتة اصل التحريك قوله اي غير ان التشنية لا يخفى انه لا يمكن ان يراد بها
 الالفان فالمراد جنس الالف في اي نوع كان فالأخرى ان يقول الف التشنية كانت او الف الجمع قول في الجمع اختار
 الشرر رعاية لمناسبة التشنية وجعل عبارة القوم تفسيره الى هذا الاطلاق اختره شارح لمناسبة التشنية
 والشائم الف الوصل كما في الرضى ومعنى الافادة ما نشره بقوله اي الفاضل في لادن ما لبسته قول لشبهها
 فيهما اي في التنية والجمع بنون التشنية في كون كل منهما نونا واقعا بعد الالف ولم يقل التشبه بما معهما من في عدد
 تفكك القماؤه لانه يوم شبه النون مع الالف بنون التشنية والاولى اسقاط لفظيها اذا حاجت اليه قوله
 اي نون التاكيد رعاية لوحدة الضمير وقيل لكل واحد من الخفيفة والثقيلة رعاية لقب الجمع مع تنصيص
 الحكم فكل واحد منهما على التقديرين الجمل مستأنفة ولا يجوز ان تكون خبرا بعد خبر لان الخبر للجمل يجب فيه
 العاطفة قال بالفعل المستقبل المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحي ودخوله على اسم الفاعل تشبيها بالاضمار
 في قوله انما كان في حق الامر ان يكون مذكورا بعد اللفظ كما في ما عدل امر المخاطب او حكما او تقدير امره في
 امر المخاطب فانه في الامر حذف اللام عنه لكثرة الاستعمال فهو في التقدير فعل مستقبل في ضمن الامر
 بغير الغائب والمتكلم فالمراد من الامر اعم من الامر بغير اللام او باللام على التوسيع او الامر بغير اللام وفيهم حكم الامر
 باللام بالطريق الاولى ما قبل في توجيه عبارة المتن من ان كلمة في متعلقة بالاستعمال القدر والمراد من هذه الامور

في
 باب
 التنوين

المعاني المصدية أى بالفعل المستقبل المستعمل فى الأمر النهى أى ففیه ان المستعمل فى النهى والاستفهام والعرض التقنى
ليس صيغة الفعل بل اداتها وان اطلق الفعل المستقبل على امر الخاطب خلافا لاصطلاحه وان الامر بالمعنى المعنى
لا يشمل الدعاء **قوله** مثل هل تضرين وكذا اسائر ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية اورد المثال بهل رداعلى
خصنه بالهزة **قوله** فى جميع هذه الامثلة لوترى بيان التخفيف والتشديد فى الامر والكفى بهذا التعميم **لكن**
لكن ما ذكره ابن حيث فصل ولا نذكرهم **قوله** بهذه المذكورات الستة وهو الموافق لما فى الباب وزاد الرضى
التخصيص اى اما النهى والشروط المؤكدة بما فى حكم المستثنى دليل ذكرها بعد **قوله** للدالة على الطلب اما طلب الوجود او
عدمه كما فى الامر والنهى والتخصيص فى العرض والتقنى والسؤال عن حصول الفعل كما فى الاستفهام واما فى دلالة القسم
على الطلب ففیه تأمل لان الانسان قد يقسم على ما يعلم مما هو ليس مطلوبه كقول من اتى بكثرة والله لا عاقين الا
ان يفهم الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه وحمل بقية الباب عليه **قوله** دون الماضى والحال حال ما عن
النون اى فتحا وزاعما يدل على الماضى والحال وعن ضمير المستتر فى الدالة اى فتجاوزة تلك المذكورات عن
الدالة على الماضى والحال **قوله** لانه لا يؤكد على بناء المعلوم المستدل ضمير النون اى لا يؤكد النون لا
مطلوب بالان وضعه لتأكيد طلب حصول شئ اما فى الخارية او فى الذهن والمطم لا يكون ماضيا ولا حالا ولا خبرا
مستقبلا فاما قيل فى حصر التاكيد فى المطم نظر لانتقاضه بمثل ان زيدا سيقوم وهم منشؤه قراءة يؤكد على بناء
المجهول قال وقلت فى النهى لم يقل فى النهى قليلا روى مثل اما يفعل كثير لان دخول النون فيها ليس
بالاصالة بل بواسطة تشبيههما بالطلب فلذلك لم يشار كهما به فى حكم الاختصاص ولانه لا يصح تعاق
قليلا بالاختصاص ولا بالنفى والمراد بالنفى اعم من صريحه وحمليته معناه قيد خل فيه قلما فعلن كذا
والجحد حيث قال سيبويه يدخل بعد تشبيهها بالان النهى فى الجزم **قوله** زيد ما يقوم اورد المثال بما
ليعلم حكم المنفى بالان الطريق الاول فى تشبيهه بالان الناهية الترتيبى بعد المتصلة بالفعل نحو زيد لا يقوم و
بالمتصلة عنه نحو لا فى الدار يفرض زيد وما قيل انه لم ينجى فى النهى بما فيه فروع بما وقع فى قولهم عمر من غصه ما بينت
تشبيهها وغير ذلك كما فى الرضى **قوله** الا قليلا قيل القلة فى النهى بالمتصلة بالفعل المضارع ممنوعة كيف قد
جعل ابن جنى قياسا وقال ابن مالك هو كانهى على الاحصاء وفيه ان كونه قياسا لا ينافى القلة فان كل قياسى ليس
بمستعمل كثيرا واما قال ابن مالك فمعناه التشبيه فى جواز الدخول رداعلى من منعه مطلقا **قوله** فى جواب
المثبت فثبت القسم كجواب القسم وجعله من قبيل جرح قطيفة تكلف يحتاج الى ارادة المقسم عليه

من القسم قول لان القسم محل التاكيد اى كائن في محله اى نزل منزله قول بعد صلاحية منه صلوحا
 اما احترضا لا يصلح اصلا كالجملات الاسمية والفعل الماضية المثبتة وانه ما من جماعى ولا يصلح صلوحا
 تاما كالمستقبل المنفى فانه لكونه منفيما واصل في الانشاء لعدم لا يصلح للتاكيد لكونه مطلقا باصلاحه
 بما ذكرنا اندفع ما قيل ان التعليل لا يختص بالمثبت وفي اعتبار قيد الصلاحية في الدليل اشارة الى ان المدعى
 اعنى اللزوم مشروط بالصلاحية تركه المقهور لظهوره فلا يرد ان اللزوم على طاعة غير صحيح لكونه مشروطا
 يكون المضارع خاليا من حرف تنقيس غير متعلق به جار سابق وغير مفصول بينه وبين اللزوم بقدر ان
 النون لا يدخله في نحو و كسوف يعطيك ربك فترضى لان النون تخلص المضارع للاستقبال فلهو
 بين حرفين بمعنى واحد في كل واحد من نحو قوله نعم ولكن شئتم او قيل نعم لا الى الله تحسرون لان تفديهم
 المعمول يقتضى الاختصاص يقتضى التسليم اصل الحكم المنافي لتاكيد نعم وهو والله لقد اظن زيدا
 منطلقا لان قد لا يجامر حرف الاستقبال قوله فيما عدا مثبت القسم الا ما هو صالحا محله وهو الفعل
 المستقبل المنفى قوله بل جاز نحو قول الشاعر شمع تالله لا يجردن المرء مجتذبا فعل الكرام وان فاق الوفاء
 حسبا ولا اكثر ان لا يؤكد كقوله نعم واقسموا بالله جردا كما نعيم لا يبعث الله من يموت كذا في غير التسهيل
 قال وكثرت اشارة الى انه قد تلحق الشرط وان لم تؤكد بما نحو ان تفعلن افعلى الى انه قد تلحق
 المجزاء اذا كان شرطه مما يجوز نحو قوله المؤكد حرقه لم يقل المؤكد اعادة اشارة
 الى ان ما في الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط في الحقيقة تأكيد لكلمة ان التي تضمنها قوله
 بما سواء كانت لازمة كما في حيثما واذما ولا تثمنا قال وما قبلها مع ضمير المذكورين
 حال مقدرة من الضمير المستتر في الظرف العائد الى ما لان كونه قبل النون لا يجامر كونه مع
 الضمير ومن هذا ظاهر انه بيان حكم الصحيح اذ في المعتل ما قبل النون هو الضمير فما قيل
 ان التعليلين المذكورين لا يجريان في اخشون واخشين وهم قولهم ان اشترطه فلا يكون
 ما نحن فيه ان التقاء الساكنين على حدة فيحذف المدة واعلم ان نون التاكيد ليس بخبرة
 حقيقة لكنه كالجزء لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الاول قالوا في جمع المذكورين والمخاطبة
 ان يقيما التقاء الساكنين على غير حدة ولرعاية الثاني قالوا في التثنية وجمع المؤنث انه
 التاء الساكنين على حدة ولم يعد كس لزوم النقل في الاولين والالتباس واجتماع النونات في الاخرين

قوله وان لم يشترط فيه ذلك فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حدة فلا يحدث المد
 لأجله بل لأجل الثقل ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل حيث قال لا يلتقي ساكنان
 في الوصل المحض الا ولو هما حرفين وثانيهما مدغم متصل لفظا وحكما وقال شارحه مثال
 المتصل حكما الضربان وهل تضربان **قوله** وهو الواحد المذكور لم يذكر المتكلم مع دخوله
 فيما عدا ذلك اشارة الى انه لقلة وقوعه في الاستعمال كالعدم لان فون التأكيد لا يدخل الا ما فيه معنى
 الطلب وطلب الشخص عن نفسه غير صحيح الابتداء واعتبار تغير اعتباري **قوله** وحكمهما غير واحد
 لان ما قبله فيهما الالف لا الفتحة والرضي جعل حكمهما ما ذكر اما لان الالف خارج عن حصين اولان
 الالف في حكم الفتحة وجعل قوله تقول في التثنية والجمع اياه بيان للفرق بينهما وبين جمع المذكور والمخاطبة و
 الظاهر ما ذكره الشرح **قوله** للزوم التقاء الساكنين اياه على كلا المذهبين لعدم كون الثاني مدغمة
قوله فانه يميز ايه يدل على انه يجمع التقاء الساكنين على غير حدة مطلقا وليس كذلك ومعه ذلك قوله
 ويجعله معتبرا اي متفورا فذكر ان الصواب ما في اللواشى الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين
 معتبرا اذا كان او طما حرفين فانه لما فيه من المد كالحركة وقيل انه يحرك النون بالكسر وعليه جعل
 قوله تعز ولا تكمن بتحقيق النون **قوله** وليس يرضى عند الاكثرين مع امكان التكلم ومجيئه كقراءة
 نافر ونحياي وقراءة النون والاي لان كمال الفصاحة في تبين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين بينا
 وحال الوقت حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم قال وهما في غيرهما اياهما مبتدأ خبره
 كالمنفصل وفي غيرهما حال عن ضمير الخبر العائد الى هما ومع الضمير البارز حال عن غيرهما والمعنى
 ان النونين في نحوهما آخر الفعل كاللفظ المنفصل حال كونهما في خبر المثني والمجموع حال كون ذلك
 الغير مع الضمير البارز وذلك لقوة جهة انفصاله بتوسط الضمير البارز **قوله** بيان الاعمال المعتلة لانه
 بين الحاقهما بالصحيحة بقوله وما قبلها اياه كما امر **قوله** ان النونين حكمهما مع المثني اياه علم ذلك من انقيده
 بقوله في غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمهما اكتفاء بما ذكر في الصحيحة **قوله** ما ذكر من نحو
 الثقيلة المكسورة بعد الف التثنية والفتحة الفصل وعدم لحوق الخفيفة بخلاف اليونس **قوله** ومع
 غيرهما اياه عطف على قوله مع المثني وقوله على ضربين عطف على ما ذكر عطف اسمين على مفعول عامل واحد
 والمراد بالضربين كونهما كالمنفصل وكونهما كالم متصل وقوله اما مع ضمير بارز مع ما عطف عليه حال عن

غيره أي أن النونين حكمهما حال كونهما مع غير المثنى والجمع وحال كون ذلك الغير مقداراً مع الضمير
 البارز والضمير المستتر على ضربين وهو أي ذلك الغير المقارن بالضمير البارز شتان أه وليس قوله أمامه
 ضمير بارز ومع ضمير مستتر بياناً للمفرد فيستفاد أن النون إما مع ضمير بارز ومع ضمير مستتر ويحتاج في
 قوله وهو شتان أن تكلف التقدير أو التساخر على ما فهم ثوران ضمير الشرح غير المثنى والجمع وفي
 القمين المذكورين مبني على أنه اعتبار الحاق النونين بأمر الخطاب لأنه الأصل في الطلب وأما الالوان
 على القياس كما يدل عليه الأمثلة وحكمها ما يكون مع الضمير المستتر في الواحد المذكور دون المثنى فالإيراد
 أن ههنا قسماً ثالثاً وهو أن لا يكون مع الضمير أصلاً نحو ليفرن زيد **قوله** امرؤ القريض يفتحين الرمد
قوله تضم الواو أه بصيغة الخطاب عطفت على قوله فتقولان بها بقض المتأخرين فتقولان يا أبا الجارة
 وصيغة المصدر أو اعتراضه في المناسب لسياق ما سبق أن يفرد الخشون يضم الواو المقصور يأتيها
 وكذلك الباء المقصورة **قال** كالتصل لمشاركتها في محو آخر الفعل غير كما يمكن التلطف لا يجزئ ما قبله
 وفي اقتضاء فتحة ما قبلها **قوله** يبقى بها الف التشنية هكذا في شرح المصدر وذلك لأن المتصل ^{بالتلطف}
 الواو والياء والالف والنون ومعلوم أنه لا يمكن في الواحد المذكور إجراء حكم ما سوى الالف فتعين
 الالف فما قاله الرضي أن كونه كالتصل على إطلاقه ليس بصحيح لأنه شامل للمواو والياء أياً كانت
 لا تثبت اللام معها وإه إذا ريد بالتصل الف التشنية لا معنى يجعل إبقاء اللام في أغزون محمولا
 على إبقائها في أغز لا تنتقل الكلام إلى أغز وأكل ما بقا المجري في أغز والمجري في أغزون فليس العمل
 الاستطويل المسافة فمد فوع بأنه ليس في كلام المصدر شيء يدل على الخل بل مجرد تشبيهه بالنون بالالف
 في الحكم اختصاراً في العبارة للاشتراك في العلة وهو أنه لو لم يعد اللام مع اقتضاء كل متوهم افتتاح
 ما قبله يلزم الأجناف في الكلام فيجوز اللام وما يدل عليه من الضمة أو الكسرة **قوله** أه
 لأجل أه غير الشرح ترتيب المشار إليه المذكور سابقاً رعاية لترتيب الأمثلة **قوله** بإسقاط نون الجمع
 لأنه علامة الأعراب ونون التأكيد يقتضي البناء **قوله** وضم الواو لئلا يلتبس بالواحد **قوله**
 لأشأ ترين كذا سبق إليه ألهم إذا لا يدخل الاستغناء على الأمر **قوله** وهذا ^{١٠٠}
 المصدر الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بيان يورث أمثلة الضمير البارز ومنه عن أمثلة
 الترتيب الصريح في فروع الاختلاف في الأمثلة **قوله** ترتيب ضمير بقيا أه بعد إسقاط مثال المثنى


قوله لا تتقاء الساكن المتكوري بعد حذف الهمزة واخرين واخرين فانه فيهما اطلاق يساكن قبلها فلا يجزئ والقرينة على ذلك انه في مقابلة الوقت كانه قيل يحذف في الوصل وقت لقاءها ساكن مطلقا سواء كان بعد ضمة او كسرة او فتحة نحو اضرب الرجل واضرب الرجل واضرب الرجل يريد اضرب اضرب اضرب فحذف لا لتقاء الساكنين تشبيها بحرف العلة اذ لاحظها في الزمر وما قيل ان الحذف للساكنين لا يكون الا للاول فغلب فيه انهم صرحوا بالاختلاف في ان المحذوف من مقول الواو الاول والثاني **قوله** لا تقيمن بالنون الخفيفة حلك بمعنى لعليك لاجرائه مجررى عسى دخل في خبرها ان والمعنى لا تقيمن الفقير لفقره عسى ان تزكع وتذل والزمان قد دفعه واعززه فيستغنى هو وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم قبله **مثنوى** لكل هم من الهموم صميم والمنى والصبر لبقاء معه قد يجمع المال غير اكله ويأكل المال غير من جمعه **المسئ** المساء **قوله** والا فالواجب ان لا يكون اصلا لا تقيمن كان الواجب صيغة تلحق بالواحد المخاطب **قوله** خطأ المرتبة انه وليكونه لان ما لا اسم لا يخلو عنه الا مانع من اللام او كاصافة بخلاف النون فانه يخلو عنه الفعل بلا مانع فان كان لو بقيت ساكنا بعد الالف على مذهب من اجازة وايدل بونس النون همزة وفتحها فيقول اخر يا رجل يا رجل واضرب يا رجل يا نسوة وقال سيديويه هذا لم يقله العرب والقياس اضرب يا رجل واضرب يا رجل يحذف النون لتقاء الساكنين **قال** وفي الوقت عطف على مقدار بعد يحذف السابق او على يحذف يحذف يحذف وكلام الشارح رحمه يحتمل كلا الوجهين **قوله** اذا صتم او كسر ما قبلها التثنية بالظرف مستفاد من مقابله بقوله والمفتوحة تغلب **قوله** وجب ان ترد المحذوف لوزال المانع قبل والذبي يظهر ان دخولها في الوقت خطأ لانها لا تدخل بمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له كذا في شرح التسهيل **قوله** وقلت اخر واخر وكذا تقول هل تضرين وهل تضرين في حال الوقت على تضرين وتضرين وتردوا والياء ونون الرفع **قوله** فانه لا يرد اي حال الوقت كحذف لاجل التنوين فتقول قاض ودام بلا تنوين في الوقت على اضرب اضرب بالتنوين **قوله** قاضي راجي باء اداة الياء **قال** تغلب اي لا تقبل قولان التنوين في حال الوقت **قوله** نحو اضربت خبر لا يخفى ما في هذا التمثيل من حسن الاختصار

على وفق اختتام المتن حيث اورد النون المحقة في آخر الكتاب وقسمه بالالف الذي هو ساكن ليدل
اشارة الى الاستراحة بعد الحقة هذا اخر ما اوردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف من الشرح
العتيق والبحر العسق لما رأيت الظفرة من المتصدين كحله عن تدقيقه وعدم الظفرة بيقصود فيها
تعريضه لتحقيقه والحمد لله على الانعام والصلوة والسلام على رسله خير الانام وعلى آله
واسحابه الكرام الى قيام الساعة وساعة القيام *

خاتمة الخط

الحمد لله العظيم ونصلي على رسوله الكريم وعلى آله واسحابه الذين اسس بهم بناء الدين القويم
قد استتب انطباع هذا الكتاب المشهور بتكملة عبد الحق من تصانيف صدر ابوان
العلوم بدرسم الفهوم بما هم فنون الادب ومفهم المسائل والخطب المصنعة الانجلى والعزيب
الاكمل العلاقة الشهيرة بالاحد الكبير صاحب هذه السليمة مولانا محمد عبد الحكيم الشياكوني
ادخله الله الجنة النعير بعد التحية غايبة التقدير بمقابلة النسخ القديمة القليلة على حسب راحة
رسم الخط في تزويق الالفاظ وتحسينها وتنسيق الكلمات وتزيينها كما هو متبع لا يخفى ومظهر لا ينسى
عند اول الابواب وقت ملاحظة ذلك الكتاب بتمثيل الامر صاحب الحق والاحسان
ملا محمد عبد الغفار خان بن ملا محمد عبد الحميد خان الافغان من قوم هوتاك
باهتمام الراعي الى رحمة ربه المنان محمد المدعو عبد الرحمن بن الحاج محمد روشن خان

المستفيض بفيض تعليم اخيه المعظم محمد مصطفى خان سقاها الله حقيق
العفو والغفران في المطبع النظام واقعا في الكانغوروا وخرى المتعددة
المنظمة في سلك شهر سنة اثنتين وتسعين بعد المبعوث
ما تبين من الهجرة النبوية على صاحبها
الف الف صلوة
والحمد لله
الشيخ محمد بن بابي دار السلام في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٠



وجه ختم المقتدر ورسم علاقة خط على الخاتم

ليعلم ان هذا الكتاب قد ارسره في المطبع النظام واقعا في الكانغوروا في غيره فقط

NOTICE UNDER SECTION 28.

نمونہ (۵)

اطلاع بموجب دفعہ ۲۸ ایکٹ محصول آمدنی جو یہ بندہ صدرہ کے نام سے تاریخ تمام

اس تحریر کے وقت سے مطلع ہو کہ یہ سب فصل ۵۔ ایکٹ محصول آمدنی جو یہ بندہ صدرہ کے نام سے تاریخ تمام
اطلاع خدیجہ کو یاد دلاؤں کہ قبل ادا کر کے تو تمہاری نسبت حساب قانون عمل کیا جائیگا جیسے کہ روپیہ
دیگا

کیفیت	تعداد محصول و اربالہ والا	کی	تعداد آمدنی کی تشخیص		مقام یا مقامات اور ضلع	مصلحت یا مصلحت جو آمدنی پیدا ہو	مصلحت یا مصلحت جو آمدنی پیدا ہو
			سال یا حصہ یا کسب	کلی			
مبلغ	اطلاع دینے والی اجراء بندہ روز کا ذکر واجب الادا ہوگا	روپیہ	آئہ	پالی	روپیہ	آئہ	پالی
مبلغ	اطلاع دینے والی اجراء بندہ روز کا ذکر واجب الادا ہوگا						
مبلغ	اطلاع دینے والی اجراء بندہ روز کا ذکر واجب الادا ہوگا						

اشتهار

برقین و ناز و در پرده
درین شب و نه که یکبار در حق در قریب
مواشی منده سه و سن قشیر آنها منتقنه گروید آگاه
گفتن این شب نه بدید و اما ب نسید بد سرف بیان کثیر
بسمت تو منید شد و حیرت و در و نه شود
نه زین بوله در حسب مروت و ن دریم شست و میسوی
و نسل بهر سر که گوشت کشید کرد و نه و نه می گسی
و ب شایع بود و بایت آون قصه شش
نکین بر تو که نو انداز قشیر تناب نه بد قشیر
سردان و ن